آب / ١٩٩١

البرجوازية العربية المعاصرة





جدل

سلسلة كتب متخصصة في العلوم الاجتماعية

شعارها:

العقلانية، المعاصرة، الديمقراطية

تصدر عن

مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ـ قبرص

يشرف على تحريرها

عصام الخفاجي

المراسلات: باسم المحرر

ص.ب. ٥١٨٨

دمشق ـ الجمهورية العربية السورية

الإشراف الفنـــي

وئـام صـبري

ساهم في هذا الكتاب:

أحمد برقاوي

بوعلي ياسين

رزق الله هيلان

روبرت فيتاليس

سمير أمين

صالح ياسر حسن

عارف دليلة

عبد الله حنا

عصام الخفاجي

غازي مسعود

غوين أوكرهلك

كاظم حبيب

كليمنت هنري مور

●

ترجمة النصوص عن الانكليزية

فاضل جتكر

باسم العقل

في زمن غير هذا، يوم كانت حماسة التحرر الوطني تكتسح العالم المسمى «ثالثاً»، ومنه بلداننا، كان السؤال ينطوي على تفاؤل جازم: كم يلزمنا من الوقت للحاق بالعالم المتقدم؟.

ماكان الشك يراودنا بأن «التخلف» حالة عابرة. وإننا سنلحق بالمتقدمين، وكان كل منهج يرهن الحلول بآماد طويلة يتعرض للطعن والشك في نوايا من يتبناه. ويوم انعطف الوضع الدولي نحو التعايش بين مابدا لنا «معسكرين»، صار السؤال أكثر حزماً واجابته أكثر جزماً: لا للحاق بالعالم الرأسمالي المتقدم، نعم لتجاوزه بمعنى مزدوج؛ بالمعنى التقني ـ الكمي الدقيق إذ تتجاوز «المنظومة وطليعتها» مستوى رفاه وتقدم الغرب، وبالمعنى التاريخي ـ الاجتماعي إذ يتجاوز «العالم الثالث» كله الرأسمالية ويبني نظاماً أرقى منها.

حتى صراعات اليسار يومها، حتى الصراعات التي أحدثت أحد أكبر الشروخ في جسمه والتي بدت منصبّة يومها حول قضايا تستعصي على التسوية، إنما كانت تدور، في الواقع، حول نقطة اتفاق ضمني مفادها أن لا خروج من التخلف مع الرأسمالية وأنْ لا بقاء للتخلف في ظل مايتجاوزها. أما الخلاف فدار بين من رأى السير في طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية وبين من لم يقبل بأقل من «الثورة الاشتراكية». احتمال بقاء الرأسمالية في العالم الثالث، ومن باب أولى احتمال أن تلعب دوراً ايجابياً أو تقود إلى بعض التقدم، كان، بالطبع، خارج إطار أي تفكير يساري.

في كل هذه الصراعات والنقاشات كان ثمة عنصر هائل الأهمية لايمكن إنكاره، هو حضور اليسار فكراً وحركات في كل ماكان جارياً في العالم، حضوره في طرح الأسئلة وعرض الأجوبة وتقديم الحلول وفي نقد بدائل اليمين، وحضوره في اكتشافات البحث الاجتماعي في علوم التاريخ والاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد.. الخ سواء بالاكتشافات التي توصلت إليها مناهج اليسار أو باستثمار الأخيرة للاكتشافات بدمجها ضمن مناهجها لتفسير الظواهر.

هو زمان غير هذا، برغم أن عقدين فقط يفصلاننا عنه. قول نسوقه لا للبكاء على فردوس مفقود، بل لتلمس مواقع أقدامنا على مشارف نهاية عصر بأكمله، ولتسبيب اختيارنا للبرجوازية محوراً لكتاب «جدل» الأول.. ففي السياق السابق، كان اختيار البرجوازية العربية سيبدو نافلاً إذ الحديث يدور عن سقوطها، بل وعن سقوط البرجوازية الصغيرة كذلك. وكان النقاش يدور ضمن سياق متصاعد من السجالات، يبرهن على قضية فينتقل إلى مابعدها صعوداً. في الثلاثينات حُسم نقاش السفور والحجاب، وفي الستينات حُسم نقاش الفكر الاجتماعي والفكر العلمي.. وهكذا صعوداً.

حين تنظر إلى الأمر في التسعينات تصاب بالذهول إذ عليك أن تعاود خوض نقاش الثلاثينات، وربما ماقبله. وليست هذه بالطبع أزمة اليسار فقط، لكنها تعبر عن تقدّم الظلامية

بلا شك. لذا فإن ترقيع الانهيار من خلال تلاعب بالألفاظ ماعاد يقنع أحداً. حتى كلمة «أزمة» باتت أخف من أن تصف الواقع كما هو. فالاكتشافات تتواتر فيها الممارسات والطقوس الظلامية تنتشر والفكر اليساري يتهمّش وماعاد مجدياً كذلك إلقاء اللوم على خصوم خارجيين، لم يتبلور الفكر اليساري إلا لمجابهتهم عوض التشكّي من وجودهم.

لذا اخترنا العودة إلى سؤال اعتقدنا أننا فرغنا من الاجابة عليه، قبل أن نتفحصه جـدّياً في الواقع. اخترنا تحفيز العودة إلى موضوع حظي بقدر من المناوشات اللفظية دون أن يقدّم معرفتنا بماهية هذه الطبقة أو الفئات المتحكمة بواقعنا الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي. ولانخفي بالطبع، أن بعض المعالجات في هذا الكتاب، ربما لاتخرج عن الاطار واللغة السائدة حتى الآن التي تهرب من الملموس وتنظيره إلى الشعارات والعموميات.لكن الجديد لايتبلور لمجرد أننا نريد له أن يتبلور.

ومهما يكن من أمر، ماعاد الحديث عن امتلاك «المنهج العلمي» يثير غير الشفقة والازدراء. فهذا المنهج الذي انبنى على إعماله مِعول النقد، بل الهدم لكل خطاب يستحضر ذاتاً علياً ولكل منهج إيماني، بات بحاجة إلى إعادة تحديد لذاته بعد أن امتزج بهذا الخطاب والمنهج، بل بات هو نفسه يطرح خطاباً إيمانياً.

وماهو اليسـار ؟ أليس هو تجاوز القائم والسائد واليومي باتجاه الهدم وتطوير الوعي ؟ فبأي معنى إذن يكون اليسار يساراً أو علماً إذا سعى إلى تكريس الواقع بدل الكشف عن تناقضاته. وإن هو انتقد الواقع طرح العودة إلى فردوس مفقود بدل التقدم إلى الأمام ؟ وكيف يكون الفكر تقدمياً وعلمياً إذا حارب التجديد وساهمت تفسيراته في تزييف الوعي وتقديس اليومي المبتذل ؟ أولا تندمج حركة العلم بالتكتيك السياسي إذ يصير على العلم ثلم حدته النقدية هنا حرصاً على مقتضيات حلف تكتيكي،وتصعيد لهجته الشتائمية هناك لأن التكتيك يريد استثمار العلم «سلاحاً» ؟

هذا زمن الأسئلة، إذن. ومن محاسن الانهيارات، إن كان لها محاسن، إنها تسرّع وتسهّل طرح الأسئلة دون تعريض السائل إلى تهم التخوين. ولأن «جدل» تصدر في هذا الزمان، فهي لاتملك ادعاءات كثيرة. حسبها القول إنها لن تدخل في مباراة التسابق على نزع قمصان «اليسارية»، ولن تدعي تقديم حلول وأجوبة على أسئلة الواقع، فمن العقم الاعتقاد بأن الحلول قائمة وأن ثمة منهج بحث اجتماعي اليوم لايعاني من أزمة عميقة.

لن نقدم حلولاً، بل سنسـهم في نقاش، ليت حدّته تتصاعد من أجل تطوير معرفتنا للواقع في ظل غياب الاتفاق على علمية أي منهج أو قدرته على تفسير الظواهر التي نعيش. ووسيلتنا إثارة التساؤل في البدهيات، لا للاستفزاز ولا لإثارة صرعات، بل لاستفزاز عقولنا جميعاً للتفكير في مآلنا. ولا معيار لدينا غير المنطق والبرهان والعقل.

المحتويات



ملاحظات حول التدويل(*)

سمير أمين

١ ـ في مقاربة أولى، تكاد تكون حدسية تماماً، يمكننا «قياس» درجة تطور ظاهرة التدويل عبر القومي للمنظومات الاقتصادية التي يتكون منها الاقتصاد العالمي بالحصة النسبية التي تحتلها التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي (ن.م.أ) لمختلف الدول.

من وجهة النظر هذه، يتميز المدى الطويل، الذي بدأ مع الحرب العالمية الثانية بنمو شديد لظاهرة التدويل عبر القومي. أضف إلى ذلك، أن تباطؤ النمو الذي بدأ مع مطلع عقد السبعينات لم يرافقه انخفاض في التجارة الدولية، كما حدث في أعوام الثلاثينات عندما تزامن تراجع الانتاج والمبادلات الخارجية. على العكس من ذلك، بقيت معدلات نمو هذه المبادلات، في أعوام السبعينات والثمانينات، أعلى من معدلات النمو: لقد تكثفت ظاهرة التدويل.

إن حصة الصادرات في (ن.م.أ) للبلدان الرأسمالية المتقدمة (بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE) قد ارتفعت من ١٢٪ في عام ١٩٦٥ إلى ٢٠٪ في عام ١٩٨٨. وإذا ماأخذنا بالحسبان الوزن المتزايد الذي تحتله الصادرات الخدمية غير المنظورة في (ن.م.أ) (أكثر من ٦٠٪) أمكننا تقدير أهمية التجارة الخارجية التي غدت عاملاً حاسماً في مايحققه من تقدم العديد من القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية. إن هذا العامل ذا الأهمية النوعية الجديدة هو في أساس خطاب أصحاب السلطة الذين يشددون على ضغوط «التنافس الدولي» ـ وإن لم تكن المنافسة الدولية أمراً جديداً بحد ذاته ـ ويهملون تماماً الخطاب القديم الذي كان سائداً في أعوام الثلاثينات، خطاب «الاستقلال الوطني».

على أنه يمكننا ملاحظة أن تكثف ظاهرة التدويل هذه

(*) «التدويل عبر القومي» هو الترجمة الحرفية لكلمة TRANSNATIONALISATION وسيفهم المقصود من خلال قراءة النص، على أننا نقتصر هنا على استخدام كلمة «التدويل» اختصاراً.



يميز أولاً وقبل كل شيء تداخل وتشابك الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، وفي المقام الثاني فقط يميز توسع المبادلات بين «الشمال والجنوب».

إن العامل الرئيسي المسؤول عن نمو التجارة الدولية هو توسع المبادلات بين البلدان الأوروبية ذاتها، بدفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) ، إذ يمكننا اليوم الحديث عن «منطقة اقتصادية أوروبية»، وإن كنت أتردد شخصياً في وصفها بالمنطقة المندمجة بالمستوى الذي كان عليه اندماج الاقتصادات الوطنية الأوروبية الكبرى (المانيا، بريطانيا العظمى، فرنسا) قبل الحرب العالمية الثانية، ويأتي في المقام الثاني تكاثف المبادلات بين الأقطاب الثلاثة الكبار في الاقتصاد الرأسمالي العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. إلى هذه الأخيرة وبنسبة كبيرة يعود الفضل في زيادة حصة التجارة الخارجية في (ن. م. أ) للولايات المتحدة من ٦ إلى ١١٪ فيما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٨ ، وحتى في زيادة هذه الحصة في اليابان، وإن كانت هذه الأخيرة أدنى بكثير، إذ ارتفعت من ١١ إلى ١٣٪ خلال الفترة نفسها. فإذا ماحسبنا المجموعة الاقتصادية الأوروبية «بلداً واحداً» ـ متجاوزين بذلك المبادلات بين الدول الأوروبية ذاتها ـ لوجدنا إذن أن المبادلات «الخارجية»، لكل من الأقطاب الثلاثة العملاقة تبلغ بحدود ١٢٪ من (ن. م. أ) لكل منها، وإن أكثر من ٦٠٪ من هذه المبادلات يعود للتدفقات داخل دول كل قطب (حصة المبادلات بين دول منظمة OCDE ارتفعت من ٦٦٪ إلى ٧٠٪ من صادراتها من السلع المصنعة فيما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥ ، لكنها تبلغ ٦٠٪ فقط إذا استثنينا المبادلات بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية). إذن فالنسبة ١٢٪ من (ن. م. أ) قد تبدو متواضعة في نهاية الأمر، لكنها ليست كذلك لأنها في الحقيقة تشكل نسبة ٣١٪ من الانتاج الزراعي والصناعي (بينما تشكل الخدمات ٦١٪ من (ن. م. أ).

هكذا إذن، فحصة المبادلات بين الأقطاب المتقدمة وبلدان المحيط ليست هي أيضاً بالكمية التي يمكن اهمالها، وذلك بالرغم من الخطاب السائد الذي يؤكد ذلك دون تردد. إن العالم الثالث يشكل سوقاً هامة، بل ومتوسعة أيضاً، أمام المراكز الرأسمالية المتقدمة. صحيح أن توسع هذه السوق متفاوت إلى أقصى درجات التفاوت. ففي عام ١٩٨٨ ، كانت التجارة العالمية (باستثناء الاتحاد السوفييتي وكوريا الشمالية وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وكوبا) قد بلغت ٢٦٢٧ مليار دولار، منها ٧٧٪ لصادرات منظمة (OCDE) (٢٠٢٤ مليار دولار)، مقابل ٢٣٪ لبلدان العالم الثالث (٦٠٣ مليارات) منها: ٤٨ ملياراً للصين، ١٥ للهند، ٤٥ للدول الأخرى منخفضة الدخل و٣٤١ للبلدان ذات الدخل المتوسط، أو أيضاً: ١٥٤ ملياراً للبلدان النفطية الغنية وقليلة السكان، ١٧٤ ملياراً لبلدان آسيا الشرقية، ١٠١ مليار لأمريكا اللاتينية، ٨٥ ملياراً للدول العربية والشرق الأوسط وبلدان جنوب وجنوب شرق آسيا و٢٩ ملياراً لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن حصة صادرات كل من الأقطاب الثلاثة ـ الولايات المتحدة، اليابان، المجموعة الأوروبية ـ إلى مجمل بلدان العالم الثالث تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ ، أقرب إلى ٣٠٪ بالنسبة للقطبين الأولين وأقرب الى ٢٠٪ بالنسبة للقطب الثالث (المجموعة الأوروبية)، إذا استثنينا المبادلات بين دول المجموعة الأوروبية. وانه لمن الهام ملاحظة إن حجم التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث قد ازداد بسرعة أكبر من (ن. م. أ) لهذه البلدان. إن صادرات الصين مثلاً قد ارتفعت من



٣ إلى ١٤٪ من ناتجها الاجمالي فيما بين ١٩٦٥ و١٩٨٨ ، وارتفعت صادرات الهند من ٤ إلى ٧٪ خلال الفترة ذاتها، وصادرات البلدان متوسطة الدخل من ١٨ إلى ٢٦٪. فقط حصة صادرات البلدان منخفضة الدخل وحدها انخفضت من ٢٥ إلى ١٩٪ من ناتجها الاجمالي خلال الفترة ذاتها. سنعود لاحقاً لنبين مايعنيه الجمود النسبي في التجارة الخارجية (وأنواع الانتاج) لمعظم بلدان العالم الثالث التي تكوّن مايسمى «بالعالم الرابع» (ومنها غالبية البلدان الافريقية جنوب الصحراء). إن الأرقام هنا ليست لها الدلالة ذاتها التي للدول الأخرى، فتقديرات أرقام (ن . م . أ) مشكوك فيها صراحة في معظم الأحيان (أو هي على أقل تقدير دون دلالة تذكر)، والتغيرات الظاهرة في نسبة الصادرات إلى (ن . م . أ)، وانخفاضها الطارىء من ٢٥ إلى ١٩٪ ـ يجب تفسيرها بحذر شديد. يبقى مع ذلك إن الانجازات في هذه البلدان ضئيلة وإن الأرقام المطلقة يمكن اهمالها.

وعليه، فإذا كانت هذه التي نسميها ببلدان العالم الرابع لاتشكل فعلياً سوى سوقاً محدودة لايُعتد بها بالنسبة للأقطاب، فالأمر يختلف تماماً بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل التي تشكل سوقاً هامة بل ومتّسعة أيضاً بوتائر أعلى حتى من تلك التي تميز المبادلات بين الأقطاب المتقدمة. إذن فالتدويل قد ازداد كثافة أيضاً بالنسبة لبلدان المحيط ذاتها، وإن كان يتركز بكل وضوح على عدد محدود من هذه البلدان.

إن دور البلدان الطرفية (بلدان المحيط) في عملية التدويل ليس فقط دوراً سالباً مقتصراً على فتح الأسواق أمام توسع دول الشمال. فتصنيع الجنوب يعطيه أيضاً وظيفة فاعلة، هي أنه غدا يحتل جزءاً لايمكن اهماله من السوق الدولية للسلع المصنعة.

صحيح إن الشمال يحتفظ بسيطرته على السوق الدولية للمنتجات الزراعية والصناعية لأنه يملك فوائض حبوب ـ مقابل عجز غذائي في الجنوب ـ ويملك أيضاً المبادرة في المنتجات الصناعية الجديدة. ولاشك أيضاً أن صادرات المنتجات الصناعية من الأقطاب الثلاثة إلى العالم الثالث ـ نحو ٢٠٠ إلى ٢١٠ مليار في عام ١٩٨٥ ـ تشكل أقل من ٢٠٪ من المبادلات الدولية للمنتجات الصناعية التي تجاوز حجمها العام ١١٠٠ مليار دولار في العام ذاته، وهذه النسبة تبقى متواضعة حتى إذا مااستثنينا المبادلات بين المجموعة الأوروبية (حيث تصبح عندئذ ٢٢٪). لكننا نلاحظ إن صادرات الولايات المتحدة إلى العالم الثالث شكلت ٣٥٪ من مجموع صادراتها من السلع الصناعية، التي بلغت ١٦٠ مليار دولار في عام ١٩٨٥ ، وصادرات اليابان ٣٦٪ (من أصل ١٧٠ مليار دولار هي مجموع صادراتها الصناعية في العام ذاته). أما صادرات المجموعة الأوروبية إلى العالم الثالث والبالغة نحو ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٥ ، فانها وإن شكلت اقل من ٢٠٪ من صادرات البلدان الأعضاء في المجموعة، إلا أنها ترتفع إلى نحو ٢٥٪ إذا ماحذفنا المبادلات التي تتم بين هذه البلدان ذاتها.

لكن يجب علينا أيضاً، بالمقابل، ملاحظة ظهور منتجات صناعية في السوق الدولية يصدرها عدد من دول العالم الثالث متوسطة الدخل.

إذن فالتدويل النشط قد تكثف أيضاً بالنسبة لبلدان المحيط، وإن كان بكل وضوح يتركز أكثر على عدد محدود من البلدان هي، أولاً، النمور الأربعة في آسيا الشرقية والتي بلغت قيمة صادراتها من السلع



المصنعة ١٧٠ مليار دولار، منها ٢٨ ملياراً من كوريا الجنوبية، تتبعها بعد ذلك الدول الكبرى في أمريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك بشكل خاص: نحو ١٦ مليار دولار للاثنين معاً)، ثم بلدان جنوب شرق آسيا الأخرى (تايلاند، ماليزيا، أندونيسيا والفلبين: ١٢ مليار دولار للبلدان الأربعة معاً)، ثم بلدان شرق أوروبا، التي تمتلك قابلية للتوسع (لاسيما يوغوسلافيا وبولونيا وهنغاريا التي بلغت صادراتها معاً ٢٢ مليار دولار في عام ١٩٨٥). يجب أن نضيف أيضاً إلى هذه اللائحة الصين، التي صدرت منتجات صناعية بقيمة ١٣,٤ مليار دولار في عام ١٩٨٥ ـ والهند (٥,٩ مليار دولار) التي تمتلك قدرة تصديرية آخذة في التوسع. بالمقابل فإن حصتي العالم العربي (٣,٦ مليار دولار صادرات صناعية) والعالم الرابع (أقل من ملياري دولار) ليستا فقط شبه معدومتين، بل أنها أيضاً في حالة ركود.

٢ ـ إذا أخذنا بالحسبان في الوقت ذاته تطور المبادلات بين دول المجموعة الأوروبية وتلك التي تتم بين الأقطاب (الولايات المتحدة، اليابان، المجموعة الأوروبية)، والمبادلات بين هذه الأقطاب ومناطق العالم الثالث نصف المصنعة، فإن ذلك يمكنه أن يبين لنا كيف تتكون، في اطار التدويل المكثف، تبلورات اقليمية تقوم حول الأقطاب الثلاثة، وإن كانت بلدان المحيط التابعة لها مختلفة جداً من حيث قدراتها الكامنة، فهنالك المنطقة الامريكية الشاسعة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وولايتها الخارجية المشكلة من كندا، وهي الشريك الممتاز في المجموعة المكونة من أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي. إن المكسيك هي الآن في طريق الاندماج التام في «السوق الكبرى لأمريكا الشمالية»؛ وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية مدفوعتان لسلوك الطريق ذاته، مع اقتراح منطقة مبادلات حرة تمتد من الأسكا شمالاً إلى جزر أرض النار جنوباً.

وهناك منطقة آسيا الشرقية وجنوب الشرقية الواسعة والتي تسيطر عليها اليابان وتضم إليها بلدان جنوب شرق آسيا نصف المصنعة (تايلاند وماليزيا والفلبين وأندونيسيا)، إلا أن حدود هذه المنطقة غير واضحة المعالم تماماً، فليس من المؤكد أن كوريا يمكن اعتبارها «مندمجة» في هذه المجموعة، وبدرجة أقل يمكن توقع دخول الصين فيها بأي شكل كان. والهند ذاتها، بالرغم من كل نقاط ضعفها، تبقى مستقلة ذاتياً تجاه القطب الياباني، إلا أن المنطقة «اليابانية» يمكنها التوسع نحو الغرب (بورما، سريلانكا، وحتى باتجاه الباكستان والخليج).

أما المنطقة المتبلورة حول المجموعة الأوروبية، فلها صورتها الخاصة، فهي تأخذ شكلها من شراكة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ـ دول افريقيا وجزر الكاريبي والمحيط الهادي، يرسّخها جزئياً الاطار الجامد لمنطقة الفرنك. إلا أن الدول الطرفية (المحيط) الافريقية المعنية هنا تدخل بالضبط في مجموعة البلدان الأكثر فقراً التي تبقى امكاناتها، في اطار المنظومة القائمة، محدودة جداً. وهذا هو السبب دون شك في كون المبادلات بين المجموعة الأوروبية ودول الجنوب تبقى أضعف نسبياً من المبادلات بين الولايات المتحدة والجنوب، وكذلك بين اليابان والجنوب. إن أوروبا، من ناحية أخرى، قد كرست معظم جهودها لاندماجها الداخلي بالذات والذي سيحصل على دفعة جديدة يطلقها فتح حدود دول السوق المشتركة التام بدءاً من عام ١٩٩٢. كذلك فإن فتح حدود أوروبا الشرقية يمكنه أن يقدم آفاقاً جديدة للتوسع الأوروبي الاندماجي ويؤخر بذلك تكثيف المبادلات بين أوروبا والجنوب.



إذن فمن السابق لأوانه الحديث عن «اعادة تنظيم» في اطار عملية التدويل، فالدول المحيطية تبقى مشرعة الأبواب اجمالاً أمام منافسة الأقطاب التي تتزاحم ليس فقط على أسواقها التجارية بل وعلى أسواقها المالية أيضاً. إن التنافس بين هذه الأقطاب يختلف بحسب مختلف أنواع المنتجات. فبينما تحتفظ اليابان والولايات المتحدة بقصب السبق في التكنولوجيات الجديدة القائمة على أساس المعلوماتية (أنفورماتيك) بصورة خاصة، تتمتع الولايات المتحدة وكندا وفرنسا بالأسبقية في مجال الحبوب، وتسيطر المانيا في مجال الصناعات الميكانيكية التقليدية (السيارات والآلات العاملة أو آلات العدة) والكيمياء، أما فرنسا فتحتل موقعاً جيداً في بعض مجالات التسلح وصناعة الحديد وصناعة الطيران. إلا أن المبادلات بين الأقطاب، تختلف عن تلك التي تتم بينها وبين دول المحيط، إن الأسبقية في التكنولوجيات الجديدة تكون حاسمة في المبادلات بين الأقطاب ذاتها، لكنها أقل أهمية بكثير في المنافسة على أسواق العالم الثالث.

لكن مايمنعنا عن الحديث عن الأقلمة REGIONALISATION كأمر واقع، هو بصورة خاصة الشكوك الهائلة التي مازالت قائمة فيما يتعلق بسياسات الاتحاد السوفييتي والصين والهند والعالم الثالث. هذا دون الحديث عن الشكوك حول مستقبل أوروبا ذاتها وحول خيارات المانيا الحاسمة في هذا المجال.

إننا لانكاد نرى في هذه المجالات سوى احتمالات. إذ يبدو لي أن المانيا الموحدة ستجد في أوروبا الشرقية ميداناً للتوسع يجعل تعميق اندماجها في المجموعة الأوروبية ذا أهمية جد نسبية. كما يبدو لي كذلك إن روسيا والصين وحتى الهند ستحتفظ جميعاً بامكانية البقاء خارج التبعية لأي من الأقطاب، وبالتالي ستحتفظ بهامش هام من القدرة على المناورة، وعلى عكس ذلك، لايبدو لي في الأفق السياسي المنظور، إن ثمة امكانية أمام المناطق الكبرى في العالم الثالث لتنظيم نفسها وحول ذاتها، أكان ذلك فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية أو بالعالم العربي أو افريقيا أو جنوب شرق آسيا.

إلا أن هذا النوع من الاقلمة، كأساس لتعددية المراكز (راجع سمير أمين: من أجل عالم متعدد المراكز) هو مايتطلبه تصور آخر للتنمية غير التصور الذي يقتضيه التلاؤم وحيد الطرف ـ والذي يتم، اضافة لذلك، وفق نسق متفرق ـ والناجم عن مقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي.

٣ ـ أن أهمية التجارة الخارجية لاتشكل سوى واحد بين مؤشرات عدة أخرى لاتقل عنه أثراً على كثافة عملية التدويل: كالمبادلات (والتبعية) التكنولوجية، والتدفقات المالية (والمديونية الخارجية)، هذا دون ذكر مايسمى بالعوامل المتولدة خارج المجال الاقتصادي (الثقافة والاتصال، ستراتيجية المكان (جيوستراتيجيا) والتسلح، الايكولوجيا أو البيئة). كل هذه العوامل تعمل بشدة في صالح تكثيف العملية العالمية (العولمة MONDIALISATION)، أكان ذلك على مستوى تشابك الاقتصادات والمجتمعات المركزية، أو على مستوى اندماج البلدان المحيطية في المنظومة الكلية.

إن الخطاب السائد اليوم يستخرج من هذه الوقائع استنتاجين يرفعهما الى مصاف العقيدة، الأول: إن التدويل اتجاه لايمكن تجنبه ولابد من قبوله كما هو، فلا يمكننا إذن سوى التلاؤم معه، والاستنتاج الثاني: هو أن التلاؤم النشط مع هذه الضرورة، من قبل مايسمى بالبلدان السائرة في طريق



النمو، ممكن التحقيق، تشهد على ذلك «النجاحات» التي أنجزتها كوريا ودول أخرى. كل شيء يتعلق إذن بالعوامل الداخلية الخاصة بكل من بلدان العالم الثالث المختلفة.

تشكل تقارير البنك الدولي، من هذه الوجهة، نماذج من نوعها، فقراءتها المملة، بقدر ماكانت مملة قراءة جريدة البرافدا قبل خمس عشرة سنة، تقدم لنا إذن هذه الحسنة وهي أننا نعلم مسبقاً ماذا سيقوله لنا البنك حول أي موضوع، سواء أكان موضوعاً قديماً أم جديداً. ولن يذهب البنك أبداً الى أبعد من الاستنتاجين اياهما ـ عقائد مطروحة قبلياً في الواقع، بمقتضى الايديولوجيا، فالمسائل الحقيقية يتم دائماً تجنبها سلفاً، لتحل محلها كتلة من «المعطيات» (الملاحق الاحصائية، وهي الجزء الهام الوحيد من الوثائق، وإن كانت الاحصاءات تغفل الكثير من النقاط الأساسية، وذات نوعية تدعو للشك في عدد من الحالات) التي ليست لها دلالة خاصة، ولكن يحاولون «جعلها تنطق» بجعلها تعترف ـ تحت تعذيب النماذج الاقتصادية الرياضية التي ليست أبداً سوى بدائل متبجحة للقاعدة الثلاثية ـ مايراد منها أن تعترف به من أجل اضفاء طابع «العلم» على تأكيدات ايديولوجية خالصة، إنه لغو خالص.

هذه المسائل بالضبط، التي يغفلها الخطاب السائد، هي التي تشكل موضوع هذه الورقة حول التدويل، والتي يمكننا تصنيفها في فصلين. أولهما يتعلق بطرائق التدويل. إن الخيارات البديلة هي، بواضح العبارة، التالية: هل يمكننا التوفيق بين بعض مقتضيات التدويل (وأية مقتضيات؟) والابقاء ـ أو بناء ـ الاستقلال الوطني الذاتي؟ أم أن ثمة تناقضاً مطلقاً بين الطرفين الى درجة نضطر معها الى القبول بانحلال الوجود الوطني في العالمية (MONDIALISATION) ؟ هل يجب القبول بانحلال الاندماج الوطني المنظم بنيوياً (فيما إذا وجد كإرث تاريخي متكون) ـ أو العدول عن بنائه إن لم يكن موروثاً ـ لصالح اقتصاد أصبح عالمياً (أي منظومة انتاجية عالمية، بحسب تعبير ميشل بو BEAUD) وليس فقط دولياً INTERNATIONAL (الذي كان يفترض تمفصل منظومات انتاجية وطنية)؟ أم أنه يجب علينا (وهل يمكن ذلك؟) توفيق بعض مقتضيات التدويل مع هدف بناء «وطني»؟ يبدو لي إن الاجابتين ممكنتان، وأن لكل منهما مضامين اجتماعية مختلفة عن الأخرى، بل وحتى متناحرة معها.

أما الفصل الثاني، فيتعلق بالتقويم النقدي لتجارب «التلاؤم» (AJUSTEM ENT) مع التدويل. أكانت هذه التجارب تلك المسماة «اشتراكية» القاضية برفض ظاهري للتدويل، أو كانت هي تجارب العالم الثالث المعاصر. في هذا المستوى، يكتفي الخطاب السائد بتصنيف بدائي يميز بين «النجاحات» (مقاسة بزيادة ن.م.أ وتوازن الميزان الخارجي) وحالات «الفشل» (بحسب هذين المؤشرين): كوريا الجنوبية في طرف أقصى والعالم الرابع الافريقي في أقصى الطرف الآخر. هذا الخطاب لايذهب الى أبعد من تكرار مسطح لما تقدمه لنا، للوهلة الأولى، الملاحق الاحصائية في تقارير البنك الدولي، إنه لايطرح أبداً المسائل التي تسمح بمناقشة النتائج الناجمة عن استراتيجية التلاؤم المطبقة (أو المفروضة) مقارنة مع مايمكن أن تقدمه استراتيجيات أخرى ـ لم يجرِ تطبيقها. إذن فهو خطاب غير نقدي أساساً.

٤ ـ تختلف المواقف جملة حول المبدأ الأساسي ـ أقصد التناقض: تدويل/ استقلال وطني ـ وبالتالي فالاحتمالات الحقيقية لحركة التاريخ الجاري بناؤه هي أيضاً مختلفة تماماً عن الاحتمالات المتصورة من قبل أصحاب الخطاب الاصطلاحي (الذي يمكن وصفهم بالضبط بفقدان الخيال).

ظاهرياً، جميع السلطات (مراكز السلطة) في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ـ وخلفها «الرأي العام»، الذي تصنعه تلك السلطات ذاتها ـ تقبل بمبدأ تحول الاقتصاد الدولي الى اقتصاد عالمي، فالاتفاق هنا تام، على مستوى الخطاب، يشارك فيه اليمين واليسار، بالمعنى الانتخابي لهاتين الكلمتين وفي شروط الغرب الحديث.

لكن وراء هذه الواجهة من الاجماع توجد «تكونات» تشكل الجوهر فيما يتعلق بالتطورات السياسية المحتملة في المستقبل المنظور، فالولايات المتحدة واليابان ليستا مجرد «منطقتين جغرافيتين» في الاقتصاد العالمي الجاري بناؤه. إنهما تبقيان اقتصادين «وطنيين» وسيستمران كذلك، حيث تسعى الدولة بالضبط هنا الى الابقاء على البنى الوطنية، وفي الوقت ذاته الاستفادة أيضاً، بصفتها شريكاً قوياً، من بناء الاقتصاد العالمي. سيقول المتحمسون للـ«الليبرالية» إن هذه معركة المؤخرة. وهذا موضوع يتطلب البحث؛ ربما هي معركة المؤخرة في منظور القرنين القادمين، لكنها معركة الطليعة في هندسة الأعوام العشرين القادمة، فمن يستطيع انكار الأهمية الحاسمة التي ترتديها هذه الخيارات الوطنية: على مستوى تمويل البحث والتطوير (المدني والعسكري) ومنظومات التأهيل والتكوين الملائمة؛ وعلى مستوى الحماية الفعلية للزراعة (الدعم المالي لها، وهو دعم يتعرض «للنقد» حقاً، لكن سنرى. . . .) وللموارد المعدنية والنفطية (سياسات مايسمى بالاحتياطي الاستراتيجي) وحتى للصناعة التحويلية ذاتها؛ وعلى مستوى ادارة المنظومات المالية، الخ. . . أضف الى هذا أن الولايات المتحدة تمتلك أيضاً ميزة لايمكن وضعها موضع التساؤل في المدين القصير والمتوسط، لعدم وجود حل بديل لها، هذه الميزة هي الدولار الذي يلعب دور النقد العالمي.

إن أوروبا ليست أبداً في وضع مشابه، وليس ثمة مايثبت أن بناء المجموعة الأوروبية سيقود اليه، فأوروبا هي أولاً وريثة ماضيها، أعني أنها مجموعة اقتصادات وطنية متجاورة تكونت تاريخياً على هذا الأساس، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ليست دولة فوق قومية والسياسات المشتركة ليست على مستوى متطلبات بناء دولة كهذه، ولن تكون حتى بعد فتح الأسواق كلية في عام ١٩٩٢ . ليس ثمة سياسات مشتركة ـ عدا في مجال دعم الزراعة وهي سياسة عطوبة أيضاً، كما هي الحال في الولايات المتحدة (سنرى ذلك أيضاً. . .). أما عناصر السياسة النقدية المشتركة (مايسمى بـ«الثعبان») فمعرضة هي أيضاً للهشاشة دائماً بسبب تعدد سياسات مكافحة التضخم وغيرها. . ـ هذا دون الحديث حتى عن غياب تصور سياسة اجتماعية مشتركة. حتى هذه اللحظة وفي الأمد المنظور ستبقى السوق المشتركة ما يوحي به اسمها لاأكثر، أي مجرد سوق، علماً بأن الاندماج بوساطة السوق وحدها يخلق من التناقضات أكثر مما يمكنه أن يحل منها، وبالتالي فإنه يحمل في طياته خطر اضعاف أوروبا بصفتها هذه وجعلها هشة، وذلك بتقوية بعض الدول واضعاف الأخرى، جاعلاً من البناء الأوروبي كياناً هجيناً يترافق فيه استمرار بنى قومية في الدول «القوية» (المانيا بالدرجة الأولى) الى جانب تفكك مثل هذه البنى لدى الدول «الضعيفة» ودون أن تقوم بنى أوروبية بديلة مندمجة وكلية.

مثل هذا التطور الذي لايثير كثيراً من التفاؤل يغدو أكثر احتمالاً بسبب استمرار تكتيكات قومية مختلفة بل وحتى تناحرية في قلب المجموعة الأوروبية. فبريطانيا العظمى تقبل بالتدويل ـ تفتت السلطة

القومية، لكن ليس لصالح بناء أوروبي. فمن ناحية هي تنفتح على العالم دون حدود كما يشهد بذلك انفتاحها على صناعة الاعلاميات، (INFORMATIQUE) اليابانية كبديل لسياسة اعلاميات أوروبية مشتركة، لا وجود لها أصلاً. ويمكنها الاعتماد، في هذا المجال، على حسنتها الموروثة التي تمثلها قدرة مركزها المالي الكبيرة. ومن ناحية ثانية، فانها قبلت دائماً المنظور المحتمل لاندماجها بالولايات المتحدة حيث تشاركها في اللغة والثقافة التي تبرز أهميتها اليوم. وبهذا الصدد يجب الاعتراف بأن البناء الأوروبي سيبقى معاقاً ـ مقارنة بالولايات المتحدة واليابان ـ بالتنوع اللغوي. فمن الصعب تصور قيام بحوث تطوير (R–D) مشتركة ومنظومات تأهيل وتكوين مشتركة: بأية لغة ستتم؟ في القطب الآخر، نجد المانيا وقد غدت في موقع جديد كلية. كانت المانيا الغربية قبلاً «عملاقاً» اقتصادياً في المجموعة الأوروبية (صادراتها من المنتجات الصناعية تضاهي في أهميتها صادرات الولايات المتحدة واليابان، وتعادل أكثر من ضعفي صادرات بريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا). لكنها كانت، كما يقال، «قزماً سياسياً». كان توازن المجموعة الاوربية يقوم على أساس هذه المعادلة: دور سياسي قيادي تقوده انكلترا وفرنسا، ومحرك اقتصادي الماني. هذا التوازن قد اختل. في هذه الشروط فإن المانيا الموحدة يمكنها أن تتجه الى الانفراد بالعمل، دون التصريح بذلك، أي دون أن تعيد شكلاً طرح مسألة المجموعة الأوروبية. يمكنها أن لاتريد دفع «الاندماج الأوروبي» الى أبعد مما تتطلبه بنيته وحدها كـ«سوق مشتركة». ويمكنها تماماً، باعتبارها الشريك الأقوى، قبول قواعد هذه السوق مع الابقاء على بنية قومية راسخة بينما قد تتعرض البنى القومية لشركائها للتفكك. بل يمكنها حتى تقوية بنيتها القومية بتوسعها باتجاه الشرق الأوروبي وهو في وضع تابع. فيما بين هذين الخيارين الممكنين (وحتى المحتملين، كما يبدو لي)، أي الخيارين الألماني والبريطاني، يكاد ألا يكون ثمة مكان لسياسات أخرى. إن فرنسا وايطاليا ودول أخرى يمكنها أن ترغب بتنشيط البناء السياسي الاوروبي للتعويض عن ضعفها الاقتصادي بتأكيد موقعها السياسي. إلا أن بريطانيا العظمى لا تريد ذلك والمانيا ليس لها أية مصلحة فيه، إذن فهل يمكن أن يكون هذا الخطاب أكثر من مجرد أمنية تقيّة؟.

إن مستقبل المشروع الأوروبي يتبع في نهاية الأمر للخيار الألماني. فإذا ماسارت المانيا على انفراد يمكنها الطموح إلى مركز القطب الثالث في المنظومة ـ الولايات المتحدة، اليابان، المانيا ـ وذلك في المستويين الاقتصادي والسياسي معاً. يتوجب عليها من أجل ذلك، دون شك، التغلب أيضاً على بعض العقبات. في المجال التكنولوجي ليست المانيا في مستوى يقارن بالولايات المتحدة واليابان، فانجازاتها التصديرية تقوم على الصناعات التقليدية المرتبطة بإعادة البناء في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، وليس على التكنولوجيات الجديدة. وهي بخاصة لم تستعد دوراً سياسياً خاصاً بها. إن بريطانيا العظمى وفرنسا تبقيان عضوين في نادي الخمسة العظام الذين يمتلكون حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإن كانت هذه الحسنة تتعرض احتمالاً للزوال على المدى الطويل، ولكن متى؟ (لقد قدم غورباتشوف اقتراحاً بهذا الاتجاه يدعو إلى منح المانيا وضعاً مماثلاً في الأمم المتحدة) إذن لماذا لاتقبل المانيا بـ«الخيار الأوروبي»، كما يعلن ذلك المستشار الألماني (ماقيمة التصريحات من هذا النوع؟!). لكن

لماذا تفعل ذلك؟ ألأجل استمرار الوضع السياسي الممتاز الذي يتمتع به شركاؤها ودون أن تحصل هي على مايقابل ذلك ؟.

بانتظار ان تتضح هذه الخيارات لابد من ملاحظة ان أوروبا تبقى «قزماً سياسياً جماعياً»، إذا أردنا أن نطلق عليها ماقيل عن ألمانيا حتى الآن. فنظراً لكونها موضوعة تحت المظلة النووية الامريكية (التي لم تعد تصلح لشيء منذ «نهاية دورة الردع» بحسب تعبير الن جوكس، وممزقة بين تلونات سياسات خارجية مختلفة لدولها الأعضاء) لم تجرؤ أوروبا حتى الآن على اتخاذ مواقف خاصة بها، عدا تلك المواقف الخطابية تجاه الولايات المتحدة. كما وانها تبقى مبعدة، بسبب ضعفها الذاتي، عن المشاركة في «الحل» المحتمل للصراعات الكبرى بين الشمال والجنوب (مثلاً في قضية فلسطين)، وعليه فهي تصطف عملياً دائماً، في نهاية المطاف، وراء قرارات واشنطن (كما رأينا ذلك في أزمة الخليج).

لكي تصبح أوروبا قطباً ثالثاً، قطباً قد يغدو عندئذ، باحتمال قوي، القطب الرئيسي على المستوى العالمي، يجب عليها القبول بإدراج عملها في إطار المنظور الديغولي القديم «من الاطلسي إلى الاورال» (في الواقع، إلى فلاديفوستوك)، أي ان تدمج معها الاتحاد السوفييتي (أو روسيا). وحده غورباتشوف اليوم يقترح هذا التصور تحت تسمية «البيت الاوروبي المشترك» (راجع سمير أمين: البيت الأوروبي المشترك)، كمشروع مرن من النوع «الكونفدرالي» الذي يترك للاعضاء، من بريطانيين وفرنسيين وألمان وروس وغيرهم، ما يكفي من الاستقلال الذاتي لمواجهة حالات موضوعية مختلفة. هذه الطريقة في التوفيق الفعلي للتدويل والاستقلال الوطني تنسجم تماماً مع الاطروحة التي أدافع عنها هنا. انها تنسجم أيضاً، حسب رأيي، مع درجة نضج الأفكار الحقيقي التي تبدي استعداداً نحو نوع من الكوسموبوليتية (العالمية) لكنها غير مستعدة لمحو الجذور القومية في تاريخها.

لكن إذا كان خيار التدويل في البلدان المركزية واضحاً، مع بقاء طرائق تحقيقه وحدها، بالمعنى الذي عبرنا عنه، خاضعاً لاجتهادات متنوعة، فإن المسألة تطرح في بلدان العالم الثالث وفي البلدان الشرقية بشروط مختلفة جداً. السبب في ذلك هو أن نتائج الخيارات الحاصلة في هذا المجال تكون هنا مأساوية، بينما ليست هي كذلك في الغرب، حيث، ومهما كانت التلونات المقررة، ليس ثمة أية مأساوية واسعة النطاق في المجال الاجتماعي حقاً، ان خياراً خاصاً ـ كالسوق الأوروبية المشتركة دون اندماج سياسي واجتماعي مثلاً ـ يمكنه «تهميش» بعض المناطق الفقيرة الطرفية في أوروبا: بطالة واسعة في مناطق استوريا الاسبانية، أو تقهقر في اليونان، مثلاً لكن أوروبا يمكنها أن تستوعب سياسياً خيبات أمل كهذه، وتحويل شاطىء البحر المتوسط إلى أمكنة للراحة يؤمها الشماليون، واستقبال الشغيلة الجدد المهاجرين من تلك المناطق.

الأمر ليس كذلك في الجنوب والشرق. ان التدويل، بالمعنى الذي يقصده المدافعون عنه في التيار السائد (أي دون تنازلات للاستقلال القومي الذاتي) يؤدي هنا بكل تأكيد إلى فقر دائم لغالبية الناس ترافقه وتزيده حدة حرمانات لا يمكن تحملها. ان توحيد العالم بوساطة السوق يحمل عندئذ في طياته بالضرورة تفجرات عنيفة؛ فالعالم الثالث وبخاصة المناطق نصف الطرفية (الدول الصناعية الجديدة الخ...) يبقى منطقة الزوابع وان لم يرض ذلك أولئك الذين، بحجة التمييز، ينكرون وحدة العالم

الثالث ـ البدهية هنا. ان الحالة الموضوعية في البلدان الشرقية تبرز لنا، من هذه الناحية، تشابهاً كبيراً مع حالة العالم الثالث.

وعليه فإن التباين بين خيار (التدويل دون تنازلات) والخيار الذي يحاول المحافظة على الاستقلال الوطني (وهو ما اسميه فك الارتباط في شروط عصرنا) هو هنا تباين حاد ولا يمكن أن يكون ثمة اتفاق عام حول هذه المسألة، كما هو الحال في الغرب. ان المصالح الاجتماعية تدخل هنا في صراع قاسٍ، في حين نجد هذا الصراع مثلوماً في الغرب. ثمة اذاً معسكران مفصولان بوضوح. فالطبقات القائدة تقول نعم للتدويل الذي اسميه هنا تحولاً كمبردوريا (Compradorisation) لأنه يتطلب تلاؤماً سالباً ـ ولا أهمية أن يكون هذا التلاؤم ناجحاً أو فاشلاً وفق مؤشرات البنك الدولي. انها تقول نعم بكل بساطة لأنها المستفيدة الحقيقية من العولمة (mondialisation) من حيث المداخيل وأنواع السلطة التي تحصل عليها. بينما تكون الطبقات الشعبية ضحية هذه العولمة وبالتالي ستثور هذه الطبقات إلى أن تصل إلى فرض البديل الوطني الشعبي الضروري موضوعياً.

مرة اخرى، عالم ثالث = منطقة الزوابع. هذه الزوابع ليست نتاج «تكرار حتمي للتاريخ» بمعنى ان العالم الثالث يجب عليه ان يمر بالمراحل التي قد قطعها الغرب، وان يعيد تجربة الصراعات الاثنية والقومية والصراع على السلطة وغيرها، ان الاطروحات النيوفيبرية [الفيبرية الجديدة، نسبة إلى ماكس فيبر] الدارجة اليوم، والتي لا تقول شيئاً أكثر من ذلك، تلغي الأمر الجوهري وهو ان هذه الزوابع هي النتاج الضروري لتوسع الرأسمالية العالمي ذي النزعة الاستقطابية.ولما كان من الصعب التنبؤ بنتيجة هذه العواصف مسبقاً وعلى الدوام ـ ذلك ان الانتصارات والانكسارات تظل جزئية ـ فسيكون صعباً بنفس المقدار التكهن بالمستقبل إلى أبعد من الحالة الحاضرة أو القريبة جداً. إذن فالتلونات التي سأدخلها في السطور الآتية، فيما يتعلق بالتحول إلى الكمبرادورية (compradorisation) وطرائق تلاؤم أفضل، ترتكز على الماضي القريب جداً وسوف تتعرض مستقبلاً لكل الاضطرابات الناجمة عن النتائج التي ستتمخض عنها الزوابع.

تبدو الصين وكأنها الاستثناء الشديد الوحيد حتى الآن من الخيار الكمبرادوري ومن هنا قد تكون قادرة مستقبلاً على لعب الدور الذكي الذي يقتضيه دخولها الواضح في الاقتصاد العالمي دون ان تتخلى عن تقوية بناها القومية الخاصة ذاتية المركز. كل شيء يتعلق بتطورها السياسي الداخلي. ويعود العامل الداخلي من جديد ليغدو حاسماً هنا، بسبب ان الصين قد أقدمت على فك الارتباط بالمعنى الذي اقصده بهذه العبارة.

لكن ثمة أمثلة اخرى عن الخيارات البديلة للتحول الكمبرادوري، وان اقتضى ادخال بعض التنويعات عليها وتمييز بعضها عن بعضها الآخر. كوبا وفيتنام «تقاومان»، لكن في حالة من الانفراد تعود جزئياً لرغبتها بالذات، والجزء الآخر تفرضه الامبريالية التي لم تتخل عن رغبتها في تدمير الارادة الوطنية للدول عندما تكون هذه «بلداناً صغيرة». في العالم «الرأسمالي» تحتل الهند مكاناً خاصاً جداً بسبب حجمها ربما ـ وهو عامل هام ايضاً بالنسبة للصين. لكن الاهتراء التدريجي للايديولوجية القومية على نمط نهرو ـ انديرا غاندي، ولصالح صعود الطموحات الكمبرادورية لدى البرجوازية الهندية، والمخاطر



الناجمة عن القوميات المحلية التي تهدد الكيان الهندي تجعل مستقبل الهند غير واضح المعالم. وكوريا الجنوبية وتايوان يشكلان الاستثناءان الاكثر اثارة للعجب، باعتبارهما بلدين «معاديين للاشتراكية». من حيث المبدأ ان نجاحهما ليس في انهما حققا نمواً اقتصادياً شديداً دون خلل كبير في ميزان المدفوعات، فهذا انجزته دول اخرى ايضاً؛ انه في كونهما توصلا إلى اقامة بنيان قومي حول دولة قوية وعلى أساس من توزيع الدخل بقيت فيه أنواع اللامساواة في حدود معينة وضبطت. وهو بالضبط الأمر الذي لم تنجزه الدول الاخرى. ينجم نجاحهما إذن عن كونهما اقدما بالضبط على عكس ما تتطلبه العقيدة الليبرالية السائدة! لماذا؟ ثمة أسباب نوعية تفسر ذلك ـ اسباب تاريخية (وربما ثقافية تتطلب المناقشة) وأسباب سياسية (منافسة كوريا الشمالية والصين).

ليس هنالك ابداً أي استثناء آخر في العالم الثالث الرأسمالي، أكان ذلك بالنسبة للدول «الغنية» (النفطية مثلاً) أم كان بالنسبة للدول الفقيرة، سواء منها تلك التي يكيل لها البنك الدولي المديح بسبب «نجاحها» (بشروط النمو والتوازن الخارجي، المؤشران الوحيدان اللذان تأخذ بهما الليبرالية)، أو تلك التي تنوء تحت وطأة العلاج وكانت ضحاياه التعيسة (العالم الرابع). ليس ثمة هنا ما يسمح بالحديث عن نجاح ما وفق الشروط التي يقتضيها تدعيم البنيان القومي Structuration nationale . كانت هنالك محاولات وبدايات في هذا الاتجاه وفي بلدان مختلفة جداً في البداية، بعضها «نامية» بمستوى متوسط واخرى غير نامية اطلاقاً، جميعها في حالة تراجع وفي طريق الانحلال. وحتى في الدول «نصف المصنعة» التي يبرزها البنك الدولي (البرازيل، المكسيك، تركيا، تايلاند، وغيرها) وفي بلدان من نمط ساحل العاج ـ كينيا ليس ثمة من نجاح باتجاه البناء القومي. وعلى العكس من ذلك فان تزايد اللامساواة في توزيع الدخل هو ذاته هنا علامة الفشل بالذات، بمعنى انه يخفض من احتمالات الاندماج الاجتماعي الذي دونه يكون البناء الوطني غير ذي دلالة. يقتضي دون شك اجراء بعض التنويع في هذا الحكم بين حالة واخرى، إذ نجد هنا أو هناك عناصر سياسة وطنية: على مستوى التحكم التكنولوجي أو المالي، في بعض الدول الصناعية الجديدة ومن حيث دور الدولة في التصنيع أو في الاصلاح الزراعي في بعض البلدان ذوات الماضي القومي. إلا أن هذه العناصر لم تبلغ مستوى «الكتلة الحرجة» الضرورية لانشاء قوة مضادة هامة تقف في مواجهة الطموحات الكمبرادورية لدى الطبقات الممتازة. وعليه تبقى هذه الارهاصات هشة ومعرضة لخطر التفكيك الذي «ينصح» به البنك الدولي.

هل بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ايضاً محكوم عليها نهائياً بالتحول إلى بلدان عالم ثالث، وبالتالي بالتحول إلى الكمبرادورية؟ هل ستخضع لمتطلبات تدويل دون تنازلات تدفعها إلى مصير العالم الثالث؟ أم أن الرأسمالية ستخرجها من مأزق «الاشتراكية» وتسمح لها بانجاز تنمية سريعة على مثال بلدان أوروبا الغربية، كما تدعي ذلك الايديولوجية الليبرالية؟

ليس موضوع هذه الورقة التعرض للمسائل المتعلقة بطبيعة المنظومات التي انهارت بفظاظة في هذه البلدان، وانجازاتها وحدود هذه الانجازات ومصاعبها وتناقضاتها، وأسباب فشلها في تصحيح ذاتها، ولا حتى لطبيعة الصراعات الاجتماعية والسياسية الجارية، ظاهرة كانت أو كامنة، إلا أن الملاحظات



الاتية هي النتائج المباشرة التي أستخلصها من تحليلاتي الخاصة المتعلقة بهذه المسائل (انظر سمير أمين، مستقبل الاشتراكية).

ان بلدان أوروبا الشرقية، وفق ما تجري عليه الأمور، سيصعب عليها تجنب الكارثة التي سوف يعنيها، بالنسبة لطبقاتها العاملة، دخولها في النظام الرأسمالي كما هو. فالبنى القومية المندمجة التي اقيمت خلال الاربعين عاماً الماضية هي الآن في طريق التفكيك لصالح التوسع الرأسمالي الاجنبي (الألماني بالدرجة الاولى، ولكن أيضاً الاوروبي عموماً، والياباني والاميركي)، وستجد البرجوازية المحلية الجديدة مكانها في هذا التوسع، لكنها سوف تسدد ثمن مكتسباتها الاقتصادية بخضوع كمبرادوري. وسوف تجد هنا أو هناك سنداً اجتماعياً لدى بعض الطبقات أو الشرائح الوسيطة الجديدة ـ فلاحين اثرياء أو أصحاب مشاريع صغيرة ـ كما هو الحال في العالم الثالث، أما ثمن هذه «التصحيحات» فستدفعه الطبقات الشعبية بخفض مأساوي في مستوى حياتها وبالبطالة الكثيفة واهمال الخدمات الاجتماعية، وغيرها... وهذا كله ليس خلال «فترة قصيرة عابرة»، كما يؤكد لها زعماؤها الجدد، وانما بشكل نهائي، كيف ستتصرف تلك الطبقات تجاه هذه التطورات التي لا مفر منها؟ الوقت مازال باكراً لمعرفة ذلك. لكن لابد من انتظار ردود فعل رجوعية ممكنة الحدوث تغذي انواعاً من القومية من الدرجة الثانية (لا تعارض السيطرة الغربية) تكون قاعدة لدكتاتوريات «شعبوية» كتلك التي عرفتها هذه البلدان في أعوام العشرينات والثلاثينات والاربعينات من هذا القرن.

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي فستكون الأمور أكثر تعقيداً حيث طبيعة الصراعات الاجتماعية الجارية، وادراك التحديات، ودور البلد كقوة عسكرية عظمى، وحدة المشكلات القومية، تتمفصل جميعها بشكل يتحدى حتى التحليلات الأفضل اطلاعاً. لكن يمكننا الاعتقاد ـ حدسياً تقريباً ـ ان الاتحاد السوفييتي، إذا تمكن من تجديد نفسه، والا فالمجموعة الروسية ـ اذا ما تفجّر الاتحاد ـ يمكنها ممارسة تلك اللعبة البارعة التي تجمع معاً اصلاحاً سياسياً ديموقراطياً، وإدارة اقتصادية أكثر نجاعة، واندماجاً أوسع في الاقتصاد العالمي، وفي الوقت ذاته المحافظة على البنيان الوطني ذاتي التمركز ـ وتدعيمه، وبالتالي على المدى الطويل. ان الطبيعة الاجتماعية لمثل هذه التسوية الايجابية بين متطلبات التدويل ومتطلبات البناء الداخلي المبنون Structuré والمستقل، قد تكون قريبة مما وصفته بـ «تحالف اجتماعي وطني وشعبي»، كانت ثورة ١٩١٧ قد انتجته، لكنه ضاع في الفوضى الايديولوجية اللاحقة المسماة بـ «البناء الاشتراكي». وحتى في مثل هذه الفرضية المتفائلة لن يتوقف التاريخ عند هذا. ان منظومة كهذه قد تتطور بالضرورة لاحقاً إما نحو تبلور رأسمالي متقدم ورئيسي (قطب جديد) أو نحو متابعة تطور تقدمي من حيث محتواه الاجتماعي.

٥ ـ ان انجازات الاقتصاد العالمي لا يمكن تقديرها بمقياس مؤشرات النمو والتوازن الخارجي وحده، فتوزيع الدخل الذي تتصوره الأمة بمجملها على أنه توزيع مشروع، هو ضرورة مطلقة ولا وجود للأمة دونه بسبب فقدان الاندماج الاجتماعي. ودون استقلال ذاتي نسبي تجاه الخارج (في المجالات التكنولوجية والمالية والغذائية والصناعية والعسكرية والثقافية) ينتفي وجود الأمة كذلك، اذ لا تكون عندئذ كائناً نشيطاً في صنع المجتمع العالمي. ان الحرمانات التي يسببها الخضوع السلبي لاهواء تطور



ليس لنا عليه أي تأثير تُبرز عندئذٍ ردود فعل هي أحياناً سلبية أكثر مما هي ايجابية، إذن فانجازات الاقتصاد العالمي يجب تثمينها من وجهة النظر هذه: هل النمو موضوع البحث قد زاد من حدة التناقضات المشار اليها ودفع شقة اللامساواة وعمق التبعية، أم انه،على عكس ذلك،سمح بالتخفيف منها؟

ان المعطيات التي يوفرها لنا الاقتصاد الاصطلاحي (التقليدي) لا تسمح بالاجابة على هذه الاسئلة لكونها قد ابعدت منذ الوهلة الاولى. لذا فالاستفادة التي نستطيع أخذها من هذه المعطيات - المجمعة هنا في أربعة جداول تتكثف فيها الملاحق الاحصائية المقدمة في تقارير البنك الدولي الأخير - تبقى محدودة جداً. هذه الجداول يمكن قراءتها سريعاً. أما الشروحات التي يعلقها عليها البنك الدولي، مثلاً، فأنها دون محتوى وفي غير محلها (تبرير مسبق لعقائده الذاتية)، وتستخدم تلك «المعطيات» بصورة غير مناسبة، ليس من شك بأن البنك يطعمها بين الفينة والأخرى ببعض السحبات (المقاطع) المتعلقة مثلاً بـ «الفقر» وهذا من قبيل اللياقة. فاختيار الألفاظ بحد ذاته له دلالته على لغة ليست هي لغة العلم الاجتماعي وانما لغة خطاب اللياقة الذي ينتجه بعض اصحاب الملايين أو رجال الدولة في حفلات الاحسان. ان «الفقر» موضوع البحث ليس ابداً مرتبطاً بآليات التنمية الاقتصادية الممتدحة!

اذا فملاحظاتي حول انجازات العولمة Mondialisation ستكون التالية: أولاً ان الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد دخل تماماً في الازمة منذ نهاية أعوام الستينات. فمرحلة النمو المستمر بعد الحرب العالمية الثانية قد انتهت كلية، ومنذ عام ١٩٧٠ انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الوسيطة إلى مستوى ثلثي ماكانت عليه في المرحلة السابقة؛ ومعدلات الانتاج الزراعي والصناعي انخفضت إلى النصف. وبينما نحن أمام مرحلة طويلة من التحولات البنيوية على خلفية «ازمة» (المرحلة ب من الدورة الطويلة) كما هو الحال دائماً، والتي يشكل تعمق ظاهرة التدويل أحد عناصرها الرئيسية، فان الاقتصاد الاصطلاحي (التقليدي) يستمر بتحليل التطورات بين سنة واخرى بتعابير الحالة الاقتصادية («انكماش»، «انتعاش» الخ . . .) فضلاً عن ذلك، فان تركيز الانتباه على انهيار ما يسمى بالمنظومات الاشتراكية، والناحية المالية من «الازمة العالمية» (مديونية، تقلبات اسعار القطع، التضخم، الخ . . .) قد سمح بنسيان الاساس الحقيقي للازمة البنيوية التي تجري عليه تطورات الحالة الاقتصادية.

ثانياً: ان انهيار المنظومات الاقتصادية (والسياسية) في أوروبا الشرقية، ومستقبل الاتحاد السوفييتي والصين غير الواضح، يشكل البعد الرئيسي للتحول البنيوي الجاري. احيل القارىء هنا إلى ما كتبته في مكان آخر حول هذا الموضوع (مستقبل الاشتراكية).

ثالثاً: ان تطور وتقدم الصين والهند، اذا أخذنا بالحسبان الكتل البشرية الاستثنائية فيهما، يشكل عنصراً أساسياً في مستقبل المنظومة العالمية إلا ان المقارنة هنا هي في صالح الصين بصورة ساحقة برغم كل شيء.

تشكل المؤشرات الاقتصادية الاصطلاحية أول عنصر للمقارنة: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل (١٩٥٠ - ١٩٩٠) يعادل في الصين ضعفي ماهو عليه في الهند، وثلاثة أضعاف فيما يتعلق بنمو الدخل الوسطي للفرد؛ صادرات الصين (لاسيما الصناعية) غدت أيضاً ضعفي ماهي عليه



في الهند، بالأرقام النسبية؛ معدلات الاستثمار الاجمالية هي مرة ونصف أعلى في الصين؛ والمديونية الخارجية أخف وطأة، بالأرقام النسبية لعبء خدمة الديون قياساً إلى الصادرات (ثلاث مرات أدنى في الصين).

وما وراء هذه المؤشرات، فمنجزات الصين غير قابلة للمقارنة في المجالين المذكورين اعلاه. ليس ثمة حاجة «للاحصاءات» من أجل اثبات ان توزيع الدخل يختلف بشكل اساسي بين البلدين. فليس في الصين أي مشهد للبؤس اللاانساني الذي ينتشر في كل مكان في الهند. كذلك، اذا كان الاستهلاك الحكومي يبدو مشابهاً (بل انه ادنى في الصين عما هو في الهند منذ منتصف عقد الثمانينات) فناجعيته وسهولة حصول مختلف شرائح السكان على الخدمات الاجتماعية هما، بالرغم من كل شيء أفضل (أو أقل سوءاً) في الصين. على مستوى التبعية الخارجية، يبدو اعطاء الحكم أكثر صعوبة. يمكننا هنا ملاحظة القفزة إلى أمام في الصادرات الصينية خلال أعوام الثمانينات، وهي نتيجة لخيار سياسي تَم الاستمرار به ارادياً، أما اغلاق البلاد شبه التام أمام المبادلات الخارجية فقد فرضته عليها الامبريالية بكل تأكيد خلال أعوام الخمسينات والستينات، وقد استفادت منه الصين ايجابياً بشكل ما لكي تتمحور على ذاتها وتقوم بتحولات اجتماعية تقدمية هائلة بعيداً عن تقلبات الضغط الخارجي. فضلاً عن ذلك، لم تكن المساعدة السوفييتية في سنوات الخمسينات معدومة من وجهة الانشاء الأول للقدرات الصناعية والتكنولوجية والعسكرية. لكن، فيما بعد، فرضت نفسها قفزة إلى الأمام في المستوردات (الواجب دفع ثمنها بالصادرات بطبيعة الحال)، وذلك في منظور «التحديثات الأربع» (شو إن لاي).هل تم ضبط هذا الانفتاح؟ يصعب تأكيد ذلك لاسيما ان نتائجه الخبيثة تؤثر أحياناً بوساطة الطموحات الاستهلاكية الحاذقة لفئات أصحاب الامتيازات، غير أن طبيعة السلطة في الصين، التي لا تمارسها مباشرة وحصراً الطبقات البرجوازية، كما هو الحال في الهند، تحد حتى الآن من الضغوط السلبية للبيئة الدولية.

وعلى هذا يجب اكمال التحليل بتوجيه الانتباه إلى طبيعة التغيرات التي حدثت بعد وفاة ماو، وإلى المسائل المستقبلية التي تطرحها.سألاحظ بهذا الخصوص ومرة أخرى على نقيض التأكيدات الدارجة التي يطلقها أعداء الماوية، ان النمو الاقتصادي خلال مراحل الماوية المتتابعة كان شديداً وأكثر توازناً على المدى الطويل، بسبب جهود الاستثمار الجماعية المستمرة في مجالات الري وإعادة التشجير الخ . . . وأكثر توازناً أيضاً بين مختلف مناطق الصين. نعلم ان تسريع النمو الزراعي الناجم عن سياسة دنغ الجديدة قد اعطى نتائج براقة ظاهرياً خلال النصف الأول من أعوام الثمانينات، لكنها كانت قصيرة الأجل لأنها تمت بالضبط على حساب المدى الطويل. كذلك تسريع التصنيع تركز على المناطق الساحلية، لكن من ناحية أخرى لم يكن بالمستطاع أيضاً الاستمرار إلى مالا نهاية بالاستراتيجية الماوية والتي بلغت نهايتها في نهاية أعوام السبعينات (راجع سمير أمين: مستقبل الاشتراكية). لكن خيارات دنغ اللاحقة حملت معها تناقضات كثيرة ومتنوعة، يبقى حلها موضوع الصراعات المفتوحة والخفية الجارية اليوم. احدى هذه التناقضات هو تسارع نمو المدن الذي يأتي باكراً جداً (بالرغم من أن أرقام البنك الدولي هي هنا مغلوطة بسبب تغيير التعاريف).



رابعاً: ان انجازات العالم الثالث الرأسمالي تختلف دون شك بين مجموعة من البلدان واخرى، من حيث مؤشرات النمو الاصطلاحية والتوازن الخارجي.

بيد ان هذه الانجازات تبقى ضعيفة أو كارثية عموماً، من وجهة النظر هذه. فمعدلات النمو تنخفض، عدا في الهند وفي شرق آسيا، وانهيارها كارثي في بلدان العالم الرابع: افريقيا جنوب الصحراء تسجل في المتوسط ارقاماً سالبة هائلة وعلى مدى عدة أعوام فيما يتعلق بالدخل الوسطي للفرد (معدل سالب ٢٪!)، لكن الأمر مماثل بالنسبة لمجموع بلدان العالم الثالث وحتى لتلك المسماة بالبلدان ذات الدخل المتوسط (انتهت أعوام الثمانينات بانخفاض الدخل الوسطي الفردي في أمريكا اللاتينية). والانهيار كارثي ايضاً في البلدان شديدة المديونية، حيث التصحيح الذي فرض عليها تحقق بخفض (وأحياناً بتدمير) قدرات انتاجية. وحتى مجموعة البلدان المصدرة للسلع الصناعية قد شهدت بطئاً في نموها (لكن هذا يبقى موجباً من حيث أرقام الدخل بالنسبة للفرد). ليس هنالك سوى استثنائين: الهند وشرق آسيا (كوريا، تايوان، هونغ ـ كونغ، سنغافورة) تكاد المؤشرات الأخرى الاصطلاحية لاتقول لنا أكثر من ذلك لكنها تساعد في إكمال الصورة. لقد أضر تقلص الدخل بالجهد الاستثماري في المقام الأول. صحيح ان الاحصاءات مشكوك بأمرها في هذا المجال، لكنها تشير إلى ركود محتمل في مستوى منخفض وشبه معمم. وهذا الركود أكثر شدة في البلدان الفقيرة وتلك التي مستها سياسات التصحيح بضراوة (البلدان المدينة). في الاتجاه المعاكس، نلاحظ ارتفاع معدل الاستثمار في الهند وفي البلدان المصدرة للسلع الصناعية، وهو بارز بخاصة في شرق آسيا. علماً بان الاستثمارات التي تقتضيها الصناعة الحديثة (بخاصة التصديرية) مكلفة إلى اقصى حد. في مثل هذه الشروط يدل ركود المعدلات احياناً على تآكل فعلي للاستثمارات، بحيث يغدو الاستثمار الصافي سالباً، وتمتص الاهتلاكات وحدها أكثر مما يقدمه الاستثمار الاجمالي. أما وجود زيادة ضئيلة في المعدل فلا تشير سوى إلى نتائج ضعيفة: انتاج صناعي وصادرات في تزايد لكنه تزايد متواضع فيما يتعلق بالانتاج، ومرتفع الكلفة من حيث الجهد فيما يتعلق بالصادرات. ان خطاب البنك الدولي يلقي ستاراً من الصمت على مثل التأملات التي تناقض عقيدته.

إذن فالنتائج المعبر عنها بنمو الصادرات يجب قياسها بمقياس تكلفتها الاستثمارية (بالنسبة إلى الدخل الكلي الراكد في أكثر الأحيان)؛ إذ إن الصادرات تنمو جيداً في جميع البلدان تقريباً، إذا ما قيست بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، وان كانت راكدة في البلدان الأكثر فقراً، انها تزداد بشدة أكبر في الهند وفي مجموعة البلدان المتوسطة الدخل بعامة، ولاسيما في البلدان المصدرة للسلع الصناعية (شرق آسيا في المقام الأول). لكن ماهو ثمن ذلك بالنسبة للمجتمع؟ الثمن هو زيادة المديونية الخارجية التي تجد هنا أحد اسبابها (لكن هنالك أسباب اخرى مستقلة عن سياسات العالم الثالث، كارتفاع معدلات الفائدة التي تقرره الادارة الامريكية). ان الادبيات المتعلقة بالمديونية هي من الغزارة بحيث لانجد ثمة حاجة هنا لاضافة ما (انظر الجدول رقم ٤).

ثمة نتائج اخرى سالبة ناجمة عن الازمة العامة وعن الثقل الذي يتحمله العالم الثالث في هذه الازمة. ان الأرقام الاحصائية عن حصة الاستهلاك الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي لاتعطينا، من هذه الوجهة، سوى معلومات شحيحة بالنسبة لدور الدولة الحقيقي والخدمات الاجتماعية التي تمولها

لكن لابد من ملاحظة أنه إذا كررنا ـ دون تفكير ـ هنا أو هناك أنه ثمة في العالم الثالث «دولة متضخمة» فان وزنها النسبي في الاقتصاد الوطني هو أدنى بكثير في كل مكان من العالم الثالث مما هو عليه في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية! ليس من شك بان الوزن الفعلي هو أقسى تحملاً في البلدان الفقيرة بسبب الأهمية النسبية الأعلى لأنواع الانتاج غير التجاري. لكن المسألة الحقيقية تخرج عن هذا النطاق الكمي والمالي ويجب أن تمتد لتشمل نوعية الخدمات وناجعيتها ووظيفتها الاجتماعية، فقد يصف «الخبراء الاجانب» تدخلاً ما بأنه غير ناجع (أو ضار) ويكون، من وجهة الوظائف الاجتماعية والسياسية التي يؤديها عقلانياً وناجعاً تماماً.

ان انجازات العالم الثالث من وجهة المؤشرات الاصطلاحية للاقتصاد الليبرالي، هي ضعيفة في كل مكان، إن لم تكن كارثية غير ان تعمق التدويل ليس الجواب السليم على تحدي الازمة. إنه أحد عناصر الازمة ذاتها. من وجهة النظر الاصطلاحية هذه، ليس ثمة في الحقيقة سوى استثناءين من حالة الافلاس المعمم للتنمية، هما الهند وشرق آسيا.

ان انجازات الهند، وان كانت أدنى بكثير من انجازات الصين، تبقى أفضل من تلك التي حققها مجموع العالم الثالث الرأسمالي، فالهند لم «تتضرر» من الازمة؛ انها حافظت على نموها القياسي. يعود هذا بالتأكيد لحجمها، وإذاً فهو نتيجة للاستقلال الذاتي النسبي الذي هو في الواقع أكثر بروزاً تجاه الخارج، وأفضل تمحوراً على الذات، أي أنه بعبارة أخرى نتيجة لأسباب تشهد في صالح الاطروحة النقيضة تماماً لتلك التي تقترحها العقيدة الليبرالية! ومع ذلك فان الهند تبقى هشة على المدى الأطول للأسباب التي سنوردها لاحقاً.

أما انجازات شرق آسيا فهي ذات طبيعة أخرى؛ أتجاوز هنا بداية هونغ ـ كونغ وسنغافورة لأسباب واضحة. وأكرر فقط ماسبق أن قلته أعلاه. وهو أن كوريا وتايوان قد أقامتا تنميتهما على أساس دولة قوية واندماج وطني واجتماعي بارز، انهما الحالتان الوحيدتان الناجحتان حقيقة في العالم الثالث الرأسمالي!

يجب الذهاب إلى أبعد من المؤشرات الاصطلاحية وتحليل التوقعات على المدى الأبعد التي يسمح بها، أو على العكس يلغيها، نمو محتمل في أطراف المنظومة الرأسمالية العالمية وذلك في إطار ما اسميه بـ «الرأسمالية القائمة فعلاً» (بالتعارض مع النموذج ـ المثال الايديولوجي في [«نظرية»] الاقتصاد الليبرالي). من أجل ذلك يجب علينا، والحالة هذه، التأكيد على ما يتجنبه التحليل الاصطلاحي (الرسمي): توزيع الدخل، العمالة، التأهيل، الخدمات الاجتماعية، دور الدولة، تناقضات التنمية (لاسيما تناقض المدينة/ الريف) الخ...

ان انجازات العالم الثالث على هذه المستويات هي اجمالاً سالبة، فأولاً اللامساواة في توزيع الدخل قد تعمقت في كل مكان، وحتى في الهند، وفي البلدان «الغنية» كما في البلدان الفقيرة، ومع ميلها للتفاقم أكثر في البلدان التي شهدت نمواً أكثر بروزاً، مع استثناء وحيد، هو بالضبط حالة الزوج كوريا ـ تايوان حقاً، ان هذه اللامساواة ذات درجات مختلفة، وفي هذا المجال تسجل امريكا اللاتينية على عاتقها النموذج الاجتماعي الأكثر حقارة بين الجميع، ولكن «الليبراليين» يبرئون ذمتهم قائلين: ان الأمر كان

هكذا أيضاً في أوروبا في بداية الرأسمالية. ويتغاضون عن القول ان التحسين اللاحق الذي أصاب نموذج التوزيع قد حصل حقاً تحت ضغط النضال العمالي (الذي يدينونه مع ذلك في العالم الثالث اليوم!)، لكن هذا النضال كان قد تطور أيضاً في التوسع الامبريالي الذي سهل حله ايجابياً، ان قانون التراكم المتواتر كما عبر عنه ماركس، يفعل فعله إذن، ولكن على مستوى المنظومة العالمية لـ «الرأسمالية القائمة فعلاً» وليس على مستوى مراكزها افرادياً (راجع سمير أمين: توزيع الدخل في المنظومة الرأسمالية). إنهم يتغاضون إذن عن إدراك ان اللامساواة المتفاقمة التي نلاحظها هنا في أطراف المنظومة ليست من مخلفات الماضي قبل الرأسمالي (الاطروحة الفيبرية الجديدة الدارجة) وانما هي النتيجة الحتمية للتوسع الحقيقي لرأس المال. انهم يتجنبون ادارك ان التراكم على المستوى العالمي يصوغ بنى اجتماعية في المحيط الرأسمالي غير صالحة لتطور الصراعات الاجتماعية على غرار تلك التي حدثت في الغرب.

ثمة مؤشرات اخرى تقوي المدلول السالب لقانون اللامساواة المتفاقمة المرافقة للتوسع الرأسمالي المحيطي: في المقام الأول، العمالة، التي لا تقدم لنا الاحصاءات الرسمية المتعلقة بها أية صورة عن حجمها الحقيقي، والهائل في الواقع في مدن العالم الثالث الكبرى (نسبة ٣٠ إلى ٥٠٪ من السكان النشيطين نظرياً [القوة البشرية] تشكل مجالاً محتملاً). ان التمدين الجنوني الذي يسبق التنمية دائماً ـ عدد سكان المدن قد بلغ وتجاوز نصف مجموع السكان في أمريكا اللاتينية وفي العالم العربي، ويقترب من ذلك في عدد متزايد من الدول الأخرى ـ هو التعبير عن التناقضات الاجتماعية التي لم يضبطها التوسع الرأسمالي، والذي يتفاقم، لاسيما في افريقيا، بفعل تدمير المجتمعات الريفية الذي يحدثه.

يتطلب التقدم في العالم الثالث، في هذه الشروط، السير في عكس اتجاه القانون الطبيعي للتراكم، وليس التلاؤم معه. ويبقى هذا الاستنتاج صالحاً حتى عندما تندرج التنمية في اطار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية تماماً، وليس فقط عندما يتم تصورها على أساس العلاقات التطورية الملائمة لسلطات تعبر عن تحالفات اجتماعية شعبية.على هذا الاساس ندرك أسباب النجاح في كوريا وتايوان اللتين سارتا بالضبط في عكس تيار الاتجاهات السائدة والنصائح الليبرالية.

إن «التبعية» التي يقولون انها لم تعد دارجة ـ تبقى واقعاً مشهوداً ومتفاقماً، تؤكد ذلك كل الدراسات المتعلقة بـ «الفارق التكنولوجي»، وعولمة الانماط التي تنقلها وسائل الاعلام الجماهيري، والمديونية الخارجية الخ... لكن التبعية ليست هي سبب اللامساواة في التوزيع ولا هي نتيجتها انها تشكل، مثلها مثل هذه اللامساواة، الوثيقة الارتباط بها، عنصراً ملازماً لتوسع الرأسمالية العالمي الاستقطابي، انها احد وجهي العملة ووجهها الاخر هو التحول إلى الكمبرادورية الذي يصيب الطبقات ذات الامتيازات المستفيدة من هذا التوسع والتي هي نفسها ناقل للتبعية وليس «ضحية» لها.

ان حل هذه المسائل يقتضي في الوقت ذاته ضبط العلاقات الخارجية والتدخلات النشطة للدولة في بنونة توجهات الانتاج، وتنظيم التوزيع الاجتماعي، وبحوث التنمية، والعمالة والتأهيل... الخ... أما الايحاء من قبل البنك الدولي والوكالات الغربية، بانه يمكن «حل مسألة الفقر» دون اعادة النظر بالعقائد الليبرالية، وانما باضافة اجراءات جزئية اليها كالتي درجت تباعاً وقدمت لنا الأمثلة «الحاجات الأساسية» الخ... فهو يؤدي إلى دفع هذه الاجراءات إلى الفشل كما يلاحظ ذلك ،ولكن دائماً بعد فوات

الأوان، البنك الدولي ذاته الذي يرفض أن يمارس نقده الذاتي في حين انه كان هو الداعي إليها. ويستمر دون كلل أو ملل في خطابه الاحساني وعلى مستويات اخرى، سياسية بصورة أكثر مباشرة - كمسألة الديمقراطية. فالتناقض فيما بين مقتضيات التراكم العالمي الاستقطابي الموضوعية ومقتضيات تقدم ديمقراطي لا يقل وضوحاً (راجع سمير أمين: المسألة الديموقراطية في العالم الثالث).

حول كل هذه المسائل الجوهرية، يشكل العالم الثالث، في ماوراء تنوع أوضاعه واحداً موحداً (هو عالم محيطي في المنظومة الرأسمالية). أما الخطاب الذي يشدد هنا أيضاً على هذا التنوع فأنه لا يكتشف أبداً شيئاً جديداً: ان العالم الثالث (المحيط المندمج) والعالم الرابع (المحيط المدمَّر) قد وجدا دائماً معاً في توسع الرأسمالية العالمي.

جدول رقم (١)

أرقام مأخوذة عن تقارير البنك الدولي ١٩٨٧ و١٩٩٠)

	ن.ق أ للفرد(*) بالدولار $	نمو ن.م.أ(**)			استهلاك حكومي/ ن م.أ			الاستثمار الاجمالي/ ن.م.أ.			صادرات /ن.م.أ			٪ سكان المدن	
	١٩٨٥	٦٥/٨٠	٨٠/٨٥	٨٠/٨٨	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٨
الصين	٣١٠	٦,٤	٩,٨	١٠,٣	١٥	١٤	٧	٢٥	٣٨	٣٨	٣	١١	١٤	٢٢	٥٠
الهند	٢٧٠	٣,٨	٥,٢	٥,٢	١٠	١٢	١٢	١٨	٢٥	٢٤	٤	٦	٧	٢٥	٢٧
البلدان الفقيرة	٢٠٠	٣,٢	٢,٨	٢,٠	١١	١٢	١٢	١٥	١٥	١٨	٢٥	١٤	١٩	٢٠	٢٥
البلدان متوسطة الدخل	١٢٩٠	٦,٥	١,٧	٢,٦	١٢	١٢	١٢	٢١	٢١	٢٣	٢٨	٢٦	—	٤٨	٤١
منها:															
بلدان مصدرة صناعية	٥٢٠	٦,٧	٥,٥	—	١٣	١٢	—	٢٣	٢٨	—	—	٢١	—	٢٩	—
بلدان شديدة الديون	١٤١٠	٦,٤	٠,١	١,٥	١٠	١٠	—	٢٢	١٨	—	—	١٧	—	٥٧	—
البرازيل	١٦٤٠	٨,٨	١,٣	٢,٩	١١	٩	١٢	٢٥	١٦	٢٣	٨	١٤	١٠	٧٣	٧٥
بلدان شرق آسيا	٥٤٠	٧,٢	—	٨,٥	—	—	١٠	—	—	٣١	—	—	٢٣	—	٤٦
افريقيا جنوب الصحراء	٤٠٠	٠,٣	— ٠,٧	٠,٨	١١	١٢	١٥	١٦	١٣	١٥	٢٤	٢١	٢٣	٢٥	٢٨
بلدان نفطية غنية	٩٨٠٠	٧,٥	— ٢,٢	— ١,٣	١٥	٣١	٢٢	١٩	٢٩	٢٥	٦١	٤٧	٦٣	٧٣	٨٣
منظمة التعاون والتنمية OCDE	١١٨١٠	٣,٧	٢,٣	٢,٩	١٥	١٧	١٧	٢٣	٢١	٢٢	١٢	١٨	٢٠	٧٥	٧٧

- دول فقيرة معظم البلدان الافريقية، جزر الكريبي، بعض البلدان الآسيوية
- دول متوسطة الدخل معظم البلدان العربية، معظم أمريكا اللاتينية، آسيا الشرقية والجنوب شرقية، بعض بلدان افريقيا، عدا النفطية الغنية.
- دول مصدرة صناعية: مجموعة مزيج من بلدان شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية
- دول شديدة الديون مجموعة مزيج تغلب فيها بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان نفطية
- بلدان شرق آسيا. كوريا، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة
- افريقيا جنوب الصحراء عدا افريقيا الجنوبية
- بلدان نفطية غنية: العربية السعودية، الكويت، الامارات، ليبيا

(*) ن.ق أ: ناتج قومي اجمالي

(**) ن م.أ: ناتج محلي اجمالي

الجدول رقم (٢)

التجارة العالمية عام ١٩٨٨ (مليار دولار)
(عن تقرير البنك الدولي ١٩٩٠ جدول ١٤)

الصادرات (مليار دولار)	
منظمة التعاون والتنمية OCDE	٢٠٧٤
الصيـــن	٤٨
الهنـــد	١٥
بلدان فقيرة أخرى	٤٥
بلدان متوسطة الدخل	٣٤١
بلدان نفطية غنية	١٥٤
المجمـــوع	٢٦٢٧
أو أيضـــاً	
افريقيا جنوب الصحراء	٢٩
شـرق آســيا	١٧٤
جنوب آســيا	٣٢
أمريكا اللاتينية	١٠١
أوروبا، شرق أوسط، شمال افريقيا	١٠٣
اليابـــان	٢٦٤
الولايات المتحدة	٣١٥
(بلدان شديدة الديون	(١٢٨)



جدول رقم (٣)

صادرات منتجات صناعية عام ١٩٨٥ (مليار دولار)

(عن تقرير البنك الدولي ١٩٨٧ جدول ١٤)

منظمة التعاون والتنمية OCDE	٩٤٩,٠٠
الصيـــن	١٣,٤
الهنـــد	٥,٩
بلدان فقيرة أخرى	٣,٤
بلدان متوسطة الدخل	١٣٤,٤

أو أيضـــاً:

	مجموع صادرات صناعية	منها نسبة إلى العالم الثالث
الولايات المتحدة	١٦٠	٪٣٥
اليابان	١٧٠	٪٣٦
المانيـــا	١٦٠	٪١٨
فرنســـا	٧٢	٪١٩
بريطانيا العظمى	٧٠	٪١٧
ايطاليـــا	٦٨	٪١٤
بلدان مصدرة للمنتجات الصناعية (بلدان العالم الثالث)		
كوريا، هونغ كونغ، سنغافورة	٦٨,٥	–
أندونيسيا، الفليين، تايلاند، ماليزيا	١١,٩	–
البرازيل، المكسيك، الأرجنتين	١٧,٤	–
يوغسلافيا، بولونيا، هنغاريا	٢١,٧	–
افريقيا الجنوبية	٤,١	–
تركيـــا	٣,٩	–
بلدان عربيـــة	٣,٦	–
الصيـــن	١٣,٤	–
الهنـــد	٥,٩	–

جدول رقم (٤)

الديون الخارجية عام ١٩٨٨ (مليار دولار)
(عن تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٠ الجدول ٢٤)

	مجمل الديون في عام ١٩٨٨	خدمة الديون الصادرات
الصين	٣٢	٦,٩٪
الهند	٤٩	٢١,٨٪
البلدان الفقيرة الأخرى	١٦٧	٢٥,٣٪
البلدان متوسطة الدخل	٦٦٣	٢١,٦٪
أو أيضاً:		
افريقيا جنوب الصحراء	١١٢	١٦,٥٪
بلدان شرق آسيا	١٥٠	١٣,٣٪
أميركا اللاتينية وجزر الكريبي	٣٣٥	٢٨,١٪
(شديدة المديونية)	٤٠٦	٢٦,٢٪
أو أيضاً (أكثر من ٢٠ مليار دولار)		
البرازيل	٩٠	٣٥,٩٪
المكسيك	٨١	٣٠,٣٪
الأرجنتين	٤٨	٣٢,٦٪
مصر	٤٢	١٣,٩٪
أندونيسيا	٤١	٣٤,١٪
بولونيا	٣٤	١٠,٠٪
تركيا	٣١	٣٤,١٪
نيجيريا	٢٩	٢٤,٢٪
فنزويلا	٢٥	٩,٢٪
الجزائر	٢٣	٧٧,٠٪
الفلبين	٢٣	٢٥,٦٪
كوريا (الجنوبية)	٢١	٩,١٪



د. رزق الله هيلان

البرجوازية، قطاع الدولة، القطاع العام

يحيلنا البحث في موضوع البرجوازية إلى مسألة دور هذه الطبقة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان المخلّفة ومنها البلدان العربية، وبالتالي دور الدولة الاقتصادي في هذه العملية.

لقد حققت البرجوازية في البلدان الرأسمالية المركزية النمو الاقتصادي في بلدانها خلال بضعة قرون، منذ نشأتها من أواخر القرون الوسطى وحتى يومنا هذا مارة بعدة أطوار متتالية: المركنتيلية التجارية حتى القرن الثامن عشر، الصناعية المقرونة بالتوسع والغزو الاستعماري (القرن التاسع عشر) الامبريالية (الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية) والامبريالية الجديدة المقرونة بتحرير المستعمرات ونشوء الدول المستقلة فيها، بعد ذلك وربما كانت اليوم على أبواب مرحلة جديدة.

فهل يمكن أن تنشأ في البلدان المخلّفة [1] برجوازية وطنية أصيلة على غرار برجوازية البلدان الصناعية المتقدمة، قادرة فعلاً على تولي الدور التاريخي الذي لعبته هذه الأخيرة؟

لنلاحظ أولاً ان الشروط التاريخية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، التي سادت خلال مراحل نشوء وتطور البرجوازية الغربية تختلف اختلافاً جذرياً عن الشروط الراهنة التي تواجهها برجوازية البلدان المستقلة حديثاً.

في الحالة الأولى استفادت البرجوازية من ظروف تاريخية استثنائية فريدة سمحت لها بالنمو والتوسع ومراكمة رأس المال والخبرة وفرض سيطرتها السياسية على دولها الوطنية ثم سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم كله.



فقد نشأت في احشاء النظام الاقطاعي وتوسعت شيئاً فشيئاً خارج حدودها وفرضت سيطرتها التجارية في العلاقات الدولية على شكل معاهدات امتيازية وقعتها الدولة الأوروبية مع الامبراطورية العثمانية وغيرها منذ القرن السادس عشر. كما غزت القارة الأميركية، بعد اكتشافها،وقارتي آسيا وافريقيا. في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأت ثورتها الصناعية الأولى التي أتمّتها في أواسط القرن التالي حيث تحولت إلى الغزو العسكري المباشر وانشاء امبراطوريات استعمارية شاسعة الارجاء استغلتها استغلالاً مباشراً مجحفاً بالاستيلاء على مواردها الطبيعية وعلى قوتها البشرية وأسواقها. فكانت لها مصدر ثراء وتراكم رأسمالي هائلين وتطور صناعي سريع.

منذ أواسط القرن الماضي أخذت البرجوازية الأوروبية تصدر رساميلها إلى مختلف بلدان العالم في القارات الثلاث وتجني منها الأرباح الوفيرة. واستمر الأمر حتى أواسط القرن العشرين وتحرر المستعمرات ونشوء دول العالم الثالث حيث تحولت الرأسمالية إلى النظام الاستعماري الجديد الذي يفرض سيطرته واستغلاله على العالم من خلال شروط التبادل غير المتكافئة واحتكار التكنولوجيا والنظام النقدي والمالي الدوليين، والقروض وهجرة الأموال والأطر العلمية والفنية من الدول المخلّفة إلى بلدان المركز الرأسمالي[٢].

لقد سادت خلال هذا التطور التاريخي الطويل الايديولوجيا البرجوازية ولم تتعرض هذه لمنافسة فعلية إلا بعد ثورة ا كتوبر الكبرى في روسيا (١٩١٧) وبعد الحرب العالمية الثانية مع نشوء المعسكر الاشتراكي ونشوء الدول الحديثة التحرر من الاستعمار حيث انتشرت الايديولوجيا الاشتراكية المناهضة للرأسمالية في أقسام واسعة من شعوب العالم.

أما في حالة العالم الثالث اليوم فلا يتوفر شيء من هذه الشروط أو ما يماثلها يمكن للبرجوازية الاستفادة منها، بل على عكس ذلك تماماً إذ تواجهها ظروف كلها سلبية تقريباً.فهل يمكنها والحال هذه أن تقوم بالدور التاريخي الذي انجزته البرجوازية الغربية في بلدانها؟ أم ان الشروط الجديدة تجعلها موضوعياً عاجزة عن اداء مثل هذا الدور؟ وعندئذ الا يمكن للدولة ان تأخذ على عاتقها مهمة تنمية قوى الانتاج والمجتمع واللحاق بمستوى البلدان المتقدمة وذلك بتدخلها مباشرة في العملية الانتاجية وانشاء قطاع اقتصادي حكومي قادر على تجاوز العقبات التي لا تستطيع البرجوازية تخطيها؟ أي بصورة موجزة: أي من الاثنين، البرجوازية أم القطاع الحكومي، أصلح لدفع عملية التنمية في الظروف التاريخية الراهنة؟

ان محاولة الاجابة على هذا التساؤل تفترض تقصي دروس التجربة العملية من ناحية والبحث النظري من ناحية ثانية:

أ ـ على المستوى العملي، ثمة امامنا تجارب عديدة يقدمها لنا التاريخ يمكن استقراؤها واستخلاص النتائج منها. هذه التجارب التاريخية يمكن تقسيمها إلى صنفين رئيسيين متمايزين تماماً:

* تجارب الدول الاشتراكية[٣] ومعظمها كانت بلدانا تعاني من أوضاع التخلف التاريخي، ثم سارت في طريق التنمية بوساطة الدولة مباشرة بعد أن قامت فيها الثورة بقيادة الأحزاب الشيوعية. لقد تمكنت هذه الدول بصورة عامة من انهاء حالة التخلف والتبعية واطلاق سيرورة تنمية مستقلة وسريعة ـ



بالرغم من الاخطاء التي تتكشف اليوم، ولكن بالرغم أيضاً من المصاعب الهائلة التي تعرضت لها كالحصار الامبريالي الاقتصادي والسياسي والايديولوجي وحروب التدخل والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ـ نقلتها خلال فترة زمنية محدودة إلى مستويات متقدمة نسبياً وان كانت لم تصل بها إلى مستويات البلدان الرأسمالية الأكثر تطوراً.

* تجارب البلدان المخلّفة في القارات الثلاث التي تكونت فيها برجوازيات محلية، بعضها اواسط القرن التاسع عشر وبعضها الآخر بعد ذلك. لكن هذه البرجوازيات أظهرت عجزها عن تجاوز التخلف ومباشرة تنمية مستقلة قادرة على الاستمرار بقواها الذاتية(٤).

تنتمي إلى هذه الفئة، البلدان العربية فقد نشأت في أهمها كمصر وبلاد الشام والعراق فئات برجوازية منذ عصر ما يسمى باليقظة العربية في أواسط القرن التاسع عشر وتطورت هذه الفئات في ظل الاستعمار أولاً ثم في ظل الدولة الوطنية المستقلة.

ان البلدان العربية ذاتها لم تتبع طريقاً واحداً. بعضها استمر في انتهاج الطريق البرجوازي دون انقطاع كالمغرب وتونس والاردن حيث اعطى للقطاع الخاص كل الحرية اللازمة للقيام بدوره فلم يتعرض للتأميم أو لقيود تحد من نشاطه. وان كانت الدولة قد أخذت دوراً متزايداً ومباشراً في العملية الاقتصادية، فان دورها هنا كان أساساً لدعم القطاع الخاص وخلق الشروط العامة الضرورية للتطور كانتاج الكهرباء والماء والمواصلات وخدمات التعليم وغيرها. يضاف إلى ذلك قيامها بانشاء بعض المؤسسات الانتاجية التي تعجز عن بنائها الرساميل الخاصة المتفرقة أو لأسباب استراتيجية محددة.

وبعضها الاخر كمصر، وسورية، والعراق، والجزائر، انتهج منذ بداية الستينات طريقاً وسطاً حيث قامت الدولة بتأميم معظم المنشآت الكبرى وأنشأت قطاعاً اقتصادياً حكومياً واسعاً وتولّت مباشرة تخطيط وقيادة عملية التنمية كما تبنت رسمياً منهجاً اشتراكياً ووسعت علاقات التبادل والتعاون مع الدول الاشتراكية، وبعض دول العالم الثالث، ولكنها في الوقت ذاته افسحت المجال واسعاً لنشاط القطاع الخاص، فنمت الفئات البرجوازية في معظم الأنشطة وبخاصة في التجارة والنقل والبناء والزراعة والخدمات مستفيدة من خدمات الدولة وقطاعها الاقتصادي.

ان مقارنة كل هذه التجارب لاستخلاص العبرة منها بشأن طريق التنمية لا تعطينا حتى الآن الدليل القاطع حول أي من القطاعين الحكومي أو البرجوازي هو الأصلح لتولي عملية التنمية.

فإذا وضعنا تجارب الدول الاشتراكية جانباً، نجد ان معظم دول العالم الثالث ومنها الدول العربية باختلاف انظمتها السياسية وبقطع النظر عن أهمية القطاع الحكومي ودوره قد عرفت معدلات نمو اقتصادي لا تتميز فيما بينها نوعياً وانها جميعها اغرقت في مديونية خارجية هائلة خلال عقد السبعينات وهي تعاني منذ أواسط الثمانينات تراجعاً ملحوظاً وانخفاضاً في نموها، وأزمة نقدية واقتصادية واجتماعية حادة، لايبدو في الأفق القريب أي مخرج منها وبصورة عامة يمكن القول ان هوة التخلف التي تفصلها عن البلدان الصناعية وتبعيتها لهذه البلدان لم تتقلصا مقارنة بفترة الخمسينات والستينات بل تزايدت وتعمقت كما تشير إلى ذلك الدراسات العلمية العديدة(٥) والأزمة التي أشرنا إليها.

في جو الاخفاق العام هذا، يقوم صندوق النقد الدولي ومعه البرجوازية الدولية والمحلية، بتوجيه الاتهام إلى قطاع الدولة باعتباره المسؤول الأعظم عن الفشل، مطالبين بتحجيمه وفتح كل الأبواب أمام سيادة الرأسمال الخاص ومنحه الامتيازات ليتم مهمته التاريخية بحرية تامة، ويقود العالم إلى شاطيء الأمان!

لكن بالرغم من هذا التوجه والضغوط المالية والاقتصادية التي ترافقه، فان قطاع الدولة لم يسلم الروح، كما يتبين من تجربة البلدان المعنية وعلى رأسها تلك التي خضعت رسمياً لسلطة البرجوازية وتوجيه المؤسسات المالية الدولية التي تدعمها، وان كانت هنالك اجراءات عديدة لتصفية قطاع الدولة الا انها مازالت محدودة وغير واضحة النتائج[(٦)] .

ب ـ على صعيد البحث والدراسة حظيت المسألة بقسط وافر من الجهود الفكرية، وأثارت جدلاً ونقاشاً لم يتوقف عملياً منذ الخمسينات وحتى الآن. وهاهي تثار مجدداً، منذ بضع سنوات وبصورة أكثر حدة من ذي قبل في الجو العكر الذي سبقت الاشارة اليه وفي اطار برامج التصحيح الهيكلي التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي. وتزداد المسألة غموضاً منذ مطلع العام الحالي (١٩٩٠) بانهيار الدوله الاشتراكية ذاتها اقتصادياً وسياسياً ونشوء تساؤلات وشكوك كثيرة حول مستقبل قطاعها العام، وفتح أبوابها للقطاع الخاص المحلي وللرأسمال الأجنبي.

ثمة اذن تجارب كثيرة وجدل ونقاش وبحث استمر خلال نحو أربعة عقود من الزمن. ولكن دون نتيجة حاسمة تكون دليلاً لرسم المستقبل، ودون تغير أساسي في الافكار والمواقف. لماذا؟

صعوبة البحث العلمي

«عندما تستعصي علينا مسألة ما بالرغم من الجهود الضخمة التي نبذلها في بحثها، فيجب علينا الشك في معطياتها الأولى عندئذ يغدو الخيال أكثر أهمية من المعرفة» هذا الكلام هو للعالم الفيزيائي المعروف اينشتاين[(٧)] .

إذن، هل تكون التنمية المفروضة أو المنشودة مستحيلة أصلاً لعدم سلامة معطياتها الأولى؟ التنمية بمعنى اللحاق بركب الدول الرأسمالية المركزية التي تسيطر عليها برجوازية متقدمة وراءها قرون عدة من التقاليد والتجارب وفي يدها قوى انتاجية هائلة؟ هذه البرجوازية ليست خارج الموضوع. ان لها موقفها ودورها في سيرورة التنمية المبحوث عنها. ماهو هذا الدور؟

في أواسط الستينات، في ندوة علمية دولية حول بلدان العالم الثالث، البلدان المتخلفة أو النامية كما كانت تسمى آنئذ، تكلم أحد خبراء الأمم المتحدة وانهى مداخلته بالصورة التالية: البلدان النامية تشبه رجلاً يريد الصعود على درج يتحرك آلياً. فيسرع الخطى محاولاً الوصول إلى الطوابق العليا حيث تقيم البلدان الصناعية المتقدمة. لكنه يبقى في مكانه بالرغم من كل جهوده. ويطرح الخبير السؤال: لماذا؟

ويجيب: ان هذا الرجل لا يتقدم لأن حركة الدرج الآلية موجهة بالاتجاه المعاكس (من فوق إلى تحت). ثم يضيف: من الذي يتحكم بحركة الدرج ويوجهها هكذا؟ ويجيب: نحن! نحن الدول

المركزية الرأسمالية التي تتحكم بجهاز الحركة وتوجهها بحيث يبقى الرجل يراوح في مكانه![٨].

إذا كانت هذه الصورة تعكس الواقع، فعندئذ تكون المسألة محلولة، وليس ثمة ضرورة للبحث فيها. أو ربما كانت صحيحة آنذاك ولم تعد اليوم كذلك؟ لكن، لندع هذه الصورة جانباً ولنعد إلى سؤالنا: لماذا لم يوصلنا البحث والجدل إلى نتائج علمية لا غبار عليها؟

ثمة مشكلة منهجية دون شك تواجه البحث العلمي في موضوعنا، وهذه المسألة ذات شقوق عدة: الشق الأول وربما كان الأقل أهمية هو عدم دقة المفاهيم المستخدمة، وعلى رأسها مفهوم التنمية ذاته الذي يتغير مدلوله بين شخص وآخر ومدرسة واخرى. فهو لدى الاتجاهات البرجوازية يعني النمو الاقتصادي ويتلخص برقم «دقيق» يعبر عنه معدل النمو السنوي في الدخل الوطني الاجمالي خلال فترة معينة أو معدل النمو الوسطي في الدخل الفردي ـ نضع هنا جانباً مسألة صحة ودقة حساب مثل هذا الرقم الذي يثير عدداً من الخلافات والمسائل العلمية. لكن من يستفيد من نمو الدخل العام هذا، كيف يتوزع بين الناس والطبقات الاجتماعية؟ ماهو القسم منه الذي تودعه البرجوازية المحلية عند البرجوازية المركزية؟ ماهي تكلفته الاجتماعية، وتكلفته البيئية واستنزافه للموارد الطبيعية؟ مسائل بقيت غائبة. لكنها اليوم تدق الأجراس.

أما لدى الاتجاهات أو المدارس الفكرية اليسارية فالتنمية ليست النمو.انها التنمية الشاملة، التقدم الذي يحرزه الناس كافة وبخاصة ابناء الطبقات الكادحة، في مستوى حياتهم المادي والمعنوي وفي علاقاتهم السياسية والاخلاقية.

النقطة الثانية هي ان مسألة التنمية كالمسائل الاجتماعية الاخرى، ليست مسألة نظرية مجردة فهي ترتبط بالصراعات الاجتماعية والسياسية على المستويين المحلي والدولي، وبخاصة بالصراع بين النظامين الاجتماعيين العالميين، الرأسمالي والاشتراكي، لذا فان البحث فيها يخضع بالضرورة لتأثيرات ايديولوجية قوية تختفي وراءها مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية محلية واقليمية ودولية، يستحيل عملياً عزلها أو تحييدها بحيث يغدو البحث فيها علمياً صرفاً. ومع ذلك لا ننسى ان البحث في العلوم الاخرى كعلوم الطبيعة ذاتها ليس بريئاً هو أيضاً من مثل هذه التأثيرات. لنذكر مثلاً اضطهاد غاليليو وكوبر نيكوس وغيرهما كأمثلة تاريخية بارزة، وحتى في يومنا هذا تتعرض بعض القضايا العلمية لتأثير ايديولوجيا ومصالح الطبقات المسيطرة. لكن رغم ذلك تقدمت هذه العلوم وحققت انجازات رائعة. وليس من شك بان العلوم الاجتماعية ذاتها يمكنها أن تتجاوز أيضاً العقبات من هذا النوع إذا أتيحت لها الشروط الملائمة لذلك.

الشق الثالث من المسألة، وربما كان الاهم من وجهة البحث هو أن المسائل الاجتماعية تخضع لعوامل وظروف عديدة ومتغيرة باستمرار، عوامل تتفاعل فيما بينها وتتغير مع تغير الزمان والمكان بحيث يستحيل عملياً حصر كل تلك التفاعلات ورصد وتقويم نتائجها على مجرى العملية الاجتماعية. ان المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية لا يمتلك القدرة على اجراء تجارب مخبرية يغير فيها مايشاء من عناصر التجربة وشروطها، ويقيس اثر كل تغير، والنتائج العامة، قياساً دقيقاً بوسائل تقنية أمينة كما هو الحال في العلوم الطبيعية. ليس في حوزة الباحث في تلك العلوم سوى التجارب التاريخية الماضية

والحاضرة بكل تنوعها وتغير وتعدد عناصرها وشروطها التي يستحيل قياسها بالدقة العلمية المطلوبة. هذه التجارب لا يمكن دراستها واكتشاف مكنوناتها الا في ضوء نظرية علمية توجه الباحث فتكون له الكاشف والدليل.

يضاف إلى الملاحظات السابقة ان البحوث الاجتماعية في كل بلدان العالم لم تنل حتى يومنا هذا الا جزءاً محدوداً، ان لم نقل نافلاً من الامكانات البشرية والمالية اللازمة لتقدمها، بعكس العلوم الطبيعية والتكنولوجية التي تنفق عليها الدول والجيوش والمؤسسات الاقتصادية اموالاً طائلة، حتى لقد غدت مخابر البحث فيها بما تمتلكه من تجهيزات وامكانات مالية وكوادر متخصصة اشبه ما تكون بصناعات ضخمة يعتمد عليها تقدم العلم والتكنولوجيا والنشاط العسكري والاقتصادي.

وربما في هذا الخلل بالذات وما ينجم عنه من تقدم متسارع في علوم الطبيعة والتكنولوجيا والصناعة من جهة، وتخلف في علوم المجتمع والانسان من جهة أخرى، يكمن خطر كبير على سلامة المجتمع وتوازنه واستمرار تقدمه. ذلك ان القوى المادية الهائلة التي تمتلكها البشرية بفعل ذلك التقدم المتسارع، يحتاج ضبطها وتوجيهها وتوظيفها لخدمة الأهداف الانسانية والبشرية العامة، إلى تقدم مواز ان لم يكن إلى تقدم أعظم من علوم المجتمع والانسان، وبالتالي في الوعي والعقل الاجتماعي، لئلا تقود تلك القوى العمياء البشر إلى مغامرات وكوارث قد يكون فيها هلاكهم. ان مثل هذا العقل الاجتماعي العام الضروري بالحاح يكاد اليوم يخطو خطواته الأولى.

أولاً ـ عودة إلى النظرية:

ان طرح المسألة على المستوى النظري يقودنا إلى التأمل في جدلية العلاقة بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج وبخاصة علاقة الملكية[٩]. هل الملكية الخاصة (البرجوازية) هي الأكثر ملاءمة لتطور القوى المنتجة ـ في المستوى الذي بلغته هذه الأخيرة في البلدان المخلّفة ـ ام ان الملكية العامة أو ملكية الدولة هي الاصلح لذلك؟ هل ثمة فارق جوهري بين الملكية العامة (قطاع عام)، وملكية الدولة (قطاع دولة أو قطاع حكومي)؟ وبصورة أشمل يقودنا البحث إلى جدلية نمط الانتاج والتشكيلة الاقتصادية[١٠].

تفيدنا النظرية بان ارتقاء القوى المنتجة إلى المستوى الاجتماعي يتلاءم مع أو يقتضي تحول علاقة الملكية وعلاقات الانتاج الاخرى إلى المستوى الاجتماعي، وان هذه العلاقات. أي العلاقات الاشتراكية أو ملكية المجتمع لوسائل الانتاج. هي علاقات ارقى من علاقة الملكية الخاصة (البرجوازية)، ليس من حيث انها ارفع أخلاقاً وعدلاً وانسانية فقط، ولكن أساساً من حيث انها تحقق تفوقاً اقتصادياً عليها أي أنها أكثر ملاءمة لتطور القوى المنتجة وبالتالي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. فدون هذا التفوق الاقتصادي بزيادة انتاجية العمل وترشيد الانتاج الاجتماعي وزيادة مردود الموارد وخفض عناء العمل يبقى الكلام عن الأخلاق والانسانية كلاماً مثالياً أو موعظة دينية وليس منطقاً علمياً. لكن لابد لنا هنا ان نلاحظ الانسجام التام هنا بين المنطق العلمي والتحقق الاخلاقي. فالتفوق الاقتصادي لعلاقة الملكية العامة (الاشتراكية) يعود إلى ان هذه العلاقة تلغي استغلال قوة العمل واستلابها وبذلك تجعل

العاملين يشعرون بان وسائل الانتاج ومواد الانتاج (الطبيعية) هي ملكهم الخاص فيحرصون عليها ويعملون على تطويرها من أجل مواجهة حاجاتهم المادية والروحية بشكل أفضل.

وتفترض علاقات الانتاج الاشتراكية القائمة على أساس الملكية العامة علاقات متناسقة بين فروع الانتاج المختلفة (عملية التخطيط الكلي) تقضي على أنواع التبذير والهدر وتقيم التكافؤ بينها ـ تكافؤ القيمة في التبادل بين منتجاتها ـ كذلك تفترض هذه العلاقات التبادل المتكافىء والتناسق على المستوى المكاني أي بين مختلف المناطق والأنشطة ضمن الدولة الواحدة وفي الاطار الدولي ذاته.

كل هذا يبدو مثالياً وبسيطاً لكن ما ان نتأمل في محتوى هذه المفاهيم حتى نجد أنفسنا أمام مسائل علمية شائكة ومسائل عملية معقدة ومتغيرة بحسب الزمان والمكان وبالتالي تحتاج إلى جهد مستمر لادراكها وإدراك الواقع في ضوئها.

١ ـ القوة المحركة الأساسية القوى المنتجة:

ان القوى المنتجة هي القوة المحركة للانتاج الضروري لسد الحاجات البشرية، وفي تطورها يتطور الانتاج وترتقي الحاجات ووسائل ارضائها ويتحقق التطور الاقتصادي والتقدم الحضاري. لكن ماهو محتوى القوى المنتجة؟

ان وسائل ومواد الانتاج (اختصاراً: وسائل الانتاج) هي في حد ذاتها أشياء جامدة أخذت شكلاً محدداً في عملية انتاج سابقة. لكن شكلها هذا لا يكتسب محتوى فعلياً ويتحول إلى وسائل انتاج حية إلا بفعل القوة البشرية العاملة (اختصاراً القوة العاملة أو قوة العمل) التي تحركها، فتكون معها ما نسميه بقوى الانتاج أو القوى المنتجة، إذن ليس ثمة وسائل انتاج تنفصل عن قوة العمل. انهما تتّحدان معاً في وحدة جدلية تشكل تركيباً محدد العناصر والعلاقات وليس مزيجاً فيزيائياً ذا تركيب اعتباطي. ان قوة العمل ليست مجموعة عشوائية من البشر يوظفها أرباب العمل كيفما يشاؤون. انها مجموعة بشرية ذات بنية محددة تتكون من عناصر وعلاقات متجانسة وتشكل في كليتها عملاً جماعياً يحدد شكله ومضمونه مستوى تطور وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج التي تتطور معها في سيرورة جدلية واحدة. في العملية الانتاجية، وعلى المستويات المختلفة ـ مستوى المنشأة ثم الفروع والقطاعات ثم المستوى الاجتماعي الكلي وحتى المستوى الدولي ـ تتطور وسائل الانتاج وقوة العمل ونتائج العملية (المنتجات) في عملية جدلية واحدة يدفع كل من عناصرها العناصر الاخرى فيطورها ويتطور معها وبالتالي فإن وسائل الانتاج وقوة العمل تشكل معاً كلاً متجانساً، متماثلاً من طبيعة واحدة.

لكن هل تشمل قوة العمل فقط مجموعة العاملين مباشرة على تشغيل الالات وصيانتها وماشابه ذلك؟ ام هي مجموع العاملين على اختلاف أنواع أعمالهم الذين تتطلبهم عملية الانتاج بكليتها، شاملة أعمال الادارة وتنظيم العمل والقيادة الاقتصادية والفنية؟ ليس من شك بانها تشمل ذلك كله، وتشمل اليوم بشكل خاص العاملين في البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي داخل منشآت الانتاج وخارجها في المؤسسات العلمية المتخصصة والعاملين في تنظيم وقيادة العملية الاقتصادية الكلية (التخطيط والرقابة) والعاملين في الدراسات والبحوث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتنظيم وقيادة

العملية الاقتصادية على مختلف المستويات. ان البحث والدراسات العلمية والتنظيم والقيادة والمعرفة والعلم بشكل عام تشكل اليوم قوى انتاجية مباشرة متزايدة الأهمية حجماً وفاعلية على حساب العمل الفعلي البسيط الذي تتضاءل أهميته يوماً بعد يوم. بل إننا نرى قوى الانتاج كلها وبخاصة قوة العمل، كبنية من المعارف العلمية والخبرات الفنية والتنظيمية، بنية محددة في ابعادها الافقية والشاقولية وغيرها، وتتطور في عملية جدلية مستمرة بتفاعلاتها المتبادلة مع علاقات الانتاج القائمة، ومع مجمل المعارف والعلاقات الاجتماعية الاخرى ـ السياسية، الثقافية الخ ـ التي تغلفها.

هذا في المجتمع الاصلي ذاتي التطور، حيث تصنع وسائل الانتاج والمعارف وتتطور بالبحث والاختراع وتتغير علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية في منظومة اجتماعية قائمة بذاتها.

فما هو الحال في البلدان المخلّفة ذات التطور التبعي، أي التي تستورد معظم وسائلها الانتاجية ومعارفها العلمية والتقنية والتنظيمية الحديثة؟ هل يمكن ان تنشأ فيها وتتطور قوة عمل حديثة مماثلة لقوة العمل التي صممت تلك الوسائل وصنعتها وتقوم على تشغيلها وتطويرها في البلدان الصناعية، أي قوة عمل متجانسة تماماً مع وسائل الانتاج المستوردة ومتطورة معها بحيث تكون لها الفاعلية (الانتاجية) ذاتها؟ بعبارة اخرى اذا كان بالامكان اقامة منشآت حديثة بعملية استيراد ارادية وبوساطة خبرة فنية وإدارية مستوردة، فهل يمكن بعملية بسيطة مشابهة وفي الوقت ذاته تكوين قوة عمل مماثلة لها؟ وإذا افترضنا ذلك ممكناً في حدود منشأة معينة فهل يكون الأمر ممكناً أيضاً في مستوى الفروع والأنشطة والاقتصاد الكلي؟ ام إن تكوين قوى منتجة متجانسة حديثة على كل هذه المستويات يتطلب حدوث تغيرات اجتماعية وثقافية على مختلف الصعد والمستويات، تغيرات تمتد على أزمنة متعددة وربما أجيال متعددة، وتخضع لقوانينها الخاصة التي تحكم المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيولوجية، والنفسية، وترتبط بالتاريخ والتراث والثقافة والايديولوجيا وغيرها؟ وهل يمكن تسريع هذه التغيرات وفي أية شروط؟

لنلاحظ ان الوحدة الجدلية المبحوثة هنا، هي مبتورة ومشوهة أصلاً وذلك ليس فقط للتفارق الكبير بين وسائل الانتاج المستوردة وتكوين قوة العمل المحلية المرتبطة بها، حيث لا يتم تطوير قوى الانتاج بالبحوث العلمية والتكنولوجية والاجتماعية المحلية، وانما هي مبتورة أيضاً ومشوهة بعلاقات الانتاج الاجتماعية الداخلية والخارجية: علاقة الملكية البرجوازية التابعة، التعارض بين العمل العضلي والعمل الذهني، تقسيم العمل الدولي الرأسمالي القائم على استغلال شعوب البلدان المخلّفة واستنزاف فائض القيمة منها، واحتكار التكنولوجيا الأكثر تطوراً، وغير ذلك.

وفي مثل هذه الحال، هل يشكل القطاع الاقتصادي الحديث جزءاً عضوياً في العملية الاقتصادية والاجتماعية المحلية الشاملة في هذه البلدان لمجرد قيامه جغرافياً فيها، ام انه بالرغم من وجوده هنا، فهو ينتمي إلى الرأسمالي المركزي التابع له عضوياً بطبيعة قواه المنتجة ومقتضيات تجديدها وتطويرها وتوسيعها بحيث يغدو كرأس جبل جليدي، كتلته العظمى المختفية تحت مياه المحيط هي الرأسمالية العالمية ذاتها؟ وبالتالي إذا كان نمو القطاع الحديث بهذه الشروط يعد معادلاً للتنمية، أفلا تغدو هذه عندئذ نوعاً من

غديرة للاستعمار الجديد أو سراباً نتوه في الركض نحوه فنقاد إلى مزيد من التخلف والتبعية؟ بمعنى آخر هل التنمية في هذه الشروط ممكنة؟ ام هي وهم تصدره لنا البرجوازية المركزية ممزوجاً بالسلع الأخرى؟

٢ ـ لننظر الآن إلى عملية الانتاج من حيث هي علاقات انتاج، وجوهرها علاقة الملكية.نلاحظ أولاً ان قوة العمل، القوة المنتجة الأساسية، هي أيضاً الطرف الآخر في هذه العلاقة. ان الملكية ليست في جوهرها علاقة بين مالك رأس المال ووسائل الانتاج، ليست علاقة بينه وبين أشياء يمتلكها ويتصرف بها كما يشاء. انها علاقة اجتماعية جوهرها تملك العملية الانتاجية ومنتجاتها وفائض القيمة الناجم عنها، والتصرف بهذا الفائض وفق مصالحه، بما في ذلك تخصيص جزء من هذا الفائض لتجديد قوى الانتاج وتطويرها كلما تستمر علاقة الملكية ذاتها وتتوسع. هذا من وجهة الطرف الاول في العلاقة.

أما من وجهة الطرف الآخر، أي العاملين المنتجين، فهي في جوهرها علاقة استغلال وما ينجم عنه من قهر واستلاب في اطار العلاقة البرجوازية. أما في اطار الملكية الجماعية وبقدر ماتكون هذه فعلاً جماعية جوهراً ومضموناً لا شكلاً فقط، فان العاملين المنتجين يصبحون هم أنفسهم أيضاً المالكين ويكون جوهر العلاقة جوهراً اجتماعياً، أي انتاج الخيرات اللازمة لسد الحاجات المادية والروحية المتطورة باستمرار لجميع المشاركين في عملية الانتاج وفي العملية الاجتماعية كلها، وبما في ذلك حاجات الاستثمار أو التراكم اللازم لتجديد قوى الانتاج وتوسيعها وتطويرها كي تستمر الحياة الاجتماعية وتتقدم.

ان علاقة الملكية البرجوازية تبررها الايديولوجية البرجوازية القائمة على قوة التقاليد القديمة ومنها تقديس صعد الملكية الخاصة، وعلى الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية لهذه العلاقة، أي قدرتها على تطوير قوى الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. فإذا ما فقدت البرجوازية هيمنتها الايديولوجية بسبب عجزها عن ضمان استمرار النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الناس، دخلت في أزمة وفقدت مبررات وجودها وتعرضت للانهيار. عندئذ يرتهن استمرار وجودها لاستخدام وسائل العنف والقمع وتكثيف الزيف الأيديولوجي بوساطة الأجهزة الأيديولوجية الوظيفية كالاعلام والتربية والتعليم والثقافة والمؤسسة الدينية، اضافة إلى الحوافز المادية لبعض الفئات الاجتماعية (رشاوي، امتيازات، وغيرها). أليس ذلك مايحدث بصورة خاصة في البلدان المخلّفة التابعة حيث تبدو العلاقة البرجوازية عاجزة فعلاً عن ضمان مستوى الناس وحقوقهم وتطوير قوى الانتاج اللازمة لذلك، وبالتالي عاجزة عن فرض هيمنتها الايديولوجية بوسائل الاقناع لتبرير وجودها؟ لذا فان القوى البرجوازية المحلية والمركزية، إذ تدرك ذلك جيداً تسعى لتداركه بكل الوسائل الممكنة، وأهمها دعم الأنظمة الاستبدادية التي تحكم بموجب قوانين الطوارىء وبكل وسائل العنف المنظم والعفوي وبتقديم القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية والايديولوجية لضمان استمرار العلاقة البرجوازية وضمان تبعيتها للنظام الرأسمالي وتجنب انهيارها كحلقات ضعيفة فيه.

ان شكل علاقة الملكية، شكلها القانوني، لايكتسب أهميته الحاسمة إلّا بتحقق مضمونه الاقتصادي والاجتماعي. وهذا المضمون لا يبقى ثابتاً وإنما يتغير في علاقة جدلية مع تطور القوى المنتجة، وبخاصة تطور قوة العمل ونضالها لتحسين شروط عملها وتطور التناقضات الناشئة في المجتمع

وفي العلاقات الدولية وطرائق حلها في اطار ما يسمى بالتقسيم الاجتماعي للعمل على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

تتجسد علاقة الملكية في العملية الانتاجية من خلال علاقات الانتاج الاجتماعية ـ وأهمها علاقات تقسيم وتنظيم العمل الفني والاجتماعي على مستوى المنشأة الواحدة افرادياً أولاً، وعلى المستويات الأعلى ثانياً (أي في العلاقات بين المنشآت والفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة) ـ وعلاقات التوزيع والاستهلاك. كل هذه العلاقات التي كانت سابقاً خاضعة للمبادرة الخاصة (البرجوازية) وقوانين السوق وحدها، غدت أكثر فأكثر، حتى في البلدان الرأسمالية المركزية، خاضعة لتدخل الدولة والتنظيمات المهنية وغيرها ولاجراءات التنسيق والتوجيه والبرمجة والتخطيط. وتتبادل هذه العلاقات التأثير والتأثر بمجمل العلاقات الاجتماعية العامة التي تغلّفها. وعلى هذه القاعدة الشاملة تتطور العلاقات السياسية والايديولوجية والاخلاقية التي تنعكس بدورها في علاقات الانتاج والتوزيع وفي مجمل العملية الانتاجية كلها.

وتتطور كل هذه العلاقات بما فيها مضمون علاقة الملكية ذاتها بتطور قوى الانتاج وتوسع العملية الانتاجية على المستوى الدولي، فقد تطورت وسائل الانتاج بقفزات سريعة منذ الثورة الصناعية الأولى، ثم تسارعت أكثر منذ الحرب العالمية الثانية وبعدها بفضل الانجازات الهائلة في إطار ماسمي بالثورة العلمية ـ التكنولوجية في مجالات علوم الذرة وعلوم الفضاء والالكترونيات والمعلوماتية والهندسة البيولوجية وغيرها، وتغيرت في السياق ذاته طبيعة قوة العمل الاجتماعية حيث تراجعت أهمية العمل البسيط لصالح العمل المعقد ذي المحتوى العلمي ـ التكنولوجي ـ التنظيمي المتقدم والمعتمد على البحث والمعرفة.

كما خرجت العملية الانتاجية بذلك من الاطار الضيق المحلي أو الوطني إلى الاطار العالمي متجاوزة كل الحدود حيث تشكلت سوق عالمية واحدة تتصارع فيها الشركات والدول وتنتقل فيها الرساميل والتكنولوجيا والكفاءات العلمية والفنية. وتسيطر على هذه السيرورة العالمية العلاقة البرجوازية وتتحكم بها من خلال أجهزة ومؤسسات دولية: النظام النقدي، النظام المالي، النظام الاعلامي والأيديولوجي، النظام الصناعي ـ التكنولوجي، انماط التوزيع والاستهلاك، الشركات دولية النشاط العملاقة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمات دولية اخرى لا حصر لها.

كل هذه التغيرات كان لها أثرها البالغ في تطور علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية والسياسية والدولية، وعلى هذا فان المنظومات (أو التشكيلات) الاقتصادية والاجتماعية لا تبقى جامدة وانما تتغير في الزمان والمكان بتغيرات مستمرة وأحياناً بقفزات صغيرة أو كبيرة ظاهرة أو غير مرئية. ان الرأسمالية اليوم مثلاً ليست كما كانت عليه في أواسط هذا القرن أو في بدايته أو قبل ذلك في مراحل نشوئها وصعودها. كما ان الرأسمالية ليست صورة طبق الأصل في مختلف البلدان. لقد أصاب التغير العلاقات الرأسمالية كلها. أصابها مباشرة على مستوى المنشأة واصابها بصورة غير مباشرة عن طريق تدخل الدولة والمؤسسات العامة، ان حصة الدولة في مجمل الناتج القومي في الدول الرأسمالية المركزية قد ارتفعت من نحو ١٠ ـ ١٥٪ في عام ١٨٨٠ إلى نحو ٢٠٪ في عام ١٩٢٩ و٣٠٪ في عام ١٩٦٠ . وفي عام ١٩٨٥ بلغت هذه

الحصة ٥٢٪ في فرنسا، ٤٧٪ في ألمانيا، ٦٥٪ في السويد، ٤٨٪ في بريطانية، ٣٧٪ في الولايات المتحدة و٣٣٪ في اليابان[١١] صحيح ان قسماً هاماً من انفاق الدولة يذهب للجيوش وسباق التسلح، لكن قسماً كبيراً منه أيضاً تستخدمه الدولة لاصلاح أنواع الخلل في النظام وضمان توازنه واستمراره.فهنالك القوانين والوسائل والمؤسسات لحماية العمل ومؤسسات الضمان الاجتماعي والمساعدات المالية للفئات الاجتماعية الفقيرة وهنالك على المستوى الاجتماعي العام القوانين والوسائل لحماية البيئة من التلوث والانفاق على التعليم والتأهيل والبحوث العلمية والتكنولوجية، وهنالك أخيراً على المستوى الدولي «المساعدات» والقروض للدول المتخلفة. وفي معظم تلك الدول ثمة شكل من التخطيط أو البرمجة أو الدراسات التوجيهية لادارة الاقتصاد الوطني وبالتالي التأثير بشكل اجمالي على علاقات الانتاج الرأسمالية على الصعيد الكلي القومي والدولي.

بيد ان هذا التغير، على اهميته، ليس ناجماً عن طبيعة العلاقة البرجوازية وإنما هو نقيض لها ويقيد حركتها، تغير اقتضته الضرورة التاريخية للرد على التحديات المصيرية التي تواجه النظام الرأسمالي، ضرورة التخفيف من حدة تناقضاته الداخلية والخارجية مع الحفاظ على جوهره.

لكن السؤال هو هل ان هذا التغير التدريجي يمكنه ان يستمر ويتعمق مع الحفاظ على جوهر العلاقة البرجوازية ذاتها؟ ام ان ثمة عتبة لا يمكن تخطيها دون حدوث تغير ثوري يلغي تلك العلاقة ويحل مكانها علاقة جماعية (اشتراكية) يقتضيها تطور قوى الانتاج على المستوى الجزئي (المنشأة) وبخاصة على المستوى الكلي والعالمي؟ وبتعبير أكثر تحديداً هل ان مشكلات مستعصية مثل الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية الايديولوجية الرأسمالية، والفقر الرهيب المحيط بالثراء الفاحش (في البلدان المركزية ذاتها وفي بلدان العالم الثالث) والتسلح كمحرك للنمو الرأسمالي، والحروب التجارية بين الاقطاب الرأسمالية الثلاثة، ومديونية العالم الثالث والولايات المتحدة الباهظة، والعنف في العلاقات الدولية والدول التابعة، وتلوث البيئة والزيف الاعلامي والثقافي، وهي مشكلات كبرى ناجمة عن العلاقة البرجوازية الاساسية وتناقضها مع قوى الانتاج المعاصرة التي اكتسبت طابعاً اجتماعياً كلياً ودولياً، يمكن حلها في اطار العلاقة البرجوازية ذاتها؟ ان تفاقم هذه المشكلات واستمرارها رغم الخسائر والأخطار التي تحملها انما يشير في رأينا، إلى نفي امكانية مثل هذا الحل. وعلى كل فإن النظام العالمي الجديد الذي بدأت بوادره تلوح في الأفق سيأتينا بالخبر اليقين خلال الأعوام المتبقية من هذا القرن أو بعدها بقليل.

٣ ـ استيراد التكنولوجيا وعلاقات الانتاج

يقودنا ما تقدم إلى بحث مسألة اثر استيراد التكنولوجيا من البلدان الرأسمالية المركزية على علاقات الانتاج في البلدان المضيفة لها وبخاصة بلدان العالم الثالث.

لقد أثارت هذه المسألة نقاشاً وجدلاً حادين في الفكر التنموي ولاسيما في الطرف اليساري منه. ثمة من زعموا بان التكنولوجيا ـ من وسائل انتاج وبراءات صنع وخبرات ومعارف فنية وادارية ـ هي وسائل حيادية من حيث أثرها في علاقات الانتاج الاجتماعية. هذه الوسائل الحيادية تحدد محتواها الاجتماعي والفكري علاقة الملكية السائدة في المجتمع والعلاقات الاجتماعية الاخرى، هذا كان رأي

وموقف الاقتصاديين الرسميين عموماً في البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث، حيث يعتقدون ان علاقات الانتاج الاشتراكية هي الأساس الذي يحدد محتوى التكنولوجيا فيجعله اشتراكياً، بينما ثمة مفكرون اقتصاديون وغيرهم، يرون عكس ذلك، أي ان التكنولوجيا المستوردة تحمل معها علاقات انتاج مجتمعها الأصلي أعني في حالتنا العلاقات الرأسمالية المركزية.

ان الوقوف في هذا الصف أو ذاك ليس بهذه البساطة والشفافية فليس من شك ان التكنولوجيا كعنصر أساسي في قوى الانتاج تلعب دورها الأساسي في علاقات الانتاج ذاتها كما سبق أن بينا. لكنها بالتأكيد ليست الوحيدة المؤثرة في هذه العلاقات ان ثمة علاقة جدلية هنا ويمكننا اهمالها، فبقدر ما تكون علاقات الانتاج الاساسية، وأهمها علاقة الملكية الفعلية اشتراكية المحتوى والجوهر، على مستوى المنشآت وعلى مستوى المجتمع الكلي، فان هذه العلاقات يمكنها ان تحدد أية أنواع من التكنولوجيا يمكن استيرادها، ووفق أية شروط، ولأية أهداف وكيف يمكن استيعاب تلك التكنولوجيا وهضمها واخضاعها لعلاقات الانتاج الاشتراكية بحيث تنقطع صلتها بالماضي وتغدو جزءاً عضوياً ـ كعناصر محدودة لا كعلاقات ـ في منظومة الانتاج الاشتراكية، مختلفة نوعياً عما هي عليه في علاقات الانتاج البرجوازية.

يمكننا التعميم والنظر بالمنظار ذاته إلى السلع الاستهلاكية ذاتها فهذه أيضاً ليست مجرد أشياء حيادية وانما تجر وراءها علاقات اجتماعية وثقافية معينة.

أليس هذا ما يفعله علماء الاثار فيدرسون كل ما تبقى من مواد ووسائل انتاج وسلع استعمالية، وتنظيم مدن وغيرها ليستنتجوا منها مستويات تطور حضارة الشعوب القديمة وأشكال علاقاتها الاجتماعية؟

ان استيراد الساعة والسيارة والتجهيزات المنزلية والطبية مثلاً وغيرها ليست أشياء حيادية. انها تجر معها تغيرات هامة في المفاهيم والبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية[١٢]. ان ثقافة المجتمع الاستهلاكي التابع تقوم اصلاً على هذا الأساس. لكن هنا أيضاً تنطبق الملاحظة النقدية السابقة، أي ان هذه الأشياء ليست الوحيدة المؤثرة وانما تحدد أثارها طبيعة النظام الاجتماعية وعلاقاته الأساسية فإذا كان هذا المجتمع منفتحاً دون قيود على مختلف أنواع السلع، فان أثرها قد يكون مدمراً كما هو الحال في معظم الدول المخلّفة حيث غدت بعض السلع المستوردة كالسيارة وغيرها تلعب دوراً حاسماً في تحديد القيم والعلاقات الاجتماعية في تلك البلدان.

ويزداد الأمر خطورة عندما تغدو التكنولوجيا ومنتجاتها من السلع الاستهلاكية جزءاً من خطة مرسومة هدفها ترسيخ التبعية للنظام الرأسمالي. ألم تكن الحال كذلك في العقدين الأخيرين بشكل خاص، حيث تدفقت تلك السلع كالسيل الجارف على بلدان العالم الثالث وحتى على الدول الاشتراكية ذاتها ومولت بقروض سخية تحولت سريعاً إلى مديونية خانقة،سيل حمل معه إلى تلك البلدان التي اجتاحها بسرعة فائقة نمطاً استهلاكياً مظهرياً باذخاً ومعه كل أنواع التشويه والفساد والتخريب للبنى الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والبيئية فكانت من نتائجه أنواع من الخلل والاضطراب: التضخم وارتفاع الأسعار، الاثراء غير المشروع للقلة وافقار الجماهير واللهاث وراء زيادة الدخل لاقتناء السلع الفاخرة، والعجوز المالية والتجارية، وتدهور قيمة العملة الوطنية والقيم السياسية والاخلاقية، وغيرها



من الآفات التي عششت في بنى الدول التابعة[١٣] . انه الزمن العربي الرديء، كما يسميه الأدباء. بطبيعة الحال لم يسلم قطاع الدولة من هذا الاجتياح بل ربما كان احد ضحاياه الرئيسيين مما خلق الحجة المؤاتية لمطالبة الدائنين والفئات البرجوازية المحلية التي اثرت على حسابه بتصفيته وبيعه.

ان الازمة الخانقة التي تعاني منها الدول المعنية في الفترة الأخيرة وكذلك ما يتكشف من اعوجاجات هائلة في تجارب الدول الاشتراكية خلال العقدين الاخيرين، ومديونيتها الخارجية الثقيلة، والتغيرات الخطيرة الناجمة عنها والتي كانت تحجبها تلك الوفرة المستوردة من السلع الاستهلاكية والتكنولوجيا ويغطيها نظام الاستبداد والتزييف الاعلامي، ليقدم لنا مادة ثرة للتفكير والتأمل في المسألة التي نحن بصددها.

السؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه هو: هل نحن أمام قانون تاريخي موضوعي يفرض نفسه، ام ان ثمة طريقاً بديلاً يمكن سلوكه؟

ان الاجابة على هذا السؤال تقتضي منا تفحص الشروط التي تتم فيها عملية الانتاج والتبادل على المستوى الدولي.

٤ ـ الانتاج والتبادل على المستوى الدولي:

ان عملية الانتاج هي اصلاً علاقة تملك مواد الطبيعة وتحويلها إلى منتجات لسد حاجات المجتمع. هذه العلاقة مع الطبيعة هي في الوقت ذاته علاقة انتاج اجتماعية تاريخية تتحدد فيها الحاجات ووسائل وطرق ارضائها.

كانت هذه العملية قديماً محصورة في اطار وحدات جغرافية ـ بشرية محدودة تعيش شبه معزولة على اساس الاكتفاء الذاتي. ثم توسعت هذه الوحدات لتشمل عدداً من القرى ثم شملت مساحة مملكة أو دولة. بقي التبادل التجاري الخارجي البعيد المدى مقتصراً خلال حقبة طويلة من الزمن على عدد محدود من المواد الطبيعية والمنتجات الحرفية الفاخرة. لكن مع نشوء الرأسمالية، بدأت تتكون سوق دولية متوسعة باستمرار حتى شملت العالم بأسره وعدداً لا حصر له من السلع اواخر القرن الماضي. تخضع هذه السوق لعلاقات القوى الرأسمالية المركزية التي تحدد مختلف أنواع السلع والمبادلات ومواصفاتها وأسعارها وحركتها. ومن خلالها تتحدد الحاجات المتجددة، وانماط الاستهلاك السائدة، وأنماط الانتاج وتقسيم العمل الدولي.

لقد ادمجت بلدان العالم الثالث في هذه العلاقات في العهد الاستعماري، واستمرت كذلك بعد تحررها. وان كان بعضها قد بذل بعض المحاولات المحدودة للتحرر منها جزئياً في وقت ما، إلا ان هذه المحاولات لم تعمر طويلاً فقد اعيد تنظيم دمج تلك البلدان من خلال ماسمي بسياسة الانفتاح والقروض والمساعدات والمديونية وتكثيف تصدير أنواع السلع والتكنولوجيا واشاعة نمط الاستهلاك البرجوازي الباذخ ونمط انتاج بدائل المستوردات ونمط التصنيع المتوجه نحو التصدير. وهكذا غدت عملية الانتاج بمجملها في بلدان العالم الثالث مرتبطة بكل ابعادها بحاجات السوق الدولية وخاضعة لها.



هل ثمة بديل؟ هل يمكن لهذه البلدان التمرد على قوى السوق الدولية المفروضة عليها والاستغناء عنها، أو على الاقل اخضاعها لمقتضيات تنمية ذاتية مستقلة (فك الارتباط حسب تعبير سمير أمين)[١٤].

ربما كان البديل الوحيد هو قيام سوق دولية اشتراكية متطورة تشارك فيها هذه البلدان بعلاقات متكافئة. لكن مثل هذه السوق بقيت محدودة وضعيفة وبقيت علاقات التبادل بين الدول الاشتراكية والسوق الرأسمالية الدولية تخضع لشروط هذه الأخيرة ولتقسيم العمل الدولي الرأسمالي ـ معظم السلع المصدرة من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى كانت من السلع الأولية وأهم مستورداتها منها من السلع المصنعة والتكنولوجيا المتقدمة. وفي السبعينات والثمانينات في ظل التعايش السلمي والانفتاح والتعاون، أخذ نمط الاستهلاك الغربي ذاته ينتشر في الدول الاشتراكية، ولجأت هذه إلى القروض الرأسمالية التي تزايدت وتحولت إلى مديونية متفاقمة بحجة التحديث التكنولوجي واللحاق بمستويات الانتاج والاستهلاك السائدة في الغرب ولقد جّر هذا وراءه انواعاً من العلاقات الرأسمالية ومنها استشراء الفساد والرشوة والركض وراء السلع الغربية والقيم الاخلاقية المرتبطة بها.

لقد كان بدهياً ان يفشل مثل هذا المسعى لما يحمله من تناقض صارخ مع طبيعة العلاقات الاشتراكية. وقد أدى ذلك فعلاً إلى مزيد من الاندماج في السوق الدولية الرأسمالية والخضوع لعلاقاتها وما نشاهده اليوم من انهيار اقتصادي وسياسي مريع في الدول الاشتراكية التي تتحول إلى حالة من التبعية للسوق الدولية الرأسمالية تشبه أوضاع بلدان العالم الثالث[١٥].

لم يبق إذن، والحالة هذه، أمام هذه البلدان جميعها ـ العالم الثالث والدول الاشتراكية ـ سوى النضال المشترك من أجل نظام دولي جديد يقوم على التكافؤ والتعاون لحل التناقضات التي ترهق كل المجتمعات والعلاقات الدولية، حلاً انسانياً مبدعاً يحقق مصالح جميع الأطراف.

ثانياً ـ قطاع الدولة الاقتصادي، طبيعته ووظائفه:

نعود الآن إلى موضوعنا الأساسي المطروح في مطلع هذه الدراسة. عندما تنتقل ملكية وسائل الانتاج إلى الدولة وينشأ قطاعها الاقتصادي، هل يؤدي ذلك بالضرورة إلى تسريع التنمية والتقدم الاجتماعي؟ أم ان هذا الانتقال في الشكل القانوني للملكية لا يغير في الأمور الشيء الكثير؟ أو أنه على العكس من ذلك يؤدي إلى كبح التنمية والتقدم؟

١ ـ ٢ ـ طبيعة قطاع الدولة:

لقد غدا شكل الملكية هنا شكلاً جماعياً على أساس أن ملكية الدولة هي ملكية المجتمع بأسره. فهل يعني ذلك أن المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لشكل الملكية هذا أصبح أيضاً جماعياً؟ وبعبارة اخرى: ماهو المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لعلاقة ملكية الدولة؟

ان تحقق هذا المحتوى الجماعي يفترض ان يصبح العاملون في قطاع الدولة مالكين لشروط عملهم، مما يؤدي إلى تحررهم من علاقات الاستغلال والاستلاب، ويدفعهم إلى بذل كل جهودهم لتطوير طاقاتهم المبدعة ووسائل وشروط عملهم، وزيادة انتاجيتهم. وهذا يفترض بدوره ان يكون للعاملين على مختلف المستويات دور رئيسي في ادارة عملية الانتاج وقيادتها وتملك منتجاتها وتوزيع هذه



المنتجات بما يحقق مصلحتهم والمصالح الاجتماعية العامة. كما يفترض أيضاً قيام التكافؤ والتعاون في علاقات العمل وفي العلاقات الاجتماعية التي تضمن للناس حقوقهم المادية والمعنوية ومنها حقهم في الحصول على حصة من الناتج الاجتماعي تكافىء الجهود التي يبذلونها والنتائج التي يحققونها.

ليس من شك بان محتوى علاقة الانتاج الجماعية بهذا المفهوم يشكل تحولاً نوعياً مقارنة بمحتوى العلاقة البرجوازية التي يوجهها منطق الربح الفردي وحده وما يجر إليه من توسع وسيطرة من ناحية واستغلال واستلاب من ناحية اخرى. وقد يتناقض هذا المنطق مع المصلحة الاجتماعية العامة وهو الامر الذي يحدث في كثير من الأحيان حتى في الدول الرأسمالية المركزية في عصرنا الراهن، بالرغم مما تمتلكه هذه الدول من امكانات ووسائل متطورة للرقابة والمحاسبة والتوجيه. هذا في حين أن منطق العلاقة الجماعية يتجسد في كل علاقات الانتاج في المجتمع بحيث تغدو عملية الانتاج الاجتماعية الكلية سيرورة واعية، متناسقة، ومتكاملة، وبالتالي موجهة لتحقيق أهداف المجتمع أي ضمان وجوده واستمراره وأمنه وتحسين مستوى وشروط حياته وارتقاء الشخصية الفردية والاجتماعية مادياً وروحياً.

بيد أن علاقة الملكية ليست الوحيدة، وان كانت الأساسية، في مجمل علاقات الانتاج وفي العملية الانتاجية الاجتماعية الكلية، فقد بينا في فقرة سابقة، ان هذه العلاقات المرتبطة بمستوى وسائل الانتاج وتطور قوة العمل تخضع لقوانينها الخاصة ولازمنتها الخاصة. وبالتالي فانه إذا كان سهلاً تغيير الشكل القانوني للملكية بموجب مراسيم وقرارات «ثورية» فان تحقيق محتواها الاقتصادي والاجتماعي يستحيل ان يتحقق بمثل هذه الطريقة أو ما يشبه ذلك. ان ذلك لا يمكنه أن يتم إلا في سيرورة جدلية طويلة الأمد قد تتخللها مصاعب كثيرة وتعرجات وربما تراجعات وانكسارات طارئة. . . لكن المهم ان تبدأ مثل هذه السيرورة وتتقدم في الاتجاه العام السليم من خلال نقد وتصحيح نفسها باستمرار. . ان شكل الملكية الجماعية لا يكتسب اهميته الحاسمة إلا بتجسده في سيرورة كهذه. وربما كان الاعتقاد الآخر، أي ان تغير شكل الملكية القانوني وتحوله إلى شكل ملكية دولة أو ملكية جماعية يكفي وحده لتحقيق محتواها الاقتصادي والاجتماعي العام مباشرة، أو خلال فترة محدودة من الزمن، والتصرف على أساس مثل هذا الاعتقاد، ربما كان أحد الأسباب الرئيسية أو على الأقل أحد الأسباب الهامة لفشل تحقق السيرورة التقدمية لقطاع الدولة وللتجربة الاشتراكية عموماً. وشأن القطاع العام في هذا شأن كل القيم العظمى التي تحرك البشر كالديمقراطية والاشتراكية والحرية والتعاون والحب وغيرها. فهي كلها قيم مطلقة ليست معطاة مباشرة، وانما هي غايات بعيدة المدى لا تتحقق الا في سيرورة جدلية مستمرة زمناً طويلاً سيرورة تتقدم دوماً من خلال تناقضاتها بالنقد والتصحيح[(١٦)].

إذا كان ذلك صحيحاً، فما هو إذن المحتوى الحقيقي لقطاع الدولة الاقتصادي في بلدان العالم الثالث، وخاصة منها تلك التي يتبنى خطابها الرسمي، أي الشكلي توجهاً اشتراكياً.

إذا نظرنا أولاً إلى الدول الرأسمالية المركزية ذاتها ـ وجميعها كما نعلم تمتلك قطاعاً حكومياً واسعاً نسبياً ـ نلاحظ ان هذه الملكية تبقى في جوهرها ملكية برجوازية أي أنها تهدف أساساً لخدمة النظام الرأسمالي ككل الذي يغلفها ويحدد حركتها. لكن هذا لا ينفي بالضرورة امكانية احتوائها أيضاً مضموناً انمائياً عاماً يفرضه تطور القوى المنتجة وتوازن العلاقات الاجتماعية والدولية والتطور الحضاري العام،

وبالتالي تجاوزها لمنطق العلاقة البرجوازية. ان ضرورة وجود قطاع دولة في هذه البلدان انما يعني في حد ذاته ان العلاقة البرجوازية باطلاقها غدت كابحاً لتطور قوى الانتاج على المستوى العام الاجتماعي وان منطق رأس المال الخاص غدا ضيقاً في اطار تطور قوى الانتاج الاجتماعية. ومن هنا ضرورة قطاع دولة يحد من تناقض العلاقة البرجوازية ويمنع تفجره.وعلى كل فان توسع هذا القطاع ومحتواه مرهونان بموازين القوى والصراعات الاجتماعية ـ السياسية القائمة.

إذن يمكننا القول ان ملكية الدولة البرجوازية ذاتها، بما هي شكل أوسع وأعم من شكل الملكية الخاصة، تعد خطوة متقدمة نسبياً على هذه الاخيرة. وهذا الشكل يمكنه ان يغتني بمضامين اجتماعية أعم في حال حدوث تغيرات سياسية هامة في تركيبة السلطة البرجوازية أو تحت ضغوط اجتماعية ـ سياسية معينة تفرض ذلك. أليس هذا هو موضوع الصراع بين احزاب اليسار واحزاب اليمين في تلك الدول؟

ما يهمنا في هذا كله هو ملاحظة أهمية دور قطاع الدولة الاقتصادي حتى في الدولة الرأسمالية العريقة ذاتها، رغم تمسكها المطلق بمبدأ الملكية الخاصة المقدس، حيث تضطر هذه للتدخل المباشر في العلاقات الاقتصادية وتكوين قطاع اقتصادي حكوميٌ هام لا يخضع تماماً لقوانين السوق، ويكون أداة في خدمة السياسة العامة للدولة.

أما في البلدان المخلفة حديثة الاستقلال والضعيفة بنيوياً، فالأمر أكثر أهمية.هنا تجد الدولة نفسها مضطرة منذ البداية لتدعيم سلطتها وسيادتها القومية واستقلالها السياسي الهش بالقوة الاقتصادية، وتحمل مسؤولية أساسية في عملية التنمية برمتها ولهذا تلجأ إلى تأميم المصالح ذات النفوذ ـ اذا كانت قادرة على ذلك ـ كالشركات الأجنبية والشركات الوطنية المناوئة القادرة على تحدي سلطتها، وإلى السعي الحثيث لزيادة مواردها من أجل تمويل نفقاتها الاستثمارية الضرورية لتطوير وتحديث البنى الهيكلية.

ومن أجل قيامها بوظيفتها التنموية العامة أيضاً تتبنى هذه الدولة التخطيط الاقتصادي وعقد اتفاقات التعاون الاقتصادي والفني مع الدول الاجنبية واحتكار معظم القروض الأجنبية.

ان محتوى ملكية الدولة هنا يختلف إذن اختلافاً بيناً عما هو عليه في الدول الرأسمالية المركزية. كان هذا المحتوى قريباً نسبياً إلى المحتوى الاجتماعي والوطني العام في المراحل الاولى من الاستقلال والتحولات الثورية ونشوء قطاع الدولة، حيث أخذت السلطة السياسية طابعاً وطنياً واجتماعياً تقدمياً في مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية. وفي الوقت ذاته تولدت حماسة جماهيرية وطنية عامة داعمة لها غذتها الطموحات والآمال الوليدة في غد أفضل مما سمح بنجاح تلك التحولات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً بالرغم من المصاعب التي واجهتها، ومنها شح الأموال المتوفرة. دامت هذه الحالة فترة زمنية قصيرة نسبياً برزت بعدها الخلافات بين الفئات الاجتماعية المتحالفة التي حاولت كل منها التوسع واقتناص الحصة الأكبر من المغانم لنفسها فتلاشت بذلك تلك القوة الوليدة التي كانت قد جمعتها سابقاً حول أهداف مشتركة، وأخذت التناقضات اشكالاً صراعية للسيطرة على السلطة السياسية، أو للتأثير على قراراتها. في هذا الصراع أخذت ملكية الدولة طابعاً سياسياً وغدا قطاع الدولة ميداناً لهذا الصراع ولتوسع الفئات المتناحرة واثرائها على حساب المحتوى الاقتصادي للقطاع الحكومي الذي غدا مرتعاً خصباً للاعوان والموالين وابناء العشيرة. هكذا تكونت فئات من أصحاب السلطة والنفوذ

والمسؤولين الاداريين والخبراء والفنيين الذين استغلوا مناصبهم وكفاءاتهم لتحقيق مصالحهم الشخصية في حدود وأشكال تسمح بها القوى السياسية المسيطرة. تلك هي الفئات التي نطلق عليها تسمية البرجوازية البيروقراطية[١٧].

في سيرورة التنمية هذه وبسبب تخلف قوى الانتاج وهشاشة البنى السياسية والادارية العامة وضآلة قدرتها الفنية ـ الادارية على قيادة العملية الاقتصادية وتصميم وتنفيذ المشاريع الحديثة، وندرة أصحاب الكفاءات والخبرة من أبناء الفئات المستفيدة مباشرة، برزت الحاجة إلى كفاءات القطاع الخاص (متعهدون، خبراء، وكلاء شركات وسماسرة، مكاتب هندسية . . . الخ) لتولي أعمال الدراسة والتصميم والتنفيذ، وتقديم الخدمات المختلفة، والتوسط في أعمال الاستيراد والتصدير، وغير ذلك، وجنت هذه الفئات ارباحاً فاحشة قدمت جزءاً منها بأشكال مختلفة للفئات البيروقراطية البرجوازية بهدف تسهيل اعمالها والحصول على الحماية اللازمة لتمرير صفقات مشبوهة[١٨].

لقد سهل هذه الأعمال وغطاها تطبيق قوانين الطوارىء وشكلانية الرقابة والمحاسبة وقمع المعارضة وكبت حرية النقد كما ساعد عليها انخفاض مستوى الرواتب والأجور والتضخم السريع وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما فسح مجالاً واسعاً لانتشار ظواهر الاهمال والتسيب والفساد في القطاع الحكومي وهروب العاملين من الذين اكتسبوا فيه كفاءة وخبرة وعلاقات عامة إلى خارجه (إلى القطاع الخاص أو إلى الدول الأجنبية).

تلك الفئات البرجوازية المتزايدة عدداً وثراء وظفت قسماً كبيراً من أموالها في المصارف والشركات التابعة للدول الرأسمالية المركزية فارتبطت مصالحها بها (حيث تكون أموالكم هناك تكون قلوبكم) ونشأ فيما بينها نسيج متنوع من العلاقات تحول مع مرور الزمن إلى نوع من التحالف المصلحي وإلى ما يشبه الاندماج العضوي (علاقات شخصية، وزواج، وشركات مشتركة. . .).

ان الفئة المحورية في هذا التحالف هي تلك التي تجمع بين صفوفها مختلف أنواع الوسطاء المرتبطين بالدول الرأسمالية ومؤسساتها كوكلاء الشركات الصناعية والتجارية والمصرفية والسماسرة وعملاء السفارات والمؤسسات المالية والدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومساهمي الشركات المشتركة مع رأس المال الاجنبي ومدرائها وغيرهم، هذه الفئة الواسعة جداً نسبياً في البلدان المعنية ـ الدول الرخوة كما يسميها ميردال ـ والتي تطلق عليها تسمية البرجوازية الكمبرادورية، هي الفئة الأكثر خطورة وأثراً، نظراً لتوسطها في كل الأعمال والصفقات المرتبطة بالخارج التي تشكل احياناً ما ينوف على نصف حجم الانتاج الوطني، وامتلاكها مفاتيح واسرار الأسواق الخارجية ـ أسواق المال والتكنولوجيا والتجارة وغيرها ـ وارتباط مصالحها ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بخدمة مصالح الشركات والجهات الأجنبية التي هي مصدر ثروتها ونفوذها. لذا فهي تحتل موقعاً مفتاحياً في مجمل العلاقات البرجوازية حيث يتم عن طريقها توزيع المغانم والرشاوى وعقد الصفقات والقروض وتهريب الأموال وغير ذلك.

ان جوهر كل هذه العلاقات البرجوازية هو استغلال القطاع الحكومي والاقتصاد الوطني واستنزاف مادتها واخضاعها لمصالحها وبالتالي لمصلحة النظام الرأسمالي العالمي التابعة له.



٢ - ٢ - وظائف قطاع الدولة في البلدان المخلّفة

ان التحليل السابق لا يقتصر على فئة محدودة من دول العالم الثالث، وانما ينطبق في خصائصه الاساسية عليها جميعاً بصرف النظر عن الاختلاف في أشكال انظمتها السياسية والاجتماعية وفي خطابها الايديولوجي. وعلى هذا فان المحتوى العام لقطاع الدولة الاقتصادي، الذي قد يختلف نسبياً بحسب أنظمة الدول ومستوى تطور قواها المنتجة واوضاعها الاجتماعية والايديولوجية وغير ذلك يمكننا تحديده استنتاجاً من التحليل والمشاهدة المباشرة، بالوظائف الأساسية التي يؤديها وأهمها التالية:

١ - ترسيخ سلطة الدولة واستقلالها

لقد احرزت الدول المخلفة استقلالها الشكلي دون ان تكون لها قاعدة مادية متينة تدعم هذا الاستقلال وتسمح لها بحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية. هذا التفارق (أو التناقض) [١٩] بين شكل الدولة ككيان مستقل يتمتع بكل رموز السيادة وقدرتها المادية المحدودة على تجسيد هذه السيادة في الواقع الاجتماعي والدولي، دفع تلك الدول إلى البحث عن حل له. كان امام الدولة طريقان: الأول اغلاق حدودها وتطوير قواها الانتاجية ذاتياً أي بصورة مستقلة عن السوق الدولية، لكن السير في هذا الاتجاه يصطدم بعقبات كثيرة ومقاومة شديدة يستحيل عملياً على معظم الدول المعنية، وهي دول ضعيفة تكويناً، التغلب عليها. وفي الواقع لم تسلك هذا الطريق الا الدول الاشتراكية التي اجبرت على دفع ثمن باهظ جراء سلوكها هذا.

الطريق الثاني هو الانفتاح على السوق الرأسمالية الدولية واستيراد التكنولوجيا والخبرة منها لتطوير قواها الانتاجية واستيراد السلع الاستهلاكية لمواجهة حاجات الطبقات الوسطى والثرية. وهذا يعني تعمق التبعية للخارج وفقدان حرية القرار الاقتصادي والسياسي المستقل. الأمر الذي يتعارض مع مبدأ السيادة [٢٠]. وبالرغم من ذلك فقد سلكت الدول المعنية هذا الاتجاه. بيد انها من أجل ترسيخ سلطتها داخلياً وخارجياً، اضطرت إلى توسيع هذه السلطة بنشرها على المجال الاقتصادي ذاته من أجل امتلاك القوة المادية اللازمة لحل مشكلاتها الداخلية ودعم قدرتها التفاوضية ازاء القوى الاجنبية وتمتين موقعها في العلاقات الدولية.

ان أهم وسائل ورموز السلطة السياسية هي امتلاك الموارد المالية. لكن قدرة الدول المعنية على زيادة هذه الموارد عن طريق زيادة جباية الضرائب محدودة جداً لأسباب عديدة معروفة. لذا اضطرت إلى وضع يدها مباشرة على الفائض الاقتصادي بتملك اهم مصادره: الصناعات الاستخراجية، المؤسسات النقدية والمالية والاصدار النقدي، تجارة السلع الرئيسية بما فيها المحاصيل الزراعية الرئيسية القروض والمساعدات الاجنبية.

كذلك من أجل فرض سلطتها ومنع نشوء مراكز قوة خارجة عنها في مجالات اقتصادية هامة اندفعت إلى تأميم المنشآت الأجنبية والمنشآت الوطنية الكبرى، وانشاء مؤسسات ضخمة تابعة لها في معظم القطاعات الاقتصادية، صناعات أساسية، شركات تعهدات، سدود كهرمائية وغير ذلك.

٢ - تولي مسؤولية التنمية مباشرة:

ان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهم وظائف الدولة وأساس الشرعية التي تبرر وجودها داخلياً وخارجياً. وتحقيقاً لهذه الوظيفة تتولى:

* منهج التخطيط الاقتصادي وزيادة الانفاق الحكومي لاسيما الاستثماري منه، في محاولة من الدولة للتحكم بالنشاط الاقتصادي.

* ضمان الشروط العامة للعملية التنموية بخلق وتحديث الهياكل الاساسية التي تعجز عنها الرساميل الخاصة المبعثرة وبسبب طابعها العام، ونشر مؤسسات التعليم والتأهيل والتدريب والبحث وارسال البعثات إلى الخارج وغيرها.

* تحقيق أهداف تنموية مباشرى أو رائدة: صناعات استراتيجية لنقل الخبرة العلمية في المجالات الأكثر تطوراً (الالكترونيات، ذرة) منشآت ريادية في القطاعات التقليدية والحديثة، صناعات ثقيلة.

* تحقيق اهداف اجتماعية: مؤسسات تجارية رسمية هدفها لجم الاحتكار، وضبط الاسعار، وتأمين أهم السلع التموينية.

* تشغيل اليد العاملة وخريجي مؤسسات التعليم، للحد من البطالة.

* تنمية الريف باقامة صناعات ريفية ومنشآت زراعية هدفها التعليم والتدريب والتحديث.

* اقامة منشآت صحية ومنشآت ثقافية في المدن والأرياف لرفع المستوى الصحي والثقافي.

٣ - اعادة ترتيب علاقات الانتاج والتوزيع:

يشكل القطاع الحكومي أداة فعالة أساسية في يد السلطة السياسة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والتحكم بالعملية الانتاجية الكلية واعادة توزيع الفائض الاقتصادي. يتم ذلك باستخدام وسائل وطرق شتى محتواها الاساسي فرض علاقة الانتاج الرأسمالية وتحقيق مصالح الفئات الحاكمة والحليفة والتابعة لها (أي مختلف شرائح البرجوازية) في قطاع الدولة وفي مجمل الاقتصاد الوطني. اهم هذه الوسائل: تحديد أجور العاملين، تحديد الضرائب وطرق جبايتها، التضخم والاسعار، اقنية توزيع منتجات قطاع الدولة وتحديد اسعارها، تحديد اسعار مستلزمات الزراعة وأهم المحاصيل الزراعية وتسويقها، روابط قطاع الدولة بقطاع الاعمال الخاصة (التعهدات والصفقات التجارية وغيرها) توزيع المناصب والامتيازات وعلاقات العمل، شكلانية الرقابة والمحاسبة، توزيع أموال التسليف والقروض وخفض فوائدها الفعلية، تكوين الكوادر الفنية والادارية لصالح القطاع الخاص، البعثات الفنية والعلمية الخارجية.

٤ - اعادة ترتيب العلاقات الخارجية

كما يسمح القطاع الحكومي للدولة باعادة ترتيب علاقاتها الاقتصادية الخارجية في اطار علاقة الارتباط بالسوق الدولية، أولاً من خلال إعادة الانتاج الموسعة لعلاقات الانتاج والتوزيع (الوظيفة رقم ٣ أعلاه) وثانياً من خلال انفتاح قطاع الدولة على علاقات رأس المال الدولي (القروض،

المساعدات، المديونية، الشركات المشتركة، التكنولوجيا) وخضوعه لتقسيم العمل الدولي وأنماط التصنيع والتبادل التجاري التي يفرضها[٢١].

ان جوهر هذه العلاقات هو استغلال اقتصاد العالم الثالث واستنزاف الفائض الاقتصادي منه لصالح البرجوازيات المركزية (شروط التبادل المجحفة، الارباح والعمولات، فوائد وأقساط القروض هجرة الاموال والكوادر العلمية والفنية، نظام النقد الدولي، سياسة التسليف الدولي).على ان ضمان علاقة الاندماج في السوق الدولية لا يلغي سعي دول العالم الثالث إلى تعديل شروط هذه العلاقة ما أمكن، أكان ذلك في علاقاتها الثنائية مع الدول الاخرى أو من خلال نشاطها في المؤسسات الاقليمية والدولية.

٥ ـ ضمان هيمنة الدولة الايديولوجية

يشكل قطاع الدولة الوسيلة ا لأساسية لنشر ايديولوجيا السلطة السياسية وتغطية علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويتم ذلك بوساطة مؤسسات وأجهزة متخصصة وظيفتها الاساسية أو احدى وظائفها الرئيسية خلق ونشر الايديولوجيا الرسمية: مؤسسة الحزب القائد والاحزاب الحليفة، مؤسسات الاعلام الجماهيري، مؤسسات التربية والتعليم والتأهيل والتدريب والثقافة، مؤسسات صناعة وسائل الاعلام والثقافة (صناعة الطباعة، والافلام) مؤسسات الرياضة والشبيبة والنساء، والمؤسسات النقابية والمهنية التي تسيطر عليها الدولة بوساطة ممثلي قطاع الدولة فيها.

كما يتم ذلك أيضاً بوساطة قطاع الدولة الاقتصادي ذاته (اسناد المناصب الحساسة للموالين، وظيفة الرقابة الأيديولوجية في المنشآت،نشر الشعارات الرسمية ، أيام العمل الوطني، تنظيم تظاهرات واحتفالات للعاملين، الخ).

٢ ـ ٣ ـ الفائض والارباح في القطاع الحكومي:

مما تقدم يتبين ان وظيفة قطاع الدولة الاساسية ليست الركض وراء الارباح التجارية المباشرة، وانما هي في المقام الاول سياسية وتنموية عامة. ان فائض القيمة الذي ينتجه هذا القطاع لا يتحول جزؤه الاعظم إلى ربح تجاري يتجمع في الشركات، وانما يتوزع بطرق وأشكال مختلفة. جزء منه يبقى في حوزة الشركات أو يذهب إلى الخزينة (فوائض وضرائب)،جزء آخر يذهب للفئات البرجوازية المختلفة، وجزء ثالث يخصص للخدمات العامة (تعليم، تأهيل، خدمات الصحة) ولدعم بعض السلع التموينية أو لدعم الانتاج بما في ذلك للقطاع الخاص (خدمات وسلع بأسعار الكلفة، أو بأقل منها لدعم الانتاج الوطني).

قد تكون ارباح المؤسسات الخاصة في العديد من الحالات مرتفعة نسبياً. لكن ذلك يجب ان لا يخدعنا، فالربح التجاري ليس بالضرورة ربحاً اقتصادياً يزيد ثروة المجتمع، وقد يكون على عكس ذلك متعارضاً مع مصلحة الاقتصاد الوطني.ففي ركضه وراء الربح قد يلجأ رأس المال الخاص إلى انتاج سلع

وخلق حاجات بعيدة كل البعد عن حاجات المجتمع الحقيقية أو مناقضة لها أو تنطوي على أضرار للاقتصاد والمجتمع.

لكن حتى إذا غضضنا الطرف عن هذا، فان الأرباح التجارية قد لا تنجم عن زيادة الانتاجية وخفض الهدر وتحسين الانتاج في الكثير من الحالات، وربما في معظمها.قد تتحقق ارباح الشركات على حساب شركات أخرى أو على حساب الضرائب أو على حساب قطاع الدولة أو على حساب المستهلكين أو على حساب تلوث البيئة وهدر الموارد الطبيعية، أو تأتي من الغش والتلاعب بالاسعار (احتكار، مضاربة). وبالرغم من ذلك كله فثمة آلاف الشركات الخاصة التي تتعثر وتخسر وتفلس حتى في البلدان الرأسمالية المركزية.

وبالمقابل هنالك شركات قطاع دولة رابحة تجارياً مثلها مثل الشركات الخاصة وافضل منها تنظيماً وانضباطاً بالقوانين ومصالح المجتمع. القضية إذن ليست ان هذا القطاع يربح وذاك يخسر. انها تكمن في السؤال: لماذا شركات تربح وأخرى تخسر في كل من القطاعين طالما ان الشروط العامة لعملها واحدة؟ وماذا يعني الربح التجاري، وما علاقته بالربح الاقتصادي؟

لكن لنتجاوز طرح المسألة على هذا المستوى وننتقل إلى المستوى الكلي: هل ان معدلات نمو الناتج الوطني العام في البلدان ذات القطاع الحكومي المسيطر (ذات التوجه الاشتراكي بحسب بعض التسميات) أو التي غدا فيها مسيطراً في فترة زمنية محددة، تتميز بانخفاضها مقارنة بتلك التي يسيطر فيها القطاع الخاص أو في الفترة التي كان فيها مسيطراً قبل التأميم ونشوء القطاع الحكومي المسيطر؟ الجواب هو النفي، وربما كان عكس ذلك هو الصحيح في العديد من الحالات. الا نستنتج من هذا ان الفارق الأساسي بين الفئتين لا يكمن في حجم الفائض الاقتصادي أو في مجمل الارباح الاقتصادية، وانما هو في أشكال توزيعها وتملكها والتصرف بها.

اننا إذا بحثنا في المنطق الاقتصادي لا نجد ثمة ما يبرر ان تكون شركات القطاع الحكومي أقل ربحاً من شركات الاعمال الخاصة. والحقيقة ان أية شركة لا توجد منفصلة وانما هي عنصر في منظومة عناصر متجانسة وان كانت مستقلة نسبياً(٢٢). وبالتالي فهي مشروطة بشروط هذه المنظومة ـ أكانت تتبع القطاع الخاص أو قطاع الدولة ـ انها خلية في جسم تتفاعل معه أخذاً وعطاء. إذن فنجاح أو ربحية شركة في منظومة معينة لا ينجم عن الشروط الخارجية وانما عن الظروف الخاصة الداخلية التي تتمتع بها هذه الشركة ـ قد ينجم ربحها عن ظروف طارئة أو عن تغيرات عامة في علاقة العرض والطلب، أو عن علاقة دولية معينة أو عن مستوى القيادة الاقتصادية أو عن علاقات الانتاج في الشركة أو غير ذلك.

كيف إذن يمكننا فهم كل اصرار الجهات البرجوازية الدولية والمحلية ومثقفيها على القطاع الخاص ومعارضتهم للقطاع الحكومي، ان لم يكن من موقع المصالح الخاصة والعداء الايديولوجي لكل ما يمت إلى الاشتراكية بصلة؟ ثم لماذا يؤيدون تولي قطاع الدولة بعض المؤسسات الاقتصادية «الخاسرة» (المقصود المؤسسات التي تبيع انتاجها باسعار مخفضة دون ربح أو حتى بخسارة كالكهرباء وشبكات سكك الحديد وغيرها) بينما يرون الشر كله في ان يتولى المؤسسات «الرابحة»(٢٣)؟ ما الفارق من حيث فاعلية الادارة الاقتصادية بين هذه وتلك؟ الآن الخسارة في الحالة الاولى هي خسارة للمؤسسة التي تمولها

الدولة على حساب المجتمع ككل بينما تتحول إلى ربح للشركات الخاصة المستفيدة من انتاج تلك المؤسسة؟ ولأن الربح في الحالة الثانية يجب ان يتراكم في ايدي البرجوازية حصراً ولا يخضع لرقابة الدولة؟

صحيح ان مؤسسات الدولة بعيدة عن كونها تدير عملها بعقلانية اقتصادية رفيعة المستوى اذ تعشش فيها الاخطاء وأنواع الهدر والفساد ـ هل الشركات البرجوازية دون هذا كله؟ ـ هذا لا يبرر ذاك بطبيعة الحال، لان المسألة هي ان تكون شركات قطاع الدولة بحكم علاقتها الانتاجية الأكثر تقدماً وقواها الانتاجية الأكثر تطوراً وعلاقاتها التبادلية الأكثر تشابكاً وتكاملاً، وبحكم حجمها والافضليات التي يمكن ان تحصل عليها من خلال قدرتها التفاوضية، ان تكون بفضل ذلك كله أكثر كفاءة من الشركات البرجوازية المبعثرة في عملها الاقتصادي.

وإذا كانت التبعية امراً لا مفر منه في ظروف التخلف التاريخي والسيطرة البرجوازية العالمية على السوق الدولية، فمن غير الدولة القوية اقتصادياً بفضل قطاعها الانتاجي الواسع تستطيع مواجهة هذه التبعية وضبطها في حدود، وجعلها متبادلة قدر المستطاع، والتصدي لضغوط الرأسمالية الدولية وشركاتها العملاقة ومؤسساتها المشتركة، للحد منها ما أمكن؟ دون ركيزة مادية قوية، ألن تتحول الدولة المستقلة شكلاً إلى نوع من «لجنة أساسية عليا»[٢٤] للبرجوازية المركزية عالمية النشاط والمتوسعة باستمرار بحكم قانون رأس المال؟ وهل ثمة من برجوازية محلية في بلدان العالم الثالث وهي بطبيعة تكونها وبطبيعة الأمور السائدة ضعيفة بنيوياً مرتبطة وظيفياً بالشركات المركزية التي تشكل مصدر ارباحها وقوتها الرئيسي ساعية بكل جوارحها إلى الربح السريع دون قيد، هل برجوازية كهذه قادرة حقاً على الاضطلاع بالمهمة التاريخية للتطور الوطني أو حمل «مشروع وطني حضاري» كما يقال؟

٢ ـ ٤ مستقبل قطاع الدولة: القطاع العام؟

يبين لنا ما تقدم ان الدولة وقطاعها الاقتصادي يتحملان مسؤولية تاريخية ليس ثمة من بديل قادر على تحملها عنهما.

وعلى هذا فان معركة ما يسمى بالتخصيص[٢٥] التي اشتد اوارها منذ أزمة مديونية المكسيك في آب ١٩٨٢ ومازالت مستعرة الآن، والتي تدور حول تفكيك قطاع الدولة وبيعه للقطاع الخاص وتحجيم دور الدولة الاقتصادي وافساح المجال واسعاً طليقاً أمام البرجوازية المحلية والدولية، هي معركة زائفة، شكلها علمي ووطني ومضمونها هو استكمال اسباب الاندماج التابع في السوق الدولية والنظام الرأسمالي المركزي وافراغ الدولة الوطنية من مادتها بالغاء قدرتها الفعلية على مقاومة القوى الغازية الجديدة، وبالتالي إلغاء أية امكانية عملية لتنمية مستقلة ولو في أضيق حدودها وتحويل بلدان العالم الثالث إلى مجال مفتوح أمام الشركات دولية النشاط ترتب أوضاعها كيفما تشاء دون عائق وتجعل منها مزبلة لنفاياتها وعفنها الثقافي ـ الايديولوجي.

ان سيرورة كهذه لا يمكنها ان تذهب بعيداً دون ان تثير مقاومة رادعة. وربما كانت الدولة ذاتها ـ التي تمثل مصالح فئات واسعة نسبياً، كسلطة سياسية وكادارة تنفيذية ـ في مقدمة المتضررين منها، اذ

تعني بالنسبة لها الاقدام على نوع من الانتحار بالتخلي عن أهم دعائم قوتها ونفوذها، بل أكاد اقرر بان أقساماً واسعة من البرجوازية الوسطى والصغيرة لن تجني منها حصاداً يسرها.

انطلاقاً من ذلك كله فان المعركة الاساسية المطلوب خوضها بكل وعي وتصميم ستدور حول اصلاح قطاع الدولة، أي تصحيح علاقات الانتاج والتوزيع في هذا القطاع بحيث يغدو محتواه الاقتصادي والاجتماعي أكثر رقياً، أي:

١ ـ أكثر قدرة على تطوير قوى الانتاج وزيادة انتاجية العمل وتحسين الانتاج من أجل سد حاجات المجتمع بشكل أفضل وتقليص الاعتماد على الاستيراد وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

٢ ـ أكثر قدرة على تخطي علاقة الانتاج الرأسمالي المختلة، والاتجاه نحو مضمون اجتماعي أكثر ثراء واحتواء لمصالح الجماهير الواسعة، بحيث يشعر العاملون فيه وغالبية المجتمع ان قضية قطاع الدولة هي قضيتهم فيلتفون حوله ويزودونه بمبادراتهم وجهودهم المبدعة، فيتحول هكذا تدريجياً إلى قطاع عام تتجسد فيه علاقات انتاج تنموية واخلاقية أكثر فأكثر تناسقاً وانسانية.

وربما كان من نافل القول ان النقطتين السابقتين ـ المحتوى الاقتصادي والمحتوى الاجتماعي ـ مترابطتان في علاقة جدلية وثيقة، بحيث يستحيل عملياً اصلاح قطاع الدولة بصورة فعالة دون التعرض لهما معاً في الاتجاه نفسه، مع التأكيد ان مثل هذا الاصلاح لن يتحقق بضربة عصا سحرية، وانما هو سيرورة جدلية نضالية طويلة الأمد تستند إلى الدراسة العلمية والجهود المبدعة. ان هذا النضال سيتوجه أيضاً بالضرورة إلى محتوى العلاقات السياسية كي تتجسد في الواقع الاجتماعي كله سيادة القانون ومبادىء العدالة والتعاون وكرامة الانسان وحقوقه الاساسية، فهذه ليست مجرد مبادىء اخلاقية فقط وانما تعبر عن حاجات أساسية تنغرس عميقاً في تكوين البشر النفسي ـ الاجتماعي وتحدد مواقفهم وسلوكهم وانتاجية اعمالهم الاقتصادية والاجتماعية.وسينصب النضال كذلك على محتوى العلاقات الدولية السائدة وفي الاتجاه نفسه، نظراً للتأثير الشديد الذي تمارسه على العلاقات السياسية والاقتصادية الداخلية. وهنا يبدو لنا ان ثمة احتمالين سيواجهان العالم: الأول هو سيطرة الرأسمالية تماماً على العلاقات الدولية وادماج كل بلدان العالم فيها، وربما انقسامها إلى ثلاثة اقطاب كبرى بقيادة كل من اليابان، الولايات المتحدة الاميركية، وأوروبا الموحدة، وقد تكون البلدان العربية موضع صراع بين المحاور الثلاثة. يفترض هذا الاحتمال انهيار الاتحاد السوفييتي أو على الأقل غياب تأثيره الفعال في الساحة الدولية أو اصطفافه إلى جانب تلك المحاور. يبقى عندئذ السؤال قائماً: هل سيقدم حدوث مثل هذا الاحتمال حلاً للقضايا الكبرى المطروحة اليوم على المجتمعات كافة وعلى البشرية ككل؟ ام ان قوانين رأس المال المنفلتة ستقود إلى اشتداد التناقضات والصراعات الدولية وتؤدي إلى أخطار جسيمة يصعب تصور عواقبها؟

الاحتمال الثاني يكمن في نشوء نظام عالمي جديد تحت مظلة الامم المتحدة ـ بعد اعادة بنائها على اسس جديدة ـ نظام تسود فيه المبادىء الاجتماعية الاخلاقية ذاتها التي أشرنا إليها أنفاً ويتم حل كل التناقضات والخلافات فيه بالحوار البناء وروح التضامن في عالم غدا واحداً مترابطاً يواجه مشكلات

واحدة تقتضي حلولاً مشتركة. يفترض مثل هذا الاحتمال استقرار الاتحاد السوفييتي ومعافاته ونشوء نظام اشتراكي جديد على أساس مبادىء اعادة البناء والتفكير السياسي الجديد.

وبدهي أيضاً ان تحققه يتطلب سيرورة جدلية نضالية طويلة الأمد حتى تكتسب العلاقات الدولية محتواها الانساني الجديد. وربما كان هذا تصوراً مثالياً (بالمعنى الاجتماعي للكلمة) لكنه حل ممكن وربما كان الوحيد أيضاً إذا أريد للعقل والحكمة أن يسودا في بناء حضارة القرن الحادي والعشرين.

هوامش

(١) يقصد بكلمة مخلّفة ان التخلف ليس نابعاً من طبيعة المجتمعات المعنية وإنما هو مفروض عليها بعلاقة الاستغلال والسيطرة التي تمارسها عليها العلاقة البرجوازية الدولية والداخلية التابعة لها.

(٢) قدرت الاموال العربية وحدها المهاجرة إلى البلدان الغربية في عام ١٩٨٥ بنحو ٥٠٠ مليار دولار ثلثها من بلدان العجز المالي (٥٠ إلى ١٢٠ مليار دولار أموال المصريين في الخارج). وقُدّر عدد الكفاءات العربية العالية المستوى المهاجرة بنحو ٥٠٠ ألف في عام ١٩٧٥ ارتفع إلى مليون في عام ١٩٨٥ كما وقدر بأن هذا النزيف سيستمر ويتزايد (**انظر مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ص٤٤٩**) ويضيف هذا التقرير ان المساعدات المالية الخارجية التي تلقتها الدول العربية الفقيرة نهب منها ما يقدر بنسبة ٢٠ إلى ٥٠٪ لحساب كبار المسؤولين ومساعديهم وهربت للخارج (ص ٤٥١) وقدرت أموال دكتاتور الفلبين السابق ماركوس المهربة للخارج بنحو ١١ مليار دولار وأموال رئيس الزائير موبوتو بـ ٤ ـ ٦ مليار دولار، وأموال الأميركيين اللاتينيين المهربة بـ ١٨٠ مليار دولار الخ.. (**انظر مجلة المؤسسة الدولية للتنمية البديلة (إفدا)**) ، عدد ٦١ ، اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٣٧ .

(٣) المقصود هنا بالدول الاشتراكية، الدول التي كانت تسمى بالاشتراكية سابقاً بقطع النظر عن التغيرات الجارية فيها حالياً والتي يصعب التكهن بنتائجها على المدى الطويل.

(٤) لا يمكن ادخال اليابان في هذه الفئة لانها تمكنت لاسباب خاصة بها، من تحقيق ثورتها الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. بينما فشلت دول اخرى في ذلك، لأسباب خاصة بها أيضاً منها على سبيل المثال مصر، والدولة العثمانية وبلاد الشام.

كذلك لايمكن أخذ مثال كوريا الجنوبية والدول الأخرى نصف المصنعة لأسباب عدة منها ان الدولة في هذه البلدان لعبت دوراً حاسماً في التصنيع ثم أن النمو الاقتصادي فيها بقي حكراً على فئة برجوازية محدودة ولم ينتشر على نطاق الجماهير، أخيراً ان هذه الدول لم تتحرر من التبعية وهي تعاني في الثمانينات من مديونية باهظة ومن تراجع وازمة في نموها كما هو الحال مع البلدان المخلّفة الاخرى.

(٥) **انظر على سبيل المثال: «تيد ترينر»: «رفض تقرير بروندتلاند (مستقبلنا المشترك)» ملف المؤسسة الدولية للتنمية البديلة (إفدا) العدد ٧٧ ، أيار ـ حزيران ١٩٩٠ ص ٧٨ . ان دخل الفرد في عام ١٩٦٠ في البلدان الغنية كان يعادل ٢٠ مرة مثيله في العالم الثالث،وفي عام ١٩٨٠ ارتفع الفارق إلى ٤٥ مرة ولاشك ان هذا**

الفارق قد ازداد الآن (١٩٩٠) حيث تراجع نمو الدخل في معظم العالم الثالث وغدا سالباً في كثير من الحالات.

(٦) الامثلة كثيرة وواضحة: مصر، البرازيل وغيرها...

(٧) هذا القول نقلته عن مصدر ما دون ان اسجل مع الأسف، عنوانه فيرجى قبوله مع التحفظ.

(٨) عقدت هذه الندوة في جنيف في أواسط الستينات وقد حضرتها وكنت أنئذ احضّر رسالة الدكتوراه لكن لم أتابع، مع الاسف، مكان نشر وقائعها ولم اسجل اسم ذلك الخبير.

(٩) اختصاراً لعلاقة ملكية وسائل الانتاج.

(١٠) لا يجوز لهذه الورقة الادعاء بانها تقدم عرضاً وافياً لمسألة نمط الانتاج والتشكيلة الاقتصادية في المنهج الماركسي. لكنها تحاول الاسترشاد بهذا المنهج قدر الامكان في تحليل الواقع. ولقد استفادت هذه الدراسة بهذا الصدد من عدد المصادر الهامة لاسيما: **روبير فوسيرت، المجتمع: النظرية العامة** جزء ١ **البنى الاقتصادية** (جزء ٢)، البنى الايديولوجية جزء ٦ نشر دار سوي باريس ١٩٧٧ و١٩٧٧ و١٩٨٣ على التوالي ولوسيان سيف: **مدخل إلى الفلسفة الماركسية**، نشر دار النشر الاجتماعية باريس ١٩٨٠.

(١١) بحسب معطيات البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم**، ١٩٨٥ ص٦١.

(١٢) حول بعض أهم هذه الاثار يرجى مراجعة كتابنا: **الثقافة والتنمية في سوريا والبلدان المخلّفة**، نشر دار ميسلون، دمشق ١٩٨١ الفصل الثاني أولاً: تطور الوسط التقني العام ص١١٣ وبعدها والفصل الثالث رابعاً: الاثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اللامساواة الجديدة ص٣٢٧ وبعدها.

(١٣) يراجع بهذا الشأن المصدر ذاته اعلاه ص٣٢٧ وبعدها وكذلك كتابنا: **المديونية حصان طروادة للاستعمار الجديد في البلدان المخلّفة** دمشق ١٩٨٧ (نشر المؤلف) الفصل الأول، ثانياً ص ٣٧ وبعدها والفصل الثاني /أولاً، ص ٥٧ وبعدها، والفصل الرابع /ثالثاً /٢ بشأن مصر: الردة الانفتاح والتهافت ص ١٦٩ وبعدها. يراجع كذلك عادل حسين الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ دار الكلمة للنشر ودار الوحدة بيروت ،١٩٨١ الجزء ٢ ص٥٠ وبعدها وفي صفحات أخرى.

(١٤) سمير أمين: «مستقبل الاشتراكية» **مجلة الطريق** (بيروت) عدد ٢، ١٩٩٠ ص٢٦.

(١٥) ربما كان فشل الاتحاد السوفييتي في اقامة سوق اشتراكية دولية مستقلة عن السوق الرأسمالية الدولية، ونمط استهلاك جماعي بعيد عن نمط الاستهلاك البرجوازي وانتشار هذا الاخير بالتالي في البلدان الاشتراكية من أهم اسباب انتقال العلاقة الرأسمالية إلى المجتمعات الاشتراكية وتشويهها لعلاقة الانتاج الأساسية فيها. وهذا ما يناقض تماماً فكرة حياد التكنولوجيا التي كانت تغطي بها البيروقراطية السائدة علاقاتها الفاسدة.

(١٦) من هنا خطأ الحديث عن اشتراكية مزيفة أو ماشابه ذلك كما يراد تكراراً في وصف تجربة الدول الاشتراكية السابقة (انظر مثلاً مقال سمير أمين المشار إليها اعلاه) ان كلمة مزيفة أو كاذبة أو غيرها من التعابير ذات المدلول القيمي - الاخلاقي تنطلق من المفهوم المثالي للاشتراكية، وبالتالي فهي لا تحمل دلالة علمية، في رأينا ان التجربة تلك هي تجربة واقعية حدثت في ظروف تاريخية محددة ولها نتائجها السلبية ومنجزاتها الايجابية التي يستحيل انكارها، وبالتالي فهي في رأينا تجربة اشتراكية واقعية في بداياتها.اننا ننطلق من فهمنا للاشتراكية والديموقراطية والحرية وغيرها من المفاهيم المطلقة على انها سيرورات تتطور من خلال نقد ذاتها والغاء حالتها الحاضرة باستمرار انتقالاً إلى حالة أفضل. وليست حالات مثالية تتحقق فوراً بضربة عصا سحرية.

(١٧) راجع بهذا الصدد: **رولف هانيش وراينر تيتسلاف: الدولة والتطور**: دراسات حول العلاقة بين السلطة والمجتمع في البلدان النامية، ترجمة **ميشيل كيلو** نشر وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٩ الجزء الأول الفصل الأول، حيث يستعرض الادبيات العلمية التي تحلل دور الدولة في حماية أنواع الرشاوى والفساد. . .
وهذا ينطبق على جميع الدول التي تمت دراستها. يقول كلاوس تسيمر «تعبئة ام ضمان للسلطة» في **الدولة والتطور** ص٢١٤: «تثبت سنوات الاستقلال العشرون المنصرمة ان موظفي الاحزاب والادارة من المستويات العليا والوسطى قد اثروا بصورة منهجية على حساب الصالح العام، في سائر الدول التي درسناها أكانت تدعو إلى نموذج اقتصادي. . . اجتماعي «اشتراكي» أم رأسمالي - ليبرالي. . «رسخت البرجوازية الادارية السياسية موقعها بصورة متواصلة. . وقامت بينها وبين فئات البرجوازية الاخرى ترابطات كثيرة تتجاوز العلاقات الاقتصادية، لتصل إلى روابط القرابة» ص٢١٤ .

(١٨) يراجع المصدر نفسه السابق. وكذلك **غونار ميردال: نقد النمو** نشر وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٠ ص١٥٢ وبعدها.

(١٩) يراجع المصدران السابقان اعلاه حيث تعرض دراسات عديدة عن بلدان مختلفة في القارات الثلاث. كذلك بشأن أميركا اللاتينية خصوصاً يراجع كتاب **تيلمان ايفرز، السلطة** البرجوازية في العالم الثالث، ترجمة **ميشيل كيلو** نشر دار ميسلون، دمشق ١٩٨٧ .

(٢٠) يرى تيلمان ايفرز (المصدر السابق) من دراسته لحالة دول اميركا اللاتينية ان الوظيفة الاساسية للدولة هي «ضمان الاندماج في السوق الدولية» بسبب النقص الكبير في السلع المنتجة محلياً، وضرورة استكمالها عبر السوق العالمية. وينجم عن ذلك ان العناصر ذات الاهمية الكبرى بالنسبة للديناميكية الاجتماعية - التطور التكنولوجي، تكوين رأس المال المنتج، القرارات حول الاستثمارات - تتم جميعها أو غالبيتها في المتروبولات المسيطرة. . . «عندئذ يمكن تعريف أية وظيفة اخرى للدولة، بسحبها على هذا الارتباط بالسوق الدولية. . ولايمكن تعريف أية وظيفة اخرى للدولة، بالانطلاق من متطلبات جهاز الانتاج المحلي. . بذلك تعكس وظيفة التمثيل الخارجي. . ويتحول «ضمان وجود وتوسيع مجمل رأس المال القومي في السوق الرأسمالي العالمي» إلى «ضمان وجود وتوسع متطلبات السوق العالمية في المجال الاقتصادي الرأسمالي المحيطي» (المزدوجة والتشديد بالاصل). . ومن هنا «التناقض بين شكل الدولة، كونها دولة قومية سيدة، وبين مبدأها الوظيفي، وهو ضمان اعادة انتاج رأسمالية تابعة للسوق الدولية» الذي يلغي مطلب الاستقلال الاقتصادي والسياسي ص ٩٦ - ٩٩ .

(٢١) انظر الملاحظة السابقة ذاتها. يجدر هنا التنويه باهمية هذا الكتاب (تيلمان ايفرز: السلطة البرجوازية في العالم الثالث) الذي يعد من أهم المؤلفات المعاصرة فيما يتعلق بنظرية الدولة في التشكيلات الاجتماعية المتأخرة اقتصادياً (حسب عنوان الكتاب) وتحليل وظائفها الاساسية في اطار النظام الرأسمالي الدولي السائد.

(٢٢) **موريس كودليه. العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد**، نشر ماسبيرو باريس ١٩٧٤ جزء ٢ ص ٧٦ هذا الكتاب ترجمة عصام الخفاجي وهو قيد النشر في وزارة الثقافة دمشق.

(٢٣) **انظر أعمال ندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية تحرير سعيد النجار نشر صندوق النقد العربي مطابع الاهرام التجارية قليوب، مصر، ١٩٨٩ .**
يقول سعيد النجار في «أسباب التخصيصية». . . «وهناك شبه اجماع في هذه الدراسات على ان مستوى الاداء في (القطاع العام) كان دون المستوى المطلوب. . . وكانت النتيجة التي انتهت اليها هذه الدراسات

هي ان القطاع العام، مع استثناءات قليلة لا يعتد بها يتكبد خسارات كبيرة. . .» (ص ١٨) ثم ينتقل إلى «تحديد دائرة القطاع العام» حيث يرى حصرها في مؤسسات الخدمات الأساسية وفي الموارد الطبيعية وبعض خدمات النقل والمرافق وفي الصناعات الضخمة التي تتجاوز طاقة القطاع الخاص (ص٢٠) السؤال هو: لماذا يكون اداء القطاع العام هنا جيداً ويكون في مؤسسات اخرى ردیئاً؟ إذا كان القطاع الخاص أكثر كفاءة حقاً من القطاع العام، أفليس من الأفضل عندئذ الغاء هذا الاخير تماماً هذا ما تحاول فعله الحكومات الرأسمالية المحافظة (لكن من منطلق ايديولوجي بحت في رأينا) التي تسعى إلى تحويل كل شيء وحتى السجون ذاتها إلى القطاع الخاص. انه قانون توسع رأس المال.

(٢٤) تيلمان ايفرز مصدر سابق (ص ٧٩): يعني انتشار الارتباط بالسوق الدولية «استيلاء البرجوازيات المحلية، وأكثر من ذلك استيلاء البرجوازيات الخارجية على الدولة. . والحقيقة، ان القسم الأقوى اقتصادياً من الطبقة السائدة، الذي تمثل الدولة الطرفية لجنته السياسية، لا يقيم في البلد الطرفي، بل في المراكز الامبريالية، متجسداً في تجار وصناعيين ومصرفيين.

(٢٥) راجع الملاحظة ٢٣.

نغتنم هذه المناسبة لابداء هذه الملاحظة حول تسمية **تخصيص وتخصصية وخصوصة**. . . للتعبير عن نقل ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة (الملكية الفردية. .) ان الاصل في الملكية عامة أو جماعية (الملك لله، للأمة) والدولة كممثلة للامة يمكنها ان تقطع اجزاء منها للأفراد أو تمنحهم حرمتها. ليس ثمة في اللغة العربية ملكية خاصة فهذه التسمية ترجمة غير أمينة لكلمة Prive يقال باللغة الفرنسية Propriete Privative أي حرفياً الملكية الحارمة. إذن يجب ان نشتق من فعل حرم أو اقطع واقتطع كلمة تدل على معنى نقل الملكية من الامة (الجماعة) إلى الأشخاص. . لكن العودة إلى الاصل أي استعادة الملكية من قبل الأمة دائماً ممكنة فهي العودة إلى الأصل. والأمة أو السلطة التي تمثلها هي التي تحمي حرمة الأرض وحرمة الوطن وحرمة الناس. كذلك نقول في لغتنا حرمة للمرأة المتزوجة أي حرمة لرجلها (محرمة على غيره) كما نقول حرم الجامعة وحرامي (اللص) وربما كان الأصح أن نقول إذن: **اقتطاع أو تقطيع** أو إحرام، حرمنة أو حرمانية للدلالة على المعنى المقصود وترجمة عربية لكلمة Privatis ation .



روبرت فيتاليس

رأسماليون في الخيال:

ايديولوجيات الطبقة والزبون في الاقتصاد السياسي المصري

وأخيراً حققت البرجوازية، منذ إقامة الصناعة الحديثة والسوق العالمية، عبر الدولة التمثيلية الحديثة، سيطرة سياسية كاملة لنفسها، فالهيئة التنفيذية التي تسيّر الدولة الحديثة ليست إلا لجنة تتولى ادارة الشؤون المشتركة للبرجوازية كلها.

كارل ماركس وفريدريك انجلز (١٨٤٨)[١]

ليس من السهل اعادة عملية التحديد والتأكيد الكبيرة لاجزاء من المجتمع المدني إلى الوراء... فأرباب العمل الريفيون والمدنيون الجدد مع الطبقة الوسطى الجديدة الكبيرة.... باتوا على درجة من القوة تمكنهم من تقييد مبادرات الدولة في العديد من المجالات والميادين، وربما لا يكون اليوم الذي يكونون فيه في موقع يؤهلهم لاستلام زمام الدولة نفسها بعيداً.

آلان ريتشاردز وجون واتر بوري (١٩٩٠)[٢]

مقدمة :

في ١٩٨٦ ، عندما بدأت بكتابة أطروحتي عن السياسة والصراعات التجارية في مصر في فترة مابين الحربين، اطلعت على الأدبيات المتكاثرة بسرعة حول الاقتصاد السياسي وسياسة (التنمية) الصناعية التي حاول الباحثون اليساريون من خلالها ان يفهموا مغزى الحقبة المعاصرة. إن قدراً كبيراً من هذه المؤلفات يستعرضه بيتر ايفانس وجون ستيفنس اللذان يحاولان تحديد معالم «الجماعة الثقافية أو الفكرية» الانتقائية منهجياً التي يطلقان عليها اسم مدرسة «الاقتصاد السياسي المقارن الجديد»[٣] . وكما يلاحظان فإن المفاهيم والنصوص الماركسية تمثل العمود الفقري لـ «التراث النظري» لهذه المدرسة. فالتحليل الطبقي، بشكل أو

آخر، مثلاً يبقى سمة محدِّدة. ومما ينطوي على أهمية موازية، على أية حال، هو مدى تعرض الصيغ «الاورثوذكسية» كلها تقريباً، والصياغات المجددة (الأورثوذكسية ـ الجديدة) للفرضيات والمبادىء الماركسية الجوهرية للتحدي(٤).

لم تقتصر هذه المراجعة الجذرية على الدراسات التنموية(٥). فالمنظران الاشتراكيان ايرنستولا كلاو وتشانتال موفي يقدمان ويبرران «تدميرهما» المؤثر «للماركسية الكلاسيكية» على أنه نقد «نفاذ وضروري» لـ «الأسس النظرية والسياسية التي كانت الآفاق الثقافية والفكرية لليسار تتشكل منها تقليدياً»(٦). إن تبنيهما لمبدأ التعددية كجزء من «مشروع ديمقراطي جذري» يعكس بدوره ما يمكن أن يوصف بأنه عملية عريضة لـ «اعادة تجمع ايديولوجية» هي الآن على قدم وساق في العديد من المدارس الفكرية والمؤسسات المختلفة. نستطيع أن نقرأ مؤلفات ايفانس وستيفنس قراءة مثمرة في هذا الضوء، ولاسيما محاولتهما الرامية إلى اعادة رسم الحدود النظرية/ الايديولوجية للدراسات التنموية: فعلى اليسار، نرى النظرة الاقتصادية السياسية التي «ترفض النزعة الاختزالية» وتعترف بالأهمية التفسيرية لـ «أطر معيارية تشكلت اجتماعياً» (أو «الثقافة السياسية» حسب التعبير المفضل لدى لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية، وعلى اليمين يواجهنا تحدي «النزعة النفعية الجديدة» (أي الخيار العقلاني(٧))

بقدر أكبر أو أقل من الممكن التعرف على هذه التحولات في اطار الدراسات الشرق أوسطية في أمريكا الشمالية. ممكن بالتأكيد، تعقب المسار الناجح لتطور النظرة الاقتصادية ـ السياسية في السنوات الخمس عشرة الاخيرة منذ قامت حفنة من الباحثين الجذريين بعقد ندوة أو حلقة بحث الدراسات الشر ق أوسطية البديلة ودعت إلى تطبيق مفاهيم ومناهج ماركسية (جديدة) على هذا الميدان. ساهم الاختمار الثقافي الذي تم في السبعينات في خلق تاريخين اجتماعيين للشرق العربي الكولونيالي ومابعد الكولونيالي من قبل بطاطو Batatu وخوري Khoury، وكل منهما منطلق من أفق اقتصادي سياسي (أي كان التركيز على آليات الدمج والفصل في عملية الاحتواء في الاقتصاد العالمي)(٨) وفي الحقيقة فإن كلاً من المواقف المتباينة التي يصفها ايفانس وستيفنس على أنها جزء من الاقتصاد السياسي المقارن الجديد ممثل في اطار الحقل(٩).

عززت مراجعة النماذج والفرضيات القائمة على نظرية التبعية لدى فرانك كتابات ايريك ديفيس وباتريك كلاوسون (في ثوب أبكر)(١٠) حول الاقتصاد السياسي والتاريخي لمصر. وبالمثل، فإن صياغات جديدة هامة لتحليل «النظام العالمي» في أعقاب النقد المبدئي القويم الذي وجهه روبيرت برينر يمكن العثور عليها في دراسات تناولت الأناضول ـ تركيا لكل من رشاد كاسابا وجاغلار كيدر(١١). أما تأثير مور فيتجلى في الدراسة المقارنة لتشكل الدولة في تونس وليبيا لليزا اندرسون كما في بحث فريد لوسون الذي يتناول مصر في القرن التاسع عشر(١٢). أما مشاريع البحث المتأثرة بتومبسون حول تاريخ الطبقة العاملة المصرية التي بدأها ايليس غولدبيرغ وجويل بانيين وزاخاري لوكمان في أواسط السبعينات فقد نشرت حديثاً(١٣) كتب بيانجي مجلدين عن تركيا ومصر مساهمة منه في الحوار الدائر حول النزعة التعاونية Corporatism (١٤) وعلى الرغم من أن ايفانس وستيفنس يغفلان، بصورة لا تفسير لها، تأثير النظرية النسوية Feminist على موقف اليسار من الاقتصاد السياسي التاريخي فإن من الواضح وضوحاً

شديداً في مؤلف جوديث تاكّر عن المرأة المصرية في القرن التاسع عشر أن لها، مع غيرها، تأثيراً لا مجال لاهماله(١٥).

على العموم، إذن، نستطيع أن نتتبع معالم «جماعة» أو «برنامج» بحث اقتصادي سياسي مقارن انتقائي في الدراسات الشرق أوسطية تساعد على حصول مبادلات ونقاشات مثمرة عبر مابدا في السبعينات انقسامات نظرية ـ ايديولوجية غير قابلة للردم، والافادة من ذلك. فـ «العودة إلى التاريخ» (مع الاعتراف بأهمية الاحتمال التاريخي) والتركيز في التحليل على الطبقة (انطلاقاً من مختلف التقاليد الماركسية) يشكلان حصيلتين بالغتي الأهمية لهذه المواجهة كما يتبين بجلاء من مجموعة قيمة من الدراسات التي قدمها كليمنت هنري Clement Henry ، رايموند هينبوش Raymond Hinnebusch ، وروبرت سبرنغبورغ Robert Springborg ، مع آخرين . وربما يتلخص طابع إعادة التجميع الثقافية الفكرية هذا في كتاب نُشر عام ١٩٩٠ بعنوان «اقتصاد سياسي للشرق الأوسط: الدولة والطبقات والتنمية الاقتصادية» وهو مشروع مشترك أنجزه كل من آلان ريتشاردز وهو اقتصادي ماركسي شارك في حركة ندوة الدراسات الشرق أوسطية البديلة، وجون واتربوري، وهو متخصص في العلوم السياسية تمتد جذوره الثقافية والفكرية، بدلاً من الماركسية، إلى تراث «الثقافة السياسية» في اطار «التيار السائد» للدراسات التنموية.

على الرغم من إن مثل هذه النزعةالانتقائية في الدراسات التنموية تكون صحية إلا أن النتائج تميل أيضاً لأن تكون «ملخبطة» (بمعنى الافتقار إلى الصرامة والاتساق)(١٦) وكما سبق أن قلت فإن مساهمة اليسار الماركسي الجديد وما بعد الماركسي في هذه الجهود، اضافة إلى اكتشافه البطيء والمتردد وتبنيه لأشكال بديلة من التحليل والسياسة، إن هما إلا حصيلة النسف شبه الكامل لجميع الافتراضات الأساسية المسبقة للماركسية ـ من نظرية المراحل في التاريخ والتركيز على نمط الانتاج إلى ضرورة الثورة الاشتراكية. وعلى الرغم من أن الطبقة ـ أو بعبارة أدق «النقد الماركسي للعلاقات الطبقية الرأسمالية» ـ تبقى على درجة من الأهمية، فإن المعتقدات الجامدة المراكمة قد تعرضت هي الأخرى لجملة كاملة من الانتقادات الحادة والحاسمة(١٧) . حتى الآن مع ذلك، ليس هناك إلا قدر قليل من الاعتراف بهذا الأمر في أوساط الموجة الجديدة من التحليلات الطبقية التي تتناول الشرق الأوسط.

أحياناً يبدو تبني الجناح الليبرالي من جماعة البحوث الاقتصادية السياسية لمفهوم الطبقة تبنياً لايقل ضبابية وغموضاً (واتصافاً باللامنهجية) عن جهود اليسار الكسيحة المترددة الرامية إلى استعادة الأبعاد الهيكلية ـ المؤسسية والثقافية ـ الفكرية للسياسة. لذا فإن صديقاً جيداً وأحد أكثر المساهمين انتقائية ونفاذ رؤية في دراسة الاقتصاد السياسي المصري هو في الوقت نفسه مشوِّه مضمون لكل ما يراه مجسداً لأحدث «نزعة» في «النظرية اليسارية». في حين أن مثل هذه الممارسات المؤسسية ذات الجذور العميقة قد تفيد في تهميش بعض الصياغات الجديدة وغير المألوفة (مثل مابعد البنيوية)، فإنها تساعد أيضاً، دونما شك، على (اعادة) انتاج الخطاب غير التأملي المستهلك حول «الطبقة الرأسمالية» في مصر، هذا الخطاب الذي كان ينبغي وضعه على الرف منذ أمد بعيد، كما سأحاول أن أبين. فالحوارات الدائرة في اطار اليسار (الذي بات يعرف بأسماء متناوبة كـ «ماركسيات» زائفة، متأخرة، حديثة، الخ...) حول الطبقات

والسياسة هي حوارات ذات أهمية بالنسبة لجهودنا الرامية إلى فهم مؤسسات الرأسماليين ونشاطاتهم (المالكين، المستثمرين، والمدراء المتحالفين للمشاريع التجارية والعملية «الخاصة») في الشرق الأوسط، وبشكل خاص، ثمة على الأقل ثلاث شعاب أو ثلاثة فروع في كتلة الحوارات الطويلة والغنية حول الطبقات، يتعين علينا أن نعاينها معاينة جدية.

١ ـ النقاشات المستمرة منذ عقود من الزمن بين المنظرين القائلين بالتعددية والقائلين بالنخبة والمعتمدين على الفهم الطبقي فيما يخص السلطة[١٨]، هذه النقاشات التي تمخضت عن الانتقادات القيمة لتعددية جماعات المصالح وللماركسية الذرائعية أو التبريرية[١٩]، والتي أنتجت جملة من الصياغات الجديدة الهجينة كنموذج بورنهام المستوحى من بولانتزاس عن الدولة الامريكية وانتقادات داهل وليندبلوم التعددية الجديدة الموجهة لمفهوم «امتيازات أصحاب المصالح»[٢٠].

٢ ـ الجدل الأقدم من ذلك داخل الماركسية (الماركسيات) بهدف تفسير سبب اخفاق «الطبقة العاملة» في تأدية «رسالتها التاريخية» بوصفها الطبقة التي تمثل المصلحة الشاملة للمجتمع عبر النضال للاطاحة بنمط الانتاج الرأسمالي، فمحاولات نقد التمييز المتزمت (الأرثوذكسي) والميكانيكي بين مفهوم الطبقة بذاتها والطبقة لذاتها (وفكرة «الوعي الزائف» المرتبطة بذلك ارتباطاً وثيقاً) وتجاوزه، تمثل بعض أكثر الاسهامات الجارية نفوذاً التي قدمها اليسار في ميدان التأريخ والنظرية الاجتماعية، كما يتضح في كتابات إ.ب. ثومبسون وآدم زريغورسكي، وديبيش تشاكرابارتي[٢١].

٣ ـ اتساع مدى الكشف عن «الطابع الاسطوري» للبروليتاريا وبلوغه إلى مستوى من النقد الكامل والمتكامل لجميع النظريات «ذات النمط الماركسي» أو «الشمولية» حول الطبقات والتاريخ، فالحوار العميق والمكثف والمشحون سياسياً بين المنظرين النقديين والتعدديين المتطرفين وأتباع مابعد البنيوية وما بعد الحداثة والقائلين بالتعددية الثقافية هو حوار يجري على أرض صعبة وغير مألوفة. ولكن المخاطرة، ولو بقدر قليل، من أجل التقدم وإن كان هزيلاً، أثبتت أنها مخاطرة قيمة[٢٢]. لاشك ثمة ثمن لابد من دفعه إذا ماتم اغفال هذه الحوارات. فهي تقدم ضمانات قوية وصحية ضد الغائية والنزعة التشييئية، اللتين تشكلان اثنتين من المشكلات الجدية والخطيرة في المناقشات الحديثة التي تتناول «الطبقة الرأسمالية» أو «القطاع الخاص» في مصر وغيرها من الساحات الشرق أوسطية، إذا استخدمنا اللغة الراهنة والصحيحة سياسياً.

يقوم نموذج «البرجوازية المصرية» الذي يجري سوقه ليستخدم في الحقبة الجديدة من «اشاعة القطاع الخاص» بشكل غير مستقر على التفسيرات الأداتية لفعل الطبقات والتصورات الرومنطيقية عن الرأسمالية. إن كثرة هائلة من الافتراضات والمزاعم المتعلقة بـ «طبقة القطط السمان وتجار النفوذ والرأسماليين الطفيليين» تكرر اليوم بايمان، وربما بدون تفكير، مزاعم سابقة عن جيل ولى ممن كانوا يعرفون باسم ممثلي «الكومبرادور» ومدراء الشركات «الفاسدين» الذين «خانوا» كما يقال «رسالتهم التاريخية». ان البحث الذي قمت به لدراسة فئة رجال الأعمال فيما قبل ١٩٥٢ جعلني أبتعد عن هذه الأفكار والتصورات المقيّدة لأبحث عن طرق جديدة للكتابة عن النشاط الاقتصادي والسياسة

المصريتين. أظن أن بعض الحجج التي قمت بتطويرها في معالجاتي للطبقة الرأسمالية مازالت مشبعة بقدر كبير من الوضوح بأفكار موروثة عن الأممية الثالثة.

في هذه الورقة أقدم قراءة نقدية لبعض الدراسات الأخيرة التي تتناول الاقتصاد السياسي المصري، مركزاً على ما أطلق عليه اسم الصياغات الأداتية الجديدة والتبعية ـ الجديدة، التي تعزز وجهة نظر متنفذة حول «البرجوازية» المصرية وعلاقاتها بـ«الدولة». أقوم باستكشاف بعض آثار هذه الصياغات مثل الأساليب المتبعة في صياغة «الانقسامات» القائمة بين الرأسماليين (أو بين «فئات البرجوازية» الخ...) وأقدم ما اعتقد أنه السبيل المفضي إلى فهم صراعات المصالح المتنافسة (أو الفئوية) التي يكون الرأسماليون أطرافاً فيها فهما مستنداً إلى تحليلات ملموسة تكون أكثر قدرة على الاقناع وإن لم تكن بدائل «جديدة» كلياً. حتى اليوم ظل استخدام التحليل الطبقي في الحديث عن مصر ينظر إليه كوكيل أو بديل عن التفكير الجدي والجاد بالمستثمرين والسياسة والسلطة.

١ ـ استعادة البيان الشيوعي:

إن صورة «البرجوازية الظافرة» هي صورة قوية، قدمها ماركس بشكل بالغ الأثارة على الرغم من أن الفكرة هي فكرة مركزية في جميع «التيارات الايديولوجية الثلاثة في القرن التاسع عشر: التيار المحافظ، التيار الليبر الي والماركسية»[٢٤].

«فحيثما استولت البرجوازية على السلطة سحقت تحت أقدامها جميع العلاقات الاقطاعية والبطريركية والعاطفية... وانتزعت البرجوازية عن المهن والأعمال التي كانت تعتبر إلى ذلك العهد محترمة مقدسة، كل بهائها ورونقها وقداستها... وعبر التحسين السريع لسائر أدوات الانتاج... تجر البرجوازية إلى تيار المدنية كل الأمم حتى أشدها همجية.. باختصار، أو بكلمة واحدة، تقوم البرجوازية بخلق عالم على صورتها ومثالها»[٢٥].

في صياغة ماركس للعواقب السياسية المترتبة على هذه القوة الثورية كانت «كل خطوة من خطوات تطور البرجوازية مترافقة مع تقدم سياسي موازٍ لتلك الطبقة». لذا فإن الطبقة الرأسمالية تستولي، كما يتضح من المقطع الافتتاحي المقتبس من البيان الشيوعي، استيلاء فعلياً على السلطة السياسية أو على «الدولة»، عبر عملية تُعرف باسم «ثورة برجوازية»[٢٦].

مهما كانت هذه الرواية الأصلية والرئيسة آسرة (ولدينا قدر فطري من الاحساس بقوتها بمقدار ما تمثلنا صيغة من صيغها)، فإننا نعرف أن أسسها التاريخية ـ مثل تفسير ثورة ١٧٨٩ على أنها ثورة تخص البرجوازية ـ هي أسس ضعيفة[٢٧].

كما نعرف ان المشروع السياسي الذي كانت الرواية مصاغة لتدعيمه ـ مشروع بروليتاريا تنتظم مثل البرجوازية وتستولي على السلطة السياسية «لذاتها» ـ قد ثبت أنه مشروع وهمي وخادع[٢٨]. فالكثير من فهمنا اللاحق لـ «الطبقة العاملة» وتنظيماتها السياسية واستراتيجياتها و«فعلها الجماعي» ليس، في الاطار الأعم، إلا نتاج محاولات بُذلت لتفسير هذا الاخفاق[٢٩].



بين انجازاته المذهلة الأخرى حاول ماركس أن يوظف نظريته عن الصراع الطبقي لتحليل الانتفاضات والهبات السياسية الحاصلة في أواسط القرن التاسع عشر في فرنسا، وانتج النصوص التي يعتبرها ايفانس وستيفنس نصوصاً نقدية لتطوير اقتصاد ـ سياسي مقارن ذي توجه تاريخي[٣٠]، ويقومان بشكل خاص برسم خط مباشر باتجاه نمط التحليل الاجتماعي البنيوي الواسع ذي الأمد الطويل لدى بارينغتون مور في **الجذور الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية**[٣١]. ومع ذلك فإن الأسلوب الأمين والتأملي والحريص والمفتوح الذي اتبعه مور في انجاز تحليله الطبقي التاريخي ـ المقارن، يبقى أسلوباً متميزاً بسبب خلافاته مع العديد من الروايات الميكانيكية الأخرى التي تتحدث عن التشكيل الطبقي والصراع الطبقي والتغيير الاجتماعي التي تملأ رفوف مكتباتنا بالتحديد.

ثمة ما سأطلق عليه اسم مشكلة «الترجمة» وهي مشكلة متأصلة في التحليل الطبقي البنيوي الواسع، من حيث أن بدائل الحجج الحتموية إلى هذا الحد أو ذاك عن الطبقات على هذا المستوى ـ «البرجوازية» ـ ليست في الغالب بدائل قابلة، إذا كانت قابلة على الاطلاق، للترجمة المباشرة بسهولة إلى تحركات محددة يقوم بها رأسماليون أفراد معنيون أو جماعات رأسمالية محددة، ناهيك عن «طبقة» من الراسماليين (بمعنى ذلك التصور الموجود، مثلاً عن«الطبقة العاملة» بوصفها طبقة تشكل كتلة جماعية أكثر اتساعاً من أي اتحاد منظم لنقابات العمال). من المعروف جيداً أن ماركس واجه هذه المشكلة في دراساته التاريخية واعتبر ضرورياً تحليل الفعاليات والمصالح العائدة لـ «شرائح أو فئات برجوازية» مختلفة. كما أن موريس زايتلن يطوّر ويوسّع فكرة مماثلة عن «فئات طبقية» لدى غوصه التجريبي الهائل في أعماق الصراعات الطبقية في التشيلي في القرن التاسع عشر. ومع ذلك فإن المزاعم المطروحة عن «مصالح» «البرجوازية» أو«مشروعها» تبدو في الغالب مستندة، إذا كانت مستندة إلى أي شيء، إلى أرضية تجريبية متطرفة الغموض والضبابية، محق جيمسون إذ يذكرنا بالمشكلة التي مازالت مستمرة حول «التشييء المفهومي» (تشييء المفاهيم) أو «حول الايمان بالوجود الجوهري المادي لكيانات مجردة مثل . . . الطبقة» (أو «القطاع الخاص» و«الدولة» الخ . . . بالأحرى)[٣٢] .

ثمة أيضاً مشكلة أخرى سأطلق عليها اسم مشكلة«الانتقالية»لعدم وجود عبارة أفضل، وهي المشكلة المتعلقة بتصور كيفية قيام «البرجوازية» بتنظيم نفسها للاستيلاء على السلطة («للامساك بالدولة» أو لتثبيت اقدامها بوصفها الطبقة الحاكمة). فبهذا المعنى التطوري، منذ أيام ماركس، ظل نموذج الطبقة والسلوك الطبقي الموجود في أذهاننا والذي قمنا بصياغته وتطويره، نموذجاً يشي في الحقيقة بصورة عن فعل الطبقة العاملة، عن تنظيم النقابات، وعن «مشكلة» التغلب عن أية اتحادات وايديولوجيات وهويات و«نقاط ضعف» أخرى متنافسة. إن أحد أجلى مظاهر مشكلة الانتقالية هذه نجدها في النزوع إلى اعتبار المؤسسات الرأسمالية مثل غرف التجارة واتحادات أرباب العمل مؤسسات بالغة الأهمية لأنها في المقام الأول هي المنظمات التي من خلالها تنافس البرجوازية سلطة الدولة وتتبارى معها عبر فعل جماعي. لذا فإن روابط رجال الأعمال في مصر، كثيراً ما يجري تسليط ضوء عليها بوصفها نقاط علام سهلة التعرف عليها وبؤر لتطوير «الوعي الطبقي» الرأسمالي، وبوصفها، بصورة مضمرة على الأقل، مرحلة على الطريق إلى أشكال أكثر حسماً من الفعل السياسي (الاستيلاء على الدولة)[٣٣] وهذا ينطوي على



مقارنة بسيطة ولكنها مضللة: مقارنة تقول إن هذه المؤسسات «الضيقة» بأكثريتها الساحقة والمستندة إلى السوق بوصفها روابط أو جمعيات قطاعية ليست بالنسبة لـ «البرجوازية» إلا هيئات مثل النقابات العمالية بالنسبة لـ «الطبقة العاملة». وفي الوقت نفسه ليس هناك أي سبب واضح يدعونا للاعتقاد بأن صيغة الفعل الجماعي الواسع للطبقة العاملة الموحدة التي أثبتت فشلها وتضليلها لدى التفكير بالعمال والسياسة، ستكون أكثر جدوى عندما نفكر بالرأسماليين.

أظن أنه من الممكن القول بأن المنظرين الماركسيين (وغيرهم) كانوا ميالين لأن يولوا مسألة فهم الظهور التاريخي والتعزز اللاحق لـ «البرجوازية»، اهتماماً قليلاً نسبياً، لأسباب ذرائعية وايديولوجية واضحة. في أوروبا حيث كانت البرجوازية قد «انتصرت» لم تكن هذه مسألة تستحق البحث في نظر الأجيال المبكرة من المنظرين[٣٤] ومنذ الخمسينات، بالمثل، دأب المتخصصون في ميدان العلوم الاجتماعية من البلدان الديمقراطية المتقدمة (مثل داهل، ودورنهوف، ميلس، ميليباند، بولانتزاس، بول) على الحديث عن مدى «الهيمنة البرجوازية» وآليات تعززها، لا عن كيفية حدوث ذلك. أما في المناطق الكولونيالية وشبه الكولونيالية فان المعاينة الجدية للمسألة تعرضت ببساطة للاحباط جراء تبني الافتراض القائل بأن «البرجوازية الوطنية» عاجزة عن أداء «دورها التاريخي» وهو الافتراض الذي مازال يقض مضاجعنا بشكل أو بآخر[٣٥].

ثمة فرضيات عميقة الجذور وغير مدروسة في الغالب حول كيف ولماذا (يتعين) على الرأسماليين أن ينظموا أنفسهم تكمن في أساس جل الروايات الحديثة التي تتحدث عن الاقتصاد السياسي المصري في فترة مابعد الناصرية موحّدة مجموعة متنافرة من المحللين الماركسيين والناصريين وذوي التوجهات الليبرالية[٣٦]. فكل من جون واتربوري وروبرت سبرينغبورغ، على سبيل المثال، يختاران صياغة نقاشاتهما حول البرجوازية المصرية على شكل حوار مع اليسار المصري وخصوصاً مع الزعم (المنطوي على شيء من الاتهام) بأن الدولة المصرية باتت الآن أسيرة طبقة راسمالية موحدة، إنهم يتبنون هذا الزعم على أسس ضيقة تماماً على الرغم من أن نظرتهم الغائية الكامنة إلى العلاقات بين الطبقات والدولة متماهية مع وجهة النظر التي يوجهون نقدهم إليها، والنظرة لم يتم ترميمها لا لشيء إلا لأنها مبتلية الآن برواية تؤكد على «اشاعة القطاع الخاص» بدلاً من الاستغراق في نوع من الدفاع عن «رأسمالية الدولة» المصرية.

٢ ـ اعادة تشكيل اللجنة الرئاسية

إن جون واتر بوري وروبرت سبرينغبورغ في الوقت الراهن، هما من أغزر المساهمين في جملة من الكتابات المتزايدة عن الاقتصاد السياسي المصري المعاصر وأكثرهم افادة وبصورة مضطردة، وقد ساعدا، جنباً إلى جنب مع زملاء مثل كلمنت هنري وآخرين، على تحديد اطار منهجي وتفسيري مشترك ودفعه إلى الأمام (بصورة «غير رسمية» بطبيعة الحال). وهذان الكاتبان يعترفان بالجذور والمسار المشتركين لكتاباتهما على الرغم من إن ذلك يتضح مباشرة من سردهما ومن المراجع التي يقتبسا منها ويستندان إليها[٣٧].



من حيث الموقف يحاولان الجمع بين اتجاه ذي جذور ـ سلوكية لـ «تحليل اقتصادي ـ سياسي لنخب متنافسة» (أي مفهوم الزبائنية) وبين الهموم الأساسية للاقتصاد السياسي التاريخي ـ المقارن، ومن المفهوم أن هذا مشروع مثقل بأشكال الغموض وعدم الاتساق، ولكنه في الوقت نفسه مشروع ولود ومنتج لهذا السبب بالذات[٣٨] . فالايثنوغرافيا السياسية لسيد مرعي التي قدمها سبرينغبورغ، مثلاً، والتي حولها إلى تحليل من الدرجة الأولى لحقبة مابعد ١٩٥٢ حاز على اطراء سمير أمين بجدارة. وعلى العموم أجد قراءتها النقدية للتجربة الناصرية وطريقة الحكم في هذه التجربة قراءة ذات أهمية قصوى، اضافة إلى تشددهما في لوم التحليلات القومية ـ الطبقية التي شغلت صفحات **الطليعة** في أوائل السبعينات. كان المؤرخ الماركسي المصري عاصم الدسوقي هو الآخر يوجه نوعاً مماثلاً من النقد حين أنقض على زملائه متهماً إياهم بالوقوع تحت هيمنة نماذج «مركزية ـ أوروبية» من التطور المجتمعي[٣٩] .

إن الرؤى التي أعقبت هذه القراءة المتشككة للتحليلات الطبقية ـ القومية التي تناولت الناصرية استهلكت، وتعرضت، نوعاً ما، للنسيان لدى توجه هذه الجماعة في الثمانينات نحو التركيز على دراسة «مال وسلطة البرجوازية الجديدة» في مصر، تقدم فصول كتاب واتر بوري بعنوان **مصر عبد الناصر والسادات** دليلاً مبكراً على الطريق (الخطا) الذي قادهم إليه الاحتضان الضبابي لمفهوم «الطبقة»؛ أما كتاب سبرينغبورغ **مصر مبارك** فيشكل سجلاً مؤلماً للمشروع أو المغامرة فالضربات الاجبارية الموجهة إلى «التزمت الماركسي» باتت بعد الآن كاريكاتورات كسيحة غير ذات فائدة في التنوير وبعيدة عن الحذلقة. إن مساهمتهم التحليلية صارت مقصورة في الغالب على تكرار وجهة النظرة الواضحة التي تقول بان «البرجوازية المصرية» لدى فحصها ومعاينتها تجريبياً، نجدها مخفقة في التصرف تصرف البرجوازية «الكلاسيكية» (حسب تفسيرهم لها). وما يخفقون في أخذه بنظر الاعتبار ـ على الرغم من أن ماركسيين وغير ماركسيين كانوا يفعلون ذلك منذ بعض الوقت ـ هو عدم وجود أية برجوازية تتصرف تصرفاً برجوازياً كلاسيكياً لدى فحصها تجريبياً .

في مقدمة كتاب **العائلة والسلطة والسياسة في مصر** (١٩٨٢) يبدأ روبرت سبرينغبورغ بمناقشة بنية طبقية وسلوك طبقي معينين كجزء من «دفاع» عن تركيزه السياسي الضيق على عائلة مرعي. وهو يرفض الأفتراض القائم على «ان المصلحة الطبقية تعمل وفق اسلوب موحد بصورة شاملة»؛ يقول إن نموذج ماركس القائم على «اللجنة التنفيذية» للطبقة والدولة ليس ملائماً لمصر؛ كما يقول ـ وهذا أمر مناسب جداً ـ إن الطبقات «لا تتصرف ككتل منظمة موحدة»[٤٠]؛ وبعد سبع سنوات يحلل في **مصر مبارك** (١٩٨٩) «البرجوازية والدولة» عبر ما يمكن اعتباره، في تفسير يتصف بالسخاء والكرم، «تجربة» اضافية لنموذج اللجنة التنفيذية، ومايبقى غير واضح هو المنطق الكامن وراء هذا التكرار الحرفي لنقد الثقافوي، وراء الطاقات المبددة للسعي من أجل كشف النقاب عن حقيقة أن برجوازية «متسقة» و«متناغمة» قد «استولت» على الدولة، وراء الاستنتاج الاجباري ولكن التافه الذي يقول: إن الرأسماليين «ممزقون» ويبدون غير «مدركين لمصالحهم الاقتصادية المشتركة ليتصرفوا بما ينسجم معها»[٤١] .

على الرغم من موقفه النقدي الحاد تجاه المزاعم التي يعزوها إلى «جيش من المراقبين» هذه المزاعم التي تقول بـ «أن الدولة احتلت احتلالاً كاملاً» فإن عليه أن يؤمن بأن نموذج «اللجنة التنفيذية» يقدم

مقاربة معقولة للواقع، في مكان ما على الأقل، وإلا فما الداعي إلى اختبار امكانية تطبيق هذا النموذج على مصر؟ وكما أشرت من قبل فإنه يؤكد هذا في **العائلة والسلطة والسياسة** عن طريق تحديد أن نموذج «اللجنة التنفيذية» ليس ملائماً إلا «في الشرق الأوسط ولاسيما في مصر» اولاً وعبر اعطاء ماركس حقه لانه قال، كما يُزعم، ان احتكار الثروة لا يفترض مسبقاً «فرض السيطرة على جهاز الدولة من قبل طبقة مهيمنة اقتصادياً»[٤٢] إلا في نمط الانتاج الرأسمالي، ثانياً. وفي الكتابين كليهما في الحقيقة، يشكل الاقتباس الموسع من البيان الصياغة المجردة الوحيدة للاعمال والسياسة التي يقدمها، وفي مؤلفه الأخير يتابع سبر ينغبورغ محاكمة «البرجوازية المصرية» على أساس نموذج أداتي (وجوهراني) تقوم عليه «البرجوازية المبادرة»-اساس تم اجتزاؤه من صفحات ماركس وانجلز مع السير على طريق رسمه لينين وروي في العشرينات وتمت اعادة احيائه من قبل منظري التخلف الماركسيين في الخمسينات[٤٣].

مثله مثل روبرت سبرينغبورغ يبدو جون واتربوري هو الآخر وقد تحول إلى الأداتية الماركسية، ولو عن طريق الخطأ، بالرغم من شجبه الشديد لـ «فجاجة التأكيدات الماركسية التقليدية على أن الدولة هي دوماً وفي كل مكان، أداة الطبقة المهيمنة»[٤٤] وعدم صحتها (كذا) تجريبياً. مرة أخرى، مثله مثل سبرينغبورغ، تبدو فكرته الرئيسة عن «البرجوازية الرأسمالية» دائرة حول أن هذه الطبقة لم تقم (بعد) بـ «الاستيلاء على الدولة»[٤٥] من نافل القول إن أي معاد للماركسية متشدد (مع العديد من الماركسيين) سيواجهون صعوبات جمة في التمييز بين خط المحاججة هذا وبين خط ماركسي «متزمت» أو «أصولي» - وتحديداً خط أداتي - إلى الحد الذي يطرح الافتراض القائل بأن الرأسماليين يسيطرون على المجتمع بوصفهم طبقة عن طريق استلام زمام سلطة الدولة بطريقة ما[٤٦]. إن هذه لمصيدة شائكة جداً ولا يستطيع تجنبها إلا بمقدار ما يتجنب تحديد أية من هذه العلاقات والسيرورات بطريقة أكثر ملموسية أو معاينة حالات يعتقد أنها حالات تشهد على أن «الطبقة الرأسمالية» تحكم بالفعل، أما أنواع الاختبارات التجريبية التي يقترح استخدامها في دراسة العلاقة بين الطبقات والدولة في مصر، فهي، بطبيعة الحال، أنواع الممارسات التي تكرر استخدامها منذ الخمسينات بالذات تحديداً لاظهار النزعة الاختزالية والاقتصادية المتأصلة في تلك النماذج الأداتية (أو «دحضها»)[٤٧].

في تناقض ملحوظ مع سبرينغبورغ قام واتربوري على أية حال، بتقديم مناقشة موجزة لنموذج «بنيوي» بديل من السلطة الطبقية على الرغم من أن هدفه يبدو متركزاً على رفض أي بديل للأداتية بصورة مباشرة. وأعتقد أنه، بهذا، ينتج تفسيراً يعاني من خلل جدي للأفكار الأساسية، مع تشويه وجهات نظر العديد من خصومها، إن التحفظ الوحيد لدى ازاء قراءتي هي أنها مستندة إلى فقرتين صغيرتين مبشرتين يكرسهما لهذا الجدل الذي له من العمر عشر سنوات، عن طريق تقديم مناقشة مسألة «استقلالية الدولة».

إن المنطق الأساس الكامن وراء الفكرة هو أن «الدولة» تنزع إلى أن تلعب دوراً في تأمين الشروط اللازمة لنظام اقتصادي أو اجتماعي معين. لذا فإن مما ينطوي على معنى، في النظم الرأسمالية، أن نعاين سلطة الرأسماليين بصورة مختلفة جزئياً عن المجموعات الاجتماعية الأخرى، لأنهم خلافاً لحال الجماعات الاجتماعية الأخرى، «يشكلون مفتاح الاستثمار والانتاج والتنمية الاقتصادية»[٤٨] ثمة، بطبيعة الحال،



عدد غير قليل من الصياغات للفكرة الأساس نفسها، بأثواب وظيفية بقدر أكبر وأقل غير أن واتربوري يتجاهل هذه التعقيدات، بما في ذلك التيارات الايديولوجية المختلفة المتورطة في الحوار، ويقدم صورة كاريكاتورية لها بثلاث طرق، أولاً: يقوم بتشييء «وشخصنة» هذه الحجج ماسخاً، مثلاً، هذه العلاقة البنيوية إلى «لعبة ملغزة تحزيرية» يؤديها موظفو الدولة، وختزلاً إياها إلى مسألة ما إذا كانت «الدولة المصرية أسيرة واعية أم غير واعية بأيدي المصالح الطبقية»[٤٩] ثانياً، وفيما يكاد يكون توصيفاً خاطئاً زاخراً بالمكر والخداع، يرفض ببساطة وجود أية اختلافات بين هذه الأفكار وبين التصورات الذرائعية أو الغائية.

«ثمة اجماع مدهش بين معظم المراقبين حول أن الدولة في المجتمعات غير الشيوعية وفي النظام الرأسمالي العالمي، مهما كانت الأمور التي تشي بها مظاهرها الخارجية، ليست في التحليل الأخير إلا أداة للهيمنة الطبقية وغير الماركسيين مقتنعون بهذه الحقيقة مثلهم مثل الماركسيين»[٥٠].

وثالثاً: لا يرى أية فروق ايديولوجية بين المنظرين الليبراليين ونظائرهم الماركسيين في هذه القضايا، على الرغم من أن الطبعات الليبرالية ـ الجديدة، التي تتضمن بعضاً من التفسيرات البنيوية الأكثر الزاماً والتي باتت واسعة الانتشار، تتجنب متعمدة أو ترفض على الملأ وبصراحة منطق التحليل الطبقي وفائدته، جنباً إلى جنب مع الرأي القائل بأن الدولة أداة بيد طبقة وغيره من الصياغات الماركسية «الفجة» أو «المبتذلة» ـ ومن نافل القول أن هذه الصياغات نفسها هي التي يتبناها واتربوري وكأنها من عنده[٥١].

وعلى الرغم من هذه المحاولة الرامية الى إغفال أهمية النظرة البنيوية، فإن واتر بوري يفسر تحول مصر من نظام اشتراكية السوق إلى نظام رأسمالية السوق الخاضع لقيادة الدولة بعبارات بنيوية إلى حد كبير[٥٢]. وهكذا فإنه يقول في الاستنتاج الذي يسوقه بعد الاستعراض النظري الواسع مايلي:

«مع اسباغ الصفة الشرعية بصورة رسمية على رأس المال الأجنبي والخاص، تسير مصر بسرعة نحو لعب دور لا يمكن وصفه إلا بأنه مؤيد للمصالح الخاصة. فبرجوازية الدولة، كأفراد، تنتقل إلى نشاطات وفعاليات القطاع الخاص أو تقوم باستغلال الروابط المتنامية بين القطاعين العام والخاص».

(.....)

«لقد عادت مصر إلى مايشبه تزمتاً (اورثوذكسية) اقتصادياً رأسمالياً، وكثير من الناس مستعدون لأن يزعموا بأن الحصيلة جاءت من آليات استقلالية الدولة ومن الأهداف البنيوية لرأسمالية الدولة، ولا أستطيع أن أقدم حجة مقنعة في اثبات العكس...»[٥٣]

أما المخرج من هذا المأزق التحليلي فيبدو كامناً في تجاهله. ففي التلخيص والتوسع اللذين قدمهما في ١٩٩٠ لوجهات نظره حول الطبقات والدولة في الشرق الأوسط، ليست هناك أية اشارة أو مناقشة لأي تفكير اضافي ليبرالي (جديد) أو ماركسي (جديد) بنيوي (ناهيك عما بعد البنيوي) حول الطبقات. وبدلاً من ذلك فإن واتر بوري، كما يتضح من الاقتباس الوارد في مطلع هذه الورقة، مع شريكه في التأليف:

آلان ريتشاردز، يعود إلى نموذج تم اجتراحه للمرة الأولى عام ١٩٤٨ ، نموذج دأب بشكل ملحوظ على البرهنة على أنه بالغ المرونة منذ ذلك التاريخ.

ينبغي للفكرة أن تكون قد باتت واضحة، فالانتقادات العابرة وغير الجدية جداً في النهاية والتي سيقت بصورة عرضية ضد الآراء الماركسية «الفجة» و«الاورثوذكسية»، لا تكفي لتمييز هذه الرؤى الأداتية الجديدة المخلصة اخلاصاً ملفتاً للنظر حول رأسماليين يسعون للاستيلاء على الدولة (مهما يكن المعنى الذي ينطوي عليه مثل هذا الكلام). بكل بساطة يجري اغفال المشكلات والتعتيم عليها على حساب اظهار ان الرأسماليين في مصر، على النقيض مما يقوله منتقدو الانفتاح مازالوا بعيدين عن لحظة فتح زجاجات الشمبانيا واعلان النصر. أما مانحن بحاجة ماسة إليه فهو بالتحديد الكشف عن الطريقة التي تعايشت بها هذه الحجج الجديدة طوال ما يقرب من ثلاثين سنة في سيل من الانتقادات والانتقادات المضادة الحاسمة في اطار الانقسامات الطبقية وعبرها؛ وعن السبب الذي يجعل هذا النموذج الذي يعامل بوصفه فضلة تاريخية في ميادين السياسة والتطور السياسي الامريكيين، وسوسيولوجيا المجتمعات الصناعية، والسياسة الأوروبية الغربية المقارنة، أو السياسة الصناعية، مثلاً، ذا جدوى في فهم السياسة وصنع القرار السياسي في مصر المعاصرة(٥٤).

ربما كنت أتعامل مع البعد التحليلي لهذه المواد أو الأدبيات الأداتية، الجديدة الصادرة مؤخراً عن «البرجوازية المصرية» بقدر مبالغ به من الجدية. فما أطلقت عليه اسم «نموذج» لـ «قيام البرجوازية بالاستيلاء على الدولة» قد يكون مفهوماًبشكل أفضل تقريباً على أنه «مجاز» وأن استخدامه في هذه المؤلفات يساعد فقط على تنظيم حجة تدعيم تخصيص المزيد من السلطة أو (الاستقلالية، الخ . . .) لـ «النمط الملائم» من رجال الأعمال المصريين. ولدى استخدامه بهذا الشكل فإن الكتاب لن يكونوا بحاجة لا إلى التصالح مع فهمهم للمجتمع والتجارة والأعمال والسياسة والسلطة في أي مكان آخر مثلاً، ولا إلى تطوير هذا الفهم؛ ولا إلى التمسك به تمسكاً مبالغاً في تشدده أو خلال فترة طويلة من الوقت، في النهاية.

غير ان بودي أن أتابع فألقي الضوء على عدد قليل من التأثيرات الأكثر أهمية لهذا التجاور الساخر جداً بين «معاداة الماركسية» و«الولاء» المنهجي «للماركسية» الايديولوجيين (في بعض أشكالها الأكثر كلاسيكية واختزالاً) في الأدبيات الحديثة عن الاقتصاد السياسي المصري، وبشكل خاص أريد أن أعاين عمليات اعادة انتاج وتحويل الخطاب القومي ـ الماركسي التقليدي عن الرأسماليين في إطار ما سأطلق عليه اسم «اطار التبعية ـ الجديدة» الليبرالي. فصورة «البرجوازية الوطنية» في مثال التبعية «الكلاسيكي» معروفة جيداً، انها مستمرة من خرافات القرن ا لتاسع عشر القوية التي تتحدث عن عامل المبادر الفرد والطبقة الجماعية، وتشكل محاولة لتبرير السبب الكامن وراء تخلف هذه السمات المحدَدة تخلفاً شديداً في الساحات غير الأوروبية، فمثلها مثل «البرجوازية المنتصرة» في «الغرب» تُعتبر «البرجوازية الوطنية» في بلدان شبيهة بمصر قوة تقدمية نظرياً، وخصوصاً عبر قدرتها الكامنة على مجابهة «الأمبريالية» غير أنها «ضعيفة» في الوقت نفسه لانها، جزئياً، «مقسمة» ومقسمة بشكل خاص: فالأجزاء الأقوى والأكثر

تحصناً ورسوخاً تبقى موالية للمؤسسات الاستعمارية (الجديدة)، لرأس المال الأجنبي، للأسواق الخارجية، للشركات متعددة الجنسيات، الخ... ومعتمدة عليها.

ليست الروايات الليبرالية القائمة على التبعية ـ الجديدة عن مصر وغيرها من البلدان الشرق أوسطية أقل اتصافاً بالميكانيكية والحتمية في ميدان احلال «الدولة» محل «الامبريالية» بوصفها القوة كلية القدرة الرئيسة لحل مسألة «البرجوازية» التي تقاوم بعناد الانصياع لتوقعاتنا غير الواقعية. بالنسبة لمنظري التبعية ـ الجديدة، يشكل وجود الرأسماليين ومشاريع الرأسماليين (المرشحين لان يصبحوا رأسماليين) الذين تنطوي نشاطاتهم على المساعدات والاعانات المالية المقدمة من الأجهزة البيروقراطية ـ عقود، اجازات، الخ ـ برهاناً على أن المستثمرين «تابعون» للدولة وبالتالي خاضعون لارادتها. وفي الوقت نفسه فإن الدولة، جنباً إلى جنب مع هؤلاء «الرأسماليين الطفيليين»، تسد طريق «التنمية» الحقيقية. أما الحل المقترح فيعكس بشكل غريب الاستراتيجيات «الأوتاركية» (الاستراتيجيات القائمة على سياسة الاكتفاء الذاتي) التي كانت ذات يوم تحظى بتفضيل منظري التبعية الكلاسيكيين: استراتيجيات قطع هذه العلاقات الطفيلية وتطوير فعالية مبادرة «مستقلة» أو «حقيقية»[٥٥].

٣ ـ «مبادرون» بدون «الدولة»
ذلك الحلم المستحيل للايديولوجية البرجوازية[٥٦]

في النقاشات الحادة المشحونة ايديولوجياً التي دامت عقوداً من السنين والتي انتجت الاقتصاد السياسي المقارن الجديد، كانت احدى أهم النتائج متمثلة في تفكيك «الخرافة المركزية» لما يطلق عليه أودونيل اسم «الشعبوية» في سياق العالم الثالث، فيما يتعلق بما يعرف باسم البرجوازية الوطنية[٥٧].

> «في الخرافة، يجري استبدال البرجوازية الظافرة بـ «البرجوازية الوطنية»، التي هي الطبقة التي تحتفظ بالدور الاقتصادي التقدمي للبرجوازية الأصلية، ولكنها تكتسب صفة الولاء ذي التأثير الضيق ازاء الدائرة السياسية التي تكون موجودة فيها»[٥٨].

منذ العشرينات أوضح الماركسيون والشعبويون القوميون أو الوطنيون الدوام العنيد لجميع المستثمرين وأدائه، وخصوصاً الأقوى منهم والأنجح، انسجاماً مع هذه الخرافة التي تقضي بتصور هذه الطبقة ذات وجهين. فـ «الكومبرادور» و«البرجوازية الكومبرادورية» ماهما إلا رأسمالي أو طبقة رأسمالية محددة بافتقارها إلى سمات «المبادرة» وامتلاك «الارادة السياسية» (بمعنى تلك الموجودة لدى «البرجوازية الظافرة»). يقول فرانز فانون:

> «ليست برجوازية البلدان المتخلفة الوطنية مشغولة بالانتاج، أو بالابداع والكشف، أو البناء، أو بالعمل... ولأنها مجردة من الأفكار، لأنها تعيش لذاتها وتنعزل عن الشعب، منسوفة الركائز بسبب عجزها الموروث عن التفكير في اطار جميع مشكلات الأمة كما هي مرئية من وجهة نظر تلك الأمة ككل،

فإن الطبقة الوسطى الوطنية لاتجد أمامها ماهو أفضل من القيام بدور مدير المشروع الغربي، ولن تقوم عملياً إلا بتحويل بلادها إلى بيت دعارة لأوروبا»[٥٩].

وكما أشار أنور عبد الملك بصراحة فإن مفهوم «الكومبرادور» في «القاموس السياسي كلمة مرادفة لكلمة طفيلي»[٦٥] وهكذا يغدو سهلاً كشف المنطق الكامن وراء الخطاب الوطني ـ الماركسي المصري واستمراريته على حد سواء، هذا الخطاب الذي ينظر عادة إلى أكبر الرأسماليين المصريين، وبالتالي الطبقة الرأسمالية أو أهم «فئاتها» نظرته إلى مجموعة من «الطفيليين» ويدينهم على هذا الأساس[٦١] لذا يبدو ملفتاً للنظر أن هذا التصور المقيم منذ أمد طويل، هذا التصور المتعسف أساساً وغير القابل للدفاع عنه في النهاية، للرأسماليين والانقسامات الموجودة داخل الطبقة الرأسمالية تمت اعادة انتاجه من قبل منظري التبعية ـ الجديدة الليبراليين الذين يطرحونه على أنه اسهامهم المركزي في تحليل يتناول «القطاع الخاص» المعاصر في مصر[٦٢].

وهذا الأطار التفسيري المتبع بصورة جماعية من قبل كتاب مثل واتربوري وسبرينغبورغ يزاوج مزاوجة أكثر دقة وسلامة بين هذا النموذج البسيط وإن كان مغرياً بعض الشيء للطبقة وبين آرائهم حول «الوصاية» والزبائنية في مصر؛ فتكون الحصيلة شريحة طبقية «طفيلية» أو «طغموية» (اولغوبوليستيك) مرتبطة بـ «الدولة» عبر روابط «زبائنية» وقائمة بدور قوة اجتماعية مفتاحية تقف حجر عثرة في طريق «اشاعة الليبرالية» و«توسيع القطاع الخاص» وبصورة عامة، في طريق خلق اقتصاد انتاجي حقاً وذي توجه نحو السوق بصدق. يسوق واتر بوري جملة من المعلومات القطاعية ويقدم ملفاً كاملاً من الاستعراضات الصحفية لتبيان نمو طبقة من المقاولين (المتعاقدين) و«تجار الشنطة» (تجار الحقائب)، والبناة، والمضاربين، والمستوردين، و«القطط السمان» والمصرفيين، مع اشباههم من «المستفيدين» التابعين، بطريقة أو بأخرى، للدولة والمعتمدين على مواردها[٦٣]. أما سبرينغبورغ فيكشف للملأ عن الثنائية المضمرة (أو المألوفة): يعتمد الرأسماليون (السيئون) (من الكومبرادور) على الدولة (الامبريالية)، ويحققون، في أقوى الحالات، «سيطرة احتكارية وطغموية على الأسواق». في حين «يرى» «رأسماليون مبادرون» (طيبون) أو (جيدون) (رأسماليون وطنيون) «امكانية وجود سوق للسلع والخدمات ويحاولون، دون مساعدة الدولة بهذا القدر أو ذاك، ملء تلك السوق»[٦٤].

يشكل المستثمر الأكثر شهرة في مصر، عثمان أحمد عثمان، بالطبع، النموذج الأصلي لـ «الرأسمالي الطفيلي»[٦٥]. وقد اتبع عثمان هذا الأسلوب التقليدي في مراكمة رأس المال المحلي عبر التعاقد على تنفيذ الأعمال العامة منذ الخمسينات. وعلى الرغم من التأميم الشكلي لمؤسسته العائلية بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٤، فقد برز بوصفه القوة الأكثر جبروتاً في القطاع «الخاص» المصري خلال سنوات حكم السادات. لن يتردد محللو حالات عالم ثالثية أخرى في التعرف مباشرة على الطريق المألوف المفضي إلى النفوذ الاقتصادي كما على الانتقادات الشائعة المعروفة الموجهة ضد عثمان[٦٦]. فسبرينغبورغ مثلاً، يسخر من عثمان ويعتبره «طفيلياً» غير أن من غير الواضح معرفة ما إذا كانت السخرية ناجمة عن كون عثمان مقاولاً، معتمداً على التعامل مع الدولة، أم لمجرد كونه ناجحاً نجاحاً خاصاً. أي طغموياً[٦٧]. إن هجوم سبرينغبورغ يعيد انتاج الانتقادات الواردة في الصحافة المصرية عموماً والموجهة إلى قطاع

المقاولات والانشاءات كله، وربما إلى السفارة الأمريكية في الوقت نفسه، مع عثمان بشكل خاص حين بدأت المصالح تتضارب.

شاركت مؤسسات عثمان العامة التي «تحولت إلى قطاع خاص» في العديد من المشروعات الانشائية بدءاً بمد طرق المواصلات وانتهاء بانشاء المطارات، في كل من مصر والخارج، في حين كان الارتباط بعثمان ذا أهمية حيوية بالنسبة للشركات الأجنبية التي توفر الخدمات الهندسية والتي تسعى إلى تسويق مبيعاتها في مصر السادات. والأرباح (أو «الريوع» حسب رأي البعض) الناتجة عن هذه الأعمال والصفقات هي التي وفرت الرساميل اللازمة لامبراطورية استثمارات موسعة متعددة القطاعات تشمل الأعمال الزراعية والسياحة والمصارف والتجارة والتأمين مع مشروع متناقض ومثير للجدل تم التخلي عنه الآن لتصنيع السيارات بالاشتراك مع جنرال موتورز اضافة إلى العديد من المشروعات الأخرى[٦٨].

مع توفر عثمان كنموذج وجد اليسار في مصر من السهل استذكار، إن لم يكن العثور على ما يدل على وجود ارتباط مباشر مع أجيال سابقة ممن يعرفون بـ«الكومبرادوريين» مثل عبود باشا، وخصوصاً لأن النقد الوطني مستمر في التأكيد على التأثير المشوِّه لرأس المال الأجنبي، لا للدولة، على الاقتصاد المحلي[٦٩]. أما واتر بوري فيضطر، خلافاً لذلك، إلى احداث قطيعة حادة بين الماضي والحاضر، على الرغم من أن الصورة التي يقدمها ليست أكثر دقة من تلك التي يقدمها أي من ايديولوجيي اليسار. يقول واتر بوري:

«ما من شخصيتين تمثلان البرجوازية المبادرة القديمة والجديدة بصورة أفضل من أحمد عبود، ملك السكر فيما قبل ١٩٥٢، وأحمد عثمان «الرجل الذي بنى سد أسوان». لم يكن عبود يطلب من الدولة سوى توفير الحماية لمشاريعه الصناعية؛ في حين ما كان عثمان، على النقيض من ذلك، ليزدهر لولا الأعمال الحكومية»

وفي الواقع «مامن شخصيتين» في تاريخ مصر الحديث اتبعا طريقين على هذا المستوى من التشابه والتطابق. فعبود بدأ كمقاول، وبنى ركيزته الاقتصادية على قاعدة صلبة من أعمال الدولة، ووظف السياسة بمهارة لتوسيع احتكاراته حتى شملت قطاعات متعددة من الاقتصاد، وعلى شكل مشاريع مشتركة وشركات مساهمة في أغلب الأحيان، والأكثر حسماً هو أن جميع المستثمرين الكبار تقريباً، كما يتبين من سائر الدراسات ذات الأسس التجريبية التي تناولت اقتصاد ماقبل ١٩٥٢، كانوا ومنذ عام ١٨٧٠، يعتمدون على «الدولة» ـ فيما يخص التعهدات والعقود والامتيازات الاحتكارية والتمويل والمساعدة أو الدعم والحماية الجمركية مع تشريك (أو جتمعة) الخسائر (أي تحميل الخسائر للمجتمع) حين تكون الامكانية متوفرة[٧١].

في صياغات التبعية الجديدة الليبرالية هذه يجري تصوير النشاطات «الطفيلية» لرأسماليين مثل عثمان على أنها العقبة الرئيسة في طريق التنمية الاقتصادية المصرية عبر «قطاع خاص يتحلى بصفة المبادرة». ومع ذلك فإن الدور الذي يقوم به عثمان يوازي بالضبط طريق خلق جماعات صناعية من القطاع الخاص القيادي في شرق آسيا وامريكا اللاتينية بما في ذلك كل من اندونيسيا والبرازيل والفلبين وكوريا الجنوبية، فالعلاقات «الطفيلية» أو «التآمرية» القائمة على التواطؤ بين ممثلي الدولة والرأسماليين،



والعمالة والأرباح الاحتكارية الطغموية الفاحشة والسعي إلى جني الأتاوات وأشكال الريع، تبرز جميعها بروزاً صارخاً في المشروع التنموي لدى المخططين الكوريين وفي الـ (تشايبول) الكوري الكبير[٧٢]، على سبيل المثال كما أن المحاولات الفاشلة لتكرار هذا النمط من التصنيع انطلقت من تقديم موارد الدولة إلى القطاع الخاص كوسيلة رئيسة لتحقيق التراكم والتوسع الاقتصادي[٧٣].

تشكل «العلاقات الطفيلية مع الدولة» جزء أساساً، كما هو واضح، من سائر الأشكال المعروفة من (اللا) تنمية الرأسمالية، بدءاً بأنماط (اللا) تصنيع في أجزاء من افريقيا وانتهاءً بأنماط الصناعات التحويلية المكثفة القائمة على التصدير في أجزاء من آسيا ووصولاً إلى الكينزية العسكرية في الولايات المتحدة لذا فإن القول بوجود نمط من «العلاقات الطفيلية» بين الدولة وهذه الطبقة في مصر ليس غريباً أو منطوياً على أية مفاجأة، كما لا يشكل كلاماً ذا معنى مهم، وفي الوقت نفسه فإن الوصفة الرئيسة التي تعتزم هذه المزاعم التبعية الجديدة الليبرالية أن تؤيدها مثل الزعم بأن الاستقلال عن الدولة أمر ضروري ضرورة استثنائية لغرس المشروع «الانتاجي» وخصوصاً التصنيع المحلي - غير قابل لأن يؤخذ مأخذ الجد من قبل أي رأسمالي مصري يتحلى بصفة الطموح، في الماضي أنتج التعويل على الدولة أو التبعية لها جميع المشروعات المصرية الصناعية الكبرى في حقبة ماقبل الاشتراكية، وبالفعل ثمة طرق متنوعة للتصنيع منذ القرن التاسع عشر، وقد اعتمدت جميعها، حتى تاريخه، على «النزعة الطفيلية» أو امتياز الوصول إلى الموارد وتقديم الموارد العامة «للقطاع الخاص» أو إشاعة الملكية الخاصة، إذا أردنا استخدام عبارة أقل اثارة للعواطف[٧٤].

٤ - ما العمـــــل؟

لدى تقديمها صورة موجزة عن مستقبل الاقتصاد السياسي المقارن الجديد، يرى ايفانس وستيفنس ان علينا أن «نستمر» في القيام بما كنا نقوم به من قبل، مع التركيز «بنشاط أكبر على جعل الآراء والفرضيات النظرية» التي نستخدمها «مكشوفة» أو «معلنة بوضوح»[٧٥]. أما محاولتي التي بذلتها في الفصول السابقة لمعاينة بعض الآراء والفرضيات المتجذرة بعمق في المناقشات الحديثة التي تناولت الرأسماليين في مصر فتقودني إلى استنتاج يقول بأن علينا في هذه الحال، أن نسعى إلى شيء آخر مختلف[٧٦]. ليس هناك، بالتأكيد أي سبب يدعو إلى السير مرة أخرى في الطرق والشعاب المتعرجة المعروفة جيداً والتي تلتف حول جملة من المسائل والنقاشات القديمة المحددة تحديداً مفرطاً على المستوى الايديولوجي مثل مسألة «من الذي يسيطر على الدولة؟» أو «هل تستطيع الرأسمالية أن تدفع بعجلة التنمية إلى أمام؟»

مع قلة من الاستثناءات كنا عديمي الابداع (رغم الخيالية المفرطة) بشكل ملفت للنظر في تفكيرنا بالرأسماليين والسياسة. إن التعديل الأخير الذي أدخلته كيرين تشودري على لوي Lowi في مجال التفكير بميادين سياسية مختلفة، أمر واعد[٧٧]. وبالمثل فإن عصام الخفاجي هو الكاتب الوحيد الذي، فيما أعلم، يتبنى الأفكار والحجج البنيوية تبنياً جدياً في التفكير بالرأسماليين والسياسة في الشرق الاوسط[٧٨]. ومن غير المستغرب أن هذين الميدانين يشكلان اثنين من ميادين النقاش المثمر المستمر عبر التخوم



الايديولوجية[٧٩]، أقترح هنا تقديم هيكل خطوط عريضة لميدان آخر ممكن، منطلقاً من أبحاثي التاريخية التي تناولت مصر ومعالجتي الأكثر رسمية لقضية التنافس الرأسمالي لدى جون باومان، المنشورة حديثاً[٨٠].

ان المقدمة التي توجه الكثير من الكتابات «شبه التجريبية» الحديثة حول النشاط الاقتصادي والسياسة في مصر وغيرها من الساحات الشرق أوسطية يجب قلبها راساً على عقب. وكما قلت من قبل فإن «اكتشاف» حقيقة أن الرأسماليين في مصر، مثلاً «منقسمون» أو «ممزقون» ليس اكتشافاً مفاجئاً كما لا ينطوي على أي معنى مفيد، انه الاكتشاف المماثل لأي جهد تجريبي بُذل من أجل فهم النشاط الاقتصادي والسياسة في السنوات الثلاثين الماضية، وبمعنى من المعاني، فإنه المنطلق التجريبي للجدل الدائر حول المركز الممتاز والمكانة المرموقة اللذين يشغلهما رجال الأعمال في النظم الديمقراطية الصناعية. أما في بلدان العالم الثالث حيث «البرجوازية» لم «تنتصر» بعد ظاهرياً فإنها تشكل تفسيراً جاهزاً ومسبقاً لـ «الاخفاق» من جهة وشرطاً لابد من التغلب عليه وتجاوزه بطريقة ما ـ وهي شبيهة من بعض النواحي بالتنظيرات الموجودة حول الطبقة العاملة.

وحسب ما أرى فإن سياسة رجال الأعمال هي بالضبط حول هذه الانقسامات أو صراعات المصالح المشكلة والمعاد تشكيلها بصورة دائمة بين صفوف الرأسماليين، بدءاً بالانقسامات الناجمة عن التنافس الاقتصادي. لذا فإن الدافع المحرك الأساس الكامن وراء أي تحرك سياسي تقوم به أية «مجموعة» من الرأسماليين (من أصحاب شركة واحدة أو مجموعة من الشركات، وأعضاء كارتيل معين، الخ) ليس ببساطة الا البقاء في السوق، أو حيث تتوفر الامكانية «التهرب» من هذه السوق، عبر الحصول على موقع احتكاري[٨١]. كثيراً ما تعرض المقاول المصري عثمان للادانة والشجب بوصفه «طفيلياً» بسبب نجاحه (هو وشركاؤه من المستثمرين الاخرين) في الالتفاف على السوق عبر السياسة، بما في ذلك تأمين الصلات المنتظمة والممتازة مع السلطات، بالتحديد.

وكما يشير جون باومان بجلاء، «نادراً ما يأخذ المحللون السياسيون المنافسة مأخذ الجد»[٨٢]. وتنطبق هذه الملاحظة على دراسة الاقتصادات السياسية الشرق أوسطية قبل أية أماكن أخرى في العالم. ففي منطقة الشرق الأوسط يتعين على المحللين السياسيين، باستثناءات تعد على أصابع اليد الواحدة حرفياً، أن يرسموا ولو خريطة أولية وبدائية عن البنية الهيكلية (عن الملكية والتنظيم عن التركيب القطاعي، عن حصة السوق، عن الخ . . .) للاقتصاد السياسي المصري المعاصر[٨٣]. ليس هناك فيما أعلم، أي سرد تحليلي للصراعات التي تمت فيما بين القطاعات خلال واحدة من الفترات، فيما عدا دراستي للسوق المصرية فيما بين الحربين[٨٤]. من النادر أن يكون المتنافسون (أو أي راسماليين، عدا عثمان) قد تمت مناقشتهم ولو مجرد مناقشة في المراجع المألوفة.

بات التركيز على مؤسسات وساحات ممارسة محددة عبر حالات ملموسة لصراعات مصالح تجارية وعملية بين رجال الأعمال، أمراً ضرورياً ومطلوباً بالنسبة لعملنا منذ أمد طويل، وسيساعد حتماً على تغيير الطريقة التي نفكر بها بالرأسماليين وبالفعل الجماعي. يمكن ايضاح هذا ببساطة عن طريق معاينة الاطار الضيق الذي يحدد تصور هذه الظاهرة ومناقشتها في الوقت الراهن، ثمة نموذج مناسب هو

«مصفوفة النفوذ» لريتشاردز وواتر بوري الذي يلخص الطريقة التي تتبعها المصالح التجارية والعملية من أجل «صياغة السياسة» سواء عبر التورط في «صفقات شخصية» أو «الفعل الجماعي» بصورة ظاهرية[٨٥] .

الصفقات الشخصية	الفعل الجماعي
الحصص، الرشاوي، التهديدات، الوعود والتجارة	تشكيل مراكز القوة والضغط، التأييد، رسم جداول الأعمال والبرامج، التصويت

إن هذه الصياغة النظرية أو المفهومة قريبة جداً من فكرة المعارضة بين النمطين «غير الرسمي» و«الرسمي» لتمفصل المصالح، مع فهم الثاني عادة بوصفه ذلك النمط الذي يتم عبر «الاتحادات» مثل الغرف التجارية أو من خلال الأحزاب السياسية، وبمعنى من المعاني فإن هذا النمط يضفي بعداً رسمياً على نموذج الاقتصاد السياسي المصري الزبائني الذي كان كليمنت هنري رائداً في صياغته[٨٦] .

تؤدي مثل هذه الأنواع من النماذج إلى تقليص عالم الرأسماليين والسياسة تقليصاً خطيراً من جانبين على الأقل، فهي أولاً، تولد نظرة بالغة الضيق إلى ما يشكل «الفعل الجماعي» الذي يمارسه الرأسماليون (وبالتالي تشوه فهمنا لقابلية المستثمرين وكفاءتهم ونفوذهم و«وعيهم» والخ . . .) فاتباع حجة تقول بأن أحد «الأهداف السياسية» الأساسية للرأسماليين هو تشكيل السوق أو تجنبها يعني أن الرأسماليين في مصر قاموا تاريخياً بتنظيم أنفسهم وعملوا «بصورة جماعية» عبر جملة من المؤسسات المختلفة بما فيها الشركات المصرفية الاحتكارية الشاملة لقطاعات متعددة (شركات مصر، يحيي، «مجمعات» سواريز وسالفاغوس)، وروابط «تنسيق» السوق(رابطة مصدري الأقطان المصرية)، وغيرها من المؤسسات المماثلة التي شكلت اقتصاداً سياسياً على درجة عالية من الطغموية («الطفيلية» عند سبرينغبورغ) وحافظت عليه في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية[٨٧] .

كانت احدى حصائل هذا النظام الضابط المميز أن «تشكيل مراكز الضغط» من قبل اتحادات قطاعية وعابرة للقطاعات واسعة (مثل الاتحاد المصري للصناعات) كان أمراً قليل التكرار نسبياً وعديم الأهمية، على الرغم من أنه كثيراً ما يُقدم خطأ على أنه دليل على «الجبن» السياسي لدى الرأسماليين المحليين، على «ضعف البرجوازية» وعلى غياب «المجتمع المدني» والخ . . . على العكس تماماً، فإن المستوى الرفيع من الطغموية هو الذي ساعد على اختزال الحاجة إلى قدر أكثر وضوحاً وعلانية من التنسيق[٨٨] كما أقول إن النمط المقيم متعدد القطاعات للاحتكارات العائدة للرأسماليين هو الذي خفف من بروز الصراعات القطاعية «الكلاسيكية» بين أصحاب معامل النسيج ومصدري الأقطان على سبيل المثال، فشركة مصر ومجمعات سالفاغوس التي هي أسلاف التحالفات الحالية التي تضم عثمان وغيره من المستثمرين، كانت مهيمنة معاً على القطاعين كليهما .

لذا فإن النوع الثاني من النزعة الاختزالية التي تؤيدها نمذجة واتر بوري وريتشاردز يتجلى في عدم ادراك حقيقة الاتباع المقيم والقابل للتنبؤ به والمنتظم والهيكلي المماثل لأشكال أكثر «خصوصية» للفعل

الجماعي من جانب الرأسماليين يصفونها بأنها أشكال من «عقد الصفقات الشخصية (كذا)» والتي تقع في أكثر الأحيان تحت عنوان الأنماط «غير الرسمية» من عملية «الربط بين المصالح أو مفصلتها» ومع ذلك فإن تنظيمات مثل المقاولين العرب مع عشرات المشاريع الأخرى المترابطة التي يؤلف أصحابها ومالكوها وكبار مدرائها مجتمعين «جماعة» عثمان، ليست أشكالاً أقل شأناً أو مغزى أو أدنى اتصافاً بالصفة «الرسمية» من الممارسة الاجتماعية الرأسمالية الجماعية من رابطة المصرفيين المصريين.

يجري تشكيل ميادين «التوزيع» مثل ميدان تقديم العقود والقروض والاجازات والتمويل والمشورات والمشاريع المشتركة والخ. . «رسمياً» بطرق محددة، ولعل الأكثر أهمية من كل شيء هو أن الصراعات تطال المتنافسين في السوق المستثمرين في مشاريع معينة أو في مجموعات من المشروعات ، لا «القطاعات» أو «الطبقات».من الواضح أن ليس هناك أية حلول دنيوية واقعية لمثل هذه الصراعات التنافسية عدا مقاربتها عبر التمثيل المباشر للسلطات (أو عبر «عقد الصفقات الشخصية» حسب التوصيف الخاطىء لهذا النمط من الميدان السياسي لدى كل من واتر بوري وريتشاردز)[٨٩]. ففي المسار اليومي لـ «التعامل مع الدولة» يتبارى المستثمرون فيما بينهم على الوصول إلى موارد الدولة وعلى الامساك بأسهم السوق وصناعاتها، بل وبقطاعات اقتصادية كاملة. يقول جون روبيسون في ملاحظاته حول اندونيسيا اليوم مايلي:

«علام، إذن تتركز المهمة السياسية التي تواجه الرأسمالي المحلي الكبير؟ انها تتركز بالدرجة الأولى على تأمين مركز مضمون في مجمع الفئات الرأسمالية العاملة في اندونيسيا ونظراً لعملية التدويل المتزايدة لرأس المال. . . فإن مستقبله ليس إلا جزءاً مكوناً متطوراً إلى درجة أعلى أو أدنى في بنى مالية وتجارية دولية معقدة»[٩٠].

من الواضح أن من غير المفهوم أن الرأسماليين يمكنهم الاعتراض أو يبدون استعداداً «جماعياً» له بوصفهم طبقة على مثل هذه المزاعم بالمعنى الذي يستخدمها به محللون مثل ريتشاردز وواتر بوري، ولكن «الصراع أو التنافس» لا يكون أقل اتصافاً بالصفة «الرسمية» لهذا السبب او «الشخصية» بأي من المعاني بكل تأكيد.

إن اعتساف هذه الأنواع من الصياغات القائمة على الفصل ماهو غير رسمي وما هو رسمي، لاعطاء تصور عما يفعله الرأسماليون من جهة، والمنطق الكامن وراء دعوتي إلى التعامل مع سوح التوزيع بوصفها، مثلها مثل غيرها من السوح، هي ميادين لـ «الفعل الجماعي» من جهة ثانية، يمكن اختبارهما، بكل بساطة، عبر معاينة أنماط التحرك المحددة التي يحصرها واتر بوري وريتشاردز تحت عناوين عقد الصفقات والفعل الجماعي «الحصص، الرشاوي، التهديدات، الوعود، التجارة» والتي ليست جميعاً، إلا الوسيلة التي يستخدمها الرأسماليون «جماعياً» (بصورة فعلية أو متخيلة) أو «افرادياً» لممارسة «النفوذ السياسي» وفي الحقيقة فإن ريتشاردز وواتر بوري يبينان هذا الأمر حين يصفان «التهديد» بـ «اضراب يقوم به رأس المال» بأنه أحد الأسلحة الأكبر مضاء والأقوى في الترسانة (الطبقية) للرأسماليين كجماعة[٩١]. كما أن الشركات «المنفردة» أو حتى الرأسماليين الأفراد

الساعين مثلاً إلى الحصول على عقد ما يبادرون بكل تأكيد إلى «ممارسة الضغط» وكسب «الأنصار» واستنفار الاعلام أو العمل على «تحديد جداول الأعمال» كجزء من العملية[٩٢] إن كتابتي عن نشاطات المؤسسات الاستشارية الهندسية، وشركات الانشاءات، وشركات تصنيع المعدات الكهربائية وانتاج المواد الكيميائية في سوق عقود الطاقة خلال فترة مابين الحربين توضح هذا الأمر بجلاء تام، فمصفوفة النفوذ لا تفيد في فهم أنواع أساسية من الممارسات الاجتماعية الجماعية التي يقوم بها رأسماليون متنافسون في تلك الحقبة ـ أو في زماننا الحالي.

٥ ـ خلاصة

في هذه الورقة طرحت عدداً من الملاحظات النقدية بشأن بعض النصوص الحديثة عن الاقتصاد السياسي المصري وخصوصاً الأساليب التي يتبعها المؤلفون في كتابتهم عن الرأسماليين. وقع اختياري على مصر لأنها هي الحالة التي أعرفها أكثر من غيرها إذ أن أبحاثي التجريبية تركزت على جيل أبكر من الرأسماليين المصريين، ولأن الكتابات الخاصة بمصر ذات أهمية بالنسبة لدائرة أوسع من الباحثين، دائرة تتجاوزني بطبيعة الحال. وبشكل ما فإن هذه الكتابات ساعدت على وضع نوع من جدول الأعمال أو البرنامج للاقتصاد السياسي الشرق أوسطي في التسعينات[٩٣].

لعل الجانب الأكثر أهمية للنصوص، هو ماتكشفه عن التقلبات الثقافية في الثمانينات، عن سيرورة اعادة التجمع الايديولوجية التي هي على قدم وساق في الجناح الشرق أوسطي من الدراسات التنموية، وعن مجاورة مابعد الحداثة، هذه المجاورة العابرة والمنطوية على قدر كبير من المفارقة لـ «أشكال» راديكالية (ماركسية، قومية الخ . . .) «كلاسيكية» من المحاججة كجزء من صيغة تنموية ليبرالية جديدة في طور النشوء. ان العناصر الراديكالية السابقة مازالت موجودة لتساعد على بقاء الصرح المهزوز واقفاً، موقتاً، إلى ان تتوفر امكانية استبدالها باطار نظري جديد أكثر ملاءمة. لذا فإن بوب سبرينغبورغ في مقاله الأخير، قد شرع بعصرنة نموذجه التحليلي لـ (البرجوازية الزراعية) عن طريق تبني وادخال مفاهيم مؤسساتية جديدة عن «تكاليف التعامل» وغيرها من البنى الايديولوجية الأخرى المدروسة بشكل أفضل من قبل المشروع الليبرالي ـ الجديد[٩٤].

غير أن البدائل الليبرالية ـ الجديدة للنزعة الأداتية والتبعية قد باتت منذ الآن سمات بارزة لخطاب نظري يتناول «البرجوازية» في مصر، ونقاط ضعفهاليست أقل وضوحاً وجلاء حين تجري مزاوجتها مع نظرة عالمية «ذات توجه نحو السوق» حين كانت تشكل جزءاً من مشروع ثقافي مناوىء للرأسمالية (أو مشروع قومي ـ وطني قائم على رأسمالية الدولة، أو مشروع اشتراكي، الخ . .). لقد أشرت إلى عدد من المشكلات مثل: تشييء «الطبقة» واعتبارها عنصراً فاعلاً «سوسيولوجياً»؛ صياغة مقولات وصفية غير مجدية ولا تساعد على التمييز ـ كالرأسماليين الطفيليين، «الجناح الانفتاحي»، الكومبرادور، رأس المال الوطني، الطغمة الاحتكارية، الخ، والاستمرار حتى هذه اللحظة في تحاشي أي تحليل تجريبي ملموس. وبمقدار ما تتم متابعة النقاط التحليلية التي أثارها هذا العمل بصورة جدية، فإن النتيجة ستكون اعادة انتاج النقاشات التي دارت قبل ثلاثين سنة بجميع نقاطها نقطة «نقطة» حول الطبقات.

في السعي لتحديد «المعالم المستقبلية للاقتصاد السياسي المقارن الجديد» يسوق ايفانس وستيفنس فكرة جديرة بالمعاينة والتدقيق: «كثيراً ما يكون خوض المعارك القديمة مريحاً ولكنه قلما يكون مثمراً أو ذا فائدة»(٩٥) ومع ذلك فإن العمل الذي ناقشته يبين أن عدداً من الزملاء يتابعون جدالاً مضللاً وعقيماً حول «مَنْ» هو «القطاع الخاص» أم «الدولة» ـ صاحب «اليد العليا» في الاقتصاد السياسي المصري (أو التونسي، أو العراقي أو الخ) فيما يسوق المثقفون اليساريون انتقادات جديدة استفزازية ضد الغائية والجوهرية والحتمية، والاقتصادية التي تؤكد على التحليل الطبقي، فإن الطبعات الأداتية القائمة على نظرية التبعية لتأييد «مبادىء السوق» و«اشاعة القطاع الخاص» ليست إلا مؤشرات واضحة تدل على انعطاف ثقافي وفكري خاطىء، عقب «الانعطاف نحو اليمين» الذي حصل في الثمانينات مباشرة.

الحواشي

(١) من البيان الشيوعي الذي نُشر للمرة الأولى في ١٨٤٨ .

(٢) آلان ريتشاردز وجون واتر بوري **اقتصاد سياسي للشرق الأوسط: الدولة والطبقات والتنمية الاقتصادية** (بولدر، ويست فيو، ١٩٩٠) ص: ٤٢٨ .

(٣) بيتر ايفانس وجون د. ستيفنس. «دراسة التنمية منذ الستينات: ظهور اقتصاد سياسي مقارن جديد»، **النظرية والمجتمع**، ١٧ (١٩٨٨) ص: ٧١٣ ـ ٧٤٥ . ومن منطلقات شخصية أكثر منها مؤسساتية فيما يخص هذه التطورات الفكرية والثقافية انظر: «فريد بلوك» **نظرية الدولة في السياق**، الفصل الأول، في **اعادة النظر في نظرية الدولة: مقالات في السياسة وعصر مابعد النزعة الصناعية** (فيلادلفيا، مطابع جامعة تمبل ١٩٨٧) تمت تغطية بعض هذه الموضوعات بقدر واضح من التشكيك من قبل ليونارد بايندر في «التاريخ الطبيعي لنظرية التنمية، مع نغمة نشاز حول الشرق الأوسط» الفصل الثاني **الليبرالية الاسلامية: نقد ايديولوجيات التنمية** (شيكاغو ـ جامعة شيكاغو، ١٩٨٨).

(٤) ايفانس وستيفنس (١٩٨٨) ص: ٧٢٧ ـ ٧٢٨ .

(٥) انظر، مثلاً، ديفيد بولتكه «الماركسية والنظرية الديمقراطية» مجلة المنشّق، صيف ١٩٨٩ ، ص: ٣٤٣ ـ ٣٤٩ .

(٦) ايرنستو لاكلاو وشانتال موفي **الهيمنة والاستراتيجية الاشتراكية: نحو سياسة ديمقراطية جذرية** (لندن: فيرسو، ١٩٨٥) ص: ١ . ولأولئك الذين تخلو مكتباتهم عموماً من المؤلفات الاجتماعية الجذرية، يجدر بنا أن نقدم الفقرة الافتتاحية بقدر أكبر من التفصيل «يقف الفكر اليساري اليوم على مفترق طرق. فـ «الحقائق الجلية» في الماضي ـ الأشكال الكلاسيكية من التحليل والحساب السياسي، طبيعة القوى المتصارعة، معنى الصراعات والأهداف اليسارية بالذات ـ تواجه تحدياً جدياً جراء طوفان من التغييرات التاريخية التي صدعت الأرض التي كانت تلك الحقائق ترتكز إليها (. . .) إن ما يعاني اليوم من أزمة هو مجمل التصور الاشتراكي



القائم على المركزية الأونطولوجية للطبقة العاملة، على دور الثورة .... بوصفها اللحظة الأساس في الانتقال من نمط اجتماعي إلى آخر، وعلى الأفق الوهمي لنشوء إرادة جماعية موحدة تماماً ومتناغمة كلياً، ارادة من شأنها أن تجعل لحظة السياسة لحظة غير ذات أهمية». .

(٧) ايفانس وستيفنس (١٩٨٨) خصوصاً الصفحتان ٧٣١ و٧٣٧ .

(٨) حنا بطاطو **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: دراسة لطبقات العراق المالكة للأرض والتجارية القديمة ولكل من الحزب الشيوعي والبعثيين والضباط الأحرار في العراق**، (منشورات جامعة برينستون، ١٩٧٨)؛ [صدرت الطبعة العربية للقسم الأول من هذا الكتاب المهم عن مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩١ ـ المترجم] فيليب خوري، **سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥** (منشورات جامعة برينستون ١٩٨٧).

(٩) مع أن ايفانس وستيفنس لايناقشان أي مؤلف يتناول الشرق الأوسط .

(١٠) ايريك ديفيس: **تحدي الكولونيالية**: بنك مصر والتصنيع في مصر ١٩٢٠ ـ ١٩٤١ (منشورات جامعة برينستون ١٩٨٣)؛ [تُرجم هذا الكتاب إلى العربية على يد عفيف الرزاز، وصدر عن مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٦ ـ المترجم] باتريك كلاوسون «تطور النظام الرأسمالي في مصر» خمسين، **مجلة الاشتراكيين الثوريين في الشرق الأوسط** العدد التاسع (١٩٨٨)، ص: ٧٧ و١١٦ .

(١١) رشاد كاسابا **الامبراطورية العثمانية والاقتصاد العالمي: القرن التاسع عشر** (منشورات جامعة ولاية نيويورك، آلباني، ١٩٨٨)؛ تشاغلار كيدر **الدولة والطبقات في تركيا**: دراسة في التطور الرأسمالي، (لندن، فيرسو، ١٩٨٧) .

(١٢) ليزا أندرسون **الدولة والتحولات الاجتماعية في تونس وليبيا، ١٨٣٠ ـ ١٩٨٠** (منشورات جامعة برينستون، ١٩٨٦).

(١٤) الليس غولدبيرغ **سمكري، خياط، وعامل نسيج: الطبقات والسياسة في مصر** (منشورات جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ١٩٨٦)؛ جول باينين وزاخاري لوكمان **عمال على النيل : القومية والشيوعية والاسلام والطبقة العاملة المصرية** (منشورات جامعة برينستون، ١٩٨٧) .

(١٤) روبرت بيناتشي، **مجموعات المصالح والتطور السياسي في تركيا** (منشورات جامعة برينستون ١٩٨٤)؛ **الحياة التعاونية في مصر القرن العشرين** (منشورات اكسفورد، ١٩٨٩) .

(١٥) جوديث إ. تاكر، **المرأة في مصر القرن التاسع عشر** (منشورات جامعة كامبردج ١٩٨٥) .

(١٦) بيد أن ايفانس وستيفنس يعترفان بهذا، بصورة مضمرة على الأقل. ويمكن أن نجده أيضاً في الانتقادات الموجهة إلى «الوصف الكثيف» الحديث للتطور السياسي الأمريكي وفي ميادين أخرى تبدو منطوية على «خطر» فقدان أي معنى للنقاش السببي.

(١٧) جان ل. كوهن، **الطبقات والمجتمع المدني: حدود النظرية النقدية الماركسية** (منشورات جامعة ماساشوسيتس ١٩٨٢) ص: ٥١ .

(١٨) ثمة عرض جيد كُتب من وجهة نظر النقاشات التاريخية والمعاصرة حول الدولة، في كتاب باتريك دانليفي وبريندان أوليري **نظريات الدولة: السياسة الليبرالية الديمقراطية**، (لندن ـ ماكميلان ، ١٩٨٧) .

(١٩) مثلاً: ب. باكراتش وم. س. باراتز «وجها السلطة» **مجلة العلوم السياسية الاميركية**، ٥٦ (١٩٦٢) ص: ٩٤٧ ـ ٩٥٢ ؛ وجون ف. مانلي «التعددية ـ الجديدة: تحليل طبقي للتعددية (١) والتعددية (٢)»، **مجلة**



العلوم السياسية الأميركية، ٧٧، (١٩٨٣) ص: ٣٦٨ ـ ٣٨٣؛ انظر نيكوس بولانتزاس **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية** (فيرسو ـ لندن ـ نيولفت بوكس، ١٩٨٢)؛ [ترجم جزء من هذا الكتاب إلى العربية على يد عادل غنيم، وصدر عن دار ابن خلدون بيروت ١٩٨٢ ـ المترجم] وكلاوس أو في **تناقضات دولة الرفاه،** مع غيره .

(٢٠) والتر دين بورنهام «الدستور، الرأسمالية والحاجة إلى تشريعات رشيدة» في ر. غودوين و د. شامبرا (محرران) **مدى رأسمالية الدستور؟** (واشنطن ١٩٨٢)؛ روبرت داهل [كتاب جديد أو مقدمة لنظرية اقتصادية للديمقراطية ١٩٨٥]؛ تشارلز ليندبلوم **السياسة والأسواق** (نيويورك، بيسيك بوكس، ١٩٧٧) .

(٢١) ادوارد ب. تومبسون **بؤس النظرية،** (لندن، ١٩٨٧)؛ آدم بزرفورسكي «**بروليتاريا في طبقة**: سيرورة التكوين الطبقي من **الصراع الطبقي** لكارل كاوتسكي إلى النقاشات الأخيرة» **السياسة والمجتمع، ١٩٧٧** ص: ٣٤٣ ـ ٤٠٣؛ وديبش تشاكرابارتي **اعادة التفكير بتاريخ الطبقة العاملة: البنغال ١٨٩٠ ـ ١٩٤٠** (منشورات جامعة برينستون، ١٩٨٨).

انظر أيضاً زاخاري لوكمان «العامل» و«الطبقة العاملة» في مصر ماقبل ١٩١٤: **قراءة جديدة» ورقة مقدمة** إلى حلقة بحث حول العمل وتاريخ الطبقة العاملة في الشرق الأوسط، جامعة هارفارد، آذار، ١٩٩٠ .

(٢٢) بدءاً بكوهن (١٩٨٢)؛ تشانتال وموفي (١٩٨٥)؛ مايك فيذرستون «بحثاً عن مابعد الحداثة: **مقدمة» مجلة النظرية، الثقافة والمجتمع،** ٥، ٢ ـ ٣ (حزيران ١٩٨٨)، ص ١٩٥ ـ ٢١٦؛ تيموثي ميتشل **استعمار مصر** (منشورات جامعة كامبردج، ١٩٨٨)؛ وللكاتب نفسه: «**تأثير الدولة» مجلة السوسيولوجيا التاريخية** (١٩٩١). وشيكة الصدور؛ دوغلاس كيلنر **النظرية النقدية، الماركسية والحداثة** (اوكسفورد، ١٩٨٩)؛ ودوغلاس كيلنر (ناشراً) مابعد الحداثة / جيمسون / نقد (واشنطن، ١٩٨٩).

(٢٣) حدد انجلز في احدى حواشي **البيان الشيوعي** (البرجوازية) بوصفها **(طبقة الرأسماليين الحديثين، مالكي وسائل الانتاج الاجتماعي ومستخدمي العمل المأجور) وهذا التحديد يتفق مع طريقة استخدام العبارة في** كتاب روبرت سبرينغبورغ **مصر مبارك: تمزيق النظام السياسي،** (باولدر ١٩٨٩) **وغيره من المؤلفات الواردة** أدناه.

(٢٤) «على العموم اتفق المعجبون والمنتقدون على أن البرجوازية، هذه البرجوازية الرأسمالية، كانت القوة المحركة للحياة الاقتصادية» ايمانويل فاللرشتاين «البرجوازية كمفهوم وكواقع» مجلة نيوليفت ريفيو ١٦٧، (ك٢ ـ شباط ١٩٨٨) ص: ٩١ ـ ١٠٦، يقتبس من الصفحتين ٩٢ و٩٣ . ويتابع ليؤكد: «ليس هناك، فيما أعلم أي تفسير تاريخي جدي لعالمنا الحديث هذا يغيب عنه مفهوم البرجوازية أو الطبقة الوسطى، كبديل. ولهذا ما يبرره. من الصعب أن تروي قصة بدون الاتيان على ذكر بطلها الرئيسي. ومع ذلك فإن أي مفهوم حين يتضح أنه لا يتناسب مع الواقع ـ ومع جميع التفسيرات الايديولوجية المتنافسة لهذا الواقع ـ يشي، ربما، بأنه قد آن آوان اعادة النظر بالمفهوم نفسه واعادة تقويم ماهية سماته الحقيقية فعلاً».

(٢٥) البيان الشيوعي

(٢٦) كما يلاحظ ايلستر، فإن ماركس سارع إلى التخلي عن هذه الرؤية (الأداتية) للعلاقة بين الرأسماليين والسلطة السياسية لأن «ماركس رأى أن البرجوازيات الأوروبية ابتعدت عن السلطة التي قُدمت إليها لتأخذها» جون ايلستر، فهم ماركس (منشورات جامعة كامبردج ١٩٨٥)، ص: ٤٠٨ . وهذه النقطة مركزية، بالطبع في النقاشات الماركسية ـ الجديدة (ميليباند ـ بولانتزاس) حول الدولة، وفي صياغة سائر البدائل البنيوية

والوظيفية المختلفة. ثمة حوارات ومناقشات ذات فائدة في ايلستر (١٩٨٥) بوب جيسوب **الدولة الرأسمالية: النظريات والمناهج الماركسية**، (نيويورك ١٩٨٢)؛ مارتن كارنوي **الدولة والنظرية السياسية** (منشورات جامعة برينستون ١٩٨٤)؛ ودانليفي وأوليري (١٩٨٧).

(٢٧) «ولكن الفهم النظري للثورة الفرنسية بوصفها ثورة للطبقة البرجوازية يقوم على التطبيق الخاطىء لنموذج علاقة القوى للتطور التاريخي على حدث تاريخي معقد يستعصي على التعميم» كوهن (١٩٨٢)، ص: ٩٨؛ ولتجد رأياً مماثلاً انظر: ايلستر (١٩٨٥) ص: ٤٢٨ ـ ٤٣٧؛ وايمانويل فاللرشتاين أيضاً، **النظام العالمي الحديث (٣): الحقبة الثانية من التوسع الكبير للاقتصاد الرأسمالي العالمي. ١٧٣٠ ـ ١٨٤٠ الفصل الأول**، «الصناعة والبرجوازية» (سان دييغو، ١٩٨٩) وخصوصاً ص: ٣٤ ـ ٥٣، عن الكتابات التاريخية التي تناولت الثورة الفرنسية. في تعليقه على التفسيرات البديلة لثورة ١٧٨٩ بوصفها ثورة برجوازية، ليبرالية، أو ممركزة للدولة، يسأل فاللرشتاين: «ماالذي يجري حوله كل هذا النقاش إذن؟ من الواضح أن الثورة الفرنسية حدثت فعلاً وشكلت «حدثاً» تاريخياً بارزاً من حيث عواقبها المتنوعة والمستمرة بالنسبة لفرنسا والعالم. وهي في الوقت نفسه «خرافة» بالمعنى السوريلي (نسبة إلى Sorel)؛ ويبقى من المهم سياسياً، ليس في فرنسا وحدها، الامساك بالخرافة وتوظيفها» (ص: ٤٩). يمكن أن يُقرأ بشكل مفيد جنباً إلى جنب مع كتاب بايندر (١٩٨٨) ص: ٦٤ ـ ٦٥ الذي يناقش سكوتشبول وفوريه. على أنني أفضل استنتاج فاللرشتاين الذي يقول: «لا أعتقد أن علينا أن نحافظ على صورة الثورة الفرنسية التي تصورها على أنها ثورة برجوازية من أجل الابقاء على صورة الثورة الروسية بوصفها ثورة بروليتارية. غير أنني لا أعتقد في الوقت نفسه أن علينا أن نخلق تصوراً يشي بأن الثورة الفرنسية هي ثورة ليبرالية في سبيل تلطيخ وجه الثورة الروسية بوصفها ثورة شمولية. **فالمقولتان كلتاهما ـ البرجوازية والليبرالية ـ لا توضحان في الحقيقة ماجرى فعلاً على أرض الواقع** (ص ٥٠ مع اضافة التشديد).

(٢٨) «ينعكس تعسف هذا التحليل في نزوع ماركس إلى ادماج منطق الثورة البروليتارية بالنموذج المتكشف فيما يخص البرجوازية. فكما أن الأخيرة خرجت من رحم النظام الاقطاعي ممثلة قوى انتاجية تقدمية، «ثمة حركة مماثلة ستنبعث أمام أعيننا»، كوهن (١٩٨٨) مقتبساً من **البيان**.

(٢٩) كما تلاحظ ليزبيري، إنه أحد مفاتيح تفسير ضعف الكثير من الكتابات التاريخية التي تتناول الحركة العمالية. انظر: اليزابيث بيري، في حويل ميجدل، آتول خولي وفيفيان شو (محررون) **الدولة في المجتمع: صراعات ومصالحات في ميادين متعددة، وشيك الصدور؛ لاكلاو وموفي (١٩٨٥)؛ برز فورسكي (١٩٧٧)؛ وآدم برزفورسكي، «الأسس المادية للموافقة: الاقتصاد والسياسة في نظام قائم على الهيمنة» في مجلة السلطة السياسية والنظرية الاجتماعية**(١) (١٩٨٠)، ص: ٢١ ـ ٦٦.

(٣٠) كارل ماركس. **النضالات الطبقية في فرنسا، ٨٤٨ ـ ١٨٥٠ الثامن عشر من برومير (١٨٥٢) والحرب الأهلية في فرنسا** (١٩٨٧/١) «في حالة ماركس نرى أن مايمكن اعتباره «منطق ماركس في رأس المال» قد تم استبعاده تماماً... وما تمت المحافظة عليه أساساً هو «ماركس التحليل الطبقي السياسي»، انظر: ايفانس وستيفنس (١٩٨٨)، ص: ٧٢٨. وللاطلاع على وجهة نظر أخرى حول هذه النقطة انظر بايندر (١٩٨٨)، ص ٦٨، أما من أجل قراءة هذه النصوص قراءة مازالت ترى «ماركس منطق رأس المال» موجوداً هناك أو ماركس «يحاجج ضد نفسه في الكتابات التاريخية» فانظر: كوهن (١٩٨٢)، الفصل الرابع، «الكتابات التاريخية» ص: ١١١ ـ ١٣٣.

(٣١) بارينغتون مور (الابن) الجذور الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية: الاقطاعي والفلاح في صنع العالم الحديث (بوسطن، ١٩٦٦)؛ ترجم هذا الكتاب إلى العربية وصدر عن دار الحقيقة بيروت ـ المترجم. انظر أيضاً: موريس زايتلين الحروب الاهلية في التشيلي (أو الثورات البرجوازية التي لم تكن قط) (برينستون ١٩٨٤)؛ وروبرت فيتاليس عرض كتاب موريس زايتلين: الحروب الاهلية في التشيلي، وكتاب موريس زايتلين وريتشارد راتكليف اقطاعيون ورأسماليون: الطبقة المسيطرة في التشيلي، في فصلية العلوم الاجتماعية، وشيكة الصدور.

(٣٢) فريدريك جيمسون «الماركسية ومابعد الحداثة» نيوليفت ريفيو ١٧٦ ، تموز ـ آب/ ١٩٨٩ ص: ٣١ ـ ٤٥ ص: ٣٣؛ وروجر اوين «الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط» موضوعات ١/٤٤ (آذار ١٩٩٠)، ص: ١٠ ـ ١٤؛ وتيموثي ميتشل «حدود الدولة: ماوراء النظرات الدولتية ومنتقديها»، مجلة العلوم السياسية الأمريكية، ١/٨٥ (آذار ١٩٩١)، ص: ٧٧ ـ ٩٦.

(٣٣) انظر مثلاً النقاش الختامي في كتاب روبرت ل. تيفنور الدولة، المشروع الخاص والتغييرات السياسية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٥٢ (برينستون ١٩٨٤)؛ ستيفن هايدرمان «التبعية الداخلية والجذور البنيوية للنزعة السلطوية الشعبوية في سورية» أوراق عمل ويلدر هاوس رقم ٧ ، بلا تاريخ مع آرائي ضد هذا النموذج لـ « مشاريع البرجوازية المنتصرة» في وضع مصر بين الحربين، روبرت فيتاليس» الصراعات التجارية، التعامل والامتيازات في مصر مابين الحربين» ميجدال، خولي وشو (وشيك الصدور).

(٣٤) تجد أحد الاستثناءات في انطونيو غرامشي.

(٣٥) مرة أخرى يقوم فاللرشتاين بدور المنشِّط، وبشكل صارخ: «ماالذي يجعل برجوازية وطنية ما تخون دورها التاريخي؟ من المفترض أنها ستكسب كل شيء من القيام بهذا الدور. وبما أن الجميع ـ من المحافظين والليبراليين إلى الماركسيين متفقون على أن الرأسماليين البرجوازيين يتبعون دائماً مصالحهم الخاصة، فكيف لهم ألا يروا، في هذه الحالة بالذات، تلك المصالح الخاصة؟ يبدو هذا الكلام أكثر من لغز، يبدو تأكيداً متناقضاً مع نفسه، إن غرابة الفكرة بالذات تتأكد من واقع أن العدد الكمي للبرجوازية الوطنية التي يقال إنها خانت دورها التاريخي ليس عدداً صغيراً بل كبيراً جداً ـ الأكثرية الساحقة في الحقيقة. (ص: ٩٥).

(٣٦) مثلاً، فؤاد مرسي: هذا الانفتاح الاقتصادي الطبعة الثانية (بيروت ١٩٧٦)؛ ملك زعلوك «السلطة، الطبقات والرساميل الأجنبية في مصر: صعود البرجوازية الجديدة (لندن، زد؛ ١٩٨٩)؛ وجون واتربوري، مصر عبد الناصر والسادات: الاقتصاد السياسي لنظامين (برينستون، ١٩٨٣).

(٣٧) انظر الاعترافات في كتاب كليمنت هنري مور: صور التنمية، مهندسون مصريون يبحثون عن صناعة (كامبردج ١٩٨٠) وروبرت سبرينغبورغ العائلة، السلطة والسياسة في مصر: سيد بيك مرعي: عشيرته، عملاؤه، وعصابته (فيلادلفيا، ١٩٨٢).

(٣٨) انظر بايندر (١٩٨٨)، ولاسيما الصفحتان ٧٧ و٧٨ اللتان اقتبست منهما.

(٣٩) عاصم الدسوقي، نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادي الاجتماعي (القاهرة ١٩٨١) ص: ٢١ ،٥٦ قارن ذلك مثلاً، بكتاب مور (١٩٨٠) ص ١١٠ ـ ١١١، وخصوصاً بكتاب سبرينغبورغ (١٩٨٢) ص: ٢٦ ـ ٢٧ من المقدمة، ثمة محاولة مبكرة للدفاع عن نماذج «خاصة ثقافياً وسياسياً» (وغير ماركسية) عن الطبقات، بذلها جيمس أ. بيل في مقال بعنوان «التحليل الطبقي وديالكتيك التحديث في الشرق الأوسط» نشرته المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية ٣ (١٩٧٢) ص ٤١٧ ـ ٤٣٤ وأخيراً نجد التوسيع الأخير لهذا الخط

الفكري القائم على القول بالخصوصية الثقافية للشرق الأوسط، حيث الدولة تقوم، خلافاً لما يحصل في أوروبا كما يُزعم، بخلق طبقات، وارداً لدى بيتر ايفانس في مقاله: «اكتشاف البرجوازية مجدداً: المبادرة القائمة على الدولة والتشكل الطبقي في التطور الراسمالي التابع»، **تساؤلات ماركسية: دراسات حول العمل والطبقات والدول**، ملحق المجلة الامريكية للسوسيولوجيا، المجلد ٨٨ (١٩٨٢). تحرير ميكائيل بورا وي وتيدا سكوتشبول ص ٢١٠ ـ ٢٤٧.

(٤٠) انظر الصفحتين ٢٧ و٢٨ من مقدمة «الطبقات. . . . هي بنى افتراضية قائمة على سعي قابل للملاحظة نحو مصلحة معينة يقوم به أفراد وعائلات وربما وحدات اجتماعية صغيرة اخرى».

(٤١) سبرينغبورغ (١٩٨٩)، الفصل الثالث، «البرجوازية والدولة» ص: ٤٥ ـ ٩٣ الاقتباس من الصفحة ٦٣ أطرح هذه الفكرةُ بحدة عن قصد. فاكتشاف الانقسامات الطبقية كان حصيلة لجميع المعاينات التجريبية للظاهرة الطبقية منذ ١٨٥٠ ومرتكز الانتقادات الصادرة عن المنظرين القائلين بالتعددية والنخبوية والموجهة إلى الماركسية في الخمسينات والسبعينات، والحافز على النقاشات الذرائعية والبنيوية في السبعينات والثمانينات. كان القصد هو السعي لحل المشكلات التحليلية التي تطرحها النظرية من خلال هذه الملاحظات التجريبية. أقول هنا إن واتر بوري وسبرينغبورغ يتجاهلان، ببساطة، المشكلة جنباً إلى جنب مع العزوف عن أية معاينة جدية للنقاشات التي دامت ثلاثين سنة حول هذه القضايا. وللاطلاع على تحليل مواز انظر واتربوري (١٩٨٣) الفصل الثامن «القطاع الخاص: الخروج من الظل» ص:١٥٨ ـ ١٨٨، الفصل الحادي عشر «الدولة والطبقات» ص:٢٣٢ ـ ٢٦٢ و«خلاصة» ص:٤٢٣ ـ ٤٣٤؛ وانظر ايضاً بيناتشي «روابط رجال الأعمال في مصر وتركيا» الحوليات، ٤٨٢ (تشرين الثاني ١٩٨٥) ص: ١٤٧ ـ ١٥٤، حول تمزيق طبقة رجال الأعمال.

(٤٣) سبرينغبورغ (١٩٨٢) ص: ٢٧، خط التشديد مني، لايستشهد بماركس، يكتفي ببيل ولايدن.

(٤٣) انظر مقال روبرت سبرينغبورغ: «البرجوازية الزراعية، وأشباه البروليتاريين، والدولة المصرية: دروس في اشاعة الليبرالية» **المجلة الدولة للدراسات الشرق أوسطية» ٢٢، ت٢ ١٩٩٠. ص٤٤٧ ـ ٤٧٢. يقول مثلاً إن «البرجوازية المبادرة» هي التي «هندست. . . التحولات الليبرالية العميقة. . في أوروبا منذ اواخر القرن الثامن عشر» وهو مصيب في أن رجال الأعمال المصريين ليسوا مؤهلين لتنفيذ مثل هذا المشروع (الخرافي)، ولكن ذلك لا يعود إلى الأسباب التي يسوقها هو. مرة أخرى لست عازماً على اقتراح أن هذا هو الرأي الوحيد الذي يطرحه سبرينغبورغ. مثلي مثل غيري أجد عمله قيماً جداً على الرغم من، لا بسبب، هذا النوع من التنظير، لتبين أوجه الشبه بين سبرينغبورغ ومنظرين قوميين ثوريين انظر إلى مابعد، بالطبع بدأ منظرو التحديث أيضاً يعقدون مثل هذه المقارنات في الخمسينات، ولكن وحدة التحليل كانت المبادر الفرد، لا طبقة ما، وفُسِّرت الفروق بالبسيكولوجيا، لا بالمؤسسات بالامبريالية، بالأسواق، بالخ. . .**

(٤٤) واتر بوري (١٩٨٣)، ص: ١٤٠، خط التشديد مني. يبدو لي توصيف النقاشات النظرية الماركسية بعام ١٩٨١ متحيزاً على الأقل. كان من المفيد أكثر لو قدم بعض التفسير حول من الذي يمثل «التأكيدات الماركسية المألوفة» ومم تتألف هذه التأكيدات. مثله مثل اقتباس سبرينغبورغ عن «جيش من المراقبين (دون تسمية)» فإن هذا التصرف ليس تصرفاً بحثياً جدياً، على الرغم من أنه يوفر قراءة أكثر امتاعاً (وكتابة مثلها بدون شك).

(٤٥) المصدر السابق، ص:١٢ ، ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ؛ ريتشاردز وواتربوري (١٩٩٠) ص: ٤١٦ ـ ٤٢٢ ، ٤٢٨ .

(٤٦) أشكال مختلفة من التنظيرات التعددية ـ الجديدة والنخبوية بدءاً بشاتس شتايدر، يمكن تمييزها، ضمن أشياء أخرى، بتصوراتها البديلة للتنظيم الاجتماعي والفعل السياسي.

(٤٧) رالف ميليباند، الدولة في المجتمع الرأسمالي: تحليل النظام الغربي للسلطة (نيويورك، ١٩٦٩)؛ دانليفي وأوليري (١٩٨٧)؛ بلوك (١٩٨٧)؛ مع مئات من المجلدات المشاركة في هذا النقاش.

(٤٨) انظر بولانتزاس (١٩٨٢) جيسوب (١٩٨٢)، ليندبلوم (١٩٧٧)، بيرنهام (١٩٨٢)، وبلوك (١٩٨٧). أما المقتبس فمأخوذ من كتاب ريتشارد روبيسون: اندونيسيا: صعود رأس المال، (نورث سيدني، ألن وأنوين، ١٩٨٦)، ص: ١١٣ .

(٤٩) واتر بوري (١٩٨٣) ص: ١٢ ـ ١٣، خط التشديد مني. كما يشير بايندر (١٩٨٨)، محقا، فإن «واتر بوري» يبدي ميلاً إلى تشخيص أو شخصنة القوى والأفكار الاجتماعية» ص:٣٦٧ .

(٥٠) واتر بوري (١٩٨٣)، ص ١٢، خط التشديدمني.

(٥١) انظر ليندبلوم (١٩٧٧) مثلاً، والمناقشة الطويلة لهذا التبعثر الشديد بين الايديولوجيات لدى دانليفي وأوليري (١٩٨٧). يورد واتر بوري مثال آلبرت هيرشمان علناً بوصفه نموذجه الأقرب إلى النموذج الماركسي ـ الجديد. وهذا أمر ملفت للنظر، في الحدود الدنيا.

(٥٢) هذه عباراتي أنا، وليست عباراته، وقد اقتبستها من لين كينوورثي «أي نوع من النظام الاقتصادي؟» دليل اليساري، مجلة الاشتراكي، ٩٠/٢ (١٩٩٠) ص: ١٠٢ ـ ١٢٤ .

(٥٣) واتر بوري (١٩٨٣)، ص: ٢٠، خط التشديد مني مرة أخرى.

(٥٤) «يكفي أن نقول إن الدراسات الشرق أوسطية بقيت، على الرغم من بعض التغييرات السطحية في التعابير، منيعة، بصورة لافتة للنظر، على الثورة العلمية» بايندر (١٩٨٨) ص: ٧٨ .

(٥٥) تجد بدائل هذا المنطق عند سبرينغبورغ (١٩٨٨)؛ كليمنت هنري «المال والسلطة: مآزق الانفتاح» ميدل ايست جورنال، ٤٠/٤ (خريف ١٩٨٦) ص: ٦٣٤ ـ ٦٥٠؛ وليزا أندرسون «الدولة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا» مجلة السياسة المقارنة٢٠ ، (ت ١٩٨٧) ص: ١ ـ ١٨ .

(٥٦) مستلهماً كيدر ومعتذراً منه، الفصل التاسع، «الصعود المستحيل لأية ايديولوجية برجوازية» .

(٥٧) غويللر مو أو دونيل «تأملات حول انماط التغيير في الدولة البيرقراطية التسلطية»، مجلة الأبحاث الامريكية اللاتينية، ١/١٣ (١٩٨٧) ص:٣ ـ ٣٨، ص: ٢٤، كما ورد في ايفانس (١٩٨٢)، ص: ٢١٣ . وللاطلاع على تحليل مماثل وموسع لـ «النزعة العالم ثالثية» امظر: نيغيل هاريس نهاية العالم الثالث: البلدان الصناعية الجديدة وافول نجم ايديولوجيا. (لندن، بنغوين، ١٩٨٧) .

(٥٨) ايفانس (١٩٨٢)، ص: ٢١٣ على أية حال يبدو أن العديد من منتقدي «خرافة» البرجوازية الوطنية يعجزون عن معاينة الجوانب الخرافية للبرجوازية «الكلاسيكية». فايفانس لا يتجاوز حدود اعتبارها «نموذجاً مثالياً» انظر: ص: ٢١٢ . وفي الوقت نفسه استمر على استخدام نموذج موال تماماً لـ « البرجوازية الوطنية » في التنمية التابعة: تحالف الرساميل متعددة الجنسيات والدولة والمحلية في البرازيل (منشورات جامعة برينستون ١٩٧٩) .

(٥٩) فرانز فانون، معذبو الأرض (نيويورك، ١٩٦٨) ص ١٤٩ ـ ١٥٠ و١٥٢ـ١٥٤ .

(٦٠) أنور عبد الملك: مصر: مجتمع عسكري: نظام الجيش، اليسار، والتغيير الاجتماعي في ظل عبد الناصر،

[صدر الكتاب بالعربية بعنوان: مصر: مجتمع عسكري عن دار الطليعة بيروت ـ المترجم]، ترجمة تشارلز لام ماركمان (نيويورك ١٩٦٧)، ص: ٣٩٧ يقتبس مباشرة من **موسوعة لاروس الكبرى** .

(٦١) انظر كمال السيد مثلاً «الرأسمالية الطفيلية: خصائصها ومخاطرها» وعبد المنعم الغزالي «ثورة ٢٣ يوليو والرأسمالية الطفيلية في **الطليعة** (تموز ١٩٧٣) ص: ١٠ ـ ٣١؛ مرسي (١٩٧٦)؛ سامية سعيد إمام **من يملك مصر؟ دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠** (القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).

(٦٢) باتت الانتقادات الموجهة لهذه الصياغات كثيرة. انظر مثلاً: اليك غوردون «نظرية البرجوازية الوطنية التقدمية» **مجلة آسيا المعاصرة** (ت١ ١٩٧٣) ص ١٩٢ ـ ٢٠٣؛ ريتشارد ل. سكلار «مابعد الامبريالية: تحليل طبقي لتوسع الشركات متعددة الجنسيات»، **مجلة سياسة مقارنة** ٩ (١)، ١٩٧٦، ص: ٧٥ ـ ٩٢؛ أعيدت طباعة المادة في ديفيد ج. بكر. جيف فريدن، سيايري ب. شاتز، وريتشارد ل. سكلار، **مابعد الامبريالية: النظام الرأسمالي الدولي والتنمية في النصف الأخير من القرن العشرين** (بولدر، ١٩٨٧)؛ وغافين كيتشينغ «دور البرجوازية الوطنية في الحقبة الراهنة من التطور الرأسمالي: بعض التأملات» في بول م.لوبك، **البرجوازية الافريقية: التنمية الرأسمالية في نيجيريا، كينيا وساحل العاج** (بولدر ١٩٨٧) ص: ٢٧ ـ ٥٨ . حول الوضع المصري بالتحديد انظر روبرت فيتاليس «حول نظرية ممثلي الكومبرادور وممارستهم: دور عبود باشا في الاقتصاد السياسي المصري»، **المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية**، ٣/٢٢ (آب ١٩٩٠) ص: ٢٩١ ـ ٣١٥ .

(٦٣) تتكرر المعارضة بمبادرين أكثر اتصافاً بـ «الانتاجية المباشرة». وعلى سبيل المثال، بعد وصف هذه القطاعات «المتعيشة» المختلفة مطولاً، يتوصل واتر بوري إلى استنتاج يقول فيه إن «الصناعيين الجدد» هم وحدهم الذين [دون ايراد أسماء] يبدون، بعد تمويلهم من قبل مصارف مصرية خاصة جديدة، إلى حد ما، **يبدون في وضع يؤهلهم لأن يكونوا بعيدين عن الدولة**، واتر بوري (١٩٨٣)، الفصل الثامن «القطاع الخاص: الخروج من الظل» مقتبس من ص: ١٨٨ خط التشديد مني.

(٦٤) سبرينغبورغ (١٩٨٨)، ص٤٥ ـ ٤٦، ٦٩ ـ ٨٧ المقتبس عن الطغمة، ص: ٨٢ والمقتبس عن المبادرة، ص: ٧٨ خط التشديد مني. قارن مع واتر بوري (١٩٨٣) ص: ١٧٩ ـ ١٨٣؛ وحنا بطاطو «الدولة والرأسمالية في العراق: تعليق» ميدل ايست ريبورت، ١٤٢ (أيلول ـ آب ١٩٨٦) ص: ١٠ ـ ١٢ . وللاطلاع على تفسير أكثر تناغماً وكفؤاً أساساً، انظر مور (١٩٨٦) .

(٦٥) انظر زعلوك (١٩٨٩) مثلاً. إن المحاولة الجديدة الوحيدة للنظر إلى عثمان خارج هذا السياق هي محاولة رايموند بيكر **السادات وبعده: صراعات على روح مصر السياسية** (كامبردج، هارفارد ١٩٩٠) .

(٦٦) انظر، مثلاً، ايفانس (١٩٧٩) عن أهمية قطاع المقاولات بوصفه قلعة حصينة لرأس المال المحلي؛ وديانا اميلي ديفيس «صعود سياسة مدينة المكسيك وسقوطها، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٦: تحالفات تنمية معادية للمدن وموالية لها، **سياسات التنمية الوطنية والدولة**» رسالة دكتوراه، جامعة كاليفورنيا، لوس انجلوس ١٩٨٥ . عن القطاع الهندسي والمشاريع المشتركة الانشائية في المكسيك.

(٦٧) «على الرغم من طغيان النشاطات الطفيلية اللاشرعية، فإن من المحتمل تحويل قدر أكبر من الرساميل من القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر استراتيجيات مشروعة تماماً، أشهر المشاريع المشتركة التي تربط الدولة بالقطاع الخاص، المصري والأجنبي. تلك هي الوسيلة التي أفاد منها أعتى الطغمويين الاحتكاريين مثل



عثمان... بهذا القدر من النجاح» سبرينغبورغ (١٩٨٩)، ص: ٨١ ـ ٨٣ .

(٦٨) سبرينغبورغ (١٩٨٩)؛ طارق سليم، «قضايا تواجه تطور المقاولين في مصر»؛ اطروحة، قسم الهندسة المدنية، معهد التكنولوجيا، ماساشوسيتس، ١٩٧٩؛ ناهد دجاني «الحركة التعاونية في الاطار المصري: هامش للأعمال والسياسة المحترفة في مصر»، اطروحة ماجستير، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٨٢؛ روبرت فيتاليس «لمحات عن حياة رجال الأعمال المصريين» ميدل ايست ريبورت، رقم ١٤٢، أيلول ١٩٨٦ .

(٦٩) زعلـوك، (١٩٨٨) .

(٧٠) واتر بوري (١٩٧٣) ص. ٦٣ .

(٧١) تيغنور Tignor (١٩٨٤)؛ روبرت فيتاليس «ظهور مجموعات رجال أعمال في مصر القرن التاسع عشر» في تشاغلا كيدر ودونالد كواتايرت (محرران)، **تأثير اتفاقية ١٨٣٨ الانجليزية ـ التركية: الأناضول ومصر، مقارنة، وشيك الصدور، ١٩٩١** .

(٧٢) فريد ديو (محرر) **الاقتصاد السياسي للنزعة التصنيعية الآسيوية الجديدة**، (نيويورك، كورنيل ١٩٨٧)؛ ستيفن هاغارد «البلدان الصناعية الجديدة في النظام الدولي» مجلة وورلد بوليتيكس، ٢/٣٨ (ك٢، ١٩٨٦) ص: ٣٤٣ ـ ٣٧٠؛ أليس آمسدن **عملاق آسيا التالي: كوريا الجنوبية والتصنيع المتأخر** (نيويورك، ١٩٨٩ ؛ يونغ ـ إن وو، **سباق للسريع: الدولة والمال في التصنيع الكوري** (نيويورك، ١٩٩١) .

(٧٣) غاري هاوس، **الدولة الفلبينية ونظام ماركوس: سياسة التصدير**، (نيويورك، ١٩٨٧) .

(٧٤) كيتشنغ (١٩٨٧)؛ ستيفن هاغارد «الاقتصاد السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية» **مجلة الأبحاث الأمريكية اللاتينية**، ١/٢٤ (١٩٨٩) ص ١٨٤ ـ ٢٠٨؛ ايفانس وستيفنس (١٩٨٨) .

(٧٥) ايفانس وستيفنس (١٩٨٨) ص: ٧٣٦ .

(٧٦) حول هذا الفكر انظر أيضاً ويليام كاناك «جدول دولة الأطراف: نظم رأسمالية الدولة البيروقراطية التسلطية في امريكا اللاتينية» **مجلة الأبحاث الأمريكية اللاتينية**، ١/١٩ (٩٨٤) ص ٣ ـ ٣٦، وهاغارد (١٩٨٩) .

(٧٧) كيرن عزيز تشودري «ثمن الثروة: الأعمـال والدولـة في العمـال، واقتصادات النفط» **مجلة التنظيم الدولي**، ١/٤٣ (شتاء ١٩٨٩) ص: ١٠١ ـ ١٤٥ .

(٧٨) عصام الخفاجي، «الطبقة والعشيرة والدولة في العراق المعاصر» ورقة قُدمت في المؤتمر حول الذكرى الثلاثين للثورة العراقية، جامعة تكساس بأوستن.

(٧٩) انظر، مثلاً جو شوا كوهن وجويل روجرز، **حول الديمقراطية: نحو تحول المجتمع الامريكي** (نيويورك، بنغوين، ١٩٨٣)؛ ديفيد فوغل **اقدار متذبذبة: السلطة السياسية للأعمال في امريكا** (نيويورك ١٩٨٩) هيووارد «سلطة بنيوية ـ تناقض في الشروط»، مجلة الدراسات السياسية، ٣٥ (١٩٨٧)، ص ٥٩٣ ـ ٦١٠، وستيفن د. جيل مع ديفيد لو «الهيمنة العالمية والسلطة البنيوية لرأس المال» **مجلة الدراسات الدولية الفصلية**، ٣٣ (١٩٨٩) ص: ٤٧٥ ـ ٤٩٩ .

(٨٠) جون باومان **الفعل الجماعي الرأسمالي: تنافس، تعاون وصراع في صناعة الفحم** (كامبردج ١٩٨٩)؛ فيتاليس، في خولي، ميجدال وشو، (وشيك الصدور)، وفيتاليس، **بناء الرأسمالية في مصر**، مخطوط غير منشور، الفصل الأول منطق الصراع بين جماعات رجال الأعمال وتعاونهم في البلدان حديثة التصنيع: حالة

مصر ١٩٢٠ ـ ١٩٦٠» .

(٨١) استخدم عبارة «الفعل السياسي» بمعنى توظيف استراتيجيات من أجل تشكيل السوق أو سلوك المتنافسين وصولاً إلى ممارسة السلطة، وهذا قد ينطوي وقد لا ينطوي على مغريات للسلطات، انظر، في هذا الموضوع ساموبل باولز وهيربرت غينتس «تبادل مثير للنزاع: أسس دقيقة جديدة لاقتصاد سياسي اللرأسمالية: نحو اعادة تحديد الانسان الاقتصادي» كلاهما في مجلة السياسة والمجتمع، ٢/٨١ (١٩٩٠) ص: ١٦٢ ـ ٢٢٢، ٢٢٣ ـ ٢٤٢ .

(٨٢) باومان (١٩٨٩) ص:٣ يتابع كلامه ليقول: «تمثل المنافسة الاقتصادية صراعاً حقيقياً جداً بالغ الخطورة فيها بين الرأسمالي الذي تكون مصالحه الفردية الأكثر أساسية متضاربة مع مصالح منافسيه. . . ومن الضروري أن نلاحظ أن هذه العلاقات التنافسية هي عنصر مكوّن للرأسمالية ـ أية رأسمالية. أما شكل المنافسة، ومدى قوة الضغوط التنافسية، وقدرة الرأسماليين على ضبط التنافس ـ فإن هذه الأمور كلها كانت شديدة الاختلاف عبر الزمن وعبر الصناعات في اطار فترة واحدة، مثلها تماماً مثل الصراع بين العمال والرأسماليين، هذا الصراع الذي كان مختلفاً من حيث الشكل والحدة».

(٨٣) كليمنت هنري عن البنوك، هباهندوسا عن المواد الصيدلانية؛ سليم (١٩٧٩) وغيلسبي وعمر سعد الدين عن شركات القانون ٤٣ .

(٨٤) كما يلاحظ سبرينغبورغ (١٩٨٩)، ص: ٤٦ «لم تكن هناك دراسة عميقة لدور برجوازية الانفتاح في صنع القرار الوطني أو المحلي في مصر. وكما يؤكد فإن مزاعمه هو ومزاعم غيره حول الطبقة والدولة ماهي إلا تأكيدات مدعمة في أحسن الأحوال بنكات، يستخلص منها مختلف الكتاب استنتاجات متباينة. قارن بين كلام بيناتشي (١٩٨٩)؛ مور (١٩٨٦) جون واتر بوري في «الدولة السهلة والباب المفتوح: تجربة مصر في اشاعة الليبرالية الاقتصادية ٧٤ ـ ١٩٨٤» مجلة السياسة المقارنة، ١٨/١ (ت١ ١٩٨٥)؛ وبين ريتشاردز وواتر بوري (١٩٩٠) .

(٨٥) ريتشاردز وواتر بوري (١٩٩٠) ص: ٤٢٠ . لقد بسَّطت الصيغة بتقديمها في جدول من أربعة حقول. وهما يقدمانها على أساس أنها جدول من ١٦ حقلاً معارضين بين الأفعال التي تمت «قبل رسم السياسة» والأخرى التي تمت «بعد رسم هذه السياسة». والقسم المقدم هنا من المخطط يتعامل مع الجزء المخصص لما «قبل» الفعل السياسي، وكما يريان فإن هذه طريقة اختزالية في رسم «الأدوات التي. . . . قامت المصالح الخاصة بتوظيفها من أجل بلوغ أهدافها. . .» واحدى المشكلات هي انهما يحددان المسألة بضيق مفرط في ضوء اصدار «التشريعات».

(٨٦) كليمنت هـ . مور «السياسة التسلطية في المجتمع غير المتمفصل: حالة مصر جمال عبد الناصر» مجلة السياسة المقارنة، ٦ (١٩٧٤) ، ص:١٩٣ ـ ٢١٨ .

(٨٧) من الواضح أن جميع هذه الأشكال المختلفة من التجمع الرأسمالية هي أكثر من «جماعات ضغط» مصممة لتجنيد «المؤيدين» في مواجهة السلطات؛ وهي تعكس العلاقة البنيوية المتجذرة في ملكية وسائل الانتاج، وعالم التجمعات هذا يبدو لي أوسع من الاتحادات «المهنية» و«النقابية».

(٨٨) «إلى حد ما يبدو التنسيق في استراتيجيات رجال الأعمال عبر روابط مصالح أو من خلال المركزة الاقتصادية متوازيين وظيفياً. فيليب شميتّر والفغانغ ستريك «مخطط بحث لدراسة حركة الروابط لدى رجال الأعمال في المجتمعات الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية (مخطوط غير منشور، ن. د. ص: ١٧).

(٨٩) قد يتصادم المتنافسون، مثلاً، في سبيل ضبط العروض أو حيازة العقود، وشكلا الفعل الجماعي الرأسمالي كلاهما جرياً في مصر مابين الحربين، غير أنهما كانا سيظلان يظهران في مخطط ريتشاردز وواتر بوري بوصفهما تعبيراً عن عقد الصفقات الشخصية.

(٩٠) روبيسون (١٩٨٦)، ص٣٦٤ .

(٩١) للاطلاع على استخدام ذلك في الحجج البنيوية عن الرأسماليين، انظر أوفي وديزنتال (١٩٨٠).

(٩٢) كلما كان الحديث عن «الاقتراع» أو «التصويت» بوصفه شكلاً ذا معنى من الفعل الجماعي الرأسمالي أقل، كان ذلك أفضل.

(٩٣) انظر مثلاً، ايفابيلين «الصناعيون التوانسة والدولة» في زارتمان (ناشراً) اضافة إلى مؤتمر الدول المتقهقرة والمجتمعات المتوسعة.

(٩٤) كما يتصور الآن فإن «الدولة» الساعية إلى تحصيل الريع «هي الدول المعادية حقاً للرأسمالية» وإن «نسبة مئوية من البرجوازية الطفيلية تطوِّر مهارات ووجهات نظر وميولاً تتصف بالمبادرة لصالح اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق»؛ غير أن «البرجوازية المبادرة تبقى ضعيفة جداً... عاجزة عن فرض تغييرات جوهرية» سبرينغبورغ (١٩٩٠)، ص:٤٤٧ .

(٩٥) ايفانس وستيفنس (١٩٨٨)، ص:٧٣٦ .



د. كاظم حبيب

حول بعض الخصائص المميزة المتوارثة للبرجوازية العربية

اكتسبت البرجوازية العربية جملة من خصائصها الراهنة المميزة لها من أصل نشأتها التأريخية الأولى ومراحل وعوامل تطورها، أي من طبيعة وعوامل تلك النشأة وظروف التطور وهي في ذلك تجسد الحصيلة الموضوعية الناتجة عن تفاعل وتأثيرات جملة من العوامل التأريخية والوراثية والبيئية وتقاليد وعادات المحيط والموروث الاجتماعي والعلاقات الداخلية والخارجية التي عاشت وارتبطت بها وتطورت في ظلها.

وهي خصائص لم تعرف الركود أو الجمود على حالة واحدة، بل شهدت التطور والتداخل في آن، وارتبطت عضوياً بالتغيرات التي طرأت على أوضاع الاقطار العربية خلال الفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر والفترة الراهنة، وبشكل خاص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، إذ أنها تأثرت بشكل ملموس بالتغيرات العديدة والمتنوعة التي وقعت على النظم السياسية وعلى النظم والحياة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لكل من هذه الاقطار، وعلى المحيط الاقليمي والدولي اللذين ترتبط بهما بأوسع العلاقات وتتأثر بهما أكثر مما تؤثر فيهما.

والبرجوازية العربية، شأنها في ذلك شأن بقية البرجوازيات في العالم، تتميز بالعديد من الخصائص العامة والمشتركة المرتبطة عضوياً بالأساس المادي لنشوئها وتطورها، ببنيتها الداخلية وذهنيتها،بمستوى الوعي الاجتماعي الذي بلغته، بالمصالح والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وأعني بذلك الخصائص الناشئة عن علاقة البرجوازية كطبقة وكفئات اجتماعية، بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج، برأس المال، بسعيها الجامح والدؤوب إلى تحقيق أقصى الأرباح وانماء ثروتها الفردية باستغلالها

لقوة العمل الاجيرة واستحواذها على فائض القيمة، وبرغبتها في السيطرة التامة على الأسواق الداخلية وسعيها للتوسع نحو الأسواق الخارجية والهيمنة على مصادر الثروة وعلى قوة العمل.... الخ.

والاختلاف الذي يمكن أن يبرز في مواقف البرجوازية القومية ازاء هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أو غيرها كثير، ينشأ أساساً من مستوى تطور هذه البرجوازية القومية أو تلك، والمرتبط عضوياً بمستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الرأسمالية وبمستوى تطور ودور القوى الطبقية والفئوية الاجتماعية الأخرى وبالاتجاهات والعوامل التي اثرت في مسيرة تطورها التأريخية والخصائص الاضافية التي اكتسبتها عبر ذلك التطور.

وتؤكد وقائع التطور التأريخي للبرجوازيات العربية انها كانت وماتزال تفقد جزءاً أو بعضاً من خصائصها الاقليمية المرتبطة بعوامل النشأة ومراحل التطور الأولى لصالح اكتساب خصائص جديدة تقرّبها أكثر فأكثر من الخصائص العامة المشتركة التي تتميز بها البرجوازية عموماً.

إلا أن العوامل الحضارية وبنية العقل الاقتصادي ـ الاجتماعي والسياسي العربي في ظل تطور المجتمع العربي وتطور علاقاته الاجتماعية في الريف والمدينة والعلاقة بين تطور القاعدة الاقتصادية، ذات الأنماط المتعددة، والبنية الفوقية، ذات الخصائص الاقليمية العربية المتميزة، ومستوى استقلاليتها... الخ، كانت وماتزال تميز وتتحكم في ذهنية وطريقة تفكير وأسلوب عمل وعلاقات وسلوكية البرجوازية العربية على المستويات الداخلية والعربية والاقليمية والدولية[١].

وقد جاء نشوء البرجوازية العربية في ظروف غير اعتيادية، اذ لم تكن ولادتها طبيعية، أي انها لم تكن نتيجة نشوء عوامل وحصول تحولات اقتصادية بنيوية داخل المجتمعات العربية حتمت ظهورها بل كانت بفعل عوامل خارجية، فالبدايات الأولى كانت قد اقترنت بعملية غرس هامشية وعفوية أجنبية للعلاقات الرأسمالية في أرض غير محروثة بعد، واقتصرت على قطاعات لم يكن في مقدورها تحفيز عوامل النمو الاقتصادي بسرعة، بل كانت مساعدة، من أوجه معينة، على اعاقة وتأخير عملية النمو الاعتيادي. فقد تركزت على قطاع التبادل التجاري العيني اولاً، وعلى تنشيط العلاقات السلعية ـ النقدية في قطاع التجارة لاحقاً. وقد تم هذا في ظل الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية التقليدية التي كانت تسود في مركز وأطراف الامبراطورية العثمانية، واعني بها سيادة العلاقات الانتاجية ماقبل الرأسمالية.

إلا أن البرجوازية الاجنبية، التي غرست العلاقات الرأسمالية في الولايات العربية التابعة للامبراطورية العثمانية أو الخاضعة لسيطرتها بشكل غير مباشر، تصدت في ذات الوقت لبدايات النمو الرأسمالي في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي فترة حكم محمد علي، وعمدت إلى تصفيتها واخضاع العملية كلها تحت اشرافها وهيمنتها[٢].

فالبرجوازية العربية نشأت اذن في فترة كانت الولايات (المناطق) العربية تخضع إلى نوعين من الهيمنة الاستعمارية في آن، فمن جهة كانت أغلب المناطق العربية تعاني من هيمنة عثمانية اوتوقراطية ـ استبدادية موغلة بالرجعية والعنصرية، تستند إلى العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية ذات الخصائص الاسيوية، هيمنة همها الأساسي تشديد عمليات النهب والسلب وانتزاع اكبر قدر من الخراج وأشكال

الريع والأتاوات الأخرى، بما فيها ريع السخرة، كما انها كانت تسعى إلى القضاء على كل معلم حضاري عربي وإزالة الخصائص القومية والتراثية العربية، وانتهجت عملياً سياسة التتريك الشوفينية ضد العرب واللغة العربية.

وكانَ مركز الامبراطورية العثمانية يعاني في الوقت ذاته من تفكك متفاقم ومن تدهور في القدرة على السيطرة على أطراف الامبراطورية المترامية بعيداً، كما كانَ المركز يشهد تغلغلاً متزايداً من جانب رأس المال الاجنبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمركز وأطرافه وتتصارع حوله الدول الرأسمالية لانتزاع منطقة نفوذ لها وفرض «مصالحها الحيوية». وكان السلاطين الأتراك قد لجأوا إلى عقد وتوقيع الاتفاقيات مع الدول الراسمالية الأوروبية التي منحت بموجبها الشركات الرأسمالية المزيد من الحقوق والامتيازات الاستثنائية في الولايات التابعة للامبراطورية العثمانية، والتي ساهمت بدورها في زيادة التفتت فيها وتعزيز النفوذ الاجنبي عليها واصبحت الديون المالية المتزايدة والفوائد الربوية المرتفعة جداً تزيد من مصاعب الدولة العثمانية المالية والاقتصادية وتهدد بافلاسها وتدفع بها إلى فرض المزيد من الاعباء الضريبية على الجماهير الكادحة في الولايات التابعة لها وفي المركز من جهة، وإلى حصول أصحاب الديون على المزيد من الحقوق والامتيازات في جميع أرجاء الامبراطورية من جهة أخرى، وهكذا اصبحت الامبراطورية العثمانية العجوز تعاني تدريجياً من الارهاق والافلاس الشديد وتدخل مرحلة التفكك والانهيار، كما تحولت عملياً إلى شبه مستعمرة تتحكم بها ارادات ومصالح أصحاب روؤس الاموال الاجنبية والدول الدائنة، واصبحت اجهزة الامبراطورية العثمانية تؤدي دور الجابي المباشر للضرائب من ارجاء الامبراطورية لتسديد الديون مباشرة إلى أصحاب رؤوس الأموال الاجنبية[٣]. ولم تنج من ذلك حتى تلك الولايات العربية التي كانت قد أعلنت استقلالها الذاتي عن الامبراطورية العثمانية، ولكنها كانت تواصل تقديم الولاء للسلطانْ وتذكر اسمه في المساجد باعتباره خليفة المسلمين وتدفع الخراج والضرائب والاتاوات السنوية لبيت مال السلطان وحاشيته تجنباً لاثارة المشكلات.

وقد شهدت الفترة الواقعة بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر والحرب العالمية الاولى انتفاضات وتمردات فلاحية وجماهيرية كثيرة جداً يجري التعبير فيها عن امتناع هذه الجماهير عن دفع الخراج والضرائب والا تاوات الثقيلة للباب العالي، وقد اسندت هذه الانتفاضات في حالات كثيرة من جانب الاقطاعيين وشيوخ العشائر ورؤساء القبائل الذين كانوا يتأثرون مالياً وتتقلص ايراداتهم من جراء مواصلة الدفع لبيت مال السلطان وللولاة المحليين. وقد كانت تلك الانتفاضات الفلاحية العفوية عاملاً مهماً في تكوين الوعي الوطني والقومي وبلورة الاتجاهات السياسية والحركات القومية المناهضة للوجود والهيمنة العثمانية على الولايات العربية.

وكانت الامبراطورية العثمانية، وهي في طريقها إلى مفارقة الحياة، تمعن في الاضطهاد والارهاب السياسي والعنصري وتشدد في جباية المزيد من الخراج والضرائب والاتاوات المتنوعة، وتزيد من افقار شعوب هذه البلدان، رغم محاولات البرجوازية التركية الحديثة التكوين تدارك هذه الاوضاع واعادة نبض الحياة في كيان هذه الامبراطورية واجراء بعض الاصلاحات الادارية والاقتصادية في المراكز والأطراف. وقد برز ذلك بوضوح في اصدار الدستور العثماني، الذي ساهم في اعداده مدحت باشا



والذي منح السلطان بموجبه مزيداً من الصلاحيات والسلطة المباشرة، أو في محاولات مدحت باشا واتباعه تحقيق الاصلاحات في ولاية بغداد عندما كان والياً هناك خلال الفترة الواقعة بين ١٨٦٩ ـ ١٨٧١ وقد جرى فيها بعد اغتيال هذا المصلح من قبل القوى الاقطاعية والظلامية التركية أثناء وجوده في السجن في منفاه عام ١٨٨٤[٤].

وقد برهنت تصرفات البرجوازية التركية الجديدة، التي كانت تناضل في سبيل التغيير والاصلاح والتقدم، على انها كانت تنطلق حتى في نهج اصلاحاتها الادارية والسياسية في الولايات العربية او في غيرها من مواقع المحتل الراغب في تشديد هيمنته واستغلاله، ومن رؤية قومية متعصبة شوفينية، تسعى إلى فرض سطوتها على الشعوب الأخرى بالحديد والنار. وينطبق هذا على نهج وسلوكية مدحت باشا أيضاً، أثناء توليه الولاية في بغداد أو أثناء عمله في الولايات الأخرى، وكذلك في نشاط البرجوازية التركية في مختلف المنظمات السياسية والاصلاحية مثل حزب العهد أو تركيا الفتاة... الخ[٥].

وكانت البرجوازية التركية الجديدة تنمو وتتطور في اوضاع معقدة وصعبة جداً، ومشابهة من أوجه كثيرة للأوضاع التي كانت تسود الولايات العربية التابعة للامبراطورية العثمانية، وفي جو مشحون بالصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في الداخل وفي العلاقات مع الدول الأخرى، اضافة إلى سيادة الارهاب والاضطهاد الشديدي القسوة والتعسف وكان الفارق النوعي المهم الذي تميزت به الصراعات في تركيا حينذاك عن بقية الولايات العربية التابعة، يبرز في كون التغلغل الرأسمالي الاجنبي كان يجري في بلد استعماري من الطرز القديمة يحتل مباشرة عشرات الدول في كل من آسيا وافريقيا واوروبا. ويعيش حكامه والفئات الميسورة فيه على ريع الخراج والجزية الذي كان يصدر اليها من تلك المستعمرات، وعلى عمليات نهب وسلب بشعة وكانت البرجوازية الكومبرادورية التركية تؤدي دور السمسار للرأسمال الاجنبي داخل تركيا (المركز) وفي الولايات التابعة لها (الاطراف) في آن. وكانت هذه الفئة من البرجوازية التركية تضطهد بقسوة وتحارب البرجوازية الصناعية الوطنية التركية، التي كانت تناضل في سبيل التخلص من الحكم الاقطاعي ـ الاوتوقراطي ـ الاستبدادي من جهة، ومن تحالف البرجوازية الكومبرادورية مع الفئة الاقطاعية الحاكمة من جهة أخرى، وضد التغلغل الرأسمالي التجاري الاجنبي المناهض للتطور الصناعي في تركيا من جهة ثالثة.

وكانت البرجوازية التركية الجديدة تتحرى عن تحالفات سياسية مع البرجوازية الجديدة الناشئة حديثاً في الولايات العربية لمساندتها في صراعها ضد الفئات الاكثر رجعية في مركز الامبراطورية. ولكنها كانت من الناحية العملية تتعامل معها على أساس انها جزء تابع للبرجوازية العثمانية، جزء من «الجامعة العثمانية»و «الجامعة الاسلامية»، واعتبار تلك الولايات جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية.

وفي ضوء هذا الواقع كانت الدولة العثمانية في المركز تمنح الشركات الرأسمالية الأجنبية ودولها امتيازات استثنائية وعبر اتفاقيات مخلة غير متكافئة في الولايات العربية التابعة لها من جهة، كما كانت تلك الشركات تنتزع لنفسها، وعبر وجودها العملي في تلك الولايات، حقوقاً اضافية تعمق من ارتباطها بها وتبعيتها لها من جهة أخرى. لقد كانت هذه الشركات والدول تتصرف وكأنها في مستعمراتها، وهكذا كان الأمر حقاً.

وكانت تنمو في الولايات العربية وتتوسع، شأنها في ذلك شأن المركز، هيمنة استعمارية جديدة مباشرة وغير مباشرة، من جانب الدول الرأسمالية الأوروبية الصاعدة، وإذا كانت تعتمد في هيمنتها في البداية على العلاقات التجارية والتغلغل الرأسمالي الوئيد فيها، فانها قد اتخذت وابتداءً من النصف الأول من القرن التاسع عشر بشكل خاص شكل محاولات ناجحة للهيمنة العسكرية المباشرة على العديد من الولايات العربية البعيدة عن مركز الدولة العثمانية أو المستقلة عنها نسبياً.ومع نهاية الحرب العالمية الأولى انتهت هذه المحاولات بالهيمنة الفعلية المباشرة أو غير المباشرة على جميع المناطق العربية[٦] وأصبحت مناطق نفوذ تابعة للاستعمار البريطاني والفرنسي حيث تقاسمتا اسلاب الدولة العثمانية (الرجل المريض) وأنهتا بذلك ما أطلق عليه طويلاً «بالمسألة الشرقية».

ومارست البرجوازية الاجنبية سياسات استعمارية لا اثر للرحمة فيها، فقد نهبت الكثير من الاثار والثروات الحضارية. وتشهد على ذلك ضخامة الاثار والتحف الفنية القديمة والعربية والاسلامية المنهوبة من المنطقة العربية، والموضوعة في المتاحف في اوروبا وامريكا، أو المستخدمة في العمارة الأوروبية مثل الأعمدة الرخامية والشبابيك والابواب، وتقدم مدينة البندقية نموذجاً حياً في هذا الصدد.

وعدا عن ذلك فقد تعرضت المنطقة العربية إلى استغلال ونهب بشعين للموارد الأولية ولقوة العمل فيها على امتداد قرون عديدة، وهي ماتزال تتعرض إلى أشكال جديدة من الاستغلال وتعاني بقسوة من نتائجه المباشرة وغير المباشرة[*].

في مثل هذه الاوضاع المعقدة نشأت وتطورت البرجوازية العربية والتي تركز نشاطها الاقتصادي في الحقول التجارية والمالية الربوية والعقارية، وكان انحدارها بالأساس من أصول اجتماعية ذات علاقة وثيقة بقوى النظام العثماني، وتعتمد على هذه العلاقة في ترويج وتطوير نشاطاتها، التجارية والمالية وفي ممارسة تأثيراتها الاجتماعية والسياسية، ولكنها كانت تختلف مع تلك القوى أيضاً. اذا كانت تنظر إليها على انها تمثل سلطة أجنبية غازية ومحتلة ومعوقة لنشاطها ودورها في الاقتصاد المحلي ومستنزفة لموارد البلاد وامكانياته، رغم وجود الرابطة الدينية الاسلامية. وافرزت هذه الحقائق موقفين متعارضين اتخذتهما الاوساط العربية، حيث اندفع البعض إلى مقاومة الوجود العثماني، ولكنه التقى وتحالف مع البرجوازية

(*) وقعت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي المباشر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١ والمغرب عام ١٩١٢ بينما احتلت بريطانية كلاً من مصر والسودان في عامي ١٨٨٢ و ١٨٩٨ ،على التوالي. وجرى احتلال ليبيا من قبل ايطاليا عام ١٩١١. وابتداءً من القرن الثامن عشر وعلى امتداد القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كانت هناك اتفاقيات موقعة بين بريطانية ومشايخ الخليج وإماراتها فيما بعد فرضت شكلاً من الهيمنة الاستعمارية على هذه المنطقة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى جرى احتلال مباشر لعدد من الأقطار العربية من قبل الدول الاستعمارية التي كسبت الحرب وجرى توزيع مناطق النفوذ فيما بينها. فأصبحت فلسطين وشرقي الأردن والعراق من حصة الاستعمار البريطاني، بينما أصبحت كل من سورية ولبنان من حصة الاستعمار الفرنسي. في حين بقيت السعودية واليمن تخضعان لبريطانيا بشكل غير مباشر عبر اتفاقيات فرضتها على هاتين الدولتين. (٧).

الاجنبية وتعاون معها. كما اندفع البعض الأخر للتعاون الواسع مع العثمانيين وقاوم الغزو الاجنبي الرأسمالي الجديد[٨].

لقد تحدرت البرجوازية العربية من وسطين اجتماعيين رئيسيين هما:

(١) العوائل الميسورة والمتنفذة والمهيمنة على الحياة التجارية وحياة المدينة والعلاقات الاجتماعية فيها، والتي كانت في علاقاتها متداخلة مع العوائل التركية التي كانت تلعب دورها الرئيسي في الحياة التجارية؛ و(٢) أبناء كبار ملاك الاراضي الزراعية وشيوخ العشائر الذين اختاروا المدينة مكاناً لسكن بعض ابنائهم وموقعاً اخر لمعاشهم، ويفترض ان لا نغفل بأن الوسط الأول ينحدر بالأساس من الوسط الثاني، أي ممن هجروا الريف مبكراً.

وكان التجار العرب، الذين فقدوا دورهم البارز في التجارة الخارجية، يمارسون النشاط التجاري بين الريف والمدينة أو كوسطاء لتصريف السلع المستوردة من الخارج وعبر الشركات الاجنبية في الأسواق المحلية، أو لبيع السلع الزراعية إلى تلك الشركات لتصديرها إلى الخارج. وكان هؤلاء يحصلون على جزء مهم من مدخولاتهم السنوية عبر اقتطاعهم لجزء من الريع المتحقق من الزراعة بسبب امتلاكهم أو مشاركتهم في امتلاك أو استحواذهم على الاراضي الزراعية وامتلاكهم حق التصرف بها. كما كانوا يسعون إلى ايجاد موقع لهم في العلاقات التجارية بين الولايات العربية أو مع المناطق الأخرى في الدول العثمانية أو غيرها. إلا أن الشركات الرأسمالية الاجنبية كانت تسعى إلى احتكار هذا المجال والهيمنة عليه وتحويل التجار العرب إلى وسطاء تابعين لهم.

وكانت جهود الشركات الرأسمالية التجارية تتركز خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفيما بعد أيضاً، على تحقيق اختراق واسع النطاق وشمولي للامبراطورية العثمانية ولجميع الولايات التابعة لها فعلياً أو المرتبطة بها شكلياً لضمان[٩]:

- بسط نفوذها الاقتصادي والتجاري وايجاد القواعد الاجتماعية المستعدة للتعاون معها وتطويرها والتأثير السياسي في احداث هذه المناطق، وتأمين التخلص النهائي من الهيمنة العثمانية لصالح هيمنتها المباشرة.

- احتضان فئة من التجار الميسورين من العرب والاتراك المتنفذة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية بها وجعلها مستعدة لتنفيذ ارادتها وتحقيق مصالحها مقابل مشاركتها في جزء من المغانم والارباح.

- دعم سلطة شيوخ العشائر ورؤساء القبائل العربية وايجاد الصلات المباشرة معهم، وبالتالي تكريس العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية في أرياف هذه البلدان لصالح التحالف بين الرأسمال الاجنبي والاقطاع المحلي.

- تأمين الأسواق الداخلية لتصدير وتصريف سلعها المصنعة فيها، اضافة إلى ضمان تصدير السلع الزراعية الأولية إلى أسواقها لسد احتياجات مصانعها بشكل خاص.

ويفترض أن لا ننسى التعقيدات الكبيرة التي كانت تصاحب عملية فرض مثل هذه الغايات على الولايات العربية لأسباب ثلاث وهي: (١) مقاومة القوى العربية لأسباب وطنية وقومية ودينية؛ و(٢)



المقاومة التي كانت تبديها الدولة العثمانية بسبب خوفها من فقدان ولاياتها، وبخاصة فئة البرجوازية الجديدة التي كانت تناضل من أجل الاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية والولايات التابعة لها؛ و(٣) المزاحمة الشديدة التي كانت تحتدم حينذاك بين الشركات الرأسمالية والدول الاستعمارية حول السيطرة على هذه المناطق.

ففي الوقت الذي استطاعت كل من بريطانيا وفرنسا مد نفوذهما إلى الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية وتعزيز مواقعهماومصالحهمافيها، تمكنت ألمانيا من تعزيز نفوذها ومواقعها وتأثيرها على مركز الامبراطورية وعلى السلطان مباشرة. إلا أن الحرب العالمية الأولى، التي لم تكن سوى حرباً استعمارية لاعادة تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الامبريالية وفق التغيرات التي حصلت حينذاك في موازين القوى الجديدة في العالم، قد انتهت باعلان سقوط الامبراطورية العثمانية وبسيطرة بريطانيا وفرنسا على الاقطار العربية، ثم تقسيم مناطق النفوذ فيها بينها على هذه الاقطار. كما اصبحت تركيا عملياً تحت النفوذ والهيمنة البريطانية[١٠].

وحققت الشركات الرأسمالية التجارية والدول الرأسمالية الأوروبية جملة من الأهداف الأساسية التي تعتبر جوهر كل نظام استعماري، وأعني بها مايلي:

* ربط الولايات، وفيما بعد الاقطار العربية، بالسوق الرأسمالي العالمي وبالتقسيم الدولي الرأسمالي للعمل بحيث أصبحت هذه البلدان مناطق منتجة ومصدرة للمواد الأولية الزراعية وغير الزراعية، وبهذا ضمنت الربط العضوي التبعي، الذي مايزال مستمراً وبمقاييس أكثر شمولية وعمقاً، بين المراكز الصناعية المتقدمة والأطراف الزراعية المتخلفة في نظام عالمي واحد، هو النظام الرأسمالي.
* ضمان الهيمنة على اقتصاديات وأسواق هذه البلدان بما يسمح لها باستنزاف أكبر قدر ممكن من الفائض الاقتصادي المنتج فيها وتصديره إلى بلدانها، سواء تم ذلك عبر النشاطات التجارية أم المالية أم عبر التوظيفات الرأسمالية.
* التحكم باتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بما يسمح لها بمواصلة الوجود والهيمنة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
* المساهمة في تكوين الفئات الاجتماعية المتعاونة معها والمساعدة في استمرار وجودها ومشاركتها في الحكم وفي بعض المغانم.
* اقامة الاجهزة الادارية والحكومية واجهزة القمع التي تقف إلى جانب البرجوازية الاجنبية وتدعم وجود ونشاط وهيمنة الرأسمالية الاحتكاري الاجنبي.
* وتجدر الاشارة إلى ان الولايات العربية ساهمت بفعالية وبشكل ملموس وبالرغم منها في دعم وتنشيط عملية التراكم البدائي لرأس المال في مطلع تطور الدول الصناعية وفي تمويل الثورة الصناعية فيما بعد من خلال ماوقع عليها من عمليات نهب وسلب واسعة، وما تحقق فيها للشركات الرأسمالية الاجنبية من نسب ارباح سنوية عالية جداً[١١].



وفي مثل هذه الاوضاع المعقدة نشأت وترعرعت البرجوازية التجارية العربية. فقد واجهت نوعين من العلاقات الانتاجية ماقبل الرأسمالية وهما: العلاقات الانتاجية الابوية المقرونة بحياة البداوة والرعي والانتاج الزراعي لأغراض الاكتفاء الذاتي من جهة، والعلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية ذات الخصائص الاسيوية من جهة أخرى، كما واجهت العلاقات الرأسمالية التجارية القادمة من الخارج. واعتمدت البرجوازية العربية الجديدة ومنذ البدء على حماية واحتضان ودعم البرجوازية الاجنبية لها.

أي انها نشأت في وسط مشوه وسلبي، كما تعاونت واعتمدت على حليفين هما البرجوازية الاجنبية وفئة الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضي الزراعية. واثمرت هذه الحضانة الفريدة من نوعها، والعيش والعمل بين ومع نمطين انتاجيين متباينين نوعياً، رغم وحدتها في هدف الاستغلال عن نشوء تلك الخصائص المميزة للبرجوازية العربية، والتي مايزال يتعرف المرء على بعضها حتى الآن، واعني بذلك التبعية والولاء للبرجوازية الاجنبية، اضافة إلى التردد والخوف في مواجهة المزاحمة والتوظيف الرأسمالي في القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأساسية.

لقد حرمت البرجوازية العربية طيلة عشرات السنين، أي منذ نشأتها، وقسم منها مايزال محروماً حتى الآن، من امكانية توفير المستلزمات والشروط العملية لتحقيق استقلاليتها وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ سلطتها السياسية، وقسم آخر مارس ذلك بصورة جزئية وناقصة جداً. فهي مازالت، وبهذا القدر أو ذاك، محرومة من[١٢]:

* السيطرة الفعلية على أسواقها الداخلية والتحكم في صادراتها واستيراداتها، إذ أن هذه الهيمنة المتباينة في سعتها وشدتها مازال تقودها الشركات والدول الرأسمالية؛

* السيطرة الفعلية على الفائض الاقتصادي المتحقق في بلدانها والتحكم في حجم التراكمات التي يمكن تأمينها فعلياً لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالشركات الرأسمالية الاحتكارية كانت تصدر القسم الأعظم من ذلك الفائض إلى بلدانها، وكانت تمنع بذلك تحقيق التراكم البدائي لرأس المال. وكانت فيما بعد تكبح نموه وتطوره. كما كانت فئة الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية تستخدم ذلك الجزء من الفائض الاقتصادي - الريع - المستحوذ عليه من قبلها، أو المتبقي لها، لأغراض استهلاكية بذخية وفردية وبعيدة عن تنمية الانتاج المادي[١٣].

* القدرة على توجيه الاعمار الاقتصادي بما يخدم تغيير بنية الانتاج الزراعي واقامة المشاريع الصناعية وتغيير بنية الاقتصاد الوطني في هذه الاقطار.

* الضعف في قيادة عملية تطوير القوى المنتجة المادية والبشرية وإعادة تكوينها أو تحسين مستوى استخدامها بالشكل الذي يخدم مصالح التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي المستقلين.

* تحقيق الهيمنة على الموارد الأولية ووضعها في خدمة السياسة الاقتصادية والحاجات الفعلية أو التحكم في حجم الاستخراج والتصدير أو الأسعار، أو في اتجاهات استخدامها الداخلي، أي ترددها الشديد في التخلص من الاتفاقيات التي وقعت مع حكومات هذه البلدان والتي تميزت باستجابتها لمصالح الرأسمال الأجنبي والحاقها أفدح الأضرار بمصالح الاقطار العربية.



ان أوضاعاً من هذا القبيل، مقترنة بهيمنة عسكرية وسياسية مباشرة أو غير مباشرة، ما كان في مقدورها وبأي حال من الأحوال، ان تسمح بنشوء وضع تتمتع فيه هذه الاقطار بالاستقلال والسيادة، كما لم يكن في مقدورها ان تسمح لاتجاهات أخرى في السياسة الاقتصادية ان تفتح الأبواب أمام تطور البرجوازية العربية بصورة مستقلة، وكان من شأن هذا الوضع تفعيل التناقضات وتشديد الصراعات ودفع الأمور باتجاه الفرز والاصطفاف المستمرين في اوساط البرجوازية العربية، وان اختلفت الفترات الزمنية التي بدأت فيها تلك العمليات، والتي ماتزال مستمرة حتى الآن.

وإذ يحاول المرء ان يتعرف على الخصائص المميزة التي اتسمت بها البرجوازية العربية التي نشأت في تلك الظروف والاوضاع، أي في ظل الهيمنة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة... الخ، فسيتوصل إلى تسجيل الملاحظات التالية:

* طابع التبعية والهامشية في النشاط الاقتصادي الذي تؤديه والدور الذي اسند إليها، اضافة إلى التردد والخوف من المجازفة في التوظيف والاعتماد على الذات.
* طابع الطفيلية الذي اقترن بنشاطات هامشية أخرى مارستها وحققت من ورائها جزءاً مهماً من مدخولاتها الريعية خارج اطار النشاط الانتاجي.
* استعدادها الشديد للمساومة ووقوفها ضد الحل البرجوازي الاصلاحي للمسألة الزراعية وضد أقامة المشاريع الصناعية الوطنية.
* عداؤها الشديد للديمقراطية وتصديها للاتجاهات الوطنية في السياسة ومن نشاط الفئات الاجتماعية والاحزاب السياسية الأخرى.
* سعيها المحموم للتحالف مع الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضي الزراعية من جهة، ومع البرجوازية الاجنبية التي اعتبرت الحاضنة والمفقسة لها من جهة أخرى.
* وكان بروز وتطور مواقع مثل هذه الفئات من البرجوازية التجارية الكومبرادورية العربية، التي كانت تمارس التجارة وتستوفي الربا من نشاطاتها المالية التسليفية أو من سمسرتها في العقارات، والتي أبدت استعداداً تاماً وثابتاً للتعاون الوثيق والتحالف التبعي مع الشركات الرأسمالية الاجنبية، قد وفر القاعدة الاجتماعية المناسبة التي اعتمدت عليها البرجوازية الاجنبية في تنصيب ممثليها على رأس الحكم وبالتحالف مع الاقطاعيين، بعد ان اجبرت على اقامة حكومات عربية والاعتراف باستقلالها شكلياً وقد أدت السياسات الاقتصادية التي مارستها البرجوازية الاحتكارية الاجنبية في الاقطار العربية والاهداف الاستعمارية التي سعت إلى تحقيقها إلى حرمان هذه الاقطار والمجتمع من البدء المبكر بتحقيق عمليات التراكم البدائي المحلي لرأس المال. وعندما بدأت هذه العملية، توفرت لتلك الاوساط كل الامكانية للتحكم باتجاهات ومواقع وسرعة هذه العملية ومعدلات نموها والقوى التي تمارسها، وتباينت الاقطار العربية فيمابينها بالنسبة إلى الفترة التي بدأت بها عملية التراكم البدائي. ففي الوقت الذي بدأت بالنسبة لعدد قليل جداً من الاقطار العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بحركة وئيدة جداً، فأنها بدأت بعدد قليل أخر في أعقاب الحرب العالمية الأولى واستغرقت الفترة بين الحربين،

في حين انها بدأت لقسم ثالث من الاقطار العربية في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي ماتزال مستمرة للبعض الأخر منها.

وهذه الحقيقة تساهم في تفسير التباين القائم حالياً بين مستويات تطور الاقتصادات العربية القطرية وتجليها في البنية الطبقية ومجمل البناء الفوقي للمجتمع العربي في كل من هذه البلدان. اتخذت عملية التراكم البدائي لرأس المال في الأقطار العربية اتجاهين هما:

آ ـ عملية تراكم لرأس المال الاجنبي في اقتصاديات الاقطار العربية لصالح الاقتصاد الاجنبي وكانت تعتبر جزءاً عضوياً من عملية التراكم الرأسمالي للدول الرأسمالية المتطورة، والتي تركزت في قطاعات الاستخراج والزراعة بشكل خاص. وشكلت هذه المواقع قاعدة أساسية لاستنزاف الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه البلدان وافقارها، أي أن هذه العملية لم تكن موجهة لتنمية وتعظيم التراكمات الرأسمالية المحلية واغناء الثروة الاجتماعية.

ب ـ عملية تراكم بدائي لرأس المال المحلي كانت تقوم بها فئات البرجوازية العربية المحلية، وهي عملية كانت تالية من حيث الوقت ومتأخرة عن العملية الأولى وبطيئة جداً. وشكلت الأساس المادي للتطور الرأسمالي اللاحق في هذه الأقطار.

ومن السمات المميزة لتطور الأقطار العربية ان التراكم البدائي لرأس المال لم يتوجه فيها، من حيث المبدأ صوب، أو لم يحصل في الصناعات الحرفية التقليدية التي كانت قائمة فيها لتوسيع قاعدتها وتطوير وتحسين مستوى تكنولوجيتها وادارتها والتقاليد المتراكمة فيها، بل توجه نحو اقامة صناعات حديثة نسبياً جرى استيراد معداتها من الخارج ومن قبل أوساط غير حرفية، وان الصناعات الحرفية المحلية قد تعرضت إلى مزاحمة شديدة من جانب السلع المستوردة في أسواقها الداخلية، أو حتى من السلع المنتجة في المشاريع الصناعية الجديدة. وتذكر التقارير التي تستعرض التطور الاقتصادي في تلك الفترات، وبالنسبة لجميع الأقطار العربية على اختلاف الفترات التي واجهتها تلك المزاحمة، حقائق كثيرة عن الخراب الاقتصادي والافلاس المالي الذي لحق باصحاب الصناعات الحرفية[١٤].

وكانت الأمراض والأوبئة والفيضانات واشكال من الكوارث الطبيعية، التي ارتبطت بواقع التخلف الشديد والعجز عن مواجهتها، تقضي بدورها على أعداد كبيرة من خيرة الحرفيين.

ويؤكد مجرى التطور الصناعي في الأقطار العربية عن انقطاع فعلي وقع في حركة تطور القوى المنتجة في وسائل وتكنولوجيا الانتاج المحلية. اذ لم يجر تحسين وتطوير للمحلي منها، كما لم يتحقق التراكم الرأسمالي فيها، إلا في حالات نادرة جداً، بل توجهت التراكمات صوب اقتناء وسائل انتاج وتكنولوجيا اخرى حديثة نسبياً من الخارج، وفي هذا يكمن أحد أسباب التبعية التكنولوجية الراهنة رغم ان بعض الأقطار العربية قد استورد التكنولوجيا الحديثة لانتاج السلع ذات التقاليد المحلية، كما هو الحال بالنسبة لاقامة صناعات الغزل والنسيج في كل من مصر وسوريا مثلاً.

كما ان البرجوازية التجارية الكومبرادورية لم تكن الداعية إلى أو الدافعة نحو، أو المشاركة الفعلية في تحقيق التراكم البدائي لرأس المال المحلي في الأقطار العربية. بل ان هذه العملية قد اعتمدت على عناصر منحدرة من الأصول الاجتماعية المتوفرة في هذه الأقطار من صلب البرجوازية التجارية المحلية

ومن البرجوازية الصغيرة ومن أبناء الفئات الميسورة في المدن من المتعلمين والمثقفين. وقد ساعد في ذلك وجود فئات اجتماعية كانت تضغط بهذا الاتجاه، وهي فئات اجتماعية نشأت وتطورت في ظروف هيمنة الرأسمال الأجنبي في هذه الأقطار وفي مشاريعه الاقتصادية وبتأثير نشاطاته ووجوده، وأعني بذلك الأوساط العمالية، وفيها بعد كطبقة عاملة، وفئات البرجوازية الصغيرة أو المثقفين.

وكانت هذه الفترة قد تميزت بتنامي الوعي القومي والوطني وكذلك الوعي الاجتماعي والسياسي واقترنت بنشوء الكتل والأحزاب السياسية وصياغة البرامج النضالية العامة، التي كانت تجسد في خطوطها العامة المصالح الوطنية للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة. وقد اصطدمت هذه القوى السياسية الوطنية بأوضاع معقدة جداً، فأقطارها العربية كانت تعاني من هيمنة استعمارية أجنبية كما كانت اقتصادياتها متخلفة وفرض عليها التطور الوئيد باتجاه واحد، فهي بلدان أصبحت تعتمد على انتاج سلعة أو سلعتين زراعيتين رئيستين تصدران إلى أسواق ومصانع الشركات الرأسمالية الاحتكارية المهيمنة على أسواقها، في مقابل استيرادها لأغلب السلع المصنعة وهي بهذا قد احتلت موقعاً تابعاً وثانوياً في الاقتصاد الدولي وفي التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل. وعندما تم اكتشاف الموارد الأولية فيها كانت الشركات الرأسمالية الأجنبية قد انتزعت من هذه الأقطار واحتكرت لنفسها حق التنقيب عنها واستخراجها وتصديرها لصالحها وحق تحديد أسعارها والحصة التي تدفع لحكومات الأقطار العربية، أي أنها تحكمت عملياً بحجم الفائض المنتج وبالجزء الذي تسيطر عليه لصالحها.

وأدى هذا الواقع إلى تشديد التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية تدريجياً وقاد إلى تبلور في المواقف الوطنية والطبقية وإلى حصول عملية فرز واصطفاف مستمرة في صفوف البرجوازية وفي المجتمع بأسره وتركز الصراع واحتدم بين قطبين متنافرين، بين القوى الوطنية من جهة والقوى الأجنبية والقوى الداخلية المتحالفة معها من جهة اخرى، ولعبت نواتات البرجوازية الجديدة، التي بدأت تميز نفسها ونشاطها نسبياً عن البرجوازية الكومبرادورية دورها الملموس والمتطور في صياغة المهمات الأساسية لنضال شعوب هذه الأقطار، رغم أنها كانت هي الأخرى متباينة في قدراتها بين قطر عربي وآخر وفي عمق وشمولية الصياغات العامة للمهمات وفي مدى الاستعداد لخوض النضال من أجلها. إلا ان طبيعة المرحلة والقوى الفاعلة فيها قد ساهمت في بلورة المهمات المشتركة التالية:

* اقامة الحكم الوطني والتخلص من الهيمنة الاستعمارية المباشرة والغاء اتفاقيات الامتيازات المخلة بالسيادة الوطنية. ويفترض ان نشير في هذا الصدد إلى التأثير الذي مارسته النزعات القومية العادلة التي برزت في فترة الحكم العثماني والتي كانت تدعو إلى وحدة الأراضي العربية وإلى إقامة الدولة العربية الواحدة على صياغة هذه المهمة الوطنية العامة.

* اقامة الحياة الدستورية والبرلمانية واطلاق الحريات الديمقراطية بما فيها حرية التنظيم السياسي والصحافة والتظاهر والاضراب.... الخ.

* تصفية العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية وتحقيق الاصلاح الزراعي وتطوير حياة الريف.

* تطوير الاقتصاد الوطني وحماية الثروة الوطنية ووضع حد لنهب خيرات هذه البلدان ومواردها الأولية، والتخلص من النمط الكولونيالي، الوحيد الجانب، للاقتصاد.



* تنمية الصناعة الوطنية ونشرها في هذه البلدان وتأمين الدعم والحماية لها وتنظيم التجارة الخارجية وحماية الأسواق الوطنية.

* مكافحة الأمية وتوسيع التعليم العام والمهني ومكافحة الأمراض والبطالة وتطوير الخدمات العامة الأخرى. وإذا كانت أوساط عمالية قد نمت وتطورت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي عدد قليل من الأقطار العربية، فأن فترة الحرب العالمية الأولى ومابعدها شهدت نمواً أكبر وأسرع لها، سواء أكان ذلك في مشاريع الرأسمال الأجنبي أم المشاريع الجديدة للبرجوازية المحلية، وقد تناثر نموها على قطاعات اقتصادية عديدة وتركزت بشكل خاص في قطاع الموانيء والنقل ومشاريع الماء والكهرباء والسكك الحديدية وفي بعض الخدمات والنشاط التجاري، إضافة إلى بعض المشاريع الصناعية، كما ان اكتشاف النفط الخام والبدء باستخراجه في بعض الأقطار العربية ساهم بشكل خاص وبصورة مباشرة أو غير مباشرة في نمو الطبقة العاملة وازدياد تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد تباينت فترة أو بداية نشوء الطبقة العاملة في الأقطار العربية المختلفة، ولكنها تشابهت عموماً من حيث المنحدر الأساسي لها. فالغالبية العظمى من عمال الأقطار العربية قد تحدرت من صفوف الفلاحين الفقراء والمعدمين الذين نزحوا إلى المدن الكبيرة هرباً من اضطهاد واستغلال الاقطاعيين، أولاً ومن صفوف الحرفيين الذين لم يستطيعوا الصمود بوجه المنافسة الأجنبية لانتاجهم، أو الصناع الذين فقدوا أماكن عملهم في تلك الورشات الحرفية.

وقد لعب نشوء وتطور الطبقة العاملة في الأقطار العربية ومشاركتها في النشاط الاقتصادي والحياة السياسية دوراً مهماً بثلاثة اتجاهات هي:

* زيادة وزن القوى الطبقية والسياسية المناضلة ضد الوجود الامبريالي وضد عمليات النهب والسلب للخيرات المادية واستغلال الأيدي العاملة فيها.

* تعميق المضامين السياسية والاجتماعية لهذا النضال الوطني والقومي بمواقف طبقية اسبغت على ذلك النضال المزيد من الجذرية والديمقراطية والحزم.

* دفع البرجوازية الوطنية إلى الاهتمام بصياغة برامجها الوطنية وتضمينها مهمات اجتماعية ليتسنى لها تعبئة الاوساط العمالية حولها وقيادة نضالها. وقد تعاظمت هذه العملية عندما نشأت أحزاب سياسية أخذت على عاتقها عملية التوعية والتنظيم والتعبئة العمالية وطرحت برامج سياسية واقتصادية واجتماعية أكثر جذرية للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والفلاحين. وقد أثار هذا النشاط الجديد حساسية البرجوازية الوطنية وأوساطاً من البرجوازية الصغيرة وحركها باتجاه النشاطات التنافسية لكسب الأوساط العمالية والفلاحية وكادحي المدن الآخرين. وقد استثمر الامبرياليون هذه المسألة باتجاه تعميقها والتأثير على البرجوازية لكسبها إلى جانبهم واثارة خشيتها من نشاط القوى والأحزاب العمالية وبعض قوى البرجوازية الصغيرة وقد حققوا نجاحات مهمة في هذا الصدد.

ورغم تعرض الصناعات الحرفية في العديد من الأقطار العربية إلى الافلاس والخراب الاقتصادي بسبب المزاحمة الأجنبية على نحو خاص، فان قاعدة فئات البرجوازية الصغيرة كانت تتسع في عدد من النشاطات الاقتصادية والخدمية منها. فإلى جانب البرجوازية الصناعية الحرفية كانت تنمو فئة

صغار التجار وباعة المفرق والكسبة وصغار موظفي الدولة والمستخدمين وأعداد متزايدة من المتعلمين والمثقفين والطلبة وصغار رجال الدين والعاملين في أجهزة الجيش والشرطة... الخ، وكان الوزن الاقتصادي والسياسي لهذه الفئات ينمو تدريجياًوبصورة ملموسة.

فمنذ الربع الثاني من القرن العشرين بدأت أوساط البرجوازية الصغيرة، وخاصة الفئات الصناعية والتجارية والمثقفين، وفيما بعد قواها العاملة في أجهزة الدولة والقوات المسلحة، تلعب دوراً أكبر في الحياة السياسية والاجتماعية والنقابية في هذه الأقطار. ومن صفوفها بدأت أولى محاولات اقامة التنظيمات النقابية والسياسية العمالية وغير العمالية.

لقد كانت أوضاع الفلاحين الفقراء والمعدمين مزرية جداً. فإلى جانب تعرضهم إلى استغلال واضطهاد شديدين من جانب الولاة المحليين، الذين كانوا يرسلون ماينتزعونه من خراج وضرائب واتاوات إلى السلاطين العثمانيين أو يستخدمونه في تصريف شوؤنهم المحلية واستهلاكهم البذخي الخاص، كانوا يتعرضون ايضاً إلى استغلال بشع من جانب الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية، كما كانت تجري عملية انتزاع مستمرة للأراضي التي بحوزة الفلاحين وتمنح إلى شيوخ العشائر ورؤساء القبائل أو إلى كبار القادة وموظفي الدولة. وكانت العلاقات الأبوية القائمة بين شيوخ العشائر ورؤساء القبائل وأفراد العشائر والقبائل من جهة أخرى، تتراجع إلى الوراء وتترك مكانها لصالح علاقات جديدة تقوم بين اقطاعيين يهيمنون بصيغ مختلفة على أوسع الاراضي الزراعية، التي كانت سابقاً في حوزة العشيرة أو القبيلة كلها، وبين فلاحين شبه أقنان يعملون لديهم وينتجون لهم الريع بمختلف أشكاله[١٥].

وقد أدت هذه الأوضاع القاسية إلى حدوث عصيانات وانتفاضات فلاحية ضد الادارات الحكومية وضد الولاة المحليين والسلاطين، وإلى امتناع جماعي عن دفع الخراج والضرائب والأتاوات السنوية المفروضة عليهم، وضد عمليات انتزاع الأرض من أيديهم، كما اقترنت بهروب واسع النطاق من الريف إلى المدينة حيث كانوا يسعون للحصول على مصدر رزق جديد يساعدهم على البقاء على قيد الحياة ويحفظ كرامتهم. ولم يكن ذلك سهل المنال[١٦]. بل كانت أعداد كبيرة من هؤلاء الفلاحين تتحول سنة بعد اخرى إلى صفوف أشباه البروليتاريا وإلى مشردين في المدن، إلى باعة جوالة وعتالين وفراشين ومراقبين ومتسولين وشقاوات، أو إلى عمال في بعض الورش الحرفية وبأجور زهيدة جداً، وفيما بعد إلى عمال في المعامل الجديدة، وإلى جنود وشرطة في أجهزة القمع الحكومية.

وكانت هذه القاعدة الاجتماعية الواسعة في الريف تشكل مركزاً مهماً لمناهضة الهيمنة العثمانية كما اصبحت فيما بعد قاعدة حيوية وفعالة لمناهضة الاحتلال الاستعماري الأوروبي الجديد.

ومنذ عشرينات هذا القرن بدأت بشكل ملموس أولى عمليات الفرز والاصطفاف الطبقية والسياسية في بعض الأقطار العربية، رغم ان خطوط التماس والتشابك بين هذه الفئات الاجتماعية ومصالحها كانت موجودة ومتعددة الأوجه ويصعب تمييزها ايضاً. ففي الوقت الذي اتخذت البرجوازية الأجنبية، ومعها البرجوازية الكومبرادورية المحلية وفئة الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية مواقف منسجمة أو موحدة ازاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي لم تكن تخلو من اختلافات



وتناقضات ايضاً، اتخذت فئات البرجوازية الصناعية والتجارية الوطنية وفئات البرجوازية الصغيرة في المدن والاوساط العمالية وجمهرة واسعة من كادحي الريف في الوقت نفسه مواقف اخرى منسجمة فيما بينها ومتعارضة مع مواقف القوى الأخرى. وبمرور الزمن تبلور قطبان متعارضان ومتناقضان ومتصارعان حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا الواقع لم يكن في مقدوره ان ينفي بعض خطوط التماس وبعض المصالح المشتركة أو حتى بعض المواقف الفكرية المتقاربة بين بعض أطراف القطبين المتعارضين، والتي كانت تشتد في فترات وتضعف في فترات أخرى وفق ظروف وعوامل داخلية واقليمية ودولية كثيرة.

وقد ساهمت هذه العملية الاجتماعية المعقدة في تنشيط جدلية الصراع الذي كان يجري في داخل وبين القوى الاجتماعية حينذاك وإلى دفع أوساط البرجوازية الوطنية لاتخاذ مواقف أكثر جذرية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية موضوع الصراع واعني بذلك مايلي:

* سعي ملموس من جانب البرجوازية الوطنية، وبدعم أكبر من بقية القوى الوطنية، إلى انتزاع السلطة السياسية من أيدي تحالف الاقطاع والكومبرادور، الذي كان أو مايزال يجد الدعم والاسناد من جانب البرجوازية الأجنبية.

* تعزيز النضال في سبيل اشاعة الديمقراطية والحريات العامة، إذ ان البرجوازية الوطنية بالذات كانت محرومة منها أيضاً وإلى حدود بعيدة.

* المطالبة الملحة بايجاد حل لمشكلة الأرض الزراعية والتخلص من العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية المعرقلة لتطور القوى المنتجة وزيادة وتنويع الانتاج وتنشيط الأسواق الداخلية وتحسين مداخيل الفلاحين، ولصالح اقامة العلاقات الانتاجية الرأسمالية في الريف.

* النضال من أجل التصنيع المحلي واتاحة الفرصة لرؤوس الأموال الوطنية للتوظيف في القطاع الصناعي وتأمين الحماية المناسبة من مزاحمة السلع المصنعة المستوردة.

* الغاء أو تعديل الاتفاقيات الاقتصادية غير المتكافئة المعقودة في فترات مختلفة بين الدول والشركات الرأسمالية الاحتكارية وبين حكومات هذه البلدان اضافة إلى التخلص من الاتفاقيات والاحلاف العسكرية.

* تطوير أشكال التضامن والتعاون الاقتصادي والسياسي بين الأقطار العربية.

وتوضح المهمات المثبتة أعلاه العلاقة العضوية التي كانت و ماتزال تربط بين النضال الوطني المناهض للوجود الاستعماري والاستغلال الامبريالي من جهة، والنضال الديمقراطي المناهض للاقطاع والكومبرادور وللاستبداد، والنضال في سبيل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي من جهة أخرى.

واحتدم الصراع الدائر بين القوى المناضلة في سبيل تلك المهمات والمناهضة لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية واتخذ عمقاً وابعاداً جديدة ومضامين أكثر ثورية وجذرية، متأثراً في ذلك بالأجواء والنتائج التي اسفرت عنها الحرب العالمية الثانية فسقوط الفاشية وانتصار الديمقراطية وبروز المنظومة «الاشتراكية» وازدياد دور الاتحاد السوفياتي في الحياة السياسية والاقتصادية الدولية اشاع في العالم اجواءً ديمقراطية جديدة، ودفع بحركات التحرر الوطني إلى مواقع نضالية جديدة.

فالفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وخاصة العقدين السادس والسابع، تميزت بهجوم ثوري واسع النطاق لشعوب بلدان حركة التحرر الوطني على مواقع الاستعمار السياسية والاقتصادية، وحقق ذلك الهجوم الواسع نجاحات باهرة. إذ نشأت أو انتزعت استقلالها دول كثيرة في قارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، كما جرى دفع نظام الحكم الاستعماري القديم إلى مواقع التصفية النهائية ليحل محله ما أطلق عليه بالاستعمار الجديد. واتخذ النضال الوطني والديمقراطي لشعوب هذه البلدان، وخاصة شعوب الأقطار العربية، أساليب سلمية وعنفية في آن، ولكنها كانت متباينة بين قطر وآخر من حيث العمق والشمولية والنتائج.

وجرى انتزاع متنوع الأساليب للسلطة السياسية من جانب فئات البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة في العديد من الأقطار العربية، كما جرى بعدها تداول غير ديمقراطي انقلابي عسكري فوقي، للسلطة بين الاجنحة المختلفة لهذه الفئات الاجتماعية، وفي بعض الأقطار العربية احتفظ تحالف البرجوازية الكومبرادورية وبقايا الاقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية بالسلطة السياسية كما هو الحال في امارات الخليج والسعودية أو في غيرها أيضاً وعرفت هذه الفترة انجازات وطنية مهمة وثمينة على الاصعدة التالية:

آ ـ التخلص من السيطرة الاستعمارية المباشرة والغاء العديد من الاتفاقيات والامتيازات القديمة للبرجوازية الاحتكارية الأجنبية في الأقطار العربية، أو التخلص من الوجود العسكري للدول الاستعمارية فيها.

ب ـ اصدار تشريعات وطنية ذات مضامين اصلاحية تقدمية في قضايا الأرض وحل المسألة الزراعية باتجاه تصفية العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية وتنمية العلاقات الانتاجية الرأسمالية في الريف.

جـ ـ تأمين مستلزمات تطور العلاقات الانتاجية الرأسمالية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة في مجالات الصناعة والتجارة والمصارف والتأمين والنقل. وقد رافق ذلك حصول تحولات مهمة في البنية الطبقية للمجتمع. وان كانت العملية قد سارت أو ماتزال تسير حتى الآن ببطء ملموس.

د ـ نشوء أو توسع قاعدة قطاع الدولة في اغلب الأقطار العربية والاعتماد عليه في عملية التنمية وانتهاج سبيل البرمجة الاقتصادية الاستثمارية، إضافة إلى ظهور وتطور القطاع التعاوني في الزراعة وبعض النشاطات الاستهلاكية، وبروز القطاع المختلط في القطاع الصناعي بشكل خاص. وجاء نمو قطاع الدولة الرأسمالي استجابة لحاجات التنمية وارتباطاً بقدرات الدولة وامكانياتها المالية وتأكيداً لضعف القطاع الخاص المحلي وكمنافس للقطاع الرأسمالي الاجنبي. وقد تم توسيع قطاع الدولة الاقتصادي من خلال: (١٨)

* تأميم بعض أو جميع المشاريع التابعة للرأسمال الأجنبي، أو تنازله عنها لقاء تعويضات سخية.
* توظيفات الدولة الجديدة أو التوسع في المشاريع المؤممة.
* تأميم بعض المشاريع التابعة للبرجوازية العربية الكبيرة، وأحياناً بعض المشاريع التابعة للبرجوازية الوطنية، وقد جرت مثل هذه التأميمات في بعض الأقطار العربية فقط.

وقد توفرت في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية امكانيات لابأس بها لتطور الرأسمالية الوطنية وتوسيع قاعدة نشاطاتها الاقتصادية. واستطاعت أوساط معينة من البرجوازية الوطنية استثمار هذه الفرصة لتوسيع توظيفاتها في القطاع الصناعي وفي قطاعات التجارة والزراعة والمقاولات والمصارف والعقار. إلا أن هذه التوظيفات لم تستثمر في المواقع الأكثر اهمية في الاقتصاد الوطني واستمرت في التوظيف في القطاعات الهامشية أو في نشاطات طفيلية تدرُّ عليها ايرادات مرتفعة.

هـ ـ تنوع وتوسع في العلاقات الاقتصادية الدولية للأقطار العربية وكسر الاحتكار الذي كان مفروضاً على علاقاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية مع الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان «الاشتراكية» رغم ان هذه العلاقات بقيت محدودة جداً مع هذه البلدان. وكانت ومازال نسبة عالية من قيمة الاستيرادات والفعاليات الاقتصادية تتم مع الدول الرأسمالية المتطورة.

وفي المقابل عرفت هذه الفترة أوضاعاً سلبية في اتجاهات ومضامين تطور الأقطار العربية نشير إليها فيمايلي:

آ ـ غياب حقيقي للديمقراطية وحقوق الانسان في القسم الاعظم من الأقطار العربية وانتشار النظم الدكتاتورية والاستبدادية الفردية والعسكرية في الكثير منها تحت واجهات «وطنية» مزيفة واحياناً رجعية مكشوفة.

ب ـ سيادة العفوية والارتجال والفردية في اتخاذ قرارات التنمية الوطنية وما نشأ عن ذلك من تشوه متفاقم في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتنوع واشتداد مظاهر التبعية.

جـ ـ توجه فئات البرجوازية العربية بما فيها الوطنية، نحو توظيف رؤوس أموالها في القطاعات الاقتصادية غير الأساسية التي تدر عليها ارباحاً عالية بأقل التوظيفات وأسهل الطرق وأبعدها عن المجازفة دون أن تضع في اعتبارها أهمية خلق قاعدة مادية ضرورية لتطور معجل ومستقل ومتوازن للاقتصاد الوطني، وكان هذا الموقف يعبر في جوهره عن الخاصية الطفيلية التي واكبت نشوء وتطور البرجوازية العربية أو لم تتخلص منها حتى تلك الفئات الوظيفية من البرجوازية والتي تجلت في ذهنيتها وأسلوب تفكيرها وممارستها.

د ـ اهتمام البرجوازية العربية، وبخاصة النخب الحاكمة، بتضخيم أجهزة الدولة الادارية والاقتصادية وأجهزة القمع الحكومية بالاتجاهين العمودي والأفقي، اضافة إلى التوسع الكبير في القوات المسلحة وزيادة دورها البيروقراطي والطفيلي وتأثيرها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأخذت هذه الجمهرة الواسعة من موظفي الدولة، هذه الفئة البيروقراطية وبخاصة الشرائح العليا منها، تشارك في امتصاص طفيلي لجزء أساسي ومهم من الفوائض الاقتصادية المتحققة، من الدخل القومي، في الأقطار العربية.

وقد كان سعي حكومات هذه الأقطار وما يزال يتوجه إلى الاستمرار في توسيع أجهزة الدولة السياسية والادارية والاقتصادية والعسكرية.... الخ، لضمان: (١) وجود قاعدة اجتماعية اضافية واسعة تستند إليها في تحقيق أهدافها ومصالحها، وتسند وجودها وتؤيد سياساتها الاقتصادية وتتصدى لمعارضيها؛ (٢) وتخفيف حجم البطالة في صفوف المتعلمين والمثقفين أو في أوساط الفلاحين النازحين



من الأرياف إلى المدن من خلال تعيينهم في وظائف الدولة أو تشغيلهم في النشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية التابعة للدولة أو تجنيدهم في القوات المسلحة وفي أجهزة القمع الحكومية، بهدف التخلص من الاشكاليات والتوترات والنزاعات الاجتماعية التي تتسبب بها البطالة الواسعة وغياب العدالة الاجتماعية وتعاظم التفاوت في مستويات الدخل والمعيشة.

وقد أوجد هذا الاستخدام الواسع للعاطلين عن العمل بطالة مقنعة مرهقة للاقتصاد.

هـ ـ وتعرض قطاع الدولة في جميع الأقطار العربية دون استثناء إلى تخريب واسع النطاق ومتنوع الأساليب، وإلى الاساءة لدوره ونشاطه والمهمات الملقاة على كاهله، من خلال جملة من الاجراءات التي مارستها أو ماتزال تمارسها أجهزة الدولة البيروقراطية.

ويمكن فيمايلي الاشارة إلى بعض الملاحظات في هذا الصدد:

ـ اقامة مشاريع اقتصادية تابعة لقطاع الدولة دون أن تستند إلى دراسات واقعية للجدوى الاقتصادية والاجتماعية، ولقدراتها على مواصلة الانتاج وفق المعايير الاقتصادية؛

ـ توسيع قاعدة قطاع الدولة، سواء باقامة مشاريع جديدة أم عبر تأميم مشاريع القطاع الخاص الأجنبي والمحلي، دون ايلاء الاهتمام بتوفير مستلزمات ادارة وتوجيه وانجاح هذه المشاريع؛

ـ افتقاد غالبية مشاريع قطاع الدولة للادارة الاقتصادية والعلمية والفنية والمحاسبية الجيدة التي تساعد على نجاح هذه المشروعات وتطورها، اذ ان القرار السياسي كان ومايزال هو المتغلب في تعين رؤساء واعضاء مجالس ادارات هذه المشاريع.

ـ اختيار غير مناسب وغير اقتصادي للتكنولوجيا المستخدمة في المشاريع الصناعية الجديدة. اضافة إلى اعتماد مشاريع الصناعات التجميعية التي تستورد أجزاءها المصنعة من الخارج؛ وكانت أغلب هذه المشاريع تتميز بالتكاليف العالية بسبب البذخ الترفي وغياب العقلانية في اقامتها أو بسبب الرشوة التي كانت تدفع لموظفي الدولة المسؤولين عن توقيع العقود في مقابل الموافقة على مواصفات وأسعار المنشآت المستوردة؛

ـ تضخيم الأجهزة الادارية والقوى العاملة في الانتاج دون اعتماد معايير تشغيل عملية ومسوغات اقتصادية مما كان وما يزال يزيد من تكاليف اقامة المشروعات وبالتالي تكاليف الانتاج، كما كان التأخير في انجاز المشروعات وفق المواعيد المحددة لها يرفع من تكاليف اقامتها وبالتالي من تكاليف الانتاج فيها بنسب عالية جداً؛

ـ غياب التخطيط المعملي للنشاط الاقتصادي وبالارتباط مع حاجات السوق المحلية أو الأسواق الاجنبية، وغياب الرقابة العمالية والادارية والحكومية الفعالة على مجمل النشاط الاقتصادي لهذه المشاريع وعلى حساباتها الختامية؛

ـ غياب أو ضعف التعاون والتنسيق بين مشاريع قطاع الدولة، وكذلك بين هذه المشاريع ومشاريع القطاعين الخاص والتعاوني أو مع القطاع المختلط؛

ـ غياب الاستقلالية الفعلية في نشاط ادارات هذه المشاريع وتعرض عموم قطاع الدولة إلى عمليات تدخل وتخريب ونهب لممتلكاته ومنتجاته، انها عمليات تخريب من الباطن، اضافة إلى السماح للقطاع الخاص استغلال القطاع بأساليب وصيغ عديدة.

وقد ادى كل ذلك وغيره إلى وقوع خسائر فادحة في مشاريع كثيرة تابعة لقطاع الدولة، رغم انها كانت تمتلك كل مقومات نجاحها، وقد تحملت الدولة عملياً تبعات ذلك. وقد أساء هذا إلى سمعة هذا القطاع وإلى دوره في الحياة الاقتصادية في أعين الكثير من الناس في وقت كانت الدولة واجهزتها الاقتصادية هي المسؤولة عن تلك الخسائر.

و ـ الاستخدام السيىء والتبذير في الموارد والطاقات المادية والبشرية والفنية المتوفرة في الأقطار العربية، اضافة إلى وجود سوء وتفاوت شديد في توزيع الدخل القومي.

ز ـ تضاؤل الاستعداد، وعلى عكس ما يرد في البرامج والحملات والدعايات السياسية، للعمل العربي، الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والعسكري، المشترك، وتفاقم الخلافات والصراعات بين النخب الحاكمة والفئات الاجتماعية الداعمة لها. وقد قادت هذه السياسة، اضافة إلى التباين القائم بين مستويات التطور والامكانيات والموارد المتوفرة في الاقطار العربية، إلى اتساع الفجوة في مستويات التطور وفي مستويات حياة ومعيشة وظروف عمل الغالبية العظمى من السكان، إلى اتساع في الفجوة الدخلية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة العربية، اضافة إلى تنامي الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء في كل قطر عربي.

ح ـ ارتفاع مديونية الأقطار العربية إلى البنوك والمؤسسات الدولية وإلى الدول الرأسمالية المتطورة وعجز تلك البلدان عن تسديدها وتسديد الفوائد المتراكمة المترتبة عليها، رغم الغنى الذي تتميز به الأقطار العربية عموماً.

ط ـ عجز الاقتصادات القطرية العربية عن تأمين الغذاء الضروري لشعوب هذه البلدان واضطرارها إلى زيادة استيراداتها السنوية من السلع الزراعية الأساسية وارتفاع حجم المبالغ المدفوعة لهذا الغرض، وفي هذا تفقد الأقطار العربية امنها الغذائي وتزداد تبعيتها للاقتصادات الرأسمالية المتطورة.

ي ـ كما برزت استعدادات ملموسة أكبر لدى فئات البرجوازية الوطنية للمساومة مع فئات البرجوازية الكومبرادورية وكبار ملاك الأراضي الزراعية ومع البرجوازية الأجنبية وجدت تعبيرها في الموقف من الشركات الرأسمالية الاحتكارية المتعددة الجنسية ومن تنظيم التجارة الخارجية واتجاهات التصنيع والتنمية الوطنية، وكذلك في الموقف من الاصلاح الزراعي والتردد في اختيار الحل الأكثر جذرية للمسألة الزراعية، اضافة إلى الموقف من التحالفات السياسية، الوطنية منها والطبقية، ويفترض في هذا الصدد ان لا ننسى العوامل المؤثرة على هذه المواقف، وأعني بشكل خاص موقف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى من نشاط ودور البرجوازية الوطنية والمنافسة الحادة التي تبلورت خلال السنوات المنصرمة، وبخاصة مع الأحزاب العمالية وبعض الأحزاب اليسارية للبرجوازية الصغيرة في الأقطار العربية.

وعلى العموم يمكن للمرء أن يستنتج مايلي: شهدت الأقطار العربية خلال السنوات المنصرمة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية تطوراً متسارعاً نسبياً في النمو الأفقي والعمودي لعلاقات الانتاج الرأسمالية رغم وجود تباين ملموس في مدى سرعة وسعة انتشار وعمق هذه العلاقات الانتاجية في كل من هذه الأقطار وفي سيادتها الفعلية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فعمليات التطور والتحول الاقتصادي والاجتماعي لم تكن واحدة أو متجانسة، بل كانت متمايزة من بلد إلى أخر، ومن قطاع أو فرع إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى أو بين المدينة والريف. . . وكان لقانون التطور المتفاوت في الرأسمالية دوره وفعله الموضوعيان في هذا الصدد ولم تكن اتجاهات واساليب ومضامين التطور الرأسمالي في هذه الاقطار تنسجم مع حاجات وضرورات التطور المعجل والمتناسق لاقتصادياتها وبما يسهم في تسريع عملية التخلص من مظاهر التخلف والتبعية فيها، وتقليص الفجوة الكبيرة القائمة بين هذه الاقتصادات واقتصادات الدول الرأسمالية المتطورة، فالطريق الذي سلكته جميع هذه الأقطار يمكن أن يوصف نسبياً بتلك السمات التي تطلق على طريق «التطور البروسي» أي طريق اللاثورية والاصلاحية المساومة المديدة مع فئات الاقطاعيين لصالح استمرار وجود العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية لفترة أطول واعاقة حل المسألة الزراعية[١٩]. وقد تجلت التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لسلوك هذا الطريق على بقية القطاعات والفروع الاقتصادية وعلى الحياة الاجتماعية والسياسية وعلى العلاقات الاقتصادية الدولية. وانعكس هذا الواقع على طبيعة النظام السياسي في الاقطار العربية. فالمساومة بين البرجوازية العربية وكبار ملاك الأراضي الزراعية تجلت في تكريس نظم استبدادية ودكتاتورية وفي غياب الحياة الدستورية والديمقراطية ومصادرة حقوق الانسان.

ومع ان ممثلي البرجوازية الوطنية كانوا وما زالوا يتداولون السلطة بأساليب غير ديمقراطية منذ أكثر من اربعة عقود، فأنها لم تستطع حتى الآن اقامة دولها الوطنية المستقلة وممارسة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، إذ ماتزال البرجوازية الاحتكارية الأجنبية تراقب وتوجه نشاطاتها، فالدولة في جميع الأقطار العربية كانت وماتزال عاجزة عملياً عن انتهاج سياسة اقتصادية تخدم مصالح التطور الاقتصادي على المستويين الوطني والقومي بصورة مستقلة وفي ضوء مشروعها الخاص، بحيث تسهم في زيادة معدلات النمو وتسريع وتائرها، وتؤمن تدريجياً اقامة الوحدة العضوية والديناميكية في عملية اعادة الانتاج،وبالتالي تقليص تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهي ما تزال حتى الآن تسيطر عليه ولاتنتهج سياسة مستقلة ازاء الموارد الأولية الموجودة في بلدانها، رغم ان اقطاراً عديدة اجرت تأميمات واسعة في هذه الحقول. فالشركات الرأسمالية الاحتكارية ماتزال تتحكم حتى الآن بسياسات الانتاج والتصدير والأسعار وأسواق تصريف المواد الأولية المتوفرة في الأقطار العربية.

وما تزال البرجوازية العربية الحاكمة عاجزة عن حماية أسواقها الداخلية من المزاحمة الأجنبية، وتفرض عليها وتحت تأثير عوامل عديدة، سياسة الأبواب المفتوحة أمام صادرات الدول الرأسمالية المتطورة، وهي نادراً ما تتحكم أو تؤثر في كميات وبنى الاستيرادات أو في أسعار السلع المصنعة المستوردة، ويتجلى ضعف استقلالية البرجوازية العربية، وبالتالي ضعف استقلالية دولها، في ضعف تأثيرها المطلوب على اتجاهات ومضامين تطور القوى المنتجة المادية والبشرية، من خلال ضعف التأثير في

اختيار طبيعة ومستوى التكنولوجيا المستوردة لأغراض التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي أو في وجهة تنمية واعادة تكوين قوة العمل.

وتحت تأثير عوامل عديدة ماتزال البرجوازية العربية، ورغم هيمنتها الفعلية على كميات كبيرة من الموارد المالية سنوياً، وبخاصة الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط الخام، عاجزة عن إظهار قدرتها وممارسة سياسة مستقلة في عمليات تجميع ومركزة التراكمات الرأسمالية وتنظيم وتوجيه عمليات توزيعها واستخدامها بما يقود إلى تعجيل معدلات النمو وتغيير بنية التنمية الراهنة، وبالتالي تغيير بنية الاقتصادات العربية القطرية، أو الحد من التسرب الواسع نسبياً لتلك التراكمات نحو الأسواق الخارجية.

وتتأثر النخب الحاكمة، الممثلة لمصالح فئات متباينة من البرجوازية العربية، بقرارات وتوصيات وسياسات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية أو بتوجيهات وتأثيرات الشركات الرأسمالية الاحتكارية المتعددة الجنسية، أكثر من تأثرها بقرارات البرجوازية العربية او الاهتمام بمصالحها، وهو أمر يعكس طبيعة العلاقة بين النخب الحاكمة والبرجوازية العربية والدور المهم الذي تمارسه أجهزة الادارة الاقتصادية البيروقراطية والتكنوقراطية على تلك النخب. ويمكن الادعاء بأن أوساطاً واسعة من البرجوازية العربية تتأثر هي الأخرى بقرارات وتوصيات تلك المؤسسات التي تخدم في الجوهر مصالح الرأسمال الأجنبي، أكثر مما تستجيب لمصالحها الانية وذات المدى البعيد، وهو أمر مرتبط بدوره بطبيعة واتجاهات تطور هذه الفئات وبمستوى الوعي الاجتماعي الذي تمتلكه، والبرجوازية العربية لا تمتلك حتى الآن مشروعها الخاص والمستقل في التنمية الوطنية والقومية. وما تمتلكه يجسد مشروعاً انتقائياً يتذبذب بين أقصى اليسار واقصى اليمين، ويعبر عن مصالح متضاربة احياناً وغير متجانسة في الغالب الأعم، وهذا الواقع يشكل سبباً مرة ومرة أخرى نتيجة للدور الكبير الذي تمارسه الدول الرأسمالية المتطورة ومؤسساتها الاقتصادية والمالية الدولية على الأقطار العربية وحكوماتها البرجوازية.

ويبدو هذا الاستنتاج أكثر وضوحاً واقناعاً عند متابعتنا للسياسات الفعلية التي تمارسها حكومات الأقطار العربية في مجالات الاستثمار الرأسمالي في مختلف فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته، وبخاصة في مجالات الصناعة والزراعة وفي قطاع استخراج وتصدير النفط الخام، وفي مجالات توزيع واستخدام الايدي العاملة والكفاءات العلمية وفي علاقاتها الاقتصادية العربية البينية والدولية.

ورغم كل ذلك تبقى البرجوازية الوطنية في الاقطار العربية، وبخاصة البرجوازية الصناعية، وفئات البرجوازية الصغيرة، قادرة الآن وفي المستقبل المنظور على القيام بدور أكثر ملموسية واستقلالية، أكثر ديمقراطية ووعياً بالمهات والامكانيات والحاجات وأشد استجابة للضروروات الموضوعية، من أجل تعبئة أوسع جماهير الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية حول مهات عامة تشترطها طبيعة المرحلة لخوض مسيرة النضال لانتزاع الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الاستقلال السياسي وتوطيده وتوسيع قاعدة التنسيق والتكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية، اضافة إلى زيادة اشكال وتحسين مضامين التعاون الاقتصادي الدولي، ويعتمد هذا التقدير على عدة حقائق هي:

(١) تجربة السنوات المنصرمة بنجاحاتها واخفاقاتها والدروس المستخلصة منها؛

(٢) الواقع الراهن الذي تعيشه شعوب الاقطار العربية والتدقيق في المستوى الاقتصادي والبنية الطبقية والوعي الاجتماعي الذي بلغته؛

(٣) التحولات الكبيرة الجارية على الصعيد العالمي والتدقيقات الجارية على جملة من المفاهيم والتجريدات النظرية الجامدة، والتقديرات السياسية والاقتصادية الوحيدة الجانب، والعلاقات الاجتماعية المتشنجة بين الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية، اضافة إلى التطورات الكبيرة الجارية على العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الدول، وبخاصة بين الدول الكبرى، والتراجع الكبير عن ممارسة سياسة الحرب الباردة التي سادت العلاقات بين الدول خلال العقود التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، وكذلك مفاوضات واجراءات نزع السلاح وحل المشكلات والنزاعات الاقليمية بالطرق السلمية.

وعند البحث في كيفية تحفيز ودفع البرجوازية الوطنية في الاقطار العربية إلى ممارسة دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المستقل، وإلى زيادة تأثيرها على سياسة الدولة التي تقودها باتجاه تعزيز استقلاليتها وضمان تنفيذ مشروعها الوطني واضعاف الجانب السلبي التساومي في طبيعتها المزدوجة لصالح الحلول الاكثر ديمقراطية والاكثر تأثيراً على حياة الجماهير الواسعة، ينبغي التحري عن العوامل الذاتية والموضوعية الداخلية والاقليمية والدولية التي كانت و ما تزال تقف حجر عثرة في هذا الطريق، كما لابد من معاينة مدققة أو مراجعة صارمة للأدوار والمواقف التي كانت أو ماتزال تمارسها وتتخذها القوى الوطنية والديمقراطية الاخرى في هذه الاقطار، ونحن لسنا بصدد البحث في هذه النقطة بل نقتصر على الاشارة إليها.

فالقوى الطبقية والسياسية الوطنية الأخرى وبشكل خاص قوى المثقفين والأوساط العمالية والفلاحية الأكثر وعياً والتصاقاً بالحياة السياسية، تتحمل مسؤولية خاصة.

فأوضاع هذه الاقطار تتطلب منها زيادة دورها وتأثيرها الايجابي على أوساط واسعة من البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة لدفعها بالاتجاهات الاكثر ديمقراطية لتطوير سياساتها ومواقفها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وعلاقاتها الاقتصادية العربية والدولية من جهة، والتخلي عن البرامج المتطرفة التي لا تنسجم مع طبيعة ومهمات المرحلة وتعرقل تحقيق الوحدة الوطنية من جهة أخرى.

ويبدو لي مفيداً اعادة تأكيد الدور الأكثر حيوية وفاعلية الذي يمكن أن يؤديه المثقفون الديمقراطيون في الحياة السياسية لهذه البلدان دون ان يعني ذلك مصادرة أو منافسة اي من الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى على دورها في هذه العملية أو الحلول محلها. فالموقع والمكانة والامكانيات والمزاج العام للمثقفين كلها عوامل يمكن ان توفر أرضية صالحة لتنشيط هذا الدور لدفع العملية الديمقراطية بالاتجاهات الأكثر شمولية وعمقاً، والأكثر التصاقاً بالواقع الموضوعي وبالمصالح الأساسية للجماهير الواسعة، والمرحلة الراهنة تؤهل مثل هذه الفئات لأن تلعب مثل هذا الدور.

فالمرحلة التي تعيش فيها شعوب الأقطار العربية تنطوي على مهمات ذات طبيعة ديمقراطية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الدولية، وهي تستجيب لمصالح جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، وان تباينت مستويات الاستفادة من تنفيذ تلك المهمات. فتطوير العلاقات الانتاجية



الرأسمالية يستجيب مباشرة لمصالح وأهداف البرجوازية العربية وفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة، ولـكنه يستجيب أيضاً وبهذا القدر أو ذاك، وعلى المدى القريب والبعيد، لمصالح الطبقة العاملة وكادحي الريف وأوساط المثقفين، من خلال التطور الذي سيحصل في القوى المنتجة المادية والبشرية، ومن خلال رفع مستوى الانتاج ومعدلات الانتاج والدخل القومي. وان هذا التطور سيسهم في تطور البنى الفوقية، وبخاصة الوعي الاجتماعي لتشديد النضال في سبيل الديمقراطية وتعميق الاصلاحات الاقتصادية وتأمين ظروف أفضل لعدالة اجتماعية نسبية في اطار العلاقات الرأسمالية السائدة.

ويمكن ان تعتمد مثل هذه العملية، إضافة إلى تأمين سيادة الدستور ودولة القانون واحترام حقوق الانسان وحرياته العامة والتداول الديمقراطي للسلطة السياسية، على الأخذ بالبرمجة الاقتصادية وتوسيع وتنمية قطاع الدولة والقطاع المختلط والقطاع التعاوني على أسس مدروسة وعملية ودون الحاق أية أضرار بتطور القطاع الخاص الوطني، مع الاهتمام باحترام قوانين وآليات السوق الوطني والقومي والدولي، والاستفادة منها لتقليص الاضرار المحتملة التي تنشأ عن عفوية حركة وفعل هذه القوانين الرأسمالية، عبر ممارسة التأثير المقصود عليها لزيادة ايجابيات العلاقات السلعية ـ النقدية في الأسواق الداخلية والخارجية، وهي عملية معقدة حقاً ولكن لا مناص منها لتحقيق الاهداف المنشودة.

الهوامش

(١) راجع: ندوة مجلة «المستقبل العربي» في موضوع «العقل السياسي العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠/١٩٩٠، ص١١٨ ـ ١٣٦.

(٢) راجع د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، بيروت، مصر الجديدة، ١٩٨٥ ص٢٤ ـ ٢٥.

(٣) راجع: لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت ط ٨/١٩٨٥، ص٣٤٨.

(٤) راجع: نفس المصدر السابق، ص ١٧٣ ـ ١٧٥.

راجع أيضاً: د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٣ مطبعة الارشاد/ بغداد ١٩٧١.

ز. ي. هيرشلاغ، مدخل إلى التأريخ الاقتصادي الحديث في الشرق الاوسط، دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧٣. ترجمة مصطفى الحسيني، ص٦٥.

ز. أ. ليفين، الحركة التنويرية العربية ونمو العلاقات الرأسمالية ١٨٥٠ ـ ١٨٧٠، مجلة الطريق اللبنانية، المجلد ٣٧، العدد ٣/١٩٧٨، بيروت ص٢٠٠.

(٥) راجع: لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، مصدر سابق، ص٣٩٤ ـ ٤١٤.

(٦) راجع: س. هـ. لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط٤ مطبعة المعارف، بغداد ١٩٨٨، ص٣٣٥.

(٧) راجع: د. سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط.١ بيروت ،١٩٨٨ ص١٤٩ ـ ١٥١ .

(٨) نفس المصدر السابق، ص١٥١ ـ ١٥٣ .

(٩) نفس المصدر السابق، ص١٥٧ ـ ١٥٨ .

راجع أيضاً: محمد عبد دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٩٧١، ص٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، مصدر سابق، ص٤٣٦ ـ ٤٧٥ .

ف. أ. لينين، الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، المختارات من ١٠ مجلدات، مجلد ٥، مصدر سابق، ص٤٩٨ ـ ٥٢٣ .

(١٠) راجع: عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ مطبعة دار السلام ـ بغداد ١٩٧٥ ، ص ١٤٤ .

(١١) راجع: مجموعة من المؤلفين، الاقتصاد السياسي، في أربعة مجلدات، المجلد الأول، دار ديتس للنشر، برلين ،١٩٧٦ ص١٦١ ـ ١٦٥ .

(١٢) راجع: د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، مصدر سابق ص،٢١ ود. سمير أمين، مابعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨ ص٢٤ ـ ٢٥ .

(١٣) راجع: كاظم حبيب، دراسات في الاصلاح والتعاون الزراعي الانتاجي، مطبعة الغري، النجف،بغداد، ،١٩٧٦ ص،٧٩ وص٩٨ ـ ١٠٧ .

(١٤) راجع: د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، الجزء الأول، المكتبة العصرية، بيروت ،١٩٦٥ ص٢٨٤ .

(١٥) راجع: (آ) نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط١/١٩٨٦ .

(ب) صالح حيدر، مشكلة الارض في العراق، رسالة دكتوراه، مدرسة لندن للاقتصاد، كامبرج ١٩٤٢ .

(جـ) لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، مصدر سابق.

(د) د. سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سابق.

(١٦) راجع: د. عبد العزيز الدوري، مقدمة في التأريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٨ .

راجع أيضاً: لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، مصدر سابق.

(١٧) ملاحظة: يمكن في هذا الصدد العودة إلى برامج الكثير من الاحزاب الوطنية في الاقطار العربية. سواء بالنسبة للفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية أم التي أعقبتها، اذ ان هذه البرامج تشير بوضوح إلى القواسم المشتركة من نضالها الوطني والقومي.

(١٨) راجع: أبحاث ندوة دور القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة في شهر أيار عام ١٩٩٠ .

راجع أيضاً: كاظم حبيب، حول الموقف من قطاع الدولة في الاقطار العربية، مجلة «المستقبل العربي» العدد ٥/،١٩٩٠ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص٥٦ ـ ٧٤ .

(١٩) راجع: ف.أ لينين، المختارات في ١٠ مجلدات، المجلد ٣، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٦، ص١٥٩ - ١٦٠ .

وكاظم حبيب، دراسات في الاصلاح والتعاون الزراعي الانتاج، مصدر سابق ومكرم الطالباني وكاظم حبيب، آراء في مفهوم وقضايا الاصلاح الزراعي، مكتبة بغداد، بغداد ١٩٧١ .



بوعلي ياسين

تطور سلطة البورجوازية الصغيرة في بلدان حركة التحرر العربي

مقدمة

(آ)

ليس من السهل الحديث عن تجربة البورجوازية الصغيرة في حكم العالم العربي. ففي الحقيقة هناك تجارب عديدة بقدر عدد المجتمعات العربية التي حكمتها هذه الطبقة. ويبدأ الاختلاف باختلاف المجتمعات العربية المعنية، التي تكونت في العصر الحديث في ظروف وبعوامل مختلفة إلى هذا الحد أو ذاك. يضاف إلى ذلك الخصوصية التاريخية لاستلام كل من هذه البورجوازيات الصغيرة للقيادة في مجتمعها، ثم العوامل المؤثرة الخاصة بكل منها في تطور سلطتها والظروف التي تحكم هذه التأثيرات. فالحديث عن سلطة البورجوازية الصغيرة في بلدان حركة التحرر العربي، أي البلدان التي أرادت أن تتخلص ثورياً من الاستعمار والتخلف والتجزئة، يحتاج إلى كثير من التجريد الذي قد يجعل البحث عمومياً لدرجة أنه قد يشمل بلدان التحرر في العالم الثالث برمته. الأفضل لو استطاع المرء أن يكتب عن تجربة كل بلد على حده، ليصل من ذلك إلى نظرة شاملة لجميع هذه التجارب. على أن هذه النظرة الشاملة (لوحدها) لن تكون - كما قلنا - مفيدة عملياً للوطن العربي، مالم تأتِ كنتائج لدراسة التجارب الافرادية. ولأننا لانستطيع هنا أن نفعل الأفضل، لأنه متعذر، فاننا سنحاول أن نقوم بالممكن والأصعب، وهو استخلاص نموذج لتطور سلطة البورجوازية الصغيرة العربية، نتحدث عنه، متحملين الانتقادات التي ستشير إلى هذه أو تلك من الأخطاء والنواقص المتوقعة. لضرورة البحث سوف نفرّق بين التطور الاقتصادي والتطور السياسي، واضعين نصب أعيننا أن التطورين ماهما سوى نظرتين من زاويتين مختلفتين للمشهد الواحد.



(ب)

بالأصل يتمثل الفرق بين قطيع من القرود وعصبة من البشر، كما يرى انغلز، في «العمل»؛ فهو الشرط الأساسي الأول لكل حياة بشرية، وهو بمعنى ماقد خلق الإنسان بالذات. فبالعمل يحقق الإنسان ذاته، إذ عندما يغيّر ويعيد تكوين مواد الطبيعة، فانه يسقط على هذه المواد وعيه وأفكاره ورغباته وحاجاته. . .، إنه يسكب عليها الخصائص الكامنة لجوهره، ويتمكن عبر انتاجه هذا من سد الحاجات الحياتية، لنفسه ولغيره من البشر.

غير أن العمل في ظروف الاستغلال الطبقي أصبح غريباً عمن يقوم به. وتتجلى غربة العمل هذه ـ وفقاً لماركس ـ في النواحي الأربعة التالية: أولاً، يخلق العامل الثروات، غير أنه لايتصرف بها، لأنها كسلع تنفصل عنه وتصبح قوة عمياء ضده. هكذا يخلق العامل سلطة أولئك الذين لايعملون، سلطة عليه وعلى منتوجه. ثانياً، أصبح العمل الزاماً وضرورة للبقاء وروتينياً، دون متعة أو اختيار أو ابداع. ثالثاً، أصبح الإنسان غريباً عن جوهره الإنساني الذي يتطلب بالضبط نشاطاً منتجاً حراً واعياً. رابعاً، أصبح الفرد المنتج غريباً عن البشر الآخرين، لأن الدافع الحاسم إلى العمل لم يعد إرضاء لحاجات الآخرين؛ لم يعد إتماماً لذوات الآخرين، لأنه ليس بعد تحقيقاً لذات الفرد المنتج نفسه.

السبب الأول والأساسي لهذه الغربة هو استغلال الإنسان لقوة عمل الإنسان. ويقوم الاستغلال على أساس خاصية قوة العمل، في أنها قادرة دون غيرها على أن تقدم من الخيرات أكثر مما تحتاج لاعادة انتاج نفسها، أي أكثر مما يلزمها للمحافظة على نفسها كقوة عمل جاهزة. هذا الفرق بين ماتقدمه قوة العمل وماتناله هو مانسميه «فائض الانتاج» بالتعبير العيني، وهو «فضل القيمة» بالتعبير النقدي. والقاسم المشترك لجميع المجتمعات الطبقية هو أن فائض الانتاج أو فضل القيمة يستحوذ عليه غير الذين خلقوه، فمن يتصرف به ولصالح من يعود، ذلك هو السؤال الحاسم بخصوص الاستغلال.

في المجتمع الرأسمالي مثلاً يتحكم بفضل القيمة البورجوازيون أصحاب الرساميل، أولاً كفضل قيمة محقّق ومختّزن بشكل «وسائل انتاج» (آلات ومعدات ومبانٍ ومواد. . .)، وثانياً كفضل قيمة كامن في قوة العمل المأجورة من قبل هؤلاء الرأسماليين. ويتم تقاسم فضل القيمة مابين الرأسماليين عبر السوق عادة، ويقدمون قسماً منه لدولتهم، أي لأجهزة القمع البوليسية والبيروقراطية والدعائية الموظفة من أجل استمرار واستقرار الاستغلال بوسائل العنف والاديولوجيا والتضليل. من بين السلع، التي تنتجها البروليتاريا لحساب الرأسماليين، تتميّز وسائل الانتاج في أنها وسائل لمتابعة استغلال قوة عمل البروليتاريا التي أنتجت هذه الوسائل، من هنا فإن حيازة أو ملكية وسائل الانتاج تعني القدرة على استخدام فضل قيمة مغتصب سابقاً من أجل استغلال لاحق لقوة العمل والاستحواذ من جديد على فضل القيمة.

ذلك هو المفهوم الاقتصادي لاستغلال وسائل الانتاج، فهو يهتم أولاً بما ذكرناه عن القدرة على استغلال قوة العمل ووسائل الانتاج (قوة العمل الجارية والمختزنة)، ثم بعدئذ يسأل عن الشكل القانوني لهذا الاستغلال، دون أن يغفل عن أن القانون يأتي ليضفي شرعية على أعمال السطو والاغتصاب أيضاً، لأنه دائماً قانون الأقوياء في المجتمع. من زاوية النظر هذه نتعرف في المراحل ماقبل الرأسمالية على نوعين رئيسيين من الأنظمة الاقتصادية ـ الحقوقية: النموذج الغربي في تطابق حقي الملكية والتصرف وسيادة



الملكية الفردية لوسائل الانتاج، والنموذج الشرقي الذي ينفصل فيه حق التصرف عن حق الملكية وتطغى الحيازة الفردية بدلاً من الملكية الفردية. هما نموذجان مختلفان للاستغلال، ولايمكن الحكم بسهولة أن النموذج الشرقي (المسمى «نمط الانتاج الآسيوي») أقل أو أكثر استغلالاً وتعسّفاً من النموذج الغربي تجاه المنتجين.

في الحقيقة، في المرحلة الأولى فقط من سيطرة رأس المال لم يكن ثمة فارق بين المفهوم الاقتصادي والمفهوم الحقوقي لاستغلال وسائل الانتاج. غير أن دخول الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية فصل من ناحية بين الادارة والملكية. فلم يعد بالامكان في الشركات المساهمة، التي أضحت الشكل الأهمّ والأعمّ للمشروع الرأسمالي، لاعلمياً ولاعملياً، أن يدير المساهمون (وهم المالكون حقوقياً) ملكياتهم بأنفسهم.. من ناحية أخرى دخلت «الدولة» في عملية الانتاج كرأسمالي كبير، إضافة إلى مهمتها الأصلية كمشرف على الاقتصاد وكحكم بين الرأسماليين المتنافسين. وهكذا جلست على رأس منشآت الدولة والشركات المساهمة فئة بيروقراطية تكنوقراطية تنوب عن المالكين حقوقياً (الدولة أو المساهمين) في تسيير عملية الانتاج والاستغلال. ومع تطور الاقتصاد الرأسمالي يتعاظم دور هذه الفئة البورجوازية، وتكبر حصتها من فضل القيمة أو من الأرباح.

(ج)

في محاولة بورجوازية صغيرة لاستباق الزمن واللحاق بالبلدان الصناعية المتقدمة تحركت في بعض البلدان المتخلفة، منها بعض البلدان العربية تتقدمها مصر في الخمسينات خاصة، جماعات متنورة من الطبقات الوسطى، مدعومة من الطبقات الدنيا الرازحة تحت نير الجهل والفقر والاضطهاد، فحلت بعض الشيء محل الرأسماليين وبعض الشيء إلى جانبهم. وقد أمكن هذا من خلال سيطرة هذه الجماعات على أجهزة الدولة، بما فيها أجهزة القمع التي كانت تُدار إلى حد بعيد من قبل أبناء الطبقات الوسطى لحساب الطبقة الحاكمة المالكة. وذلك، من ناحية لحاجة الطبقة العليا موضوعياً إلى خدمات نخبة الطبقة الوسطى ككفاءات وكصلة وصل بينها وبين الطبقات الدنيا، ومن ناحية أخرى لقصور ذاتي في الطبقة العليا نجم في البلدان العربية عن خضوعها القريب لقوى خارجية وقلة خبرتها. لقد حدث للطبقة الرأسمالية هنا - إلى حد بعيد - شبه ماحدث للسلالات المالكة التي أزاحتها مماليكها عن العرش. فهؤلاء المماليك كانوا أجهزة قمع بيدها ضد الرعاع والعامة، فأصبحوا بعدئذ أو صياء على السلالة المالكة يعملون لحساب أنفسهم ولحسابها في نفس الوقت، ثم تحولوا للعمل ضدها لصالح أنفسهم.

في قسم هام من الاقتصاد الوطني حلت إذن هذه الفئة البيروقراطية محل الرأسماليين، لا كمالك حقوقي، وإنما كمدير مفوّض لوسائل الانتاج والتوزيع والاعلام، - مفوض من قبل الدولة التي سيطروا عليها، الدولة التي أصبحت دولتهم، أصبحت تجريداً لكيانهم ولمصالحهم الطبقية، ولا أهمية في الصراع الطبقي المكشوف السؤال عمن قام بالتفويض باسم الدولة، فالقانون - كما قلنا - يضعه بعدئذ الغالبون، وهذا القسم من الاقتصاد الوطني شكّل مايسمى «القطاع العام الاقتصادي»، والأصح «قطاع الدولة الاقتصادي». في هذا القطاع استلمت إدارة الانتاج والاستغلال الفئة البيروقراطية التكنوقراطية، وآلت الملكية إلى الدولة التي هي دولة الفئة المذكورة.

من الطبيعي مع هذا التحول الكبير والسريع نسبياً والمغطى بكثافة بالايديولوجيا المتملقة نوعاً ما للطبقات الدنيا، أن تنشأ أوهام حول الطبيعة الطبقية الاستغلالية للسلطة الجديدة، وخاصة في ظروف

اللااستقرار والدعاية المترافقة مع الاصلاحات المناسبة للنخبة الجديدة والتي تفيد منها في البداية الطبقات الدنيا أيضاً. لكن ثمة مقاييس علمية قادرة على اعطاء الخبر اليقين، لايعيقها عن ذلك الغياب النسبي للملكية الحقوقية. فهي ستدقق في: غربة العمل، دور العمال في عملية الانتاج، مقدار فضل القيمة وتوزعه، تفاوت الدخول. . وفي العلاقة مع الرأسمالية التقليدية ومع الرأسمال الأجنبي. ولو قام الشغيلة وقتذاك بطرح هذه الأسئلة وحاولوا الاجابة عليها بشكل علمي موضوعي، لأدركوا بعد زمن قصير نسبياً، أن ليس لهم من قطاع الدولة المذكور أكثر مما لبروليتاريي الرأسمالية الغربية الاحتكارية، وأن «رأسمالية الدولة» هي أيضاً رأسمالية، وأن رب العمل القديم قد ظهر من جديد بجلد تكنوبيروقراطي يبدو في المرحلة الأولى ميالاً إلى الحمرة الزاهية، لكن ألوانه سرعان ماتبهت في المراحل التالية لتنتهي إلى الرمادي الكامد.

هذا من ناحية ماتزال نظرية. فلنعاين الواقع، ولندرسه استناداً إلى المقاييس المذكورة آنفاً، والتي يمكن اختصارها في الأسئلة الأربعة التالية: ـ كيف يجري التراكم في اقتصاد المجتمع؟ ـ ماهي العلاقة بين المنتجين وادارة الانتاج؟ ـ ماهو الهدف من الانتاج، أو ماهي طبيعة العلاقة بين منشآت الدولة الاقتصادية من جهة والموردين والمستهلكين من الجهة الأخرى؟ ـ كم هي الأرباح، من يوزعها، ولصالح من؟ فيمايلي سنناقش المسائل الثلاث الأخيرة، لنحاول من خلال هذه المناقشة الاجابة على المسألة الأولى. على أنه من الضروري النظر إلى هذه القضايا وفهمها تاريخياً، وذلك من خلال التفريق بين ثلاث مراحل مرت بها سلطة البورجوازية الصغيرة العربية (على الصعيد الاقتصادي كما على الصعيد السياسي): ـ المرحلة الأولى: مرحلة الصعود والاصلاحات (في الخمسينات ولأول الستينات). ـ المرحلة الثانية: مرحلة الهيمنة وقطف الثمار (عموماً في السبعينات)، ـ المرحلة الثالثة: مرحلة السقوط الرأسمالي والكومبرادوري (عموماً في الثمانينات).

منذ البداية لم يكن العمال، وهم المنتجون، سوى منفذين لأوامر الادارة المعينة من قبل السلطة العليا. لم تكن لهم أية سلطة ادارية حقيقية، ولاحتى حق الرقابة، ربما باستثناء ماحصل في المرحلة الأولى من مناقشات ووعود وتجريبات لاشراكهم في الادارة والأرباح. أما المجالس الانتاجية، التي أحدثت في المرحلة الثانية، فكانت ذات وظيفة استشارية، غير معتبرة غالباً. وهي مع ذلك لم تمثل العمال، بل تكونت من الادارة ومن ملحقاتها العصبوية والنقابية الممثلة ظاهرياً للعمال، بأشكال شتى، فهي تنتمي إلى البرجوازية الجديدة أكثر من انتمائها إلى الطبقة العاملة. بذلك تكون العلاقة بين العمال والادارة في منشآت رأسمالية الدولة شبيهة بالعلاقة بين العمال وأرباب العمل من منشآت رأسمالية الأفراد. بل إن العمال في الشركات الرأسمالية التقليدية يتميزون عن زملائهم في شركات الدولة، أولاً، في حقهم النسبي بالنضال المطلبي (الذي هو أساس أي نضال عمالي سياسي) بأشكال متعددة كالاضراب والتظاهر؛ وهو حق ديمقراطي محرم على العمال في رأسمالية الدولة المتخلفة العربية، وخاصة في مرحلتيها الثانية والأخيرة. أما النضال السياسي فقد كان ممنوعاً في المرحلة الأولى، ثم أصبح مرغوباً في المرحلة الثانية، لأنه أمكن التحكم به ليكون مؤيداً للسلطة، وفي المرحلة الثالثة أصبح مفروضاً لتأكيد سلطة الطبقة الجديدة وتبييض وجهها أمام الخارج. خلافاً لذلك ترفض الرأسمالية الغربية النضال السياسي العمالي.

بالارتباط مع ذلك يتميز عمال الرأسمالية التقليدية عن عمال رأسمالية الدولة المتخلفة، ثانياً في استفادتهم من وجود التنافس بين أرباب العمل في نظام الرأسمالية التقليدية، وبالتالي في دورهم بتحديد الأجور وموازنتها مع الأسعار، بينما في القطاع العام تلعب الدولة البيروقراطية دور الرأسمالي المحتكر الذي يحدد الأجور والأسعار دون خوف من منافسة سوى التهريب، وبحدود عدم إثارة انتفاضات عمالية أو شعبية محتملة رغم الرقابة والقمع. وقد ظهر جلياً، كم كانت البورجوازية البيروقراطية تستغل عمالها، عندما فسحت المجال في المرحلة الثانية لنشاط القطاع الرأسمالي الخاص أن ينافس قطاع الدولة في الانتاج والتسويق والعمالة، إذ أخذ العمال يغادرون منشآت الدولة، وفقد القطاع العام خيرة عماله وفنييه، مما شكل خطراً على هذا القطاع من الداخل ومن الخارج. وقتذاك اضطرت الدولة لمنع خروج أصحاب المهن والعمال الفنيين والموظفين من منشآتها ومن البلاد، كما منعت الاستقالات. هكذا بالقسر تحل البيروقراطية مشاكل البلاد.. في المرحلة الثالثة كانت الطبقة الجديدة قد استنزفت القطاع العام لدرجة أنه لم يعد قادراً على أداء وظيفة البقرة الحلوب، فلم تعد تهتم لاقبال أو ادبار العمال والموظفين، بل أصبحت لا تريد المزيد وترغب بالتخلص من أكثر العاملين الموجودين لديها، سواء في القطاع الاقتصادي أو الاداري.

في مرحلة صعودها وتوسعها الاقتصادي حافظت البورجوازية البيروقراطية على مستوى للأجور يتناسب مع مستوى تكاليف المعيشة، وضمن سلم محدود نسبياً لا يبلغ أعلى أجر فيه أكثر من آحاد أضعاف أدنى أجر. كانت الأجور أجورها. لكن في المرحلة الثانية، عندما احتكرت سوق العمل، وكانت قد وجدت مصادر دخول أخرى، جعلت الأجور تتناقص في قيمتها الحقيقية (الشرائية) من خلال التضخم، لدرجة أنها أصبحت في المرحلة الثالثة لا تغطي الحد الأدنى الفيزيائي للمعيشة لدى جميع العاملين في الدولة تقريباً. فقذفت بهم خلال عقد من الزمن من المستوى المتوسط للبورجوازية الصغيرة إلى المستوى الحضيضي للبروليتاريا. هذا التضخم كان مصدراً رئيسياً من مصادر التراكم منذ بداية المرحلة الثانية، فيما يسمى «التنمية بالتضخم»، وبلغ نسبة تراوحت بين ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة على أقل تقدير في السنة، وصل في بعض السنوات، وخاصة في المرحلة الثالثة، إلى ٥٠ بالمئة وأكثر. والآن، إذا نظرنا إلى هذه الأجور كأحد عناصر تكاليف الانتاج، وأخذنا بعين الاعتبار الأسعار المنخفضة التي تدفعها البيروقراطية للحصول على المواد الأولية، وهي أسعار احتكارية، بل إذ عانية إلى حد بعيد، كما سنبينّ بعد قليل، يتأكد لنا أن تكاليف الانتاج لدى الرأسمال الحكومي قليلة نسبياً. في الجهة المقابلة نرى أن أسعار البيع عالية نسبياً، فهي ـ باستثناء مواد أساسية جد قليلة مازالت تحفظ عامة المجتمع من الموت جوعاً ـ محددة بناء على الأسعار العالمية أو أسعار الأسواق الرأسمالية المجاورة العالية نسبياً، على الأقل بما يتناسب مع المستوى الأعلى للمعيشة هناك. إذن، التكاليف المحلية احتكارية متدنية والمبيعات عالية عالية، بالتالي فالمفروض أن تكون أرباح الشركات الحكومية عالية جداً. فلماذا يقال بعد هذا، إن شركات القطاع العام خاسرة؟!.

من زاوية نظر المحاسبة التجارية البحتة نرجّح صحة المزاعم بخسارة القطاع العام. ولكن: ماذا يهم المواطن من المحاسبة التجارية؟ المقياس الاقتصادي المفيد هنا، هو ما إذا كانت التكاليف الاجمالية اللازمة للانتاج تزيد عن قيمة المبيعات (خساره) أو تنقص عن قيمة المبيعات (ربح). بناء على ذلك يتبين لنا أن القطاع العام ـ بالتأكيد ـ ليس خاسراً. لكن الذي يحدث هو أن السلطة البيروقراطية ومنذ المرحلة

الأولى تتصرف بالأرباح قبل أن تتحقق هذه الأرباح محاسبياً، تقتطعها سلفاً. ولأنها لم تتعلم بعد أو بالأحرى لا تريد أن تتعلم من أستاذتها الرأسمالية الغربية محاسبة التكاليف، فإن هذه الأرباح تظهر في دفاترها على أنها تكاليف، الأمر الذي قد يجعل شركاتها خاسرة ظاهرياً. لتفادي الخسارة، في حال وقوعها، يجب أن ترتفع الأسعار بما يكفي لاستيعاب التكاليف الوهمية المذكورة. وهكذا يدفع المواطن المستهلك ثمن السلع بمعدلات أرباح متزايدة سنوياً، بقدر ازدياد معدل اقتطاعات الرأسمالية البيروقراطية مسبقاً من أرباح شركاتها.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يجري ذلك؟. في المرحلة الأولى كانت سلطة البورجوازية الصغيرة تستخدم أسلوب التوظيف والاستخدام لغايات غير اقتصادية، تستخدم أبناءها وأنصارها ومن تريد استرضاءهم دون مراعاة لحاجة المنشأة الاقتصادية المعنيّة إلى قوة عملهم، وفي بعض الأحيان حتى دون أن يقدم هؤلاء المعيّنون أية قوة عمل للمنشأة المذكورة: «بطالة مقنّعة»، كما يقول الاقتصاديون، كان لها دور في هجرة الريف والزراعة، أو عمالة وهمية، حيث يتواجد العاملون فقط بالاسم في أماكن عملهم، ينالون الأعطيات باسم رواتب وأجور كغطاء قانوني ويستغلون وقت العمل في كسب آخر. هذه الحالة كانت واضحة للجميع، لكنها لم تكن سياسة معلنة بصراحة. وقد أبدى كثير من رجال الكلمة استغرابهم من أن الدولة لا تقاوم البطالة المقنعة رغم كل براهينهم واقتراحاتهم العقلانية. أما المعلن فكان هو أن على الدولة أعباء اجتماعية لابد أن تحمّلها للقطاع العام الاقتصادي مثل الإداري، من ذلك دفع رواتب وأجور من يندبون للعمل في جهات حكومية أخرى أو شبه حكومية أو في منظمات شعبية وما إلى ذلك... أما لماذا لاينال هؤلاء أجورهم من الجهات التي يندبون إليها مع أن لهذه أيضاً ميزانياتها، فهذا لا يمكن فهمه إلا من خلال ما شرحناه آنفاً.

في المرحلة الثانية أضيفت أشكال وأنواع أخرى من الاقتطاعات، لأنها هدفت إلى غايات أخرى. فبعد فشل البورجوازية الصغيرة السائدة في تحقيق مشروعها الاقتصادي السياسي الثقافي واختيارها خط المهادنة مع الامبريالية والتعاون مع البورجوازية التقليدية المحلية والابتعاد عن الطبقات الدنيا، كما سنرى في التطور السياسي، أسرعت تجني شيئاً لنفسها كأجر لنضالها أو كحق لها في ملكها للدولة التي نالتها بالغلبة. أتصورها قالت لنفسها: إذا كنت قد فشلت في تحقيق أماني المجتمع، فلا أقل من أن أحقق أمنياتي الخاصة. وقد تيسر لها ذلك بفضل مساعدات الاشقاء النفطيين وقروض أعداء الماضي الامبرياليين، إلى جانب المصادر المحلية المتواجدة والتي ستتواجد. هنا حدث سباق محموم جرف معه كامل المجتمع تقريباً ـ بهذا الشكل أو ذاك، إلى هذا الحد أو ذاك ـ، تقوده وترعاه البورجوازية الصغيرة المسيطرة نفسها، ويهدف إلى الاستئثار بما يمكن الاستئثار به من خيرات القطاع العام وعموم المجتمع: الكل يريد أن يصبح غنياً، ولا أحد أفضل من أحد. قسم كبير من هذه الخيرات المقتنصة ذهب إلى الاستهلاك الكمالي والترفيهي، والقسم الآخر تبين أنه «تراكم أولي»، إذ استخدم خاصة في المرحلة الثالثة كرساميل أولية فردية للاستثمار في الداخل والخارج. من أساليب ذلك يمكن أن نذكر تحويل فائض القيمة أو الربح سلفاً إلى رأسماليين في الداخل أو الخارج، عن طريق التكاليف الوهمية التي تساوي رشوة أو عمولة أو حصة لمتصرفي القطاع العام وزيادة في الربح للمتعهدين والمُوردين من أفراد وشركات. كمثال أكثر ملموسية يمكن أن نورد الصفقات عالية الثمن اصطناعياً (أعلى من السعر العالمي)، إذ يحدث تواطؤ بين البيروقراطية المحلية والشركات الأجنبية، فتدفع البيروقراطية السعر العالمي المتضخم (وهذا



غطاء قانوني) ثم تتقاسم الفرق بين سعر المبيع الحقيقي (المفترض دفعه) وسعر المبيع الدفتري (المدفوع فعلاً) مع المورد الأجنبي. بذلك تكون قد تصرفت مسبقاً بالأرباح الكامنة ووضعتها في حسابها الخاص خفية عن أعين عامة الناس.

إن الهدف من الانتاج في نظام الرأسمالية الحرة هو الحصول على أقصى ربح ممكن، والدولة تسعى للتوفيق بين ذلك وسد حاجات المجتمع من السلع والخدمات. في نظام رأسمالية الدولة، حيث يتواجد رأسمالي جبار واحد هو الدولة (وإلى جانبه أو تحته رأسماليون أفراد صغار نسبياً)، فإن الرأسمالي الأكبر يقوم بالعمليتين معاً. فيحاول في المرحلة الأولى تغطية حاجات المجتمع جيداً بأقل ربح ممكن؛ فهو مازال في صراع مع البورجوازية التقليدية في الداخل ومع الامبريالية في الخارج، ويحتاج إلى رضى الطبقات الوسطى والدنيا. في المرحلة الثانية تراه يسعى نحو أقصى ربح ويغطي حاجات المجتمع بتقشف، قد يثير عدم الرضى ـ ليكن، شرط ألا يؤدي إلى اضطرابات. في علاقتها مع منتجي المواد الأولية والزراعية المحليين، وخاصة الفلاحين، نرى الدولة تقوم بدور التاجر المحتكر، فتدفع أقل الأسعار، لايعيقها في ذلك سوى الخوف من التهريب، ـ إن لم تكن الرأسمالية البيروقراطية منذ المرحلة الثانية وخاصة في المرحلة الثالثة هي التي تدفع نحو التهريب وتجني بالتعاون مع التجار المهربين أرباحاً فاحشة ـ، أو الخوف من امتناع الفلاحين من انتاج المواد الأولية والزراعية التي تحتاجها صناعة الدولة وتجارتها. وليس نادراً في المرحلة الثانية أن لا تهتم البيروقراطية حتى بامتناع الفلاحين عن زراعة بعض المحاصيل الزراعية الهامة، الأمر الذي يساهم في بعض الأزمات التموينية وفي العجز التجاري. وهكذا، فالرأسمالية البيروقراطية تشتري محاصيل أساسية وتصديرية تحتكر صناعتها و/أو تجارتها، تشتريها بأبخس الأسعار لدرجة أن بعضها لايسد تكاليفه الاجمالية أو لايؤمن حياة كريمة لمنتجها، ثم تبيعها بعد التصنيع أو بدون تصنيع بأعلى الأسعار الممكنة في الخارج أو في الداخل، وتحقق أرباحاً عالية. في تلك العمليات تنشط ـ كقاعدة وليس استثناء ـ الوساطة والمحسوبية والرشوة إلى جانب القمع والاذلال والمماطلة بالدفع للمنتجين غير المدعومين أو غير الأغنياء. حتى أعمال الغش التي اشتهر بها التاجر الشرقي، لم تتوان البيروقراطية التاجرة عن القيام بها على نطاق واسع، مما يزيد في مداخيل وثروات أفرادها، بمباركة ضمنية أو مع عتاب من قبل الدولة الأم.

وليس عامة المستهلكين في حال أفضل من الفلاحين مع البيروقراطية التاجرة. فمنذ المرحلة الأولى من سلطتها قنّنت البيروقراطية المواد والخدمات، ومنعت المنافسة التي بين البورجوازيين القدامى، فأبقت على الدوام الطلب أعلى من العرض، وجعلت بالتالي البائع سيداً على المستهلك. ـ خلقت أسواقاً احتكارية وتجاراً محتكرين على شاكلتها. هذا الوضع يدفع من أجل توازن السوق نحو ارتفاع الأسعار و/ أو خلق سوق سوداء و/ أو تنشيط التهريب، بقدر ملحاحية الحاجة إلى هذه المواد والخدمات وبما يتناسب مع توفر القوة الشرائية (السيولة). لكن البيروقراطية في هذه المرحلة حافظت على التوازن بين الأسعار والأجور، وحاربت الأسواق السوداء وأسواق التهريب.

أما في المرحلة الثانية، فمع تآكل الأجور بالتضخم لم تعد السلع والخدمات رخيصة، وأصبح تأمينها أكثر صعوبة. زادت الأزمات، واستمرت أو تفاقمت في كثير من المواد الأساسية والكمالية، الهامة والتافهة. وقد تجلت هذه الأزمات في فقدان هذه السلع والخدمات أو بعضها، حقاً أو اصطناعاً، لفترات تطول أو تقصر، وقد تكون دائمة كالسكن والمواصلات. كما تجلت بصعوبة الحصول على السلعة أو

الخدمة دون جهد ووقت زائدين وهدر في الكرامة. وفي كلتا الحالتين يرتفع السعر فوق التسعيرة الرسمية (أسعار سوداء) بالنسبة لعامة الناس، أو تتأمن السلعة المفقودة عن طريق التهريب بأسعار فاحشة، دون رسوم استيراد ودون مراقبة على الجودة وعلى الصلاحية. من ذلك يحقق المحتكرون والمهربون أرباحاً طفيلية عالية. هذا، إن لم ترفع البيروقراطية نفسها الأسعار لشتى الأسباب والمبررات، الأمر الذي يخلق بعض التوازن بين العرض والطلب، ويزيد من أرباح المحتكرين الذين يخزّنون هذه المواد، ويخلق مزيداً من الحرمان لدى ذوي الدخل المحدود. في هذه الحالة كثيراً ما توقف البيروقراطية توزيع أو بيع سلعة لتهيىء الجو من أجل فرض سعر جديد أعلى من السابق دون أي اعتبار إنساني.

يتساءل المرء: هل حقاً لايمكن قطع دابر هذه الأزمات بعد سنوات وسنوات؟ يقول البعض، إنها إلهاء لعامة الناس بالمشاكل المعيشية اليومية عن القضايا السياسية للوطن والمجتمع. وقد تكون أعمالاً تربوية على الأنانية والنفعية والجشع والنزوع نحو التملك، وكلها من أخلاق المجتمع البورجوازي الرأسمالي. وأكثر ما تجلى هذا في مجال البناء والسكن. فبعد المرحلة الأولى من حماية المستأجرين قضت السلطة البيروقراطية على امكانية الاستئجار، فدفعت الناس إلى اللهاث نحو امتلاك البيت الخاص والهلاك في سبيله، وفي نفس الوقت ضاربت على الأراضي والبيوت، فتضاعفت أسعارها وأصبحت الايجارات سياحية، فهدرت أموال هائلة في البناء ونشأت أرباح طفيلية خيالية. مهما يكن، فهذه الأزمات ممكنة الحل موضوعياً خلال زمن محدود، لصالح كل من المنتجين والمستهلكين وللصالح العام. لكن حلولها كانت ستحرم البورجوازية الجديدة من امكانيات هامة للتراكم الأولي. بالأصل ما كانت هذه الأزمات لتنشأ وتستمر لولا وجود تعاون أو تواطؤ بين البورجوازية البيروقراطية والبورجوازيين الأحرار. إضافة إلى أن أبناء البورجوازية الجديدة لا يشعرون بأية أزمة، إذ السلع والخدمات مؤمنة بيسر في كل وقت وبالأسعار الرسمية، أو مجاناً على حساب الدولة ـ أي المجتمع ـ، أو على حساب الشركاء والمتفعين من المستثمرين الأفراد. وقد أصبح التفريق بين الطبقتين صعباً، وخاصة في المرحلة الثالثة. أصبحوا الآن أصحاب سيارات وقصور ومتاجر ومزارع وأرصدة في الخارج. . . فمن أين لهم هذا، إذا كانت أجورهم كغيرهم لا تكفي لسد الرمق؟!. بل إنهم رفضوا منذ بداية المرحلة الثانية موازنة الأجور بالأسعار رغم ازدياد الهوة بينهما، ورغم الأموال المتدفقة التي وردت من النفط والمساعدات والتحويلات الخارجية والسياحة والقروض. تبين بعدئذ أن الهدف من ذلك هو الدفع والاضطرار نحو المدخول الحرام وتبريره وشرعنته، وبالتالي عدم السؤال عن مصادر الرفاه والثروات والرساميل.

مما سبق نجد أن البورجوازية الصغيرة في المرحلة الأولى من سلطتها تصرفت بوسائل انتاج المجتمع لمصلحتها العامة كطبقة وبالتالي إلى حد معين لمصلحة كامل المجتمع. وبعد أن فشل مشروعها التحرري الوحدوي التقدمي على جبهة الصراع مع الامبريالية والصهيونية والبورجوازية التقليدية توجهت في هذه المرحلة الثانية نحو مصالحها كطبقة وكأفراد بالتعاون مع الأعداء السابقين، مستغلة سلطتها على القطاع العام، في عملية لاعادة رسملة الاقتصاد والمجتمع، ابتداء بأساليب التراكم الأولي، وسباق أفراد المجتمع نحو الوصول إلى أعلى موقع ممكن في الهرم الطبقي الجاري إقامته من جديد. في نهاية هذا السباق الذي قادته ووجهته سلطة البورجوازية الصغيرة واستنزفت فيه القطاع العام حلت مرحلة ثالثة، أعيد فيها فرز المجتمع طبقياً، فأصبحت البورجوازية الصغيرة من خلال سلطتها على وسائل الانتاج العامة ذات رساميل واستثمارات، تتربع على قمة الهرم الطبقي مع شركائها من

البورجوازية التقليدية، وصعدت أقلية متعاونة من الطبقات الوسطى إلى أعلى الهرم، وانحدرت الأكثرية الباقية تقريباً من الطبقات الوسطى إلى قاعدة الهرم بجانب عموم طبقات الشغيلة على حافة المجاعة أو تحتها بدرجات متفاوتة. في المرحلة الرابعة لم يبق سوى إنهاء عمليات التراكم الأولي المتناقصة لصالح استثمارات السوق التقليدية المتزايدة، وتصفية القطاع العام أو أكثره وتوزيعه على أفراد الطبقة العليا الجديدة، ليصل المجتمع من ثم على هذه التحويلة اللارأسمالية أخيراً إلى الرأسمالية. وهو ما يمكن أن نسميه تجاوزاً: الطريق الاشتراكي إلى الرأسمالية.

ثانياً - الجانب السياسي

(د)

تُنعت «البرجوازية الصغيرة» بالتناقض بين الفكر والممارسة، بين النظرية والتطبيق. ونحن نجد أنفسنا غير متفقين مع هذا الرأي. إن التناقض كامن لدى هذه الطبقة في الفكر والممارسة، في النظرية والتطبيق. غير أننا لا يجوز، لكي نرى الانسجام بين النظرية والتطبيق، بين الفكر والممارسة، أن نأخذ الفكر بخطوطه العريضة، بل علينا التعمق فيه. عندئذ سنرى، أن الممارسة منسجمة إلى حد بعيد مع الفكر الذي انطلقت منه أو الذي تستند إليه. فكلاهما - الفكر والممارسة - تابع للمصالح الطبقية. إنما، من جهة أخرى، نجد أن هذه المصالح الطبقية متذبذبة.

إن «البورجوازية الصغيرة» (قبل استلام السلطة) معروفة بتذبذبها بين الطبقتين الرأسمالية والبروليتارية، مثلها كمثل أية طبقة متوسطة تجد قواسم مشتركة مع الطبقات التحتية كما مع الطبقة الفوقية. وهذا التذبذب من طبيعة فكرية وسياسية، نظرية وعملية، في آن واحد. وتتميز «الطبقة الوسطى» إلى جانب ذلك بتشرذمها أكثر من غيرها من الطبقات الاجتماعية، وبالتالي ظهور الخلافات والتناقضات ضمنها أكثر مما لدى الطبقات الأخرى. كيف لا، والمصالح الطبقية تتراوح بين مصالح الطبقات الدنيا ومصالح الطبقات العليا في المجتمع؟!.

من المعلوم أن السلطة الطبقية هي سلطة أقلية على الأكثرية من الشعب. والمسألة المطروحة هنا: كيف أمكن لأقلية أن تصل إلى السلطة، وأن تستغل وتضطهد الأكثرية، إذا كانت بالخصائص المذكورة آنفاً من تذبذب وتشرذم وتنازع؟

عندما يحبل المجتمع بثورة اجتماعية جديدة تتصدى شريحة أو فئة من طبقة أو طبقة واحدة أو أكثر من طبقة لحل مشاكل المجتمع. هذه الطبقة أو الفئة الطبقية تكون، بحكم مكانتها الهامة في عملية الانتاج الاجتماعي وتناقض مصالحها الخاصة مع الطبقة المسيطرة ووعيها الطبقي السياسي العالي وتنظيمها الجيد، تكون هذه الطبقة أو الفئة الطبقية بفعل العوامل الأربعة المذكورة، هي المهيئة تاريخياً أكثر من غيرها للقيام بالمهام الاجتماعية المطروحة. وعندما تنبري للقيام بتلك المهام فهي تقوم بها في سبيل المجتمع ككل، وبالتالي باسم الطبقات الأخرى وبمناصرتها. ذلك، لأن مصالح الطبقة المعنية تكون في مرحلة النضال السلبي منسجمة إلى حد كبير مع مصالح مجموع المجتمع، لأنه نضال موجه بالدرجة الأولى ضد مصالح الطبقة المسيطرة وقتذاك. من هنا، فإن الثورة التي تقودها الفئة الثائرة، لا

تقوم بها وحدها، بل بالتعاون مع طبقات وفئات أخرى أو ـ في أسوأ الأحوال ـ بعد تحييد طبقات أو فئات أخرى غير حاكمة. وربما تكون مساهمة الطبقات والفئات الحليفة أكبر من مساهمة الفئة أو الطبقة القائدة نفسها.

في مرحلة التصدي للطبقة الحاكمة يكون لسلاح الدعاية والتحريض المقام الأول في علاقة الطبقة أو الفئة القائدة مع الطبقات التحتية المتحالفة معها. وقد رفعت وقتذاك الفئة الطليعية أو النخبة من البورجوازية الصغيرة شعارات ثورية عديدة، ساعدتها في لمّ بعض جموع طبقتها المتفرقة من جهة، وفي محاولة استقطاب الطبقات أو فئات من الطبقات الأدنى مثل العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الكسبة من جهة أخرى. كانت هناك مجموعتان من الشعارات أو الأهداف المعلنة: مجموعة تعبّر عن مصالحها التي كانت ولم تزل متفقة مع مصالح المجتمع ككل، فهي شعارات خاصة، ومجموعة أخرى تتبنى مصالح الطبقات الحليفة لعبت دور السلاح الايديولوجي للوقوف أمام ماسمي بـ «المد الشيوعي» أو للحلول محل الأحزاب المتكلمة باسم الطبقة العاملة وقتذاك، فهي شعارات مقتبسة من الطبقات الأخرى أو عن مفكريها.

(هـ)

هذا قبل استلام السلطة أو استتباب السلطة. وفي الحقيقة، من السهل نسبياً أن تطرح فئة ما شعارات وتتقدم بمطاليب، طالما يتّم ـ إن تمّ ـ تحقيق هذه الشعارات والاستجابة لهذه المطاليب على حساب فئة أو طبقة أخرى، وطالما أن الجهة الطارحة لهذه الشعارات الغريبة غير ملزمة بتحقيق ذلك بنفسها وغير مضطرة بالتالي لاستعداء الفئات أو الطبقات التي ستدفع الثمن. مع ذلك، فإن تنازلات أحزاب البورجوازية الصغيرة للطبقة العاملة كانت ضئيلة ولا تتعدى كلامياً ما قدمته فعلياً البورجوازية في البلدان الرأسمالية المتطورة بعد الحرب العالمية الثانية بتأثير أحزاب الأممية الثانية (البورجوازية الصغيرة)، بل وأقل منها بكثير في بعض المجالات. وكان تحقيق هذه الوعود كاملة لا يتنافى مطلقاً مع نظام رأسمالي أصيل متطور. لكن النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في البلاد العربية كان وقتئذ بورجوازياً كومبرادورياً «إقطاعياً». هجانة ذلك النظام وتبعيته للامبريالية هي بالذات التي أظهرت شعارات البورجوازية الصغيرة وقتذاك كشعارات ثورية، وهي التي أظهرت أحزاب هذه الطبقة كأحزاب اشتراكية. ومع «اقتراب اللقمة من الفم»، أي تزايد امكانية وصول أحزاب هذه الطبقة إلى السلطة واحتدام الصراع ضد الطبقة العليا ومن ثم التخوف من فقدان هذه السلطة وبالتالي الحاجة الماسة إلى حلفاء، وبتأثير العناصر الراديكالية في هذه الأحزاب، وقتذاك كثرت التنازلات حتى وصل الأمر إلى ما يشبه «تبني» فكر الطبقة العاملة تقريباً. من الناحية الموضوعية، كان هناك حقاً ـ ولو لفترات قصيرة ـ احتمال تاريخي لمثل هذا التحول، لو أن «العامل الذاتي» لعب الدور المناسب.

وفي تلك المرحلة الحرجة، لحظة استلام السلطة، حيث تجد الفئة الطبقية القائدة نفسها بين نارين، نار العدو فوق ونار الحليف تحت، عندئذ لا يكفي سلاح الدعاية والتبرير، ولابد من استخدام سلاح الاصلاح، وذلك بإجراء التغييرات التي تخدم المصالح الطبقية الخاصة أو ـ على الأقل ـ لا تضرها، وتظهر وكأنها تغييرات لصالح الطبقات التحتية، إن لم تكن كذلك. في تلك المرحلة، إذا لم تبدأ

الطبقات الاجتماعية بالتوحد في طبقة واحدة (ولهذه العملية شروطها التي لم تتحقق هنا)، أي إذا لم يشرع المجتمع بالسير على طريق إلغاء النظام الطبقي، فإن مصالح الطبقات الثائرة تتباعد يوماً بعد يوم، وتظهر التناقضات التناحرية بين حلفاء الأمس. هنا تنتهي مرحلة، وتبدأ مرحلة ثانية. فمع تدعيم مواقعها الطبقية وتطورها إلى «بورجوازية دولة» من ميليتارية وبيروقراطية وتكنوقراطية، يصبح اهتمام الفئة القائدة منصباً على تأمين مصالحها الطبقية الخاصة، وعلى تطبيق الشعارات والمبادىء بالقدر والشكل الملائمين لهذه المصالح، مع المحافظة قدر الامكان على ولاء حلفاء الماضي ـ الذين أصبحوا كُمُونياً أعداء الحاضر والمستقبل ـ أو تجنب عداوتهم، بحيث لا تصل إلى صدام مباشر عنيف معهم. في نفس الوقت، مع عملية التطور الرأسمالي لأفراد هذه الطبقة بصورة أولية تحصل عملية غربلة وتصفية في صفوف هذه الطبقة الواسعة المتفرقة، على طريق صعودها إلى فوق. وتتقارب المصالح فيما بين فئات من نخبة الطبقة بعد التصفيات اللازمة للعناصر الراديكالية، كما تتقارب مصالحها مع مصالح من بقي فوق من الطبقات المتسلطة سابقاً، ولاسيما الفئات الأكثر «تقدماً» أو «انفتاحاً» من هذه الطبقات.

إذن، بقدر ما البورجوازية الصغيرة المسيطرة تستخدم مع الطبقات التحتية سلاح الدعاية والتبرير وسلاح الاصلاح التنفيسي والشكلي استخداماً مناسباً، فتنشر اديولوجيتها وتموّه مصالحها الخاصة وتقوم ظاهرياً بالتغييرات و«الانجازات» المطلوبة، فإنها تقدر للمدى المنظور من هذا الجانب على الاحتفاظ بالسلطة دون اللجوء إلى سلاح القمع المادي الذي قد يؤدي استخدامه إلى الفرقة النهائية مع حلفاء الأمس في وقت ليس من الحكمة إظهار الوجه الطبقي على حقيقته. بالمقابل، خلال السيرورة الطبقية هذه، بقدر ما تكون الطبقات والفئات التحتية (المتحالفة من قبل) واعية ومنظمة ومتعاونة مع يسار البورجوازية الصغيرة نفسها، وبقدر ما يكون في نفس الوقت سلاح القمع المادي للطبقة الجديدة ضعيفاً وتنازعها الداخلي قوياً، وبقدر ما يكون تحالفها الجديد (مع الطبقة الحاكمة سابقاً) لم يتحقق أولم يتوطد بعد، فإنها تخلق المتاعب للطبقة الجديدة وتزيحها عن العرش.

في المرحلة الثانية، عندما تستتب الأمور وتتمركز نخبة الطبقات الوسطى على قمة الهرم الطبقي، وتبتعد مصالحها عن مصالح عامة الشعب وتتقارب مع مصالح الرأسمالية التقليدية في الداخل والخارج، عندما يصبح ـ ولو بصورة غير معلنة ـ أصدقاء الأمس (التحتانيون) أعداء اليوم، ويصبح المتبقون من أعداء الأمس (الفوقانيين) أصدقاء اليوم، عندئذ يأخذ سلاح القمع المادي المقام الأول دون منازع، ويصبح خبزاً يومياً للشعب. في نفس الوقت لا يبقى من الاديولوجيا المعلنة سوى الديماغوجيا، ويجري تدعيمها باستغلال الدين ورجاله، شأن أية طبقة تريد الحفاظ على الأوضاع القائمة. أما سلاح الإصلاحات فينقلب إلى نهج إغوائي مناسب لعمليات التراكم الأولي ولاجتذاب النفوس والذمم، بما فيه كسب قيادات الطبقات التحتية، ومناسب لاعادة طبقنة المجتمع الذي أصبح في نهاية المرحلة الأولى ذا هرم منتفخ الوسط، أي بورجوازياً صغيراً، وعندما تتم عملية إعادة التكوين الطبقي، تبدأ مرحلة ثالثة تتخلى فيها الطبقة الجديدة عن شعاراتها الثورية القديمة، ابتداء بالمقتبسة وانتهاء بالخاصة، وتتبنى اديولوجيا جديدة تتناسب مع أوضاعها الجديدة وتحالفها مع الرأسمالية التقليدية في الداخل والخارج. ذلك لأنها قد قطعت صلتها بأصلها البورجوازي الصغير، ناهيك عن حليفها الكادح والمعدم. لقد

حققت للبورجوازية الصغيرة مساواتها، إنما مع الكادحين، بل ألقت بالفئة المثقفة منها والتي لم تصعد معها إلى أعلى، في أسفل درجات الهرم الطبقي للمجتمع الجديد. وبالطبع، هذا يعني رمي الثقافة المبدعة البناءة في مزبلة الحياة الاجتماعية. في هذه المرحلة تحتل سياسة التفقير والتجويع ربما مكانة أهم من سلاح القمع المباشر من حيث مدى واتساع وعمق تأثيرها، لكنها لن تناسب مطلقاً التوجه نحو تحقيق فوائض العمل بعد أن وصلت عمليات التراكم الأولي إلى نهاياتها المحتومة. ويكمن فيها خطر الانتفاضات الشعبية، كما حدث في مصر والجزائر...

هكذا تطورت العلاقات مع أصدقاء الأمس، فكيف سارت الصراعات مع أعداء الأمس؟ قبلئذ، من هم هؤلاء «أعداء الأمس»؟ إنهم: الاستعمار وكبار الملاك والرأسمالية المحلية الكبيرة. ولم يكن العداء لهذه الفئات الثلاث بالطبع متساوياً. لقد كان عداء نخبة الطبقات الوسطى قبل الوصول إلى السلطة منصباً على الاستعمار والتخلف والتجزئة؛ ـ على الاستعمار، لأنه استعباد أولاً، ولأنه سبب في استمرار التخلف ثانياً. ومن يرجع إلى الكتابات الأولى لمفكري البورجوازية الصغيرة يجد أنها كانت قومية وحدوية مضادة للاستعمار بالدرجة الأولى والرئيسية. وكانت نخبة البورجوازية الصغيرة بالدرجة الثانية ضد ما أسمته «الاقطاع»، لأنه معيق للتقدم والوحدة ولأنه حليف للاستعمار. بالدرجة الثالثة توجه العداء إلى الرأسمالية المحلية، بقدر ما كانت هذه متحالفة مع الاستعمار ومبقية على التخلف والتجزئة القومية (أي ضد الرأسمالية الكومبرادورية). فيما بعد، عندما انبرت أحزاب البورجوازية الصغيرة لتقوم هي بنفسها بعملية التحرر والتنمية، وقعت في عداء مع البورجوازية المحلية الصناعية، مع أنها أقل الأعداء خطراً. وكان يمكن ـ كاحتمال تاريخي طبعاً ـ للعداء مع عموم الرأسمالية المحلية أن يأخذ مداه، لولا أن الجناح الأكثر راديكالية كان قد خسر في الصراع الداخلي ضمن البورجوازية الصغيرة الثائرة. لكن الذي حصل هو أنه بقي للرأسمال الخاص دوره، فخصصت لنشاطه غالباً قطاعات البناء والسياحة والنقل والتجارة الداخلية والزراعة، عندما كان يُظنّ أنه لن تبقى له في البلدان العربية المتحررة «خبزة». فنخبة الطبقات الوسطى كانت منذ البداية وسطية وتوفيقية. وبقيت في المحصلة هكذا حتى سارت شوطاً بعيداً في إعادة تكونها الطبقي، أي أصبحت طبقة جديدة.

ما صنعته الطبقة الجديدة بأعدائها القدامى خلال المرحلة الأولى لاستلامها السلطة هو أنها قضت نهائياً على بقايا «الاقطاع» وضعضعت الرأسمالية في مجالات المصارف والصناعة والتجارة الخارجية. وقد قضت على «الاقطاع» لتعمّم الرأسمالية الزراعية بأشكال جديدة. وحيث أزاحت الرأسمالية الخاصة، أحلت محلها رأسمالية الدولة. وحيث لم تزحها، ضايقتها وجمدتها هنا وهناك في البداية إلى أن خلقت النظام الاقتصادي «على صورتها»، و«نمّت» الاقتصاد الوطني، ومنه نمّت في المرحلة التالية جيوبها. وفيما كانت تثمر عمليات التراكم الأولي لدى أبناء الطبقة الجديدة، فتحت مجالات الاستثمار والاستغلال، فاندفع هؤلاء مع غيرهم من أصحاب الرساميل يستثمرون بأرباح لم تعرف البلاد المعنية في تاريخها الحديث مثيلاً لارتفاع معدلاتها. وهكذا فإن تحالف الطبقة الجديدة مع الرأسمال الخاص منذ المرحلة الثانية لم يكن أكثر من تحالف رأسمالي جديد مع رأسمالي قديم؛ إنه تحالف المصالح المشتركة. وممن تأتي هذه الأرباح، إن لم تكن من الطبقات الأدنى، الشغيلة وعامة المستهلكين؟.

أما العداء مع الامبريالية فقد كان ـ كعهدنا بالطبقة الوسطى ـ متذبذباً. فهذه الطبقة لم تكن تريد قطيعة ولا تبعية. فالقطيعة تعني سياسياً حل الخلافات بالقوة، وهذا طريق يحتاج إلى صمود وتضحيات وتلاحم مع جماهير الشعب، لا يكون بالتسلط والامتيازات. وتعني القطيعة اقتصادياً الخروج من السوق الرأسمالية الدولية، التقشف والاعتماد على الذات، وهذا طريق يحتاج بدوره إلى جهود الشغيلة واندفاعهم الطوعي، ولا يكون بالاستغلال والامتيازات. هكذا بقيت النخبة الحاكمة في منتصف الطريق. وبما أن «الحلول الوسط» دائماً غير ممكنة على المدى البعيد، فإن الأمر يبدأ بما يشبه القطيعة في المرحلة الأولى، وينتهي بتبعية جديدة عند تكوّن الطبقة البورجوازية الجديدة. لقد انتهى الصراع بفاجعة ١٩٦٧ بالتحديد لأنه وسطي، وغدت الفئة الحاكمة بين خيارين: إما المساومة والبقاء، وإما التصلب والسقوط. وبعد سنوات من الحيرة والتردد، أنهاها «أيلول الأسود» ووفاة عبد الناصر ١٩٧٠ جرى بطريقة ما اختيار خط المصالحة والتساهل. في نفس الوقت الذي بدأت فيه هذه الفئة بالتحول إلى بورجوازية جديدة. في ختام هذا التحول (المرحلة الثانية) وكبداية لمرحلة جديدة من تبديل الجبهات (المرحلة الثالثة) جاء الصلح مع العدو الاسرائيلي واتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٩ برعاية الامبريالية الأميركية.

هكذا انتهت الوسطية وزال «التذبذب» بفعل التحول الطبقي النوعي، من بورجوازية صغيرة إلى بورجوازية دولة إلى بورجوازية جديدة. وانقطعت الوشائج مع الطبقات «التحتانية»، فصارت أخيراً تناقضات تناحرية. وزاد التشابك مع الرأسمالية التقليدية إلى أن أصبح في المرحلة الثالثة شبه اندماج. وحصل التعايش التعاوني مع الامبريالية، ليعيد البلدان العربية في النهاية إلى حظيرة الذل والخضوع التي كانت قد تحررت منها. وعادت ـ بالترابط مع ذلك ـ الأخوة مع سدنة البترول العربي قوية بقوة اندفاع هذه الثروة السوداء وأسعارها، حتى تزعم «عرب أميركا» هؤلاء (كما كانوا يطلقون عليهم) أخيراً العالم العربي، وقد كانوا في البدء حتى أول السبعينات مثل الجمال الجربانة.

كان هذا الانفتاح والانفراج للطبقة الجديدة من الناحية الاقتصادية، كما هو من الناحية السياسية. فالمشروع العروبي التقدمي دخل في زقاق مسدود، والمشروع الطبقي القطري ينقصه حلفاء آخرون ومصادر إضافية. ولم تكن الضرائب والأرباح والقروض الداخلية، ولا حتى مكاسب التضخم لتكفي التنمية على الصعيدين، صعيد الاقتصاد الوطني والصعيد الشخصي، مع العلم أن الطبقة الجديدة لم تزل رغم كل التصفيات والغربلات كثيرة العدد والأولاد. هنا ساهمت الامبريالية وحلفاؤها بدور هام جداً في تحقيق المشروع الطبقي: قدمت الدول الامبريالية القروض والمعونات المختلفة وقدم حلفاؤها المساعدات، التي ساعدت بدورها على عمليات التراكم الأولي لأبناء البورجوازية الجديدة. قدمتها بسخاء حتى استعبدت البلدان المتخلفة بديونها، بعد أن استعبدتها بنيوياً بتبعية اقتصادية جديدة. غير أن هذه الديون التي تعجز هذه البلدان عن تأدية فوائدها، ناهيك عن تأدية أقساطها، لم تكن لتشكل معضلة بالحجم المعروف لولا أن المنفعة منها استأثرت بها الطبقة البورجوازية الجديدة وعملاؤها، في حين أنها مسجلة على حساب الطبقات الأخرى، أي عامة الشعب من هذا الجيل والأجيال القادمة. بالتالي فإن الاحساس بالاستغلال والتسلط الامبريالي (ومشكلة الديون من تجلياته) والدافع إلى مقاومته



ليس قوياً لدى الطبقة العليا المستفيدة. في أفضل الأحوال، هو ـ في نظرها ـ شرّ لابد منه من أجل البقاء الطبقي. فالعلاقات الرأسمالية الداخلية لا ترى غرابة في علاقات رأسمالية مع الخارج، بل تجد فيها صورتها وصنوها. وإذا كانت الامبريالية ووكلاؤها الأقربون أو «الأشقاء» يدعمون الطبقة العليا الجديدة بالقروض والمعونات والاستثمارات لتتخلص من أزماتها السياسية الداخلية والاقتصادية والمالية ولتزيد في رفاهها ورساميلها، فالعداء يجب أن يُوجه، ليس إلى مصادر الثروة والدعم هذه، بل إلى أولئك الذين يعرّضون الطبقة الجديدة ومصالحها للخطر، ليس فقط بعدائهم التناحري للامبريالية وعملائها، بل أيضاً بمطاليبهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المهددة للنظام الراهن، نظام البورجوازية الجديدة.

لا، لم تخرج البورجوازية الصغيرة من المولد بلا حمص. وإذا كانت قد تعثرت في قيادة المجتمع متحالفة مع الطبقات الشعبية ومعادية للامبريالية، فقد نجحت في أن تقوده بمساعدة الامبريالية والرأسمالية المحلية. وإذا كانت البورجوازيات الصغيرة العربية في سعيها الوحدوي قد حصّلت الفرقة والشقاق بين العرب، فهاهي تجتمع ثانية في ظل السيد الامبريالي، وقد رسّخت وشرعنت الانفصالية. هنا أدرك كل من عنده ملكة الإدراك، أدرك متأخراً، أن مصالح هذه الطبقة قد تحولت نهائياً. ومن عنده القدرة على التعلم، تعلم الآن متأخراً، أن التناقض الأساسي يبقى دائماً في الداخل، بين الطبقة المتسلطة والطبقات المحكومة. ومن لم يهزم في داخله، يرى بصيص مرحلة جديدة قادمة، بحركة تحرر عروبي، مستفيدة من تجربة الماضي، مؤمنة بالتالي وملتزمة فعلاً دون وصاية أو احتكار أو تسلط: بالديمقراطية العروبية، أو بالحرية والاشتراكية والوحدة العربية.



البرجوازية،
الدولة ومستقبل المشرق العربي*

ورقة عمل:

١ - ارتبطت البرجوازية في أذهاننا جميعاً بصورة الطبقة التي نؤرخ لصعودها تاريخياً ونظرياً بعملية إخضاع كل القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية وبالتالي كل الطبقات والفئات الاجتماعية لمقتضيات التراكم الموّسع لرأس المال، الذي يمر بالضرورة عبر الصناعة بمعناها الدقيق، أي الصناعة التحويلية، باعتبارها القطاع الوحيد الذي يستطيع أن يمضي في عملية إعادة إنتاج موسّعة.

٢ - في البلدان التي تعارفنا على تسميتها «عالماً ثالثاً» أو بلداناً تابعة، متخلفة أو مُخَلَّفة جرت عمليات تحول منذ الخمسينات اتسمت بخصائص محددة نوعية. يهمنا هنا ابراز ما يتعلق بجانب واحد وبمنطقة واحدة هي المشرق العربي (المنطقة الممتدة من مصر إلى العراق).

ففي كل البلدان التي جرت فيها عمليات تصنيع واسعة نسبياً (البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، تايوان، مصر) كانت المبادرة بيد الدولة، أياً كان توجهها المُعلن أو أهدافها.

ولكن فيما اندفعت البرجوازية الخاصة في البلدان غير العربية إلى توسيع مساهمتها في فروع الانتاج المادي في مرحلة لاحقة بالمشاركة مع الدولة، اتسّعت في بلداننا ظاهرة اعتدنا على تسميتها «البرجوازية الطفيلية» التي تعني أولاً وجود تراكم رأسمالي خاص في أيدي فئة اجتماعية تستثمره استثماراً رأسمالياً، وتعني ثانياً، إن هذا الاستثمار لا يتوجه إلى ميادين الانتاج المادي.

* عُقـدت هـذه الـطاولـة المستديرة في أواخر عام ١٩٩٠ عـلى جلستين. وشـارك فيها، د. عارف دليلة، د. رزق الله هيـلان. سـاهم د. كـاظم حبيـب في أعـمال الجلسـة الأولى، و د. أحمد برقاوي في الجلسة الثانية.

ادارة الندوة عصام الخفاجي، عـلى أسـاس ورقـة العمـل المعروضة أدناه..

٣ - يفرض علينا هذا الواقع، إن اتفقنا على التوصيف المعروض، أعلاه، أن نتساءل:

أ - هل ثمة خصوصية في طريق تطور «برجوازياتنا» دفعتهـا إلى هذا المسـار، أم أن الأمر لا يعدو كونه ظاهرة عامة قائمة في كل العالم الثالث، لكننا لا نلحظ وجودها إلا عندنا بسبب معايشـة الواقع؟

ب - إن كانت ثمة خصوصية في تضخم هذه البرجوازية في بلداننـا فهل هي نتـاج السياسـة الاقتصادية للدولة؟ أم هي نتاج الطابع الريعي لاقتصاداتنا؟ أم الشكل المحدد لاندمـاجنا في تقسيم العمل الدولي؟ أم هي نتاج تركيبة من هذه العوامل؟ أم هي أخيراً نتاج عوامل أخرى؟

٤ - من هي هذه البرجوازية التي نسميّها طفيلية؟ ولماذا هي طفيلية؟

هل لأنها تتركز في ميادين غـير منتجة؟ عنـد ذاك علينا أن نتسـاءل عن نشاط رأس المـال الخاص في ميدان البناء (وهو نشاط مادي)، ففي أحيان كثيرة يُعامل هذا الميدان بالذات باعتباره ميدان تـركز الطفيلية.

ثم هل يعني هذا التصنيف إن كل برجوازية تجارية وخدمية هي بالتعريف طفيلية لأنها غير منتجة؟ أم أن الطفيلية تنصب على فئات اجتماعية بيروقراطية تتحكم في توجيه الموارد واستنزافها؟

٥ - إذا صحّ أن رأس المال الخاص قد اتّسع بدرجة كبيرة في بلداننا من حيث:

أ - حجم رؤوس الأموال الخاصة ب - الميادين التي يسيطر عليها ج - عدد الرأسماليين، فهل مازال بإمكان السياسة الاقتصادية للدولة وبرنامجها للتطور التحكم بمساره وتوجيهه؟ أم أنها - أي الدولة وسياستها - خاضعة لحركته الموضوعية مضطرة أو مختارة؟

وعند ذاك علينا أن نبحث بشكل معمق امكانات عقلنة نشاط البرجوازية المشرقية وهل هي قائمة في بلداننا؟ أم أن امكانات طرح مشروع مجتمعي آخر أكثر رُجحاناً؟.

المحور الأول

هل ثمة خلل في التكوين التاريخي لبرجوازيتنا؟

* د. عارف دليلة:

في حديثنا عن البرجوازية، يلاحظ أنه في كثير من الحالات يؤخذ هذا المصطلح انطلاقاً من موقع طبقة محددة من عملية الانتاج الاجتماعية: في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي تمارس هذه الطبقة نشاطها وعملها وتتركز فيه ملكيتها وتحصل منه على القسم الأكبر من مداخيلها. إذن ربما يكون من المساعد في تحديد هذا المصطلح النظر إلى الطبقة من خلال موقعها ليس فقط من عملية الانتاج وإنما أيضاً طبائعها وخصائصها وسماتها في مجال الاستهلاك أيضاً

كيف تمارس الادخار والاستثمار؟ ليس فقط في ميدان الانتاج بل أيضاً في ميادين النشاط الاقتصادي الأخرى، التداول وميدان التوزيع كمصدر لتشكل هذه البرجوازية ميدان الاستهلاك باعتباره الميدان الذي يبرز فيه الطابع المظهري لهذه الطبقة البرجوازية بمختلف تجلياتها، البحث إذن عن البرجوازية لتحديد طابعها في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي وبمختلف اتجاهات الممارسة الاقتصادية الطبقية.

* د. كاظم حبيب:

أعتقد أن المسائل الأساسية الواردة في الورقة المدخلية مفيدة جداً للمناقشة باعتبارها تحدد الاتجاهات الأساسية لتطور البرجوازية وطبيعة نشاطاتها والتمييز ما بين البرجوازية الانتاجية والبرجوازية في قطاع الخدمات، ومن ثم البرجوازية ذات الطابع الطفيلي والبيروقراطي وكيف نحددها..

لدي تصور أولي هو أن بعض خصائص البرجوازية التي نشاهدها اليوم ونتلمسها ناشئة أساساً عبر تطور تاريخي مديد.

البرجوازية العربية المشرقية نشأت في فترة كانت الأقطار العربية فيها تحت الهيمنة العثمانية أو الاستعمار العثماني القديم، وفي فترة كان الرأسمال الأجنبي فيها قد بدأ يغزو الأقطار العربية ويحاول أن يغرس بذرة العلاقات الانتاجية الرأسمالية فيها. فنشأت البرجوازية في مواقع معينة كتابع للبرجوازية الأجنبية ومن الممكن مشاهدة هذه القضية بالضبط في فترة الولوج الرأسمالي المير كانتلي إلى هذه الأقطار ربما نجد هذا أيضاً في مناطق أخرى من العالم أي نحن لا ننفرد بهذا التطور ولكن، ربما كانت هناك سمات معينة مميزة للبرجوازية العربية المشرقية في بعض جوانبها.

بطبيعة الحال البرجوازية العربية نشأت في ظل نوعين من علاقات الانتاج: علاقات انتاجية بطرياركية أبوية كانت تسود في أغلب الأقطار العربية وفي جوارها علاقات انتاجية شبه اقطاعية ذات



سمات ما نسميه بطابع الانتاج الآسيوي وفي نفس الوقت تلك العلاقات الانتاجية الخارجية التي دخلت إلى الأقطار العربية الرأسمالية. ففي ظل هذه العلاقات نشأت برجوازية عربية مشرقية ذات خصائص متميزة. أولاً نشأت في مجال التجارة وفي بعض قطاعات الخدمات. إن نشوء هذه البرجوازية ارتبط بشيء مهم جداً وهو أن وجود الاستعمارين، الاستعمار التركي وبدء تغلغل الاستعمار الأوروبي الحديث كان يحدث نوعاً من التوزيع للريع المتحقق في هذه البلدان، جزء منه يذهب للسلطان وللولاة ليستخدم استخداماً بذخياً اقطاعياً تبديدياً، وجزء آخر كان يذهب إلى التراكم البدائي وإلى التراكم الرأسمالي في الدول الأوروبية وبالتالي كانت الأقطار العربية المشرقية تحرم من هذه الامكانيات المالية والثروات لصالح تطوير اقتصادياتها.

الناحية الأخرى والمهمة في هذا الصدد هو أن البرجوازية المشرقية العربية لم تستطع أن تطور الرأسمالية من خلال الانتاج السلعي البسيط، بل أن الانتاج السلعي الصغير في هذه الأقطار قد دمر من خلال المزاحمة الأجنبية وبالتالي لم يحصل في هذا القطاع تراكم بدائي حقيقي، التراكم البدائي الحقيقي حققته الرأسمالية الأجنبية في قطاع الاستخراج وفي بعض مجالات الزراعة وبعض مجالات الخدمات والتجارة. ومن ثم بدأت بعد فترة طويلة وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين محاولات التراكم البدائي لرأس المال في القطاع الصناعي في الأقطار العربية.

هذه العملية أعطت خصائص محددة للبرجوازية المشرقية العربية التي نعاني جزءاً منها في هذه الفترة. أعطتها الجانب الأول وهو الاستعداد للمساومة أي الاستعداد للمساومة مع كبار الملاكين من الاقطاعيين بسبب منحدرها الطبقي الأساسي أي أنها كانت منحدرة من أثرياء المدن ومن أبناء الاقطاعيين الذين نزحوا إلى المدينة ومن التجار. الشيء الثاني هو الاستعداد للمساومة مع الرأسمال الأجنبي والبرجوازية الأجنبية.في كلتا الحالتين اتسمت بطابع المساومة وبالتالي كانت معوقة لعملية التطور في هذه الفترة.

الشيء الآخر أنها كانت مترددة وخائفة، مترددة في توظيفاتها، مترددة في اقتحام المجالات، أي أنها لم تكن تتميز بطابع الجرأة والثورية التي كانت تتميز بها البرجوازية الأوروبية لأنها لم تصطدم مع الإقطاع بل ان الاستعمار كان يحاول أن يدجّن البرجوازية ويحاول أن يطور علاقات الانتاج الاقطاعية بإدخال العلاقات السلعية النقدية في الاقتصاد العربي تمهيداً لمد العلاقات الرأسمالية. السمة الأخرى التي كانت تميّز هذه البرجوازية في المنطقة العربية هو أنها كانت تخشى ولوج القطاع الانتاجي وكان تحاول أن توظف رؤوس أموالها في المجالات الهامشية. في التجارة، في الخدمات، في العقار الخ. ومن هنا أيضاً دفعت في بعض المجالات ومن خلال الاستعمار إلى مواقع الادارة الاقتصادية والادارة الحكومية ففي هذه المواقع بدأت تنشأ بعض الخصائص المميّزة للبرجوازية ذات الطابع الطفيلي والبيروقراطي والهامشي.

ومن هنا أيضاً بدأت تدريجياً بشكل خاص في بداية القرن العشرين والنصف الأول عملية فرز واصطفاف جديد في صفوف البرجوازية العربية المشرقية. في هذا الصدد نستطيع أن نرى أن البرجوازية العربية المشرقية حتى الصناعية منها في بعض الأحيان، تتميز ببعض سمات الطابع الطفيلي وبعض سمات الطابع البيروقراطي في أنها متداخلة في نشاطاتها وفي فعالياتها مع بقية فئات البرجوازية ومع بقايا كبار

الملاكين وأيضاً مع البرجوازية التجارية «الكومبرادورية» العاملة في هذه الأقطار.

* د. رزق الله هيلان

أعتقد أن تناول القضية من ناحية تاريخية أمر أساسي حتى نفهم ما هي طبيعة البرجوازية أولاً وبشكل عام ماهي خصائصها وأخلاقها وقيمها ومشاكلها وارتباطاتها بالنظام الاجتماعي والدولي؟

إلا أننا إذا دخلنا في هذا المضمار فأنا لا أوافق تماماً على ماقاله صديقنا الدكتور كاظم.

إذا أخذنا القرن التاسع عشر لا يمكن أن نقول أنه كان هناك استعمار عثماني. أعتقد أنه كان هنالك استعمار غربي على الامبراطورية العثمانية ككّل. ومحاولات الدولة العثمانية والحكومة المصرية التي كانت شبه مرتبطة بالأمبراطورية نفسها وبذات العقلية كانت هناك توجهات لارساء صناعة واصلاحات عامة. إن كل هذه أفسدت بتدخل استعماري غربي أنا لا أوافق على مفهوم الاستعمار العثماني.لم يكن في القرن التاسع عشر على الأقل، ربما في نهاية القرن التاسع عشر تكونت الهجمة ينبغي ألا ننسى أن الامبراطورية العثمانية وأقطارنا جميعاً سواء كانت محتلة من قبل الدولة العثمانية أو غير محتلة كانت شبه مستعمرات أو مستعمرات فعلية. الرأسمال الأجنبي في الوطن العربي والأقطار العربية في سورية ومصر كان يجعل الطبقات الأخرى دونية من خلال التجارة في المناطق الساحلية.في سورية كانت الموانىء في القرن السابع عشر والثامن عشر تستقبل وتصدر المواد الصناعية من الغرب. قبل أن تكون صناعية كانت المنتجات الحرفية أو نصف الصناعية ثم في القرن التاسع عشر أصبحت صناعية بطبيعة الحال لكن الاشكالات موجودة منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى قبل ذلك ضمن إطار الصفقات والامتيازات التي وقعت أو وضعت بين الحكومات الغربية والسلطان العثماني بدأت تتكون الطبقة البرجوازية. وأنا لا أعتقد أنه كان هنالك طبقة برجوازية حتى بداية القرن العشرين ربما لا يمكننا أن نتكلم عن برجوازية للاشارة إلى ما تكوّن خلال القرن التاسع عشر من بعض المنشآت بما فيها الصناعية والتحويلية ضمن إطار صغير. ليس هناك تراكم رأسمالي حقيقي ولكن حتى هذا كان مرتبطاً أيضاً بالرأسمال الغربي، وليس بالرأسمال العثماني لم يكن هناك رأسمال عثماني بل رأسمال غربي. مثلاً إذا أخذنا سورية نرى أن الرأسمال الفرنسي والانكليزي وبشكل خاص الفرنسي خلق منشآت لزراعة وتربية دودة القزّ وتصنيعه للصناعات النسيجية كالقطن أو الصوف وغير ذلك وبعض الصناعات الأخرى كالزيت، بعضه كان في مستوى حرفي والآخر كان في مستوى صناعي حديث كالصناعات الاستخراجية والصناعات المرتبطة مباشرة بالتصدير، وكل صناعة مرتبطة بالتصدير كانت تقوم مبدئياً على تكنولوجيا أكثر حداثة ورأسمال أكثر تركزاً وبالتالي أنا بتصوري يجب أن ندرس الجانب التاريخي بشكل أعمق بالارتباط مع النظام العالمي المسيطر .

* حبيب:

نلاحظ أنه قلت مايلي: في القرن الثامن عشر والتاسع عشر كانت الأقطار العربية المشرقية عموماً تحت الهيمنة والسيطرة العثمانية. لم تكن هناك رؤوس أموال. وكانت الدولة العثمانية دولة استعمارية في هذه الأقطار العربية. كانت دولة أتوقراطية آسيوية من هذا النوع: من النمط المتخلف جداً ولكن في

هذه الفترة بالذات كان البدء بتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية على شكل عمل تجاري ومن ثم تطور تدريجياً وخلق له مواقع ومناطق استغلال في جميع ولايات الدولة العثمانية المشرقية. طبعاً هذا نستطيع أن نعممه على مجالات أخرى ولكن متى بدأ الاستعمار الأوروبي يهيمن حقيقة على هذه الأقطار؟ في قناعتي أنا في نهاية القرن التاسع عشر ومن ثم كانت الهيمنة أشد في بداية القرن العشرين وانتهت القضية في نهاية الحرب العالمية الأولى حين جرى تقسيم مناطق النفوذ مرة أخرى مابين الدول الاستعمارية وعزلت تركيا وأصبحت هي الأخرى ضمن إطار التقسيم الدولي للعمل على النمط الرأسمالي. بدأ هذا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وفي تلك الفترات لم تكن هناك بطبيعة الحال طبقة برجوازية ناضجة ومتبلورة ولكن كانت هناك نواتات لفئات البرجوازية وبخاصة التجارية منها ذات الطابع المرتبط بالرأسمال الأوروبي وليس برأسمال تركي وكانت هناك أيضاً بدايات النمو الجديد للرأسمالية الصناعية في الأقطار العربية المشرقية بشكل خاص نستطيع القول أن النمو الحقيقي للبرجوازية بدأ تقريباً بعد الحرب العالمية الأولى والنمو الواسع لها في أثناء الحرب العالمية الثانية.

* دليلة:

النقاش يجرّ بعضه وندخل في إطار مصطلحات جديدة كالاستعمار. هل يرتبط مفهوم الاستعمار بالانتشار العالمي للرأسمالية وبنشوء وهيمنة الرأسمال الأوروبي على العالم وانتشاره خارج القارة الأوروبية؟ أم يمكن تعميم مفهوم الاستعمار على مختلف تلك التشكيلات الدولتية الواسعة التي تمتد فتشمل شعوباً وأصقاعاً وأمما مختلفة؟ هل هناك ظواهر تشابه وظواهر تمايز؟..

هناك ما هو مشترك وما هو متمايز بين تلك الظواهر القديمة قبل الرأسمالية وبين هٰذه الظاهرة في العصر الرأسمالي... لكن إذا أخذنا بما هو مشترك وهو السيطرة على المناطق الأخرى من أجل النهب ومن أجل قيام المركز بعملية نهب موارد هذه المناطق لخدمة عاصمة هذه الامبراطورية الكبرى، هذه سمة مشتركة بين تلك الامبراطوريات القديمة والاستعمار الرأسمالي والاستعمار الامبريالي.. إذن هذه سمة جوهرية مشتركة فروما تحل مشاكلها الداخلية وأزماتها الداخلية عن طريق تصدير الفقراء. والفوائض البشرية كانت من الفلاحين إلى المستعمرات وعن طريق نهب الفوائض الزراعية في المستعمرات من أجل اطعام الفقراء في روما لتخفيف حدة التناقض الطبقي لمواجهة أزمة النظام العبودي المتفجّرة والتخفيف منها. هذا جانب ولكن أعود فأقول أنه طَرحتُ في البداية أن نتبع منهج التحليل الاقتصادي وهذا إذا أردنا أن نبدأ في التجريد لكن أرى أنه مما يعمق التحليل أن ندمج منحى المتابعة التاريخية الواقعية مع هذا التحليل الاقتصادي المجرد.. بدأتم بربط نشوء وتشكل وتطور البرجوازية المشرقية بظاهرة الاستعمار الرأسمالي القادم من الغرب ولكن أعتقد أن هذه البداية تُثَقل العامل الخارجي في تفسير الظواهر الداخلية في تفسير سمات وطبائع وأشكال تطور البرجوازية المشرقية. لكن لو لم يظهر هذا الاستعمار أو قبل ظهور هذا الاستعمار ألم تكن هنالك عملية تاريخية مستمرة في الشرق. وماالذي

كان تغير؟ أليس لهذه التشكيلة المشرقية طريقتها الخاصة في فرز برجوازيتها، كيف نحدد هذه الطريقة وما هي أوجه التشابه والتمايز فيما بينها وبين الغرب في هذا الخصوص؟

نذكر مثلاً من الوقائع التاريخية أنه في المرحلة الأخيرة من ازدهار الدولة العباسية كانت هنالك أشكال انتاج يمكن أن نطلق عليها الصفة البرجوازية لماذا؟ لأنها عبارة عن مصانع وورشات صناعية كبيرة تستخدم عدداً كبيراً من القوى العاملة المأجورة مقابل الأجر. تشتري المواد الأولية من السوق غايتها تصريف انتاجها النهائي إلى السوق وليس فقط إلى السوق المحلية بل إلى الأسواق العالمية داخل الامبراطورية العربية وخارجها. ما هو غرض هذا النشاط؟ غرضه هو الحصول على الربح ومراكمة الثروة. هذه الأشكال الانتاجية ألا نستطيع تسميتها بأشكال انتاجية رأسمالية؟ «مكسيم رودنسون» في كتابه الاسلام والرأسمالية يصفها بهذا الوصف. . ربما كان حجم هذا الشكل من النشاط محدوداً نسبياً لكنه بالنسبة لذلك الوقت كان كبيراً ويلعب دوراً هاماً لأن الامبراطورية شهدت تبادلاً وازدهاراً واسعاً في التبادل التجاري والمالي والنقدي بين أطرافها المختلفة وهذا كله لغرض واحد هو الربح. نتساءل هنا لماذا لم يؤد اتساع السوق وتوفر الفرصة لمثل هذه التراكمات المالية الضخمة للتحول إلى رأسمالية في المفهوم الحديث أو لظهور الرأسمالية؟ ولماذا لم تفرز المكونات الاقتصادية للرأسمالية طبقة برجوازية لِمَ لمْ تدفع بتكوينات اجتماعية تمثل مصالحها الطبقية؟ أعتقد أن هنالك عاملاً يلعب دوراً حاسماً هو طبيعة الدولة المشرقية وعلاقة الدولة المشرقية بالاقتصاد ودورها فيه من حيث طريقة التنظيم، من حيث درجة رسوخ الملكية الخاصة على وسائل الانتاج التي لم تصل في الشرق إلى ذلك المستوى الذي بلغته في الغرب منذ روما القديمة. فالدولة، السلطان أو الوالي أو الخليفة كان يمتلك الحق المطلق في أية لحظة بمصادرة الملكية والأموال الخاصة. لم تكن هنالك أشكال مؤسساتية تدافع عن الملكية الخاصة.

لم تصل الملكية الخاصة لهذه الدرجة من الحصانة التي تمتعت بها في الغرب فتحولت الدولة، النظام السياسي المشرقي إلى تكوين طفيلي، هذا التكوين كان يستمد كل مقومات وجوده التي يغلب عليها الطابع التبذيري الذي يتجاوز أي منطق أو معقولية يغطيه بشفط واهدار الفائض الاقتصادي بعيداً عن ميدان الانتاج وعن متطلبات تطوير الانتاج إذن أعتقد أن إعادة بحث العوامل الداخلية أو إعادة دراستها من حيث علاقات الانتاج ودور الدولة الاقتصادي ـ العلاقة بين الدولة والطبقات المختلفة ـ الشكل الخراجي لهذه الدولة ولادارة الاقتصاد بشكل عام وطريقة التصرف بشكل خاص بالفائض الاقتصادي، هذه المسائل يمكن أن تساعد بشكل كبير في التعرف على منشأ وأشكال وخصائص تطور البرجوازية المشرقية وذلك قبل أن يأتي العامل الخارجي وهو الاستعمار ذو الطابع الرأسمالي وحتى بعد ظهور هذا العامل سيكون من الضروري الأخذ بعين الاعتبار هذا التزاوج والتمازج بين هذه العوامل الداخلية والعامل الخارجي الطارىء، وعملية التأثير المتبادل لكل منها على الآخر.

* **عصام الخفاجي**

مادمنا تناولنا أصول البرجوازية العربية، لدي بعض الملاحظات التاريخية وفيما بعد سأضيف وجهة نظر أخرى. أنا متفق تماماً مع د. عارف في هذه الخشية من المبالغة في دور العامل الخارجي وهذا لا يعني

أننا نغفل أهمية التحول النوعي الذي أدخله العامل الخارجي، الاستعمار الغربي في اخضاع منطقتنا ابتداء من القرنين الأخيرين. مع هذا لدي بعض التحفظات على بعض الاستنتاجات التي ألفناها وأرجو ألا يفهم ذلك أنه اعتراض لأننا جميعاً كما أظن نمر الآن في طور إعادة اكتشاف تاريخنا الحديث.

ليس بوسعنا الحديث عن الامبراطورية بدون أن نقول أن هناك مركزاً ينهب. ولكن هذا المركز ينهب من زاوية القرن العشرين، نقول أنه ينهب. مأخوذاً من وجهة نظر عقلانيته التاريخية ومن وجهة نظر الوظائف الاجتماعية التي كان يؤديها آنذاك نتساءل هل كانت البشرية تستطيع أن تطرح تنظيماً اجتماعياً أرقى لعلاقاتها الاجتماعية بوجه عام؟ أرقى مما كان سائداً آنذاك؟ لكي نحكم على نظام اجتماعي بأنه متفسخ بمعنى أن هناك بدائل أرقى تاريخياً يمكن أن تظهر على هذا الأساس. نتساءل: بم تختلف الامبراطورية الرومانية أو الأثينية بشكل خاص عن الامبراطوريات الشرقية؟ يبدو لي أن الاختلاف يقوم في رقعة الوظائف المطلوب من الدولة أن تؤديها وليس في قدر الاستبداد الذي كانت تمارسه هذه الدولة في أبحاث الأنثربولوجي الماركسي الفرنسي «موريس غودولييه» نبهّنا إلى شيء هام هو أن نمط الانتاج الآسيوي كان موجوداً في أثينا لمدة تزيد عن الثلاثمئة سنة. بالضبط هذا النظام الذي اعتدنا على تسميته بنمط الانتاج الآسيوي الذي اندثر لأنه لم يعد يؤدي وظائف اجتماعية نظراً لحجم الرقعة الجغرافية والوظائف المطلوب تأديتها.

ولكن بمعيار عقلانية ذلك العصر لو تساءلنا من كان أكثر تفسخاً من هذه الامبراطوريات، نقول: الامبراطورية الغربية. لماذا؟ الأمبراطورية الشرقية من وظائفها القيام بعمل السخرة لكي تؤمن مصدر الحياة لهذه المناطق، تؤمن تنظيم مجاري المياه ومصادر الرّي لرقعة جغرافية لا تستطيع أن تقوم بهذا الشيء على مستوى الوحدة الاقتصادية الصغيرة. يبدو لي أن هذه الدول أو الامبراطوريات كانت تؤدي وظيفة اجتماعية أرقى بكثير من وظائف الامبراطوريات الغربية. . ملاحظة ثانية. هل حقاً أن مفهوم الملكية الخاصة هو غائب في الشرق أم أن هذا جزء من التراث الحضاري المسيحي الذي عودنا ابتداء من القرون العشرة الأخيرة على أن ينظر إلى الشرق باعتباره هو مصدر غياب الملكية الخاصة. أيضاً أعود إلى كلمة PRIVATE الملكية الخاصة مأخوذة من الأصل اليوناني الذي يعني الحرمان بمعنى أن الأصل هو ملكية المشاع أو ملكية العموم إن أصل الكلمة (كلمة خاص) يعني حرمان الآخرين وان فكرة الملكية الخاصة التي سادت منذ القرن السادس عشر منذ فترة التنوير ونقاشات مونتسكيو وفولتير أصبحت الآن حقيقة واقعة من خلال دراسات المؤرخين.

إن ماركس لم تكن لديه مادة تتجاوز هذه المعطيات. كان مقيداً بحدود معرفته التاريخية أخذها كبديهية هو أن الشرق لا يعرف الملكية الخاصة. لنقل أنه ليس هناك تاريخان هناك تواريخ متعددة للبشرية وهناك مسار عام يجمعها فيما بعد. إن كانت هناك مسارات تتفارق فكيف نستعمل «الشرق» للدلالة على كل قارات العالم ماعدا بقعة صغيرة اسمها أوروبا؟ هذا التمييز هو نتاج العصر الحديث حيث تمايزت أوروبا وأصبحت رأسمالية.

ليس هناك شيء يمنع تاريخنا بالسير بالاتجاهات التي سارت عليها دول أخرى. أشار د. عارف إلى نقطة محددة قيلت بشكل عرضي هو أنه كانت مشاغل البرجوازية لولا أنها محدودة الحجم تاريخياً. أنا

أعتقد الآن أنه علينا أن ننظر إلى المسألة بالشكل التالي: حين نقول مشاغل محدودة فهذا يعني أنه لم تكن هناك شروط لتطور وتكون الرأسمالية في هذه البلدان بمعنى أنه إذا رجعنا إلى التعبير الدقيق للرأسمالية بمعنى انغراس الرأسمالية، كان ماركس يفرّق بين شيئين: الاخضاع الصوري لقوة العمل أو الشكلي والاخضاع الفعلي لقوة العمل، ويقول حيث مالم يعد بامكان قوة العمل أن تعمل في أي مجال آخر نقول أن الرأسمالية انغرست. وحيثما كانت هناك امكانية لتشغيل قوة عمل مأجورة ولكن يمكن في فترة من الفترات أن تعود للعمل في مزرعة أو أي مجال آخر نقول أن الرأسمالية لم تنغرس بمعنى أن هناك نشاطاً برجوازياً ولكن هذا النشاط لم ينغرس. برجوازية أخرى قامت مع القرن التاسع عشر والقرن العشرين،نشأت بالارتباط مع الاستعمار واتخذت بالغالب طابعاً تجارياً، هل هناك حتمية نظرية (بمعنى قانونية) تقول بأن هذه البرجوازية نشأت هكذا فهي محكومة أن تستمر هكذا؟ أو أن هناك عاملاً داخلياً أعاق هذا التحول؟ كثير من البرجوازيات حتى في الغرب نشأت هكذا، ثم راكمت رؤوس الأموال ثم انغلق سوقها اضطراراً أو اختياراً فنشأت إمكانية لتحولها إلى برجوازية صناعية.

لماذا لم يحصل هذا الشيء عندنا؟ سؤال ثان يقربنا أكثر إلى الفترة الحديثة المعاصرة التي نعيشها لا أستطيع الحديث عن سورية بشكل مفصل ويمكن أن يفيدنا د. عارف ود. رزق الله في هذا المجال ولكن أستطيع القول: أن الثورات التي قامت في الخمسينات في مصر والعراق وأيضاً في سورية لم تكن فقط على مستوى الأهداف المعلنة وإنما أيضاً على مستوى الاجراءات الفعلية قامت بشكل من أشكال القطع مع هذه البرجوازية.

إن كل هذه الثورات بدأت مع شيء أساسي هو تقييد التجارة الخارجية انطلاقاً من هذه الفرضية على أساس أنه إذا أممت الدولة جزءاً أو كلاً من هذه التجارة الخارجية فستدفع رأس المال الخاص إلى الميدان الانتاجي.وفعلاً حصل هذا الشيء في بلدان المشرق في هذه الدرجة أو تلك من الصرامة. إن التجارة الخارجية ولفترات طويلة أصبحت في أيدي الدولة فيما بعد مالت إلى تخفيفها. بعد عقد أو عقدين أو أكثر من هذا نلاحظ، لم تعد هناك رابطة بمعنى رابطة استمرارية عوائل.نلاحظ أنه نشأت فئات جديدة من البرجوازية قامت على أساس ضرب الفئات القديمة. هذا لا يعني أن الفئات القديمة قد سحقت بالكامل ولكن أقصد الآن إذا نظرنا إلى المكون الأساسي للبرجوازية المصرية الحاكمة بمعنى المسيطرة على الحياة الاقتصادية الآن المسماة برجوازية الانفتاح نجد أنها ليست برجوازية فرغلي وعبود وطلعت حرب الخ. كذلك الحال بالنسبة للبرجوازية العراقية لا أدري إذا كان بامكاننا أن نفترض هذا الشيء افتراضاً بالنسبة لسورية.

* حبيب:

أعتقد أن اثارة الموضوع التاريخي في هذا النقاش يدل على أهمية وضرورة أن نخوضه وأن نقترب من بعضنا في رؤية حقائق التطور التاريخي للبرجوازية العربية المشرقية. لأنه بطبيعة الحال هناك أمور أخرى كثيرة أثرت على هذا التطور وخصائصه. غيرّت من بعضها ولكن مفيد جداً أن نتفق كيف نشأت هذه البورجوازية هل بفعل عوامل داخلية أساساً أم بفعل عوامل خارجية ومن ثم، هناك عوامل داخلية

بطبيعة الحال كانت مؤثرة ودافعة لهذا التطور.

في قناعتي أنا أثرت موضوعاً هو أن الاستعمار كان على امتداد فترات طويلة من التاريخ موجوداً. ولكن ثمة فرق بين استعمار قديم واستعمار جديد هذا الاستعمار قائم على النهب والسلب على الريع العقاري، ريع السخرة، ريع العمل، استعمار قائم على استغلال الأيدي العاملة واستغلال قوة العمل هو استعمار متباين في طبيعة تحقيقه للفوائض الاقتصادية والهيمنة على الفوائض الاقتصادية لمصلحته. الاستعمار التركي كان استعماراً حقيقياً.

كان هنالك مركز للدولة العثمانية وكانت هناك الولايات التابعة لهذا المركز والأطراف التي كانت تقدم الريع بأشكال مختلفة إلى المركز هذا المركز لايهتم بالتطوير العام للدولة كلها وكان يقدم ما يمكن تقديمه وهو محدود جداً لأداء الدولة لدورها المعروف بدور الدولة الشرقية، دورها في الري. هذا النهب في حد ذاته كان يؤثر جدياً على طبيعة التطور في الدولة وفي المراكز وفي الأطراف ذاتها.الدولة كانت تنهب وكان تحرم الأطراف وتلك الولايات من القدرة على التطور وعلى التنمية وعلى تطوير اقتصادياتها. هذه العملية، التاريخية كانت تؤثر ليس فقط على منع المزيد من التطور بل كانت تدمر الكثير من النشاطات الاقتصادية القائمة حينذاك في الولايات العربية. على سبيل المثال الحِرَفْ تخلفت في ظل السيطرة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر. لننظر إلى العراق مثلاً كان التأثير السلبي عليه من جانبين من جانب عدم اهتمام الدولة العثمانية بتلك الصناعات وأخذ المعلمين المهرة إلى تركيا مركز الدولة.

وكان الشيء الثاني هو المزاحمة الشديدة من السلع الأجنبية وبالتالي كانت هناك محاولة جادة لخنق الصناعات الحرفية في هذه الأقطار. هنا لعب العامل الخارجي دورا في خلق برجوازية مرتبطة لأن القاعدة المادية للتطور الرأسمالي لم تكن قائمة في هذه الأقطار حيث استطاع الرأسمال الأجنبي أن يغرس تدريجياً هذه العلاقات وأن يطور برجوازية محددة بالذات وهي البرجوازية التجارية التابعة المرتبطة به ومن ثم تدريجياً بعد فترة طويلة جداً استطاع أن يحصل هذا النوع من التراكم الكمي لمجموعة من العوامل لتؤثر في نشوء البورجوازية الصناعية العربية. أي أنه في قناعتي أن العامل الخارجي كان الأكبر أثراً في نمو وتطور البرجوازية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ولم تكن في البداية طبقة بل فئات اجتماعية محدودة الأثر.

وفي بداية القرن العشرين وفي النصف الأول منه بدأت تتطور هذه البورجوازية بعوامل داخلية أكثر تأثيراً من العوامل الخارجية. . أعتقد أننا سنبدأ الحديث عن الموضوع الذي أثير هو موضوع البورجوازية الطفيلية، كيف نشأت وتطورت. المسألة التي أثرتها أخ عصام وأثارها د. عارف: هل البورجوازية الطفيلية موجودة في مجال واحد أو عدة مجالات مختلفة وأين هي البرجوازية الصناعية، في قناعتي أن البرجوازية لا توجد في موقع واحد هي موجودة في كل عمليات اعادة الانتاج الاجتماعي، هي موجودة في الانتاج والتوزيع والتبادل وفي الاستهلاك وفي أشكال مختلفة.والبورجوازية الطفيلية موجودة في تلك القطاعات وفي تلك المراحل تتجسد بصيغ وأشكال مختلفة.ولكن أين تتركز أكثر هل تتركز في مجال

الانتاج؟ المركز الأساسي للبرجوازية الطفيلية هو في قطاع التوزيع في مرحلة التداول كلها وكذلك في مرحلة الاستهلاك وهي متمركزة في قطاع الخدمات وقطاع التبادل والاستهلاك.

* هيلان:

الحقيقة أنا أختلف معك ومع د. عارف. هناك عدد من القضايا التي طرحت على المستوى التاريخي وعلى المستوى الحديث، طرح الدكتور عارف قضيتين هامتين ولكن يجب أن تبحثا في نطاق النظام السياسي الاجتماعي القائم في الشرق، /قضية الملكية الخاصة،الدولة/ لماذا لم تتطور البرجوازية أو الرأسمالية أو الصناعة في النتيجة في بلداننا؟ هذه القضايا طرحت ولكنها لم تعالج بما فيه الكفاية.لا يمكنني أن أخلط بين القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر وبين الوقت الراهن. حتى القرن ١٣ كانت هناك هيمنة الامبراطورية الإسلامية.لم يكن هناك عدو خارجي. على العكس تماماً فنحن قد سيطرنا على العالم لحد ما.إن الحرف مثلاً التي تطورت إلى ورشات شبه برجوازية،نقول إن هذه لم تكن مرتبطة بالعصر العباسي بل تعود إلى العصر الفينيقي والأثيني حيث كانت هناك ورشات كبيرة تبيع إلى الطبقة الغنية في روما وفي الغرب وفي الشرق.

* دليلة:

مع فارق جوهري هو أن تلك المنشآت كانت تستخدم عمل العبيد بشكل أساسي بينما مقولة الأجر لم تظهر في تلك المرحلة بينما المنشآت التي نتكلم عنها في المرحلة العباسية وما بعد كانت تستخدم الأجر في شراء قوة العمل وبالتالي كانت بعض سمات أشكال العلاقات الانتاجية الرأسمالية قد بدأت تلعب دوراً في عملية الانتاج. في القرن الرابع عشر يميّز ابن خلدون بين شكلين من أشكال الربح، الربح الذي يتحقق بالتجارة نتيجة شراء سلع بسعر وبيعها بسعر أعلى والربح الذي يطابق تماماً مفهوم القيمة الزائدة عند ماركس وهو أن المتنفذين والأغنياء يشغلون عمالاً آخرين ويعطونهم أجراً يقل عن قيمة عملهم ويحصلون على الفائض وعلى الفرق بين الأجر وبين قيمة ما يقدمونه لهم فيشكل لهم ربحاً ولذلك فإن هناك فارقاً بين كيفية تحقيق الربح في هذا العصر وبين الامبراطوريات القديمة.. وكنت سأطرح هذه النقطة في التمييز ما بين أشكال الامبراطوريات القديمة والاستعمار الحديث فأقول أن الاستعمار القديم كان شكل النهب الذي يمارسه هو نهب القيم الاستعمالية بينما شكل النهب الذي يمارسه الاستعمار الحديث هو شكل النهب الرأسمالي وأيضاًبالنسبة للغزو والأسر كان الشكل الأساسي لقوة العمل في العصور القديمة هو العمل العبودي وعمل السخرة، امتد في الدولة الشرقية حتى العصر الحديث ولكن طبعاً مع تضاؤل أهميته تدريجياً حتى أصبح لا يشكل إلا جزءاً يسيراً من العمل الاجتماعي في العصور القديمة.كان كله عبارة عن عمل عبودي وعمل سخرة وبالتالي كانت قوة العمل تعيش على وسائل المعيشة الضرورية التي تقدم إلى الحيوان كما للانسان للحفاظ على قوته الفيزيولوجية. أما في الدولة الإسلامية لم يعد الغزو بهدف الأسر ظاهرة عامة وإنما الاستيلاء على الأرض. حتى غزو الدويلات الإسلامية بعضها لبعض في حروبها لم يكن بهدف الحصول على العبيد ولا

على قوة العمل لتشغيلها في السخرة. كان الهدف هو توسيع رقعة الدولة توسيع الأراضي التي يبسط الوالي أو الخليفة سلطانه عليها من أجل توسيع الخراج أصبح الفائض الاقتصادي يتخذ أكثر فأكثر شكل الخراج النقدي بالإضافة إلى العيني. هنا نصل إلى مسألة هامة جداً حول طابع الدولة الشرقية، الاقطاع الذي لا يقوم على قاعدة الملكية الخاصة. أؤكد على أهمية الملكية الخاصة كمؤسسة بكامل حقوق الملكية كما أوجدها تشريع للرومان. غياب هذه المؤسسة في الدولة المشرقية وعدم استقرار هذه المؤسسة وعدم تمتّعها بالحصانة لعب دوراً كبيراً في التدهور على صعيد قوى الانتاج وعدم تطور المال إلى رأسمال. في الدولة الشرقية كانت هناك ثروات نقدية هائلة لكن هذا المال كان في أرقى أشكاله كمعادن ثمينة لم يكن يتحول إلى رأسمال كان يغلب عليه الطابع الاستعمالي فالذهب يبقى ذهباً لأن مالك هذه الثروة كان ليس واثقاً من أن حقوق ملكيته عليها هي حقوق مطلقة، هي حقوق ذات سيادة لا تمسّ لأن السلطان الأعلى يقطع هذه الولاية لسلطان أصغر من أجل جبايته مبلغاً محدداً من المال للخليفة ليقوم بجباية كل ما يستطيعه من الثروات العينية والنقدية من أيدي الناس. المصادرة هي أحد أشكال جباية الفائض الاقتصادي في العلاقات بين الدولة والمنتجين المباشرين وبين أصحاب الأموال.

وفي هذا الشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والنظام السياسي، أعتقد أنه ليس هنالك من حوافز لدى الأثرياء في تحويل أموالهم إلى استثمارات انتاجية مباشرة.وهنا أعتقد أنه تحدث بعض المؤرخين عن أن العرب في أواخر الدولة العباسية اكتشفوا قوة البخار لكن هذه الاكتشافات لم تكن تنتقل إلى ميدان التطبيق (مثلما نتحدث اليوم عن الاكتشافات التي كانت تتحقق في الاتحاد السوفييتي في مرحلة ما يسمى بالركود). كان الغرب يأخذها ويحولها إلى قوة انتاجية هنا أيضاً لم يكن هذا الشكل الاقتصادي الاجتماعي السائد يخلق الحوافز الكافية في نقل هذه الثروات إلى ميدان الانتاج إلى تطوير قوى الانتاج وفنون الانتاج وغير ذلك بينما في الغرب عندما تهيأت هذه البيئة تحول اكتشاف /واط/ للمحرك البخاري إلى آلة انتاجية دخلت فوراً الانتاج وانتشرت. كان انتصار الرأسمالية كتشكيلة، كنظام اجتماعي رهناً بهذا التحول النوعي في أدوات الانتاج

* حبيب:

من المفيد العودة إلى كتاب د. عبد العزيز الدوري. في هذا الصدد يؤشر كيف كان الاقتصاد العربي يحرم من التراكم من الفائض الاقتصادي وهو يطرح شكلين: الشكل الأول عند الدولة العثمانية كان الولاة يقدمون الأراضي الواسعة لهذا القائد العسكري أو ذاك في مقابل شيئين أساسيين:

١ ـ تقديم أقصى ما يمكن من الريع إلى الوالي ومنه إلى السلطان.

٢ ـ تقديم الجنود في حالة الحرب للدفاع أو الغزو ولذلك كان السلطان يسيطر على أكبر كمية ممكنة من الفائض الاقتصادي عبر هؤلاء القواد وعبر الميسورين الذين يسيطرون على الأراضي في المنطقة العربية.

الشيء الآخر كان السلطان في حينها يلعب دوراً بارزاً عبر الولاة وعبر الجندرمة في التأثير على الصناعة الحرفية فكان يتم شكلان، الشكل الأول: كان يأخذ أحسن الصنّاع إلى المركز في الدولة العثمانية وكان يحرم الأقطار العربية والولايات العربية من هؤلاء، الشكل الثاني: كان يفرض عليهم

جباية واسعة جداً بحيث أن هذا الصناعي لا يستطيع أن يطور امكانياته إضافة لذلك كانوا محرومين من الحصول على أحسن وسائل الانتاج من أوروبا التي كانت قد تطورت حينذاك.

* دليلة:

كانوا معرضين كل لحظة للمصادرة هذه ناحية مهمة جداً.

* حبيب:

وكان هناك شيء ثالث ومهم جداً في العراق بشكل خاص هو أن الفيضانات والأمراض والطاعون التي كانت تنتشر كانت تدمّر الكثير من الأحياء الصناعية لأن الحرفيين كانوا يتجمعون في تلك الأحياء. كان التدمير يشملهم جميعاً وبالتالي كانت هذه العملية مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي السياسي الاجتماعي وحتى عندما أصبح الصراع داخل الدولة العثمانية بين البرجوازية الجديدة الناشئة وبين الاقطاعيين والاقطاع العثماني القديم المتخلف كانت القدرة على التغيير في الولايات أصعب بكثير من القدرة على التغيير في المركز.

والرأسمالية الأجنبية عندما جاءت كانت لا تريد أن تدفع هذه العملية بسرعة كانت تريد أن تعيقها وبدأت تحاول ايجاد علاقة اندماج وعلاقة تعاون بين البرجوازية وبين الاقطاعية وبالتالي كانت عملية التطور تساومية بطيئة طويلة الأمد في الأقطار العربية أعتقد أن هذه المسألة بحاجة إلى عناية بعض الشيء..

* هيلان:

نريد أن نتكلم عن العصر العباسي أو القرن الحادي عشر والثاني عشر. لماذا لم ينتقل النظام الاقتصادي في ذلك الوقت إلى نظام صناعي؟ لم تتطور طبقة رأسمالية حقيقية لأن الرأسمالية ترتبط بتطور الصناعة مع أن التقنيات موجودة في القرن الثامن وحتى مابعده. كان الرومان يستخدمون تقنياتهم لأسباب عديدة في العسكر. إن كل نظام اقتصادي لا يقوم على عنصر واحد فقط بل هو مجموعة من المؤسسات منها، عدد السكان، توزيع الدخل، والرأسمال. انها نظام اقتصادي متكامل فإذا افتقدنا العناصر أو أحد العناصر الرئيسة من هذا النظام فالعملية لا تتم تماماً.

كل العناصر يجب أن تتجمع فضلاً عن وجود الوسيط المسرّع للتفاعل أي تماماً مثل العملية الكيميائية وبالتالي لا يمكننا أن نقول لماذا لم يتطور النظام الاقتصادي خلال حكم الامبراطورية العربية العباسية إلى طبقة رأسمالية صناعية من دون أخذ كل هذه العوامل. لا يمكنني أن أقول فقط الملكية. لا ينبغي خلط فترة واسعة. ينبغي أن نأخذ حقبات معينة حتى نوضح ما هي الخصائص. ولا يمكننا أن نتحدث عن عدة قرون. أقول في القرن التاسع عشر لم يكن هناك نظام عثماني مستقل. السلطان العثماني منذ القرن الثامن عشر، كان يخضع لارادات معينة وبالتالي حتى إذا أراد النظام العثماني أن يطبق حماية أو دعماً لا يستطيع. ولا يمكن بذاك الوقت أن تقوم صناعة لأنه سبقتنا البلدان الغربية ولا يمكن منافستها، لم تقم برجوازية حقيقية في الصناعة لأن النظام الرأسمالي الخارجي كان يسيطر على النظام العثماني. كان

هناك تكون تاريخي ضمن العالم يَمثل سيطرة الرأسمالية الغربية على كل الأقطار. وهذا لم يحدث فقط في منطقتنا ولكنه حدث في مناطق أخرى. التجربة الوحيدة التي نجحت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي اليابان وألمانيا. قامت محاولات حتى في النظام العثماني ذاته لتطوير العسكر ولكنه لم ينجح في تطوير الصناعة.ولكن ضمن التناقض الفرنسي الانكليزي قامت تجربة محمد علي وكان يمكن أن تقوم تجربة الدولة العثمانية لكن السيطرة الانكليزية دمرت هذه التجارب إن البرجوازية التي نشأت في القرن التاسع عشر نشأت ضمن ظروف السيطرة الاستعمارية لم تكن هناك برجوازية عثمانية مسيطرة .

* حبيب:

الشيء الأول كانت الولايات العربية خاضعة للحكم العثماني كان هذا الشكل استعمارياً ينهب عن طريق الريع والخراج وكانت هناك السيطرة الاستعمارية الغربية الحديثة المتغلغة إلى مركز الدولة العثمانية وأطرافها وبالتالي أيضاً كانت تنهب بصيغة جديدة.

* عصام:

هناك نقطتان نخلط بينهما. أعتقد أنه ليست هناك خصوصية عربية في هذا الشأن مع التأكيد على نقطة مهمة وجوهرية أثارها د. عارف هي قضية عدم استقرار الملكية.إن الملكية الخاصة قائمة ولكن عدم استقرارها بيد هذا الفرد وتوارثها وهنا لا أرى الكثير من الخصوصية في تشكيلاتنا العربية أيّاً كانت تسميتها.لأن أوروبا حتى القرن السادس عشر والسابع عشر لم تعرف عملية إعادة انتاج موسعة ولم تكن الملكية الخاصة مستقرة فيها . الأمثلة التي تفضّل بها د. عارف حول قضية كيف تستخدم تقنيات جديدة وتطورها تعود إلى فترة هيمنة الرأسمالية كالآلة البخارية مثلاً ولكن حينما اكتشف كوبر نيكوس وغاليليو دوران الأرض لم يستفد من هذا الاكتشاف. بالعكس عوقبا على هذا الاكتشاف لأن إطار العلاقات الاجتماعية القائم لا يستفيد من هذه الاكتشافات بل يعيقها ويهدّدها.

إن منطق العلاقات ما قبل الرأسمالية هو عدم استخدام الفوائض استخداماً بطريقة اعادة انتاج موسعة. فالاقطاعي لا يعرف هذا الشيء لا يعني هذا عدم حصول تجديدات في التقنية كتطوير المحراث ذي السن الخشبي إلى سن حديدي والدكتور رزق الله تكلم عن هذا الشيء ولكن تقنيات ثورية في الانتاج لم تحصل في الحقيقة.

إذا أردنا أن نقول عن ثورة في الانتاج بمقاييس ذلك العصر فانها حصلت في الامبراطوريات المسماة راكدة وشرقية، اكتشافات مثل العجلة و اكتشافات الكتابة أو الساعة وغير ذلك. لذلك أعتقد أنه مع انغراس العلاقات الانتاجية الرأسمالية في الغرب أصبح مفهوم اعادة انتاج العلاقات الموسع في النهاية قائماً.ولكن هل نقول أنه ليس هناك حافز للطبقات الحاكمة لمجرد أننا في نهاية القرن العشرين لا نرى شيئاً سوى اعادة الانتاج الموسع؟ أليس القصر الفخم هو حافز للسيد الاقطاعي أي وسيلة تبديد الفائض بمعايرنا لكنها وسيلة استثمار بمعاييرهم فلدينا هنا في الشرق على الأقل الأهرامات ومسلة حمورابي أما في الغرب فبحكم الرقعة الجغرافية وغير ذلك كانت هناك أشكال استخدام أقل ترفاً.ليس هناك

اختلاف نوعي كما أرى بين الشرق والغرب. والآن فيما يتعلق بالامبراطورية العثمانية ما أراه هو التالي هو أنه فعلاً ما يذكره الدكتور كاظم علينا ألا نقلل من أهميته وهو أن الولاية يجب أن تبرهن على تبعيتها للامبراطورية بثلاثة أشياء أولاً: أن تذكر اسم السلطان في المساجد وثانياً أن لا تسك نقوداً لا يكون مكتوباً عليها اسم السلطان وثالثاً أن تؤدي قدراً معيناً من الريع والمركز بالتأكيد ينهب من الفائض الاقتصادي للولايات.ولكن جواباً على السؤال الذي أثاره د. رزق الله لماذا لم يحصل في المركز تطور؟ لا يحصل هذا التطور لأنه في ظل علاقات قبل الرأسمالية ليس هناك إعادة إنتاج رأسمالي ولكن علينا ألا ننسى في النهاية أن المركز مع هذا يستنزف الفائض من الولايات. أيضاً بودي أن أشكك في قضية معينة هي قضية الهيمنة الشاملة للسلطان أو الخليفة. هناك حدود للسيطرة الجغرافية ونحن نعلم طبيعة وسائل النقل في ذلك الوقت لماذا كانت تبرز في أطراف الامبراطورية محاولات للاستقلال تنجح هنا ولا تنجح هناك.

إن الجزيرة العربية واليمن كانتا اسمياً جزءاً من الامبراطورية العثمانية.لو ندرس تاريخها في ظل العثمانيين نقول أنه لا علاقة لها بالامبراطورية العثمانية. وفي كثير من الأحيان كان السلطان يكتفي بذلك. أنا أعتقد أن الملكية بحاجة إلى حماية على الدوام ولكن لأننا نرى أن الدولة فقط هي الشكل الوحيد للحماية فان مؤسسة البداوة انتعشت لأنها كانت تشكل مصدراً للحماية أو النهب أو الاثنين معاً أي إما أن آخذ الاتاوة أو أهدد الملكية. إن مفهوم الاستعمار بمعنى غرس علاقات جديدة انتاجية تتناقض أو تحاول ان تحطم العلاقات القديمة يختلف عن أسلوب النهب الامبراطوري.والدولة الإسلامية والعثمانية فيما بعد لم تتدخل في أشكال الملكية. تعاملت مع الواقع القائم.كيف أنهب ما يمكن نهبه. إن منطق التوسع الرأسمالي يقوم على محاولة التدخل في شكل العلاقات الاجتماعية السائدة وهذا فارق نوعي.

* حبيب.

يهمني التركيز على السؤال التالي ما هي الخصائص التي تكونت للبرجوازية العربية المشرقية عبر هذه الهيمنة العثمانية والسيطرة الاستعمارية الحديثة. الاستعمار الغربي عندما بدأ لم يتخذ شكل الاستعمار الرأسمالي الحديث. تصدير رأس المال، كان يشابه في حدود كثيرة الاستعمار القديم هو نهب الخيرات والثروات والمتاع. مع الرأسمالية المالية والاحتكارية المتطورة اصبح النهب بصيغة أخرى، يأخذ طابعاً جديداً.هذا الجانب وتلك الأشكال المختلفة أثرت على بطء نمو وتطور البرجوازية العربية المشرقية وأعطتها خصائص معينة. من بين تلك الخصائص التي نراها اليوم اننا نتحدث الآن عن البرجوازية المشرقية وبالتالي نستطيع أن نعمم المسائل الأخرى التي تأتي.

لماذا البرجوازية العربية لفترات طويلة لا تمتلك تلك الاندفاعة الثورية تلك السمة الثورية في نشاطها، في علاقاتها، في تطورها، لماذا كانت مساومة للاقطاع؟ لماذا هذا الموقف إزاء الاصلاح الزراعي؟

هذه مسائل ناتجة في الحقيقة عن ذلك التطور التأريخي للبرجوازية العربية المشرقية.

* دليلة:

الحقيقة أن العودة للتاريخ لها مساس مباشر بالحاضر والبحث في سمات وأشكال تطور العلاقات الاقتصادية في الشرق وسماتها المميزة ربما يساعد في تفسير الكثير من خصائص موضوع بحثنا اليوم وهو البورجوازية.

الفترة التي نبحثها في التاريخ العربي الاسلامي لا يمكن وضعها في مواجهة الاقطاع الأوروبي.

إنها فترة متجاوزة للاقطاع الأوروبي.متجاوزة ليس بمعنى أنها متفوقة، وإنما حتى لا يظن بأننا نهتم بالتسلسل التاريخي،وجود سمة مشتركة بين كل مراحل التطور التاريخي للشرق،هذا الاختلاط الكبير بين أشكال الانتاج وعلاقات الانتاج،تصنف حسب تبعيتها لتشكيلات أو أنظمة اقتصادية اجتماعية مختلفة، هذه الدرجة العالية من الاختلاط الذي تميز به الشرق. بين هذه السمات العائدة لتشكيلات اجتماعية مختلفة الذي تميز به الشرق عن أوربا هذه المرحلة من تاريخ الشرق مرحلة مابعد الاسلام أو المرحلة العربية الاسلامية اتسمت بهذا الاختلاط الكبير.كان هنالك بقايا العبودية وكانت المشاعية على نطاق واسع.وكانت هنالك أشكال من الاقطاع بعضه قريب مما هو غربي وبعضه الآخر بعيد عن الأشكال الغربية. وكانت هنالك أيضاً أشكال العلاقات الرأسمالية.وهي كما نعلم تبدأ بأول أشكال رأس المال وأكثرها تخلفاً وهو رأس المال التجاري والربوي. صحيح أنه كان هنالك تجارة وتبادل منذ العصر العبودي لكن كانت في أثرها على النظام محدودة ودورها الاقتصادي محدود مقارنة بالعلاقات العبودية المهيمنة والعلاقات الاقطاعية المهيمنة في أوربا.

كان هناك تبادل وتجارة ورأس مال. علاقات بضاعية نقدية ورأسمال في حدود ضعيفة الأثر في الشرق.

وبالأخص في هذه المرحلة إذن تجاورت وتمازجت واختلطت هذه العلاقات التي ترجع إلى مختلف ما يسمى بالتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية إلى جانب بعضها البعض. الاستعمار الغربي الحديث كان له دور كبير في دفع بعض الأشكال إلى الأمام وبعض الأشكال إلى الخلف.هذه الأشكال البرجوازية أو البرجوازيات الجديدة التي تعتبر الكتلة القيادية المهيمنة فيها هي البورجوازية الكومبرادورية لذلك أول ما اهتم به هو انشاء طرق المواصلات والمرافىء حيث تركزت هذه الوكالات المحلية للرأسمالية المقيمة في المركز في الغرب وهذه الوكالات كانت وظيفتها هي بسط النفوذ أي نفوذ الرأسمالية الغربية في كل جوانب وزوايا الاقتصاد. وفي المجتمع المحلي إجراء التحويل الضروري من أجل تعبئة أكبر ما يمكن من الناتج المحلي لبعثه إلى الخارج لكن يبقى هنا التركيز حول سمات البورجوازية المشرقية وبالذات تفسير ما يسمى بالبرجوازية الطفيلية. ولذلك أعود فأقول هنا في تفسيرنا لهذه السمات لا يكفي الاعتماد على هذا العامل الخارجي بل أثقّل تلك العوامل الداخلية المرتبطة بمنظومة علاقات الانتاج السائدة، طبيعة الدولة النظام السياسي والاقتصادي علاقته بمختلف الطبقات طريقة تعبئة واستنزاف الانتاج الفائض كل ذلك يساعد في تفسير هذه السمات التي تتخذها البورجوازية المشرقية والتي تأتي العوامل الخارجية لتزيد من أهمية بعضها وتقلل من أهمية بعضها الآخر...



المحور الثاني

طابع الثورات الوطنية

* **دليلة:**

عندما نقلنا عصام إلى المرحلة الراهنة وقال أن العديد من الأنظمة العربية قامت في الستينات مثلاً باصلاحات اقتصادية جذرية كانت تهدف إلى قطع العلاقة أو قطع الطريق أمام البورجوازية العربية . . .

* **عصام:**

لم ترد قطع العلاقة مع البرجوازية ككل بل أنها هاجمت البرجوازية التي كانت سائدة على أساس أنها تجارية.

لنأخذ المثال المصري فهناك أدلة واضحة أن عبد الناصر من الـ ٥٢ ـ ٦١ قد بذل جهوداً مضنية لتشجيع رأس المال الصناعي الخاص. لم يلجأ إلى التأميمات في البداية في أواسط الخمسينات لجأ إلى ما سمّي بالتمصير وبعد ذلك قام بالتأميم.

عبد الناصر لم يكن ضد علاقات الانتاج الرأسمالية كمبدأ كان ضد هذا التوجه من جانب رأس المال الخاص في أن يبذر أمواله في نشاطات طفيلية وقام في البداية بتأميم التجارة على هذا الأمل أو الرغبة أو الوهم وحصل نفس الشيء في سورية والعراق. نحن نشهد أن البرجوازية المتحكمة الآن هي ليست كالسابق فالبرجوازية القديمة قد ضربت، ضربت كأفراد وليس كعلاقات انتاج أو أنها تحجمت على الأقل ماالذي حصل ولماذا أعيدت تلك الدورة بنشوء فئات جديدة تمارس الدور ذاته إذا اتفقنا على أن الدورة أعيدت.

* **دليلة:**

إذن اعتراضي على هذه النقطة هو أن هذه الاصلاحات كانت موجهة إلى طريق التطور الرأسمالي لنقل ذلك. . موجهة إلى قطع الطريق على التطور الرأسمالي إلى السيطرة. وهنا أفضّل أن أقول بأن الدولة لم تقم بمهمة جديدة. . إنها قامت بنفس المهمة التقليدية التي قامت بها في السابق وهي أن الدولة المشرقية التي اعتادت على بسط هيمنتها على المجتمع، على إلغاء مايسمى اليوم بالمجتمع المدني ووسمه بطابع دولتي ربما هنا عادت إليها هذه السمة القديمة بالأخص بعد الاستقلال لكي تكتمل سماتها الأصيلة التقليدية فقد وجدت أن هذه السمات لا تكتمل إلا باستكمال بسط هيمنتها على المجتمع وأهم جانب في الحياة الاجتماعية هو الجانب الاقتصادي وليس في جوهر الأمر لهذه السياسة طابع طبقي محدد وربما هذا الذي يفسر لماذا كما قال د. عصام عادت الدورة والبرجوازية التي أريد القضاء عليها لتهيمن من جديد.

* حبيب:

ألا ترى أنه في هذه الظاهرة أن البرجوازية العربية المشرقية بشكل خاص حتى في مصر كانت عاجزة عن دفع عملية التطور الرأسمالي وبالتالي أخذت الدولة جزءاً من هذا الدور لتكون حاضنة حقيقية لعلاقات الانتاج الرأسمالية وفي المجتمع العربي ودفعها إلى الأمام؟ هذه احدى سمات البورجوازية التي أشرت لها في البداية،في أنها مترددة خائفة وبالتالي عبد الناصر أعطاها كل المجال للتطور ولم تكن مستعدة وبالتالي أجبر عبد الناصر على خوض عملية التأميم ليحتضن عملية التطور الاقتصادي لتطوير علاقات الانتاج الرأسمالية لانضاج أرضية التطور الاقتصادي والاجتماعي ولتخليص المجتمع المصري من هذا التخلف.

* دليلة:

هناك نوع من الجزافية في القول بأنها كانت مترددة وخائفة وعاجزة وأنها لم تكن قادرة على متابعة طريق التطور الرأسمالي لأنه كان هناك مبادرون وكان هناك طلائعيون أيضاً على نطاق الممارسة الاقتصادية وفعلاً تحققت على أرض الواقع بعض الانجازات الملموسة. ربما في هذا الجانب لا تتميز هذه البورجوازية بسمات جوهرية عن برجوازيات أخرى في أوربا أو غيرها إذا أخذناها كسمات فردية ولكن هذه السمات الفردية كانت محكومة بعوامل داخلية أهمها هو طبيعة الدولة وعوامل خارجية هي علاقة التبعية للاستعمار الغربي والتأثير الاقتصادي للقوانين الاقتصادية للرأسمالية على نطاق عالمي.هنا أعتقد أن هذه البرجوازية لم يكن بمقدورها لو أعطيت فرصة انضاج نظام رأسمالي متكامل داخلياً كما حصل ذلك في الدولة الغربية للعوامل التي ذكرتها ولكن كان بإمكان هذه البرجوازية أن تستمر في تقديم توسعها وتراكمها في بسط وتوسيع هيمنتها على الاقتصاد، على المجتمع،في توسيع حجم القوى العاملة القوة المنتجة التي تخضع لاستغلالها لتوسيع حجم السوق الاستهلاكية التي تحقق من خلالها التراكم وغير ذلك.. هذه التراكمات ستصل عند مرحلة معينة إلى طريق مسدود بحيث أن النسبة التي تتوجه منها إلى الخارج أكبر بكثير من النسبة التي تتكدس منها في داخل الاقتصاديات المحلية ولذلك هنا نقول أن هذه البرجوازية كانت ستصل إلى طريق مسدود. وبالفعل برزت أزمتها في أواخر الخمسينات في سورية عندما كان حجم الأموال التي تهرّبها إلى الخارج أكبر من حجم الأموال التي تستثمرها في الداخل رغم أنه لم يكن هنالك من دواع سياسية تدفعها في هذا الاتجاه قبل الوحدة. برزت أزمتها في مصر عندما كان التراكم الداخلي قد وصل إلى حجوم متواضعة جداً. العامل الذي لعب دوراً حاسماً بعد ذلك في تحديد سمات هذه البورجوازية هو الدولة البيروقراطية الحكومية،الدولة التي عادت لتسترد دورها القديم في الهيمنة على المجتمع ومختلف جوانب الحياة الاجتماعية هيمنة كاملة. فهيمنتها على التجارة الخارجية إلى درجة مبالغ بها وربما لم تكن مبررة من وجهة نظر اقتصادية أو أمنية بمفهوم الأمن الاجتماعي الشامل تفسر بعودة الطابع الدولتي بعد الاستقلال.

* حبيب:

هذا التحول في عمل الدولة وفي نشاطها لمصلحة من كبرجوازية بيروقراطية؟ هل لمصلحة البرجوازية البيروقراطية أم لمصلحة البرجوازية قاطبة؟

* دليلة:

الدولة هنا تصبح غاية في ذاتها وهي أيضاً موضوع لمصالح طبقية محددة.

*هيلان:

يبدو لي أن ما قيل حول دور الدولة بعد الاستقلال فيه بعض الخطورة. هذا يدين نشوء قطاع عام وأخذ الدولة لدور اقتصادي. ولكن أعتقد أننا إذا درسنا الفترة التي تلي مباشرة الاستقلال حتى أواخر الخمسينات يمكننا أن نقول أنه في هذه الفترة أو على الأقل في سورية بالضبط وفي مصر قبل ذلك، نشأت برجوازية حقيقية صناعية وتجارية وكان لها علاقات واسعة حيث بنت مصانعها. إن الشروط التاريخية في ذلك الوقت كانت تسمح بذلك وتقتضي ذلك لأن أوروبا واليابان كانتا دولاً مدمرة من ناحية اقتصادية في مرحلة اعادة بناء وفي حاجة ماسة إلى منتجات من بلداننا أو غيرها سواء أكانت زراعية أم صناعية وبالتالي تمكنت هذه البرجوازية من أن تنشأ خلال الفترة وتنمو خلال هذه الفترة بسرعة في ٤٧ ـ ٤٨ بعد الاستقلال حتى ٥٦ ـ ٥٧ تقريباً في سورية وفي بلدان أخرى أيضاً. لماذا أمّم عبد الناصر ولماذا انقلب على النظام الرأسمالي ولجأ إلى التأميم؟ ليس من منطلق أيديولوجي وليس من منطلق دولة تقليدية.

كان النظام الاقتصادي في سورية ومصر نظاماً رأسمالياً. إن عبد الناصر وسورية سارا في نفس الطريق من حيث ضرب البرجوازية فيما بعد والتأميم في الزراعة وغير ذلك والسبب هو عجز البرجوازية بعد منتصف الخمسينات منذ عام ١٩٥٧ عن متابعة مسيرة التراكم الرأسمالي وانشاء الصناعة. السبب هو ليس سبباً أيديولوجياً إنه سبب اقتصادي فالاستثمارات في فترة الخمسينات في الصناعة في سورية ومصر سارت في طريق التسارع. الانتاج الصناعي نما بحدود ١٢٪ سنوياً في ذلك الوقت. التراكم الاستثماري كان ينمو بقفزات هائلة في نصف الخمسينات.

سبب عجز البرجوازية هو أن أوروبة لم تعد تحتاج لهذه السلع بدأت الأزمة في الغرب في ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ أيضاً من ناحيتين أخريتين بالنسبة للنظام التابع سواء أكان في سورية أم في مصر السبب عدم وجود ما يكفي من التراكم.

إن التراكم الذي حدث بعد ١٩٤٥ كان ناجماً عن متراكمات الحرب العالمية الثانية. الأرصدة الموجودة للشعبين والحكومتين السورية والمصرية في النظام الرأسمالي في لندن أو باريس الخ.. والذي جرى اتفاق عليه في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بالنسبة لمصر أو لسورية لاعادة جزء من الأموال للبلد. وهناك اتفاق مالي بين سورية ولبنان وفرنسا وبين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية. كان هناك تراكم آخر من خلال هذا الربح الصناعي أو التجاري الذي تحقق وأيضاً جاءت الحرب الكورية ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣



بسبب ما احتاجه العالم من تصدير مختلف أنواع السلع الزراعية وغيرها كانت هناك امكانية تراكم داخلي. أما القروض فلم تكن تلعب دوراً هاماً أولاً بسبب عدم توفرها وثانياً لأنه كانت لها شروط سياسية غير مقبولة بالنسبة للحكومات الوطنية البرجوازية التي كانت قائمة في ذلك الوقت وهناك سبب آخر جوهره عدم وجود تقاليد تكنولوجية أو عدم وجود استطاعة تكنولوجية. فلبناء الصناعة ينبغي توافر حد معين من التقنية فإذا عددنا عدد مهندسي الميكانيك في سورية في ذلك الوقت فإنه لم يتجاوز الخمسة أشخاص.

* دليلة:

بما أن الحديث يجري في وقت أصبحنا قادرين فيه على تحليل التجربة وتقييمها فلا يمكن القول بأن الزعم بوجود الاتجاه المضاد للرأسمالية كان بدافع توسيع واستكمال الدولة لكيانها وشخصيتها لهيمنتها على المجتمع وإنما تفسير هذا الموقف بالعداء للقطاع العام أو توسيع دور الدولة الاقتصادي لو قيل ذلك في تلك اللحظة لكان ذلك عداء لتوسيع دور الاقتصادي والقطاع العام. لكن عندما يقال الآن أنه تقييم لمرحلة أصبحت في الماضي ولا تزال قائمة حتى الآن ولتفسيرها في اتجاهات تطورها الآن نستطيع أن نقول فيها ما نشاء دون أن يكون قولنا في موقف العداء لهذا الاجراء أو ذاك الآن نقيم لماذا هذا الاجراء الذي كان يعتبر في حينه قطعاً لطريق التطور الرأسمالي وبداية مرحلة الانتقال للاشتراكية.

لماذا لم يكن في حقيقة الأمر كذلك بعد مضي ثلاثة عقود على وضعه موضع التطبيق لماذا كانت نتيجته الأساسية هي فعلاً استكمال الدولة لكيانها وشخصيتها وهيمنتها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وبالأخص منها الجانب الاقتصادي وهو أهم مقومات هذا الاستكمال هنا نؤكد على أن هذه الاجراءات من بدايتها لم تكن بهدف محدد مسبقاً وهو محاربة الرأسمالية.

إذا استبعدنا مجرد الشعارات النظرية التي أطلقت في حينها هذا يستوجب استكمالاً لهذا التفسير تحليل الطبيعة الطبقية للدولة وتلك التغيرات على توزيع القوى الطبقية وبالتالي تحليل مجريات الصراع الطبقي قبل وأثناء هذه التحولات.

* حبيب:

أعتقد أن المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت مرحلة ذات سمات خاصة وجديدة كانت هناك انطلاقة حقيقية لحركة التحرر الوطني.كانت هناك اتجاهات ديمقراطية ضاغطة على النطاق الدولي وبشكل خاص في بلدان العالم الثالث ومنها الأقطار العربية، وبالتالي كانت الشعوب العربية طامحة للتخلص من التخلّف، من التبعية ومن الاستعمار. . الخ وكانت تسعى للتخلص أيضاً من نظم الحكم اللاديمقراطية التي كانت في تحالف مع الكومبرادور والاقطاعيين وفي تحالف مع البرجوازية الأجنبية. هذه العملية دفعت بعد سنوات قليلة جداً فئات اجتماعية من البرجوازية الصغيرة إلى السلطة في مصر، في سورية و١٩٥٨ في العراق. البرجوازية الصغيرة كانت تريد قاعدة اجتماعية واسعة لها في جهاز الدولة لكي تهيمن وتطور العملية باتجاه الرأسمالية وكان هناك أيضاً تردد. البرجوازية الصغيرة ذات طبيعة مزدوجة كانت تخشى الصناعات والتحولات الكبيرة ولكن في ذلك الوقت كانت

تريد أن تتخلص من هيمنة البرجوازية.في هذه العملية المعقدة نشأت جملة من الاجراءات في الادراك الباطني للبرجوازية الصغيرة . ما يشير له الدكتور دليلة هو موضوع الدولة الشرقية القديمة ولكن في الدولة الجديدة للبرجوازية الصغيرة التي تحولت تدريجياً إلى مواقع أخرى كانت هناك حماية واحتضان للعلاقات الانتاجية الرأسمالية وتطويرها باتجاه استكمال هذه العملية وجرى تضخيم هائل لأجهزتها. وهنا البرجوازية الصغيرة بدلاً من أن تتحول إلى مواقع البرجوازية الوظيفية في الانتاج وغيره بدأت أجزاء كبيرة منها تتحول إلى البرجوازية البيروقراطية الطفيلية وتستنزف قطاع الدولة وتهيمن عليه وتحاول الهيمنة على مجمل الاقتصاد الوطني.في هذا الاطار بدت البرجوازية البيروقراطية تدريجياً عاجزة هي الأخرى عن عملية التطوير والدفع. نشأت لها ظروف جديدة. لنر كيف بدأت البرجوازية الحاكمة تتخلى عن قطاع الدولة أيضاً؟ ولماذا هذا التخلي؟ وما هي التعقيدات التي تكمن وراء محاولة التخلي أو محاولة تحويل ملكية قطاع الدولة إلى القطاع الخاص.في هذه العملية أعتقد الأسباب الكامنة وراء الدور هو هذا الصراع ما بين القوى التي كانت تطمح إلى التطور والتحول وما بين أجزاء من البرجوازية التي تصدت لهذا التطور. ولكن في هذه العملية لم تستطع القوى الأكثر تقدمية وديمقراطية أن تضغط باتجاه تغيير طابع الدولة لأن البيئة غير كافية والقوى المنتجة غير متطورة إلى الدرجة التي تستطيع أن تلعب هذا الدور .

* دليلة:

فقط أريد أن أتحفظ على مسألة هي التأكيد على الجانب الواعي في عملية التغيير في قيام القوى الثورية الجديدة بالاصلاحات الاقتصادية التي كانت تتخذ طابع التضييق لآفاق التطور الرأسمالي والتأميم وفرض سلطة الدولة على التجارة الخارجية وعلى أجهزة التمويل وغير ذلك،وأيضاً اعتباراً أن البرجوازية الصغيرة بعد أن استتب لها الأمر في السلطة أنها كانت تطبق هذه الاصلاحات والاجراءات بهدف محدد مسبقاً بشكل واع وهو تسريع التطور الرأسمالي أريد أن أتحفظ على أن الاصلاحات الثورية (وهذا التحفظ برأيي أصبح مبرراً الآن ونحن نقيّم تجربة ماضٍ مازال مستمراً في الحاضر ولسنا في لحظة اتخاذ هذه الاجراءات وإلا لكان الأمر مختلفاً). وأوظف هذا التحفظ للتأكيد على أن المقولة التي طرحتها سابقاً بأن هذه التحولات كانت في إطار سعي هذه الدولة الحديثة المستقلة حديثاً إلى استكمال مقوماتها هذا الوهم الذي ينتقص منه كما سنرى في التحليل اللاحق وضع الدولة العالم ثالثية في النظام العالمي الرأسمالي الامبريالي المعاصر وسيبدو وهماً أكثر فأكثر مع الأيام إذ التحولات تمت في اطار مشروع استكمال هذه الدولة لشخصيتها ولكن هذا المشروع سيثبت لاحقاً على أنه مجرد وهم لأنه سيزداد انتقاصاً بفعل العامل الخارجي وهو وضع هذه الدولة في اطار النظام الرأسمالي العالمي.

* عصام:

إنني أتفق مع الدكتور عارف في الاستنتاج النهائي ولكن طريقة فهمي للتجربة السابقة مختلفة كثيراً عن فهم الدكتور عارف وفي النتيجة أعتقد أننا نصل إلى الاستنتاج ذاته. وأختلف أيضاً مع د. كاظم. أولاً لست ميالاً إلى الدمج بين النتيجة الموضوعية لأي مشروع تاريخي وبين وعي الفئات الاجتماعية التي تقود السلطة السياسية في ظل هذا المشروع.

لنأخذ مثالاً لا أقصد من خلاله التشبيه. من العبث الآن التفكير بأن قادة الثورة الفرنسية كانوا يعون أنهم يقودون مشروعاً طبقياً قوامه كذا وكذا ومن جهة أخرى من العبث أن نقرن التحولات التاريخية الكبيرة بكذبة أو بمؤامرة يعي قادتها بأنها ليست إلا كذبة.هؤلاء القادة مقتنعون حقاً بأنهم يقومون بالتحول الأخير في التاريخ، الانتقال إلى مملكة العقل، مملكة الحرية والاخاء والمساواة ولكن ماذا نسمّي الثورة الفرنسية الآن؟ ثورة برجوازية. نسميها كذلك بحكم ما آلت إليه موضوعياً. لست ميالاً كذلك منذ فترة طويلة إلى الحديث عن البرجوازية الصغيرة ولكن أقول بتواضع أنه في ١٩٧٦ وفي ذروة الحديث عن هذه التجربة كتجربة للتطور اللارأسمالي كتبت شيئاً كان يقول ببساطة ودونما ادعاء بالنبوءة أن هذه التجارب ستنتهي إلى حد معين هي تجارب انتقالية ستطلق رأس المال من جديد. إن المنطق الذي يقودني إلى فهم هذه العملية يدفع إلى أن أسميها عملية تحول برجوازي. ولكنها محكومة بأن تفشل حتى في اقامة المشروع البرجوازي.

يبدو لي أننا هنا يجب أن نأخذ العامل الخارجي في ظل أي شكل للاندماج أصبح المشروع البرجوازي ممكن التحقيق؟ ما أراه هو التالي إن التطور الرأسمالي كان جارياً ولكن لا أتفق مع القول أن النظام الاقتصادي الاجتماعي في مصر قبل ١٩٥٢ أو النظام السوري الاجتماعي الاقتصادي قبل أواسط الخمسينات حتى خالد العظم او النظام الاقتصادي العراقي حتى ثورة ١٤ تموز لست ميالاً لتسمية تلك بالأنظمة الرأسمالية لأسباب تتعلق بالتصنيف الدقيق.

أفرق كثيراً بين وجود طبقة اجتماعية وبين قدرتها على تعميم علاقاتها على المجتمع. لا أتفق مع د. كاظم في تضخيم الصفات الشخصية لهذه الطبقة كالجبن أو المساومة، القدرة أو عدم القدرة أنا لست ميالاً لذلك وأقرن كلامي بأمثلة تاريخية: مشروع طلعت حرب (وأتمنى أن ندرسه الآن ونطلع عليه) كان أكثر طموحاً بكثير من معظم مشاريع التصنيع التي جرت في أنظمة الستينات والسبعينات. كان متكاملاً. بدأ من بنك مصر وسار باتجاه انشاء ٢٣ مؤسسة ضخمة في ميادين الصناعة التحويلية.

ما أريد قوله أن القضية لا تتعلق بقدرة هذه البرجوازية أو تلك إذا أخذنا الحزم السياسي للبرجوازية علينا ألا ننسى ثورة ١٩١٩ في مصر للتدليل على كفاحية هذه الطبقة أحياناً. لا أريد الوصول إلى الاستنتاج النقيض أي أن البرجوازية ثورية بطبيعتها. إنما البرجوازية بحكم نشاطها هي برجوازية غير مهيمنة عاجزة عن أن تمد هذه العلاقات إلى أوسع من الاطار المتاح لها. كان المطلوب اجراءات فوق اقتصادية تقوم بها سلطة دولة بمعنى أن تفك قيد ارتباط الفلاح بالأرض وأن تعمم العلاقات السلعية النقدية في الريف وهذه ليست قضية طلعت حرب أو غيره هذه قضية مشروع سياسي.

بهذا المعنى أتحدث عن أزمة المشروع البرجوازي السابق وعجزه عن أن يكون مشروعاً مهيمناً. وبهذا المعنى أفهم أيضاً أن فئات معدمة مفقرة نازحة من الضيع والبلدات الصغيرة الفقيرة والمحطمة تتطلع إلى مشروع لا تعي أنه مشروع طبقي أي تريد الدولة القوية المزدهرة المستقلة في وجه الدولة المتفسخة حيث ينعم مجموعة من الأثرياء. حصيلة هذا المشروع هي دفعة هائلة لعلاقات الانتاج الرأسمالية بهذا المعنى أنا أقول بأن حصيلة التطور برجوازية. نحن الذين عايشنا الفترتين ماقبل الثورات وما

بعدها نرى أن هناك تحولاً في المجتمع نعتبر أن المشروع قد فشل أنا برأيي أن هدف هذه الطاولة المستديرة كان يريد الوصول إلى هذا الشيء: هل أن المشروع البرجوازي محكوم بأن يعيد دورة التبعية والانفتاح بمعنى لا يستطيع أن يقيم دورة مغلقة بالمعنى الذي جرى في اليابان في نهاية القرن الماضي بالمعنى الذي جرى بالضبط في بلدان أوروبة الشرقية التي الآن أنظر لها بعين جديدة على أنها شكل من أشكال التطور نحو انشاء مركز رأسمالي ولكن أكثر تكافؤاً في تقسيم العمل العالمي هل هذا يعني أن لينين كان يعي هذه الحقيقة؟ قطعاً، لا.

ولكن الحصيلة الموضوعية لهذا الشيء سارت في هذا الاتجاه الآن هذا الموضوع متروك للتاريخ هل هذا انحراف عن المسار؟ ولكن هل انتهت هذه الامكانية؟ بمعنى أنه طالما أنك تظل منفتحاً على العالم فإن هيكل الأسعار العالمي يوضح أن قطاعات الانتاج تظل مربحة أكثر في المركز وبالتالي ليس هناك مجال للتراكم الخاص لرأس المال سوى بأن يقوم بعمليات التسويق والتوزيع أو في ميادين الانتاج المادي التي يصعب نقل موادها كالبناء.

* حبيب:

إن الثورات التي قامت في الخمسينات مثل ثورة مصر والحركات الانقلابية في سورية وحركات التحرر الوطني في الأقطار العربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية كانت تستهدف جملة من المهمات وكانت مطروحة في ثورة مصر مثل التخلص من الاقطاع، من الهيمنة الاستعمارية، من الاتفاقيات الاسترقاقية الاصلاح الزراعي، عملية التصنيع. الخ. بطبيعة الحال لاعبد الناصر ولا غيره كان مدركاً بأنه سيبني الرأسمالية في هذه البلدان ولكن كل عملية عفوية هي جزء من الوعي وما يريده هؤلاء القادة بالارتباط مع المطالب الشعبية التي تدفع في هذه الاتجاهات فالعملية التغييرية التي جرت في مصر أو في عدد من الأقطار العربية كانت تستهدف تطوير القوى المنتجة تغيير علاقات الانتاج خاصة العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية التي تسود هذه البلدان إلى علاقات انتاجية رأسمالية كان هناك طموح نحو العلاقات الانتاجية الاشتراكية لدى البعض؟ نعم ولكن هذه العملية كانت واضحة القدرات كنا نتطلع إلى الدفع باتجاه أكثر بعداً من القدرات الحقيقية لتلك الفئات الحاكمة وبالتالي ربما كنا نورطها في جملة من المشاكل هي لم تكن قادرة على انجازها في تلك الفترة ولذلك عندما أسميناها تطوراً لا رأسمالياً فقد كان البعض يرفض التسمية لأنه يريد الاشتراكية وفي حقيقة الأمر هو بعيد كل البعد عن التطور اللارأسمالي وعن قضية البناء الاشتراكي وكان في عملية تطور رأسمالية حقيقية في هذه البلدان. هذه العملية هي عملية التطور التي اندفعت في الخمسينات كانت البرجوازية عاجزة إلى حد بعيد عن المشاركة الفعلية فيها. عندما تحدثت عن مساومة البرجوازية وترددها لا أعني صفة خاصة وشخصية لهذا البرجوازي أو ذلك بقدر ما هو واقع موضوعي بالارتباط مع واقع العلاقات الانتاجية القائمة وتوازن القوى الطبقية والسياسية الموجودة في مرحلة معينة يجبر البرجوازية على المساومة مع الاقطاع.

المسألة التي أثيرها هنا وبوّدي أن أثيرها للمناقشة ما هي العلاقة بين هذه الفئات الحاكمة خاصة بين البرجوازية الطفيلية البيروقراطية وبين البرجوازية الحاكمة في عدد من الأقطار العربية وموضوع



الديمقراطية ألاحظ أن البرجوازية عندما بدأت في السلطة كانت تحاول أن تطلق الحريات الديمقراطية ولكن عندما نمت وتطورت طبيعتها البيروقراطية والطفيلية بدأت تسحب كل الحريات الديمقراطية بدأت تصادر كل حقوق الانسان وبدأت تضغط وتحقق فعلاً دولة استبدادية ديكتاتورية معادية لجملة من المصالح الأساسية للجماهير وهنا العلاقة الجدلية التي أراها بين الطابع الطفيلي والبيروقراطي أو الطابع البيروقراطي الطفيلي للسلطة في النشاط الاقتصادي وفي البنية الاجتماعية والتطور الاجمالي في هذه البلدان أعتقد أنه يجب أن نهتم بذلك الديمقراطية وحقوق الانسان العدالة الاجتماعية في هذا القدر أو ذاك وارتباطها بطبيعة الدولة الطفيلية أو البروقراطية التي تسود في عدد من الأقطار العربية المشرقية.

* عصام:

حيثما تريد أن تعرض مجموعة من الفرضيات تجد أن هناك شيئاً يشذ عن ذلك ولا تصح أية فرضية بمفردها لاعطاء تفسير كامل. فقد قيل في البداية وخصوصاً في الأدب الغربي في النظريات المسماة نظريات التحديث أن هذه الدول تكونت وهي متنافرة من حيث القوميات والمذاهب وبالتالي هي بحاجة لعملية ضبط قد تمر من خلال صهر حديدي بمعنى دموي ولكن، تلاحظ في النهاية أن دولة تمتلك قدراً من الانسجام أكبر بكثير مما هو في الغرب مثل مصر من حيث التكوين القومي والمذهبي والديني والتاريخي مارست شيئاً مشابهاً تماماً للدول الأخرى التي قيل أنها متنافرة. فرضية أخرى تربط القضية بالطابع الريعي وهناك نقطة مهمة في قضية الطابع الريعي. نعرف أن المبدأ التمثيلي لم ينشأ في أوروبا البرجوازية مباشرة مع صعود الرأسمالية. مرت فترة قرن تفصل بين هيمنة الرأسمالية (نشوء المؤسسة الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية البرجوازية قام أحد الباحثين بدراسة تثير التساؤل. بين ست عشرة دولة غربية متقدمة /١٤/ منها أدخلت النظام الديمقراطي البرجوازي على أثر حروب خارجية لكي ترص الوحدة الوطنية وفقط بلدان لم يدخلا هذا الشيء على أثر حروب خارجية. . إذا سلمنا بأن النظام الديمقراطي التمثيلي (وهنا البرلمانية ليست إلا جانباً واحداً للديمقراطية) كان يقوم على أساس لا ضريبة بلا صوت إن دولنا تقوم على نشاط ريعي سواء من حيث كونها هي التي تموّل الكثير من خلال سيطرتها على الكثير من الموارد الاقتصادية وتحديداً النفط هذا يطلق حريتها ولا يظهرها أمام الرأي العام كما هو الحال في دولة لا تمتلك موارد مستقلة لا تبدو العملية استحواذ طبقة على الفائض الاقتصادي بقدر ما تبدو أن هذه عملية طبيعية حيث يتركز الفائض بيد الدولة. في هذه الحالة ليس لدينا أكثر من أن نتأمل في أن تشملنا السلطة بمكرمتها كما تشمل فئات اجتماعية أخرى ولكن هي لا تقتطع من دخلي وليس لها سلطة علي. الباحث د. خلدون حسن النقيب وهو أبرز من درسوا هذه النقطة يصرّ على التفريق بين شيئين الدولة الريعية، والدولة التسلطية في المشرق العربي ويقول أنه ليس هناك تلازم بين هذين الشيئين الدولة الريعية هي مرحلة دنيا قد تتحول إلى الدولة التسلطية وقد لا تتحول إنما الدولة الريعية هي دولة يمكن أن تقوم على أساس زبائني كما يحدث في الدول الخليجية والسعودية أي وجود نفوذ للوجهاء وهي لا تماثل من حيث بنيتها الدول التسلطية في المشرق العربي ولكنه لا يقدم تفسيراً حول ما يجعل الدولة التسلطية تتخذ هذا الطابع.

إن ظاهرة الدولة المستبدة متفشية في المنطقة إن تلك الفرضيات عاجزة عن تقديم تفسير لها.

* حبيب:

ولكن ألا ترتبط عضوياً بطبيعة علاقات الانتاج؟ يعني هذا المستوى المتخلف لتطور القوى المنتجة في الأقطار العربية، هذا التخلف في عملية الانتقال من العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية إلى العلاقات الرأسمالية، هذا البطء في عملية التطور وأيضاً التقاليد القديمة الموروثة انعكس كل ذلك على طابع الدولة وسلوكيتها تجاه الجماهير وبالتالي هذا الواقع الذي نعيشه الآن الديمقراطية وحقوق الانسان في هذه البلدان متخلفة جداً لا أدري إن كان يمكن تفسيرها في هذا الشكل.

الكويت في فترة معينة كانت فيها حريات نسبية وكذلك البحرين ومصر وبالرغم من كل الظروف التي مرت عليها كانت تمتلك حرّيات قياساً إلى بعض الأقطار العربية لذلك نحتاج إلى معاينة دقيقة لتلك العوامل التي تؤدي بهذا الاستبداد إلى أن يسود.

* هيلان:

نعود إلى فكرة أساسية في المجتمع ليس هناك تفسير أحادي الجانب هناك نظام يقوم على عدد من القوى أو العناصر التي تتفاعل مع بعضها وأحياناً تكون كل العوامل متاحة ولكن يظهر عنصر مفاجىء يلعب دوراً معاكساً ويعطل عمل العناصر الأخرى. نقول مستوى التعليم، مستوى القوى المنتجة علاقات الانتاج، الموروث التاريخي، عدد السكان وتزايد عدد السكان، مستوى الدخل كل هذه العناصر تدخل في العملية التفاعلية في المجتمع تحدد الديمقراطية وغيرها. إذا هيمن أحد هذه العناصر لسبب أو لآخر ضمن الشروط الداخلية والخارجية القائمة يمكن أن يلغي تطور التعليم وتسيطر ديكتاتورية. لا نستطيع أن نقول أن مستوى الدخل أو مستوى تطور القوى المنتجة في ألمانيا النازية مع أن القوى المنتجة كانت لا تقل تطوراً عن فرنسا. في البلدان الاشتراكية وضمن ايديولوجيا قائمة على العدالة تطورت إلى نظام آخر ربما لو كان مستوى تطور القوى المنتجة أكبر هنا لتطورت الأمور باتجاه آخر.

* دليلة:

كلمة ختامية حول طبيعة البرجوازية تقسيمها وتناقضاتها وتمايزاتها داخلياً وعلى نطاق اقليمي وعلى النطاق الدولي. في الحقيقة هذا الموضوع واسع ويحتاج لمناقشة معمقة. نلاحظ أنه بالعودة إلى المشروع الذي تحدثنا عنه لم تكن هناك لا استمرارية ولا ثبات في بناء مثل هذا المشروع في أي نظام كان يدعي حمل مثل هذا المشروع إذن هذا يعني أن التشكلات الطبقية الجديدة داخل هذه المجتمعات منذ اللحظة الأولى وقعت في تناقض بين الطروحات النظرية وبين الممارسة منذ اللحظة الأولى ظهر أن مصالح الفئات الجديدة المتقدمة إلى السلطة المصالح الضيقة تعلو على المصالح التي يحملها هذا المشروع المقترح.

في البداية لنقل الموقف من العدو الخارجي الموقف من الامبريالية الاستعمار والقوى المحلية الممثلة لمصالح الامبريالية والاستعمار كاسرائيل والأنظمة الرجعية الموقف من هذا التناقض كان ثورياً بمقدار ما

كان وجود هذه الأنظمة الجديدة مهدداً من قبل هؤلاء الأعداء عندما كان يتضاءل هذا التهديد كانت درجة الثورية في العداء لهذه الأطراف تضعف وتتلاشى. بالنسبة للأعداء الداخلين أصبح المحدد للمجابهة وتوقيتها بين هذه الأنظمة الجديدة وبين الأعداء الداخليين المفترضين طبقاً لمنطوق المشروع الثوري المقترح هذا التناقض أيضاً كان يتراوح بين أشد اللحظات تفجراً وأشدها انسجامية وتوافقاً. وأيضاً المحدد لدرجة الشد والجذب هو مدى التناقض في المصالح. في المراحل الأولى كان هذا التناقض شديداً جداً بسبب التخوف من حلول الجديد محل القديم بصورة كلية شاملة، تدريجياً وفي الممارسة تبين للطرفين أن هنالك حلولاً وسطاً. يمكن أن توفق وأن تجد نقاطاً مشتركة، بين هذه المصالح. هذه الحدود المشتركة توسعت إلى أن أصبحت، في النهاية شبه إندماج كامل، وبالتالي فقد زاد هذا التناقض يمكن أن نقول أن هنالك عملية إحلال لأجنحة محل أجنحة وعلى المستوى الفردي لأسماء أناس معينين محل أناس أخرين لكن لم تكن هنالك عملية إحلال طبقية، من هنا فقد غاب المشروع الثوري المطروح، نهائياً عن التطبيق التاريخي، ولم يعد على رأس جدول الأعمال، عندما حصل هذا الاندماج، بين القوى الجديدة والقوى القديمة، لماذا نسمي هذه الطبقة الجديدة بأنها طبقة طفيلية هل للتمييز بينها وبين الطبقة القديمة؟ أعتقد أن هذا التمييز الاصطلاحي لا يعبر كثيراً عن واقع الحال فإذا كان هنالك في السابق بعض الصناعيين وبعض المزارعين الذين برزوا، في ميدان الانتاج فإن هؤلاء لم يشكلّوا إلا نسبة ضئيلة وليست النسبة الغالبة من الطبقة التي تمتلك معظم الفائض الاقتصادي. بنفس المقدار يمكن أن نقول إن الأجنحة التي تعمل في ميدان الانتاج من البرجوازية تحتل نسبة ربما مشابهة أو أكثر أو أقل، لكنها تحتل نسبة معينة، الطابع العام لطريقة تحصيل الفائض الاقتصادي من قبل الفئات المهيمنة لم يتغير.بجوهر الأمر سابقاً كان هذا الطابع العام يعتمد على مصدرين أساسيين: العلاقة مع العالم الخارجي الوساطة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي، والدولة ومازال الأمر كذلك، ربما حل شخص بيروقراطي محل الأشخاص الخواص في بعض الأحيان. لكن الجوهر الطبقي لم يتغير جذرياً بهذا الإحلال الشخصاني.

المحور الثالث	**خصوصية الشرق؟**

* عصام:

في الجلسة الأولى كانت المادة غير محررة وتحت تصرف د. أحمد وكان همنا مناقشة قضية الواقع الراهن للبرجوازية وتحول الموضوع إلى شيء شيق بتقديري إذ انتقل العنوان قليلاً إلى أصول البرجوازية وهل هناك قصور في أصول هذه البرجوازية ومقترحي الآن هو أن يقدم د. أحمد تعقيباً موجزاً بما أنه لم يساهم في الجزء الأول.

* د. أحمد برقاوي:

في مناقشتنا لواقع البرجوازية العربية وتطورها التاريخي نستند غالباً إلى فكرة مسبقة عن تكون البرجوازية الأوروبية. وعندما نتناول هذه البرجوازية كأن هناك سؤالاً مضمراً مفاده: لماذا لم تسر البرجوازية العربية في نفس الطريق الذي سارت عليه البرجوازية الأوروبية؟ وكأن معيار التاريخ هنا يبدو البرجوازية الأوروبية وتطور أوروبا، مع أن ثلاثة أرباع العالم لم يسر على الطريق الأوروبي حتى الآن. يمكن أن تكون أوروبا هي الاستثناء وليس العالم هو الاستثناء لذلك فبدلاً من السؤال: لماذا لم تحقق البرجوازية العربية الانجازات ذاتها التي حققتها البرجوازية الأوروبية نبدأ في الأصل من أننا في ظل تطور تاريخي معين قاد إلى هكذا برجوازية بمعزل عما إذا كانت البرجوازية الأوروبية حققت أم لم تحقق التطور. النقطة الثانية وهي على غاية من الأهمية هي انطلاق البعض من الاستعمار العثماني للمنطقة. الدولة العثمانية هي شكل من أشكال الدولة الاسلامية في تطورها التاريخي مثلها مثل الدولة العباسية وقبلها الدولة الأموية.

قبل انتصار العلاقات الرأسمالية في أوربا وتوجهها نحو العالم لا نستطيع أن نتحدث عن الاستعمار. الاستعمار أصلاً ظاهرة أوروبية لكن لا أستطيع أن أتحدث عن نشوء علاقات رأسمالية وتطور أشكال من البرجوازية العربية خارج التغلغل الامبريالي الاستعماري في الامبراطورية العثمانية وهذه الواقعة ستلعب دوراً في تحديد ملامح تطور البرجوازية العربية في المستقبل يعني مابعد الحرب العالمية الأولى.

أنا أرى أنها حرفت التطور الطبيعي الذي كان يمكن أن يحصل في المنطقة وأنا أتحدث هنا عن امكانية ليس لدي الآن جواب عن السؤال المعروف:

لو لم تنهزم الامبراطورية العثمانية وتتلاشى وتتفكك بفعل الهيمنة الاستعمارية والحرب العالمية الأولى هل كان التطور سيجري على ذات الوتيرة أم سيأخذ مساراً آخر؟

هنا أرى أن العامل الخارجي (وقد تحدث ماركس عن عوامل كثيرة قد تكون حاسمة منها العامل الخارجي) هو الذي حدد مصير المنطقة ومازال يلعب دوراً في تحديدها حتى الآن. ومن جملة ماحدد مصير البرجوازية العربية. فالنقطة الحاسمة في تطور الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر ليست ظهور العلاقات الرأسمالية فحسب بل التغير في شكل العلاقات الاقطاعية الذي سيلعب دوراً في ظهور المدينة العربية. ملكية الأرض أصبحت ملكية شخصية. أرض الميري أصبحت أرضاً تورث وتباع وتشترى وانتقل الاقطاع من القرية إلى المدينة وانتقال الاقطاع من القرية إلى المدينة ودخوله عملية الانتاج وخاصة الصناعات الضيقة مثل صناعة الزيوت وصناعة الصابون وبعض الصناعات النسيجية هو الذي سيضع الأساس لنشوء البرجوازية العربية بأشكالها المختلفة وخاصة التجارية منها. والبرجوازية التجارية ما كان يمكن أن تكون إلا لاعبة الدور الوسيط بين السلع الأوروبية وبين السوق المحلية. إن نفي التطور الطبيعي جاء بعد دخول الاستعمار المباشر للمنطقة وهذا أيضاً سيحدد ملامح العلاقة بين المركز

والأطراف إن صح التعبير. هنا ننتقل إلى أنه لم تعالج بعد مشكلة من هي البرجوازية العربية بعد الاستقلال السياسي.

النقطة التي أنطلق منها هي أنه من الصعب أن نلقي باللائمة على البرجوازية العربية وكأنها مسؤولة عن قدرها. هي محكومة بجملة شروط موضوعية تاريخية عالمية ثقافية.

وهذا شيء مهم بالنسبة للشرط الثقافي الذي نشأت فيه البرجوازية العربية والبرجوازية لم تترنح بفعل ضعفها فحسب لقد ترنحت بفعل الضربات الشديدة التي قصمتها بعد الثورات التي قادها العسكر لبناء الدولة على النموذج الستاليني. هذه هي النقطة التي أنطلق منها وأحب أن يجري النقاش حولها. وضع محزن يجب أن لا نفرح بمصير البرجوازية العربية يجب أن نحزن على مصيرها. وأنا رأيي أنها لم تستكمل مهامتها. نشأ وضع في العالم تحولت فيه طاقات كثيرة إلى فعل ارادي قادر على لوي عنق التاريخ ووضعت المسؤولية على البرجوازية العربية الناشئة أو الضعيفة التي تحاول أن تتغير على غرار المجتمع المدني الأوروبي لكن التاريخ عاد لينتقم لنفسه هذه المرة في عملية نشوء أشكال من البرجوازية تبدو أمام البرجوازية القديمة هزيلة فاقدة لأية قدرة على البقاء والاستمرار أو تطوير المجتمع. إن الحنين الذي يتولد الآن على البرجوازية المنهارة ولدته هذه البرجوازية الجديدة الناشئة بفعل ثورات الفئات الجديدة وبفعل النموذج العالمي الذي كرسته الدول الاشتراكية كيف نشأت هذه البورجوازية البيروقراطية الجديدة؟ ما هو الاسم الذي سيطلق عليها؟ طفيلية أو غير طفيلية أفضّل تأجيل هذه المسائل إلى نقاش آخر لكني أضيف بأنني لست مع استخدام كلمة طفيلي وما شابه ذلك.

* دليلة:

إن هذا يعيدنا إلى التدقيق في عدد من الأفكار التي طرحت في الجزء الأول من ندوتنا مثل مسألة الاستعمار. أنا أشرت إلى ضرورة التمييز بين التوسع الامبراطوري في ظل الحضارات والعصور القديمة وبين الاستعمار الحديث فقلت أن التوسع الامبراطوري القديم كان يهدف إلى نهب القيم الاستعمالية في المفهوم الاقتصادي السياسي. وهذا كان يحدد شكل وأساليب هذا النهب وحدوده بينما الاستعمار الحديث أي الاستعمار الرأسمالي يهدف إلى نهب القيمة وبالتالي فإن أدوات هذا النهب أو أشكال الاستغلال الجديدة ستختلف سيصبح هذا النهب مفتوح الحدود وسيتطلب تدخلاً مباشراً أكبر من الاستعمار في العمليات المحلية الاقتصادية والسياسية وغيرها في المناطق المستعمرة لتوسيع فرص وامكانيات وحدود هذا النهب. إذن لا أتفق مع القول بأننا أردنا أن نسيّر البرجوازية العربية عنوة على نفس الطريق الذي سارت عليه البرجوازية الأوروبية. في نقاشنا السابق كنا نبحث عن أسباب تاريخية للتمايز بين نشوء وأشكال البرجوازية العربية المشرقية عن الأشكال التي اتخذتها البرجوازية الغربية في تطورها. كنا نحاول تلمس بعض أسباب هذا التمايز أو الخصوصية المميزة لنشوء وتطور البرجوازية المشرقية.

من جهة أخرى طرح د. أحمد تصوراً بأن العامل الخارجي هو العامل الحاسم.موضوع نقاشنا تشكل البرجوازية العربية ودورها التاريخي والأسباب التي أدت إلى انقطاع هذا الدور الذي يحزن د. أحمد على انقطاعه لكونها لم تعط الفرصة لاتمام مهمتها التاريخية لانشاء مجتمع على نمط المجتمع المدني

الأوروبي. فهل العامل الخارجي هو الحاسم أم العامل الداخلي؟ هذا موضوع أثار كثيراً من النقاشات بين وجهات نظر متعارضة أو وجهات نظر توفيقية يحاول البعض أن يقول بأولوية العامل الداخلي، وهذه كما أعتقد مدرسة خلدونية. ابن خلدون يقول بأن التناقضات الداخلية هي التي تستدعي وتحدد شكل التدخل الخارجي وأنا أميل إلى هذا التفسير رغم رفض التفسير الأحادي هناك دائماً تفاعل بين العاملين.

حتى التدخل الاستعماري كانت المنطقة العربية لا تزال تمتلك بعض البؤر المتطورة. عندما دخل الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر كانت هناك بعض وجوه النشاط الصناعي والاجتماعي المتطور وكذلك الحال في سوريا ولبنان ومصر. دخل الاستعمار ليحطم هذه البقايا ويعيد التشكيل وفقاً لمصالحه ومتطلبات تطور أوربا الغربية الرأسمالية الاستعمارية. هنا نأتي إلى أثر هذا التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية على تشكل البرجوازية في هذه المنطقة قال د. أحمد أن الاقطاع انتقل من الريف إلى المدينة لتبدأ عملية تشكل البرجوازية في المدينة. وبرأيي أن أهم وأبرز أشكال البرجوازية التي تشكلت هنا في هذه المرحلة أي مرحلة دخول الاستعمار هي البرجوازية الوسيطة الكومبرادورية التجارية التي هيأت البيئة المحلية لتخدم المصالح الاستعمارية على أفضل ما يكون. هؤلاء كانوا الطلائع وفي ظل هؤلاء وفي ظل شبكة المصالح التي أقامها الاستعمار بدأ تحول بعض الفئات المحلية إلى أنماط برجوازية ثم نأتي إلى تحول الحالة الاستعمارية إلى مطلب داخلي لهذه الفئات.

وهنا تبدأ عملية الصراع ذات الطابع الوطني التحرري القومي والطبقي في نفس الوقت والاندماج بعد ذلك بين النضال الوطني التحرري والنضال الطبقي تبدأ إذن الطبقات المضطهدة باكتشاف أن تحررها القومي مرتبط بتحررها الطبقي. إذن كان الطابع القومي للبرجوازية ضعيفاً جداً ويكاد لا يظهر. البرجوازيات التقليدية لم يكن لها طابع تحرري وقومي وبذلك نحن لا نتهمها، وإنما نؤكد واقعاً لأنها منذ البداية نشأت نشأة تابعة، وبالتالي لم تكن تحمل لا مضموناً ثورياً ولا تحررياً اجتماعياً ولا تحررياً قومياً كما كان حال البرجوازيات الأوروبية.

* **هيلان:**

الظاهرة التي نتكلم عنها ليست محصورة في الدول العربية هي ظاهرة في كل بلدان العالم الثالث وبالتالي لابد أن يكون هنالك قانون وراءها يسيِّرها ولايمكن القول أن انقلاباً عسكرياً أوغير ذلك يلوي التاريخ، وليست مهمتنا هنا أن نحزن أونفرح، بل أن نبحث في الشروط.

لماذا كل برجوازيات العالم الثالث لم تتكون على النمط الأوروبي؟ هل لأنها قريبة لأوربا؟

ربما يلعب عامل القرب دوراً ولكن إذا أخذنا الهند أو الصين، كل هذه الدول الكبيرة أو الصغيرة من العالم الثالث، بما في ذلك أمريكا اللاتينية نرى أن هذه البرجوازية ذات طبيعة واحدة تقريباً وكل هذه البرجوازيات لم تتمكن من تحقيق نمو اجتماعي اقتصادي على طريقة «أوربية». نمو البرجوازية في أوروبا لم يكن طارئاً مرتجلاً لم يكن نتيجة بضع سنوات. كان تطوراً تاريخياً اقتضى عدة قرون بدءاً من المدينة الـ(Burg) في القرن الرابع عشر إلى البرجوازية في القرن السادس عشر وصولاً إلى البرجوازية الصناعية في القرن السابع والثامن عشر إلى الامبريالية الآن. فخلال القرون الأربعة تكونت هذه البرجوازية في



بلدان كانت صاعدة في سبق التاريخ يعني سبقت التاريخ بالنسبة لكل مناطق العالم. أما في البلدان الأخرى فقد كانت العلاقات تقليدية. لم تكن هناك برجوازية بل كانت هناك الحرف والتجارة. إن الاستعمار لم يبدأ في القرن الثامن عشر.بالمعنى التجاري بدأ في القرن الرابع عشر أو الثالث عشر منذ أيام المماليك ثم الاتفاقات التي أبرمت مع السلطان العثماني. هذه الامتيازات منذ /١٥٣٥/ حددت شروط التبادل التجاري وحتى التبادل الثقافي. ولكن نشوء البرجوازية سابقاً في أوروبا وصعودها كانت مرحلة صاعدة بينما كنا نحن في مرحلة تدور على ذاتها على مستوى مسطح أفقي. لم يكن هناك تصاعد بل كان هناك منذ القرن الخامس عشر وما بعد انخفاض أو ما نسميه بالعامية انحطاط. والصناعة العربية الاسلامية التي كانت قائمة على حرف محددة أخذت تنهار بفعل الضربات التي كانت تأتي من أوربا من البرجوازية بمعنى كانت الحرف في أوربا تنظم في المانيفاتورة ثم في الصناعة. هذا التطور أحضر إلى البلدان الأخرى الغزو السلعي. إذ كل سلعنا من القرن السادس أو السابع عشر باتت مستوردة مثل الساعة والزجاج.بالأصل نحن الذين كنا نصنع الزجاج بطريقة حرفية ثم بدأت المصانع كمصانع الحديد والفولاذ والاكتشافات العلمية في القرن السادس عشر والسابع عشر في أوربا. كانت ثورة ثقافية علمية من قبل عصر النهضة ثم تبعتها ثورة صناعية.عندنا لم تتكون برجوازية في القرن التاسع عشر. العناصر التي كانت تسيطر في منطقتنا كانت فئة من الكومبرادور المرتبطين بالتجارة الخارجية في الغرب كانوا يستوردون ويصدرون ويلعبون دور المحرك للبيئة كما تعلمون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر بشكل خاص كانت كل مدن سورية وبلاد الشام ربما شمال افريقية تتولى أمور تجارتها وكالات (كومبتوار) وهذه عبارة عن مستعمرات حقيقية تؤوي التجار الأوربيين ورجال الأعمال الذين يأتون ولديهم وكلاء محليون يتسوقون. في هذه العملية كان يتم التبادل فالبرجوازية التي نشأت على أساس هذا التبادل تكونت من خلال عملية الاستيراد والتصدير يعني التجارة الخارجية لم تتول أمرها عناصر محلية ذات رأسمال كانت التجارة الخارجية هي الأساس. أما التجارة الداخلية فكانت عبارة عن تبادل لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات الحرفية وبالتالي لم تكن هناك برجوازية.

ثم هنالك تجار موزعون وهؤلاء بهذه العملية أصبح لديهم رأسمال فأصبحوا أثرياء في التصدير كان هنالك تجار داخليون من أبناء البلاد يذهبون إلى القرى يجمعون السلع الصناعية مثل القطن أو سلعاً غذائية.

من هنا نشأت البرجوازية وهي ذات طبيعة كومبرادورية تجارية بعد الاستقلال نشأت ظروف أخرى تماماً يعني بعد الحرب العالمية، بعد ثورة أكتوبر الروسية بدأت البرجوازية تعاني من أزمة.الحلقة الضعيفة انهارت في السلسلة الرأسمالية وبدأت الرأسمالية تعاني إلى حد ما من أزمة عامة.

بدأت هذه الأزمة بثورة أكتوبر ثم بعد الحرب العالمية بالمعسكر الاشتراكي في بلاد الشام بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تنشأ برجوازية صناعية وتجارية محلية. كيف؟ بعد الحرب العالمية الثانية كانت جيوش الاحتلال موجودة هنا وكانت ثمة شحة في السلع القادمة من أوربا فنشأت ثروات في صفوف أصحاب الأملاك الذين كانوا يبيعون هذه السلع إلى جيوش الاحتلال الفرنسي والانكليزي ولم يقتصر



الأمر على توفير السلع الغذائية بل تجاوزه إلى تصليح الآليات وقطع الغيار.. الخ كانت السلع الصناعية قد انتشرت قبل ذلك في المنطقة منذ القرن التاسع عشر ومع انقطاع التجارة الخارجية بفعل الحرب نشأت ورش للتصليح، للتوزيع وللصيانة تطورت فيها برجوازية أصبحت تعي إلى حد ما قضايا التكنيك والصناعات الحديثة والآلة الخ..

هذه الاندفاعة التي تولدت خلال الحرب استمرت حوالي عشر سنوات بعدها، إذ كانت أوروبا مدمرة ولم تستطع العودة إلى غزو أسواقنا فوراً بل كانت هي بحاجة إلى السلع ولاسيما خلال الحرب الكورية ولهذا أعطي المجال لبرجوازية محلية فخلال هذا العقد نشأت صناعات استهلاكية صغيرة أو كبيرة لكنها تتركز على المواد الاستهلاكية.

بعد هذه المرحلة بدأت أوربا تنتهي من إعادة بناء صناعاتها. وفي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ بدأت أول أزمة اقتصادية للنظام الرأسمالي بعد الحرب. أدت هذه الأزمة إلى الحاجة إلى مواد أولية وأصبحت الصناعات بحاجة إلى التصدير لاسيما بعض الصناعات التي أقيمت بحجم كبير لتخدم السوق الواسعة. فمثلاً في دمشق ولبنان أقيمت بعض صناعات الزجاج والاسمنت لتخدم المنطقة العربية أو الشرق الأوسط لكن هذه الصناعات لم تستطع بعد ١٩٥٥ أن تستمر في انتاجها الواسع مما أدى إلى تقلصها وعدم استكمالها فضلاً عن عدم قيام صناعات جديدة.

من هنا جاء دور التاريخ ليقول أن الانقلابات لعبت دوراً أساسياً إذ جاءت بدور للدولة. هنا يجب أن نتساءل هل يمكن في الظروف الراهنة بعد الحرب العالمية الثانية أن يتحقق شيء آخر نجد أولاً سيطرة الرأسمالية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية على العالم ونشوء نظام اشتراكي وانتشار الايدلوجيا الاشتراكية بين الجماهير. سابقاً كان البرجوازي يستطيع أنه يستقدم عاملاً ويشغله كما يشاء في حين لم يعد هذا ممكناً منذ الخمسينات لأن التطلعات أصبحت نحو العدالة والتغير الأيدلوجي لعب دوراً أساسياً في ايجاد شروط لا تستطيع البرجوازية ضمنها أن تنشأ وأن تقيم صناعة إضافة إلى أن العامل الخارجي لم يكن يسمح بذلك.

* عصام:

سأحاول أن أقوم بتعقيب موجز جداً حول قضية أوروبا هل هي استثناء أم قاعدة؟

السؤال هو هل حققت أوروبا انجازات أكبر بمعايير التطور؟ وبالتالي هل هناك امكانية تاريخية لأن يتكرر هذا الانجاز في بلداننا؟ بمعنى تحقيق ما تعارفنا على تسميته الاستقلال، التصنيع التطور، العقلنة، نشوء المجتمع المدني. الخ.. وليس السؤال، هل نسير في طريق أوربا أم لا؟ وحول الاستعمار وحرف التطور الطبيعي أنا لست ميالاً إلى فكرة العامل الداخلي والعامل الخارجي التي أشير إليها من قبل د. عارف والدكتور. رزق الله. إنها ثنائيات بحاجة إلى إعادة تفسير. ما هو الداخلي؟ وما هو الخارجي؟ السؤال هو لماذا اتخذت استجابة اليابان للعوامل الخارجية شكلاً يختلف عن استجابة بلاد الشام؟ هنا ندرس ديالكتيك التناقضات الداخلية، مستوى التطور، أشكال البنى الاجتماعية عند حدوث الاختراق. هي التي تلعب الدور الأساسي. وأعتقد أن ما ينقص ما يسمى بنظرية التبعية هو هذه الدراسة التمايزية

أو التفاضلية لطابع التشكيلات التي كانت قائمة في ما يسمى بالعالم الثالث. لأنه بدون فهم هذا الشيء يبقى التركيز على ما أصبحنا نتعامل معه كذات أي الامبريالية. الامبريالية ليست ذاتاً، إنها علاقة وفي هذه العلاقة يتحدد كيف سيستجيب الطرف الآخر باطلاق أجسام مضادة حيوية تنقل هذا الطرف الآخر إلى مستوى متطور كما حصل في روسيا القيصرية قبل الثورة حين استجابت بتصنيع لابأس به أثر هزيمتها في حربها مع اليابان.عام ١٩٠٥ حققت روسيا تطوراً كبيراً في الصناعة، السؤال هنا وليس هل حرفت الامبريالية تطوراً طبيعياً وأنا أفهم بالتطور الطبيعي هو كيف ستتجاوب مع تأثيرات خارجية سواء أكانت امبريالية أو غيرها. والمثال المطروح أي التحول في بنية ملكية الأرض هو استجابة لتأثيرات خارجية لنظام الامتيازات وكيف كان كل تحلل في جسم الامبراطورية العثمانية يولد شيئاً. وأنا أميل إلى القول أن الاقطاع نشأ استجابة لتطورات خارجية تحلل نظام القبيلة والمشاع الخ . . . ونشوء (الطابو) في زمن مدحت باشا وما قبله هو استجابة لأزمة الدولة العثمانية وكيف تجابه الامبريالية. وبالتالي أتفق مع ما ذكره د. رزق الله حول قضية لوي عنق التاريخ. ما هو التاريخ؟ كما لو أن هناك ذاتاً عليا تستشرف منطق التاريخ.

منطق التاريخ هو حيث ما تكررت الظاهرة في المكان وفي الزمان علينا أن نبحث عن هذا المنطق، وحول معنى الثورة البرجوازية والمشروع البرجوازي في الجلسة الأولى توسعنا قليلاً في ذلك.

أنا أفرق بين المشروع البرجوازي وبين نشوء فئة برجوازية. انطلاقاً من نفس المقدمات التي ذكرها د. رزق الله.

كانت هناك بدايات لتصنيع السلع الاستهلاكية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية. ولكن أزمته تمثلت في انه ليس مشروعاً هيمنياً. وبالتالي أعتقد أنه إذا تخلينا عن الصورة المقدسة للثورة البرجوازية بمعنى أنها تحمل بالضرورة العقلانية، الديمقراطية. . الخ علينا أن نقّر بأن الناصرية والثورات المشرقية هي الثورات البرجوازية لأنها تفك القيد عن جملة من الشروط التي كانت تقف عائقاً بوجه انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية. ليس بالضرورة أن تعني السيطرة البرجوازية تصنيعاً أو استقلالاً اقتصادياً. هذا هو، الاستثناء، في أن يتحقق هذا الشكل من انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية في أوربا. ولكن انتشار أو هيمنة الرأسمالية يعني فقط انتشار العمل الأجير حين لا يصبح التشغيل القائم على قوة العمل وأخذ فائض القائمة حالة عرضية تحصل في القاهرة أو في دمشق أو في بغداد في بضعة مشاغل أو حرف وإنما يصبح شكل العلاقات المتحكم في مجمل المجتمع وحتى وإن لم ينتشر أفقياً في كل مساحات المجتمع حتى وإن بقيت جيوب قبل رأسمالية تقوم على المحاصصة أو غيرها.

بهذا المعنى من قام بهذه العملية هو هذه الثورات ولعل دراسة متأنية لتاريخ الثورات البرجوازية الغربية ستكشف لنا عن أن أصول قادتها وأصول الصناعيين، والتناقضات بينهم وبين صناعيي الفترة ماقبل الرأسمالية لم تكن تختلف في الكثير من الجوانب عن شكل التناقضات القائمة عندنا.

الثورة الفرنسية والانكليزية أول شيء قامت به هو الهجوم على الصناعيين المتعاونين مع آل ستيوارت وآل بوربون في العصر الملكي.

العوام هم الذين قاموا بالثورة بشعارات لم تكن تتخيل أنها ستبني الرأسمالية. الثقافة التي كانت

سائدة هي ثقافة شعبوية مبتذلة. مؤسسة البوليس السياسي لم تنتشر كما انتشرت منذ عام ١٧٩٣ في فرنسا ولعبت دوراً هائلاً حتى قام النظام البرلماني بعد ثلاثة أو أربعة عقود. يبدو لي أن هناك الكثير من أوجه الشبه إذن بعد مرور قرنين نقارن بين تطورنا في مرحلة والتطور الآخر. هل يعني هذا أننا نسير في ذات التطور؟ لا أقول ذلك ربما تجمدت هذه التجربة بحكم عوامل جرى ذكرها هيمنة الامبريالية وصعوبة اغلاق دائرة السوق المحلية لكي تستطيع أن تنجز استقلالاً اقتصادياً.

وطاولتنا المستديرة هي لمناقشة هذه الامكانية.

* هيلان:

إن التطور الأوروبي ليس وحيد الجانب والذي حدث في أوربا منذ عصر النهضة نشوء البرجوازية يعود أيضاً إلى نشوء السوق. إن التزايد السكاني منذ القرن السادس عشر لعب دوراً كبيراً إذ ساهم في تكوين ما سُمي بـ البورغ (المدينة) ثم في تكون قوة عمل. ونلاحظ عندنا في بلاد الشام من حيث السكان يقال في العصر الروماني كان هناك ١٥ ـ ٢٠ مليوناً. ربما كانت هذه مبالغة. ولكن منذ العصر العباسي، وربما فيما بعد بسبب الحروب والأوبئة حصل نقص هائل في السكان تصوروا في بداية العصر العثماني، لم يتجاوز عدد سكان كل بلاد الشام: سوريا لبنان، فلسطين الخ المليون نسمة.

بدأ التزايد السكاني في مصر في بداية القرن التاسع عشر وفي بلاد الشام لم يتزايد في تلك الحقبة بل بدأ يتزايد بعد ١٨٥٠ بسبب دخول الوسائل الصحية الحديثة، وسائل الوقاية ومكافحة الحشرات والأوبئة..

وسوريا في الحرب العالمية الأولى كان يوجد فيها حوالي مليونا نسمة وكل بلاد الشام لم يتجاوز عدد سكانها أربعة ملايين.

* عصام:

حجم سكان منطقتنا لا يختلف كثيراً عن سكان بعض الدول الأوروبية. إن أول مراكز التطور الرأسمالي التي قضى عليها فيما بعد في أوروبا كانت في هولندة. سكانها لم يكونوا كثيرين. وفي نفس الوقت كانت هناك حروب بين المقاطعات بحيث أنك من الصعب أن تتحدث عن سوق في هولندة كاملة أو سوق بألمانيا كاملة أو بفرنسة حتى بعد الثورة فيها التي أقامت نظام المقاطعات. ولا أقول ذلك من باب الرد. أنا متفق في ذلك مع الفكرة الأساسية. هناك نوع من التقليل من أهمية التجارة الخارجية بين ولايات الدولة العثمانية وتحديداً بين ولايات المشرق العربي. طمع الدولة العثمانية في أن تجني أكبر قدر ممكن من الايرادات لخزينتها فرض ٨٪ رسوم تصدير انتقال من ولاية إلى ولاية على أساس أن هناك حجماً مهماً من التبادل يسمح باقتطاع مبلغ لابأس به ظلت هذه الرسوم قائمة إلى زمن عبد الحميد الثاني.

* هيلان:

لا أوافق على هذا تماماً إذا أخذنا هولندة أو ايطاليا كانت قائمة على التجارة الخارجية. ازدهار هولندا والمدن الايطالية كان قائماً على ذات مبدأ المدن الفينيقية. كانت تتركز في هذه المدن الرأسمالية

التجارية.

التبادل كان يتم على أساس السلع ولكن أي نوع من السلع؟ السلع الترفية. لأن التبادل والتصدير لم يتم للسلع البسيطة بشكل عام. التصدير الأساسي كان موجهاً لفئات ثرية. أما الصناعات القائمة للسكان فلم تكن للتصدير. وبشكل عام كانت مجتمعات مغلقة ليس الانتاج للتجارة، وإنما كان انتاجاً للاستهلاك. إن التبادل الأساسي الهام الذي كان يحدث هو تبادل السلع الكمالية الخاصة بطبقات محددة وهي بحكم الطبيعة كانت محدودة العدد في البلد ولذلك كان سوقها سوقاً دولية. لذلك كانت الصناعات حرفية محدودة لطبقات لذا لم يكن بإمكانها أن تتطور وتعمل انتاجاً واسعاً نحو المانيفا كتوره. المانيفا كتورات قامت بمبادرة الدولة مبدئياً بمعنى أنشأت بعض التجمعات لحاجات العسكر أو غير ذلك.

إن قضية السكان من حيث تزايد العدد لعبت دوراً أساسياً في التطور.

* عصام:

نعم ولكن أي سكان؟ حينما يكون السكان مقيدون بعلاقات قبل رأسمالية فإن زيادتهم أو عدم زيادتهم لا تعني الكثير لأنهم خارج السوق. السكان سكان المدن المتحررون من القيود أما إذا كانوا في اطار علاقات لا يشترون ولا يبيعون من خلالها فلا قيمة لمعنى الزيادة السكانية.

* هيلان:

هذه متضمنة في معنى زيادة السكان لأن تزايد السكان قضية اجتماعية سوسيولوجية تزايدهم يفرض حاجات اجتماعية لتثوير الانتاج.

* برقاوي:

الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر لم تكن ذات نفوس أقل من روسيا ومع هذا كان تصنيع روسيا أكثر تقدماً.

* هيلان:

نشوء البرجوازية في أوروبا كان لسببين رئيسيين هما تزايد السكان الذي خلق حاجات السوق. والشيء الثاني هو التطور العلمي التكنولوجي الذي بدأ يحدث من القرن الثاني عشر كالساعة الميكانيكية التي هي نتاج ذلك العصر. فخلال الأربعة أو خمسة قرون التالية تطورت الآلة وأدت إلى ثورة صناعية في القرن الثامن عشر.

* دليلة:

إن التأكيد على مسألة السوق في تطور الرأسمالية مهم. لكن العامل الخارجي لعب دوراً مهماً بالنسبة لتشكل السوق في الصناعة الانكليزية التي كانت أبرز قطاعاتها صناعة النسيج. تطورت هذه لتلبية طلب خارجي بالدرجة الأولى وأدى هذا إلى غزو الهند. إذن العامل الخارجي لعب دوراً ايجابياً في تحفيز الرأسمالية، في حين لعب دوراً سلبياً في البلدان المستعمرة. قبل الاستعمار كانت توجد نواة

برجوازية محلية أو شبه برجوازية شبه رأسمالية محلية في بؤر حضرية معينة. جاء الاستعمار فاصطدم مع هذه النظم المشرقية للوهلة الأولى اصطداماً مسلحاً. لكن هذه الهياكل المشرقية سقطت منذ المعارك الأولى لكي تكتشف بعد ذلك القوى والطبقات المهيمنة سواء كانت قبلية أو اقطاعية، أم برجوازية تجارية إن ذلك التضاد الظاهري بينها وبين الاستعمار يمكن أن يتحول إلى تحالف مصلحي وبالتالي أصبحت القوى المحلية هي التي تمهد الطرق لدخول الاستعمار وتغلغله ووصوله إلى أبعد نقطة ومكان في المجتمعات المحلية، ربما كانت هناك بعض اللحظات التاريخية الاستثنائية في أماكن محددة جداً تلك مثل مصر التي تميزت ببعض الاستقلالية النسبية طيلة فترة الامبراطورية العثمانية ولهذا ترى المقارنات في غالب الأحيان بين مصر واليابان.

لماذا لم تتحقق الثورة البورجوازية في مصر أولم تتحول النهضة البرجوازية فيها إلى ثورة برجوازية كما تحولت في اليابان. ومع ذلك فخطط البرجوازية المصرية للتصنيع التي وصُفت وضرب بها المثل على امكانية التصنيع المستقل كانت تابعة بمعنى أين بدأوا بالتصنيع؟ في أي اتجاهات؟.

بدأ التصنيع كاستجابة سلبية لمتطلبات الاقتصاد الامبريالي. بتجربة محمد علي فقط كانت تحمل مضامين استقلالية لأنها وجدت قبل بروز هذا الطابع الاقتصادي للاستعمار. ولكن هذا الطابع استطاع أن يحطم هذه التجربة. هذه التجارب في التصنيع والتنمية والنهوض الاجتماعي الاقتصادي منذ البداية كانت تحمل بذور تبعيتها.

* برقاوي:

نحن ننظر إلى التاريخ كما جرى معتقدين أن هذه هي الامكانية الوحيدة التي كان يمكن أن تتحقق. لا أتفق مع ذلك فا لتاريخ ينطوي على امكانيات كثيرة. وعندما أتحدث عن العامل الحاسم فأنا لا أنفي العوامل الداخلية اطلاقاً لكن أتحدث عن العامل الأكثر قدرة على تحديد مسار المنطقة (منطقة الشرق العربي) في القرن التاسع عشر لم تكن هناك فروق كبيرة بين مصر وبين أوروبا لم تكن الفروق كبيرة في عملية الانتاج إذا أخذنا مرحلة محمد علي واليابان. لماذا فشل محمد علي ونجحت اليابان؟ هل فشلت تجربة محمد علي لأن البرجوازية المصرية بالأساس نشأت تابعة ونجحت تجربة اليابان لأن برجوازيتها نشأت متحررة؟ لا تجربة محمد علي أجهضت فعلاً من الخارج لأن جوهر مشروع محمد علي تمثل في اعادة الحيوية إلى الامبراطورية العثمانية كلها وليس إلى مصر. كان محمد علي واعياً جداً بالخطر القادم من الغرب وواعياً بأن هذه الامبراطورية مهددة بالزوال. فأراد أن ينقل مركز الثقل من العثمانيين إلى مصر ووصل إلى الأستانة وكاد أن يحتل كل مناطق الامبراطورية العثمانية لكن الدول الغربية وضعت حداً لتجربة محمد علي بينما اليابان لم تخضع للاستعمار. وبالمقارنة بين التجربتين نجد أن الحكومة اليابانية بعثت البعثات الخارجية إلى أوروبا واضطهدت الفلاحين اضطهاداً لا يصدق فأصبحت هناك عملية تراكم نتيجة الضرائب الباهظة. وهذا مافعله محمد علي باشا في مصر. محمد علي باشا فشل ونجحت اليابان بسبب العامل الخارجي وهنا يلعب هذاالعامل دوراًحاسماً.

في نهاية القرن التاسع عشر ازدهرت المدن في الشرق حلب استانبول، دمشق، القاهرة، القدس. والمدن عامل مهم في نشوء البرجوازية وبدأت تتكون نواة برجوازية محلية إلى جانب البرجوازية التجارية الكومبرادورية في القرن التاسع عشر فالصناعات (الصابون، الزيوت، النسيج) كانت قائمة في كل هذه المدن. ومن المصادفات أن البورجوازية التجارية كانت من الأقليات الدينية (مسيحية ويهودية) وهؤلاء كانوا يعتمدون على نظام مهم هو أن كل قنصلية غربية كانت تعطي الجنسية لخمسين شخصاً كل عام.

ولهذا فإن البرجوازية التجارية التي نشأت إلى جانب البرجوازيات الأخرى المرتبطة بعمليات الانتاج والتي كانت تنتمي إلى الوسط الواسع في المنطقة هذه البرجوازية التجارية لم توظف رأسمالاً في الصناعة بل بقيت بشكل عام مرتبطة بالسلطة الأجنبية ولكن على هامشها كانت تنمو برجوازية وطنية محدودة. وفي لحظة نموها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تغلغلت البرجوازية الأوروبية واحتكرت التجارة الخارجية وحتى بعض مجالات التجارة الداخلية. وهنا جاء الاستعمار كعامل خارجي حاسم ليخرب التطور الطبيعي لهذه البرجوازية التي نمت إلى جانب البرجوازية الكومبرادورية التجارية وهذا ما أقصده في حرف طريق التطور الطبيعي في المنطقة وليس على المستوى الاقتصادي فقط بل على المستوى السياسي أيضاً.

بين الحربين كان الاستعمار موجوداً في هذه المنطقة وهو الذي حدد مسار وطريقة استغلاله لها، البعض يقول أن الاستعمار، من خلال دخوله للمنطقة قد نمّى القوى الانتاجية من أجل خدمة مصالحه وبالتالي لعب دوراً تقدمياً وهذه نقطة قابلة للنقاش. بعد الحرب العالمية الثانية تشكلت برجوازية وطنية في المنطقة وأقصد بالمنطقة الشام ومصر حتى العراق كان فيها شيء مشابه إلى حد ما ولكن بدرجة أقل.

بعدما تكونت هذه البرجوازيات الوطنية لاسيما في الصناعات المحلية كصناعات النسيج في سورية التي كانت مزدهرة وفي مصر كذلك حيث برزت صناعات أخرى. المشكلة أن هذه البرجوازية واجهت أكثر من عدو وهذا ماقصدته عند الحديث عن لوي عنق التاريخ، بمعنى أن مصادفات معينة يمكن أن تحدث فتوجه التاريخ وجهة أخرى ولذا فثمة احتمالات كثيرة في منطق التاريخ إضافة إلى الاحتمال المتحقق فعلاً ان رحيل الاستعمار أعطى البرجوازية المصرية والسورية حرية كبيرة في تطوير نفسها وسوقها لكن وضعاً شديد الصعوبة كان قائماً.

كانت البرجوازية عاجزة عن تلبية طموحات التقدم السريع واحداث نهضة سريعة. في الجانب الآخر بدأت تتكون مشاعر معادية للغرب، معادية للاستعمار القديم ضمن فئات شعبية واسعة. هذا العداء تكرس ايضاً ضد البرجوازية بوصفها الوريث الشرعي للاستعمار في السلطة في هذه المنطقة وحُمِّلَت عبء كل مشاكل المنطقة وأهمها مشكلة ضياع فلسطين.إن ضعفها وكونها جنيناً عاجزاً عن أن يكون نفسه اصطدم مع طموحاتها الكبيرة والتي تبدأ ببناء الدولة السياسية واقامة اقتصاد الدولة وسلطة الدولة التنفيذية والتشريعية (وهذا كله يحتاج إلى دخول أكبر عدد من السكان في أجهزة، يعني تطوير التعليم) بكون هذه الشرائح كان معاقاً إذا وجد أمامه العدو من البرجوازية والغرب الذي لايسمح بذلك فحملت البرجوازية مسؤولية كل الفشل الذي حدث في هذه المنطقة وبشكل ارادي لوي عنق التاريخ بهذا المعنى وأصبحت رأسمالية الدولة هي الشعار المطروح. أنت (مخاطباً عصام) قلت: أنها هي

الثورات البرجوازية بمعنى أنها بديل عن البرجوازية من أجل احداث التنمية ومن أجل احداث البرجوازية. لكن في الأساس هذه الدول قامت على أنقاض انهيار البرجوازية في مصر وفي سورية. أول عمل قامت به أنها ضربت البرجوازية المحلية وشردتها خارج أوطانها وبدأت تبحث عن نموذج للتنمية ليس رأسمالياً بمعنى خارج نشوء طبقة برجوازية. كنا نحن أمام النموذج السوفييتي انتصار الاشتراكية وكان هذا النموذج مغرٍ إلى أبعد الحدود.

* عصام:

ولكنهم كانوا يؤكدون منذ اللحظة الأولى رغبتهم في التميز عن السوفييت بشتى الشعارات ولأي سبب كانوا واعين تماماً بأنهم لن يطبقوا هذا النموذج. أتاتورك في العشرينات لم يكن تحت تأثير أية ذرة من ذرات المشروع السوفييتي إذ لم يكن هذا المشروع قد تبلور بعد ومع هذا سار في الطريق الناصري أكثر من عبد الناصر بكثير اليابان كذلك وألمانيا..

المحور الرابع — خصائص البرجوازية «الجديدة» وامكاناتها

* دليلة:

هنا نتوقف عند طبيعة الثورات التي قال عنها د. عصام أنها ثورات برجوازية أي الثورات الحديثة في مصر وسورية والعراق. أرى أن من المهم هنا محاولة تحديد الطابع الطبقي لهذه الثورات. في المرة الماضية حاولت أن أميز بين الشعارات وبين المضمون العملي لهذه الفئات أو الشرائح التي قامت بهذه الثورات. قامت الثورات تحت شعارات تحررية ثورية اشتراكية مضادة للامبريالية والصهيونية الخ..
لكن على أرض الواقع كان المضمون العملي للسلوك التكتيكي واليومي لهذه الثورات هو رغبة طبقة جديدة في بناء دولتها الطبقية الخاصة بها. وبما أن الطابع الطبقي لم يكن محدداً بشكل دقيق فإن هذه الدولة مرّت بمخاض وكانت حصيلة التجربة أن هذه الدولة لم تكتمل. وأن تجربتها في بناء دولة مستقلة مميزة لها لم تنجح.

* برقاوي:

هذه الدولة الجديدة التي أرادت أن تتحمل عبء انجاز تقدم اجتماعي واقتصادي واجهت مصاعب كثيرة. مصاعب من طبيعة المجتمع ذاته ومصاعب مرتبطة بطبيعتها هي.
ماهي هذه الطبقات الجديدة؟ هذه الفئات بالأساس لا تستطيع أن نقول عنها أنها برجوازية إلا إذا أردنا أن نتحدث عن طموحاتها الطبقية يعني أن تحددها من خلال ما تطمح إليه وحتى هذا موضوع نقاش. لكن هذه الفئات في الأساس هي فئات مثقفة من العسكر، من المعلمين.. الخ.

لأول مرة تكونت لدى هذه الفئات حركات سياسية قوية بفعل الشروط التي تكلمت عنها. البرجوازية لم تستطع أن تواجه المشكلات وبشكل سريع. النموذج الذي ينتصر في العالم هو النموذج الاشتراكي.

هذه الفئات مسحورة بهذا النموذج ومسحورة بسلطة الدولة. وبالمناسبة أنا هنا أقارن بين وضع ألمانيا تقريباً قبل استلام هتلر وبين مجتمعاتنا، ولكن بالطبع المجتمعين مختلفان كلية. صحيح هناك برجوازية ضعيفة، لكنها برجوازية قادرة على اعادة انتاج نفسها وتطوير نفسها. عندنا ضربت البرجوازية نعم لديها مشروع برجوازي وطني.

ويجب أن يكون وطنياً لأنها هي في البحث عن مصالحها تتناقض مع الامبريالية. ومن هنا فإن وطنيتها ناتجة عن مصالح داخلية فيها ولكنها ضربت في المهد بفعل هذه القوى الجديدة. مع مسار تكون الدولة نشأت التعقيدات المختلفة ونشأت الفئات والقوى الجديدة ولم تعد الدولة مصدراً لتطوير المجتمع فحسب بل أصبحت مصدراً من مصادر تكون فئات جديدة. هذه الفئات الجديدة التي نشأت بفعل هذه الدولة هي ما نسميها الآن البرجوازية البديلة عن البرجوازية الوطنية وهنا هل هي برجوازية بيروقراطية أم طفيلية الخ. . أرى أن كلمة طفيلية حكم أخلاقي أكثر منه حكماً واقعياً ببيروقراطية بمعنى أنها نشأت بوجود الدولة والدولة تحمل طابعاً بيروقراطياً. لكنها بدأت تنفصل وأصبحت لها مصالحها الخاصة يمكن أن نقول أنها تابعة يعني إذا تناولنا الآن طبيعة عمل البرجوازية الحالية فدعونا نحدد خصائصها من خلال وظيفتها.

قلنا أن هناك برجوازية كومبرادورية نشأت تجارياً في القرن التاسع عشر. هل هناك تشابه بين هذه البرجوازية وتلك البرجوازية الجديدة؟ إذا كان هناك ثمة تشابه نقول عنها أيضاً أنها برجوازية كومبرادورية.

* **هيلان:**

ليست هناك برجوازية موحدة. هناك فئات برجوازية. والسؤال هو أية برجوازية من البرجوازيات القائمة هي المحرك؟ هي التي تتحكم في أسس التطور؟ إن الكومبرادورية نظراً لامتلاكها كل أسرار الخارج وارتباطها بالدول الرأسمالية والشركات فهي التي تستورد المشاريع وتعطي العمولات ولذلك هي الفئة المسيطرة.

* **برقاوي:**

أنا أميل إلى استخدام هذه الصفات لوسم البرجوازية الجديدة.

* **عصام:**

لدي وجهة نظر تتعلق بهذا الموضوع سألخصها بكثافة شديدة. حينما أقول أن هذا المشروع مشروع برجوازي لا أنطلق من وعي الناس بالثورة التي يقومون بها، بل من الواقع الذي ينجم عن

الثورات. وفي الوقت نفسه لا أتفق مع النظرية التآمرية التي ترى أنه كان هناك من يزيف عن وعي حركة المجتمع الذي يريد أن يبنيه. لا يمكن أن يقوم مشروع على أساس كذبة كبرى. أي ما يشاع عن أن قادة معينين كانوا يخدعون الناس بعبارات الاشتراكية. قائد كعبد الناصر يعتقد بأنه يبني الاشتراكية من طراز خاص كالاشتراكية العربية. لكن الاشتراكية، في نظره، هي ليست غير بناء الدولة الحديثة القوية والتصنيع. هذه مشاريع برجوازية في الحدود التي يسمح بها التطور البرجوازي في العالم الثالث. بهذا المعنى أنا قصدت أنها مشاريع برجوازية لا أقصد هذا التماثل الوظيفي الذي يقول أن قائد الثورة البرجوازية هو برجوازي كما أن قادة الثورة الفرنسية لم يكن بينهم أي برجوازي. إن قادة أية حركة سياسية هم انتلجنسيا وليسوا أناساً يمتهنون النشاط الاقتصادي للطبقة التي يسرّعون صعودها. إذا صح ذلك فبأي معنى نتحدث عن مشروع برجوازي؟ أولاً هذه الثورات لم تسع من الأساس إلى بناء التجربة السوفيتية. كان الهوس بالدولة القوية هو مشروع كل تطور جديد نشأ ابتداءً من اليابان ومروراً بألمانيا وأتاتورك وغيرها.. سواء كانت هذه التجارب تتحدث عن اشتراكية أولا. إنما حصل تلاق عرضي نتج عن أن فترة نضوج شروط رأسمالية الدولة في بلداننا ترافقت على المستوى الدولي مع صعود الاعجاب بالتجربة السوفيتية ومع افتقاد الحديث عن بناء الدولة القومية المستندة إلى مشروعية ايديولوجية في أعين الناس إن لم يقترن بعبارات اشتراكية.

ولكن حين ندرس الآلية الداخلية لعمل قطاع الدولة في هذه البلدان ونقارنها بالاتحاد السوفييتي فمن الواضح أن ثمة تعاكساً بين الآليتين بناء قطاع الدولة في الاتحاد السوفييتي تم على حساب الريف وعلى حساب البرجوازية التي كانت قائمة أما في بلدان المشرق العربي فلم يحدث هذا الشيء بل العكس إن كل تطور لقطاع الدولة كان محكوماً بأن يوسع القطاع الخاص. كل عملية البناء في مصر وفي العراق كانت من خلال قطاع المقاولات الخاص بمعنى أن أي تطور لقطاع الدولة محكوم بأن يولد إلى جانبه تطوراً في القطاع الخاص وسواء كان عبد الناصر يعي هذا الشيء أو لا.. فهذا موضوع ثانوي يدرس على مستوى فكر عبد الناصر ولكن لا يدرس على مستوى طابع التجربة. طابع التجربة يتمثل في أنه أزال احتكار فئة معينة من البرجوازية للنشاط الاقتصادي فدفع كتلة هائلة من المهمشّين والمسحوقين والفئات المعدمة الخ.. من خلال القرابة مع رجال الدولة ومن خلال العلاقات السياسية إلى أن يلجوا هذا النشاط الذي كان من المستحيل أن يلجوه في ظل احتكار شريحة صغيرة من البرجوازية المسماة كبيرة

الآن ماذا نسمي هذا المشروع؟ أنا أسميه مشروع مد علاقات الانتاج الرأسمالي لكي تغزو أنأى قرية في الريف بعد أن كانت محصورة في اطار لا يمكن أن تخرج عنه.

لنصل إلى توصيف هذه البرجوازية. أنا متفق مع أحمد في قضية الحذر من تسميّات طفيلي وبيروقراطي الخ. لأننا إذا سرنا على التقليد الماركسي فإن ماركس لم يعن بمصدر تكوين التراكم البدائي للبرجوازية لم يستعمل تعبير البرجوازية القرصنية على سبيل المثال لتوصيف أثرياء شركة الهند الشرقية، بل بمجال استثمار الأموال واعادة انتاج رأس المال. حين نقول برجوازية صناعية يعني فئة تحقق رأسمالها في الميدان الصناعي حينما نقول برجوازية بيروقراطية ننسى أن كل طبقة حاكمة لديها جهاز تنفيذي يخدم مصالحها.



هذا النقاش يستمد جذوره من تراث كاوتسكي. وكاوتسكي يتحدث أن مآل تطور الرأسمالية هو أن الرأسمالية لا تحكم بل لديها من يدير. انتعش النقاش في أواخر الستينات. حينما نقول أن هذه دولة رأسمالية هل يجب أن يكون الرأسماليون بالضرورة في قمة الهرم السياسي؟ ما أراه الآن أنه في مراحل تشكل الرأسمالية كطبقة مهيمنة بالمعنى الذي قصدته يمتزج السياسي مع الاقتصادي فيها بعد يحصل التخصص والتقسيم. وهناك تنفرز فئة تمثل الطبقة. ولكن ليس بالمعنى المبتذل الذي كنا نفهمه سابقاً بمعنى الخادم السلبي للطبقة الذي لا يمتزج بها.

من جهة أخرى اعترض على تعبير «طفيلية» لأننا مطالبون بأن نوصِّف سمات التطور الرأسمالي في العالم الثالث في ظرف مثل هذا وليس صفات الطبقة نفسها. يعني إذا قلنا أن العالم الثالث مالم ينغلق على العالم الخارجي فلن تصبح الصناعة مصدر ربح أكبر من التجارة أو المقاولات أو الأعمال الوسيطة يترتب على ذلك أنه لا معنى للحديث عن هذه البرجوازية كطفيلية أو لا. وثانياً: ما هو تعريف النشاط الطفيلي؟ لينين استخدم هذا التعبير لوصف مرحلة من تطور الرأسمالية لكنه لم يستعمله لوصف طبقة معينة. إذا سلمنا بأن البرجوازية تنطلق من تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال نشاطها، وإذا كان الاطار العام للنشاط الاقتصادي في بلادنا يجعل المقاولة هي النشاط الأكثر ربحية أليس هذا نشاطاً عقلانياً من وجهة نظر البرجوازية؟ ألا يكون من العبث أن يرمي البرجوازي أمواله على سبيل المثال في مصنع لايدرّ عائداً إلا على مدى بعيد بدل أن يوظفها ويضاعف هذه الثروة في فترة قصيرة؟ وبالتالي من هو الطفيلي؟ إطار النشاط العام الذي يشرط كل المجتمع عملياً في ظل التبعية؟ أم هو طبقة معينة ضمن الطبقات الأخرى؟

* **برقاوي:**

إلى جانب هذه البرجوازية تنشأ برجوازية شراء الامتيازات. الآن جملة كبيرة من المعامل المنشأة تعتمد على شراء امتيازات من الخارج تستورد المادة الخام من الخارج وتقوم هي فقط بالتعبئة هذه الفئة من البرجوازية تنتشر بسرعة...

* **عصام:**

البرجوازية ليست محجمة بطبيعتها عن التصنيع. ولا الدولة تتعمد دفعها بعيداً عنه ولكن مادمت لم تكسر شروط التبعية وأعتقد أن المشروع الذي كان ممكناً ومجدياً حتى انهيار تجربة أكتوبر في الاتحاد السوفييتي هو شيء شبيه بالانغلاق السوفييتي أما في ظروف التبعية فماذا يحصل؟ عليك أن تدفع هذه البورجوازية ولكن يجب أن توفر لها امتيازات وهكذا يتم تشريع قوانين للحماية الصناعية التي تتضمن اعفاءات من الضرائب والرسوم ومنح حوافز مختلفة فتظهر الصناعات المسماة صناعات «اللمسات الأخيرة» التي تستفيد من الحوافز دون أن تضيف للطاقات الانتاجية للبلد شيئاً بل بالعكس تستنزف ثرواته.

هي برجوازية تعمل في شروط التبعية القائمة للعالم الثالث والتابع هنا ليس البرجوازية بل البلد ككل والاطار العام للنشاط ككل والسياسات الاقتصادية التي تديرها إذا صح التعبير وليس الطبقات.

لاحظ أن الطفيلية أصبحت تنتشر حتى على مستوى سلوكيات الطبقات الشعبية.

* هيلان:

أنا لا أتفق مع رفض تسمية البرجوازية الطفيلية في كل البلدان حتى الغربية.

ثمة برجوازية طفيلية هذا لا يشمل كل البرجوازية وليس هو حكماً أخلاقياً. من أين تحصل على أرباحها؟ المقاول ليس طفيلياً لأنه يقوم بنشاط منتج (يجمع عناصر انتاج). هناك برجوازية طفيلية بمعنى أن أرباحها ناتجة من نشاط لايضيف شيئاً إلى الانتاج. وهو عالة على الانتاج ويجب ألا نخلط بين هذه وبين التجارة. التجارة هي القيام بوظيفة محددة ولكن، هناك أنشطة طفيلية بمعنى انها لا تضيف شيئاً إلى عملية الانتاج والتوزيع ولا تقوم بأية وظيفة اقتصادية.

* دليلة:

الحقيقة دخلنا الآن في جوهر الموضوع. ولهذا تحدثت عن ضرورة تحديد البرجوازية ليس فقط من حيث موقعها في الملكية وإنما من خلال موقعها في كافة حلقات النشاط الاقتصادي، في التوزيع والاستهلاك والتبادل، وبالتالي تحديد البرجوازية من حيث علاقتها المتميزة بالدولة وعلاقة الدولة بالطبقات من حيث مصدر مداخيلها ومن حيث طريقة توظيفها وتصريفها.

الرأسمالية في الغرب مرت بعدة مراحل. في مرحلة المنافسة الحرة يصعب على البرجوازية أن تكون طفيلية. بل أن البرجوازي هنا يجب أن يكون على رأس عمله ويعمل بيده ويقود عملية التجديد والتطوير. لذلك كانت برجوازية ثورية يمثلها مفكرون ثوريون. وعندما دخلت الرأسمالية مرحلة الاحتكار بدأت تظهر بعض الشرائح الطفيلية

الأنشطة الاقتصادية غير الانتاجية تطغى على الأنشطة الاقتصادية الانتاجية وتسيطر عليها وتخضعها. رأس المال المالي يصبح الشكل الأساسي المسيطر على الرأسمالية الاحتكارية. لكن في مرحلة أعلى من تطور الرأسمالية الاحتكارية يصبح رأس المال الرمزي هو أكثر أشكال رأس المال هيمنة. ويلعب دوراً أكبر في حياة الاقتصاد الرأسمالي والفئات الممثلة لرأس المال الرمزي هذا تصبح أخطر فئات الرأسمالية الاحتكارية التي تسيطر على مقدرات المجتمع وتأخذ القسم الأكبر من القيمة الزائدة والفائض الاقتصادي فهنا يبرز الطابع الطفيلي، لكن مع ذلك هذا الطابع الطفيلي هناك هو نتيجة لتطور الرأسمالية نفسها من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى. الطابع الطفيلي في الرأسماليات التابعة في البلدان النامية يبرز بشكل خاص في العلاقة بين بعض الفئات البرجوازية والدولة التي قامت بعد الاستقلال مباشرة والتي كانت دولة البرجوازية والاقطاع أيضاً سخرت القانون والتشريع والسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية لتمكين بعض الفئات من تحقيق تراكم مالي ضخم لكي تستخدم هذا التراكم في تكريس سيطرة الطبقة البرجوازية على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني. هذا التطور قطع لأسباب كثيرة وهذا موضوع بحث آخر.

قامت الدولة الحديثة تحت شعارات الاشتراكية. في البداية بعضها لم يكن يطرح هذه الشعارات ثم بدأ يطرحها تدريجياً تحت شعار المجتمع الديمقراطي التعاوني ثم انتقل بعد ذلك إلى الاشتراكية ثم

حتى إلى الاشتراكية العلمية أحياناً لكن وهو يتعمق في الطريق الاشتراكي من حيث طرح الشعارات كان في خلفية النظام يتعمق شيء آخر وهو الشراكة بين فئات خفية من البرجوازية وبين بيروقراطية هذا النظام. في ظل هذه الشراكة قضي على بعض أشكال البرجوازية وأنشئت أشكال جديدة أخرى، كما قضى الاستعمار على بعض أشكال البرجوازية وأنشأ أشكالاً جديدة منها. لم يتوقف دور البرجوازية خلال هذه المرحلة. الطابع الكومبرادوري أصبح خفياً لكنه لم يتوقف ـ الوكلاء ـ السماسرة الذين أصبحوا ذوي طابع مزدوج بيروقراطي شريك /وكيل سابق أو وكيل حديث/ مستور/ هذه الشراكة أصبحت تقتنص من الدخل القومي أكبر بكثير مما كانت تشكله الأرباح السابقة للبرجوازية لكن هذا الاقتناص غير منظور بل هو أكثر هروباً إلى الخارج وتخفياً من أشكال المداخيل السابقة للبرجوازية وهو أكثر افقاراً للطاقة الاقتصادية.

من هنا ننتقل إلى تفسير عملية التخصيص التي جرت وتجري. وهناك ضغوط كبيرة في جميع الدول التي قامت فيها هذه الثورات الحديثة لتسريع هذه العملية. هذه الدعوى دعوى التخصيص مثلها مثل الدعوة التي طبقت وتطبق في بعض الدول التي كانت تحمل اسم الأنظمة الاشتراكية /بولونيا هنغاريا/ الاتحاد السوفيتي. إن هذه الطبقة التي تشكلت سراً من الشراكة بين بيروقراطية الدولة وبين الفئات المتخفية من برجوازية الأنشطة السوداء يجب أن نصر على تسميتها الطفيلية.

فهذه الطبقة التي تشكلت من هذه الشراكة خلال العقود الثلاثة الماضية لا تضغط على الدولة أنها البيروقراطية نفسها التي أصبحت بحاجة إلى انتقال إلى شكل جديد من أشكال الدولة.

في البداية لم يكن بيدها السلاح لامتلاك الدولة لتأسيس دولتها الخاصة إلا بالقوة فكانت هذه الأنظمة ذات طابع ثوري عسكري احتلت الدولة احتلالاً. الآن اصبح من مصلحتها أن تغير شكل الاحتلال فتتخلى عن الاحتلال العسكري للدولة إلى احتلال اقتصادي لها.

* **برقاوي:**

هذه الدول كان لديها قوانين تحد من توظيف رأس المال الذي تراكم بهذه الطريقة. آن الأوان لأن تكون هناك قوانين جديدة تسمح لهذا الرأسمال الذي أصبح كبيراً أن يوظف وأن يزيد أكثر في هذه الدول التي تحدثنا عنها سنّت قوانين تحد من نشاط الرأسمالية ومن توظيف رأس المال في مشاريع انتاجية كانت تملكها الدولة لا تسمح لأحد غيرها أن يقوم بذلك. الآن وقد أصبح الرأس مال موجوداً والعلاقة موجودة بين الفئات التي تكونت داخل الدولة والفئات التي تكونت على هامشها أصبحت القوانين أضيق بكثير من طموحات هؤلاء. فكان لابد من هذه العملية، عملية المصالحة، في تغيير طبيعة هذه القوانين وهذا جرى في أكثر الدول الأخرى. لكن المشكلة التي نواجهها أن هذه البرجوازية هل تطورها الداخلي في اطار تطور المجتمع ككل يمكن أن ينتقل إلى تطور آخر أو أن تلعب دوراً آخر في حياة المجتمع أو ستبقى هكذا؟ ثانياً هل يمكن أن تقوم برجوازية في بلدان العالم الثالث ككل وفي بلدان العالم العربي بشكل خاص خارج العلاقات مع البرجوازية الأوروبية؟ ألا يمكن بشكل من أشكال العلاقة بين البرجوازية الأوربية والشركات متعددة الجنسية وبين البرجوازية المحلية، إلا يمكن لهذه العلاقة في فترة



من الفترات أو نتيجة شروط موضوعية أو نتيجة شروط موضوعية أن تنمو برجوازية قادرة على الاستقلال بعض الشيء كما حدث في بعض بلدان العالم الثالث؟ الآن البرجوازية الكورية مختلفة عن البرجوازية الكورية التي نشأت قبل ٤٠ عاماً. هل يمكن لهذا التطور الحاصل أن يصل إلى هذا المستوى أم لا بكلمة أخرى هل ثمة امكانية التحرر للبرجوازية؟

* هيلان:

في الحقيقة نحاول أن نبحث جواباً على ذلك. من الصعب القول أن البرجوازية البيروقراطية كانت لصيقة بالتنظيم السري ثم خرج إلى العلن أنا بتصوري أن الطبقة البرجوازية التي تكونت تحت جناح هذه الدولة هي برجوازية بيروقراطية وبرجوازية قطاع خاص وليس هناك تمايزات ما. يكون البرجوازي اليوم في الدولة. ثم يستقيل أو يطرد من وظيفته فينتقل فوراً إلى القطاع الخاص. وأصبح هناك اندماج عائلي فالعلاقات العائلية وعلاقات الزواج صار بها اندماج بهذه الطبقة. وشيئاً فشيئاً تكونت طبقة واحدة وتكرست وصارت تطالب بالتخصيص.. الخ..

ولكن أقول هنا أيضاً يوجد تناقض. الدولة ككيان يهمها أن تكون سلطتها مركزّة وقوية أما البيروقراطية التي تكونت ضمن الدولة والآن ستستقل عنها ولديها مشاريعها الخاصة أصبح لديها طبيعة أخرى فيهمها أن تأخذ هذه المشاريع إلى حد ما من أجل الاستفادة منها أما الدولة فلا. كدولة ككيان، كادارة، كسلطة عليا يهمها أن يكون تدخلها أو قدرتها على التدخل بالاقتصاد قوية. تظل محافظة على القطاع العام لأنه أحد مراكز قوتها واستقلاليتها، وسلطتها نحو الداخل وفي الخارج فمن خلال هذا القطاع تقوم هي بالتغيير والتبديل ووضع أيدلوجيتها فتأخذ القروض والمساعدات وتعمل مشاريعها.

* برقاوي:

عندما نتحدث عن هذه البلدان التي قامت بها الثورات نجد أنه في بلدان أخرى لم تتم مثل هذه الثورات لكن نفس التطور حصل: في الأردن أو المغرب أو دول الخليج ذاتها التي يأتيها رأسمال نتيجة النفط. نفس الطابع العام للبرجوازيات هناك ولا يختلف عن طابع البرجوازيات الموجود هنا.

* عصام:

أخشى أن كلمة التخصيص تحجب عناصر شديدة التباين تحت اسم قانوني واحد هو اسم فك مؤسسات الدولة وبيعها إلى القطاع الخاص. الدولة مهما كان طابعها الايديولوجي متشدداً أو يوحي بقوة كبرى مشروطة بمستوى تطور العلاقات المجتمع في النهاية كامكانياتها ومواردها ومستوى التعليم.. الخ.. ربما هذا يفسر العملية الموضوعية التي جرت في العالم العربي سواء قامت هذه الثورات أم لم تقم. طبعاً لا أنفي أهمية قيام هذه الثورات التي قامت بعملية دولنة النشاط الاقتصادي بسرعة أكثر وبنسب أعلى. ولكن في النهاية نسبة مساهمة الدولة في القطاع الصناعي في تلك الدول لا تقل عن مثيلتها في النظم التي رفعت شعارات اشتراكية.



في مصر ورغم كل الحديث عن السادات والانفتاح، ورغبة السادات الحقيقية بأن يقوم بعملية لبرلة كاملة في النهاية لا تزال الدولة تسيطر على نصف القطاع الصناعي كله. إذن بعد مجيء السادات بعشرين سنة لا تزال هناك حاجات موضوعية.

إن الرأسمالية من مصلحتها البقاء على قدر كبير من نشاط الدولة الاقتصادي. هي ضد القوانين التي تقيد نشاطها وضد القوانين التي تقيد دورها في التجارة الخارجية. ولكن نرجع إلى الموضوع الثالث هل يجوز تحت اسم نزوع دولي كبير أن نضع التخصيص في المشرق العربي على قدم المساواة مع كوريا ومع أوروبا الشرقية. في أوروبا الشرقية ظاهرتان مختلفتان أولاً أن التخصيص يقوم في أعقاب ثورة قضت على الأنظمة القديمة. والثورة الراهنة في بولونيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا جزئياً نقض كامل للنظام وثانياً رغم كل سيئات هذه الأنظمة وكل جرائمها عملية الانغلاق امتدت من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠ وقادت إلى انشاء قاعدة صناعية في تقسيم العمل الرأسمالي العالمي هي في موقع أكثر تكافؤاً من الموقع الذي انطلقت منه عام ١٩٤٥، بلغارياً الآن ليست بلغاريا ١٩٤٥ قطعاً. في كوريا أولاً الدولة تدخلت سياسياً واقتصادياً. دولة وحشية وقمعية ولكن الاعلام الرأسمالي لا يبرز القمع والوحشية.في تايوان دولة الحزب الواحد.

أنا ميال لدراسة التجربة الكورية والتايوانية.تجربة مايسمى بالنمور الأربعة في آسية هل هي شبيهة بالبرازيل وستتفجر تناقضاتها، أم أن استعارة التكنولوجيا ثم البدء في ابداع التكنولوجيا محلياً وتدريجياً شيء ممكن؟ وما هي شروط ذلك؟ بتصوري أن الطريق الوحيد هو التكامل الاقتصادي المشرقي وبعيداً عن الشعارات القومية الطنانة طبعاً، لا يتم هذا إلا في ظل شروط سياسية مختلفة كلياً. . التكامل الاقتصادي الحقيقي هو المنفذ الوحيد الذي يوجد لنا نموذجاً لتصنيع رأسمالي محدث يصبح التصنيع فيه مربحاً من وجهة نظر الرأسمالي ويمثل وإلى حد ما طريقاً للانغلاق عن العالم الخارجي من خلال الحماية والتعرفة الجمركية العالية.

أنا ميال إلى التصور بأن مستقبلنا مرهون ليس بحلف العمال والفلاحين بل بكتلة من التكنوقراط أي تكنو قراط وسكان مدن متعلمون مع شرائح شغيلة واسعة من المهندسين وصولاً إلى العمال اليدويين تقوم هكذا عملية في ظل تكامل اقليمي حقيقي بدونه لن تبرز السوق التي تحفز الرأسمالي على أن يبدع تكنولوجيا محلية.

* **برقاوي:**

سؤالي كان حول مستقبل هذه البرجوازية التي تتكون الآن. التي تتوظف أموالها الآن في العقارات هل يوجد منطق ماسينقلها إلى شيء أرقى من وضعها الحالي؟ أم نحن محكومون بأن تظل هذه البرجوازية على هذا النحو. وثانياً ياترى لانستطيع نحن أن نعزل تطور أية طبقة سواء أكانت صاعدة أو غير صاعدة بمعزل عن الوضع السياسي ككل، بمعزل عن الدولة. ما هي الشروط الواجب توفرها؟

وهل التحالف الجديد لنقل أنه قام، ولكن هناك امكانية ألا يقوم، سؤالي أليس من الضروري أن يتغير أيضاً جوهر الدولة وجوهر النظام السياسي في هذه البلدان لخلق شروط أكثر عملية إذا جاز التعبير

تحرر النزوع الذاتي والقدرة الذاتية لهذه البرجوازية فبمعزل عن كل شيء مازالت القوانين ومازالت الدولة تحد من نمو هذه البرجوازية. .

* دليلة:

أنا أدعو إلى نظرة شرائحية للبرجوازية.منذ البداية كنت أدعو إلى متابعة تطور البرجوازية تاريخياً، وثانياً إلى نظرة شرائحية للبرجوازية التمييز بين فصائلها المختلفة. في ظل سيطرة الدولة كما اتفقنا نشأت هذه البرجوازية من برجوازية مختلفة من الشراكة بين بعض الأجنحة: البيروقراطية وبعض الخواص العاملين في الأنشطة السوداء، فشكلت مداخيل هائلة. القسم الأعظم من هذه المداخيل استثمر في المضاربة في الداخل، الأنشطة المفتوحة وقسم كبير منها هرب إلى الخارج. قبل ذلك كانت البرجوازية التقليدية التي طردت من الداخل قد استقرت في الخارج. وهناك خلال فترة طويلة من الزمن أصبح لها وجود في مجالات هامة صناعية ومالية في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول النامية وفي الدول العربية الأخرى التي لم تتعرض لمثل هذه الثورات. الآن التحولات المطلوبة هناك تحولات مطلوبة من قبل كل شرائح البرجوازية بشكل عام وهي تحرير النشاط الاقتصادي من الروتين والمعوقات البيروقراطية وبالأخص من القوانين والأنظمة التي وضعت في فترة صعود وهيمنة هذه الدولة بعد الثورات الحديثة التي تمّت تحت شعار السير في الطريق الاشتراكي.

إذن هناك اجماع على أن هذه المعوقات هي أول ما يجب أن يزول. هناك اختلاف بين هذه الشرائح حول القطاع العام، حول دور الدولة الاقتصادي المباشر من خلال امتلاك وسائل الانتاج. في مسألة التخصيص أكدت في عدة أبحاث سابقة بأن هنالك التخصيص الضمني، سميته كذلك بمعنى وجود فئات من البرجوازية الشريكة ذات مصلحة في استمرار ملكية الدولة على قطاعات اقتصادية هامة جداً في الصناعة، التجارة الخارجية، النقل والمواصلات وغيرها، ولكن مع بقاء القرار الاقتصادي بيدها لكي تستخدمه في افراغ هذا الدور من مضمونه الاجتماعي.

إذن هناك تفريغ كل قطاع الدولة مما أسميه بسحب الدم من القطاع الاقتصادي الحكومي وبالتالي تحويل هذا الدم أو حقنه في شرايينها الخاصة، مما أدى بالقطاع العام إلى الاصابة بمرض التجفاف. أصبح عاجزاً عن المحافظة على شروط تجديد الانتاج البسيط على تجديد وسائل الانتاج المستهلكة ناهيك عن تجديد الانتاج الموسع. بين هذه الشرائح من البرجوازية هناك نقاط تمفصل صدامية كما أن هناك نقاط تحالف.

هناك نقاط تضاد واختلاف وصراع حول هذا الدور للدولة، كيف يوظف؟ من قبل مَنْ مِنْ هذه الفئات؟ أية مصالح يجب أن تهيمن وتوجه هذا الدور الاقتصادي للدولة؟ ولمصلحة من؟. حول هذه النقاط يدور الصراع حالياً بين مختلف شرائح البرجوازية. بشكل عام الانفاق الحكومي ذو طابع طبقي بما في ذلك الانفاق الاستثماري. المثال الذي ذكره عصام هو كيف أن المشروع الحكومي الضخم الذي لا يمكن للقطاع الخاص أن يفكر باقامته كيف يتحول عندما يقام على المال العام إلى مصدر مداخيل سهلة وبسيطة لعدد كبير من المستثمرين البرجوازيين. . في المرحلة القادمة تنتقل إلى السؤال الهام

والاستراتيجي الذي طرح من قبل د. أحمد وعللّه د. عصام هل يمكن أن تُقام بنية اقليمية، لاقامة اقتصاد ذي نزعة استقلالية وان كان في ظل البرجوازية كما يحصل في بعض مناطق العالم الثالث أو التجربة السوفيتية في مرحلة من مراحلها؟ باعتقادي أن المرحلة القادمة ستحل هذا الصراع سلمياً بين شرائح البرجوازية المختلفة.

ويبدو أن الوقت الضائع أصبح أكثر من اللازم. البعض يتعجل حسم المسألة لتصفية وجود الدولة والبعض الآخر يتريث لكن هنالك بعض المعوقات رغم أن المناخ الدولي لم يعد يشكل أية عوائق لهذا الطريق. لكن هناك المناخ الداخلي وأهم ما فيه هو الضغط الذي تحمله الجماهير الشعبية الواسعة المسحوقة والخوف من انفجارات وبالأخص في الدول الكبيرة مثل مصر، الجزائر.. الخ هذه الانفجارات يمكن أن تنتشر وتعم فالبيروقراطيات الحاكمة التي تريد أن تبقى على ظهر الدولة لأنه ليس لديها أي مكان في التاريخ خارج هذا المكان وليس لها أية شرعية تاريخية خارج السلطة تدافع ومستمرة في التمسك في بعض الأشكال القديمة للادارة العامة، وإدارة الاقتصاد بشكل خاص.

لكن ما يبدو في الأفق المتطور في تصوري، هو أن النموذج الذي دعا إليه د. عصام غير قابل للتطبيق وغير وارد على الجدول لا النموذج السوفييتي ولا النموذج الكوري الجنوبي في منطقتنا العربية وأيا كان الشكل المقبل فهو شكل مغرق في التبعية، حتى عندما يريد أحد الرأسماليين المستوطنين في الخارج الذي أصبح له باع في الصناعة في بلد رأسمالي متقدم أن يقيم مشروعاً في الداخل يريد أن ينقل جزءاً من خبرته وتكنولوجيته إلى الداخل فهو سيقيم مشروعاً هامشياً لتغذية نشاطه الأساسي في الخارج، إنه يريد المشاركة في استنزاف الداخل. الشكل القادم يتعرض لضغوط داخلية وخارجية. الضغوط الداخلية تتمثل في الأزمات الاقتصادية للقطاع العام المسيطر الذي أصبح في وضعه الحالي وبسياساته التي ينفذها عاجزاً عن التقدم والتطور والنمو والتحديث وتحقيق الفائض والتراكم وهذه السياسات تزداد كثافة في هذه الأيام.

فالقطاع الخاص كما قلت في الداخل مازال يجد أن أمامه فرصاً واسعة لتحقيق الربح وللتراكم والنمو والشفط غير العمل في ميدان الانتاج. لا أنكر أن قسماً هاماً من القطاع الخاص استمر في العمل في قطاع الانتاج ويقدم العديد من السلع الهامة التي تلبي حاجات استهلاكية ويومية. لكن حتى هذا القطاع لم يستخدم مداخيله في الانتقال إلى أشكال تكنولوجية أرقى من الضغوط المحلية. التي تتطلب دفعات قوية من الاستثمار في الاقتصاد الوطني هذه الدفعات لا يلبيها الانفاق الحكومي الاستثماري فهو متوقف منذ عشر سنوات تقريباً في القطاعات الانتاجية في الوقت الذي يستمر فيه امتلاك هذه القطاعات. إذن العمالة متوقفة عن النمو والتوسع في القطاعات الحكومية. معظم الفائض الاقتصادي الذي يصل إلى الدولة عن طريق الميزانية الحكومية والذي مصدره الأساسي هو القطاع العام معظمه يذهب في التوسع في الاطار الحكومي غير الانتاجي ـ القطاع الخاص الاستثماري أيضاً في الداخل لا يتوسع إلا ببطء شديد جداً. إذن الأزمة الاجتماعية تزداد تفاقماً، التضخم، ارتفاع تكاليف المعيشة، انخفاض مستوى الحياة في ظل هذا الوضع يظهر لدينا العامل الخارجي وهو وجود هذه الفئات المحلية

التي تمتلك فائضاً مالياً هائلاً في الخارج. قسم كبير منه ليس موظفاً في أصول ثابتة بل في أصول مائعة وهو يبحث عن فرص أفضل للاستثمار أكثر ضماناً واستقراراً وربحية. وقسم آخر منه يعاني من أزمة الاقتصاديات الرأسمالية. ويريد الانتقال إلى أوضاع أفضل يكون له يد في سلطة القرار فيها.

المسألة الآن البحث عن طرق لاجتذاب هذه الأموال، أي لاحداث هذه الملاقاة بين هذه العوامل الداخلية والخارجية. لكن طبيعة كل القوى الحاكمة لهذه العملية تؤكد على أن هذه الملاقاة لن تتم على أرضية تحقيق أهداف اجتماعية شعبية وانما على طريقة ايجاد فرص لمزيد من الشفط ومزيد من النهب.

* هيلان:

هناك قضية دور القطاع العام. كيف كان دوره في الأساس وكيف أصبح؟. أتصور أن علينا تحليل الدور الفعلي للقطاع العام وليس الخطاب الايديولوجي. إحدى وظائف القطاع العام هو تنمية البرجوازية كالمشروع الذي تكلم عنه عصام في العراق.هناك عدد كبير من المشاريع في كل بلدان العالم الثالث دورها الأساسي خلق برجوازية مرتبطة تابعة للدولة تسيطر عليها حتى بشكل واع. وثمة قادة تحدثوا صراحة عن وجود حاجة لخلق برجوازية في كنف الثورة ترتبط مصالحها بها وتحمي «الثورة».. الخ..

بالتالي كيف سيتطور القطاع العام؟ هذه قضية تتعلق بالصراع حول السلطة السياسية التي تحدد محتوى القطاع العام.

هل سننتظر من البرجوازية أن تقوم بأحداث ثورة صناعية أو التنمية.. الخ؟ حتى تستطيع القيام بهذا الدور عليها أن تقوم بالانقطاع عن الرأسمالية كما حدث للنموذج الاشتراكي. هذا نموذج كان يمكن أن يحدث في ظل العلاقات السابقة الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية تدعمه، المال والتكنولوجيا الخ. ثانياً هذا نموذج كان الناس مؤمنين به ولم يعودوا كذلك. وبالتالي هذا النموذج الذي يقول به سمير أمين عن فك الارتباط سقط ولا مستقبل له خاصة سيطرة الرأسمالية العالمية اليوم على العالم الثالث حتى على البلدان الاشتراكية لاسابق لها. التساؤل هو مع التغيرات التي جرت في النظام الاشتراكي، كيف سيعمل النظام العالمي على اعادة تقسيم العمل الدولي؟ ما هي مصلحته؟ أمام الرأسمالية اليوم قضايا أساسية ليس بوسعها أن تحلها.

* عصام:

أود أن أوضح أن البديل الذي طرحته لم يكن تحليلاً لاتجاهات الواقع القائمة في البلدان العربية، بل الستراتيج الوحيد الذي يجب أن نعمل من أجله بأمل تحقيق تطور عقلاني منتج في بلداننا. أما كواقع فلا أختلف اطلاقاً مع تصور د. عارف عن أن هناك مؤشرات على استمرار واقع الحال عملياً خلال الأمد المنظور سترافق مع تغييرات في الشكل هنا وهناك باتجاه مزيد من اللبرلة على المستوى الاقتصادي والسياسي.

* برقاوي:

إن الحديث عن البرجوازية هو الحديث عن مستقبل المنطقة ككل. هل هناك امكانية لتقدم رأسمالي تقوده البرجوازية لتنتقل هذه البلدان من حالتها الراهنة من التخلف إلى حالة أرقى؟ من التبعية المطلقة إلى حالة أقل تبعية؟ وإلا مامعنى حديثنا عن البرجوازية؟ بعد فشل الثورات التي قامت، هل تناط بها عملية التقدم الاجتماعي؟

إذا كانت البرجوازية العربية كما وصفها د. عارف هشة وضعيفة، لم تستطع انجاز شيء مهم على مستوى التقدم الاجتماعي والتاريخي إذا كانت هذه البرجوازية تابعة إلى حد كبير وإذا كانت أموالها مهربة إلى الخارج، وإذا كانت لا تستطيع أن توظف أموالها في الطريقة المثلى في الداخل وإذا كانت القوى الأخرى التي جاءت كبديل أيضاً فاشلة فما هو المخرج من المأزق التي ابتليت به المنطقة؟

* دليلة:

هنا أريد التوضيح. عندما قلت أن هذه البرجوازية تتصف بكذا وكذا لم أقصد أنها انتهت بل ربما أرجح أنها اليوم تلد ولادة جديدة ليس كبرجوازية وإنما كنظام سياسي اقتصادي اجتماعي في هذه المنطقة وهو تحليل للتطور الموضوعي.

* عصام:

في سنة ١٩٥٠ لم يكن الاستثناء هو أن يتجه مالك رأس مال متوسط إلى الاستثمار في مصنع للنسيج أو التريكو. الآن أصبح هذا استثناء. لم تتغير الصفات الأخلاقية للبرجوازية. صحيح أن هؤلاء ليسوا أولئك، ثمة إطار جديد للسياسات الاقتصادية وللنظم السياسية آخذ في التبلور الآن.

هذا الاطار سيعطي للبرجوازية دوراً أكبر. علينا أن نستذكر أن العالم الثالث بدأ يدخل الصناعات الاستهلاكية حين انتقل العالم المتقدم إلى جيل آخر من التصنيع هو تصنيع وسائل الانتاج، وبدأنا نصنع وسائل الانتاج حين دخل العالم المتقدم إلى الثورة العلمية التكنولوجية ويبدو لي أننا سنستمر في هذه الدورة مع اتساع الفجوة بيننا وبين العالم المتقدم ولكن ستحصل تطورات ضمن هذه الحدود هناك امكانية الآن لأن تتخذ علاقات الانتاج الرأسمالية شكلاً أكثر اندماجاً مع العالم الرأسمالي ولكن ربما يعطي هذا الشكل فسحة أكبر لنوع من النشاطات الأقل طفيلية. وليس هذا في الأمد المنظور.

* دليلة:

دعنا نقترب أكثر من الواقع. الأنظمة القائمة حالياً في منطقتنا العربية لها خصائص مميزة هناك ظواهر مميزة لهذه المنطقة، الظاهرة النفطية، المال الفائض هذه الظاهرة التي لم تعد حكراً على الدول النفطية، وإنما أصبحت ظاهرة عربية. المال الفائض أصبح ظاهرة عربية، الدول الفقيرة لديها أموال هاربة كما للدول النفطية. فإذاً هذه أصبحت ظاهرة عربية. وكما قلنا في البداية ان القطاع الحكومي

لم يكن ظاهرة قطرية وإنما أصبح ظاهرة عربية. فكذلك هذه الظواهر. دعنا نفترض نظاماً يمثل هذا الواقع هناك دولة متضخمة، دولة أجهزة متضخمة في جميع هذه الأنظمة تتشابه من حيث الجوهر والمضمون والوظيفة، في جميع هذه الدول على اختلافها الانفاق الحكومي يقتنص جزءاً كبيراً من الدخل القومي، وفي معظم هذه الأنظمة حجم الانفاق الحكومي أكبر من الفائض الاقتصادي، لأن جزءاً هاماً من هذا الانفاق الحكومي يُمول من الخارج أما على شكل مديونية أو على شكل مساعدات. فهذه البيروقراطية المنتفخة المتضخمة تعيش على حساب الخارج وأصبحت أكثر طفيلية بهذا المعنى في الاعتماد على الخارج من حيث مصدر عيشها وانتفاخها في السنوات الأخيرة كلما ازداد عجز الاقتصادات المحلية عن تمويلها بمصادر تغطية انفاقها. فالقسم الأكبر من هذا الانفاق الحكومي يذهب في الاتجاهات غير الانتاجية أو في الاتجاهات التي تعمق وتسّرع من تعميق أزمة النمو الاقتصادي.

اذن النمو الاقتصادي في جميع هذه الأنظمة نمو يتعرض للاختناق.نمو سلبي. وما تظهره الأرقام الاحصائية على أنه ايجابي ان هو إلا انتفاخ كاذب رقمي، نقدي. لكن في الحقيقة هو نمو سلبي من حيث كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومي أو الموجهة إلى استهلاك السكان.

هذه سمة يمكن تعميمها على كل الدول العربية في الثمانينات على الأقل لكن حتى في ظل هذه الأوضاع هناك تصاعد في سمات أخرى وهي تكرّس امتصاص الفائض الاقتصادي سواء عبر ميزانية الدولة أو من أيدي الأفراد كمستهلكين أو من أيدي المنتجين.هذه الطرائق تزداد خطورة من حيث قدرتها على امتصاص هذا الفائض الاقتصادي يوماً بعد يوم والدليل على ذلك أن الدخل الحقيقي للفرد في كل الدول العربية انخفض خلال السنوات العشر الأخيرة انخفاضاً كبيراً جداً وصل إلى ٥٠٪ وأحياناً إلى ٨٠٪ وأكثر من ذلك.

هذه العملية مستمرة فمن الذي يستطيع أن يوقفها؟ نسأل من هي القوى الطبقية؟ طبيعتها؟ أين هي الدولة التي لها مصلحة أو تعمل على ايقاف هذا النهب الاقتصادي المستمر وبشكل متزايد كثافة يوماً بعد يوم.في ظل هذا الوضع هذه الأموال تتراكم في الخارج وتزداد ويزداد عدد أصحاب الملايين يوماً بعد يوم. يعودون ليرفعوا اللافتات ذات النوايا الحسنة:إننا نتقطع ألماً على ما يحدث في أوطاننا. إننا محسنون نريد أن نقدم لوطننا كل ما نستطيع فقط أعينونا أزيلوا من طريقنا العقبات! العقبات موجودة يجب أن نعترف.بالنسبة لذوي النوايا الحسنة هناك عقبات جدّية تحول دون استثمار أموالهم في الداخل. هذه العقبات تتجسد في شكل الأنظمة البيروقراطية وطريقة عملها السائدة. في انعدام ليبرالية اقتصادية يجب أن تترافق بلبرالية سياسية.. الخ.

لكن حول هذه القضية أيضاً هناك اختلاف. هناك الكثيرون من أخطر الاتجاهات البرجوازية وهم أكثر عداء للبرالية يجب أن لا نربط بين البرجوازية وتطورها وبين المطلب الليبرالي، وبالأخص البرجوازيات السوداء أو الطفيلية والبيروقراطية الشريكة لها هؤلاء هم ألد أعداء اللبرلة.

* هيلان:

ولكن ثمة مشكلة هي أن الحصيلة بين هذه الأنظمة والتي لم تسلك هذا الطريق واحدة وماأراه أن هناك بديلين: اما اندماج كامل في النظام الرأسمالي العالمي عن طريق البرجوازيات القائمة والحل الثاني قيام ثورات في بلدان العالم الثالث ويحدث أيضاً تغير في النظام العالمي بدون هذا ليس للعالم الثالث مستقبل على النطاق العالمي. هناك قوى تسيطر على الاقتصاد وتوجهه والأموال تتجه إليها فطالما هي مفتوحة لهذا الطريق لا مخرج هناك. تحتاج إلى تغيير في الداخل. وفي الخارج علاقات الانتاج التي نتكلم عليها في نطاق المنشأة الاقتصادية رأسمالية كانت أو غير رأسمالية هي ليست فقط محصورة. النظام الرأسمالي ليس محصوراً في نطاق المؤسسة الاقتصادية.

المنشأة الافرادية منظومة من العلاقات على المستوى العالمي وعلى مستوى الدولة.

فبالتالي التناقض الذي يحدث اليوم بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ينتقل من المنشأة إلى الشكل الأرقى الأعم الذي هو النظام العام. مثلاً قضية البيئة، قضية التنمية بلدان العالم الثالث، قضية التسلح، قضية الخوف التي كانت تعيش ضمنها هذه المجتمعات الآن تطرح على المستوى العالمي.

* دليلة:

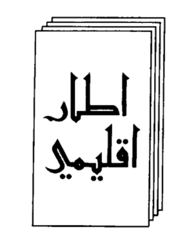
في هذا الاطار يمكن تسجيل نقاط ايجابية ونقاط سلبية. النقاط الايجابية هي طرح بعض المشاكل العالمية وخلق نوع من الوعي والتضامن العالمي لحلها كقضايا السلم والبيئة والأمن الجماعي والقانون الدولي. . . . الخ

في التأكيد على ايجابية هذه النقاط يجب أن لا نغفل احتمال أن يكون طرح هذه النقاط حتى الآن هو طرح اعلامي.

هنا مع الأخذ الاعتبار لكل هذه التغيرات بايجابياتها وسلبياتها، اعتقد أن من المهم أن نوجه أنظارنا لاجراء دراسة للطريقة المتوقعةلتصرف البرجوازيات التي تحكم يوماً بعد يوم هيمنتها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية. هنا ربما نحتاج إلى دراسة سلوكية مبنية على أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، انطلاقاً من نقاشنا السابق حول طبيعة هذه الأنظمة، ماهو النهج الذي نتوقع أن تسير عليه هذه البرجوازية في كل قطر من الأقطار آخذين بعين الاعتبار البنية الاجتماعية - الطبقية، طابع النظام السياسي، تطور الأوضاع الاقتصادية الخ. . . وعلاقاتها الخارجية، هل هناك احتمال لأن يكون هذا النهج البرجوازي أكثر تقدمية بمعنى أن تضع باعتبارها أحداث تنمية، إذا تخلينا عن المفاهيم السابقة حتى الآن نقول قومية وطنية ثورية تحررية مستقلة، احداث نمو ونقصد هنا هل هذه البرجوازية مؤهلة لقيادة عملية التقدم الاقتصادي بالمفهوم الكمي على الأقل على نمط كوريا الجنوبية مثلاً؟ هذه مسألة قابلة للنقاش. إذا كنا أكثر طموحاً وإذا أخذنا بالاعتبار هذه الطبقة الجديدة المتشكلة من البيروقراطية والبرجوازيات الطفيلية السوداء والبرجوازية المتوضعة في الخارج عبر سنوات طويلة ماضية هل يستطيع هذا الخليط الطبقي أن يقدم مشروعاً أكثر طموحاً من مشروع النمو الاقتصادي المظهري الكمي الذي تحقق في أمريكا اللاتينية

وتحقق في الشرق الأقصى ولم يتحقق في الوطن العربي؟ اذن نحن أمام نموذجين. نموذج احتمال أو امكانية وطنية تحمل بعض المضمون التحرري وهو ما يسمى بنموذج التنمية التي تحقق اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وما يسمى بالتنمية المستقلة.. أعتقد أن هذه البرجوازيات حتى الآن لا تحمل هذا المشروع وبالمقابل ليس هناك قوى سياسية طبقية مضادة في الشارع العربي تطرح هذا المشروع بشكل فعال مؤثر.

يبقى أمامنا احتمال هو الأكثر واقعية ويبدو أحياناً، ثورياً ويُطرح أيضاً في أشكال ثورية وهو أن يحمل هذا الخليط البرجوازي القائم والذي سيتطور في المستقبل القريب المنظور مشروعاً للنمو الاقتصادي، أي أن نسير على طريق امريكا اللاتينية والشرق الأقصى متأخرين ربع قرن على الأقل هل هذا ممكن؟ هذه المسألة جديرة بالنقاش...



عصام الخفاجي

البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية

دراسة مقارنة لمصر والعراق(*)

(*) ألقيت صيغة مختصرة من هذا البحث في كونفرس علمي نظمته جامعة بيركلي، كاليفورنيا في الفترة ٩ ـ ١٢ أيار ١٩٩١. تحت عنوان «الطبقات الوسطى ونخب أرباب العمل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا».

النقاش المتصاعد حول «التخصيص»(١) (Privatisation) في البلدان العربية منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات يعكس حقيقة موضوعية محلية، ساهمت العوامل الدولية في إبرازها.

البعد الدولي حظي حتى الآن بمئات المعالجات الصحفية والأكاديمية، ومن منطلقات مختلفة ومتباينة، يتمثل بوصول نموذج التطور السوفييتي، الذي جرى التعامل معه كنقيض طبيعي للتطور الرأسمالي على امتداد ستة عقود ونصف، إلى طريق مسدود بعد أن حقق جملة انجازات في ميادين التصنيع والتحديث، واندفاع اللبرالية الحديثة في الاقتصاد والسياسة لتستعيد بريقها بالاستفادة من ازمة النموذج السوفييتي التي بدت واضحة للعيان منذ النصف الثاني من عقد السبعينات. وفضلاً عن ذلك، تجدر الاشارة إلى ظرف مواتٍ آخر سرّع في استعادة اللبرالية الحديثة لبريقها في المجتمعات الغربية، هو أن سياسات دولة الرفاه الكنزية، بالمعنى الواسع، أي السياسات التي استندت إلى دور تدخلي للدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية، والتي ارتبطت عموماً بالاحزاب والتيارات الاشتراكية الديمقراطية، أخذت بالتعثر والاخفاق بعد أن تفجرت تناقضاتها الداخلية. لقد حققت تلك السياسات نجاحات باهرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. لكن استمرار تطبيقها على امتداد أربعة عقود أخذ يهدد بتصاعد التضخم والركود والبطالة، فضلاً عن تفشي البيروقراطية والعسكرة (كأحد منافذ التدخل الحكومي في الاقتصاد).

لكن هذا الظرف الدولي لم يكن ليؤدي، بحد ذاته، إلى تصاعد حديث «التخصيص» في العالم العربي لولم



يستند إلى أرضية محلية خصبة يمكن أن نجملها بالفشل الذريع الذي قادت إليه سياسات رأسمالية الدولة (وهي البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي المحوري لسياسات المدرسة القومية العربية التي قادت أبرز الاقطار المشرقية العربية طوال العقود الثلاثة الماضية).بدهي أن معايير الفشل قابلة للنقاش وربما كان استخدامنا للتعبير منذ البدء استباقاً لما سيتناوله البحث. لذا سنستعيض عن هذا الحكم بالفشل، موقتاً بالقول أن أنصار التجربة وحصومها على حد سواء يدركون اليوم أنها لا يمكن أن تستمر بوضعها الحالي، وهذا وحده دليل على أن رأسمالية الدولة في البلدان العربية تمر بأزمة سرّعت الحديث عن «التخصيص» ويكفي أن نسوق دليلاً على ذلك، هو أن تجربة الانفتاح واللبرالية الاقتصادية الساداتية في مصر بدأت قبل نضوج الطرف الدولي الذي أشرنا له بسنوات عدة.

غير أن إثارة موضوع «التخصيص» تتطلب شرطاً إضافياً عدا دخول الطريق السابق في أزمة، هو ان امكانية «التخصيص» قائمة في البلدان محل البحث، أي أن تراكماً نقدياً كافياً قد توافر بأيدي مجموعة من كبار المالكين يتيح لهم امكانية الاستحواذ على ما كان ملكية للدولة و / أو الشروع بكل أو بعض النشاطات التي يراد للدولة التوقف عن ادائها.

هذان الشرطان ليسا متطابقين. ان انسداد الطريق الأول هو شرط ضروري، إذا استخدمنا تعبير المنطق الرياضي. لكنه ليس شرطاً كافياً، على عكس حالة الرأسماليات المتقدمة إذ يدور حديث التخصيص هناك حول التوازن الأمثل أو الأكفأ بين نشاط الدولة ونشاط رأس المال الخاص ، انطلاقاً من التسليم بأن الاخير قادر على ولوج الميادين كلها. وعليه فان النقاش يدور حول معايير الأفضلية، من وجهة نظر المجتمع، لإناطة هذا الدور أو ذاك به. أما في البلدان التي تعارفنا على تسميتها بالتابعة أو المتخلفة فان النقاش يدور حول امكانية رأس المال الخاص بمعنيين سنتناولهما تحت عنوانين مستقلين، الأول هو القدرة بمعناها المجرّد العام، أي توافر رؤوس الاموال الكافية بيد الافراد، والثاني القدرة بمعنى أكثر تحديداً ، أي توافر الشروط التي تجعل رأس المال الخاص يتجه إلى نشاطات الانتاج، بحيث يحقق مالم تستطع رأسمالية الدولة، كنظام اقتصادي ـ اجتماعي (انتقالي) تحقيقه .

والأمر الذي يستدعي الانتباه والدهشة، هو أن المتابع للنقاشات الدائرة حول «التخصيص» في سياقه العربي يندر أن يجد معطى وضعياً (امبيريقياً) واحداً يتناول حالة ملموسة. فعدا النقاشات العامة المكتفية بعرض ايجابيات أو سلبيات رأس المال الخاص، أو عروض الافكار المطروحة في حالات الرأسماليات المتقدمة يندر أن تقع العين على دراسة تتساءل، قبل أن تنظر، عن تركيب البرجوازية الخاصة، وأصولها، ومجالات نشاطها وطبيعة تداخل نشاطها مع رأس المال الحكومي، كمدخل إلى التساؤل عن وجود امكانية تحول في الاداء الاقتصادي ـ الاجتماعي[٢] لهذا البلد أو ذاك، إذ يمكن اللجوء إلى منهج وظيفي Functional (عفا عليه الزمن) يقرر، انطلاقاً من محاججة عامة، ايجابية هذا الشكل أو ذاك، انما لا يقود هذا، حتى لو صح أسلوب البرهان، على أن ثمة منطقاً داخلياً يحوّل الشكل الايجابي إلى امكانية قائمة فعلاً[٣] .

إذن يحاول هذا البحث التساؤل عن طابع البرجوازية الخاصة في بلدين عربيين، ربما كانا الأكثر ثقلاً وتأثيراً على محيطهما، هما مصر والعراق (قبل الكارثة). كيف نشأت برجوازية «مابعد الثورات»؟ أين

تشكلّت؟ ماعلاقتها برأس المال الحكومي؟ ما طبيعة نشاطاتها؟ وصولاً إلى التساؤل عن امكانياتها، وبالتالي امكانية أن تقود إلى بديل أكثر عقلا نية وكفاءة من رأسمالية الدولة التي نشأت هذه البرجوازية، كما سنلاحظ في كنفها.

مقارنة أوليـــــة:

الانطباع الذي يسود لدى معظم العرب هو أن مصر تعيش تجربة مختلفة كلياً عن البلدان العربية الاخرى التي لم يعلن حكامها رسمياً التخلي عن «اشتراكياتهم» الخاصة. ويعود هذا إلى جملة أسباب، منها ان الانفتاح الساداتي جاء في صورة انقلاب سياسي على بعض رموز النظام الناصري، وترافق مع حملة اعلامية وايديولوجية مضخّمة ضد الاشتراكية، ومنها انه جرى في وقت كان التخلي فيه عن عبارات الاشتراكية يعادل في أعين الكثيرين، الخيانة الوطنية، يضاف إلى ذلك كله أن مصر كانت، في ذلك الوقت، أول بلدٍ رفع شعاراً اشتراكياً (أياً كانت مصداقية الشعار) ثم تراجع عنه.

لهذا ولأسباب اخرى منها العلنية النسبية التي تتمتع بها مصر توحي النقاشات الدائرة في صحافتها عن «القطط السمان» و«البرجوازية الطفيلية» بواقع يبدو مختلفاً ظاهرياً عن البلدان الأخرى، ولاسيما العراق الذي تسيطر الدولة فيه على موارد نفطية ضخمة، وبالتالي على امكانيات تمويل كبيرة لمشاريع تابعة للقطاع الحكومي.

ولكن بعد حوالي خمسة عشر عاماً على الانفتاح المصري قد يفاجأ القارىء بأن القطاع الحكومي لايزال يسيطر على مايقرب من ٧٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي(٤) وان مساهمة قطاع الدولة لا تزال تمثل ٦٥٪ من اجمالي انتاج الصناعة التحويلية المصري(٥)، ولا يزال هذا القطاع يمتلك ويدير ١٣٥ شركة ومؤسسة كبيرة. أما في العراق فقد بلغت مساهمة الدولة في الناتج المحلي الاجمالي بحدود ٦١,٧٪ في آخر عام تتوافر عنه الاحصاءات (١٩٨٧)، علماً ان اجراءات تصفية التدخل الحكومي في الاقتصاد ابتدأت في ذلك العام فقط لتتسارع في الأعوام اللاحقة، أما مساهمة القطاع الحكومي في الصناعة التحويلية فقد بلغت حوالي ٨٠٪ في ذلك العام(٦)، علماً ان هذه النسبة لا تعكس توزع الملكية الفعلية، نظراً لتوقف كثير من معامل القطاع الخاص عن العمل خلال عامي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ بسبب عدم توافر المواد الأولية وقطع الغيار بعد أن شحت العملات الصعبة، ولو تناولنا هذه النسبة الاخيرة لفترة مبكرة لا تعكس التقلبات الناجمة عن الحرب العراقية ـ الايرانية من جهة، وتمثل ذروة الحديث عن التطبيق الاشتراكي من جهة أخرى، لظهرت مساهمة قطاع الدولة في الانتاج الصناعي التحويلي ٦٨,٨٪ عام ١٩٨١ و٥٩,٢٪ في عام ١٩٨٢(٧).

تقدم هذه المعطيات صورة مقارنة أولية، لكنها تدل على مواطن ضعف البرجوازية العربية وحدودها من خلال حالتي مصر والعراق، وهو ما سيتضح في مجرى بحثنا. ففي كلتا الحالتين، لا يمكن التشكيك بالتزام الدولة بتشجيع الرأسمالية المحلية الذي عبّرت عنه وثائقها الرسمية، فضلاً عن القوانين والتشريعات والتصريحات. ومع هذا لا تزال الدولة تستحوذ على ثلثي الناتج المحلي الاجمالي. وفي كلتا الحالتين نجد القطاع الذي تتحدد عبره هيمنة رأس المال، أي الصناعة التحويلية، خاضعاً بنسبة أكبر



إلى ملكية الدولة، مما يعني أن رأس المال الخاص يحقق ثرواته وسطوته في ميادين اخرى بالدرجة الأولى، وهنا علينا التساؤل عما إذا كان ثمة مسار محدد يحكم حركة رأس المال الخاص؟ ولماذا يتجه في هذا المسار، إن وجدنا الجواب موجباً على التساؤل الأول؟ من هذه الأسئلة الجزئية، يمكن أن نصل إلى مقاربة لسؤال أكثر أهمية وشمولاً، هو ما الفرق بين ما يجري في ظل راسماليات الدولة وبين ما جرى في ظل النظم الملكية؟ أو ان أردنا صياغة السؤال بشكل أكثر دقة : ما الذي حققته الثورات على النظم الملكية؟ وما طبيعة النظم التي أقامتها؟

مقاربة سوسيولوجية :

سنبدأ أولاً بتحليل المعطيات المتوافرة عن المتنفذين الكبار في الحياة الاقتصادية في كل من مصر والعراق خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ثم نسعى لمقارنة هذه التشكيلة مع طبيعة نشاط «قدامى الاثرياء» في العهدين الملكيين، من حيث الحجم، ومجالات النشاط، والعلاقة مع الدولة وجهازها، فضلاً عن مقارنة الأصول الطبقية لكلتا المجموعتين.

وبودنا تحذير القاريء سلفاً، من أن مهمة كهذه لايمكن أن تتحقق بدقة كاملة، وبخاصة في الظروف القائمة التي تجعل معطيات كهذه محاطة بسرية كبيرة من جهة، ويتعذر حصرها فعلاً من جهة أخرى لأسباب تتعلق بالطابع المضارب وغير القانوني (أو غير المسجل رسمياً) لكثير من النشاطات، لاسيما حين يتعلق الأمر بالعوائل المتحكمة في الحياة السياسية .

بالنسبة للطبقات والفئات القديمة المتنفذة في مصر والعراق تتوافر لدينا مادة قابلة للتحليل بدرجة معقولة من الدقة[٨] . أما بالنسبة «للطبقات الحديثة» فثمة عملان رئيسيان يتعلقان بمصر[٩] (مع أن الاسلوب الذي سيلجأ له هذا البحث قد يخضع منهج التصنيف المتبع فيهما إلى التساؤل) في حين تطلّب إعداد حصر مماثل لحالة العراق جهداً أكثر تفصيلاً بدأ منذ حوالى العقد، وتم عرض بعض نتائجه الأولية قبل سبع سنوات[١٠] . (انظر الملحق حول وسائل ومصادر إعداد حصر الفئات المتنفذة الحديثة في العراق) .

في حالة مصر الحديثة، أي مابعد الانفتاح، قامت الباحثة سامية إمام بالتركيز على حالة الشركات المساهمة التي تم تسجيلها منذ عام ١٩٧٥ بالاستفادة من قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، وهو القانون الذي يعد أحد معالم سياسة الانفتاح الاقتصادي الساداتية، وقد استطاعت الباحثة حصر ٥٣٤ مشروعاً تأسست خلال الفترة ١٩٧٥ ـ نهاية ١٩٨٢ بلغ اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة فيها ١٩٥٢,٦ مليون جنية مصري . وبرغم أن هدف قوانين الانفتاح كان جذب رأس المال العربي والعالمي للمساهمة في تطوير الاقتصاد المصري، إلا أننا نفاجأ بأن مساهمة رأس المال المصري في هذه الاستثمارات بلغت ١٣٦٣. مليون جنيه، أي بنسبة ٦٩,٨٪. وأكثر من ذلك ففي حين نتوقع ان دور قطاع الدولة آخذ بالاضمحلال وان رأس المال الخاص هو المبادر بعملية الاستثمار نكتشف أن أكثر من نصف رؤوس الأموال المصرية (٥٣,٢٪) المستثمرة في هذه الشركات تعود إلى قطاع الدولة (٧٢٥,٥ مليون جنيه). والمعلومات المتاحة عن الفترة اللاحقة تميل إلى تأكيد دور رأس المال المصري، مع تراجع لحصة مساهمة

الشركات العامة. فخلال ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ كانت مساهمة رؤوس الأموال المصرية في الشركات الجديدة تبلغ ٧٧,٦٪، لكن حصة رأس المال العام من الأموال المصرية لم تتجاوز ٣١٪[١١].

بالطبع، لا تمثل كمية رؤوس الأموال التي استثمرها رأس المال المصري الخاص (٦٣٧,٥ مليون جنيه) سوى جزء من سطوته الاقتصادية ـ الاجتماعية على حياة المجتمع المصري منذ السبعينات، فبرغم توافر الاطار السياسي والقانوني والمؤسسي المواتي للنشاط المنظم من جانب الرأسمالية المصرية، تميل الاخيرة إما إلى الاحجام عن المساهمة في هذه الاشكال أو إلى توظيف جزء يسير من رؤوس أموالها فيها إلى الحد الذي يمكنها من التحرك بحرية لممارسة نشاطات أخرى، ولعل هذا النوع من النشاطات هو الذي يكمن وراء النقاش المزدهر في الأدب الاقتصادي (والسياسي) المصري حول البرجوازية الطفيلية[١٢].

أدب اقتصادي مزدهر، لكنه لم يقدم معرفتنا، كما سنبين في مجرى البحث، بطابع التشكيلات السائدة في منطقتنا، برغم الجهد المبذول في محاولة فهم هذا الواقع، إذ لا نزال في إطار وصف الواقع المعاش، ولم نتقدم إلا قليلاً نحو تحليل وتفسير وتنظير هذا الواقع، برغم ان الدراسات الوضعية باتت تسمح بالتقدم نحو التفسير وسنبين أدناه نقاط التقدم التي تحققت والحدود التي توقف البحث عندها.

يتوصل بحث سامية إمام إلى أن «رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة ذات روافد وأصول متعددة.... بعضها ينتمي إلى ماقبل ثورة يوليو (رأسمالية تقليدية) والبعض الآخر تمخض عن فترة الستينات (البرجوازية البيروقراطية) والبعض الثالث أفرزته حقبة السبعينات (الرافد الطفيلي)» (ص ٢٢٣). لكن المشكلة تكمن في تحديد معنى كل من المصطلحات الواردة في الاستنتاج أعلاه ولاسيما معنى «الطفيلية» هل تشمل نشاطاً دون آخر، أو بتعبير أدق هل تعني النشاط الذي لا يساهم في عمليات الانتاج المادي؟ وثانياً هل «الطفيلية» وصف لفئة دون اخرى؟

ان كل الباحثين الذين قدموا تحديداً لمفهوم الطفيلية كانوا مضطرين إلى إضافة جملة من الاستدراكات والتحفظات على تحديداتهم، بسبب هلامية التعبير. ولأننا هنا في معرض حصر فئة من الاسماء والجماعات التي تخضع إلى هذه الفئة أو تلك يصبح تحديد المفهوم شديد الأهمية، وعلى هذا يعرض البحث ما يسميه «الخصائص العامة للانشطة الطفيلية» بالشكل التالي (ص ١٢٤ ـ ١٢٥):

١ ـ السعي إلى الربح السريع والتركيز على الانشطة قصيرة الأجل والميل إلى تراكم رؤوس الأموال تراكماً سريعاً.

٢ ـ هذا السعي يستخدم كافة الطرق المشروعة أو شبه المشروعة.

٣ ـ التركيز على الأنشطة الخدمية... وعدم ربط رأس المال بأصول ثابتة انتاجية...

٤ ـ الارتباط بالمصالح الاجنبية وبصفة خاصة في إطار الوكالات التجارية والسمسرة والوساطة.

٥ ـ إن العناصر الطفيلية لا تكتفي بالضمانات والتسهيلات والمزايا التي منحها قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي.... بل انها تتفنن في كيفية الاستفادة من كل الثغرات التي تضمنّها هذا القانون بل وبمخالفته أحياناً.

من الصعب اعتبار الخصائص المعروضة أعلاه تعريفاً. فمن وجهة نظر رأس المال تعد هذه النقاط قواعد السلوك الاقتصادي الذكي أو الرشيد، انما يبغي أن يدور السؤال حول الشروط التاريخية والبنيوية التي تجعل النشاطات الأكثر ربحية مرتبطة بمصالح أجنبية، أو ذات طابع خدمي لا يربط رأس المال بأصول انتاجية ثابتة. إن الأصول الثابتة، والتوجه نحو النشاط المنتج، ليست أهدافاً بحد ذاتها من وجهة نظر رأس المال اينما كان، بل الهدف هو تحقيق الربح، وعليه فان الخصائص المعروضة هي في الواقع عرض للنشاطات الأكثر ربحية في المجتمع المصري خلال عقدي السبعينات والثمانينات. وهو ما سنؤجل مناقشة اسبابه إلى نهاية البحث.

وعلى المستوى الوضعي تبرز مشكلة اضافية في تحديد هؤلاء الطفيليين باستثناء بضعة أسماء شديدة الشهرة بحكم الفضائح التي أثارتها مثل توفيق عبد الحي ورشاد عثمان وآخرين. ومن المؤكد أن خصائص النشاط الطفيلي المعروضة سابقاً لا تمثل نقطة انطلاق صالحة لتحديد الطفيليين، أي للقول بأن الرأسمالي س ينتمي إلى الرافد الطفيلي لأنه يمارس السمسرة، ذلك أن حصة كبيرة من التوكيلات التجارية للمؤسسات الاجنبية، على سبيل المثال، استحوذ عليها المنحدرون من الرأسمالية التقليدية، وفضلاً عن ذلك، فان هذا الرافد هو بالتعريف، رافد «الاثرياء الجدد» الذين حققوا صعوداً سريعاً خلال فترة لا تتجاوز العقد، الأمر الذي يجعل العودة إلى مواقع سابقة لهم في الحياة الاقتصادية أو السياسية أمر غير ممكن، وأخيراً فان طبيعة هذه النشاطات تقوم على الاحتفاظ بكم نقدي سائل، لذا فان اسماء القائمين بها لا تظهر في شركات، وهي إن ظهرت لا توظف رؤوس أموال ضخمة فيها. من هنا كانت أحكام القضاء مصدراً ومثلا للتعرف على «الطفيليين» ونشاطهم، وسنلاحظ ان هذه القضية أكثر تعقيداً بكثير في حالة العراق.

تتجه هذه الفئة، كما تشير الدراسة إلى تسجيل نشاطاتها في صورة شركات أشخاص (أي شركات التضامن أو شركات التوصية البسيطة أو شركات المحاصة) ولا تتجه إلى شركات الأموال (الشركات المساهمة، أو شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة) وحتى حين تتجه إلى شركات الأموال فانها تنشؤها كشركات عائلية مغلقة لحفظ أسرار العمل. ولهذا كله تورد الكاتبة خمسة نظم أساسية فقط لشركات يساهم فيها رأس المال الطفيلي. ونلاحظ من خلال هذه النظم أن بعض الشركات المؤسسة ذات أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية بمعنى انها قد لا تكون شركات تحقق ربحاً (دار مايو للنشر مثلاً) بل تسعى لتوثيق العلاقات مع قمة الهرم السياسي (يساهم أنور السادات والرئيس مبارك بسهم واحد لكل منهما في هذه المؤسسة).

ولكن هل نجحت الدراسة في ابراز وجود رافد متميز في الرأسمالية المصرية اسمه الرافد الطفيلي؟ لا تكمن أهمية اثارة السؤال في التقليل من قيمة الانجاز الذي قامت به الباحثة، بل في أنه يفسح المجال أمام مناقشة قضية شديدة الخطورة هي العلاقة بين الطبقة المسيطرة اقتصادياً وبين السلطة السياسية وجهاز الدولة في بلداننا، وفي العالم الثالث بوجه عام. كيف؟

من بين ٤١٤ شركة مساهمة تمت دراستها، اتضح ان ٥٩٪ منها (٢٤٤ شركة) شركات عائلية منها ١٤٥ شركة تسيطر عائلة أو اثنتان على أكثر من ٢٠٪ من اسهمها لكل عائلة (ص٢٠٧). ومن الطبيعي

والحالة هذه ألا تكون الصفة العائلية مميزة لجناح دون آخر من هذه البرجوازية، بل سمة تميز النشاط الرأسمالي عموماً في هذا الظرف.

من جهة أخرى، نلاحظ أن استخدام وصف «الطفيلي» لايراد منه تمييز طبيعة النشاط الحالي الذي يقوم به هذا الرافد، بل الأساس الذي انطلق منه وكون تراكمه النقدي تمييزاً له عن الرافد الرأسمالي التقليدي وعن البرجوازية البيروقراطية التي عرفتها الدراسة (ص ٨٢) بأنها «تلك العناصر التي تقلّدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام واستفادت من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي انتابت المجتمع المصري في فترة الستينات واستطاعت ان تحقق من ورائها ثروات طائلة إلى أن أصبحت ركيزة اجتماعية ضاغطة من أجل التحول نحو فلسفة الاقتصاد الحر والمطالبة بفتح المجال أمام رأس المال الخاص».

قد تبدو فئة «البرجوازية البيروقراطية» أكثر قابلية للحصر بحكم هذا التعريف. لكن قائمة بـ ٢٩ اسماً أو عائلة ممن يُفترض انتماؤهم إليها تقود إلى طمس امكانية رسم الحدود بينها وبين الرافد الطفيلي، لأسباب لا تتعلق بقدرة الباحثة، بل بغموض موضوعي يحيط بمفهوم «الطفيلية» نفسه. فعدا عن وجود اسمين لم نتعرف على المناصب التي تقلداها خلال الستينات، ثمة خمسة أسماء ترتبط بعلاقة عائلية مع موظفين كبار (ابناء أو اخوة) وبالتالي فمن الصعب التعرف على المعيار الذي يجعل عصمت السادات (شقيق أنور السادات) ضمن الرافد الطفيلي في حين يصنف آخرين ضمن الرافد البيروقراطي. وفضلاً عن ذلك، إذا كان المقصود بالبرجوازية البيروقراطية، أولئك المستفيدون من مواقعهم الوظيفية في جهاز الدولة، فاننا ازاء ظاهرة أكثر تعقيداً. ففي القائمة المشار لها ثمة أساتذة جامعيون مهندسون يمتلكون مكاتب استشارية وهو واحد من فروع النشاط عالية الربحية (أو المردود) في مصر والعراق وكل البلدان التي شهدت حركة بناء واسعة، ومن المتعذر اعتبار الانتماء إلى سلك التدريس الجامعي مدخلاً إلى الثروة، أو موقعاً بيروقراطياً[١٣].

لا يكمن الخلل، كما نظن في أسلوب التصنيف الذي يتبعه هذا الكاتب أو ذاك، بل في الاطار المفاهيمي الذي تقيد به التيار الأوسع من الباحثين الماركسيين العرب بوجه عام، والمصريين بوجه خاص، والذي ينطلق من أن خللاً ما أصاب ثورة يوليو (والثورات المشابهة الاخرى في البلدان العربية) هو المسؤول عن ولادة رأسمالية جديدة من صلب هذه الثورات وبالتالي فيجب البحث عن هذا الخلل إما في استغلال المسؤولين لمواقعهم الوظيفية (وهو بالطبع حاصل فعلاً) أو في دس الرأسماليين القدامى لابنائهم في المؤسسات السياسية والاقتصادية والادارية الجديدة للتأثير عليها... الخ وحتى حين يتم الحديث عن أن هذه الثورات افسحت المجال أمام نمو الرأسمالية، فان هذا الحديث يترافق في العادة مع افتراض، مضمر أو صريح بأن ثمة مساراً كان على هذه الثروات أن تقطعه، لكنها إما انحرفت عنه أو توقفت في منتصفه. نشير على سبيل المثال، إلى عمل أوبرايان المبكر[١٤] الذي انتقد من يستخدمون مصطلحات «تقليدية» لوصف النظام المصري، وكان مجمل تحليله قائماً على افتراض استمرار التحول التدريجي في المجتمع، أما محمود عبد الفضيل، الذي كتب بعد عقد من وفاة عبد الناصر، فانه يفتتح

الفصل السابع من كتابه باستشهاد ذي دلالة من سانت جوست «من يقود الثورة إلى منتصف الطريق يحفر قبره بيديه»[١٥] .

حين نتجاوز نوايا وأهداف قادة الثورات وخطابهم الايديولوجي، ونطلق من أن الحصيلة الموضوعية للثورات تمثلت في نشر التطور الرأسمالي وتوسيع قاعدته، بمعنى جعل جمهرة أوسع من الناس ذات مصلحة فيه، فبوسعنا اعادة صياغة أسئلة «روافد» الرأسمالية الجديدة على النحو التالي: ما الشكل الذي اتخذته عملية التطور وكيف تم توسيع السوق الداخلية؟ الاجابة على هذا السؤال تقودنا إلى التعرف على الفئات الاجتماعية التي توسع الطلب على خدماتها. فمن خلال التوسع في حركة البناء، والاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة، وعملية النمو التي تحققت لصالح المدينة على حساب الريف عموماً، باسم التصنيع، كان الطلب يتزايد على نشاطات المقاولين والمهندسين والاستشاريين وقد انتقل مركز الثقل في نشاط الرأسمالية إلى هذا الجناح بالضبط. كما أن دولنة النشاطات الاقتصادية واتساع الملكية الحكومية للوحدات الصناعية جعل الطلب على الوظائف الهندسية في الجهاز البيروقراطي يتصاعد بحدة (بعد ان كان الحقوقي هو البيروقراطي النموذجي في ظل الدولة المكتفية بوظائف إدارية) .

خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ارتفعت النفقات العامة في مصر من ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ١٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٦ وترافق مع ذلك ارتفاع عدد الموظفين مرتين ونصف خلال الفترة ذاتها[١٦] . ويلاحظ عادل غنيم ارتفاع عدد الوظائف العليا في قطاعي الخدمات والأعمال الحكومية أي من دون حساب شركات القطاع العام خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ بنسبة ٦١٪ وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد الوظائف التخصصية (وظائف الكادر الفني العالي) والفنّية (الكادر الفني المتوسط) والتنظيمية والمكتبية بنسبة ٤٥٪[١٧] . وهكذا ففي نهاية الستينات شكل المهندسون أكثر من نصف عدد المديرين على رأس الشركات العاملة في مجالات الصناعة والاسكان والمرافق العامة والنقل.

هذا التوسع بحد ذاته لا ينشىء برجوازية، بالمعنى الدقيق للكلمة، بل فئة بيروقراطية متميزة إذا لم يترافق مع إطار أوسع في المجتمع يسمح بتكثير التراكم النقدي المتاح للبيروقراطية (سواء بطرق قانونية أو غير قانونية) أو يسمح لها بتحويل نفوذها الاقتصادي والسياسي في جهاز الدولة إلى موقع اقتصادي خارجها، وقد تمثل هذا بالضبط في أن «القطاع الخاص المصري قام بتنفيذ ٧٠٪ من اجمالي عمليات التشييد التي تبلغ قيمها ٧٠٠ مليون جنيه وتكون ٤٧٪ من اجمالي استثمارات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/١٩٦٥»[١٨] . اما في عام ١٩٨٠ فينقل غنيم عن محمد حسنين هيكل أن قيمة مجمل مشروعات خطة ذلك العام بلغت ٣٩٠٠ مليون جنيه، شكلت قيمة الانشاءات والتشييد منها ١٥٠٠ مليون جنيه وإن نصف المبلغ تماماً أحيل إلى شركات «المقاولون العرب» (عثمان أحمد عثمان) بدون عطاءات وبأوامر تكليف أو أوامر من «الجهات العليا»[١٩] .

في العراق كان المسار الذي اتخذته عملية التطور المدولن متطابقاً مع المسار المصري، بفارق أن حصة القطاع الخاص في عملية البناء كانت أكبر من ذلك بكثير. فطوال عقد السبعينات تسارع معدل الاستثمارات الحكومية المركزية من متوسط ٧١,٧ مليون دينار خلال ١٩٦٨ / ١٩٦٩ إلى ١٢١٤,٦

مليون دينار سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧[٢٠] وارتفع تكوين رأس المال الثابت الاجمالي من ٢٨٨,٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى ١٥٣٧,٥ مليون دينار عام ١٩٧٨ وبرغم ظروف الحرب مع ايران، والكساد الذي ابتدأ منذ أواسط الثمانينات استمر هذا المعدل بالارتفاع ليبلغ ١٩٧٧,٤ مليون دينار عام ١٩٨٧[٢١]. وفي حين كان متوسط مساهمة القطاع الخاص في قطاع البناء والتشييد يبلغ ٩١٪ حتى عام ١٩٨١ ارتفعت حصته لتبلغ ٩٣,٥٪ عام ١٩٨٣.

في هذه العملية بالضبط ينشأ التحالف الاجتماعي المميز لرأسمالية الدولة، الذي يسمح لنا تحليل مكوّناته بفهم علاقته بالرأسمالية السابقة (المسماة تقليدية) والرأسمالية اللاحقة (الانفتاحية بالتعبير الجاري).

عقدان من الرسملة:

لاتتبين سعة وتعمق التطور الرأسمالي من خلال معاينة أو تحليل كبار الرأسماليين في هذه الفترة أو تلك، إنما يبرز كبار الرأسماليين من داخل الوسط الأكثر استفادة من عملية التطور في كل فترة، وهو وسط قد لا تستفزنا مظاهر ثرواته أو نفوذه، لكنه ينتشر أفقياً ليغزو معظم مسامات المجتمع، وهنا بالضبط يكمن الفارق الجوهري بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع قبل الرأسمالي. ففي المجتمع الأخير، سواء أكان عالماً ثالثياً أم أوروبياً ثمة رأسماليون كبار، لكن نشاطهم لا يمتد لرسملة قطاعات أخرى خارج حدود منشآتهم، وهذا ما يعطي مجتمعاً كهذا مظهر الاستقطاب الحاد بين اغنياء وفقراء لا ينتظمهم هرم اجتماعي يتوسط بين القمة والقاعدة، أما المجتمع الرأسمالي المتقدم أو المتخلف، فيتميز بهذا الحراك الاجتماعي الواسع الذي تنتقل فيه فئات من قعر الهرم إلى وسطه، وأخرى من الوسط إلى القمة. وهنا يثار السؤال، كيف جرت هذه العملية في مصر والعراق؟ وما الشكل الذي اتخذته؟

كان هاجس كل الثورات التي قامت في بلداننا خلال الخمسينات والستينات هو التصنيع والتحديث والقضاء على البنى قبل الرأسمالية، ولاسيما في الزراعة. ولم تكن هذه مجرد آراء نخب حاكمة، بل جاءت تعبيراً عن سياق تاريخي محدد تمثل في أزمة الاشكال قبل الرأسمالية، أزمة تمثلت في تدهور شروط معيشة الفلاحين، والهجرات الهائلة التي شهدتها أرياف مصر والعراق عشية الثورات. هكذا ارتفع عدد سكان الحضر في مصر من ٢٨,٢٪ من اجمالي السكان عام ١٩٣٧ إلى ٣٣,٥٪ عام ١٩٤٧ و٣٨٪ عام ١٩٦٠ في حين ارتفعت نسبة سكان القاهرة إلى اجمالي السكان خلال الفترة ذاتها من ٨,٦٪ إلى ١٢,٤ و١٤,٥٪[٢٢]. أما في العراق فقد ارتفع عدد سكان ثلاث محافظات فقط من مجموع ١٤ محافظة هي بغداد والبصرة وكركوك من ١,٤ مليوناً عام ١٩٤٧ إلى ٢,٢ مليونا عام ١٩٥٧ (علماً ان عدد سكان العراق بلغ ٤,٨ مليوناً و٦,٣ مليوناً على التوالي)، وبلغ سكان مدينتي بغداد والبصرة وحدهما ٨٩٠ ألفاً عام ١٩٥٧[٢٣]. من هذا الوسط ومن الحراك الناجم عن اتساع التعليم واتساع جهاز الدولة (وبخاصة المؤسسة العسكرية)، من نشوء فئات اجتماعية تشعر بأن طريق صعودها اقتصادياً و / أو سياسياً واجتماعياً مسدود بفعل احتكار قمم الاقتصاد والسياسة العليا من مجموعة لاتترك مجالاً لغيرها،

ولا تستطيع توسيع إطار نشاطاتها بما يدمج هذه الفئات ضمن دائرته، من هذا الوسط أو في هذا السياق تنشأ الضغوط من أجل التصنيع والتحديث.

وبغض النظر عن المآل الذي قادت إليه جهود التصنيع فإن الاتساع المذهل في أعداد الحرفيين وصغار الصناعيين من جهة، وفي أعداد المقاولين من جهةأخرى مؤشر مهم على النجاح المتحقق في خلق فرص ربح وتوظيف متسعة لفئات كان مأزق التطور السابق يهمشها. وجاء احتكار التجارة الخارجية (جزئياً أو كلياً) بيد الدولة ليدفع رأس المال الخاص باتجاهات اخرى. هكذا نفهم كيف أن البلد العربي الأكثر تطوراً صناعياً، أي مصر، شهد اتساعاً في الصناعات الصغيرة بحيث مثلت هذه المنشآت الصغيرة عام ١٩٧٩ نحو ٩٦٪ من اجمالي عدد المنشآت في قطاع الصناعة، يعمل بها أكثر من ٤٥٪ من العاملين في مجمل الصناعة التحويلية وتحقق قيمة مضافة تساوي ٣٠٪ من اجمالي القيمة المضافة المتحققة في الصناعة[٢٤]. وتتقارب هذه النسب بشكل مذهل مع مثيلتها في العراق عام ١٩٧٨، إذ كانت المنشآت الصناعية الصغيرة تشكل ٩٦,٤٪ من اجمالي عدد المنشآت في قطاع الصناعة، وتشغل ٣٩٪ من اجمالي العاملين فيه وتحقق ٣١,٣٪ من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية[٢٥].

وفي قطاع المقاولات ارتفع عدد منشآت البناء والتشييد الخاصة في مصر من ١٦٦٤ عام ١٩٧٤ إلى ٢٣١٩ عام ١٩٧٩[٢٦]، في حين ارتفع عدد المقاولين المسجلين في العراق من ٨٢٨ عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ إلى ٢٧٨٨ عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥[٢٧].

من هو المحفز الأساسي لهذا التطور؟ أو من اين جاء الطلب الأكبر على منتجات وخدمات هذه الفئات المتسعة؟ يتبين الجواب من الحقيقة التالية: خلال عقدين امتدا بين أوائل الخمسينات وأوائل السبعينات ظلت نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي قليلة التغير في كل من مصر والعراق، ففي الأولى كانت هذه النسبة ١٣,٧٪ عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ انخفضت إلى ١١,٩٪ عام ١٩٧٢ أما في العراق فكانت النسبة ١١,٧ عام ١٩٥٢ ارتفعت إلى ١٤,٧٪ عام ١٩٧٢[٢٨]. لكن التطور المذهل تحقق في الاستهلاك الحكومي الذي ارتفع خلال الفترة ذاتها في مصر من ١٦,٤٪ إلى ٢٦,٥٪ وفي العراق من ١٣,١٪ إلى ٣٤٪ ولم يبدأ الاستثمار وبخاصة الحكومي منه بالتسارع إلا بعد الطفرة النفطية في عقد السبعينات فارتفع في مصر من ١١,٩٪ عام ١٩٧٢ إلى ٢٣,٧٪ عام ١٩٨٢ وفي العراق من ١٤,٧٪ إلى ٢١,٨٪ (انظر الجدول رقم - ٢ -).

اذن طلب متسع على نشاطات البناء والمقاولات وما يتصل بها من صناعات صغيرة (أثاث، مكونات خشبية ومعدنية للبناء كالابواب والشبابيك واعمدة الفولاذ والمواد الصحية... الخ) وهو طلب يأتي من الدولة التي اصبحت أكبر سوق منفرد، بمعنى أكبر مشتر لهذه الخدمات، الأمر الذي يفسر لنا كيف أن البرجوازية الصاعدة في هذه الفترة أنتمت إلى تلك القطاعات. ونود أن نبرز هذه النقطة هنا، لأن ثمة خلطاً واسعاً يدور بين هذه الظاهرة وبين الاعتقاد بأن الارتباط بجهاز الدولة وسلطتها مميّز لهذه الفترة بالذات، وهو ما سنعود له بعد قليل.

مع اتساع ظاهرة البناء والتحضر، وعدم نمو الطاقات الانتاجية المحلية في الصناعات التحويلية والزراعة بنسب مماثلة لهذا التوسع لتلبية الحاجات المتزايدة، ومع وجود مورد مالي يمكن الاقتصاد من

تلبية حاجاته عبر الاستيراد (النفط، عوائد قناة السويس، تحويلات العاملين في البلدان النفطية وحتى القروض) ومع نشوء قشرة جديدة من كبار المقاولين والرأسماليين تمنع أو تعيق انضمام قادمين جدد لها (برغم انها أكثر اتساعاً من الفئة القديمة) وتسعى الآن للتطور عمودياً بعد أن تطورت أفقياً، تبدأ الظاهرة المسماة «طفيلية» بالخروج إلى السطح باعتبارها المظهر الابرز للنشاط الرأسمالي.

فاذا كان المقصود بـ «الطفيلية» جملة النشاطات المضاربة، فان حرب اليمن، كما يشير عمل الباحثة إمام (ص٩١) «كانت بداية لانخراط جهاز الدولة (نسبياً) في مجال الأعمال ومثلت نقطة هامة في توثيق الروابط بين المال العام والمال الخاص» لكن هذا الحكم يصح فقط إذا اعتبرنا أن جهاز الدولة يساوي الأفراد العاملين فيه وإذا اعتبرنا أن الروابط بين المال العام والمال الخاص روابط شخصية، بمعنى انها تخضع لانحرافات سلوكية معينة يتعرض لها هذا الفرد أو ذاك، لأن حرب اليمن كانت مصدر إثراء لكبار الضباط عبر التهريب والسوق السوداء ـ الخ (كما أن إجازات الاستيراد صارت تمنح لكبار الضباط العراقيين المتقاعدين بعد عام ١٩٦٣)[٢٩]. أما إذا نظرنا إلى عملية الرسملة كعملية موضوعية فسنجد أن الأمر لا يكمن هنا، فالعلاقة بين المستويين السياسي والاقتصادي قائمة على الدوام، إنما يختلف عنصر الغلبة فيها وشكلها حسب الظرف التاريخي، كما سنشير.

فمع اتساع نشاط المقاولين وشركات البناء ومصانع المواد التي تدخل في البناء، والحرف والصناعات الاستهلاكية، وكلها تنتمي إلى القطاع الخاص، يبدأ الطلب على المهارات العالية في القطاع الخاص بالضغط من جديد على العاملين في قطاع الدولة، الأمر الذي يفاقمه الطلب الخارجي على تلك المهارات، لاسيما في البلدان النفطية، وهذه الضغوط مجتمعة تجعل من سعر قوة العمل متحدداً بما يدفع للمهندس المصري أو الحرفي المصري في العراق أو السعودية أو في مؤسسات «عثمان أحمد عثمان» في داخل مصر وهنا تبدأ رأسمالية الدولة بالانحلال كعملية تاريخية موضوعية أدت وظيفة اجتماعية، فتوازن القوى الذي يعطي للمستوى السياسي في ظل كل تحول اجتماعي، برجوازي أو اشتراكي أو غير ذلك الأولوية يعود من جديد إلى تكريس الواقع الاجتماعي باعتباره هو صاحب الاولوية، وهنا ينفرض من جديد على الدولة، التي ثمة حدود لتوسع انفاقها وطلبها، أن تنصاع لهذا القانون فتعترف ان التراكم النقدي الذي تحقق في ظلها وبفضلها لابد وان تتم ترجمته كثقل اقتصادي وبالتالي سياسي. وهنا تبدأ مرحلة اللبرلة. هذا ما عرفته تجارب التصنيع المتأخرة في أوروبا واليابان، وهذا ماشهدناه في منطقتنا. إنما يكمن الاختلاف الجوهري في أن اللبرلة الالمانية واليابانية جعلت البرجوازي المنتفع من دولته يبحث عن المجال المربح الجديد فيجده في الصناعة في حين ان لبرلة بلداننا جعلت هذا البرجوازي نفسه يبحث عن المجال المربح فلا يجده إلا في النشاط المضارب. من هنا قولنا أن القضية لا تكمن في البرجوازي بل في الاطار السياسي ـ الاقتصادي الذي يجعله يتجه هكذا.

لهذا نجد بالاضافة إلى الأمثلة المذكورة سابقاً أن أبرز عناصر من يسميهم الفكر الماركسي العربي والمصري بوجه خاص، برجوازية طفيلية، يرتبطون بجهاز الدولة وسلطتها بروابط قد تزيد عن فترة العقد الأول حيث كانت برجوازية المقاولات نابعة من رحم من تمت تسميتهم بالبرجوازية البيروقراطية، والحال ان من الصعب علينا فهم أسباب اعتبار جملة وزراء برجوازيين بيروقرايين، في حين يجري

تصنيف وزير في عهد السادات، مثل أحمد نوح (الذي ارتبط اسمه بفضيحة مالية) ضمن البرجوازية الطفيلية، فضلاً عن شقيق السادات (عصمت) وآخرين.

عند الحديث عما يسمى بالبرجوازية الطفيلية، يتم التركيز على اسماء صعدت قبل فترة قصيرة، أو ظهرت إلى النور متأخرة، وهذا يستدعي بعض الملاحظات:

أولاً: لم يعد طريق البناء عبر الدولة متاحاً للصاعدين في الثمانينات في مصر أو العراق، فقد لاحظنا ان عدد المقاولين تصاعد بشكل متسارع بحيث لم تعد ربحية هذا القطاع شديدة الاغراء.

ثانياً: ثمة تراكم نقدي هائل يصب بيد الأفراد عبر طريق التطور الذي اسميناه رأسمالية الدولة، كشكل انتقالي، ولابد لهذا التراكم أن يظهر في هذا القطاع أو ذاك.

ثالثاً: ان تعاظم الاحتياج إلى السوق الرأسمالية العالمية ليس نتاج انحراف عن نموذج متخيّل ارادته التجربة الناصرية في مصر أو البعثية في العراق بل هو جزء لا يتجزأ من هذه التجربة، الأمر الذي يعني ان «الانفتاح» الساداتي هو النتيجة الموضوعية لبناء اقتصادي ـ اجتماعي هكذا.

هنا، وهنا بالضبط، علينا ان ندرس طابع «النخب» المتحكمة في الاقتصادين المصري والعراقي لنفهم كيف ساد من ساد؟ ولماذا؟ وفي أية فترة؟ لكي نتفهم كيف أن التراكم في قطاع البناء والتشييد (وهو قطاع انتاج مادي بعد كل هذا وذاك) قاد إلى نمو طفيلي.

إذا كانت النخبة «الطفيلية» راكمت دخلاً هائلاً خلال النصف الثاني من السبعينات، في مصر، وخلال النصف الثاني من الثمانينات في العراق، فإن هذا يعني انفساح المجال أمام غير المقاولين والصناعيين. ولكن ماهي الفرص المتاحة لتراكم هؤلاء النقدي لكي تتم ترجمته اقتصادياً وسياسياً؟ بدأ الضغط أولاً لتحرير المدّخرات المهرّبة إلى الخارج بصيغة «الاستيراد من دون عملة صعبة»، بمعنى الاعتراف بقانونية امتلاك الافراد لعملات في الخارج. جرى هذا في مصر في منتصف السبعينات وفي العراق أواخر الثمانينات، ووصلت قدرة الدولة على التوسع إلى حدودها النهائية. وفرضت الحاجة إلى العملات الصعبة وأزمات السوق المتمثلة بشحة السلع والتضخم النقدي (وهي مظاهر في صلب تناقضات رأسمالية الدولة وليست عوارض) «تحرير» التجارة الخارجية.

لقد كان نشاط المقاولات والصناعة على الدوام غطاء لأشكال متعددة من المضاربة والتهريب والتجارة التي يمكن القول أنها حفزت اقامة بعض المؤسسات الصناعية أصلاً، ذلك أن تسجيل شركة صناعية كان مدخلاً ضرورياً للاستفادة من حرية الاستيراد، باسم استيراد المواد الاولية والوسيطة اللازمة للصناعة، أو استيراد مكائن ومعدات البناء اللازمة للمقاولين، وهكذا.ولكن مع تقنين النشاط التجاري رسمياً لم تعد هذه الواجهة ضرورية، وفضلاً عن ذلك سارت مصر شوطاً لم يصله العراق بعد هو انشاء المصارف وشركات الأموال الخاصة، وتقنين الشراكة مع رأس المال الغربي ويكاد يكون حدوث ذلك أمراً مؤكداً في المدى القريب في العراق[٣٠].

ان تحليل ظاهرة «الرافد الطفيلي» يصطدم بعقبة موضوعية، هي ان هذه النشاطات تبلورت وبرزت إلى السطح منذ فترة لا تزيد عن العقد، لذا فمن الصعب التعرف على مآل التراكمات المالية التي حققها المضاربون وهل ستصب في مجرى أكثر ربحية بعد أن يبدأ متوسط الارباح المتحققة في النشاط



المالي بالانخفاض، فمثل هذا الأمر يعتمد على ظروف لا يتحكم بها لا الرأسمالي الفرد ولا الاقتصاد المصري أو العراقي وحدهما، بل ظروف الاقتصادات الاقليمية (ولاسيما دول الخليج) وحتى آفاق الاقتصاد العالمي. والحال ان بوسعنا الحديث عن طفيليين فقط لأننا أمام «أثرياء جدد» برزوا فجأة إلى السطح من دون أن يتحدروا من الرأسماليين القدامى أو من كبار العاملين سابقاً في جهاز الدولة أو من الذين قاموا بنشاطات اقتصادية بالتعاون مع قطاع الدولة في فترة البناء، وهذا ما يجعل أسماء كثير من المضاربين من المنحدرين من «الرافدين» الآخرين لا تظهر ضمن «الطفيليين» على الرغم من تأكيد معظم الباحثين على أن الطفيلية ليست وصفاً اخلاقياً لجناح دون أخر، بل هي تمتد لتشمل معظم قطاعات الاقتصادين المصري والعراقي. وسنلاحظ الآن في مجرى تحليل البرجوازية العراقية الحديثة، ان أساليب التراكم النقدي ومآله تتشابه بدرجة كبيرة مع حالة مصر برغم تفاوت التطور التاريخي بين البلدين وبرغم الاعتماد الشديد للاقتصاد العراقي على النفط.

البرجوازية العراقية المعاصرة

من هي الرأسمالية الصاعدة في العراق ؟ ممّ وكيف تشكلّت؟ وإلى أي حد تصح الأحكام عن «نخبة الانفتاح» المصرية عليها ؟.

تشترك مصر والعراق، كما هو معروف، بالانقطاع الذي أدخلته الثورات على تركيبة الطبقات المالكة القديمة، لكن العنف الذي رافق الحياة السياسية العراقية بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وتعدد الانقلابات لعب دوراً مزدوجاً في تأثيره على الطبقات القديمة. أما في مصر فقد شملت اجراءات الاصلاح الزراعي ومن ثم قوانين التأميم خلال ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ فئات متجانسة من كبار المالكين الزراعيين ومن ثم كبار الرأسماليين، وقلّما طالت حقوقهم المدنية أو حريتهم في النشاط الاقتصادي اللاحق، ضمن الأطر التي كرّستها ثورة يوليو.

في العراق، وعلى عكس الانطباع السائد عن الخطاب الاشتراكي المضخّم، لم تكن الاجراءات الاقتصادية شديدة التأثير على النشاطات الخاصة، بل ان الاضطراب السياسي طال هذه النشاطات بدرجة متفاوتة، بمعنى أن كبار المالكين الزراعيين والبرجوازية التجارية والصناعية، الذين كانوا على وفاق مع الاتجاه السياسي العام للدولة أو الذين قدموا الدعم لها لهذا السبب أو ذاك حافظوا على مواقعهم، بل رسخوها في بعض الاحيان.على سبيل المثال العشائر الكردية الرئيسة الثلاث التي وقفت إلى جانب الحكومات المتعاقبة ضد الانتفاضات الكردية المستمرة منذ عام ١٩٦١ (انظر الجدول رقم ـ ٣ ـ) وكذلك شيوخ شمر القوية الذين قدموا دعماً مهمّاً للتيار القومي في فترات الصراع المرير بينه وبين التيار اليساري منذ ثورة تموز. وقد ظل هؤلاء يحتفظون بمواقع متميزة حتى فترة قريبة. ويصح الأمر كذلك على حالة تجار وصناعيي مدينة الموصل الذين لم يتعرضوا إلى هزات عنيفة قط برغم ان اجراءات تأميم المصارف وشركات التأمين وبعض الشركات الصناعية والتجارية عام ١٩٦٤ طالت مؤسسات تقل رؤوس أموالها وأرباحها عمّا لدى البرجوازية الموصلية بكثير في بعض الأحيان، ولا يمكن ان نعزو ذلك إلا للميول السياسية المحافظة لبرجوازية الموصل عموماً، مع ان هذا التفسير يظل جزئياً[٣١].

من هنا تمثل خيط الاستمرارية في هذا السياق السياسي العنيف في بقاء أثرياء المناطق العربية شمال بغداد، عموماً، مع أنه من الصعب الجزم بأن كل هؤلاء قد حسنوا مواقعهم عما كانت عليه قبل ثورة تموز، فللوصول إلى حكم كهذا علينا انتظار تبلور الوضع السياسي الذي سيسمح للرأسماليين بالكشف عن ممتلكاتهم بحرية. ومع هذا سنلجأ إلى قائمتين وضعهما حنا بطاطو[٣٢]؛ الأولى لاغنى ملاك الأرض في العراق (٥٠ عائلة تملك الواحدة أكثر من ٣٠ ألف دونم) (الدونم = ٢٥٠٠ متر مربع = ربع هكتار) والثانية لرأسماليين يملكون أكثر من مليون دينار عشية ثورة تموز ١٩٥٨ (٢٣ شخصاً أو عائلة) مع أن بعض الاسماء ترد في كلتا القائمتين (تجار ومالكو أراضي).

ففي حين نجد أن بعض العوائل الأكثر انخراطاً في النشاط السياسي، والمقربة من العائلة المالكة غادرت العراق ونقلت نشاطاتها إلى الخارج (الجلبي، الدامرجي، الباججي) واخرى تراجع نشاطها، توصل الباحث إلى تثبيت نشاطات مالية للبعض الآخر في صورة ثروات سائلة (من خلال كمية تبرعاتهم للمجهود الحربي) أو مؤسسات صناعية وتجارية مهمة، مثل شيوخ شمر (الموصل) وعائلة السهيل (شيوخ بني تميم في بغداد وديالى) وعوائل الصابونجي وحديد وأولاد الحاج هاشم يونس وعائلة الأغوات (وكلهم من الموصل) (انظر الجدول رقم ٤). حقاً إن نشاطات هذه العائلات «لاسيما محمد حديد» لا تجعلها في مصاف أكبر الرأسماليين اليوم، في حين أن قائمة بطاطو تشير إلى أكبر الملّاك وأثرياء المدن، إلا أن نشاطاتهم تبقيهم ضمن فئة البرجوازية الكبيرة مع ذلك.

هذا الحراك ضمن البرجوازية الكبيرة لايمكن تحليله من زاوية رؤية عملية الاستمرارية شكلاً من اشكال «الاندساس» في صفوف الثورة، بل جزءاً من العملية الموضوعية لتوسع البرجوازية ككل، وتوسع الفئة العليا منها، مع مايترتب على ذلك من تراجعات للبعض وتقدم لفئات أوسع حتى يستقر توازن جديد، وفي هذه العملية وبخاصة في فترات التحول وما يرافقها من طغيان، تبدو الدولة كائناً كلي القدرة يوحي لكثيرين بانها خالقة التشكيلة الرأسمالية، والحال أن سلطة الدولة هذه تقوم بتمهيد الطريق لعملية موضوعية تشق طريقها بعمق، بل ان التحول السياسي ما كان له أن يحدث لولا وجود فئات حققت وزناً ما في الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية وتسعى إلى ترجمة هذا الوزن سياسياً، وهنا تلعب الدولة دور خالق للرأسماليين الأفراد بمحاباتها هذه المجموعة دون تلك لكنها لا تخلق العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

تجلّت هذه العملية على أكمل وجوهها في العراق غداة الثورة الايرانية واستعدادات شن الحرب ضد ايران، هنا جرت حملة واسعة لتهجير أكثر من نصف مليون شيعي من العراق، كان بينهم مئات من كبار التجار والصناعيين الذين صودرت أملاكهم ووثائقهم ووزعت بأثمان بخسة على عناصر موالية للنظام.وماكان لنا التعرف على حجم هذه العملية، التي انطوت على اعادة توزيع للمواقع بين البرجوازية العراقية، لولا ان مدير الأمن العام العراقي آنذاك أصدر كتاباً تحريضياً وردت فيه النسب والأرقام التالية للملكيات تجار وصناعيين أسماهم ايرانيين أو من «التبعية الايرانية» وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً على حجم الضربة التي وجهت لهذه الفئة:



ـ بلغ عدد التجار «الايرانيين» في بغداد وحدها ٣٢٤٥ ، تجار الجملة منهم يسيطرون على أكثر من ١١٧٧ محلاً، واحتلّ الصناعيون ٢٥٨ معملاً و٣٥ محلاً لصناعة الذهب..

ـ أصحاب معامل المواد الغذائية من «التبعية الايرانية» يمثلون ١١,٢٪ من اجمالي العاملين في النشاط الصناعي.

ـ ١٠٠ مكتب عمولة وقومسيون بيد «التبعية الايرانيين».

ـ تجار «التبعية» يشكلون ما يقارب ثلث مجموع المنتمين إلى غرفة تجارة النجف.

ـ ١٩ صناعياً من «التبعية الايرانية» في كربلاء مقابل ١٢ عراقياً.

ـ ٢٠٪ من النسبة الكلية لصناعيي وتجار البصرة من «التبعية الايرانية»(٣٣) .

يساعد هذا على فهم عملية الاستمرارية والانقطاع في تشكل البرجوازية العراقية المعاصرة التي اصبحت أكثر تجانساً، ولكن أقل تمثيلاً، اذ سيطر اقليم واحد هو شمال بغداد العربي وغربها (الدليم، الموصل وتكريت) على عملية التطور الرأسمالي، وهذا يفسر أيضاً أسباب تكرار أسماء العوائل القادمة من الدليم في تشكيلة البرجوازية العراقية، (الكبيسي، العاني، الراوي، الدليمي على سبيل المثال). ففي حين لاحظنا أن تبلور البرجوازية الموصلية يعود إلى فترات مبكرة من تاريخ العراق الحديث، لا يمكن قول الشيء ذاته فيما يتعلق بالدليم وتكريت (التي اصبحت تسمى محافظة صلاح الدين). لكن من الخطأ الاعتقاد بأن هؤلاء (الدليم بالتحديد) لم يكن لهم وجود قبل ذلك. فمنذ الحرب العالمية الثانية كان مهاجرو الدليم ينخرطون في نشاطات المقاولات الثانوية وصناعة النسيج وتجارتها اعتماداً على تقاليد الحرف التي كانت قائمة في عانه حتى أوائل هذا القرن، ويدخلون في جهاز الدولة لانسداد فرص النشاط الاقتصادي الاخرى، لكن تطورهم كان محجوزاً بحكم سيطرة العوائل القديمة على الحياة الاقتصادية والسياسية. ولهذا يصح القول ان ثورة ١٤ تموز ومابعدها جاءت لتعبر عن هذه الفئات الوسطى وشعورها بالظلم، كما انها قادت إلى فك القيد أمام تطور هؤلاء وصعودهم.

من خلال هذا الفهم للعلاقة بين سلطة الدولة والطبقة أو الفئات الصاعدة، الذي لا يرى في الدولة خادماً سلبياً ولا صانعاً لها، نستطيع فهم حاجة الفئات المحجوزة إلى ثقل سياسي هائل، أو تمثيل سياسي قوي لها في جهاز الدولة يتيح لها الاتكاء عليه للحصول على عقود توريد وبناء وتسهيلات مصرفية وغير ذلك في حين أن الفئات الراسخة نسبياً تستطيع الاعتماد على شبكة مصالحها القائمة لادامة وضعها وتوسيعها بشرط ألا يكون ثمة تعارض صريح بين توجهاتها وتوجهات الدولة. ولهذا كان ابناء الدليم وشمال بغداد (تكريت وسامراء) ذوي ثقل طاغٍ في مختلف مواقع الدولة العليا منذ عام ١٩٦٣ في حين لم يحتل ابناء الموصل (منذ اواخر الستينات على الأقل) موقعاً يتناسب مع حجمهم في الجهاز السياسي.

إذن بقي خيط استمرارية في نشاط البرجوازية العراقية برغم اجراءات تهجير ١٩٨٠ وقرارات تأميم ١٩٦٤ التي شملت حوالي ٢٨ شركة صناعية وثلاث شركات تجارية فضلاً عن كامل الجهاز المصرفي وشركات التأمين. أما في مصر فان حركة التأميمات شملت ٢٩٣ شركة ومؤسسة(٣٤). ولكن لم تتعرض البرجوازية «القديمة» إلى ما تعرضت له الطبقات القديمة العراقية من تضييقات سياسية (باستثناء

محاكمات عبود). لذا ففي ظل الاطار القانوني الأوسع للانفتاح المصري، وفي ضوء ضخامة وثقل البرجوازية القديمة المصرية سنستغرب ألا تعود عناصرها إلى النشاط في مصر. والحال أن متابعة للأسماء الواردة ضمن عملي غنيم وسامية سعيد تبين ان درجة الاستمرارية في نشاط البرجوازية القديمة وانبعاثها في ظل الانفتاح ربما لاتزيد عن حالة العراق، لاسيما إذا لاحظ القارىء اننا تابعنا فقط ما يمكن تسميته بـ «القشرة العليا» من اثرياء العراق عشية ثورة ١٤ تموز. ولو اننا اعتمدنا شيئاً كهذا في حالة مصر فسنجد أن عشرات العائلات التي يمكن تصنيفها هكذا في مصر لا تظهر أسماؤها في حقبة الانفتاح. فمن بين العوائل التي يعتبرها د. عاصم الدسوقي[٣٥] «الصفوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية» من كبار ملاك الارض نجد ثلاثة اسماء (الباسل، المصري، والمنزلاوي) ممن تظهر أسماؤهم في فترة السبعينات[٣٦]. ومن بين ٣٧ اسماً لرأسماليين تقليديين مارسوا نشاطاً اقتصادياً بعد فترة الانفتاح، ثمة ١٥ اسماً لا يمكن القول إن ملكياتهم قبل الثورة (وفقاً للقائمة التي أعدتها سامية إمام) تكفي لاعتبارهم رأسماليين كباراً[٣٧].

ثمة حالة مماثلة فيما يتعلق بملكيات مابعد الانفتاح. فبرغم ان تقنين الانفتاح في العراق تأخر بحوالي العقد عن مصر، وبرغم شحة المعطيات وسريتها، لم نُدخل ضمن الرأسماليين الكبار من تقل رؤوس أموال شركاتهم أو مؤسساتهم أو مساهماتهم في المؤسسات عن ٥٠ ألف دينار، حتى حين توافرت قرائن أو معرفة شخصية أكيدة بأن هذه العائلة أو تلك تنتمي إلى كبار الرأسماليين في حين نجد مالا يقل عن أربع حالات بالنسبة لمصر لا يمكن اعتبارها مؤشراً على ثروات أو ملكيات ضخمة[٣٨].

ليس القصد هنا التشكيك بالجهد الثمين والهام المقدّم لدراسة البرجوازية المصرية الحديثة بل إن هذا التدقيق مطلوب من وجهة نظر تحليلية لسببين على الأقل:

أولهما لعلّ اللجوء إلى تصنيف البرجوازية إلى تقليدية وبيروقراطية وطفيلية يطمس من بين أشياء أخرى، اننا نقارن فئة اجتماعية راكمت ثرواتها على مدى يقارب القرن وقد يزيد، وبأشكال وأطوار مختلفة مع مجموعتين برزتا على امتداد عقد أو عقدين، بحيث ان التقسيم نفسه لن يعود ذا معنى بعد عشرين أو ثلاثين سنة (بافتراض بقاء العناصر الاخرى على حالها). إذ ربما كنا نتحدث في حالة «الرأسمالية التقليدية» عن تشكيلة واسعة تضم القشرة العليا للمجتمع، إلى جانب جماعات مهنية أو تجارية أو حرفية استفادت من ظروف الحرب العالمية الثانية فراكمت بضعة ألف جنيه. لكن الظروف التالية وضعتها في موضع التنافس (بل العداء) مع هؤلاء، وعند ذاك فان موقف التأييد لثورة يوليو والانخراط فيها يفسره لا، العمل المتعمد الساعي لحرفها عن مسارها ـ كما توحي كثير من الكتابات ـ بل هو الموقف المنطقي تجاه ثورة كان توجهها هو افادة الفئات الوسطى الصاعدة والارتقاء بها.

والسبب الثاني هوماأشرنا له سابقاً وما يوحي به هذا التصنيف من علاقة بين الثورة والسلطة، وما توحي به الفقرة التالية الختامية من عمل سامية سعيد (لكنه المنحى الذي يتبناه عدد كبير من الماركسيين العرب): «عهد المجتمع قبل ثورة ١٩٥٢ علاقة بين الثروة والسلطة مؤداها ان الثروة تؤدي إلى السلطة، وان الاقتصاد يؤدي إلى السياسة. اما بعد الثورة فقد عاش المجتمع خبرة مناقضة مؤداها ان السلطة



تؤدي إلى الثروة، وإن ممارسة الحياة السياسية غالباً ما تؤدي إلى عالم الاقتصاد والاعمال» (ص٢٢٦ ـ ٢٢٧).

على مستوى المشاهدة اليومية لاسبيل للتشكيك باحكام كهذه. لكن الوعي اليومي وعي زائف في كثير من الأحيان. لاننا نقارن وضع تشكيلة استقرت نسبياً (قبل الثورة) واخرى تتكون الآن. ولهذا التفريق أهمية حاسمة كما سيتبين أدناه. فالرأسمالية «التقليدية» تُدرس وهي في ذروة تطورها سواء في مصر أو العراق، ولكن ماذا لو قارنا تشكّلها بتشكل برجوازية مابعد الثورات؟ سنلاحظ عند ذاك، وببساطة أن كل طبقة أو فئة صاعدة بحاجة إلى رافعة السلطة السياسية. كيف؟.

يعرض د. علي بركات في عمله فائق الاهمية كيف ان العوائل، التي تعارفنا على اعتبارها متحكمة بالحياة السياسية لانها متحكمة في الحياة الاقتصادية مدينة إلى هذا الوضع في الواقع إلى فترة تمتد منذ ١٨٥٠ على الأقل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى حين استقرت كطبقات حاكمة ـ مالكة. أما في مرحلة الشروع بتمصير الادارة فلم تختلف بشيء عن هذه التي نسميها اليوم برجوازية بيروقراطية، فأكبر العوائل التي تربعت على عرش الحياة الاقتصادية (الشريعي وأباظة والشواربي والباسل)(٣٩) كانت في الأصل من البدو الذين استقروا، وتحولوا إلى عُمد للقرى وشيوخ للبلد ومُنحوا أراض من الابعاديات على عهد محمد علي ومن تلاه ولاسيما الخديوي سعيد واسماعيل. وثمة «روافد» اخرى، إذا استخدمنالغة اليوم، تتمثل في الارتباط بالعائلة الحاكمة عبر المصاهرة (عائلة يكن) والمتعلمون الذين بدأ بعضهم معدَماً (مثل رفاعة الطهطاوي)، لكن الحاجة إلى كفاءاتهم وتعليمهم العالي دفعت السلطات إلى اقطاعهم أراض واسعة، بمعنى السعي لضم عناصر الجهاز السياسي إلى طبقة ملاك الأرض كمعبّرين عن مصالحها في الجهاز الاداري والسياسي.

بهذا المعنى لا نأتِ بجديد حين نقول ان الصورة الميكانيكية، الساكنة عبر الزمان، هي التي توحي لنا بأن أي حديث عن سلطة الدولة كمعبّر عن مصالح الطبقات الحاكمة (المالكة) يعني ان المالكين يضعون خدماً سلبيين لهم في الجهاز السياسي. والحال أن مصالح معينة تشق طريقها في المجتمع أولاً، فتفرض تغييراً سياسياً (التمصير في هذه الحالة كتعبير عن نضوج فئة اجتماعية قادرة على ادارة الحياة الاقتصادية ـ السياسية) لكن هذا التغيير السياسي لا يجلب متنفذي الأمس إلى الواجهة، وإلا لما كان تغييراً، أو قل أن هؤلاء لا مصلحة لهم في تغيير كهذا.

هكذا حلّت فئة الأعيان المصريين محل المماليك الشركس والأتراك في الاقتصاد بموازاة السياسة. وهكذا لعب التجاوب مع حاجة السياسة (في مراحل التحول) دوراً اساسياً في تحديد مَن مِن المصريين يكون مالِكاً. هكذا أيضاً نجد أن الممثلين السياسيين الأوائل لهذه الفئات الصاعدة لم يكونوا ذوي شأن اقتصادي ـ اجتماعي رفيع، الأمر الذي يتجلى في ألقاب المندوبين الريفيين في مجالس مصر النيابية المتعاقبة. ففي دورة ١٨٦٦ ـ ١٨٦٩ كان ثمة ٥٩ عضواً يحملون لقب «عمدة» من مجموع ٧٩ عضواً فضلاً عن خمسة يحملون لقب«آغا»، ستة يحملون لقب«أفندي»، ثلاثة يحملون لقب «بك» وواحد فقط يحمل لقب «باشا». ولم يمض نصف قرن على هذا حتى كانت نسب التمثيل المقابلة في المجلس النيابي



لعام ١٩١٤ (المجموع ٦٩ عضواً) كالتالي: لا أعضاء يحملون لقب «عمدة» أو «آغا»، سبعة أعضاء يحملون لقب «أفندي»، ٣٧ يحملون لقب «بك» و١١ عضواً يحملون لقب «باشا».

ومع هذا فمن العبث الاعتقاد بأن هذه التشكيلة استقرت هكذا بمجرد تكونها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فحتى أوائل هذا القرن كانت عناصر المصاهرة والارتباط بالجهاز الوظيفي للدولة فاعلة تماماً في إدخال عناصر جديدة لا إلى البرجوازية فحسب، بل إلى قشرتها العليا كذلك، وفي آماد زمنية قصيرة. فعملاق الصناعة الوطنية المصرية طلعت حرب، الذي أنشأ امبراطورية حقيقية هي «بنك مصر» وعشرات الشركات التابعة لها ينحدر من عائلة لم تمتلك أكثر من ١٦ فداناً يتشارك بها ابوه مع أعمامه. وحين تمت تصفية الدائرة السنية (أملاك الخديوي) وبيعها عام ١٩٠٥ كان موظفاً مضى عليه ١٧ سنة في الخدمة في تلك الدائرة مما مكنه من كسب علاقات وخبرة. وبرغم ان راتبه لم يتجاوز ٦٠ جنيه آنذاك (وهو ما يؤهله للقب بك) فقد اشترى أراضي من الدائرة أطلقت قدميه على طريق الصعود[٤١]. وثمة حالات أكثر درامية كصعود أحمد عبود باشا من خلفية «فقيرة فقراً مدقعاً» وحافظ عفيفي باشا «من خلفية بالغة الفقر» وانحدار صدقي باشا من عائلة كانت تعمل ضمن «البيروقراطية الخديوية» وكون أحمد يحيى باشا والد أمين يحيى «من محدثي النعمة بالاسكندرية»[٤٢].

في مثل هذه الحالة، وهي الحالة العامة في التاريخ الانساني، سنرى إلى الأمر في المدى القصير كسلطة تصنع الثروة، وسنراه حين تستقر أمور الطبقة بعد نصف قرن كطبقة تصنع الحكم. لكن فهماً كهذا سيبقينا في دائرة مغلقة تعتمد على الجيل الذي ينتمي إليه الباحث وما إذا كان ابن لحظات الانتقال أو لحظات الاستقرار في التشكيلات المتعاقبة.

ربما ساعدنا هذا على فهم مغزى التفريق بين «جيل طفيلي» وآخر «بيروقراطي» نشأ بعد الثورات الوطنية في مصر والعراق و(غيرهما). فالجيل البيروقراطي حصل على «اقطاعات» وظيفية في المؤسسات العامة، لأن اقطاع الأرض لم يعد ذا وظيفة بعد أن ترسمل المجتمع فما عادت الأرض وسيلة الانتاج الأساس. لكن هذه «الاقطاعات» ليست مكافآت لمرتزقة، كما يميل البعض لتصويرها، انها تؤدي وظيفة اجتماعية في ظل ظرف تاريخي محدد. وظيفة تبدأ بالتآكل حين يتسع قطاع خاص رابح خارج وبموازاة قطاع الدولة، يجذب إليه قوة العمل عالية التأهيل برواتب واجور تتناسب مع ربحية النشاط الخاص، وهكذا فان لقب «الموظف» الذي كان تعبيراً عن مكانة اجتماعية راقية أو محظوظة في ظل رأسمالية الدولة، يتراجع ليعني حطّاً من شأن حامله، فيصبح المدير في القطاع الخاص هو المحظوظ. هنا لا تعود البرجوازية البيروقراطية، إذا استخدمنا التعبير الشائع، موجّهة للقطاع الخاص، بل تنتظر قراراته لتتجاوب معها.

في ستينات مصر لم يكن للقطاع الخاص وجود ملحوظ، بل كان الاستهلاك الترفي للبيروقراطية العليا (والعسكرية منها بوجه خاص) هو ما يجذب الانتباه. أما في السبعينات فصرنا نشهد «رجال الاعمال» يدافع عنهم الوزراء ويحميهم المسؤولون برغم الخروقات القانونية الفاضحة، الأمر الذي نبهنا إلى وجود «شيء ما» جديد، برغم ان استغلال المناصب والوظائف العامة، ظل بل ازداد حدّة؛ انما لم تعد البرجوازية الخاصة تزيد تراكمها عبر التوريد لقطاع الدولة، أو بناء منشآته (مما يجعلها خاضعة لحالة

احتكار المشتري monopsony حيث ثمة مشترٍ واحدٍ رئيس في السوق) بل صارت بحاجة إلى حماية قانونية ـ سياسية لتجاوزاتها، وهو ما يشبه إلى حد كبير حالة الخروج من الوضع الانتقالي، بشرط أن لا نفهم من ذلك خروجاً إلى وضع الرأسمالية المتطورة، الأمر الذي يعتمد على عوامل أخرى مختلفة كلياً.

لنلاحظ أن هذا الوصف يتطابق إلى حد كبير مع حالة العراق، فقد انطلقنا من كبار المالكين والرأسماليين عشية ثورة ١٤ تموز. وبرغم أننا مدينون، من حيث المادة الوضعية إلى حنا بطاطو بالدرجة الأولى، إلا أنه حين يعالج الفترة اللاحقة يوحي بهذا التفارق بين الدولة والمجتمع الذي أشرنا له في حالة مصر، إذ يؤكد «أن هناك امراً واحداً لا مجال للتشكيك فيه، هو أن القوة الاجتماعية للملكية الخاصة الكبيرة قد اقتلعت» ويضيف «بقطع جذور الملكية الخاصة الكبيرة، وبفضل الاستقلال المالي الفعلي للدولة عن المجتمع الناجم عن الدخل النفطي الهائل، تراجعت أهمية علاقات الأفراد أو المجموعات بالملكية. وأصبحت السيطرة على جهاز الحكومة المحدد للفعل الاجتماعي بشكل أكثر حسماً من أي وقت مضى..»(٤٣)

عشية الثورة كان طبيعياً ان كبار الملّاك (وشيوخ العشائر بوجه خاص) والجلبية (كبار التجار) وغيرهم صاروا صانعين للسياسة والحكم. لكن هؤلاء أنفسهم لم يكوّنوا ملكياتهم أو مواقعهم منذ نهاية القرن الماضي (بفارق حوالى ٤٠ عاماً عن مصر) وحتى تكوين الدولة العراقية الحديثة خلال عشرينات هذا القرن إلا عبر السياسة، أي عبر الدولة (الوطنية أو البريطانية)، وهو ما يشير له بطاطو نفسه (ص٣١٥ ـ ٣١٨) إذ يصف لنا كيف ارتبط صعود عائلتي الجلبي والخضيري بالولاء للسلطات المتعاقبة، من السلطان العثماني إلى الانكليز فالدولة الوطنية، وكيف أن فتاح باشا، الضابط العثماني في الاصل بنى أكبر معمل للغزل والنسيج لأنه كان يوّرد للجيش والشرطة الملابس والاحتياجات الاخرى، فضلاً عن أن شيوخ العشائر ثبتوا ملكياتهم الضخمة للأرض عبر تدخل مباشر من جانب العثمانيين ومن ثم الانكليز.

ولو لجأنا إلى التعابير المعاصرة، فان قيام الدولة العراقية انطوى على ظهور قادة سياسيين جدد احتلوا المواقع العليا في جهاز الدولة، لكن هؤلاء لم يكونوا «برجوازية بيروقراطية» لسبب بسيط، هو ان المجتمع نفسه لم يكن برجوازياً بعد. هؤلاء الضباط الشريفيون الذين تعاونوا مع ثورة الشريف حسين عام ١٩١٦ (نوري السعيد، جعفر العسكري، جميل المدفعي.... الخ) يبلغ عددهم حوالى ثلاثمائة ضابط ولم ينحدر أي منهم من عوائل ثرية (باستثناء ثلاثة). ومع هذا، لم يمض عقدان على تشكيل الدولة حتى كان هؤلاء قد اكتسبوا أراض ومقاطعات كبيرة (تراوح متوسط ملكية الواحد منهم بين ١٠ و١٥ ألف دونم) مما جعلهم يتوحدون في مصالحهم مع الاقطاعيين، برغم أن ملكياتهم ظلت أقل مما يمتلك هؤلاء.

وهكذا فحين ننظر إلى الأمر في العشرينات سنرى أن السياسة هي المدخل إلى الثروة، وحين ننظر إليه في الخمسينات نرى طبقة من الأثرياء تتوزع الادوار فيما بينها فتفرض ممثليها السياسيين في قيادة الدولة، لكننا لا نتحدث عن «اقطاعية بيروقراطية» لأن ظاهرة توسع أية طبقة صاعدة ظاهرة مؤقتة،

مثلما لا يعني البحث بالتساؤل عن أصول قراصنة شركة الهند الشرقية الذين تحولوا إلى الرأسماليين التجاريين في القرن السابع عشر، ومثلما تطعم الرأسمالية، حتى يومنا هذا، بعناصر من خارجها، لاسيما في جهاز الدولة والجهاز الاداري الأعلى للمؤسسات الحكومية والخاصة. فقدرة الطبقة على احتواء عناصر إضافية من خارجها، مؤشر على أن نمط الانتاج الذي تعبر عنه تلك الطبقة لايزال قادراً على التوسع.

خاتمة: أي شوط قطعت البرجوازية؟

علينا أن نتساءل أخيراً عن الأسباب التي جعلت البرجوازيتين المصرية والعراقية تتخذ خصائص متشابهة إلى حد كبير من حيث الاشكال التنظيمية والفروع التي تتوجه لها. ومع أن هذا الموضوع يتطلب دراسة مستقلة، إلا اننا سنكتفي ببعض الملاحظات الختامية السريعة.

لاحظنا إن اجراءات البناء اللاحقة لانتصار الثورات تترافق مع تسرّب الفائض الاقتصادي عبر طرق ومسارات متعددة(٤٤)، بحيث ان الخطاب الايديولوجي الاشتراكي المضخّم يخفي اشكال التراكم النقدي في يد القطاع الخاص، التي تتحقق بالدرجة الأولى بفضل توسّع قطاع الدولة وتحوله إلى المشتري الأكبر (وليس المنتج الأكبر) في الاقتصاد.

في هذه الحقبة يتزايد عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (٩٦٪ من اجمالي العدد كما لاحظنا في كل من مصر والعراق) وعدد المقاولين الأفراد، لكننا لانجد توسعاً في الشركات الصناعية أو شركات البناء. وبالطبع فإن مبرر صعود رأسمالية الدولة يقوم على إحداث تصنيع وتطوير لقدرات البلاد الانتاجية (بغض النظر عن نجاحها الفعلي في تحقيق ما تعلن)، لذا فان النشاطات المالية والمصرفية وتجارة الاستيراد توضع حصراً بيد الدولة في هذا الطور.

نحن هنا في طور لابد فيه للهيئات المستقلة للبرجوازية، إن وجدت في تحديد شروط التنافس للحصول على عقود الدولة، فهذه الهيئات، مثل اتحاد الصناعات أو غرف التجارة، موضع شك النظم الجديدة باعتبارها مواقع لانصار النظام القديم. بالطبع ثمة حدود قصوى تتحرك ضمنها هذه الأنظمة، وهي تتوصل إلى هذه الحدود من خلال التجربة والخطأ. فمثلاً عليها أن تعرض مناقصات عقودها بما يحقق نسب أرباح تحفز المقاولين على الانخراط في النشاطات المطلوبة، ثم أن تطعيم مؤسسات البرجوازية الاقتصادية بممثلين عن قطاع الدولة وسيلة مهمة للتعرف على مطالب ومصالح هذه الطبقة. لكن الجانب الأهم هو أن هذه الانظمة تتحرك وفق إدراك حقيقي أو متخيّل بأن عليها شّل البرجوازية المعادية عبر تشجيع «أنصار الثورة» للحلول محلها، وهذا يعني، في الواقع العملي، اللجوء إلى علاقات القرابة والاستزلام والانتماءات المحلية كوسيلة لتكوين قاعدة اجتماعية موسّعة للنظام الجديد.

إذن فهذه العملية ليست نتاج عناصر بيروقراطية «منحرفة عن مسار للثورات» بل هي تكمن في صلب هذا التحول، والمعطيات الواردة في الجدول ـ ٣ ـ لاتمثل إلا الجانب الظاهر من الصورة، لأن على الباحث أن يكون شديد الحذر هنا، إذ نادراً ما تظهر آلية الانتفاع الفعلية على السطح. وهي لا تمر بالضرورة عبر الجهاز البيروقراطي نفسه، بل يمكن أن تتم ـ وهي تتم بالفعل في مصر والعراق،ـ عبر أقارب القياديين في أجهزة الدولة الذين يتفقون مع المقاولين أو التجار على تحصيل العقود لهم مقابل

عمولة معينة، وهكذا. ويمكن لعملية الانتفاع ان تتم تحت غطاء «الأمن القومي» حين تحال العقود لبناء مؤسسات ومنشآت عسكرية إلى عناصر مقّربة من النظام من دون مناقصة بحجة طابعها السري، وهو ما أشار له باحثون مصريون في حالة عثمان أحمد عثمان وما يتم في العراق في حالة عبد الكريم الخربيط على سبيل المثال، ومع هذا فثمة حالات يصعب التعرف عليها إلا بعد مرور زمن طويل، برغم وجود قرائن كبيرة على ارتباط اسلوب الأثراء بمسؤولين كبار أو بالتوجه السياسي. وقد آثرنا الا ندرج هذه الحالات ضمن الجدول ـ ٣ ـ وبعضها مشار له في الجدول ـ ٤[٤٥] ـ.

والواقع إن الانتقال من محتويات الجدول ـ ٣ إلى الذي يليه أي من المنتفعين بالسلطة السياسية إلى التكوينات العائلية للنشاط الرأسمالي، ومن ثم إلى التحالفات العائلية بين جملة عوائل يبدو عملية منطقية ومتدرجة في إطار كهذا. لأن تفتيت علاقات التضامن الجماعي التي كانت قائمة بين أفراد الطبقة الواحدة، ومن ثم صعود أفراد جدد إلى مصاف طبقة يجهلون الكثير عن سلوكياتها وآفاقها وردود أفعالها، بل ويجهلون الكثير عن بعضهم البعض، إن كل هذا يقود إلى بروز ظاهرتين حين يأخذ نشاط هذه الفئة بالاتساع. الأولى هي ان الفئات «القديمة» هي الأقدر على نسج تحالفات غير عائلية فيما بينها، لأنها تمتلك إرثاً مشتركاً، وهذا ما يظهر في حالة مصر، حيث قامت هذه الفئات بانشاء أولى الشركات المساهمة الجديدة عام ١٩٧٥ ، وهذا ما كان في حالة العراق حيث نجد بقاء عوائل الموصل محافظة على بعض الشركات التي عمّرت طوال الفترة الماضية (ومساهموها لا ينتمون إلى عائلة واحدة، خّدوري، حديد، الجادرجي، اللوس، الصابونجي). والظاهرة الثانية هي أن عدم استقرار الاطار السياسي والقانوني والخوف من كشف رؤوس الأموال المستثمرة فعلاً والنشاطات الفعلية والأرباح الحقيقية تدفع الصاعدين الجدد إلى التكتّل العائلي حتى تتكشف حدود «الانفتاح» واستمراريته. وهذا ما يفسر الانتقال المتدّرج من الاشكال الفردية في النشاط إلى شركات التضامن والتوصية وذات المسؤولية المحدودة وصولاً إلى الشركات المساهمة، التي تبقى لفترة مساهمة قانوناً لكنها عائلية شبه مغلقة في أحيان كثيرة.

ومع هذا فان هذه الرأسمالية، إذ تنضج وتتبلور معها الأداة السياسية تتحول من قطاع شبه منتج (هو البناء) ومن قطاعات تخدم الانتاج نسبياً (النقل والمواصلات) إلى فروع تجارية ومالية ومصرفية عوض أن تمر بالصناعة، فهل ثمة سر في ذلك؟ لنلاحظ ان النصف الثاني من الثمانينات شهد تحولاً نحو انشاء شركات زراعية (انظر الجدول ـ ٦) وشركات لانتاج أعلاف الحيوانات ومفاقس ومشاريع تربية الدواجن والأسماك بابعاد ملفتة للنظر، وهذه الظاهرة باتت تميز العراق ومصر وتوحي في الحالتين بأن تحسناً مهمّاً طرأ على مستوى معيشة السكّان. لكن أبحاثاً أخيرة برهنت على زيف هذه الصورة[٤٦] ذلك ان هذا التوجه يعكس حقيقة مرّة مفادها ازدياد فجوة الدخول بين الاغنياء والفقراء بعد عقدين من الرسملة. وهذه الفجوة هي التي تفسر كيف أن انتاج الحبوب صار يحوّل إلى علف للحيوانات، مما زاد من استيرادات مصر والعراق لها، وكما يعلّق باحث أمريكي فان «تحويل عادات الاستهلاك الغذائي لم يؤثر فقط على الاستيرادات الزراعية وميزان المدفوعات، بل أنه أثر على الزراعة المحلية. فلم يعد من الدقيق القول بأن الزراعة الرأسمالية المصرية تعتمد إلى حد كبير على القطن. ذلك أن الأولوية في استخدامات الأرض والعمل تعطى الآن إلى اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان. . ويحتل القطن واحداً



فقط من ستة ملايين فدان تزرع في مصر، فيما يحتل المحصول الصناعي الثاني، قصب السكر، مايزيد قليلاً على ربع مليون فدان. . وبما تبقى ويبلغ أربعة وثلاثة أرباع مليون فدان يجري استغلال أكثر من النصف لانتاج أعلاف الحيوانات. . . ونتيجة لذلك فان مصر تنتج غذاء للحيوانات اليوم يزيد عما تنتج من غذاء للانسان»(٤٧) .

وعدا هذا فان صناعة مواد البناء كانت الميدان الاساسي المفضل للمقاولين منذ السبعينات ولهذا فقد بدأ هؤلاء باقامة معامل لانتاج الاسفلت ومواد البناء الاخرى، وصولاً إلى الكتل الكونكريتية التي تصاعدت المشاريع المجازة لانتاجها في العراق خلال السنتين الاخيرتين.

ولكن من الصعب القول أن ثمة انعطافاً تحقق بعد عشرين عاماً من التحويل السياسي ـ الاقتصادي في توجهات الرأسمالية المصرية أو العراقية. فلا يزال التوجه العام بطيئاً جداً نحو الصناعة، وهو يتجه إلى الفروع التقليدية ذاتها (الصناعة الغذائية، الكيميائية البسيطة مع انخفاض في التوجه نحو صناعات الغزل والنسيج التي تعاني من كساد عالمي) .

كثيراً ما توجه النقد الحاد إلى سلوك البرجوازية المشرقية، وكثيراً ما اشتققنا صفات من البرجوازية الغربية لنحكم على برجوازيات «نا» بأنها ليست برجوازية. والحال أن سياسات الدولة نفسها بحاجة إلى تفحص جديد الآن. فقبل عشرين عاماً كان في حكم البداهة القول بأن آفاق التطور الرأسمالي معدومة في بلداننا، وبالتالي فان الأمل معقود على الاشتراكية، بالمعنى الذي تم في الاتحاد السوفييتي، حيث لا دور للبرجوازية الخاصة إلا على نطاق هامشي ومؤقت، وكانت صحة السياسات المتبناة آنذاك تحاكم في هذا الضوء واليوم، بعد أن عاد الحديث عن دور ضروري لرأس المال الخاص، نلوم البرجوازية لأنها لا تؤدي دوراً مطلوباً. والحال أن شكل تدخل الدولة بحاجة إلى تفحص، بمعنى التساؤل إن كان النمو الرأسمالي متعذّراً حقاً، أم أن هذا الشكل الذي سرنا عليه يعدم امكانية نمو رأسمالي فضلاً عن عجزه عن تجاوز الرأسمالية أصلاً. لكن هذا يتطلب دراسة مقارنة من نوع آخر، تقارن تراجعنا بتقدم البلدان حديثة التصنيع، وكلانا عرف تدخلاً كثيفاً للدولة ولكن بأشكال مختلفة.



ملحق:

حول اعداد وحصر عينة من الفئات الحديثة المتنفذة اقتصادياً في العراق

آ . العينة الأولى:

في العمل الصادر عام ١٩٨٣ (انظر الهامش ١٠)، تم عرض عيّنة من ٧٥ عائلة عراقية، في ثلاثة ملاحق، الأول يضم ٣١ عائلة من ابرز الناشطين في قطاع المقاولات، والثاني يضم ٢٧ عائلة من الصناعيين، أما الثالث فيضم ١٧ عائلة تنشط في ميادين التجارة والخدمات والزراعة.

وقد عرضنا مسار الصعود الطبقي لتلك الفئات ارتباطاً بعلاقة العوائل مع سلطة الدولة (علاقات قرابة، انتماءات سياسية، مواقع في جهاز الدولة) وبانحداراتها الاقليمية.

اعتمدنا في اعداد هذه العينة على مقابلات مع مسؤولين سابقين في مجلس التخطيط، ووزارة التخطيط، ومع مقاولين وصناعيين عراقيين. كما اعتمدنا على الصحافة الاقتصادية المتخصصة في شؤون الشرق الاوسط ولاسيما المتابعة التفصيلية لمجلة MEED, Middle East Economic Digest الأسبوعية، لمدة سنوات للتعرف على أحجام العقود المبرمة مع مقاولين محليين وأسمائهم.

وبالاضافة إلى ذلك تم تدقيق المعلومات بالنسبة للصناعيين، بمقارنة ماتوصلنا إليه بدليل الشركات العربية:

Giselle C. Bricault (ed), «Major Companies of the Arab World» Graham and Trotman . Ltd. London.

لسنتي ١٩٨٠/ ١٩٨١ و١٩٨١/ ١٩٨٢ .



ب . العينة المحدّثة:

خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠ توافرت وسائل اضافية لتدقيق وتحديث المعطيات الأولى برغم أن الاعتماد على مصدر رسمي ظل مستحيلاً.

ـ فخلال شهري تموز وآب والاسبوع الأول من أيلول ١٩٨٣ جرى شن حملة ضخمة لجمع التبرعات من النقود والذهب لصالح المجهود الحربي مع ايران. وكانت قوائم اسماء المتبرعين وكميات تبرعاتهم تعلن يومياً في الصحف العراقية.

ومن هذا المصدر أعد الباحث قائمة بـ ١٤٨ إسماً (أو عائلة أو شركة) تبرعوا بما لا يقل عن مئة ألف دينار، نقداً أو ذهباً، لكل منهم (أي ما يعادل ٣١٠ ألف دولار وفق سعر الصرف الرسمي) باعتبار أن التبرع بمبلغ كهذا يعدُمؤشراً مهماً على حجم التراكم النقدي لدى المتبّرع.

ـ وخلال عام ١٩٨٣ أيضاً تم تشريع قانون جديد للشركات، أعطى حوافز جديدة للتحول إلى النشاط المؤسسي لرأس المال ويرفع السقف الذي كان موضوعاً على الحد الأعلى لرؤوس أموال الشركات. ونتيجة لذلك بدأت الصحف العراقية تنشر اعتباراً من عام ١٩٨٥ اعلانات رسمية صادرة عن المسجل العام للشركات، بتسجيل شركات جديدة.

ـ على أن التطور الأبرز الذي ساهم في حسم تردد البرجوازية العراقية، ترافق ما سُمي بـ «الثورة الادارية» التي شرعت ببيع مؤسسات قطاع الدولة إلى المساهمين الافراد اعتباراً من عام ١٩٨٧، فضلاً عن تشريع قوانين تحفيزية جديدة لرأس المال الخاص. وقد قام الباحث بجرد لاعلانات تسجيل الشركات أو تعديل عقودها (باتجاه زيادة رأس المال أو تغيير الوظائف) خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠، الصادرة في الصحف اليومية العراقية وبعض الصحف الاسبوعية، وقد أدخلنا إلى العينة، بعد تحديثها وتدقيقها ٦٨ شركة جديدة بعد استبعاد الشركات التي لم يُعلن رأسمالها، أو ان رأسمالها المُعلن يقل عن ٥٠ الف دينار (حوالى ١٦٠ ألف دولار حسب سعر الصرف الرسمي)، فضلاً عن اعلانات تحويل المؤسسات العامة إلى شركات خاصة وعرضها للبيع ممن لا تتوافر لدينا معلومات عن تقدّم مشترين لتملّكها.

جدول رقم (١)

مؤشرات مختارة لتطور الاقتصادين المصري والعراقي

	العـــراق			مصـــر		
	١٩٧٢	١٩٨٠[١]	١٩٨٦	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٨٦
الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	٤٤٣٠,٨	٥١٣٨١,٦	٤٥٧١٨,—	٧٨٥٨,—	٣٢٧٢٤,٢	٥٣٨٤٣,٩
مساهمة بعض القطاعات فيه						
(نسب مئوية)						
الزراعة، الغابات، الرعي	١٨,٢	٤,٦	١٥,٣	٢٧,٣	١٧,٥	١٩,٦
الصناعة الاستخراجية	٢٧,٦[٢]	٦٠,٤	١٣,٦	١,—	١٥,٥	٥,٤
الصناعة التحويلية	٩,٥	٤,٤	١٠,٣	١٦,٣	١٢,٧	١٥,١
البناء والتشييد	٣,١	٧,١	١٠,٤	٣,٥	٤,٤	٦,٤
الخدمات الحكومية	٩,٢	٧,٨	١٩,—	٠,٤	٠,٢	١٦,٥
(الادارة، الأمن، الدفاع)						
أهم عناصر الانفاق على						
الناتج المحلي الاجمالي (نسب مئوية)						
تكوين رأس المال الثابت ـ قطاع خاص	٦,٩	٤,٧	٤,٥[٣]	١,٢	٥,٥	غ.م.
تكوين رأس المال الثابت ـ قطاع الدولة	٧,٨	١٧,١	١٧,٧[٣]	١٠,٧	١٨,٢	غ.م.
الاستهلاك الخاص	٤٦,٢	٣٠,١	٧٥,٦	٦٥,٥	٦٦,٩	٦٠,٣
الاستهلاك الحكومي	٣٤,—	٢٣,٦	٧٥,٦	٢٦,٥	١٧,٩	٢١,٩

(١) اخترنا سنة ١٩٨٠ بدل ١٩٨٢ للمقارنة، لأن الأولى تمثل آخر سنة «اعتيادية» مر بها الاقتصاد العراقي. السنوات التالية شهدت تدهور أو توقف انتاج النفط، الأمر الذي ضخّم نسب مساهمة بعض القطاعات الأخرى.

(٢) هذه النسبة لاتعكس الوزن الفعلي لقطاع النفط، لأن عام ١٩٧٢ شهد توقف الانتاج عملياً طوال نصف عام بسبب تأميم عمليات شركة نفط العراق والنزاع الذي ترتب على ذلك حتى آذار ١٩٧٣ .

(٣) هذه النسب محتسبة على أساس الأرقام الواردة في المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٧ ، ص ١٧٠ ـ ١٧١ .

المصدر:

ـ نسب ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢، عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، «المؤشرات والبيانات الأساسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول العربية ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢»، الكويت، نيسان ١٩٨٤ ، ص ٢ ـ ٣ .

ـ نسب ١٩٨٦ (باستثناء ماورد في هامش ٣)، عن: صندوق النقد العربي (محرر)، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ١٩٨٧ ، (بدون مكان نشر ولا تاريخ)، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

جدول رقم (٢)

الشركات المساهمة المسجلة بمصر خلال الفترة ١٩٧٥ - نهاية ١٩٨٢

فرع النشاط	عدد الشركات	٪	رؤوس أموالها (مليون جنيه)	٪
نشاطات خدمية[1]	٢٠٦	٣٨,٥	٩٨٥,٥	٥٠,٥
شركات انشائية، اسكان وتشييد ومقاولات	١٠٥	١٩,٥	٣٣١,٦	١٧,ـ
شركات صناعية	١٣٢	٢٥	٤٠٣,٧	٢٠,٧
شركات أمن غذائي واستصلاح أراضي	٥١	٩,٥	١٤٧,٧	٧,٤
غير محددة	٤٠	٧,٥	٨٤,١	٤٪
المجمــوع	٥٣٤	١٠٠	١٩٥٢,٦	١٠٠

المصدر:

مجمّعة من سامية إمام، مصدر سابق، ص١٩٤ - ١٩٥ .

(١) تشمل البنوك وشركات الأموال والفندقة والسياحة والخدمات الاستشارية والمستشفيات والمراكز الطبية والنقل والمواصلات والاعلام والتخزين والصيانة والتوكيلات التجارية والسمسرة والوساطة والتأمين.

جدول رقم (٣)

عيّنة ببعض الرأسماليين الذين ارتبط صعودهم بالسلطة السياسية مباشرة

الاســـم	مجـــال النشـــاط	نوع العلاقـــة	الانتماء الاقليمي
١ - عبد الكريم ومحمود ندا الحسين	- مقاولان كبيران - مالكا شركة ٣٠ تموز لصناعة الطابوق والمواد الانشائية المحدودة، رأسمال ٦٠٠ ألف دينار[1]	عائلة أحمد حسن البكر	تكريت
٢ - عبد الكريم ذياب الخربيط وأخوته	- أكبر مقاولي العراق - وردت بعض المناقصات التي رست عليهم في الصحافة الاقتصادية الغربية[2] - تبرع للمجهود الحربي ضد ايران بـ ١٠,٤ كغم ذهب و٥٥ ألف دينار[3].	- شقيق عبد الواحد الخربيط، عضو متقدم في الحزب الحاكم (نال وسام الثورة من الدرجة الثانية) وكان محافظاً الديالى. - شقيق العميد الركن عبد الجبار الخربيط (قتل في الحرب مع ايران ونال وسام الثورة من الدرجة الأولى)[4].	الأنبار (الدليم)



الاســـم	مجـــال النشـــاط	نوع العلاقـــة	الانتماء الاقليمي
٣ ـ أحمد وعدنان عبد المنعم رشيد	ـ أول شركة تستأجر أراضي الاصلاح الزراعي وفقاً لقانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ ، مساحة الأرض ٢٨٥٠ دونماً، استصلاح أرض، شق مبازل وأنهر رئيسية وفرعية، وانشاء مزرعه أسماك متكاملة تتكون من ٢٠ حوضاً بمساحة ألف دونم وانشاء معمل متخصص لعلف الأسماك بطاقة ١٠ طن/ ساعة، ومختبر لتكثير الأسماك[٥].	ـ أشقاء خالد عبد المنعم رشيد أمين سر مجلس قيادة الثورة	
٤ ـ متّي يوسف بلّولة وموريس بشارة أبكيان	ـ مكتب الخالد للمقاولات : أعمال مقاولات كبرى عسكرية (اقامة قواعد عسكرية، مدارج، مطار صدام الدولي)، مزرعة كبرى في ضاحية «الراشدية» ببغداد، ملكية طائرة «بوينغ ٧٠٧» خاصة[٦]. ـ تبرعا للمجهود الحربي بـ ٢,٢ كغم ذهب ومليون دينار[٧].	ـ شركاء عدنان خير الله طلفاح، وزير الدفاع السابق وصهر صدام حسين	كركوك (التأميم)
٥ ـ خير الله طلفاح	ـ عقارات واسعة، تجارة ومضاربة ـ تجارة وتهريب زوجته ساجدة). ـ وتبرع ١٥٠ ألف دينار باسمه شخصياً و٣٥٠ ألف دينار باسم جمعية احياء التراث العربي والاسلامي التي يرأسها و٥٠ ألف دينار باسم الجمعية التعاونية لموظفي الدولة التي يرأسها أيضاً[٨].	ـ والد وزير الدفاع السابق عدنان خيرالله بالأراضي وحمو صدام حسين (والد خال صدام حسين، ومحافظ بغداد الأسبق ثم رئيس مجلس الخدمة العامة	تكريت
٦ ـ غالب وعبدالله محمود الخطاب	ـ مستأجر أراضي من الاصلاح الزراعي بموجب قانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ . ـ تبرعا بـ ٣,٥ كغم ذهب و٧٥ ألف دينار[٩].	ـ غالب، مزارع صغير في الستينات، في أجهزة اغتيال الحزب الحاكم، أصبح رئيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في الثمانينات.	تكريت
٧ ـ عبيد البراك	ـ تاجر مواد احتياطية وقطع مكائن زراعية ومواد زراعية. ـ مقاولات. ـ تبرع بـ ٢,٣ كغم ذهب و٥ آلاف دينار[١٠].	ـ شقيق فاضل البراك، مدير الأمن العام، ثم رئيس المخابرات العامة	تكريت



الاسم	مجال النشاط	نوع العلاقة	الانتماء الاقليمي
٨ ـ فاضل حسن المجيد	ـ مشرف على عمليات تهريب من وإلى ايران وتركيا. ـ تجارة ومقاولات ـ تبرع بـ ١,١ كغم ذهب (١١)	ـ شقيق علي حسن المجيد وزير الداخلية، ابن عم صدام حسين	تكريت
٩ ـ د. عبد الكريم العلي وخالد شاكر محمود	ـ رئيس ومدير شركة الخازن للهندسة الاستشارية وصاحبا أسهمها (١٢).	ـ الأول بعثي سابق ووزير العمل بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، الثاني شقيق سعدون شاكر محمود وزير الداخلية السابق.	بغداد
١٠ ـ حسن وحسين حازم السعدي	ـ مقاولات عامة ـ مصنع ملابس نسائية ـ معمل تريكو ـ ملكية مطاعم ـ تجارة واستيراد ـ وكالة شركة جاسم الكويتية للنقليات فرع العراق (١٣). ـ وكالة شركة بودي التجارية الكويتية (١٣).	ـ شركاء كامل الياسين، شقيق عبد الفتاح الياسين وزير الحكم المحلي سابقاً وعضو القيادة القطرية للحزب الحاكم وقريب صدام حسين.	
١١ ـ فاتك الصافي	ـ مقاولات بناء وتشييد ـ تبرّع للمجهود الحربي بـ ١ كغم ذهب و١٠ آلاف دينار (١٤).	ـ قيادي بعثي سابق في ١٩٦٣	الديوانية (القادسية)
١٢ ـ عائلة سورجي	ـ شركة سورجي للمقاولات العامة المحدودة رأس المال ٥٥٠ ألف دينار (١٥). تبرع من الشيخ صادر رقيب السورجي بـ ٣ كغم ذهب للمجهود الحربي (١٦).	ـ عشيرة موالية للحكومات منذ بدء الحركة الكردية المسلحة ١٩٦١، يعيش أفرادها على مخصصات حكومية لمقاتلة الحركة الكردية (الجاش).	اربيل
١٣ ـ عشيرة هركي	ـ الشيخ جوهر محي الدين الهركي تبرع بـ ٥ كغ ذهب و ٨٥٠٠ دينار للمجهود الحربي (١٧) ـ شركة «ئاشتي للكتل الخرسانية المحدودة» رأسماليها ٢١٨٥٠٠ دينار (١٨)، أصحابها أولاد ديوالي سعيد (من مسؤولي أفواج الهركيين في دهوك وكردو أسعد فتاح (مسؤول أفواج الهركيين في أربيل).	ـ (انظر ١٢ أعلاه).	اربيل

الاســـم	مجـــال النشـــاط	نوع العلاقـــة	الانتماء الاقليمي
١٤ ـ الشيخ لطيف أحمد الزيباري	ـ من أكبر الملاكين العقاريين في الموصل (نينوى). ـ تبرع بـ ٣ كغم ذهب و١٣٥ ألف دينار (١٩).	ـ شيخ عشيرة الزيباريين (انظر ١٢ أعلاه). ـ شقيق أرشد أحمد الزيباري وزير الدولة.	نينوى
١٥ ـ أولاد علوان الجبوري	ـ ملكيات زراعية وعقارية ضخمة في ضواحي بغداد الجنوبية وشمالها فقط ماتبرعوا به «قيمة أراضي سكنية بلغت مساحاتها ١٥١ ألف و٣٠م٢ ، تبرع بها أهالي المنطقة من أصحاب البساتين والمزارعين أكثر من ٨ ملايين دينار ، فيما بلغت الأموال المتبرع بها ٩٨٦٣٥ دينار». المتبرعون: حمّادي ومحمود وبلقيس وغازية وناهدة وورثة المرحومة رحية ، وكلهم أولاد علوان حمادي الجبوري (٢٠).	ـ أشقاء وزير الدولة حامد علوان الجبوري	بغداد

هوامش الجدول (٣):

(١) اعلان، الجهاز المركزي لتسجيل الشركات، صحيفة «الجمهورية» بغداد ١٩٨٨/١٢/٢٦ .

(٢) انظر على سبيل المثال كونسورتيوم الخربيط ـ شركة جيربراكش الهندية لانشاء سد في مدينة العمارة MEED, May 3, 1985 وكونسورتيوم الخربيط ـ جيربراكش، لمد شبكة مجاري مدينة سامراء MEED, Aug, 12, 1988 .

(٣) «الثورة» (بغداد) ٧ و١٩٨٣/٧/٩ و«الجمهورية» (بغداد) ١٩٨٣/٩/٢ .

(٤) «الثورة» (بغداد) ١٩٨٣/١٢/١ .

(٥) مجلة «ألف باء» (بغداد) ١٩٨٤/١١/٢٨ .

(٦) Robert Springborg, «Infitah, Agrarian Transformation and Elite Consolidation in Contemporary Iraq», Paper Presented to the Internaional Political Science Association Annual Confernce, Paris, July 1985 .

(٧) «الثورة»، ١٩٨٣/٧/١٤ و«الجمهورية» ١٩٨٣/٨/١٨ .

(٨) «الثورة»، ١٩٨٣/٨/٢٠ .

(٩) «الجمهورية»، ١٩٨٣/٩/٢ .

(١٠) «الجمهورية»، ١٩٨٣/٩/٢ .

(١١) «الجمهورية»، ١٩٨٣/٩/٢ .

(١٢) انظر ملحق البحث: Bricault (ed.) op. cit., pp. 109 – 128.



(١٣) صحيفة «الثورة» ١٩٨٥/١/٥ .
(١٤) «الجمهورية» ١٩٨٣/٩/٥ .
(١٥) «الثورة» ١٩٨٥/٨/٣١ .
(١٦) «الجمهورية» ١٩٨٣/٨/٢٣ .
(١٧) «الجمهورية» ١٩٨٣/٨/٢٣ .
(١٨) «الجمهورية» ١٩٨٩/٢/١٢ .
(١٩) «الجمهورية» ١٩٨٣/٨/٢٣ .
(٢٠) «الجمهورية» ١٩٨٣/٨/٦ .

جدول رقم (٤):

عيّنة ببعض اشكال التركّز العائلي للملكيات الرأسمالية[١]

الاســـم	الانحدار الاقليمي	طبيعة النشاط والتوزيع العائلي	مجالات النشـــاط
١ ـ محمود البُنّية وأولاده[٢]	بغداد	مقاولون وتجار وصناعيون برزوا منذ أوائل الستينات . رئيس الشركة، عبد الوهاب محمود البُنّية . مدراء: سعدون وعبد اللطيف محمود البنية	ـ شركة منتجات الحلوى الوطنية ـ المنتجات الشرقية المجمّدة ذ.م.م. ـ شركة صناعات المنتجات الزراعية الوطنية . ـ شركة صناعات الحلوى والبسكويت العراقية ـ مصنع طحين العراق . ـ شركة تطوير المنتجات الغذائية ذ.م.م ـ شركة منتجات الشوكولاته . ـ معمل العلف الحيواني . ـ ملكيات عقارية وبنايات .
٢ ـ مهدي صالح الراوي وأولاده[٣] فاروق وصلاح وسعد وزهير	الأنبار (الدليم)	تجارة ومقاولات عامة، صناعة مختلف المنتجات المنزلية والصناعات الغذائية . رئيس الشركة: فاروق مهدي الراوي المدراء: صلاح وسعد الراوي	ـ مصنع زهير للصناعات الغذائية ـ صناعات الخيوط العراقية ذ.م.م. ـ شركة المرشد الصناعية ذ.م.م. ـ شركة بلاستيك الشرق الأوسط ذ.م.م. ـ شركة الصناعات المتحدة ذ.م.م. ـ مطبعة الراوي ـ شركة فينوس للصناعات ذ.م.م.



الاســـــم	الانحدار الاقليمي	طبيعة النشاط والتوزيع العائلي	مجالات النشـــــاط
٣ ـ علي الحاج محمد حسون الجنابي (٤) وزوجته صابرين حسون الجنابي	كربلاء	صناعي ومقاول بناء. أخوة اسماعيل مالك عقاري ومقاول	ـ شركة السيدة للمطاحن الفنية المحدودة. ١٥٠ طن طحين/ يوم. ادارة السيدة صابرين ـ شركة المسيّب لانتاج البسكت والشكلة المحدودة. ـ شركة النجف للطابوق الفني المحدودة (مشترى من الدولة بقيمة ٢,٥ مليون دينار)
٤ ـ عبيد وسلمان ولدا كاظم حسين (٥)	بغداد	شركات زراعية، استئجار أراضي الاصلاح الزراعي	ـ شركة الجبايل لانتاج علف الدواجن المحدودة. رأسمالها ١٢٦ ألف دينار
٥ ـ يوسف اللامي وولده (٦)	بغداد	مقاول	ـ شركة يوسف اللامي لصناعة الكتل الخرسانية (مشروع فردي، رأسماله ٥٥٠ ألف دينار) ـ شركة رمزي يوسف اللامي للمقاولات الانشائية (مشروع فردي، رأسماله ١٠٠ ألف دينار).
٦ ـ عائلة الأغوات (٧) رائد ورافع أولاد محمد بيوض، ومحمد جاجان عبد القادر، وأحمد وسبهان ومحمد ومروان أولاد عبد الله يونس	الموصل	من أكبر مالكي الأراضي في العراق قبل ثورة تموز ١٩٥٨ (٤٠ ألف دونم) تجار أراضي وحبوب	ـ شركة الشمال المحدودة لطحن الحبوب رأسمالها ١٨٧٠ ألف دينار
٧ ـ أولاد وديع زيّونه (٨)	بغداد	ملاّك عقاريون	ـ شركة زيّونه للكونكريت الجاهز التضامنية، خالد وديع زيّونه ـ الشركة العربية للتأثيث الحديث المحدودة، صباح وديع زيّونه
٨ ـ أحمد حمزة الكيلاني (٩)	بغداد	ملاك زراعيون وعقاريون	ـ شركة الكيلاني المحدودة/ أحمد حمزة زيد الكيلاني ـ شركة البلاستيك الزراعية/ وليد أحمد حمزة الكيلاني
٩ ـ أولاد الحاج يونس (١٠)	الموصل	صناعي قديم، وملاّك زراعي، وتاجر انتاج مختلف أنواع القطن والنسيج الصناعي استيراد الغزول والأصباغ والمنتجات المساعدة.	ـ شركة حياكة الحاج يونس، الرئيس علي الحاج يونس، المدير: طيب الحاج يونس



الاســـــم	الانحدار الاقليمي	طبيعة النشاط والتوزيع العائلي	مجالات النشـــــاط
١٠ - أولاد حمّود المحمود [١١]	الأنبار (الدليم)	مقاول قديم، بدأ نشاطه عام ١٩٥٢، هندسة مدنية وانشاءات اسطول شاحنات نقل أحجار إلى مصانع الاسمنت ملكية عقارات	- الرئيس: جاسم المحمود مدراء: هاشم المحمود ورشيد الحاج نايف. - مدير مساعد غانم الحمّود - مصنع شبكات تبطين الطرق المعدنية (٥٠٠ مستخدم وعامل)
١١ - انطوان وجان هلّون [١٢]	بغداد	صناعيان وتجار صناعة سخانات ماء (فايركنغ) مجمدات ماء (سنوكنغ)	- شركة صناعات التدفئة والتبريد - رئيس: انطوان هلون. - مدير: جان هلون، حملة أسهم آخرون. مصطفى سعدي - سركيس عبو - مصهر فولاذ الجبوري (مساهمون رئيسيون فيه) - شركة سركيس للأشغال الميكانيكية.
١٢ - كريكور أخوان [١٣]	بغداد	أصحاب الأسهم الرئيسيون: أرمين واسطيفان ومراد كريكور. الرئيس: أرمين كريكور مدراء: مراد واسطيفان كريكور	- شركة صناعات تكنو الكيمياوية ذ.م.م - صناعات ليزا الكيمياوية. - صناعات العوازل والتبطين الحديثة - شركة اسطفيان كريكور وشركاه. - وكالة عامة لشركة أطلس يوربول (ايطاليا) واريك ادهيسف (ايطاليا) وكيمبيرواميكس (بريطانيا)
١٣ - ابراهيم محمد السمان [١٤] وخالد محمود السمّان	الموصل	تجار وصناعيو نسيج	- شركة السمّان للخياطة والنسيج
١٤ - اسماعيل شريف وأولاده	عانه (الدليم)	صناعي ومقاول	- مصنع سخانات يونكرز (عصام شريف) - مصنع الكرافيت والأقلام. - ملكية دور سينما
١٥ - عائلة بيتواته [١٥]	السليمانية	أنور بيك بيتواته وأولاده، يملك قرى وقصبات	- شركة بيتواته للطحين الفني المحدودة رأسمالها — ٢، مليون دينار
١٦ - محمد حسن ومحمد جواد الكاتب [١٦]	بغداد	صناعة أصباغ منزلية وصناعية - وكالة شركة أصباغ بريطانية	- شركة أصباغ يونيفرسل رئيس: محمد حسن الكاتب - مدير: محمد جواد الكاتب - رأس المال: الرئيس والمدير - مبيعات مسجلة في ١٩٨١ مليون دينار

الاســـم	الانحدار الاقليمي	طبيعة النشاط والتوزيع العائلي	مجالات النشـــاط
١٧ ـ توفيق وجعفر وكريم علاّوي [١٧]		مقاولون، وصناعات مرتبطة	ـ شركة مقاولات البناء العصرية (مشاركة من الأخوة الثلاثة) ـ معمل توفيق علاّوي للكيبلات والأسلاك الكهربائية ـ شركة الصناعات العراقية لانتاج أجهزة التبريد، السخانات، النوابض الحلزونية
١٨ ـ رشيد وحبري الحسيّم [١٨]	الأنبار (الدليم)	من أكبر شركات المقاولات العراقية رشيد عضو مجلس ادارة اتحاد المقاولين العراقيين	
١٩ ـ حيدر ويونس السهاوي [١٩]	السماوه	مالك صغير، تحولا إلى تاجرين صناعيين كبيرين خلال السبعينات	ـ معمل ألبان ومرطبات بغداد، ٦٠ طن/يوم. ـ أسطول شاحنات مبردة
٢٠ ـ ناصر وعبود صالح البلداوي [٢٠]	بغداد	صناعيان	ـ معمل نسيج وأربطة البلداوي ـ معمل بلداوي بلاسكو للأدوات البلاستيكية
٢١ ـ أولاد عزيز محمود [٢١]		صباح ومنى وأميرة ومنيرة وسها عزيز محمود، وفضيلة ابراهيم عمر	ـ شركة الهلال لانتاج البسكت والشكلة المحدودة، رأسمال ١٥٠ ألف دينار
٢٢ ـ أولاد محمود السلوم [٢٢]		ـ انتاج مكائن المخازن عالية التبريد ـ مشعّات حرارية للتدفئة المركزية ـ نافخات هواء للتكييف المركزي ـ رافعات هواء للتكييف المركزي ـ أبراج تبريد، ـ مثلجات ومبردات ماء ـ مضخات ماء مبرّد ومكثفات	ـ شركة السلّوم الصناعية ـ مدير مفوض، عبد الجبّار محمود السلّوم
٢٣ ـ أولاد جذّوع الشيخ محسن [٢٣]	البصرة	حمزة وشاكر ومالك، شركاء في	ـ شركة البصرة لتصنيع الأخشاب المحدودة
٢٤ ـ أولاد محمد الفيّاض الكبيسي [٢٤]	الأنبار	ابراهيم الفياض وأخوته وأولاد عمهم حمد الفياض	ـ معمل أصباغ أقمشة في الفلّوجه ـ معمل نسيج تريكو ومعمل جوارب ـ استشارات عقارية في العراق وسوريا ـ مقاولات.
٢٥ ـ محمد وخالد عودة الكبيسي [٢٥]	الأنبار	صناعيان	ـ معامل النسيج المتحدة ـ شركة الأصباغ الفنية
٢٦ ـ عائلة رشان [٢٦]		طه وفؤاد وصديق رشان	ـ معمل رشا للأقمشة.

الاســـــم	الانحدار الاقليمي	طبيعة النشاط والتوزيع العائلي	مجالات النشـــــاط
٢٧ ـ ابراهيم كاظم وولده [(٢٧)]	بغداد		ـ معمل طابوق الإمام الحسن صاحبه ابراهيم كاظم ـ معمل طابوق النور الحديث صاحبه خليل ابراهيم كاظم
٢٨ ـ أولاد علي محيميد [(٢٨)]	بغداد		ـ معمل طابوق السريع حسين علي محيميد ـ معمل طابوق القاسم الحديث حسن علي محيميد
٢٩ ـ نجم عبد الحسن بنّيان [(٢٩)] وأولاده.		ميسون ومهنّد ومظفر أولاد نجم	ـ شركة دجلة لصناعة الأواني المنزلية المحدودة، رأسمال ٢٥٠ ألف دينار
٣٠ ـ صبحي عباس وأولاده [(٣٠)]		وليد وصبا صبحي عباس علي	ـ شركة الوليد للصناعات الجلدية المحدودة رأسمال ٦٠ ألف دينار
٣١ ـ شركة عدنان نصري ميخائيل [(٣١)] وأخوانه.	بغداد		ـ عضو مجلس ادارة اتحاد المقاولين العراقيين عند تأسيسه ـ شركة مقاولات منذ الستينات.

هوامش الجدول (٤):

(١) عدا من ورد ذكرهم في الجدول رقم (٣).

(٢) عن Bricault (ed.) op. Cit.

(٣) عن المصدر السابق.

(٤) صحف «الجمهورية» ٢٦/٨/١٩٨٥ و«الثورة» ٣١/٨/١٩٨٣ و«الاتحاد» (يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية في العراق) ١٤/٨/١٩٨٩.

(٥) الجمهورية ١٦/٢/١٩٨٩.

(٦) الجمهورية ٢٩/١/١٩٨٩ والاتحاد ٢٤/٤/١٩٨٩.

(٧) الجمهورية ٢٣/٨/١٩٨٣.

(٨) الثورة ٢/٢/١٩٨٥ و٦/١/١٩٨٥.

(٩) الثورة ٢/٢/١٩٨٥.

(١٠) عن Bricault, (ed.) op. Cit.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق وجريدة «الثورة ٢٢/٧/١٩٨٣.

(١٤) المصدر السابق.



(١٥) صحيفة «الاتحاد» ٢٢/٥/١٩٨٩ .

(١٦) عن Bricault, (ed.) op. Cit.

(١٧) المصدر السابق، و«الثورة» ٢١/٧/١٩٨٣ .

(١٨) مجلة «ألف باء» ١٥/٥/١٩٨٥ ، «الثورة» ٥/٨/١٩٨٣ و٢٠/٨/١٩٨٣ و«الجمهورية» ١/٩/١٩٨٣ .

(١٩) مجلة «وعي العمال»، ايلول ١٩٨٣ .

(٢٠) «الثورة» ٣/٨/١٩٨٣ و٢٠/٨/١٩٨٣ و٦/٢/١٩٨٥ .

(٢١) الجمهورية ٢٩/٦/١٩٨٥ .

(٢٢) الثورة ٨/٢/١٩٨٥ .

(٢٣) الثورة ٤/٢/١٩٨٥ .

(٢٤) الجمهورية ٢١/٧/١٩٨٣ و١/٩/١٩٨٣ .

(٢٥) الثورة ١٠/٨/١٩٨٣ .

(٢٦) الثورة ١٤/٧/١٩٨٣ .

(٢٧) الثورة ١٦/٨/١٩٨٣ .

(٢٨) الثورة ١٦/٨/١٩٨٣ .

(٢٩) صحيفة «العراق» ٢٨/١١/١٩٨٨ .

(٣٠) الجمهورية ١٠/٦/١٩٨٥ .

(٣١) ورد اسم الشركة في كتاب د. صفاء الحافظ، سبق ذكره، ص٣٣٤ .

جدول رقم (٥) :

أمثلة على تحول المقاولين نحو النشاط المنظّم[١]

الاسم	رأس المال	الموقع	ملاحظات
١ - شركة حسيب صالح للمقاولات والهندسة[٢] .	٧٠٠ ألف دينار	السليمانية	من أكبر المقاولين العراقيين، نائب رئيس اتحاد المقاولين عند تأسيسه، تولى بناء عمارة شركة التأمين الوطنية، مصرف الرافدين، اعادة التأمين العراقية سوق وعمارة التأمين، المكتبة الوطنية وقاعة المحاضرات، ومركز شركة التأمين الوطنية، الفندق السياحي في السليمانية.
٢ - شركة سورجي للمقاولات العامة المحدودة[٣]	زيادة رأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٥٥٠ ألف دينار	أربيل	انظر الجدول (٣) الرقم (١٢)



الاســـم	رأس المـــال	الموقع	ملاحظـــات
٣ ـ شركة علي حميد الدبيسي للمقاولات العامة[٤]	رأسمال ٤٠٠ ألف دينار	بغداد	
٤ ـ شركة محمد زاهر الإمام[٥]	زيادة رأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٣٦٠ ألف دينار	بغداد	عضو مجلس ادارة اتحاد المقاولين العراقيين عند تأسيسه
٥ ـ الشركة العالمية للمقاولات الانشائية صاحبها حسين علي صالح الدليمي[٦]	زيادة رأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٣٦٠ ألف دينار	الأنبار	كان اسمها قبل التعديل، شركة حسين علي صالح الدليمي
٦ ـ شركة محمد عبد الرضا الجبوري للمقاولات[٧]	زيادة رأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٣٦٠ ألف دينار	بغداد (أصلاً من الأنبار)	كانت قبل التعديل مكتباً لثلاثة مقاولين: حمد موسى الدليمي وكردي موسى ومحمد عبد الرضا الجبوري.
٧ ـ شركة ابراهيم دالي حسن الدليمي للمقاولات[٨].	زيادة رأس المال من ١٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألف دينار	الأنبار	
٨ ـ شركة نظمي علي مصطفى للمقاولات الانشائية[٩].	١٥٠ ألف دينار		
٩ ـ شركة جلال حميد زين العابدين للمقاولات الانشائية[١٠].	١٥٠ ألف دينار		
١٠ ـ شركة رمزي يوسف اللامي للمقاولات الانشائية[١١].	١٠٠ ألف دينار		انظر الجدول (٤) الفقرة (٥)
١١ ـ شركة العامر للمقاولات[١٢].	زيادة رأس المال من ٢٥ ألف إلى ٥٠ ألف دينار		
١٢ ـ شركة عيسى الزبيدي للمقاولات الانشائية[١٣].	رأسمال ٢٥ ألف دينار.	بغداد	
١٣ ـ شركة الأخوان للمقاولات العامة المحدودة[١٤] أركان شعلان جاسم العدوان وأخوه.	ـ		

هوامش جدول رقم (٥):

(١) بعد نجاح المقاولين في تأسيس اتحاد لهم (قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٤)، أصدر مجلس التخطيط تعليمات جديدة حول تصنيف المقاولين (الثورة ١٧/٦/١٩٨٥)، اشترط بموجبها أن يُسجّل مقاولو البناء والتشييد ضمن التسلسل «درجة سابعة إلى الدرجة العاشرة» في حين لابد للمسجلين ضمن الدرجات الست الأولى أن ينظموا أنفسهم كشركات، تتدرج حسب رؤوس أموالها.
أما مقاولو النصب والتركيب فتم تصنيفهم إلى ست درجات تحتل الشركات الدرجات الثلاث الأولى منها.

(٢) مجلة «ألف باء» ١٥/٥/١٩٨٥ و٣٠/١٠/١٩٨٥ .

(٣) صحيفة «الثورة» ٣١/٣/١٩٨٥ .

(٤) صحيفة «الثورة» ٤/٨/١٩٨٥ .

(٥) صحيفة «الجمهورية» ٢٣/٧/١٩٨٥ .

(٦) صحيفة «الثورة» ٣١/٨/١٩٨٥ .

(٧) الثورة ١٣/٧/١٩٨٥ والثورة ٢/٨/١٩٨٥ ، ملكياتهم القديمة عن بطاطو، مصدر سابق، ص٥٨ ـ ٦١ .

(٨) صحيفة «الاتحاد» ١٥/٥/١٩٨٩ و«الاتحاد» ٣/٧/١٩٨٩ .

(٩) الاتحاد ٢٤/٤/١٩٨٩ .

(١٠) الجمهورية ٦/١٢/١٩٨٥ .

(١١) الجمهورية ٢٩/١/١٩٨٩ .

(١٢) الاتحاد ٣/٧/١٩٨٩ .

(١٣) الاتحاد ٢٤/٧/١٩٨٩ .

(١٤) الثورة ٥/١/١٩٨٥ .



جدول رقم (٦) :

بعض الشركات المسجلة عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ موزعة حسب رؤوس أموالها وفروع نشاطها[1]

رأس المال (ألف دينار) / فرع النشـــاط	٢٥ـ٥٠	٥٠ـ١٠٠ ألف	١٠٠ـ٢٥٠	٢٥٠ـ٥٠٠	٥٠٠ـمليون	مليونـ١,٥ مليون	١,٥ـ٥ مليون	٥ـ١٠	المجموع
انتاج زراعي وحيواني	—	—	١	١	٢	٢	—	١	٧
انتاج أعلاف الحيوانات	—	—	٦	—	—	٢	—	—	٨
صناعات غذائية ومطاحن حبوب	١	٢	١	١	—	١	٤	١	١١
انشاءات معدنية ، وأثاث وصناعات ميكانيكية	١	٤	١	٢	—	—	١	—	٩
خياطة ، غزل ونسيج ، أحذية ومصنوعات جلدية	—	١	٢	٢	—	—	—	—	٥
صناعات انشائية ومواد بناء	—	١	٣	—	٢	١	٤	—	١١
صناعات كيمياوية ، مواد تجميل ومنظفات	—	—	١	—	—	—	—	١	٢
صناعات ورق وكارتون	—	١	١	—	—	—	—	—	٢
صيانة وخدمات صناعية	—	٤	—	—	—	—	—	—	٤
شركات تجارية وخدمات	٩	٤	١	—	—	—	١	—	١٥
شركات مقاولات	١	١	٢	١	—	—	—	—	٥
المجمـــوع	١٢	١٨	١٩	٧	٤	٦	١٠	٣	٧٩

(١) استبعدنا الشركات التي لم نستطع التعرف على رؤوس أموالها.

هوامش ومصادر البحث

(١) يستخدم الباحث هذا التعبير «تخصيص» من دون تبن له. فقد نحت الباحثون العرب عدة مصطلحات، من دون أن يحظى أي منها بقبول عام.

(٢) الحديث هنا حول نقاشات «التخصيص» فقط، واستنادها إلى أبحاث ملموسة، نشير على سبيل المثال إلى الندوة التي عقدها «مركز دراسات الوحدة العربية» في القاهرة حول الموضوع (ايار ١٩٩٠)، وندوة تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص في الدار البيضاء (ايلول ١٩٨٨) وندوة التحول إلى القطاع الخاص والتكيف البنائي في الدول العربية (أبو ظبي، كانون الأول ١٩٨٨)، فضلاً عن ثلاثة ملفات عن الموضوع في مجلة «المستقبل العربي» (الاعداد ٣ و٧ و١٢/١٩٩٠). هنا لا نجد إشارة إلى الابحاث العيانية التي قام بها باحثون مصريون وسوريون وجزائريون وعراقيون عن واقع رأس المال الخاص في بلدانهم.

(٣) الوظيفية ليست حكراً على منهج في البحث دون آخر، ولعل أكثر من ابتلى بها هم ماركسيو البلدان العربية (والعالم الثالث بوجه خاص). ذلك ان النقاشات في صفوفهم كانت تدور، في الغالب حول أفضلية هذا الطريق أو ذاك، أو تفوق هذا النظام على ذاك، انطلاقاً من مقدمات نظرية صحيحة، لكنها عامة وتجريدية. ونادراً ماكان النقاش يدور حول إمكانية هذا الطريق، انطلاقاً من دراسة القوانين والآليات الداخلية للمجتمعات الملموسة. وإذا كانت الارادية شكلاً للوظيفية، فان الباحثين في «الامكانية» غالباً ما تعرضوا لاتهام بـ «الجبرية الموضوعية». ربما نجد هنا أحد أسباب الهجوم الذي تعرضت له البنيوية التي رغم كل نواقصها ابرزت أهمية ضرورة فهم المنطق الداخلي للبنى قبل أي حديث عن تغييرها.

(٤) Tony Walker, «Privatisation as a Panacea» Financial Times, Apr.4, 1990.

(٥) Victor Mallet, «Strategies that Stifle» in op. cit.

(٦) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء «المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٨»، بغداد، ١٩٨٩، ص١٧٠. وتصريح وزير التخطيط العراقي لصحيفة «الجمهورية» (بغداد) ١٧/٩/١٩٨٩.

(٧) المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣، ص١٦٣.

(٨) أهم المصادر المتعلقة بمصر:

- د. علي بركات «تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤ وأثره على الحركات السياسية»، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧.
- د. محمود متولي «الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤.
- د. عاصم الدسوقي «كبار ملاك الاراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٤ ـ ١٩٥٢» دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥.
- اريك دافيز «مأزق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث. تجربة بنك مصر ١٩٢٠ ـ ١٩٤١» ترجمة: سامي الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٥.

وفيما يتعلق بالعراق اعتمدنا المرجع الموسوعي لحنا بطاطو.

Hanna Batatu, «The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq» Princeton University Press, Princeton, 1978.

(٩) سامية سعيد إمام «من يملك مصر؟ دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠» دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦ .

ـ عادل غنيم «النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢» منشورات جامعة الامم المتحدة، ومنتدى العالم الثالث، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦.

(١٠) عصام الخفاجي «الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨»، منشورات جامعة الامم المتحدة ومنتدى العالم الثالث، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣ .

(١١) سامية إمام، مصدر سابق، ص١٦٨ و٢٢٧ .

(١٢) انظر على سبيل المثال ـ صلاح العمروسي «حول الرأسمالية الطفيلية»: دراسة نقدية، دار الفكر المعاصر، القاهرة ١٩٨٥ .

ـ د. محمود عبد الفضيل «حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح» مجلة «الطليعة» مايو ١٩٨٤ .

ـ د. محمد عبد الشفيع موسى «الرأسمالية الطفيلية في مصر . . . هل هي مفهوم علمي» مجلة «الطليعة» اكتوبر ١٩٨٤ .

ـ د. محمود عبد الفضيل، حول «مفهوم الرأسمالية الطفيلية في الواقع المصري الراهن» مجلة «الطليعة» يناير ١٩٨٥ .

ـ د. ابراهيم العيسوي «في اصلاح ما أفسده الانفتاح» كتاب الأهالي رقم ٣، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٤ .

ـ د. فؤاد مرسي، «هذا الانفتاح الاقتصادي» بيروت، دار الوحدة للطباعة، ١٩٨٠ .

ـ معظم أعداد مجلة «اليسار العربي» الصادرة في بيروت، وخصوصاً بعد ١٩٨٤ .

(١٣) وحتى في حالة أحمد محرم الواردة في ص١١٠ من المصدر المذكور، حيث تولى منصب وزير الاسكان، يصح القول انه تولاها بوصفه رئيساً لجمعية المهندسين، وصاحب مكتب استشاري على علاقة وثيقة بكبار الرأسماليين منذ الخمسينات وليس العكس.

(١٤) Patrick O'Brien,. «The Revolution in Egypt's Economic System» London, Oxford University Press, 1966, P.242.

(١٥) M.Abdul Fadhil, «The Political Econony of Nasserism» Cambridge, Cambridge University Press, 1980, P. 107.

في الواقع يشكل هذا الضرب من الاستقراء الغائي للتاريخ أساس تحليلات معظم التيارات الماركسية العربية لما يُسمى بـ «الثورة الوطنية الديمقراطية» التي يجب أن تسير نحو الاشتراكية، وإلا فانها تكون قد ضّلت الطريق.

(١٦) محمود حسين، «الصراع الطبقي في مصر»، ترجمة عباس بزّي وأحمد واصل، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١ ص٢٣١ .

(١٧) عادل غنيم، مصدر سابق، ص١٩ وعادل غنيم «حول قضية الطبقة الجديدة في مصر»، مجلة «الطليعة» (القاهرة)، فبراير ١٩٦٨ .

(١٨) عادل غنيم «حول قضية الطبقة الجديدة» مصدر سابق، ص٩٠ .

(١٩) عادل غنيم، «نموذج» مصدر سابق، ص٣٦٥ .

(٢٠) الخفاجي، الدولة والتطور. . . مصدر سابق ص٦٥ .

(٢١) كل الأرقام للفترة مابعد ١٩٨٢ تعود إلى عصام الخفاجي، «الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع ايران» مجلة «الفكر الاستراتيجي العربي» (بيروت)، نيسان ، ١٩٩٠ ص١٧٧ ـ ٢٢٢ والمجموعات الاحصائية السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء، مالم تجر الاشارة إلى غير ذلك.

(٢٢) د. وداد مرقس، «سكان مصر، قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦» القاهرة مركز البحوث العربية (بدون تاريخ) ص١٨ و٢١ .

(٢٣) د. محمد سلمان حسن، «التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨» المكتبة العصرية، بيروت ، ١٩٦٥ ص٧٥ .

(٢٤) د. حسام مندور «ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية» (قضايا فكرية) القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، اغسطس، اكتوبر ،١٩٨٦ ص١٣٤ .

(٢٥) الخفاجي، «الدولة» مصدر سابق، ص٩٢ .

(٢٦) عادل غنيم «نموذج». . . مصدر سابق، ص٣٥١ .

(٢٧) الخفاجي، «الدولة. . .» مصدر سابق ص٦٨ ـ ٦٩ .

(٢٨) أرقام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ لمصر، عن Robert Mabro , «The Egyptian Economy 1952 – 1970» Clarendon Press, London, 1974, P.177 للعراق، عن د. هشام متولي «اقتصاديات القطر العراقي»، دمشق، مركز الدراسات الاقتصادية ١٩٦٤ ، ص٢٨ ـ ٢٩. أرقام ١٩٧٢ فما بعد،انظر الجدول رقم ـ ٢.

(٢٩) د. صفاء الحافظ «القطاع العام وآفاق التطور الاشتراكي في العراق»، دار الفارابي (بيروت) ومكتبة النهضة (بغداد)، ١٩٧١ ص ٣٨٨ .

(٣٠) هذا الأمر توقعناه منذ عام ١٩٨٨ في دراسة «الاقتصاد العراقي . . .» المشار لها اعلاه. وبالطبع فان الوضع الراهن سيعجّل خطوات «التخصيص» اللاحقة .

(٣١) من المفيد التذكير بأن مهندس قرارات التأميم كان محافظ البنك المركزي آنذاك، د. خير الدين حسيب وهو من ابناء الموصل كما أن العسكريين الموصليين كانوا واسعي النفوذ في عهد عبد السلام عارف، وكانوا يُعرفون بكتلة عبد العزيز العقيلي.

(٣٢) بطاطو، مصدر سابق ص٥٨ ـ ٦١ وص٢٧٦ ـ ٢٨١ .

(٣٣) فاضل البراك «المدارس اليهودية والايرانية في العراق» بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٥ ص١٥٠ ـ ١٥٢ . ليس هنا مجال الحديث عن مفهوم «التبعية» والمآسي التي انطوى عليها التهجير، لكن هذا المصدر نفسه يعترف في مواضع عدة بأن بالمهجرين يمتلكون وثائق كاملة تثبت مواطنتهم العراقية، بل إنه يحذّر القارىء من الانخداع بـ «انتساب مثل هؤلاء إلى القبائل العربية المعروفة» حين ترد أسماء تدل ألقابها بوضوح على ذلك، فلايجد البراك تفسيراً غير قول «فذلك من قبيل الانتحال الذي يراد به التمويه وطمس الحقائق» (ص١٥٦) .

ان قضية التهجير ودوافعها طُرحت على أكبر قدر من الصراحة والوضوح في مقابلة أجرتها مجلة «ألف باء» الاسبوعية العراقية (١٩٨٠/٦/٢٥) مع البراك نفسه، إذ قال: «وتسري اجراءات التسفير على أية عائلة ايرانية يثبت عدم ولائها للثورة والوطن حتى إذا كانت تحمل شهادة الجنسية العراقية».

(٣٤) أحمد حمروش، «قصة ثورة ٢٣ يوليو» الجزء الثاني بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥، ص٢٥٦ .

(٣٥) الدسوقي، مصدر سابق، ص١٧١ - ١٧٣ .

(٣٦) سامية سعيد، مصدر سابق، ص٦١ - ٧٢ .

(٣٧) على سبيل المثال، وتحت بند «بعض مظاهر الثروة قبل الثورة» نجد التالي: عبد المحسن شتا مساهمة في شركة بمبلغ ٤ آلاف جنيه، صدقي محمد الصيرفي، مساهمة بمبلغ ٣,٣ ألف جنيه، أحمد يوسف الجندي مساهمة بمبلغ ٢,٧ ألف جنيه، محمد محمود هيكل بمساهمة بمبلغ ١٣,٤ ألف جنيه، عبد الغفار البربري ١٨,٣ ألف جنيه، زكي هاشم ألفي جنيه، ريتشارد وديع غرغور ١٠ آلاف جنيه، مصطفى عجرمه ١٨,٥ ألف جنيه، أنور حلبوني ٤,٢ ألف جنيه، عبد الجليل العمري ٣,٣ ألف جنيه، حسن عباس زكي ١٣,٥ ألف جنيه. نعمت شريف الكسان ١٢,٥ ألف جنيه. المصدر السابق، ص ٦١ - ٧٢ .

(٣٨) عبد القادر الحراكي ١٠ آلاف جنيه، مريت بطرس غالي ١١ ألف جنيه، مصطفى عجرمه ٤٨ ألف جنيه، حسن عباس زكي ٥٣ ألف جنيه، (ص٦١ - ٧٢) .

(٣٩) د. علي بركات، مصدر سبق ذكره، أنظر خاصة، الفصل الثاني «ظهور الملكيات الكبيرة واثره على توزيع الملكية» ص٧٠ - ١٤٨ .
والفصل الثالث «خريطة القوى الاجتماعية على ضوء التفسيرات التي حدثت في توزيع الملكية» ص١٤٩ - ٢٨٢ .

(٤٠) اريك ديفز، مصدر سابق ص٦٢ .

(٤١) ديفز، ص١١٠ - ١١١ .

(٤٢) مصدر سابق ص١٠٩ .

(٤٣) بطاطو، مصدر سابق، ص١١١٦ و١١٢٦ - ١١٢٧ . لكن علينا الاشارة إلى أن البروفسور بطاطو أوضح أنه لم يقصد القول بأن الدولة صارت صانعة للطبقات، بل ان الثورات خلقت ظروفاً مواتية لتوسع «الطبقات الوسطى» انظر المناقشة مع كاتب البحث:
Isam, AL – Khafaji«State Incubation of Iraqi Capitalism» Middle East Report, Sep – Oct. 1986, p3 – Hanna Batatu, «State and Capitalism in Iraq: A Comment in Ibid., p. 10 – 13.

(٤٤) عالجنا هذا الجانب بالتفصيل في كتاب. «رأسمالية الدولة الوطنية» بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٩، وخاصة الفصل الثالث.

(٤٥) نشير على سبيل المثال إلى حالة «الصناعي» علي الجنابي في الجدول - ٤ - (الفقرة الثالثة). هنا لدينا حالة «صناعي» يملك معملاً للشوكولاته حتى عام ١٩٨٠ وهو مالا يؤهله للتصنيف ضمن الرأسمالية الكبيرة، يشير المصدر الذي استقينا عنه معلوماتنا إلى ان زوجته «السيدة صابرين» صناعية «تدير» مطاحن السيدة في النجف منذ عام ١٩٨٠ ولا يتحدث المصدر عن اقامة المطاحن الضخمة، وبالعودة إلى كتاب مدير الامن العام (انظر الهامش - ٣٣ -) نجد ضمن تعداد «المشبوهين» الذين تم تهجيرهم عام ١٩٨٠ الصناعي



العذاري «صاحب معمل السيدة»! ولا تمضي سبع سنوات حتى يكون من أوائل المستفيدين من عملية «التخصيص» فيشتري أحد معامل الدولة الكبيرة بمبلغ ٢,٥ مليون دينار، وحين نعود إلى قوائم التبرعات في فترة الحرب ضد ايران نجد أنه تبرع بما يزيد عن أربعة ملايين دينار، بعضها لانشاء مقرات للحزب الحاكم في محافظة النجف. ومن الواضح من كل هذا أن ثمة تشابكاً هنا مع المؤسسة السياسية، ولكن لعدم تمكننا من تحديده بالدقة لم نُدخل هذا الصناعي ضمن الجدول (٣).

(٤٧) Tim Mitchell,«America's Egypt, Discourse of the Development Industry» Middle East Report, Mar – Apr. 1991, pp.18 – 34.

(٤٧) Ibid, p. 21.



كليمنت هنري مور

رأس المال المالي والطغمة المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

كتب هيلفر دينغ يقول: «لاتعود نسبة متزايدة باضطراد من رأس المال في الصناعة للصناعيين ألذين يستخدمون هذا الرأسمال. فهم لايحصلون على حق استخدامه إلا عبر وساطة البنوك التي تمثل، بالنسبة لهم، مالكة رأس المال. ومن جهة أخرى فإن المصرف مضطر لأن يبقي حصة متزايدة من أمواله مشغولة في الصناعة. لذا فإن المصرف يتحول أكثر فأكثر إلى رأسمالي صناعي. ورأس المال المصرفي هذا، أي رأس المال المؤلف من الأموال النقدية، الذي بات متحولاً إلى رأسمال صناعي، أطلق عليه اسم: «رأس المال المالي» .... ويخضع رأس المال المالي لسيطرة المصارف ويقوم الصناعيون بتشغيله». لينين، ص ٤٧، مقتبساً من هيلفر دينغ، ١٩١٢، ص ٢٨٣).

إن عقد أية مقارنة بين رأسماليي لينين الماليين وبين البرجوازيات المالية الناشئة في بلدان العالم الثالث محكوم بالتأكيد بأن يجسد شبحاً من اصطناع الخيال المحموم حتى المرض للمثقفين. فالمصرفيون العرب يكادون لايشكلون أمراً واقعياً، كما أن نموذج لينين، وهو نموذج مقتبس من الماركسي النمساوي رودولف هيلفر دينغ، كان هو نفسه قد ضل الطريق القويم على أية حال. رأى هيلفردنغ: «أن النظام الانجليزي [كان] يمثل نظاماً ولّى زمانه.. نظاماً يتعرض للانهيار والانحطاط في كل مكان» (١٩٨١، ص ٢٩٣)، حيث بدت أسواق الأسهم خاسرة لصالح السيطرة الداخلية للصيارفة على أسواق رأس المال. في الحقيقة، ماعاد نموذج لينين صالحاً للاقتصادات الصناعية المتقدمة، غير أنه مايزال ملائماً للمجتمعات التي هي في طور التصنيع حيث أسواق الأسهم ضعيفة أو غير موجودة، حيث المشاريع

تبقى مكتومة، وحيث المصارف التجارية تتحمل العبء الأكبر من عمليات التوسط بين المدخرين والمقترضين. وبالفعل فإن الاحتمال الأقوى هو أن المصرفيين أقدر على التحكم بذرى الاقتصادات المدينة التابعة، حتى في ظل غياب قدر كبير من الصناعة، مما بمصائر اقتصادات صناعية متطورة. ففي الكثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، يتخذ الدين الدولي والداخلي (الوطني)، في تناسبه مع الناتج المحلي الاجمالي، أبعاداً أمريكية لاتينية ويؤهل المصرفيين للقيام بأدوار سياسية كبيرة. وعلى الرغم من أنهم لايمولون صناعات ذات شأن، فإن نمط توزيعهم للاعتمادات من شأنه أن يحدد، إلى حد كبير، شروط مفصلة أية مصالح طبقية برجوازية.

ستنظر هذه الورقة في كيفية قيام المصارف باعادة تشكيل سلطة الدولة والمصالح الطبقية في المنطقة. إننا نبدأ بمقارنة النظم المصرفية الشرق أوسطية والافريقية الشمالية المختلفة ببعضها من حيث استقلاليتها الذاتية، بغية تركيز المناقشة على الأكثر تمتعاً بمثل هذه الاستقلالية الذاتية. أما الافتراض الذي نهتدي به فهو الافتراض الذي يقول: **في ظل شروط الاستقلال النسبي**، كلما كان النظام المصرفي أكثر تمركزاً، كان احتمال تمتع الحكومة بالقدرة على التفاوض بشأن اشاعة التدابير الليبرالية الرسمية المطلوبة من الدول المدينة بدون اعادة توزيع أية سلطة فعلية، احتمالاً أقوى. وكلما كان النظام المصرفي هذا أقل تمركزاً كان احتمال أن تؤدي اشاعة الليبرالية على المستوى الرسمي في الاقتصاد إلى اعادة توزيع فعلية للسلطة السياسية بين مختلف المراكز والدوائر الاقتصادية، احتمالاً أقوى. وفي الحالين كلتيهما، يؤدي تخصيص الاعتمادات، إلى حد كبير، إلى تحديد معالم البرجوازيات الصناعية والتجارية والزراعية، كما رأى هيلفر دينغ، ولكن التأثيرات السياسية ستكون مختلفة. وبالتالي فإن جوهر الورقة سيتركز على تحليل مستويات تمركز النظم المصرفية المختلفة ومدى قدرتها على تكرار الطغمة الاحتكارية من النمط الألماني. بغية توقع النتيجة واستشرافها كان هيلفر دينغ قد رحل بعيداً إلى الأطراف القصوى من الحدود الأوروبية للمنطقة، إذ انتقل إلى كل من تركيا والمغرب.

مفهوم الاستقلال الذاتي:

يشكل استقلال البنوك أو المصارف الذاتي النسبي عن ادارة الدولة افتراضاً حاسماً في أساس نموذج هيلفردينغ ـ لينين. وقد أتاح هذا الافتراض لأتباع كارل ماركس فرصة تحديد كيفية قيام الدولة بدور الهيئة التنفيذية للبرجوازية: فنظام ألمانيا الامبريالية (الامبراطورية) المركز بشكل خاص لمصارف شاملة هو الذي وجّه السلف والقروض نحو البرجوازية الصناعية فمكّن «الرأسمالية الاحتكارية» من تحقيق تطورها الكامل. أما النموذج البريطاني الأقل تمركزاً والذي تجلى في أسواق مفتوحة قائمة على التكافؤ، فلم يكن، بنظر هيلفردينغ، إلا انحرافاً متقهقراً نكوصياً عن القاعدة الحديثة. ومع ذلك، فإن رأس المال المالي، في بريطانيا كما في المانيا، كان مستقلاً ذاتياً بمقدار ماستطاعت، حسب زعم الزاعمين، أن تجبر الدول المختلفة المعنية على السير في طريق الامبريالية (هوبسون، ١٩٠٢ ؛ شومبيتر، ١٩١٩ ، ١٩٥١).

إن أفضل الأماكن للبحث عن نظم مصرفية مستقلة ذاتياً نسبياً في الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي تلك البلدان التي بقيت فيها مخلفات امبريالية القرن التاسع عشر ـ مخلفات البيوتات المالية الفرنسية والبريطانية والألمانية ـ على حالها إلى حد كبير مثل لبنان واسرائيل والمغرب وتركيا. أما في الأجزاء الأخرى من المنطقة فإما أن التوغل الامبريالي كان محدوداً جداً أو أن الدول الجديدة القائمة على النهب نجحت في الاستيلاء على تلك المخلفات لانهاء الوجود الأوروبي. بعد الاستقلال أصبحت النظم المصرفية المدارة من قبل الدولة هي القاعدة، وكأن سيادة الدولة تشترط مسبقاً تخصيصاً ممركزاً للسلف والقروض يقوم به بيروقراطيون. قامت الدول الجديدة بالغاء الاستقلال الذاتي النسبي الذي كانت المصارف تتمتع به في الفترة الأولى قالبتين النموذج الألماني رأساً على عقب، قامت الدولتان العراقية والسورية ومازالتا (حتى آذار ١٩٩١) تقومان بالتأسيس لادارة احتكارات مصرفية، وفي هذين البلدين يمكن اختزال الطغمة المالية الى فئات يبقى تناولها، خارج دائرة هذه الورقة. أما الوضع الايراني فهو وضع أكثر تعقيداً ولابد من ابقائه هو الآخر خارج اطار المناقشة لعدم توفر المعلومات.

وبالمقابل فإن النظم الأخرى القائمة على اشتراكية الدولة قد انهارت وتحولت إلى نماذج أكثر اختلاطاً باتت قريبة الشبه بنظائرها القديمة العتيقة في كل من لبنان والمغرب وتركيا. كانت اسرائيل في ١٩٩٠ تستعد لاعادة اشاعة القطاع الخاص في نظامها المصرفي التجاري. وبمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وارشاداتها، بادرت مصر وتونس إلى القيام بسلسلة من الاصلاحات الرامية إلى جعل نظاميها المصرفيين أكثر تمتعاً بالاستقلالية الذاتية، بل حتى الجزائر اتخذت الخطوات الأولى على الطريق نحو تحويل مصارف الدولة لديها، مثلها مثل مشاريع القطاع العام الأخرى، إلى مؤسسات مسؤولة عن قراراتها الاقتصادية، وفي الوقت نفسه جرت في كل من المغرب وتركيا اصلاحات مشابهة، انطلاقاً من مواقع أكثر استقلالية ذاتية، من أجل تحرير نظاميها المصرفيين من الممارسات الكولونيالية ومابعد الكولونيالية القديمة أو العتيقة. ومثلما كان عقد الثمانينات عصر حزم التكيف وعمليات اعادة البنية المالية بالنسبة للشمال العربي وتركيا تماماً، كذلك أدت الشراهة النفطية إلى دفع معظم الدول النفطية في مهاوي العجز التمويلي.

قد تكون احدى عواقب العجوز التي زادت جراء حرب الخليج لعام ١٩٩١ ، قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي للقطاعين المصرفيين في كل من العربية السعودية والكويت. ومنذ فترة ماقبل الحرب كان السعوديون قد بدأوا باختبار عملية اصدار السندات الداخلية، ومن شأن المزيد من تقليص الاعتمادات أن يعزز أهمية أولئك الذين يخصصون القروض. إلا أن النظم المصرفية الوطنية لدى الأسر الخليجية المالكة مازالت حتى الآن غير متمتعة إلا بقدر قليل من الاستقلالية الذاتية. فهذه النظم، مثلها مثل النظام العراقي، وضعت يدها على الموارد النفطية ثم أعادت تخصيصها وتوظيفها وفق استراتيجيات عائلية وحكومية مختلفة، لم تكن أية منها تعطي الحركة المصرفية دوراً مستقلاً (ناهيك عن أن أبناء الأسر الحاكمة كانوا أحياناً يشغلون مناصب مدراء مجالس المصارف مع غيرها من المشروعات التجارية والصناعية). لبعض الوقت، حين كانت الكويت تحت الاحتلال العراقي، بدا النظام المالي هناك متمتعاً بنوع من الاستقلال الذاتي، غير أن موجوداته المجمدة كانت ومازال تدار من لندن من قبل الأسرة

الحاكمة. بدت المصارف في الدول الخليجية الأخرى أيضاً مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومحكماً بالأسر الحاكمة. تورط أحد أكبر المصارف العربية الموجودة فيها وراء البحار، وهو مصرف يديره باكستانيون، في فضيحة ايران غيت وضبط فيها بعد متلبساً بالتعامل بأموال تعود لتجار المخدرات في ١٩٨٨ ـ مما أدى بصورة غير مباشرة إلى تلطيخ سمعة المحامي الأمريكي المرموق كلارك كليفورد المعروف بآرائه المؤيدة لاسرائيل. بادرت الأسرة الحاكمة في أبو ظبي إلى انقاذ المصرف عن طريق زيادة حصة العائلة من رأس المال، بكل بساطة، ومن خلال نقل المقر الرئيسي للمصرف إلى الوطن (ميد MEED، ١٩٩١/٣/٨ ، ص ١٥) أما الاحتكارات المصرفية الكبرى فيها وراء البحار، وشركة المصارف العربية والمصرف الدولي الخليجي، فتبدو وكأنها قد فكت ارتباطها بقدر كبير من شؤون المنطقة وشجونها.

فيما يتعرض الخليج العربي لتحولات سياسية كبرى، قد تكتسب نظمها المصرفية قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي والقدرة على اعادة تشكيل النخب واعادة ترتيب مصالحها الاقتصادية ـ قد تمركز رأس المال المالي لبرجوازيات جديدة أو تؤدي إلى دمجه (رأس المال المالي) برساميل الأسر الحاكمة، إذا بقيت مستمرة. أما الآن فإن الحالات الأكثر اثارة للاهتمام والأكثر جدارة بالدراسة هي حالات المغرب ومصر واسرائيل ولبنان وتركيا ـ مع بقاء كبار مصدري النفط ذوي أهمية تتناسب مع مدى ممارسة رساميلهم فيما وراء البحار بعض التأثير على جيرانهم في الشمال.

السعي إلى الاستقلال الذاتي:

كان النظام المصرفي اللبناني هو الأكثر حرية في العالم العربي. فقد وصل مصرفيو لبنان في تمردهم على جميع أنواع السلطة حداً مكّنهم من تحاشي خلق مصرف مركزي إلى عام ١٩٦٤ . وعلى الرغم من انهيار بنك انترا في ١٩٦٦ ، فإن معظم البنوك المحلية نجت بل وازدهرت بعد المراحل الأولى من الحرب الأهلية، حين انسحبت متعددة الجنسيات. كما قيل في مكان آخر (مور، ١٩٨٦) قامت المصارف المحلية بتمويل التوسع المدهش للصادرات الصناعية اللبنانية حتى الغزو الاسرائيلي في ١٩٨٢ . وفي غياب دولة تقوم بوظائفها، كانت بنية رساميل هذه المصارف تعكس التقسيم الفعلي للسلطة السياسية وفق الانقسامات الطائفية، كما كانت التغيرات الحاصلة في بنية الرساميل تنبىء باعادة التوزيع المحتملة لهذه السلطة السياسية.

وفي الأجزاء الأخرى من الشرق الأوسط، نجحت الدول في اقامة بنوك مركزية لتقوم بدور الملاذ الأخير في تقديم السلف. غير أن هذه البنوك كانت مختلفة من حيث قدرتها على التصرف المستقل عن حكوماتها المعنية من جهة ومن حيث أنماط التشريعات التي فرضتها على المصارف التجارية من الجهة الثانية. فالبنك المركزي التركي الذي تأسس عام ١٩٣١ كان مستقلاً ظاهرياً وتابعاً بأكثريته للملكية الخاصة، على الرغم من أنه لم يتمتع إلا بقدر قليل من الاستقلالية حتى عام ١٩٨٠ . كان مخططو الدولة، لا البنوك، هم الذين يخصصون السلف والقروض إلى درجة تكاد تكون مثل جزائر بومدين. وقبل حدوث عملية اعادة تشكيل كبرى في الثمانينات ظلت أكثرية النظم المصرفية في المنطقة محرومة من اي قدر ذي شأن من الاستقلالية لأن بنوكها المركزية كانت عاجزة عن أن تتصرف بصورة مستقلة، وأكثر عجزاً في



ميدان ممارسة نوع من الوصاية غير المباشرة التي من شأنها أن تشجع البنوك التجارية على أن تتحول إلى مؤسسات مسؤولة تقوم بدور الوساطة المالية.

كانت المغرب واسرائيل استثناءين جزئياً. مضى مايقرب من عقدين من الزمن على الاستقلال قبل أن تفكر السلطات المغربية بالتأثير جدياً على النظام المصرفي المتطور في ظل الحكم الكولونيالي الفرنسي. كان البنك المغربي المركزي مستقلاً نسبياً يرأسه أحد أفراد الأسرة المالكة ويستطيع أن يقف في وجه الضغوط الآتية من وزير المالية. ولم تتعرض المصارف التجارية لأية تغييرات جوهرية من حيث بنية رساميلها إلاّ مع صدور قرارات المغربة في ١٩٧٣ (ليفو Leveau، ١٩٨٥ ، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨)، ولكن الادارة التي تمغربت تدريجياً احتفظت، مع ذلك باستمراريتها التنظيمية.

كانت الاشتراكية الاسرائيلية حاضرة، في الاقتصاد، على الأقل حضور نظيراتها العربية. والأزمة المالية التي حصلت عام ١٩٨٢ وضعت جميع المجموعات المصرفية عدا خمس من المجموعات الصغرى في خانة ملكية الدولة ومازالت تنتظر رفع قيود الملكية هذه. إلا أن الاستثمار الخاص الأجنبي، غير المتوفر للنظم المؤممة في العالم العربي إلى ان فتحت أبواب اقتصاداتها، خفف من قبضة الدولة في اسرائيل وسهّل، بدفع من التنافس السياسي الداخلي، عملية تمكين البنوك من ممارسة نوع من التمييز والعقلانية في تقديم القروض. تريد السلطات اطلاق حرية القطاع الخاص في القطاع المصرفي ولكنها لم تستطع حتى الآن أن تبيع البنوك ثانية إلى أصحابها السابقين. فبعض أغنى المرشحين كانوا قد أدينوا بالتلاعب بأسعار الأسهم عام ١٩٨٢ . غير أن الاسرائيليين تقدموا، مثلهم مثل الأتراك، على طريق اشاعة الليبرالية في نظامهم المصرفي.

باستثناء لبنان تبنت البلدان الشرق أوسطية كلها اصلاحات اقتصادية ومالية كبرى بدفع مباشر من صندوق النقد الدولي أو بقرار اتخذ وقائياً من أجل مواجهة ضغوط ناجمة عن ميزان المدفوعات أو القروض.

وفي كل من الحالات تنطوي الاصلاحات على قدر أكبر من الاستقلالية للبنك المركزي بما يمكنه من الاشراف على البنوك الأعضاء بمرونة أكبر ومن مقاومة الضغوط المباشرة من جانب وزارات الحكومة. ففي تونس، مثلاً، تبنت الحكومة برنامجاً للتكيف في ١٩٨٦ يركز تركيزاً كبيراً على الاصلاحات المالية اضافة إلى إدخال الاصلاحات في ميادين الأسعار والرسوم والضرائب والمشاريع العامة. وقد استهدفت هذه الاصلاحات تحرير البنوك التجارية من أشكال السيطرة المباشرة للبنك المركزي على معدلات الفائدة وتخصيص السلف والقروض مع تشجيعها ـ البنوك التجارية ـ على التنافس فيما بينها، في ظل الخضوع لأسواق مالية جديدة بدلاً من الخضوع لاداريين يمثلون الدولة.

ثمة اصلاحات مماثلة على قدم وساق في البلدان الأخرى. فمع حلول شباط ١٩٩١ كانت المغرب قد حررت معدلات الفائدة فيها ورفعت القيود المفروضة على القروض، هذه القيود التي كانت قد خنقت المنافسة بين المصارف التجارية منذ عام ١٩٧٠ . ومن بين البلدان التي نستعرضها هنا فإن الجزائر وحدها هي التي لانستطيع القول بأنها تمتلك نظاماً مصرفياً مستقلاً نسبياً. غير أن البنك المركزي أصبح، مع اقرار قانون المال والتسليف المعدل في نيسان ١٩٩٠ ، نظرياً على الأقل، على المستوى نفسه من القوة

والاستقلالية مثل نظيريه التركي والمغربي، كما باتت المصارف التجارية متمتعة بالاستقلالية الرسمية على الرغم من أن الاصلاح الجوهري العميق لنظام بنوك الدولة ومشاريعها الجامد يتطلب وقتاً.

باختصار يمكن تصنيف هذه النظم المصرفية وفقاً لبعدين: مدى استقلاليتها في تخصيص السلف والقروض وطبيعة ملكيتها. والاستقلالية في حقيقة الأمر تقوم على تشريعات نوعية ليست خاضعة للمقاسات الدقيقة المحددة حسب بعد واحد مثل الملكية. غير أن من الممكن انطباعياً ترتيب النظم المصرفية وفق سلم يشي بمدى تقدمها على طريق الاصلاح باتجاه اقتصاد قائم على السوق ـ لأن كل نظام عدا النظام اللبناني كان يمكن وضعه في ١٩٨٠ في الربع الأعلى من الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)
الاستقلالية الذاتية والملكية

المبدأ المعتمد في تخصيص السلف والقروض	نوع الملكيـــــة		
	عامة	مختلطة	خاصة
مخطط الدولة أو البنك المركزي	الجزائر		
مختلـــط		مصر	
أسواق مالية جامدة		تونس	المغرب
أسواق مالية مرنة	اسرائيل	تركيا	لبنان

مركزة المصارف ونشوء الطغم:

إن أكثر النظم المصرفية تمتعاً بالاستقلالية، وهو النظام اللبناني، هو الأكثر تمزقاً وتجزؤا في المنطقة. ومهما كان هيلفردينغ (وآخرون كثيرون) محقين في الاشارة إلى النزوع الطبيعي نحو المركزية في الصناعة المصرفية، فإن هذا النزوع انقلب إلى الاتجاه المعاكس جراء مايطلق عليه المصرفيون اسم أشكال انعدام الكفاءة في السوق مثل التشرذم وفقاً لاعتبارات عائلية (أكثر من طائفية). إلا أن أقل من ثلاثين فقط من بين عدد يكاد يصل إلى التسعين من البنوك العاملة في لبنان أواسط الثمانينات كانت مصارف حقيقية تتجاوز في توسطاتها الدوائر العائلية الصغيرة للمالكين. ولولا اندلاع الحرب الأهلية في ١٩٧٥ فلربما كانت لجنة الرقابة التابعة للبنك المركزي اللبناني قد استطاعت دمج عدد منها أو دفعها إلى الاختفاء. وكذلك أنقذت الحرب السوق المالية اللبنانية من المزيد من تغلغل البيوتات المالية متعددة الجنسيات القوية التي كانت قد راكمت أسهماً ذات أهمية في السوق بعد انهيار بنك أنترا (دوبار ونصر ١٩٧٦). ومع ذلك فإن انفتاح اقتصاد لبنان المركزي ربما ضمن قدراً مقبولاً من المنافسة المصرفية.

كانت الصناعة المصرفية أكثر تمركزاً في الأماكن الأخرى. وأحد المعايير الشائعة لمدى التمركز هو مؤشر هير فيندال ـ هيرشمان (م. هـ. هـ)، الذي هو مجموع مربعات الحصة التي يستحوذ عليها كل مشروع من السوق في ظل نظام معين. ومن الملاحظ أن لبنان كان في آخر السلم وفقاً لهذا المؤشر، محتلاً موقع البلد الأقل تمركزاً في حين أن الجزائر ـ واسرائيل في حال شمولها ـ تمثلان أعلى مستوى من مؤشر التمركز. أما النظام المصرفي المصري فقد بدا مجزأً مثله، تقريباً، مثل نظيره اللبناني، على الرغم من أن درجة تمركزه كانت في أوائل السبعينات، قبل سياسة الانفتاح، تعكس صورة مثيلتها الجزائرية. من المهم أيضاً أن نلاحظ أن النظام المصرفي المغربي كان يغدو أكثر تمركزاً، فيما يخص ودائع السوق على الأقل، في حين بدا النظامان المصرفيان التونسي والتركي أكثر اتصافاً بالتنافس. غير أن المصارف المتخصصة ربما كانت أشد تنافساً على الودائع في الأسواق المغربية مما في الأسواق التونسية والتركية. ومن الجهة الأخرى كانت تركيا تمتلك قدراً أكبر من الأدوات المالية والمصرفية المتنوعة بما في ذلك سوق استانبول للأسهم والسندات (البورصة)، هذه السوق التي انطلقت في ١٩٩٠ لمنافسة المصارف التجارية على الودائع.

ليس مؤشر هـ. هـ. في أحسن الأحوال إلا وسيلة فجة لقياس مدى التنافس بين البنوك. لو أُطلقت حرية معدلات الفائدة ولو جرى تخصيص السلف والقروض وفق معايير السوق وحدها، مع حدود دنيا من أشكال عدم الكفاءة والجمود المتأصل، لاستطاع المؤشر أن يقيس مستوى المنافسة، متنبئاً بهوامش ربح أدنى كلما كان النظام المصرفي أقل تمركزاً. غير أن الهوامش هذه، في عالم المصارف الشرق أوسطية هذا، تبقى محمية بعدد من التشريعات المختلفة الصادرة عن البنوك المركزية، والمصارف المفلسة يجري انتشالها بوصفها شبكات أمان تضمن الربحية المريحة للمصارف الأخرى. ومن الجدير بالملاحظة أن النظم الأكثر توجهاً نحو السوق في تخصيص السلف والقروض ـ من مخلفات الامبراطورية العثمانية الموصوفة في الجدول رقم (١) ـ تميل أيضاً لأن تكون ذات مستويات أدنى من م. هـ. هـ. إن اسرائيل هي الاستثناء الواضح بشركاتها الاحتكارية المصرفية الأربع الكبرى العائدة للدولة. وكذلك فإن مصر تبدو منحرفة، نحو الاتجاه المعاكس: إن م. هـ. هـ في مصر أدنى من أن يتناسب مع النمط المصري الجامد لتخصيص السلف والقروض، هذا النمط الذي يعكس العقبات البيرقراطية القائمة أمام الاصلاح القائم على التوجه نحو السوق.

مازال رأس المال المالي في المنطقة ممركزاً إلى حد كبير بأيدي الدولة. إن الجدول رقم (٢) يبين خط الانتقال من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة فيما يخص رأس المال المصرفي وهو خط يتوافق مع مدى التمركز في النظم المصرفية المعنية.

في هذا الجزء من العالم نرى أن كتلة رأس المال المالي الكبرى موضوعة في البنوك التجارية؛ فإضافة عدد قليل من مصارف التنمية المتخصصة وأسواق الأسهم والسندات المتخلفة ليس من شأنها، مادياً، أن تؤثر على الصورة. من الواضح أن لاوجود لمثل ذلك التمركز في رأس المال الخاص الذي شكل احدى سمات ألمانيا الامبراطورية. قد تكون اسرائيل مؤهلة لتكرار النموذج الألماني شريطة تحويل البنوك إلى



الجدول رقم (٢)

التمركز (مؤشر هـ.هـ.) والملكية

تمركـــــز الســـوق	الملكيـــــة		
	عامة	مختلطة	خاصة
مؤشر هـ.هـ مرتفع أكثر من ٠,٢٥	الجزائر ـ اسرائيل		
متوســـط	تونس	المغرب ـ تركيا	
مؤشر هـ.هـ. منخفض أقل من ٠,١	مصر		لبنان

القطاع الخاص وهي على حالتها المركزة الآن ـ وهذا أفق غير محتمل. غير أن المغرب وتونس وتركيا تشبه، من حيث صفة التمركز، ألمانيا لينين (لينين، ص ٣١). إن أقرب النظائر العربية هي المغرب، ومن شأن اشاعة الليبرالية الجارية حالياً، مضافة إلى تحويل اثنين من البنوك التي تملكها الدولة بأكثريتها إلى القطاع الخاص، أن تقود إلى قدر أكبر من مركزة رأس المال الخاص بين يدي الملك وحاشيته. وبالمقابل فإن نظام رأسمالية الدولة الكامل ذات يوم في مصر، يبدو أنه قد بات أقل تمركزاً مع تعرضه لاصلاح السوق.

نحو تفكك برجوازيات الدولة:

في النموذج الدولتي الخالص الذي ماتزال الجزائر مثالاً عنه، يكون المصرفيون هم أنفسهم موظفي الدولة دون زيادة أو نقصان. فالبنوك ليست إلا وكالات انفاق مافي الخزينة من أموال. في السبعينات قامت حكومة بومدين بدفع هذا النظام إلى نهايته المنطقية حين طالبت كلاً من شركات القطاع العام بالارتباط الكامل والشامل بأحد مصارف الدولة الثلاثة. ومضت العملية خطوة أبعد عام ١٩٨٢ حين جرى حصر القطاع الزراعي بمصرف جديد تابع للدولة. أظهرت الجزائر جهلاً مطبقاً بالشؤون المالية وبعلاقتها بالسلطة السياسية ـ حين كررت أخطاء عبد الناصر. إذا لم يكن هناك فصل بين ادارة الدولة والمؤسسات المالية، فإن الدولة لاتستطيع أن تستفيد من التأثيرات المحفزة للمال.

قد تبقى الفروق بين القطاعين العام والخاص في النظام المصرفي سطحية ولكنها فروق أساسية وجوهرية للدلالة على صورة الاستقلالية والمسؤولية المالية التي تستطيع أن تجتذب المدخرات الداخلية والقروض الخارجية، يقول تيموثي ميتشل «تقام البنوك لتقدم نفسها على أنها مؤسسات خاصة منفصلة انفصالاً واضحاً عن الدولة. فظهور الدولة من جهة والمجتمع من الجهة الثانية على أنهما شيئان مختلفان يشكل جزءاً من طريقة الحفاظ على نظام مالي واقتصادي معين»(١٩٩١). ففي الجزائر تم تأسيس بنوك القطاع العام لتبدو مسؤولة في نظر المصارف الأجنبية الموازية. راح الجزائريون يصدرون التقارير السنوية



ويدبجون بيانات الموازنة الدالة على تحقيق الأرباح الوفيرة عبر دحرجة أرقام قروض غير فاعلة. راحوا يقترضون من أسواق المال الأجنبية ويسددون قروضهم مباشرة للحفاظ على ثقة الدوائر المالية الدولية، غير أنهم لم يستطيعوا أن يعبئوا الادخارات الداخلية ناهيك عن ارساليات العمال الذين يشتغلون في الخارج.

جدول رقم (٣)
الودائع الزمنية، حسابات التوفير وحسابات العملة الصعبة في البنوك ١٩٨٨

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
البلد	الناتج المحلي الاجمالي (ن.م.أ)	أشباه النقود	ودائع جارية	نسبة أشباه النقود إلى عرض النقود	نسبة أشباه النقود إلى ن.م.أ	عرض النقود وأشباه النقود كنسبة إلى ن.م.أ
	(بالعملات المحلية عام ١٩٨٨)					
الجزائر	٣٢٠	٤٠,٨	٢٥٢,٢	٠,١٦	١٢,٨٪	٩٢٪
مصر	٥٤,٦	٣٣,٩٧	٢٠,٥٨	١,٦٥٠	٦٢,٣٪	١٠٠٪
اسرائيل	٦٧	٤٧,٦٨	٣,٧٢	١٢,٨٢	٧١,٢٪	٧٧٪
الأردن	٢١٩٠	١٦١١	١١٦٧	١,٣٨	٧٣,٦٪	١٢٧٪
الكويت	٥٥٨٦	٤١١٠	٩٥٨	٤,٢٩	٧٣,٦٪	٩١٪
المغرب	١٨١	٢٤,٦	٦٢	٠,٤٠	١٣,٦٪	٤٨٪
العربية السعودية	٢٨٢	٨٤,٥	٩٣,٤	٠,٩٠	٣٠,٠٪	٦٣٪
سوريا	١٨٢	١٧	٨٦,٩٧	٠,٢٠	٩,٣٪	٥٧٪
تونس	٨٦٢٢	١٩٨٦	٢٤٩٤	٠,٨٠	٢٣,٠٪	٥٢٪
تركيا	١٠٠	١٥,٩	١١,٩٦	١,٣٣	١٥,٨٪	٢٨٪
الامارات العربية	٨٦,٩	٤٧,٤	١٠,٧٥	٤,٤١	٥٤,٥٪	٦٧٪

المصدر: الاحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي.

يبين الجدول رقم (٣) مدى ضآلة ماأودعه الجزائريون في صورة حسابات توفير أو حسابات بالعملة الأجنبية أو ودائع زمنية بالنسبة إلى عرض النقود. ويبين العمود الخامس نسبة الودائع الزمنية إلى الودائع الجارية لعدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا عام ١٩٨٨. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الجزائري عالي التنقيد نسبياً (العمود السابع) إلا أن الحسابات والودائع المصرفية بأشكالها الثلاثة مثلت نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي تقل عن مثيلتها في أي بلد آخر في الجدول باستثناء سوريا.

فالاقتصادات الخاضعة للتحكم ظلت عاجزة بوضوح عن تعبئة الادخارات تعبئة ناجحة. أما المصريون والمغاربة والتونسيون والأتراك، رغم المداخيل الأدنى بشكل ملحوظ بالنسبة للفرد، فقد كانوا أكثر نجاحاً. قد يكون جزء من تفسير ضعف الأداء في الجزائر كامناً في الاقتصاد غير الرسمي. فمن اجل اقتناص البضائع النادرة يجري الاحتفاظ بالأموال في الجيوب والفرشات لافي البنوك. إن نسبة السندات الائتمانية إلى الأشكال الأخرى من النقد، هي نسبة أعلى بكثير في الجزائر مما هي في بلدان المغرب الأخرى أو تركيا أو مصر.

ليست المسألة مسألة أن تكون البنوك ملكية عامة أو خاصة بمقدار ماتكمن في أن يراها الناس مستقلة ذاتياً (نسبياً)، باعثة على الثقة، محترفة، ومنفصلة انفصالاً كاملاً عن بيرقراطية الدولة (القائمة على النهب). لذا فإن النظام المصرفي، حين يكون متمتعاً بالاستقلال الذاتي، يكتسب نفوذاً من شأنه أن يفيد الادارات المركزية ومشاريع الدولة جنباً إلى جنب مع أفراد المجتمع الآخرين. والبنوك العائدة للقطاع العام، شريطة ادارتها ادارة سليمة، تستطيع أن تقوم بالمهمة بالقدر نفسه من الجودة الذي تقوم بها البنوك الخاصة. تحاول الجزائر حالياً أن تحدث مثل هذا الاصلاح. إنها تسعى لحفز ادارة مسؤولة عن طريق تعيين موظفي دولة آخرين لادارة صناديق المشاركة التي «تملك» أسهماً يملكها بنك عائد للدولة. وفي غياب أي رأسمال فعلي، فإن هؤلاء الموظفين سيكونون بحاجة إلى قدر كبير من الرأسمال المعنوي والأخلاقي حتى يتمكنوا من تحريك عجلة هذا النظام. إن الاحتمال الأقوى هو أن رأس المال الخاص سوف يخترق النظام عبر المشاريع المشتركة وقد يصبح في النهاية الذيل الذي تهزه كلاب القطاع العام كما في مصر حسني مبارك. وكما في مصر أواخر السبعينات قد ينجذب رأس المال الجزائري الخاص إلى نظام مصرفي ثم اصلاحه وقد يتدفق الأجانب. فبالإضافة لمشاريع الاستثمار الأوروبية ثمة رأسمال سعودي خاص تمت الموافقة على اعطائه حق تأسيس بنك البركة الاسلامي (غير أن هذا المشروع قد يرجئه السعوديون نظراً لتعاطف الجزائر مع العراق في حرب الخليج).

في الأماكن الأخرى ساهم رأس المال الخاص في اعطاء صورة تشي بقدر أكبر من الاستقلالية الذاتية عن النظم المصرفية المعنية، مما عزز قدرة الدولة على تعبئة الادخارات وتخصيص السلف والقروض. إن تركيا المؤهلة منذ ١٩٨٨ للحصول على قرض مالي ثان من البنك الدولي، تشكل أنجح الحالات في المنطقة. كما أن نظامها المصرفي يتسم بقدر عال من الطغموية. فأربعة بنوك ـ هي البنك الزراعي الذي تملكه الدولة، وبنكان للقطاع الخاص، وبنك العمل شبه الخاص ـ كانت تسيطر على ٥٣ بالمئة من الموجودات و٥٩ بالمئة من ودائع البنوك التجارية في ١٩٨٨ . وأحد البنكين الخاصين، بنك مجموعة صابانجي، يتمتع بقوة استثنائية لأنه دائن فقط في سوق مابين البنوك وبالتالي يستطيع أن يبقي بنوكاً أخرى رهائن بين يديه. ظل صابانجي يتعاون مع الحكومة رغم تدهور شعبيتها بصورة مضطردة في أوساط رجال الأعمال. لذا فإن حكومة أوزال استطاعت أن تطبق اصلاحاتها المختلفة مثل اطلاق معدلات الفائدة وغيره مع استمرارها في ممارسة سلطة السوق لابقائها تحت الرقابة. وفي كل من تونس والمغرب فإن مستويات مماثلة من مركزة السوق وتقاليد الاندماج بين البنوك ساعدت على حدوث

اصلاحات مشابهة. أما في أجواء السوق المصرية المجزأة أكثر فقد تم، بالمقابل، تأخير الاصلاحات من قبل سلسلة من الحكومات القلقة.

غير أن رأس مال الدولة، في كل من هذه النظم، قد تم استكماله جوهرياً برأس المال الخاص. فمع حلول عام ١٩٨٨ كان القطاع الخاص يشكل ٥٦٪ (بما فيه بنك العمل ١٣٪) من رأس المال و٥٠٪ (بما فيه بنك العمل ١٤٪) من اجمالي الموجودات. أما القطاع الخاص المغربي فكان مسيطراً على ٥٠٪ من مجموع موجودات منظومة المصارف التجارية، مع بقاء أقلية ذات شأن من رأس المال بيد بنوك أجنبية، فرنسية بالدرجة الأولى (بنك المغرب، ١٩٨٩، ص ٨٧). أما في تونس فإن نظام الملكية المختلط كان أكثر تعقيداً؛ فبنوك القطاع الخاص الحقيقية كانت تملك حوالي ٣٤٪ من مجموع الموجودات في ١٩٨٧، مع معظم أسهم اثنين منها (ATB & UBCI) بأيدٍ أجنبية. أضف إلى ذلك أن أحد مصارف القطاع العام المريضة جداً كان يطالب شريكه الفرنسي بحقن كبيرة من رأس المال. كانت لدى مصر مايقرب من ثلاثة أمثال البنوك التجارية الموجودة في تونس، غير أن الاختلاط بين القطاعين العام والخاص بدا مماثلاً لما هو في تونس. ثمة أربعون مشروعاً مشتركاً وبنكاً خاصاً، بما فيها بنك اسلامي، كان يملك حوالي ٣٦٪ من الموجودات المصرفية التجارية في ١٩٨٦، مخترقاً الاحتكار التقليدي لمصارف القطاع العام الأربعة الكبرى.

أسبغ رأس المال الخاص بدوره على كل من هذه النظم شيئاً شبيهاً بالاستقلال الذاتي مع تعزيز قدرة الدولة على استنفار المدخرات وتخصيص القروض والسلف. فسلطة السوق مقتسمة مع طغم مالية جديدة ولكن التأثير الاجمالي إن هو إلا تشديد قبضة الدولة على الاقتصاد. وفيما تخلي تلك المقولة الفارغة، برجوازية الدولة، مكانها لممثلي طغمة مالية حقيقيين، فإن المدراء والمخططين يتمتعون بآفاق أرحب تنطوي على اعطائهم قدراً حقيقياً من النفوذ الاقتصادي جنباً إلى جنب مع ممثلي الطغمة المالية هؤلاء. ففي تركيا، مثلاً، يستطيع عدد قليل من الساسة والممولين أن يصنعوا أو يدمروا جملة من المشاريع عن طريق اقرار ماإذا كانوا سيبقون قنوات الاقراض مفتوحة أم لا. كثيراً ماوجهت لاوزال تهمة احتكار قدر مفرط من النفوذ الشخصي، ولكن ذلك قد يكون جزءاً من طبيعة النظام. ومع ذلك فإن هناك جملة من القيود الدولية والداخلية مازالت موجودة: فمؤسسة بولي بيك التابعي لـ: أصيل نادر التي ظلت نشيطة في سوق تجارة الأسهم بلندن حتى عام ١٩٩٠، تعذر انتشالها وانقاذها على الرغم من علاقات رجل الأعمال القبرصي التركي هذا الوثيقة برئيس الجمهورية. رفضت منظومة المصارف التركية أن تكفله. بات نظام التسليف شبيهاً بنظيره في ألمانيا مابعد الحرب (زيسمان، ١٩٨٣)؛ فممثلو الحكومة يساومون المصرف المركزي ويختارون حلقة من المصرفيين يكون بعضهم ممثلين لمجمعات كبرى عائدة للقطاع الخاص مقتدرة مالياً.

ربما كانت مصر والمغرب وتونس، جميعاً، سائرة في الاتجاه التركي ولكن اقتصاداتها ليست بعد على المستوى نفسه من التنوع أو التمركز في شركات احتكارية. لعل المغرب هي الأكثر شبهاً بتركيا لأن الاحتكارات الفرنسية كانت تاريخياً الأكثر تمركزاً خلال الحقبة الكولونيالية وبالتالي الأقل تعرضاً للازعاج جراء تدخلات سلطات التخطيط التابعة للدولة. لذا فإن من غير المستغرب أن يكون الاصلاح المصرفي

والمالي في المغرب قد سار بخطوات أسرع وقطع شوطاً أطول من أي مكان آخر. فحكومة جلالته تستطيع أن تتقاسم النفوذ مع الاحتكارات المتمركزة بأكثريتها بين أيدي أعضاء الأسرة المالكة. فأومنيوم نورد فريكان Omnium Nord Africain الخاضعة لهيمنة الأسرة منذ ١٩٨٠ اشترت أفضل البنوك المغربية الخاصة من حيث الأداء بعيد رفع الحكومة لأكثر القيود المفروضة على معدلات الفائدة وتخصيص السلف والقروض.

إن الشركات الاحتكارية الكبرى مثل أومنيوم ومجموعة كتاني (أو ثوج وصابانجي في تركيا) أقل ظهوراً في مصر وتونس. مما لاشك فيه أن اسم عثمان أحمد عثمان في مصر يطفو على السطح دائماً لدى أي نقاش يثور حول النخب الاقتصادية، ولكن الشركات الاحتكارية الخاصة العائدة لعائلة عثمان هذا مبعثرة بين جملة متنوعة من المصارف والمشاريع، وليست ممركزة في شركة قابضة واحدة.فمؤسسة المقاولين العرب تبقى شركة قطاع عام بمقدار مانجح عثمان في تأميم الخسائر من جهة وتخصيص الأرباح من الجهة المقابلة. ربما كانت المجموعات ذات النمط التركي، التي تذكر بظاهرة رأس المال المالي لدى هيلفردينغ، مازالت تنطوي على قدر خفيف من روائح اللاشرعية في مصر الاشتراكية سابقاً، وقد يكون الأمر عائداً أيضاً الى أن القطاع الخاص لم يجد بعد مايكفي من الوقت، ببساطة ليصبح على مستوى أعلى من التنظيم. فالمجموعات التركية انطلقت، نهاية الأمر، في عقد الخمسينات.

يتكرر الوضع نفسه في تونس، فالمشروعات الشبيهة بمشروع بن يدر وبن عبد الله والدوغرى والجيلاني والمقداد ومختلف المقاولين لاتندمج في مؤسسات احتكارية قابضة كبرى. يعتمد المصرف التجاري الخاص الأكبر، بيات BIAT ، على العديد من صغار المساهمين ويديره مخطط ووزير مالية سابق، لا رأسمالي من القطاع الخاص، أما مؤسسة CFCT التي هي المنافسة الرئيسة للمصرف التجاري آنف الذكر فمرتبطة بأعمال بن يدر الأخرى ارتباطاً شديداً تجعلها عاجزة عن التنافس بنجاح. يبقى النظام المصرفي التونسي المتحرر، مثله مثل نظيريه في كل من المغرب وتركيا طغموياً ولكن العناصر الفاعلة المتصادمة، بأكثريتها، هي من موظفي المصرف المركزي الحاليين أو السابقين. وقد ظل هؤلاء يقاومون دخول أية دماء جديدة كما سنرى فيما بعد.

وحين يقف موظفو الدولة في طريق التغيير فإنهم قد يمنعون رأس المال المالي من أن يصبح ممركزاً. إن نظاماً مصرفياً ممزقاً إلى فروع وأجزاء متنوعة مثل النظام المصرفي اللبناني قد يشكل، بالمناسبة، نموذجاً معقولاً، بالقدر نفسه، لكل من مصر وتونس. فمع فقدان الموظفين لسلطتهم الرسمية على تخصيص السلف، من الممكن لنفوذهم الفعلي في السوق أن يتضاءل تدريجياً جنباً إلى جنب مع تضاؤل سيطرة القطاع العام على صغار المتنافسين الأضعف ولكنهم أقل ميلاً إلى التصادم فيما بينهم ومع السلطات الحكومية بالمقارنة مع المجموعات التركية والمغربية. ثمة مؤشرات معينة تدل على نوع من التجزئة في تونس. فالبنك الأكثر ديناميكية في القطاع الخاص التونسي بات منقسماً إلى خمسة فروع اقليمية بغية اختزال المسافة بين المصرفيين والزبائن. قد يتمكن الأقزام مع الزمن من تقييد غليفر العملاق، وقد بات موظفو البنك المركزي منذ الآن يعبرون عن بعض المخاوف.

وفي مصر شكلت البيوتات المالية الاسلامية تهديداً للنظام المالي الرسمي عبر تركيزاتها الواسعة لارساليات العمال ومدخرات منتسبي الطبقة الوسطى. استطاع الغرباء، عبر استخدام الاسلام كوسيلة علاقات عامة، أن يحتالوا على عشرات الألوف من المودعين، ولكن عملية الاحتيال سهلتها تلك الحدود والأسقف الجامدة غير الواقعية التي فرضتها الحكومة على ايداعات المدخرات. كما في تونس فإن الاصلاح المالي يواجه مأزقاً حقيقياً.

فبدون قطاع خاص ممركز ومطواع، يخاط الاصلاح باثارة منافسة حقيقية؛ غير أن الدولة لاتستطيع، مالم تبادر إلى الاصلاح، أن تستنهض عزيمة القطاع الخاص وتوظف قدرته على تخصيص القروض والسلع وتعبئة المدخرات. إن أحد تفسيرات الصدام الذي جرى بين الحكومة وشركات الاستثمار الاسلامية في صيف ١٩٨٨ هو أن الجهود التي بُذلت من أجل جعل هذه الشركات مؤسسات طيعة كانت قد أخفقت، وإلا فإن البنوك التجارية التابعة للقطاع العام كانت تستطيع أن تدعم الشركات المدارة ادارة سيئة تماماً كما سبق لها أن فعلت مع احداها في ١٩٨٦ .

خلق برجوازيات جديدة:

إذا تمسكنا بالتعريف الماركسي للبرجوازية بوصفها طبقة مالكي وسائل الانتاج فإن على البرجوازيات أن تكون مستندة إلى المشاريع. وفي الاقتصادات المثقلة بالديون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تشكل المصارف التجارية المزود الرئيس للمشروعات برأس المال العامل. وجنباً إلى جنب مع مرافقها المصرفية الاستثمارية الأصغر حجماً بكثير فإنها تقوم أيضاً بتوفير رأس المال المالي لأن المشاريع مدعومة دعماً قوياً في سائر البلدان المعنية بالدراسة.

وإذا كان رأس المال المصرفي مترابطاً بدرجة واسعة مع المقترضين، فإن هياكل رأس المال للنظم المصرفية التجارية تتيح لنا التعرف بصورة أفضل على بنى البرجوازيات الناشئة في المنطقة.

إن رأس المال المالي المكلف بتحمل مخاطر مصرفية (أي قروض) توازي عشرة أضعاف أو خمسة عشر ضعفاً من حجمه لايعود بطبيعة الحال مباشرة إلى مشروعات أصحاب البنك فالمصرفيون المحترفون يتدخلون ويتوسطون وكلما كانت الاستقلالية الذاتية أكبر كانت الحصة المخصصة أعلى وأوفر. ثمة فيما يبدو حالات من التناسب العريض مازالت موجودة بين رأس المال والمصرفي والمقترضين؛ ففي مصر، مثلاً، تميل مصارف القطاع الخاص إلى إقراض القطاع الخاص دون غيره على الاطلاق تقريباً. أما في لبنان فإن ممارسة بيع الديون لتوزيع الأخطار على عدد من البنوك الموزعة وفقاً للتقسيمات الطائفية كانت تميل إلى التعتيم على الانقسام الطائفي، ولكنها بقيت ذات معنى في مجال افتراض امكانية اتجار عقلاني بأقراض المخاطر وتوزيعها بين البنوك مع ايجاد تناسب واسع بين تقسيماتها الطائفية لرأس المال وتقسيمات مقترضيها الموازية.

باتت النظم المصرفية الأكثر تمتعاً بالاستقلالية الذاتية في المنطقة، أي النظم المصرفية في تركيا ولبنان واسرائيل وفي المغرب بعد ١٩٩١ ، قادرة على ممارسة أكبر التأثير على التشكيل الطبقي، ولكنها في



الوقت نفسه ذات البرجوازيات الأشد رسوخاً (مع امكانية استثناء اسرائيل التي تنتظر اعادة البنوك إلى القطاع الخاص مما سيعزز مواقع مثل هذه الطبقة). أما نظام تونس الذي يتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية بالمقارنة مع النظام المصري فقد تتوفر له أكبر فرص تشكيل برجوازيته الجديدة. من الضروري أن نلاحظ أن البنوك تقدم نسبة عالية من قروضها إلى نسبة ضئيلة جداً من كبار المقترضين - ففي ١٩٨٦ تركز نصف السلف على ١٣٦ قرضاً فقط.

يكشف امعان النظر في رأس المال المصرفي التجاري التونسي عن التقسيمات التالية:

جدول رقم (٤)

ملكية المصارف التونسية ١٩٨٧

اسم البنك	الموجودات (١٩٨٧)	نسبة الأسهم العائدة لـ:		
	(بملايين الدنانير)	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الاجنبي
BNT	١١٨٤	٪٥٨,٢	٪٤١,٨	—
SBT	١١٧٣	٪٥٦,٧	٪٤٣,٣	—
BIAT	٥٤٥	٪٨,٥	٪٥٦,١	٪٣٥,٤
UIB	٤٣٣	٪٥٧,٧	٪٢٥,٦	٪١٦,٧
BS	٤٣٠	٪٥١,٥	٪٣٣,٩	٪١٤,٧
BT	٣٧٩	—	٪٦١,٢	٪٣٨,٨
UBCI	٢٩٩	—	٪٤٨,٦	٪٥١,٤
CPCT	٢٦٢	—	٪١٠٠,٠	—
ATB	١٤٧	—	٪٣٦,٦	٪٦٣,٤
BFT	٦٠	٪٢٧,٧	٪٢٠,٣	٪٥٠,٠

يتوزع رأس مال BIAT على دائرة واسعة من أصحاب الفعاليات وأكثرهم من صفاقس؛ ورأس مال BT أقل توزعاً بين النخب السياسية في الساحل وخصوصاً المنتصر؛ UBCI يمثل أصحاب الفعاليات من صفاقس مثله مثل BIAT ؛ رجل أعمال من جربان يملك CFCT؛ يبدو أن لـ ATB مساهمين سياسيين في مشروع مشترك مع البنك العربي بالأردن؛ أما «القطاع الأجنبي» في BFT فكان في الحقيقة رجل أعمال تونسي شارك أميراً سعودياً. وقد تم نزع ملكية التونسي بسبب عدم انخراطه في نادي المصرفيين وهو الآن يسعى لاستعادة استثماره الذي سطا عليه البنك المركزي والـ STB عبر اجراءات قضائية يعاد النظر فيها حالياً.



إن BIAT هو الأكثر ديناميكية بين هذه البنوك؛ فبفضل الدعم الخليجي الذي يتمتع به ربما كان مالكاً لما يكفي من رأس المال لمتابعة زيادة حصته من السوق، وهو يمثل منذ الآن ١٥٪ من الودائع التجارية في تونس. إنه يقوم بايجاد برجوازية جديدة أكثر من أي مصرف آخر؛ لقد تجاوز أصوله الصفاقسية منذ زمن بعيد وراح ينشىء مصارف اقليمية مستقلة. إنه يعمل بتنسيق كامل مع البنوك التنموية العربية بعد تأسيسه في أوائل الثمانينات حين كانت حكومة المزالي المفتقرة إلى القطع الأجنبي تغازل دول الخليج. أما البنوك التي أسسها السعوديون والكويتيون والقطريون والامارات العربية المتحدة فلم تزد من رساميلها غير أنها تسيطر على ٣٦٪ من رأس المال المؤلف من الأسهم العادية والمستثمر من قبل البنوك التجارية والتنموية في المشاريع التونسية (APBT ، ١٩٨٩). وحين قام هؤلاء في ١٩٩٠ بتجميد اعتماداتهم تعبيراً عن انزعاجهم من موقف تونس المتذبذب من أزمة الخليج، فإن عدداً من المشروعات الجديدة الهامة مثل المجمع السياحي، اضطر إلى التوقف.

إن امكانية بعض البنوك فيما وراء البحار هي الأخرى ملغزة وخادعة. ففي حين يتوقع للسيتي بانك أن يعزز أسواقاً مالية فرعية وخدمات استهلاكية للشرائح العليا من الطبقة الوسطى التونسية، يقوم بنك BEST ، وهو جزء من مجموعة البركة الاسلامية، بدور الطليعة في عمليات تمويل تعاضدية خالية من الفوائد، كما أن بنك قطر الاسلامي حصل على ترخيص لتأسيس بنك فيما وراء البحار. ولو تخلت الحكومة (تحت تأثير أحداث الجزائر؟) عن ملاحقة التشكيلات السياسية الاسلامية لبادرت هذه البنوك إلى تمويل مشروعات تخص برجوازية جديدة ذات عقلية اسلامية.

أما رأس المال الفرنسي فكان عديم الفعالية نسبياً، وظل بشكل رئيس محصوراً في بنوك القطاع الخاص وأميل في السنوات الأخيرة إلى أخذ الحصص بدلاً من الاستثمار مثل بنك BIAT في أسواق تنطوي على المغامرة. ورأس المال الفرنسي هذا احتفظ بمواقع أكثر أهمية في المغرب حيث المصارف التجارية ظلت محتفظة بقدر أكبر من الأسهم العائدة للأجانب. وفي المغرب ظلت البنوك الفرنسية مشاركة في أكبر البنوك CDM, SGMB, BMCI, BCM, BMCE و SMDC ؛ أما بنك UNIBAN فهو اسباني، كما أن بنوك آلغامن Algemen والبنك العربي والسيتي بانك فهي بطبيعة الحال هو لندي وفلسطيني وأمريكي. وفي اطار القطاع الخاص ثمة مجمعات مغربية كبرى تشارك في رأس مال BCM (منذ ١٩٨٩)، ووفا WAFA و CDM، المصارف التجارية الثلاثة الأكثر نشاطاً. كما أن مؤسسة أومنيوم Omnium تسيطر على SBC.

مع رفع قيود التسليف والاعتماد قد تصبح البنوك المغربية أكثر حرية في البحث عن زبائن جدد، ولكن المجمعات القائمة ربما ظلت محتفظة بأفضليتها،قد يكون التوجه نحو مزيد من التمركز الأكبر. في الماضي حاول المغتربون البربر عبر BMAO و Algemen أن يكسبوا موطىء قدم في المؤسسة المالية التي ظلت فاسية بالدرجة الأولى. غير أن بنوكهم هي الأقل ربعية جراء مواجهتها صعوبات جدية بسبب القروض غير الفعالة. كذلك تعرضت الحركة المصرفية الاسلامية للاحباط. وخلافاً لما جرى في الجزائر وتونس رفضت المغرب السماح للبركة باقامة مصرف.

جدول رقم (٥):

هيكل رأسمال البنوك المغربية

البنك	الموجودات (١٩٨٧) (بملايين الدراهم)	نسب الأسهم العائدة لـ: القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع الأجنبي
CPM	٢٧٧٢٠	١٠٠,٠٠٪	—	—
BMCE	١٣٦٦٣	٥٨,٧٣٪	٢٥,٥٨٪	١٥,٦٩٪
BCM	٨٥٧٨	—	٨٢,٢٤٪	١٧,٧٦٪ (بعد ١٩٨٩)
WAFA	٧٠٠٧	—	١٠٠,٠٠٪	—
BMCI	٥٨٩٠	١٢,٥٨٪	٣٧,٤٢٪	٥٠,٠٠٪
SGMB	٥٧٨٢	—	٥٠,٠٠٪	٥٠,٠٠٪
CDM	٥٦٠٠	٢٣,٢٠٪	٣٣,٦٠٪	٤٣,٢٠٪
SMDC	٢٦٥٧ (١٩٨٦)	—	٥٠,٠٠٪	٥٠,٠٠٪
UNIBAN	١٣٠٥	—	—	١٠٠,٠٠٪
SBC	٩٨٩ (١٩٨٦)	—	٨٤,٠٠٪	١٦,٠٠٪
Algemen	٧٢٨ (١٩٨٦)	—	٥٠,٠٠٪	٥٠,٠٠٪
BMAO	٧٠٥ (١٩٨٥)	—	١٠٠,٠٠٪	—
Arab Bank	٥٤٤	٥٠,٠٠٪	—	٥٠,٠٠٪
Citibank	٣٠٢ (١٩٨٥)	—	٥٠,٠٠٪	٥٠,٠٠٪
المجموع:	٨١٤٦٩			

المصدر: GPBM ، ١٩٨٧ .

وفي الجهة المقابلة بدا أوزال تركيا أكثر تصميماً على اعادة تشكيل البرجوازية. فهو لم يقف عند حد اعادة تنظيم اتحاد الغرف التجارية لاستئصال مؤيدي ديمرايل بل استخدم عتلاته المالية لأغراض أكبر من ذلك، سد قنوات التسليف بالنسبة لبعض خصومه السياسيين وشجع بنشاط رأس المال المالي الجديد القادم من دول الخليج. ومما انطوى على مفارقة استثنائية أنه منح **البركة والفيصل**، المجمعين الماليين الاسلاميين متعددي الجنسيات حق الدخول إلى تركيا جنباً إلى جنب **بيت المال الكويتي**.

خلال أيام بعد أن أصبح رئيساً للوزراء في ١٩٨٣ وقع أوزال قراراً يسمح لهذه المؤسسات بتأسيس بيوتات مالية خاصة كانت مستثناة من مختلف متطلبات ايداع الاحتياط في البنك المركزي كما

أُعطيت جملة من الامتيازات الأخرى المختلفة التي مكنتها من أن تكون ذات أفضلية في التنافس مع البنوك التجارية الاعتيادية.

يبدو، مع ذلك، في تركيا على الأقل، أن الأموال الاسلامية لاتولّد بالضرورة برجوازيات ذات عقلية اسلامية. فهذه البيوتات المالية الخاصة قامت بالدرجة الأولى بخدمة مجمعات قائمة أبدت سرورها لشراء تحويل تجاري أقل ثمناً ولو بقليل، ولتجزئة الريع الخاص الممنوح من قبل الحكومة. أضف إلى ذلك أن بعض المشاريع الخاصة التركية الأشد اسلاماً نظرت إلى البيوتات المالية الخاصة نظرتها إلى البنوك الأخرى ورفضت التعامل معها. ومع حلول عام ١٩٩٠ كانت البيوتات المالية الخاصة قد فقدت الكثير من امتيازاتها الخاصة، كما أن تحوّل أوزال عن «حلفه المقدس» مع حزب الوطن الأم ربما كان منذراً بالمزيد من الخسائر.

وفي مصر أيضاً دأبت السلطات على تصفية بقايا أكثرية شركات الاستثمار الاسلامية؛ فحتى الشركتين السليمتين ظاهرياً، مجموعة الشريف وسعد كانتا تعانيان من أزمات سيولة في ١٩٩١. صحيح أن بنك فيصل الاسلامي في مصر (FIBE) في القطاع المصرفي التجاري نجا من المنافسة الاسلامية ولكن حجم ودائعه ظل راكداً منذ ١٩٨٤ لدى تحول الكثير من المودعين إلى شركات الاستثمار الأكثر ربحية. وفي اطار الدائرة الرسمية للمصارف التجارية ـ العملية والاستثمارية، فإن البنك الاسلامي الوحيد بقي في وضع المستقبل منذ ١٩٨٦ جراء الصراعات القائمة بين مساهميه. على الرغم من عدم نضج الظروف المناسبة لشطب امكانية نشوء برجوازية جديدة، اسلامية متميزة، فإن آفاق مثل هذه الامكانية لم تعد واعدة (أو مهدّدة) كما كانت في أواسط الثمانينات. فالأطر العامة للبرجوازية المصرية تبقى غير واضحة المعالم في نظر الكاتب ولابد من اجراء المزيد من البحوث حول بنى رأس المال وأنماط الاقراض لدى البنوك المصرية التجارية والاستثمارية الموجودة في البلاد والتي يبلغ تعدادها أربعة وخمسين مصرفاً.

ثمة شيء واحد مؤكد. إن ثروة رأس المال الجديد التي دخلت في النظام المصرفي المصري منذ عام ١٩٧٥ تبشر بظهور برجوازية جديدة محددة بشكل ملموس بوصفها برجوازية مؤلفة من مالكي وسائل الانتاج. وعلى الرغم من أن العديد، مثل عثمان، انبثقوا من نظام رأسمالية الدولة الناصري، بعد أن كانوا وزراء سابقين وكبار موظفين ومدراء في القطاع العام الخ.. التحقوا بمجالس ادارات البنوك المقرضة ـ فإنهم يقومون بتطوير مشاريع جديدة، وفي بعض الحالات، يحيون مشاريع قديمة موروثة عن النظام القديم Ancien Regime (سامية سعيد، ١٩٨٦).

قد يكشف المزيد من التحليل المقارن عن اتجاهات تفضل أنواعاً معينة من أصحاب الفعاليات أو المبادرين. فمعظم النظم المصرفية المستعرضة تفتح الاعتمادات للزراعة والصناعات المعدة للتصدير. غير أن الصراعات بين القطاعات ليست واضحة وبارزة على السطح. فالمقترضون يفصلون مواصفات مشروعاتهم بما يتناسب مع شروط التمويل. أضف إلى ذلك أن أي مجمع قد يشتمل على جملة متنوعة من المشاريع الزراعية والصناعية. قد يعمد هذا المجمع أو ذاك إلى بعثرة موارده من أجل الحصول على الحدود القصوى من التمويل، سواء في ميادين الصناعات الرامية إلى انتاج بدائل السلع المستوردة أو في

مجالات الصناعات المنتجة للبضائع المخصصة للتصدير. وكذلك فإن جماعات من صغار المبادرين تميل إلى تجنب الاستقطاب؛ فالـUTICA في تونس مثلاً، يقوم بالتعتيم على الحد الفاصل بين المصالح التصديرية ونظائرها القائمة على انتاج بدائل السلع المستوردة؛ وفي اطار قطاع معين، مثل النسيج، تعارض المشروعات القائمة على التصدير والمعتمدة على مدخلات معينة منافسة البضائع الجاهزة (محمد بن عمارة، UTICA ، ١٩٩١/١/٧). أما القضية التي تهم بالدرجة الأولى بالنسبة للبرجوازيات الناشئة فهي مسألة ماإذا كانت التجارة الدولية ستستمر في توسعها مع أوروبا في التسعينات أم لا.

تأثيرات التجارة المتسعة:

إذا افترضنا أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية أبرمت صفقات سخية مع «مكسيك» أوروبا ـ فإن على التجارة المتسعة، (لهذا السبب بالذات) أن تجلب معها عواقب مثيرة بالنسبة لبرجوازيات المنطقة. فمثل هذه الصفقات تهدد المالكين الذين يستخدمون عناصر الانتاج النادرة محلياً بشكل كثيف ـ مثل رأس المال ـ في حين تفيد أولئك الذين يتصرفون بموارد وفيرة ـ العمل. عبر تدقيق للمضاعفات السياسية التي تنطوي عليها نظرية ستوبلر ـ ساموليلسون مع شرحها تاريخياً، يتنبأ روغوفسكي Rogowski (١٩٨٩، ص ٨) بالعواقب التالية فيما يخص البلدان المتعرضة للتجارة المتسعة.

جدول رقم (٦):

التأثيرات المتوقعة للتعرض المتزايد للتجارة

	نسبة الأرض إلى العمل عالية	نسبة الأرض إلى العمل منخفضة
اقتصاد متقدم	ـ انقسام طبقي ـ تخضع الأرض ورأس المال إلى تجارة حرة ـ مالكو الأرض ورأس المال في وضع هجومي ـ وضع العمل دفاعي ـ سياسة حمائية	ـ انقسام ريفي/ حضري ـ تخضع الأرض ورأس المال إلى تجارة حرة ـ مالكو الأرض ورأس المال في وضع هجومي ـ وضع العمل دفاعي ـ سياسة حمائية
الحصيلة السياسية	ـ غير مؤكـــدة	ـ تحالف ليبرالي ـ عمالي على الطراز البريطاني
اقتصاد متخلف	ـ انقسام ريفي /حضري ـ تخضع الأرض إلى التجارة الحرة ـ مالكو الأرض في وضع هجومي ـ العمل ورأس المال في وضع دفاعي ـ سياسة حمائية	ـ انقسام طبقي ـ يخضع العمل لتجارة حرة ـ العمل في وضع هجومي ـ الأرض ورأس المال في وضع دفاعي ـ سياسة حمائية
الحصيلة السياسية	ـ شعبوية على الطراز الأمريكي (١٨٩٦)	ـ اشتراكية على الطراز الألماني أو بسماركية



ليس لدى روغوفسكي شيء كثير يقوله عن فرسان التنمية المتأخرين جداً («المتخلفين اقتصادياً» أو الفقراء في رأس المال) ولكن النظرية تنطوي على ايحاءات غنية.

ففي البلدان الغنية نسبياً بالأرض لابد من نشوء صدوع بين الريف والمدينة من شأن الشعبوية أن تغطيها، في حين أن الصراع الطبقي يكون أميل لأن يتطور حيث يكون التناسب بين الأرض والعمل أقل ملاءمة وحيث تكون الزراعة قد تعرضت لقدر أكبر من الاهمال.

جدول رقم (٧):

مؤشرات عن التجارة الخارجية والنمو والأرض ١٩٨٨

١ البلد	٢ نسبة الصادرات إلى ن.م.أ	٣ نسبة الاستيرادات إلى ن.م.أ	٤ نمو الصادرات	٥ نمو الاستيرادات	٦ نسبة قوة العمل في الزراعة	٧ متوسط المساحة الزراعية (هكتار) للفرد
فئة البلدان المدينة	١٤,٢٪	١١,٣٪	٣,٦٪	− ٢,٣٪	−	−
البلدان متوسطة الدخل	١٥,٥	١٥,٤	٥,٨	٠,٦٪	−	−
فئة الدخل الوسطى/ الدنيا	١٦,٣	١٥,٤	− ٦,	− ٠,٢٪	−	−
الجزائر	١٤,٨	١٤,٣	٣,٤	− ٥,٩٪	٢٢,٨٪	٦,٤٧
مصر	١٣,١	٣١,٤	٦,٢	١,٥٪	٤١,٢	٠,٦٣
ايــران	لامعلومات	− ٥,	−	−	٣٨,١	٥,٦٠
العراق	٢٦,٥	٣٠,٢	−	−	٢٩,٩	٥,١١
اسرائيل	٢١,٤	٣٣,٤	٧,٦	٤,٤	٥,٦	٧,٣٠
الأردن	٢٢,٤	٧٠,٥	٦,٥	٠,٣	٤,٣	١٦,٥٥
الكويت	٣٥,٩	٢٦,٨	− ٢,٩	− ٥,٥٪	١,٩	٣,٤٤
المغرب	١٦,٥	٢١,٩	− ٥,	١,٨	٤٣,١	٣,٣٢
العربية السعودية	٣٠,٢	٢٦,٧	− ١٦,٣	− ٩,٣٪	٨,٤	٩,٥٧
ســــوريا	− ٩,	١٤,٩	− ٠,٥	− ٢,٨٪	− ٤٦,	٥,٧٦
تونس	٢٧,٤	٤٢,٤	− ٣,	− ١,٦٪	٣٠,٢	٩,١٣
تركيــا	١٨,١	٢٢,٣	١٥,٣	− ١٠,٣٪	− ٦٠,	٢,٤٨
دولة الامارات	٥٠,٣	٣٠,٣	٠,١	− ٧,١٪	٤,٩	٠,٤٩

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ ..

في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا تكون التجارة الخارجية، مع أوروبا في المقام الأول، أعلى بشكل ملموس من المعدلات الاعتيادية في البلدان المدينة وفي البلدان ذات المداخيل المتوسطة والأدنى من المتوسطة. والجدول رقم (٧) يبين أن نسبة الصادرات، باستثناء الجزائر ومصر وسورية، إلى الناتج المحلي الاجمالي (الحقل ٢) كانت أعلى بقليل من النسبة الموجودة في البلدان المدينة والتي هي دون الوسط من حيث الدخل. بدت البلدان المصدرة للنفط متخلفة في حين سجلت تركيا قفزات كبرى إلى الأمام (وإن كانت عمليات التصدير الوهمية الزائفة التي قام بها الباحثون عن الدعم قد أدت إلى تضخيم الأرقام). ومن بين الجهات المصدرة للنفط، كانت الصادرات الجزائرية والتونسية الأكثر تنوعاً تزيد بسرعة أكبر من نظيراتها في البلدان الخليجية الأغنى. باختصار بدت «مكسيك» أوروبا منسجمة مع نموذج للتجارة المتسعة.

وحسب المعايير الامريكية اللاتينية بدت المنطقة بأكثريتها فقيرة بالأرض وفقيرة أيضاً من حيث رأس المال. ومن هذه الناحية على الأقل يمكن اعتبار هذه المنطقة شبيهة بألمانيا بسمارك. ومن بين البلدان التي تسوق نسبة عالية من القوة العاملة إلى ميدان الزراعة (العمود ٦) فإن تونس وحدها بدت مالكة لقدر معقول من التناسب بين الأرض والعمل (العمود ٧)، غير أننا نعلم أن المساحة المجردة للأرض القابلة للزراعة يمكن أن تكون مؤشراً شديد التضليل. فكل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس تتمتع بطاقة ذات شأن تؤهلها لتحقيق تنمية زراعية.

إذا كان شبح قدر أكبر من الصراع الطبقي في المنطقة كامناً وراء توسع الصناعات ذات التوجهات التصديرية، فإن من الممكن أيضاً توقع نشوء تحالفات بين رأس المال المالي والمصالح الزراعية تماماً كما أنجب رأس المال المالي تحالفاً بين الاقطاع (اليونكر) والصناعيين في ألمانيا بسمارك. قد تتولى تركيا مهمة الريادة. فبعض المجمعات الصناعية مثل مجمع تشخوروفا، لها جذور ممتدة إلى أصول زراعية تجارية، في حين أن مجمعات أخرى مثل صابانجي دأبت على تمويل الصناعة لتجنب بلترة الريف. إلا أن صابانجي بات الآن يقود اتجاهاً يرمي إلى الاستثمار في مشروع الحكومة الهائل المعروف باسم GAP لتطوير جنوب شرق الأناضول. وقد يبادر القطاع المصرفي هو الآخر إلى اقامة تحالف دفاعي بين الزراعيين وبين غيرهم من عناصر البرجوازية الجديدة من أجل ايجاد أنماط تقليدية من التنويع في سبيل ادامة، «الشريحة الثانية» في مصر (بايندر Binder ١٩٧٨). إلا أن مثل هذا الجمع لايبدو محتملاً في الجزائر وتونس، وإن كان النظامان كلاهما يشجعان الآن الزراعة الخاصة. أما في المغرب، كما هي الحال في تركيا، فإن رأس المال الدفاعي متحالفاً مع مصالح زراعية جديدة (مصالح ورثت مزارع كولونيالية قديمة) قد يمكن تصوره ميالاً إلى القبول بكارتيلات (مجمعات احتكارية) وغيرها من المجمعات المعتمدة، في التحليل الأخير، على نظام تسلطي.

يوحي مخطط روغوفسكي بملاحظة أخيرة: قد تستطيع اسرائيل الغنية برأس المال (عبر التفويض) أن تحافظ على تحالف ليبرالي - عمالي معين طالما ظلت الرساميل الأمريكية متدفقة عليها. ولكن السؤال هو: ماالذي سيحصل لامريكا الآن وهي تحتل مكاناً لها في الربع الأعلى إلى اليسار؟



خاتمـــة:

حاولت هذه الورقة أن تحدد الأهمية السياسية للمصارف التجارية في البلدان النامية المتأخرة التي لم تعد فقيرة جداً للافادة من الدعم المالي أو غنية جداً للاستغناء عن مثل هذا الدعم. ففي الأسواق المجزأة والكتيمة تكتسب البنوك أهمية أكبر بوصفها مصادر لرأس المال المالي منها بوصفها أسواقاً لتبادل السندات والأسهم. وحين تمنح البنوك قدراً ذا شأن من الاستقلالية الذاتية، بما في ذلك مكانة الملكية الخاصة من الناحية القانونية، فإنها تزيد من مساهمتها في تعزيز القدرات المالية للدولة أكثر من البنوك الحكومية التابعة بخنوع. وهذه القدرات تستطيع بدورها أن تسبغ صفة الحيوية على المقولة المجردة لبرجوازية الدولة عن طريق تمويل مشاريعها. وتستطيع البنوك أيضاً أن تعيد تشكيل أو تعيد توجيه البرجوازيات الموجودة، ولكن ذلك ينطوي على مفارقة معينة، فكلما كانت البرجوازية القديمة أو التجمعات (الأجنبية) أقوى كانت عملية تحرير النظام المصرفي التجاري بالنسبة للدولة أقل إيلاماً من الناحية السياسية، ولكن احتمال أن يفضي النظام المحرر إلى اعادة بناء النظام الاقتصادي فعلياً يكون أقل. أما مواجهة قطاع خاص أضعف وأكثر تمزقاً فقد تكون، بالمقابل، أصعب سياسياً بالنسبة للحكومة حين تبادر إلى تحرير بنوكها خشية فقدان السيطرة. في المحصلة قد يكون النظامان المصري والتونسي، وإن كانا أقل تمتعاً بالاستقلالية من نظيريهما المغربي والتركي، في وضع أفضل من حيث القدرة على اعادة بناء المجتمع المدني.

كان أحد أهداف هذه الورقة متركزاً على وضع الطغم المالية الجديدة (التي مازالت تشمل مصر وتونس اضافة إلى المغرب وتركيا) في سياق اقليمي. لاشك أن حقن الرساميل البترولية الآتية من الدول الخليجية العربية من شأنها تحسين آفاق بروز طبقات ناشئة من المبادرين وأصحاب الفعاليات. ربما ساعدت الآمال المعلقة على قيام نظام عربي جديد، هذه الآمال التي برزت كثيراً في السبعينات، على دفع بعض البلدان الأفقر نحو الربع الأعلى إلى اليمين في مخطط روغوفسكي (انظر الجدول رقم ٦)، وعلى الباس ثوب اسلامي جديد لتحالف رأس المال والعمل وفق نموذج غلادستون العائد للقرن التاسع عشر، ولكن تلك الآمال مالبثت أن تبددت. صحيح أن بعض الأموال الخليجية أكملت بنى رأس المال المالي في كل من الجزائر ومصر وتونس وتركيا (ففي المغرب كما في سورية تبدو هذه الأموال متركزة في المقام الأول على تمويل النفقات الحكومية الجارية)، غير أن الأسر الحاكمة لم تكن قط ذات شهية كبيرة لاختبار المخاطرات العربية. قد تؤدي حرب الخليج إلى اعادة تنشيط برامج المساعدات الرسمية ـ تقديم المنح والمكافآت لأطراف التحالف المنتصر بما فيها مصر وتركيا والمغرب ـ ولكن معظم الاستثمارات الخليجية، العامة منها والخاصة، ستظل بعيدة ومترددة تاركة «مكسيك» أوروبا لتعنى بها أوروبا نفسها، وبدون التوصل إلى حل سياسي شامل بما في ذلك انسحاب اسرائيل من مرتفعات الجولان وفلسطين المحتلة، فإن من غير المحتمل نشوء بنك تنموي شرق أوسطي ناهيك عن قيام مؤسسة بترودولارية شرق أوسطية (روزن، نيويورك تايمز، ١٩٩١/٣/٢٥).

على الرغم من أن فرضية لينين القائمة على الرأسمالية الاحتكارية (المتأصلة في رأس المال المالي للمصرفيين) لم تكن فعالة ومؤثرة خارج الامبراطورية الألمانية، أو ألمانيا الامبريالية، فإن مفهومه الملازم القائم على الطغمة المالية، وهو مأخوذ من هيلفردينغ. يشكل مساهمة في تحليل البرجوازيات الناشئة في منطقتنا. ثمة مجمعات أو «جماعات» (سعدي، ١٩٨٩) مالية عملاقة استطاعت أن تجترح تحالفات يمين - وسط مستقرة نسبياً في كل من المغرب وتركيا. فهاتان الدولتان المدينتان تكيفتا مع متطلبات النظام المالي الدولي عبر تبنيهما لجملة من «التعديلات» و«أشكال التلاؤم»، دون نسف طغمتيهما المصرفيتين. إن الدولتين تبقيان قويتين وقادرتين حسب التوقعات على مواجهة أية صراعات طبقية جدية إذا أخفقت الصدوع القائمة بين المدينة والريف في تخفيفها.

قد تكون حزم التكيف أو التلاؤم المألوفة التي تقترحها مؤسستا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أميل إلى زرع عدم الاستقرار في الجزائر ومصر وتونس على المدى القصير، لأن أية اشاعة حقيقية لليبرالية المالية من شأنها بالضرورة أن تفضي إلى التجزئة المفرطة للنظم المصرفية المستقلة ذاتياً مجدداً. قطعت مصر أطول المسافات، وإن لم تبلغ أبعد النقاط، على الطريق المؤدي إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً ونظام مصرفي أكثر تمتعاً بالحرية، ولكن البنوك لاتميل إلى الاندماج، ناهيك عن نقص سيطرتها على موجودات ذات قدر كبير من المحتوى الصناعي. فالمجمعات الشبيهة بقوج وصابانجي التركيين لاتنشأ بين عشية وضحاها. تبدو بلدان شمال افريقيا في مواجهة خيارات بالغة الصعوبة والحدة. فكل منها بحاجة ماسة إلى نظام مصرفي مستقل ذاتياً لتوسيع قدراتها السياسية على اخضاع قطاعات عامة غير متناغمة للسيطرة، ولاجتذاب ارساليات العمال والاستثمارات الأجنبية، ولايقاف عملية هروب رأس المال، غير أن الاستقلال الذاتي الحقيقي قد ينطوي على نظام مجزأ وممزق قادر على التهرب من رقابة الدولة من شأنه أن يبعثر السلطة ويبدد الوصاية السياسية. باتت مصر سائرة على طريق التجزئة والتمزيق، وقد تكون الجزائر وتونس جائعتين إلى الحد الذي يجعل رأس المال فيهما عاجزاً عن مقاومة اغراء اللحاق بمصر، على الرغم من أن الجرعات البترودولارية التي تترجم إلى أسعار أعلى للغاز في ١٩٩١، من شأنها بالضرورة أن تخفف من الألم بالنسبة للجزائر. هل توجد اقتصادات سياسية مرشحة لأن تصبح ملبننة؟ ربما كان العراق منافس مصر، يواجه مثل هذا الاحتمال بصورة فعلية؟!.

مراجع البحث:

- تقرير ١٩٨٩ ، رابطة عاملي البنوك التونسية (APBT) ، تونس، ١٩٩٠ .
- بنك المغرب ـ التقرير السنوي ١٩٨٩ ، الرباط، ١٩٩٠ .
- بايندر، ليونارد، في **لحظة من الحماس** ، شيكاغو، ١٩٧٨ .
- كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، باريس، ١٩٧٦ .
- مجموعة البنوك المحترفة في المغرب (GPBM) ، حولية بنوك المغرب، ١٩٨٧ الدار البيضاء.
- رودولف هيلفردينغ، **رأس المال المالي**، لندن، ١٩٨١ .
- جون أ. هوبسون، **الامبريالية**: دراسة، لندن، ١٩٠٢ .
- سامية سعيد إمام، **من يحكم مصر؟** (بالعربية)، القاهرة، ١٩٨٦ .
- ف. أ. لينين، **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية** نيويورك، ١٩٣٩ .
- ريمي ليفو، **الفلاح المغربي مدافعاً عن العرش**، باريس، ١٩٨٥ .
- ميد، ميدل ايست ايكونوميك دايجست (لندن).
- تيموثي ميتشل «حدود الدولة: خلف النظرات الدولتيه ومنتقديها»، مجلة أمريكان بوليتكال ساينس ، ١/٨٥ (آذار، ١٩٩١).
- كليمنت هنري مور، «مازق السجناء المالية: مستقبل لبنان؟»، مجلة أمريكان بوليتكال سايس ، ٨١ : ٢٠١ ـ ٢١٨ (آذار، ١٩٨٧).
- رونالد روغوفسكي، **التجارة والتحالفات: تأثير التجارة على التحالفات السياسية الداخلية**، برينستن، ١٩٨٩ .
- لاري روزن، «جمع الثروات في الخليج»، نيويورك تايمز ١٩٩١/٣/٢٥ .
- محمد سعيد سعدي، **المجموعات المالية في المغرب**، الرباط، ١٩٨٩ .
- جوزيف شومبيتر، **الامبريالية والطبقات الاجتماعية**، نيويورك، ١٩٨٩ .
- زيسمان، جون، **الحكومات والأسواق والنمو: النظم المالية وسياسة التغيير الصناعي**، ايثاكا، جامعة كورنيل، ١٩٨٣ .



عبد الله حنا

فصل من
تاريخ البرجوازية السورية

الاستقلال ،
الصناعة الوطنية ،
وملكية الأرض
١٩٤٣ - ١٩٥٩

ـ هذا البحث هو جزء من مخطوط يعد للنشر عن تاريخ البرجوازية السورية الاقتصادي والسياسي والفكري.

١ - خطوات التصنيع الأولى:

في عام ١٩٤٣ أُلغي الانتداب الافرنسي ونالت سورية استقلالها السياسي في نيسان ١٩٤٦ بعد جلاء الجيوش الأجنبية عنها وقيام حكم «بورجوازي اقطاعي». وقد واجهت البورجوازية الصناعية، في مرحلة الاستقلال، صعوبات كثيرة أهمها: قلة الرساميل، ضيق السوق الداخلية، عدم ثبات السوق العربية المجاورة، ضعف تطور طرق المواصلات، ضعف انتاج الطاقة، ضعف التجهيزات وقلة الكوادر الكفؤة، قلة منابع التراكم، بقاء بقايا النظام نصف اقطاعي ومشاركة القوى الاقطاعية في الحكم، قوة البرجوازية التجارية بما فيها الجناح الكومبرادوري، الخوف التاريخي للرأسمال التجاري والربوي القوي من المشاركة النشيطة والفعالة في التصنيع ولهذا فإن قسماً من أمواله كان يصرف في شراء العقارات أو يتحول إلى ذهب يخزن في الصناديق للأيام السوداء، إحجام البنوك الأجنبية عن تمويل المشاريع الصناعية مما دفع الدولة البورجوازية إلى تأسيس البنك الصناعي عام ١٩٥٩ .

إلى جانب هذه السلبيات وجدت عوامل أسهمت في تطور الصناعة مثل استخدام التراكمات المالية المتوفرة أثناء الحرب العالمية الثانية[1]، طموح البورجوازية الصناعية إلى بناء اقتصاد وطني، الخبرة التاريخية للقوى الحرفية التي كانت تستوعب التكنيك الحديث بصعوبات قليلة، ضعف السوق الرأسمالية العالمية بعد الخراب الذي خلفته الحرب الثانية، ظهور المعسكر الاشتراكي وسوقه الواسعة، ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد وقيام رأسمالية الدولة بعد تأميم الرأسمال الأجنبي، الوعي السياسي للقوى السياسية اليسارية، التي أيدّت التصنيع



بشقيه الخاص والعام (عن طريق الدولة) أثناء الحرب العالمية الثانية وبسببها تمكنت البورجوازية التجارية السورية من تحقيق أرباح وفيرة من تجارة الجملة والسوق السوداء[٢]. وعن هذا الطريق قامت البورجوازية بتطوير الجهاز الصناعي السابق وتأسيس فروع صناعية هامة بعد أن أمسى القرار السياسي والاقتصادي من صنع يديها، مما مكنها نسبياً من تطبيق حماية جمركية.

وقد شهد العام الأول للاستقلال، عام ١٩٤٦ تأسيس ٢٥ مشروعاً معظمها صناعي منها الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية) التي حكمت سورية أكثر من عشر سنوات، شركة الاسمنت في حلب، التبريد في دمشق، السكر والمنتجات الزراعية-دمشق، المصابغ في حلب شركة الانشاءات في دمشق، الطيران السورية في دمشق، الزيت والصابون في دمشق.

ولوحظ في عام ١٩٤٦ أن عدداً من الأفراد، من بينهم النساء كانوا يبيعون مالديهم من ملكيات صغيرة وحلي وأموال منقولة ويخرجون ماادخروه ليدفعوا كل ذلك اكتتابات في أسهم هذه الشركات. ولكن الفشل الذي رافق بعض هذه الشركات حمل صغار المساهمين على عدم مؤازرة الجديد منها. وظهر ذلك جلياً عندما طرحت الدولة أسهم شركة مرفأ اللاذقية على الاكتتاب فإذا بجمهور صغار المساهمين يقف موقف المتفرج[٣].

ولهذا فإن عام ١٩٤٧ شهد نوعاً من الركود فلم ينشأ أكثر من عشر شركات منها: شركة النسيج السوري بحلب، وفي عام ١٩٤٩ ظهرت إلى الوجود خمس منها شركة المغازل والمناسج بحلب. وفي سنة ١٩٥٠ قامت سبع شركات منها: شركة مرفأ اللاذقية وشركة الانشاءات في حمص والصناعات الميكانيكية بدمشق. وفي عام ١٩٥١ قامت خمس شركات فقط ولكن عام ١٩٥٢ شهد حملة واسعة لتأسيس الشركات تجاوزت العشرين شركة صناعية وتجارية بسبب الاستقرار الاقتصادي بعد الاستقلال الجمركي عن لبنان واطمئنان البورجوازية السورية على ملكيتها وأموالها ويبدو ذلك واضحاً في أواسط الخمسينات حيث توسعت رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة، وفي عام ١٩٥٤ وحده بلغ مجموع رأسمال الصناعات المرخص بها عدا النسيج ١١ مليون ل.س في حين بلغت حصة النسيج ٣٦,٢٧ مليون ل.س[٤].

اتخذ التطور الصناعي في الخمسينات شكل توسيع ومكننة المؤسسات القائمة من جهة وتأسيس معامل حديثة في نفس الفروع الانتاجية القديمة. وهكذا نرى أن الصناعات الرئيسية، التي وجدت في سورية عام ١٩٥٧ هي: الاسمنت، الجير الاسفلتي، الغازات السائلة (أوكسجين) الألبسة الداخلية، الأحذية المطاطية، الأجواخ، البسكويت، التبغ والتنباك، التريكو والجوارب، الدهانات، الزجاج الآلي، زيت الزيتون، زيت نباتي، سكر، سمن نباتي، السوائل الكحولية، الشوكولاته، الصابون، عرق السوس، غزل خيط الصوف، غزل القطن، غزل الحرير، القوة الكهربائية المولدة، الكبريت، الكونسروة، المعكرونة، الملح، منسوجات حريرية وقطنية، ورق السجاير[٥].

والجداول الثلاثة[٦] التالية تعطينا صورة واضحة عن تطور الشركات الصناعية والتجارية خلال فترة الاستقلال الأولى (١٩٤٥ - ١٩٦٠) وتوزع هذه الشركات جغرافيا على المحافظات ونشاط هذه الشركات في القطاعات الانتاجية.

جدول رقم (١):

عدد الشركات المساهمة الصناعية والتجارية
ورؤوس أموالها في نهاية الأعوام ١٩٤٥ - ١٩٦٠

السنوات	الشركات الصناعية		الشركات التجارية		المجموع	
	العدد	رأس المال (ألف ليرة)	العدد	رأس المال (ألف ليرة)	العدد	رأس المال (ألف ليرة)
١٩٤٥	٥	٢٢,٠٥٥	٥	٢,٤٩٣	١٠	٢٤,٥٤٨
١٩٤٦	١١	٧٤,٩٧٥	٥	٢,٤٩٣	١٦	٧٧,٤٦٨
١٩٤٧	١٤	٧٥,٦٥٤	٨	٣,٣٩٨	٢٢	٧٩,٠٥٢
١٩٤٨	١٥	٧٦,١١٥	٨	٣,٣٩٨	٢٣	٧٩,٥١٣
١٩٤٩	٢٠	٧٨,٥٣٢	٨	٣,٣٩٨	٢٨	٨١,٩٣٠
١٩٥٠	٢٤	١٠٠,٣٤٢	١٠	٥٩,٤١١	٣٤	١٥٩,٧٥٣
١٩٥١	٢٦	١٠٣,٥٩٤	١١	٦٠,٥١١	٣٧	١٦٤,١٠٥
١٩٥٢	٢٩	١٠٥,٤٣٤	٢٨	٦٩,٥٦١	٥٧	١٧٤,٩٩٥
١٩٥٣	٣٣	١٠٩,٥٧٥	٣٣	٧٠,٤٩٦	٦٦	١٨٠,٠٧١
١٩٥٤	٣٨	١٣٦,٣٠٠	٤٦	٨٠,١٠٣	٨٤	٢١٦,٤٠٣
١٩٥٥	٤١	١٥٠,٣٤١	٥٢	٨١,٩٩٣	٩٣	٢٣٢,٣٣٤
١٩٥٦	٤٦	١٦٣,٦٣٢	٥٨	٨٦,٣٦٨	١٠٤	٢٥١,٠٠٠
١٩٥٧	٤٨	١٦٤,٣٣٢	٦٢	٨٨,٦٣٨	١١٠	٢٥٢,٩٧٠
١٩٥٨	٤٩	١٦٤,٧٦١	٦٧	٩٠,٧٠٣	١١٦	٢٥٥,٤٦٤
١٩٥٩	٦٢	١٨٢,٢٣٤	٧٢	٩٣,٠٦٦	١٣٤	٢٧٥,٣٠٠
١٩٦٠	٧٥	١٨٨,٦١٠	٧٨	٩٥,٧١٧	١٥٣	٢٨٤,٣٢٧



جدول رقم (٢):

الشركات المساهمة ورؤوس أموالها حسب نشاطها في المحافظات في نهاية عام ١٩٦٠

المحافظة	الشركات الصناعية		الشركات التجارية		المجموع	
	العدد	رأس المال (ألف ليرة)	العدد	رأس المال (ألف ليرة)	العدد	رأس المال (ألف ليرة)
دمشق	٣٨	١٠٤,٧٤٣	٦١	٢٩,٦٧٦	١٩	١٣٤,٤١٩
حمص	٨	١٣,٩١٦	١	٢,٠١٤	٩	١٥,٩٣٠
حماة	٤	٥,٠٥٣	١	٢٥٠	٥	٥,٣٠٣
اللاذقية	٣	٤,٤٠٠	٤	٥٥,٢٥٩	٧	٥٩,٦٥٩
إدلب	٤	٩١٣	—	—	٤	٩١٣
حلب	١٦	٥٩,١٥٥	١١	٨,٥١٨	٢٧	٦٧,٦٧٣
دير الزور	٢	٤٣٠	—	—	٢	٤٣٠
المجموع	٧٥	١٨٨,٦١٠	٧٨	١٥,٧١٧	١٥٣	٢٨٤,٣٢٢

جدول رقم (٣):

روؤس أموال الشركات المساهمة الصناعية حسب نوع الصناعة والمحافظات في نهاية عام ١٩٦٠ (بألوف الليرات السورية)

نوع الصناعة	المحافظة							المجموع
	دمشق	حمص	حماة	اللاذقية	إدلب	حلب	دير الزور	
المواد الغذائية	٣١,٢٢٧	٤٣٠	٤٦١	—	—	٨٠٠٠	—	٤٠,١١٨
المشروبات الروحية	٣٥٠	—	—	—	—	٣٠٠٠	—	٣,٣٥٠
الغزل والنسيج	٤٥,٥٦٦	٣٣٨٥	١٨٠٠	—	—	٢٧٦٧٣	—	٧٨,٤٢٤
الأخشاب	—	—	—	٤٠٠٠	—	—	—	٤,٠٠٠
الورق	٣٠٠	—	—	—	—	—	—	٣٠٠
الكاوتشوك	٢٥٢	—	—	—	—	—	—	٢٥٢
المواد الكيماوية	٤,٧٥١	٢٠٠	—	—	—	٢٦٨	—	٥,٢١٩
المواد غير المعدنية	١٩,٢٢٠	٩,٦١٤	٢٦٩٢	—	—	٢٠,٠٧٦	—	٥١,٦٠٢
المنتجات المعدنية	٢,٨٣٧	—	—	—	—	٣٨	—	٢,٨٧٥
المقالع والاسفلت	—	—	—	٤٠٠	—	—	—	٤٠٠
توليد الكهرباء	٢٤٠	٢٨٧	١٠٠	—	٩١٣	١٠٠	٤٣٠	٢,٠٧٠
المجموع	١٠٤,٧٤٣	١٣,٩١٦	٥,٠٥٣	٤,٤٠٠	٩١٣	٥٩,١٥٥	٤٣٠	١٨٨,٦١٠

اتخذت معظم المؤسسات الجديدة شكل شركات مساهمة وندر إن وجدت شركات فردية. وبما أن الفروع الأكثر دراً للربح (الأقراض والتجارة) كانت في يد رؤوس الأموال الأجنبية، فإن التراكمات المالية الناشئة اتجهت إلى الصناعة(٧) ولكن قوام الصناعة تميز بفوضى الانتاج، وبالفائض الكبير للمنتجات وخاصة في صناعة النسيج. وهذا مادفع البورجوازية السورية للبحث عن أسواق خارجية عربية الأمر الذي قوّى من المطامح الوحدوية للبورجوازية السورية، التي كان ممثلوها في الدولة يرددون دائماً بأن البلاد العربية المجاورة هي الأسواق الطبيعية لمنتجاتها الصناعية(٨) ويلاحظ دائماً حرص الحكومات المتعاقبة والهيئات الاقتصادية على تنظيم العلاقات الاقتصادية مع الأقطار العربية وعلى عقد اتفاقات اقتصادية تفصيلية. ومن جهة أخرى فإن الدولة، التي تحتل فيها البورجوازية موقع الصدارة سعت دائماً لحماية الانتاج الوطني في الخمسينات وتوفير الأسواق الداخلية والخارجية.

ولكن الخلل كثيراً ماكان يصيب الكيان الصناعي عندما تتوتر الأجواء السياسية مع البلدان المجاورة، أو في حالة اصابة هذه البلدان بالجفاف وتقلص مقدراتها الشرائية. ومثال على ذلك صناعة الحرير الصناعي الذي أنتجت سورية منه سنة ١٩٥٥ مئة مليون متر لم يستهلك منها في الداخل سوى ٢٠ أو ٣٠٪ ولكن الأسواق العربية لم تستطع استهلاك الباقي بسبب أوضاعها الاقتصادية آنذاك.

· وعندما فقدت المواد الأولية وأغلق العراق أبوابه في أوائل عام ١٩٥١ توقفت معامل النسيج في دمشق وحمص وحلب مما أدى إلى تسريح العمال وانتشار البطالة في صفوف العمال الذين تظاهروا في دمشق وحلب وحمص وهم يصيحون «نحن جياع نريد عملاً»(٩).

حتى عام ١٩٥٢ كان النظام الساري في الميدان الصناعي يقضي بأن يتمتع الفرد بحرية العمل والانتاج وممارسة نشاطه الاقتصادي حسب مصلحته الرأسمالية التي يقدر حدودها بنفسه غير أن هذا النظام المطلق لم يعد يتلاءم مع الأوضاع الجديدة. فحرصاًمن الدولة على استقرار الحياة الاقتصادية والقضاء على الأزمات التي تتجلى بكساد المنتجات وهبوط الأسعار وانتشار البطالة كان لابد لها «أن تفرض رقابتها على المؤسسات الصناعية» وبسبب هذه الأسباب الموجبة صدر المرسوم التشريعي رقم ٤٧ تاريخ ١٩٥٢ لتنظيم الصناعات السورية الذي نص على انه «لايجوز تأسيس محل للاستثمار الصناعي أو مزاولة مهنة صناعية إلا بإجازة من وزير الاقتصاد» أما المؤسسات القائمة فمجازة حكماً(١٠).

وبعد ذلك بقليل صدر في ١٩٥٢/١١/٦ مرسوم لتنظيم ممارسة المهن الصناعية والتجارية والحرة(١١) كما صدرت قرارات تعفي الصناعات من ضريبة ريع العقارات لمدة ست سنوات ومن ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات وكذلك اعفاء الآلات والأدوات والأجهزة ومواد البناء المعدة للمشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية في ١٩٥٢/٩/٢٧ يضاف إلى ذلك حماية المنتوجات الصناعية من المنافسة الأجنبية(١٢).

كان من نتائج هذه السياسة الاقتصادية للبورجوازية السورية الحاكمة أن انفكت من عثارها بعض الصناعات الجديدة كصناعة السكر والزجاج والكبريت ومحالج القطن وتوسعت صناعات معامل الغزل وصناعة الملابس الداخلية والجوارب والغازات السائلة والبيرة والزيوت النباتية والجلود والأحذية

المطاطية. كما قامت صناعات جديدة كصناعة الورق وغزل القنبّ والبلاستيك والتماثيل وجوارب النايلون والدهانات[١٣].

وحسب احصاء مديرية العمل فقد بلغ عدد العمال المسجلين لديها عام ١٩٥٢ في دمشق ٢٩٢٩٧ عاملاً موزعين كمايلي[١٤]:

فرع النشـــــاط	عدد الشركات	عدد العمال
شركات النفط	٥	٥٧١٨
معامل النسيج الآلي	٦٠	٥٣٢٩
نسيج الجوارب	٤٧	٨٦٧
مطـــــابع	٥٠	٣٥٨
معامل البلاط	٤٨	٧٢٠
أعمال البناء	—	٥١٨
النقل الداخلي	—	٧٧٠
النقل بالسيارات	١٧٠	٨٠٥
الفنادق	٤٥	٣٧٥
عمال المطار والهاتف	—	٣٥٧

ومن الواضح أن عدد العمال هذا لايعكس العدد الحقيقي للعمال الذين لم يسجل معظمهم أسماءهم في مديرية العمل لأسباب عديدة.ومع مجيء عام ١٩٥٤ أصبحت الفروع الصناعية الرئيسية في سورية كما في الجدول على الصفحة التالية[١٥].

ويبدو واضحاً من هذا الجدول أن العمال تمركزوا في الفرع الأساسي للصناعة السورية وهو فرع الغزل والنسيج، ثم البناء فحلج القطن فالجلود والزيوت، هذا الجدول مع الجداول السابقة يعطي صورة واضحة إلى حد ما عن الدرجة التي وصل إليها التصنيع بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٩ .

في ذلك الوقت في بداية الخمسينات أخذ نفوذ الرأسمال الأجنبي بالانحسار فاتخذت منذ سنوات الاستقلال الأولى سلسلة من التدابير، التي كان لها أثرها في الحد من حرية الرأسمال الأجنبي، والسير في بداية طريق الاستقلال الاقتصادي. ثم قامت البورجوازية في ٣١ كانون الثاني ١٩٥١ باستخدام سلاح التأميم ضد بعض المؤسسات الفرنسية وما ارتبط بها من مؤسسات بلجيكية، فجرى تأميم مشاريع توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها ومشاريع مياه الشرب وجرها وتوزيعها في المدن ومشاريع النقل المشترك في الحافلات الكهربائية[١٦] وتحت تأثير تباين المصالح بين البورجوازيتين السورية واللبنانية قامت الأولى عام ١٩٥٠ بانهاء النظام الجمركي الواحد الذي كان من نتائجه استكمال سورية شخصيتها التجارية بالخلاص من الوساطة اللبنانية وبالاتصال ببلاد المنشأ مباشرة[١٧].

الفروع الصناعية	عدد المؤسسات	عدد العمال	الرأسمال بملايين الليرات
صناعة الغزل ـ النسيج الآلي	٧٩٧	٢٠٠٠٠	٤٠,٠
صناعة الجوارب النسائية والرجالية	٨٥	٨١٠	٥,٠
صناعة الاسمنت	٢	٦٥٠	١٥,٠
صناعة حلج القطن	١١١	٣٠٠٠	١٥,٠
صناعة الزجاج	١	٣٣٥	٧,٠
صناعة التريكو	٢٠٧	٣٥٠	٥,٧
صناعة البناء	—	٩٠٠٠	٨,٣
صناعة الجلود	٥٠	٢٧٠٠	٢,٠
صناعة انتاج الزيوت النباتية	٢٠	٢٨٠٠	٢٥,٠
صناعة الصابون	٥٩	٦٠٠	١٠,٠
صناعة السكر	١	٨٠٠	١٢,٠
صناعة المحفوظات	٢	٣٠٠	٤,٠
صناعة الكبريت	٧	٣٥٠	٢,٠
صناعة الأحذية	٤	١٢٥	٣,٠
صناعة الحلويات	٣١٠	٣٥٠٠	٢,٥
المجمــوع	**١٦٧٦**	**٤٥٣٢٠**	**١٥٦,٥**

وفي ١ ـ ٢ ـ ١٩٥٦ أقر المجلس النيابي السوري اتفاق النقد بين الحكومة السورية والبنك السوري (الافرنسي) القاضي بتخلي البنك عن الاصدار لقاء تعويض نقدي.

وافتتح على أثر ذلك في ١ ـ ٨ ـ ١٩٥٦ البنك المركزي أبوابه ودخلت سورية في مرحلة جديدة من تطور نقدها هي مرحلة الاستقلال في القضايا النقدية[١٨] هذه التدابير الاقتصادية الموجهة ضد الرأسمال الأجنبي هزّت مواقع الامبريالية في سورية من جهة وأدت من جهة ثانية إلى دفع الاقتصاد الوطني السوري خطوات إلى الأمام نحو الاستقلال النسبي عن السوق الرأسمالية العالمية. وبدا ذلك واضحاً في بناء مصفاة البترول في حمص على يد دولة اشتراكية (آنذاك) هي تشيكوسلوفاكيا وبرأسمال الدولة الوطني. وبعد صراعٍ ضارٍ عنيف بين القوى الوطنية البورجوازية الصناعية (ممثلة في خالد العظم) والصغيرة والقوى العمالية والفلاحية من جهة والفئات اليمينية والمرتبطة بالرأسمال الأجنبي من جهة أخرى أقرّ المجلس النيابي السوري بعد مناقشات حادة اتفاقية تأسيس المصفاة في ١٩٥٥ على يد التشيك التي بدأت في العمل عام ١٩٥٩. ومن يراجع جلسات المجلس النيابي يرى أن أكثر المتحمسين لاقامة المصفاة بعيداً عن الدول الرأسمالية هو الممثل الأكبر للرأسمالية الصناعية السورية خالد العظم الذي عقد في عام ١٩٥٧ أيضاً اتفاقات اقتصادية معروفة مع الاتحاد السوفياتي وهذا مما أسهم في تحرير الاقتصادي السوري نسبياً من ربقة السوق الرأسمالية العالمية التي كان لها السيادة المطلقة قبل ١٩٥٥ .

ونرى أن خالد العظم كان صادقاً في خطه الاقتصادي والسياسي وفي سعيه لبناء صناعة وطنية وفي كتابته لمذكراته. وبشهادة خصومه فان خالد العظم لم يأخذ رشوة في حياته ولم يتقاض أية عمولة عن المشاريع أو الصفقات التي اقرّها ولكن هذا لا يعني أن جميع ممثلي البرجوازية السورية قبل ١٩٦٠ كانوا من هذا النوع والبون شاسع بين اخلاقية البورجوازية السورية الصناعية، في الخمسينات وأخلاقية وسلوك البورجوازيات الطفيلية في هذه الأيام.

٢ ـ البورجوازية بين الليبرالية والانقلابات العسكرية:

وصلت البورجوازية السورية إلى السلطة في صيف ١٩٤٣ على أكتاف الجماهير الشعبية في المدينة والريف، مستغلة الحركة الجماهيرية الواسعة المناهضة للاستعمار. ولكن هذه البورجوازية بدأت بعد نيل الاستقلال السياسي تخشى حلفاءها السابقين. وسرعان ماطغت نزعاتها الاستبدادية على «مبادئها» و«ليبراليتها» فأخذت تسعى للَجمْ الحركة الشعبية من جهة، وضرب الخصوم الشخصيين الذين أخذوا يمدون رؤوسهم من داخل «البيت البورجوازي ـ الاقطاعي» متطلعين إلى إزاحة «أبطال الجلاء والاستقلال» والحلول محلهم. فبعد مضي أقل من ستة أشهر على الاستقلال والاحتفال بعيد الجلاء أصدرت وزارة سعد الله الجابري في تشرين الأول ١٩٤٦ مستفيدة من السلطات التشريعية الممنوحة لها ـ مرسوماً برقم[٢٠] ٥٠ يحد من الحريّات التي كفلها دستور ١٩٢٨ للمواطنين ويجعل وزير الداخلية صبري العسلي يتصرف بحرية الرأي والصحافة ومراقبة نشاط الأحزاب ولكن الرأي العام سرعان ماقابل هذا المرسوم بمظاهرات صاخبة مما اضطر المجلس النيابي إلى رد المرسوم في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦، ولم تلبث وزارة الجابري أن استقالت، وألف جميل مردم بك وزارته الثالثة التي اضطرت تحت ضغط المعارضة إلى إقرار مبدأ الانتخابات المباشرة في ٢١ نيسان ١٩٤٧.

وفي فترة وزارة جميل مردم بك جرت في تموز ١٩٤٧ انتخابات المجلس النيابي في جو مشحون بالضغط واستخدمت الحكومة المردمية، بتوجيه من رئيس الجمهورية شكري القوتلي، لتأييد مرشحيها ومؤيديها جميع وسائل الضغط التي كانت في حوزتها وهزأت بسرية الاقتراع، وتلاعبت في فرز الأصوات وجرت حوادث التزوير المكشوفة فكانت النتيجة أن نواب الأقضية أي الريف وهم من كبار الملاك والوجهاء وأصحاب العصبيات جاؤوا حسب رغبات السلطات[٢١] أما في المدن فلم تستطع الحكومة فرض قوائمها بصورة مطلقة مما أدى إلى نجاح عدد من النواب كان بعضهم من مثقفي البورجوازية والبورجوازية الصغيرة الذين درسوا في فرنسا وتأثروا بها، وتطلعوا إلى اجراء بعض الاصلاحات في إطار النظام القائم (البورجوازي شبه الاقطاعي). وقد تحالف بعضهم مع قوى اقطاعية أخرى وشكلوا حزب الشعب، الذي سعى لسحب البساط من تحت أقدام الرعيل الأول، أي رجال الكتلة الوطنية. فأدى الانقسام الذي دّب في صفوف الطبقتين البورجوازية والاقطاعية إلى ظهور الحزبين الوطني (الرعيل الأول ـ الكهل) والشعب (الرعيل الثاني ـ الشاب). ولاحاجة إلى القول: ان حزب الشعب عندما وصل إلى الحكم (١٩٥٠) سار في الميدان الاجتماعي على سياسة مشابهة للحزب الوطني ومعبرة عن مصالح الطبقات الغنية. وثمة فارق واضح بين الحزب الوطني الممثل لمصالح البورجوازية الدمشقية ذات الصلات

التاريخية والاقتصادية القوية مع الحجاز والمتطلع إلى التعاون مع السعودية وحزب الشعب الممثل ـ اضافة إلى ملاك الأرض ـ للبورجوازية الحلبية، الذي سار في خط التحالف مع العراق (الهاشمي آنذاك)، معبراً بذلك عن طموحات البورجوازية الحلبية في ايجاد أسواق لها فيما بين النهرين بعد أن سدّت في وجهها أسواق الأناضول بعد تقسيم الدولة العثمانية عام ١٩١٨ .

عكست الانقلابات العسكرية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤) لحسني الزعيم وسامي الحناوي وأديب الشيشكلي الصراع من أجل السلطة السياسية، بين مختلف التكتلات البورجوازية ـ الاقطاعية المعتمدة آنذاك على أوساط معينة من الجيش، وعلى تأييد الأوساط الاستعمارية الأمريكية أو البريطانية، التي كانت تتصارع للسيطرة على سورية .

كما لعب أيضاً اختلال التوازنات الطبقية دوراً هاماً في قيام الانقلابات العسكرية.فالبورجوازية السورية، التي وصلت إلى السلطة كانت ضعيفة ومترددة في مواقفها ازاء الاستعمار من جهة والموقف من الملكية الكبيرة الاقطاعية من جهة أخرى وبعض أقسام هذه البورجوازية كانت على صلات اقتصادية قوية مع الملكية الاقطاعية. ولهذا لم تكن الأقسام الرئيسية من البورجوازية ترغب في توجيه ضربة قاصمة إلى العلاقات الاقطاعية وكسب ولاء الفلاحين والقوى التقدمية الراغبة في تحرير الريف. وتحت البورجوازية الكبيرة (والكبيرة هنا تسمية نسبية) كانت شرائح البورجوازية الصغيرة تطمح في احتلال مواقع اقتصادية وتحلم في الوصول إلى السلطة السياسية أو على الأقل المشاركة في السلطة، وعموماً كان دور البورجوازية الصغيرة في صعود مستمر نحو القمة، حاملاً معه تناقضات البورجوازية الصغيرة وتذبذب مواقفها واختلاف ايديولوجياتها.

في تلك الفترة (الخمسينات) كانت التجمعّات العمالية تسير في طريق تكوّن طبقة عاملة، مما أدى إلى دخول قوة اجتماعية فتية على مسرح الحياة السياسية ستصبح تدريجياً قوة حليفة لفقراء الفلاحين فالتململات الفلاحية أخذت تطفو على سطح الأحداث والحركة المناهضة للاقطاعية كانت تكتسب سنوياً مواقع جديدة، وتؤثر في المواقف السياسية، وكذلك القيادات العسكرية سلباً أو ايجاباً .

٣ ـ البورجوازية والطبقة العاملة

بعد جلاء الجيوش الأجنبية عن سورية بمدة وجيزة أقرّ المجلس النيابي السوري «قانون العمل» الذي جاء حصيلة للنضالات العمالية الطبقية في الثلاثينات، ولمساهمة الطبقة العاملة في النضال الوطني ولنمو عددها واستمرار تكوّنها كطبقة ذات مصالح خاصة وازدياد تعقد علاقاتها مع أرباب العمل على اثر التطور الصناعي المضطرد.كما أن وضع قانون العمل عكس اتساع اشعاع الأفكار الاشتراكية آنذاك وملاءمة الوضع الدولي بعد انهيار الفاشستية. والأهم من ذلك في إطار دراستنا هو المرونة، التي اتصفت بها البورجوازية السورية في الموافقة على وضع قانون العمل.

في ربيع سنة ١٩٤٦ كلفت الحكومة مديرية التجارة والصناعة والعمل في وزارة الاقتصاد بوضع قانون العمل. ومهمة هذه الدائرة كما ورد في الأسباب الموجبة لوضع قانون العمل هي «مساعدة التجارة

والصناعة وتنشيط الانتاج» ولذا فقد اجتهدت في توفيق مصالح أرباب العمل وعمالهم، بمراعاة الناحيتين التاليتين[٢٢].

ـ تحسين حالة العمال من الوجهة المادية والاجتماعية والصحية. . .

ـ تنشيط المشاريع الاقتصادية وازدهار الصناعات.

فلا يحسن أن نحملّها أعباء اجتماعية لا تقوى على حملها بل تؤدي إلى التخفيف من نشاطها وقوتها على الفوز في المعترك الاقتصادي وإلى زيادة كلفة انتاجها بشكل يضعفها عند مزاحمة الأسعار في السوق الداخلية والأسواق العالمية وهذا (مما يعود بالضرر على العمال أنفسهم إذا أفضى إلى عطل الأعمال وبطالة العمال). دلت هاتان الناحيتان على تفكير البورجوازية السورية وايديولوجيتها.

كما دلت أيضاً على ضغط العمال على البورجوازية واجبارها على التراجع قليلاً لصالح العمال. فالبورجوازية تنصح ـ كما ورد في الأسباب الموجبة لمشروع القانون ـ بالسير «في حقل التشريع الاجتماعي بخطوات متّزنة» و«مرحلة بعد مرحلة» حتى لا يرهق أرباب العمل، الذين يختلف وضعهم عن وضع البلاد الغربية.

ودعت البورجوازية على لسان لجنة الاقتصاد الوطني في المجلس النيابي ـ إلى «تضافر قوى الأمة على رفع مستوى الحياة الاجتماعية بما تقتضيه المبادىء السامية وتعاون جميع الهيئات على أسس التضامن والاخاء»[٢٣] عرفت المادة الرابعة من قانون العمل[٢٤] المؤسسة الرأسمالية بأنها «كل عمل أو مشروع استثماري في احدى فرق المهن الأربع (الصناعية والتجارية والزراعية والمهن الحرة) غايته جني الأرباح وهو يستخدم عمالاً، كما أجازت المادة ١٤ الحق «لأرباب العمل والعمال والصناع (الصانع هو كل من اشتغل بيديه دون أن يكون تحت سلطة رب عمل وادارته) أن تجتمع كل فئة منهم على حدة لتؤلف نقابات خاصة بها في كل فرقة من فرق المهن».

وحظرت المادة العشرون «على النقابات الاشتغال بالسياسة والاشتراك في اجتماعات ومظاهرات لها صبغة سياسية».

من ناحية أخرى نرى أن فكرة التقريب بين أرباب العمل والعمال ومحاولة إزالة التناقضات بينهم واضحة في عدة مواد. جاء في المادة ٦٦ ان من صلاحية لجنة المهنة المختلطة المؤلفة من أرباب العمل والعمال «توثيق عرى التضامن وأواصر الاخاء بين أرباب العمل والسعي في التقريب بين جميع أفراد الفرقة الذين يمارسون مهنة واحدة»[٢٥].

كان صدور قانون العمل السوري خطوة هامة إلى الأمام إذ حققت الطبقة العاملة من خلاله كثيراً من المكتسبات التي اضطرت البورجوازية السورية للاعتراف بها. فاعترف للعمال بحق تأليف النقابات وبالعمل النقابي، وبحق الاضراب، ونصّ القانون على حد أدنى للأجور، وعلى ساعات العمل اليومية، والعطلة الأسبوعية، والاجازة السنوية المأجورة، وأجور بعض الأعياد وتعويض التسريح التعسفي وتعويض طوارىء العمل والأمراض المهنية. إلا أن القانون حوى أيضاً عدداً من النقائص منها تقييد حرية الاضراب، تقوية تدخل السلطات الحكومية في النقابات، وضع العقبات في وجه التنظيم النقابي بعد اقرار مبدئه اسمياً، اخضاع العمال إلى اجراءات المفاوضة والتحكيم المطاطة، اهمال مطالب العمال



الزراعيين اهمالاً تاماً، وافتقار القانون إلى ما يجعل تنفيذ مواده اجبارياً على أرباب العمل[٢٦] وعموماً افرغت مواد قانون العمل في نصوص مرنة قابلة للتفسير لصالح العمال أو لصالح أرباب العمل. وقد عكس القانون نسبة القوى الطبقية والعلاقة بين القوى المشاركة في النضال الوطني آنذاك.

كما أن تطبيقه خضع عملياً لنسبة القوى الطبقية ومقدار وزن القوى المتصارعة ومدى ضغطها على الدولة وفاعليتها في التأثير في الاحداث.

في ١١ حزيران ١٩٥٠ أقام اتحاد نقابات العمال في دمشق حفلة تذكارية لمناسبة ذكرى صدور قانون العمل في ١١ حزيران ١٩٤٦[٢٧]. ولوحظ أن رئيس الاتحاد صبحي الخطيب سعى جاهداً لتهدئة الخواطر وطلب أن تسيطر على النفوس روح متفائلة، في وقت كانت البطالة تعم بين العمال والحركة الثورية تنتشر بينهم والاستياء من السلطات على أشده وبدا ذلك واضحاً من خلال حفلة اتحاد عمال حمص في ١٣ حزيران ١٩٥٠[٢٨].

وأثناء مقابلة رئيس الوزراء لاتحاد النقابات في ١٠ حزيران ١٩٥٠ أكد رئيس الوزراء على لزوم الاستمرار على النهج الذي سارت عليه الحركة العمالية حتى الآن من بعُدها عن الحزبيات والأغراض السياسية وأجابه رئيس الاتحاد صبحي الخطيب مماثلاً: «ان انغماسهم (أي العمال ـ المؤلف) بالتيارات الحزبية والسياسية سيكسبهم عداوة في غنى عنها»[٢٩]. وهذا مما دفع رئيس الدولة والحكومة إلى المشاركة في مهرجان العمال في ١٠ آذار ١٩٥١ والذي رافقته تظاهرات ضخمة للعمال[٣٠].

وفي الوقت الذي كانت فيه القاعدة العمالية تعلن الاضراب في مختلف المدن كانت القيادات النقابية تتخذ القرارات بالعدول عن الاضراب العام تحت شعار النظرة الواقعية وأن العمال السوريين هم في الأصل غير تواقين لسلوك طريق العنف لتحيق مطالبهم إلا إذا وجدوا المسؤولين يهملون شؤونهم.

وكما كتبت جريدة العلم في ١٦ تموز ١٩٥١: «أن موقف مديرية العمل واتحاد النقابات غير مفهوم ويدعو للتساؤل عندما كان أرباب العمل يلجؤون إلى تسريح العمال في فترات دورية تتراوح بين الثلاثة أشهر للعمال الأصليين وستة أشهر للعمال المتمرنين حتى لا يستحق هؤلاء أي تعويض تسريح».

ومن الطبيعي أن تياراً بين العمال كان يقول أن الطريق الأوحد للعمال في سبيل نيل حقوقهم هو طريق القوة والعنف والشدة بالاضافة إلى الطريق الحقوقي.

بدأت الاضرابات العمالية[٣١] في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٩ باضراب عمال السكك في حمص لرفع أجورهم واستمرت طوال عدة أشهر فكان من أهمها ١٨ شباط ١٩٤٩ اضراب عمال النسيج الآلي في حلب من أجل الأجور والتعرفة، ١٢ آذار اضراب عمال النول اليدوي، تموز ١٩٤٩ توقف أربعة آلاف عامل نسيج يدوي في حلب من أجل الأجور وتتالت الاضرابات في السنوات التالية مع تباطؤ في حدتها أيام دكتاتورية الشيشكلي العسكري ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ثم تصاعدت الاضرابات العمالية إلى الأوج مع ذهاب الديكتاتورية وسير سورية في طريق الديمقراطية البرلمانية (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨). في تموز (١٩٥٤) اجتاحت المدن السورية الكبرى موجات من الاضرابات باضراب ألفي عامل بناء في دمشق ١٩٥٤/٦/٢١ لتحديد ساعات العمل بسبع ساعات ثم أضرب في ١٩٥٥/٦/٢٤ عمال النسيج في المعامل الكبرى في دمشق مطالبين بالحد الأدنى للأجور وبحرّية الانتساب إلى النقابة[٣٢].

ولم تكن هذه الاضرابات وليدة الصدفة بل سبقتها مطالب وعرائض واجتماعات ومفاوضات وكرّ وفرّ برزت فيها وحدة الطبقة العاملة مع صغار المنتجين وصغار الحرفيين ضد أرباب العمل الكبار.

وأخذت الأحزاب السياسية تسعى سعياً حثيثاً لاختراق جدران بنية الطبقة العاملة والسيطرة عليها بعد أن برزت قوتها الكبيرة. في ١٨ تموز اضراب نحو ٣٠٠٠ عامل نسيج يدوي مطالبين بالتعرفة والغاء الوسطاء بين أرباب العمل والعمال ثم اضراب عمال الأغباني وعددهم سبعة آلاف.

والجدير بالملاحظة أن اضراب عمال النسيج في دمشق استمر من ١٩٥٤/٦/٣٠ حيث شهدت شوارع دمشق تظاهرات منظمة لهؤلاء العمال مع تعاطف شعبي واسع معهم وترددت أصداؤه في البرلمان الذي أقر فيها بعد قانوناً لصالح العمال وفي أيام تموز اللاهبة من عام ١٩٥٤ أضرب ٥٠٠ عامل في ميناء اللاذقية وتبعهم اضراب بحارّة مرفأ اللاذقية في ٢٠ تموز ضد المتعهد أبو هاني. ومن الطبيعي ألا تنجو حلب من الاضرابات التي كان أهمهااضراب عمال شركة الهناء للمغازل والمناسج واضراب عمال النسيج اليدوي في حلب وعددهم ثمانية آلاف أحدثوا اضطراباً واضحاً في حلب. واستمرت الاضطرابات في صعود وهبوط إلى أن بلغت مرحلة متقدمة في كانون الثاني ١٩٥٦ بسبب الانتخابات النقابية وتدخل الدولة فيها فقد تظاهر عشرات الآلاف من العمال في الشوارع مما أدى إلى أزمة وزارية كادت تصدع الحكم، في الوقت الذي أضرب فيه أيضاً عمال النسيج مطالبين بتحديد الأجور. هذه الاضرابات العمالية ذات الطبيعة المطلبية لم تكن بمعزل عن التطورات الجارية في سورية آنذاك وعن الصراع الخفي والمكشوف بين القوى الطبقية المتصارعة على تحديد طريق سوريا سياسياً واجتماعياً. ولهذا فان دراسة مفصلة لاضرابات العمال في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات لا يمكن عزلها عن الأجواء السياسية والصراع ضد الامبريالية والطموح إلى التقدم الاجتماعي وبروز الأحزاب الثورية وجهودها المبذولة لكسب الطبقة العاملة وهذا مما أدى إلى دفع نواب البعث والنائب الشيوعي إلى المطالبة في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤ بالغاء المرسوم الصادر أيام الدكتاتورية العسكرية في ٢٢ أيار ١٩٥٢ والقاضي بحرمان العمال النقابيين من الانتماء للأحزاب والمنظمات. وقد أسهمت هذه الاضرابات العمالية بمقدار واسع في تكون وتشكل الطبقة العاملة اجتماعياً وفكرياً بعد أن كان التطور الصناعي قد أسهم في خلقها اقتصادياً. مع تسارع عملية تكون الطبقة العاملة شرعت البورجوازية تبحث عن الوسائل الكفيلة لكبح جماح هذه الطبقة ومنعها من تحقيق مطالبها وجعلها ظلا للبورجوازية ودولتها تأتمر بأمرها وتخضع لمشيئتها. ويبدو ذلك واضحاً من اجابة مديرية الشؤون الاجتماعية في سورية في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٩ على كتاب منظمة العمل الدولية عما إذا كانت سورية تنفذ ماجاء في المعاهدة الدولية للحرية النقابية وجاء الجواب: بأن سورية لم تطلق الحرية النقابية بعد وأن تأليف النقابات يخضع لاجازات مسبقة ولاشراف الحكومة لأن الحركة العمالية لم تبلغ مستوى يمكن أن تُترك فيه دون مراقبة الحكومة لتنظيمها[٣٣] والواقع أن السلطة الوطنية (البورجوازية - نصف الاقطاعية) التي وصلت إلى الحكم بفضل النضال الوطني والمشاركة الفعّالة للجماهير الشعبية في الحركة المناهضة للاستعمار بدأت تخشى هذه الجماهير وتضع الكوابح أمام تطور الحركة الشعبية. وكان في مقدمة هذه الكوابح المرسوم رقم ٥٠ الصادر في ١٩٤٦/١١/١٧ الذي جعل حرية تأسيس الأحزاب والمنظمات الطبقية منوطة بوزير الداخلية ولذلك

فان هذه السلطة الطبقية (البورجوازية ـ نصف الاقطاعية) سرعان ما شرعت في ضرب الحركة العمالية وقمع تحركها بشدة. فعندما أضرب عمال السكك الحديدية في شمال سورية عام ١٩٤٦ ردت السلطة على الاضراب بعنف واعتقلت عشرات العمال وسامتهم سوء العذاب[٣٤].

والمتتبع للحركة النقابية في سورية يجد أن خطاً سارت عليه السلطة السورية في السيطرة على الحركة النقابية عن طريق بعض القادة النقابيين الانتهازيين، الذين افرزهم الانتاج الحرفي والفروع التي تعيش على هامش الانتاج مثل عمال العرائض وعمال المقاهي.. الخ وهذا الأمر كان يُغلف بحجة أن الحركة العمالية لم تبلغ مستوى يمكن أن تترك فيه دون مراقبة الحكومة لتنظيمها. ومن جهة ثانية كانت السلطة الطبقية البورجوازية تسعى للسيطرة على الحركة النقابية وشراء بعض القادة النقابيين عن طريق رصد الاعتمادات في موازنة الدولة للجمعيات التعاونية وللدعاية والنشر. ويبدو هذا الأمر واضحاً أثناء مناقشة موازنة مديرية الشؤون الاجتماعية في المجلس النيابي في جلسة ١ شباط ١٩٤٩ عندما تساءل أحد النواب عن سبب رصد الحكومة في مشروع الموازنة مبلغ ٢٥٠٠٠ل.س نفقات دعاية ونشر ومطبوعات لاتحاد نقابات العمال، فكان جواب أحد نواب الحكومة واضحاً وهو أن صرف المبلغ [مقصود] لتثقيف العمال ومقاومة بعض المذاهب الهدامة التي تأتينا من بعض الجهات.

وإذا كانت السلطة الطبقية البورجوازية ـ نصف الاقطاعية تسعى للسيطرة على الحركة النقابية عن طريق شراء عدد من القادة النقابيين واستغلال الروح الحرفية والاصلاحية والانتهازية الموجودة في بعض صفوف الحركة، فإن تياراً آخر رأى ان اتباع خط آخر للسيطرة على الطبقة العاملة وتحركاتها هو الأسلم والأجدى. هذا الخط يقوم على أساس اقامة حزب اصلاحي ينادي بالوفاق بين الطبقات ويجهض أي تحرك عمالي يطالب بحقوق العمال المطلبية ويسعى إلى وصول الطبقة العاملة إلى مركزها الذي يفرضه موقعها في الانتاج.

هذا الخط بدأ واضحاً في مقال جريدة «ألف باء» الدمشقية (٢٣ تشرين ١٩٤٨) باسم مروان الجابري تحت عنوان ذي مغزى «مشاكل العمال تحتاج لعلاج جديد» جاء فيه: ان المجتمع السوري تألف من ثلاث طبقات:

١ ـ طبقة الأغنياء والمالكين والعوائل ذات النفوذ.

٢ ـ طبقة المتوسطين في المعيشة الذي يميلون نحو اليسر أكثر مما يميلون إلى العسر.

٣ ـ الطبقة الفقيرة من سكان المدن... والآن ظهرت طبقة جديدة هي طبقة العمال وهناك طبقة لا تزال في شرنقتها وعزلتها هي طبقة الفلاحين... قانون العمل كان مُسكناً... يشهد على ذلك اضراب عمال النسيج في حلب... ان ترك هذه الطبقة وشأنها تتخبط في مشاكلها على هدى عاطفتها أو على هدى الرياح الاجتماعية التي تعصف بها قمين بأن يدفعها نحو تبني روح سلبية عنيفة تقذف بها إلى تربة اليسار وتجعلها مرتعاً خصباً للأفكار والمذاهب الهدامة، التي ترمي إلى فرض سيطرة طبقة واحدة على الطبقات الأخرى باعتبارها أكثر الطبقات عدداً. وأخيراً يدعو كاتب المقال إلى تأسيس حزب سياسي ينهج نهجاً يؤمن التوازن بين الطبقات ويوجه طبقة العمال توجيهاً نافعاً لما فيه خيرها وخير الأمة ولما فيه البعد عن الروح اليسارية المتطرفة والمبادىء الهدامة.



وثمة تيار ثالث ليبرالي النزعة كان من أنصار استيعاب حركة الطبقة العاملة الصاعدة ولكن ليس عن طريق رشوة قادتها أو انشاء حزب يجهض تحركها ويحرفه عن مساره الثوري الطبقي الصحيح، بل عن طريق تأمين بعض مطالب الطبقة العاملة وكسبها إلى صف السلطة بوسائل اجتماعية وفكرية ورفاه اقتصادي عن طريق أخذ قسم من أرباح أرباب العمل وتوزيعها على العمال.

هذا النفس نجده لدى مناقشة موازنة مديرية الشؤون الاجتماعية في المجلس النيابي في جلسة ١٠ شباط ١٩٤٩ في كلمة النائب الليبرالي عبد الوهاب حومد (عضو حزب الشعب) ولعل من المفيد نقل فقرات من خطابه لأنها تعكس جزءاً من حياة العمال وتشير إلى أن الطبقة العاملة أو الحديثة التكوين أمسى لها وزن في الحياة الاجتماعية. قال حومد «ان قضية العمال لم تعد قضية تعويض ولا قضية نظرية تدرس في الجامعات ولا هي قضية تطبيقية ينظر فيها إلى علاقة العامل بربّ العمل، إنما هي قضية اجتماعية علينا أن نعيرها جانباً جدّياً من اهتمامنا. وينقسم العمال إلى قسمين: ١ ـ عمال أجراء. ٢ ـ عمال صغار يقومون بأعمالهم لأنفسهم.. قانون العمل هو حبر على ورق بالنسبة لأرباب العمل.. نسبة الجرائم الاقتصادية في سجون دمشق وحلب تبلغ ٧٥٪ من مجموع الجرائم وأكثر مرتكبيها من الطبقات الفقيرة.. المحاكم الصلحية لا يمكنها حل قضايا العمال». ومن الطبيعي أن كلمة حومد هذه لا تكفي لتبيان أهداف التيار الليبرالي الثالث من الحركة العمالية. ولكن مراجعة أدبيات هذا التيار تقود إلى النتيجة التي ذكرناها.

أثناء وضع الدستور السوري عام ١٩٤٩ اجتمعت الهيئة العامة لاتحاد نقابات العمال العام في سورية وانتخبت مكتباً جديداً وأصدرت عدة مقرارات طالبت فيها واضعي الدستور بلزوم وضع المبادىء التالية في صلب الدستور وهي[٣٥]:

١ ـ حق العمال في العمل ومسؤولية الحكومة في تأمين ذلك.

٢ ـ ضمان الحركة النقابية وحماية العمال النقابيين.

٣ ـ وضع نظام الضمان الاجتماعي.

٤ ـ محاربة الفقر والجهل والمرض.

٥ ـ الزامية تعليم الأميين على اختلاف أعمارهم.

ومع أن بيان هيئة اتحاد العمال لم يتعرض إلى قضية الحكم وشكله، التي كانت تشغل البلاد واقتصر على بعض المطالب النقابية إلا أن مجرد ارسال مطالب، وان تكن محدودة باسم اتحاد العمال إلى الجمعية التأسيسية دليل على سير عملية تكون الطبقة العاملة في طريق صاعدة.

في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٠ دعا وزير الاقتصاد مكتب اتحاد نقابات العمال للاجتماع به والاستماع إلى رأيه[٣٦]. كما قابل في ٥ شباط ١٩٥٠ وفد اتحاد العمال رئيس المجلس التأسيسي ورئيس لجنة الدستور وطالب أن يتضمن الدستور فصلاً خاصاً عن العمل والعمال[٣٧] وهذا ما تم بالفعل في الدستور الذي أقر في سنة ١٩٥٠ ولكنه لم يترجم مباشرة في قوانين واضحة. وعندما استقبل رئيس مجلس الوزراء خالد العظم في نيسان ١٩٥١ وفد اتحاد نقابات العمال أعلن رئيس الاتحاد أن العمال اضحوا يائسين من مطالبة الحكومات المتعاقبة بوضع القوانين الناظمة لشؤون العمل والعمال. وكان من الطبيعي أن يوجه



البورجوازي الكبير خالد العظم النصح إلى الاتحاد بضرورة التأني ومعالجة الأمور بالحكمة والتعاون مع أرباب العمل لأنهم اخوان ووعد بدراسة مطالبهم وتحقيق ما يرى تحقيقه منها[٣٨] .

وجاءت المادة ٢٦ من دستور ١٩٥٠ المتعلقة بالعمل والعمال لتعكس نسبة القوى في البلاد ولتضع نصوصاً عامة ترضي العمال وأرباب العمل وتطلق حرية التنظيم النقابي ضمن حدود القانون أي في مجرى التطور العام في البلاد والصراعات المقبلة. ولوحظ أن الموافقة على مادة العمل والعمال جرت في الجمعية التأسيسية دون نقاش حاد، في حين أن مادة الأرض والفلاح دار حولها صراع عنيف بين ممثلي البورجوازية الصغيرة الثورية وممثلي كبار الملاك وهذا ما سندرسه فيما بعد وفيما يلي نص المادة المتعلقة بالعمال[٣٩] :

١ ـ العمل حق لجميع المواطنين وواجب يمليه الشرف وهو أهم العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية، وعلى الدولة أن توفره للمواطنين وأن تنمّيه بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به .

٢ ـ تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعاً يقوم على المبادىء التالية:

آ ـ اعطاء العامل أجراً يتناسب مع كمية عمله وكيفيته .

ب ـ تحديد ساعات العمل الأسبوعية، ومنح العمال أيام الراحة الأسبوعية والسنوية مع الأجر .

جـ ـ تقرير تعويض خاص للعمال في أحوال التسريح والمرض والعجز والطوارىء الناشئة عن العمل.

د ـ تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث .

هـ ـ خضوع المعامل لقواعد الصحة .

٣ ـ تكفل الدولة للعمال المساكن الصحية ويحدد القانون وسائل ذلك .

٤ ـ التنظيم النقابي حر ضمن حدود القانون وللنقابات شخصية اعتبارية. إن وضع هذه المادة في دستور جمعية تأسيسية خالية من ممثل للعمال دليل واضح على أن الطبقة العاملة أمست قوة لا يمكن تجاهلها ولابد من تلبية بعض مطالبها . ومع وضوح صيرورة تشكل الطبقة العاملة كانت مكانتها تزداد ترسخاً والقوى السياسية تتهافت لكسب ودها. وثمة علاقة جدلية بين قوى الحركة الوطنية عامة والحركة العمالية خاصة وتنامي احدى القوتين كان قوة للأخرى فصعود النضال الوطني أدى إلى حصول الطبقة العاملة على مكاسب واضحة في اواخر الخمسينات وازدياد بأس الطبقة العاملة قوى من ساعد الحركة الوطنية وأعطاها مضامين أكثر تقدميّة وثورية .

من الأدلة على المكانة الاجتماعية والسياسية، التي احتلتها الطبقة العاملة في الخمسينات كلمة فيصل العسلي رئيس الحزب التعاوني الاشتراكي في جلسة المجلس النيابي في ٢٤ أيلول ١٩٥٥ إذ قال[٤٠] :

ولقد أضحى للطبقات الكادحة شأن يذكر وهي مرشحة للارتماء في أحضان ثورة تأكل الأخضر واليابس وتطيح برؤوس ألوف الضحايا إذا لم يهيأ لها طريق كفاح سياسي تصل عن طريقه أهدافها. . .

لقد أخذ العمال يشعرون بأن الاضراب السياسي في ظل السيطرة الداخلية هو الحل الوحيد لحل قضاياهم الأساسية. . . إن الطبقة العاملة أضحت فئة متطورة ونحن كحزب نتبنى مطالبها ولا نهدف

من وراء تبني هذه المطالب إلى محو الطبقات ولا إلى الثورة بل إلى محو الظلم والاضطهاد وتجنب البلاد الارتماء في أحضان الثورة» .

إن فيصل العسلي المعروف بميوله الفاشية وعلاقته البورجوازية أراد من وراء ذلك التهويل على الأحزاب البورجوازية واخافتها ودفعها لوضعه في مكان مرموق من السلطة حتى يجنب البلاد الارتماء في أحضان الثورة ولكن كلام العسلي يتضمن في الواقع قدراً كبيراً من الحقيقة حول أهمية الطبقة العاملة ومكانتها سياسياً واقتصادياً وعددياً .

٤ ـ المواقف البورجوازية ـ الاقطاعية

في دستور ١٩٥٠ وأثر الضغط الشعبي

جرت أول محاولة لوضع دستور لسورية في العهد الفيصلي (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) ولكن الاحتلال الفرنسي لدمشق في تموز ١٩٢٠ قضى على هذه المحاولة. وبعد الثورة السورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦) جرت مساومة ومصالحة بين سلطات الانتداب الفرنسي والبورجوازية السورية الممثلة في الكتلة الوطنية تمت على أثرها انتخابات جمعية تأسيسية وضعت دستور ١٩٢٨ الذي نشره المفوض السامي الفرنسي في ٢٢ أيار ١٩٣٠ بعد أن قيده بالمادة ١١٦. المادة ١٣ من الدستور كانت ذات صيغة عامة كلاسيكية في مصطلحات الدساتير نصت على أن حق الملك في حمى القانون، فلا يجوز أن ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون بعد تعويضه تعويضاً عادلاً، ونصت المادة ١٤ على أن «المصادرة العامة للأموال ممنوعة» ولكن دستور ١٩٢٨ لم يتعرض إطلاقاً لمشكلة الملكية الاقطاعية وحيازة الأرض، في حين تناولت إحدى مواده قضية الصناعة في النص التالي: «يجتهد في أن تكون القوانين الاقتصادية مؤمّنة لتنمية الصناعات المحلية»[٤١] وهذا الدستور عطله لأسباب سياسية المندوب السامي في عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ثم عاد إلى الحياة عام ١٩٤٣ وبموجبه جرت انتخابات صيف ١٩٤٣ التي فازت فيها الكتلة الوطنية، وفي عام ١٩٤٨ ارتدى تعديل الدستور طابعاً شخصياً لاعادة انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية. وبعد الحركات الشعبية في كانون الأول ١٩٤٨ جاء انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ الذي حل مجلس النواب وعطل الحياة الدستورية.

في أول خطاب ألقاه حسني الزعيم نشر في ٣ نيسان ١٩٤٩ قال متملقاً الفلاحين:

«وأنتم أيها الاخوان من عمال وكادحين، ابشركم بأنني سأعمل ما أستطيع على تحقيق نظام العدالة الاجتماعية في اعادة النظر بتوزيع الأراضي ووضع نظام تحديد الثروات الضخمة» .

ومن المعروف عن الزعيم أنه لم يكن يؤمن بما يكتب له من بيانات. وكان الهدف من القاء البيانات ذات الصبغة الشعبية هو امتصاص حدة التناقضات الاجتماعية من جهة وارضاء التيارات الراغبة في الاصلاح والتغيير من جهة اخرى وكسب الشعبية من أسهل الطرق.

وقد أجرى حسني الزعيم «التصويت الشعبي» الذي خوله أن يضع دستوراً للبلاد يعرضه على الشعب لتصديقه، أو على مجلس نواب ينتخبه الشعب فألف لجنتين لهذه الغاية وضعتا مشروعين إلا أن انقلاب سامي الحناوي في ١٤ آب ١٩٤٩ حال دون البحث فيها.

جاءت انتخابات تشرين الثاني ١٩٤٩ التي أسفرت عن فوز حزب الشعب في الجمعية التأسيسية[٤٢] وبعد مناقشات حامية، لم تكن الجماهير الشعبية بعيدة عنها[٤٣] تصارعت فيها الآراء والاتجاهات الليبرالية والسلفية وتواجهت مصالح طبقات الشعب المتناقضة. ويلاحظ أن الآراء في المجلس اختلفت في قضية الموقف من الملكية الاقطاعية بين مدافع عنها ومناد بتحديدها (وليس تصفيتها). أما خارج المجلس فقد ارتفعت أصوات نادت بالغاء الملكية الاقطاعية. وفي الوقت الذي اختلفت الآراء حول الموقف من الملكية الاقطاعية كانت الآراء تدفع إلى الحفاظ على الملكية البورجوازية وتطويرها وخلق الظروف لقيام رأسمالية الدولة البورجوازية، ولم تكن الملكية الاشتراكية داخلة آنذاك في حساب دهاقنة الجمعية التأسيسية المتأثرين عموماً بالفكر البورجوازي الفرنسي والمنتمين إلى الطبقة البورجوازية ـ الاقطاعية الذين أخذوا بالحسبان القوة المتعاظمة للبورجوازية الصغيرة المدينية والفلاحين والعمال[٤٤] .

جاءت المادة الحادية والعشرون من الدستور لتقسم الملكية إلى عامة وخاصة «الملكية الخاصة مصونة» و«لا يسمح لأحد أن يستعمل الملكية الخاصة بشكل يتعارض مع المصلحة العامة» و«يجوز الاستملاك بقصد النفع العام بالاستناد إلى قانون يتضمن اعطاء تعويض عادل». وجعلت هذه المادة «جميع مصادر الثروة الطبيعية ملكاً للدولة». والمادة الرابعة والعشرون أجازت للدولة «أن تؤمم بقانون كل مؤسسة أو مشروع يتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض عادل» وقد استخدمت الدولة هذه المادة لتأميم مؤسسات الرأسمال الأجنبي .

في جلسة ١٣ تموز ١٩٥٠ جرت في الجمعية التأسيسية مناقشة مادة ملكية الأرض في القراءة الأولى للمادة ٢٢ . في ٢٦ آب ١٩٥٠ جرت القراءة الثانية. وقد تصارعت أثناء النقاش الآراء الاقطاعية والبورجوازية بمختلف شرائحها وانتماءاتها الفكرية السياسية. برزت أثناء النقاش المواقف التالية:

ـ النواب المؤيدون لوضع سقف للملكية الكبيرة والمطالبون بتوزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين أو البدو أعلنوا مؤكدين أن هذا هو السبيل لمنع «انتشار المبادىء الهدامة او «الشيوعية» أو الثورة الاشتراكية الاجتماعية» .

ـ تيار اقطاعي عريق (علي بوظو) أعلن معارضته لتوزيع الملكيات الكبيرة الموروثة قديماً ولكنه مؤيد للعدالة الاجتماعية بشأن من تملكوا أرضاً بعد استخدام التراكتور أي «اقطاعية الآلات الزراعية» أي الرأسمال الزراعي .

ـ تيار يدعو إلى إزالة الاقطاعية واذا لم تزل تسلم الأقطار العربية لليهود ونادى بتمليك الفلاح وهو الحائل الوحيد دون انتشار الشيوعية «أكرم الحوراني» .

ـ تيار سلفي متنّور (مصطفى السباعي) نادى بالعدالة الاجتماعية من وجهة نظر الاسلام استناداً إلى دعاء الرسول «إني أعوذ بك من الفقر» وقد مثل هذا التيار احدى شرائح البورجوازية الصغيرة المدينية المؤيدة لتحديد الملكية الزراعية والوقوف في وجه الاقطاعات الكبيرة .

قال السباعي نائب دمشق: «أنا لست بحاجة إلى دعاية انتخابية بين الفلاحين لأن الوسط الذي انتخبني لا يحتاج إلى تطبيق هذا المبدأ .وليس عندي أراض». وطالب بتوزيع أملاك الدولة الخاصة والعامة

على الفلاحين بأسعار رخيصة واجبار المتصرف بالأراضي الأميرية على فلاحتها مع العدالة الاجتماعية التي قالت بها الديانات السماوية .

تيار اقطاعي متصلب يرفض أي تدخل في شأن الملكية الاقطاعية ويسترعي الانتباه هنا موقف رزق الله انطاكي نائب حلب المعروفة بملكياتها الاقطاعية الواسعة. قال انطاكي:

«اذا أردتم أن نطبق العدالة الاجتماعية فأنا معكم ولكن يجب أن نطبقها على الجميع، وليس فقط في أن نأخذ الأرض من المزارع ونوزعها على الفلاح، فهناك صاحب العقارات وصاحب الثروات الكبيرة وصاحب الأسهم الموجودة في المصارف وصاحب الصفائح المملوءة بالذهب، لا نمسه، لماذا؟...»

أراد الانطاكي اخافة بعض المفكرين البورجوازيين المنادين بتحجيم الملكية الكبيرة أو إزالتها. وهو في اشارته إلى الملكية البورجوازية ومساواتها بالملكية الاقطاعية يسعى لتوحيد أنصار الملكيتين في وجه «العدالة الاجتماعية» ورأب الصدع في الجبهة البورجوازية ـ الاقطاعية المهددة بالانهيار بسبب الموقف من الملكية الاقطاعية. الاقطاعي الكبير نائب حماة (حسني البرازي) أيد الانطاكي وسعى في كلمته للدفاع عن ملكية طبقته في فتح ثلاث جبهات:

أولاً: تخويف أنصار الملكية البورجوازية والعمل لاقامة جبهة من الجانبين، ضد المساس بقدسية الملكية الاقطاعية والبورجوازية.

ثانياً: التعريض بمهاجمي الملكية الاقطاعية والتشكيك بصدق نواياهم وانهم يقولون غير ما يبطنون، ارضاء للرأي العام التقدمي والطبقات المسحوقة.

ثالثاً: الاشارة إلى أن «الملاكين» فقراء والمال في يد الرأسماليين فيجب أن توجه السهام إلى الرأسمالية قبل الاقطاعية «الفقيرة».

النائب عصمت شاهين قال: «بأثمان أبنية شارع من شوارع دمشق، يمكن شراء نصف أراضي الجزيرة وأن شركة مشهورة في دمشق يمكنها أن تشتري جميع أراضي الجزيرة».

وواضح أن شاهين يعزف هنا على الأوتار الاقطاعية كرزق الله انطاكي وحسني البرازي لاخافة «أرباب الأموال والمصارف وأصحاب الأسهم من خسارة ملكيتهم وجعلهم يدافعون عن الملكية بصورة مطلقة وعدم المساس بالحد الأعلى لحيازة الأرض».

ومرة أخرى كان حسني البرازي صريحاً في كلامه إذ قال: «أنا أمثل الاقطاعية صادقاً مخلصاً، وأرى لزاماً أن تقسم الأملاك على أن يكون هذا التقسيم عاماً شاملاً وأن تطبق العدالة الاجتماعية على الجميع ولاسيما الذين يكتنزون الأموال الطائلة وجمعوا الثروات الكبيرة بصورة غير شرعية».

والواقع أن البرازي ضد توزيع الملكيتين الاقطاعية والرأسمالية ولكنه تكتيكياً اراد إخافة البرجوازية وكسبها إلى جانب حق الملكية الاقطاعية المطلق. في حين أن البرجوازية كانت مع حق الملكية المقنّن.

تيار ممثل للملكيات الفلاحية الصغيرة طالب بضرورة تحديد الملكية (جاد الله عز الدين ـ جبل العرب) وأوضح عبد الله تامر (السلمية) أن «من لا أرض له لا وطن له» وكان نائب حمص التقدمي احسان الحصني قد سبقه إلى القول: «إن أمة تتألف من فلاحين مستعبدين لا يمكن أن تكون حرّة».

يلاحظ أن كلا الطرفين الاقطاعي والبورجوازي سعى في جلسة ٢٦ آب ١٩٥٠ لاستخدام الدين (الاسلامي والمسيحي) لاثبات أو نفي حق الملكية الكبيرة. وهذا ما أشار إليه جلال السيد حيث ارتبطت السياسة بالاقتصاد واستخدمت الأديان من كلا الطرفين المتخاصمين حول شرعية توزيع أراضي كبار الملاك أو عدم شرعيتها.

وبعد مناقشات حامية وطويلة اقترح سعيد حيدر (رئيس لجنة الدستور) أن يكون التصويت على المادة ٢٢ بقراءة الأسماء ولكن النائبين الاقطاعيين فيضي الأتاسي وحسني البرازي عارضا الاقتراح، لأن بعض النواب سيضطرون خوفاً من الرأي العام التقدمي والفلاحي إلى التصويت ضد المادة فيما يتعلق بعدم سريان الحد الأعلى للحيازة قبل ١٩٥٠ ولوحظ أن مقرر الدستور عبد الوهاب حومد لم يدافع عن المادة في المجلس في حين تولى الدفاع عنها نائب حزب الشعب لطيف غنيمة وبدا واضحاً أن حزب الشعب انقسم على نفسه إزاء هذه المسألة. وقد رفضت الأكثرية اقتراح سعيد حيدر بالتصويت على المادة بالأسماء وجرى التصويت برفع الأيدي وقد وافق على مادة الأرض ٤٥ نائباً وخالفها ٢٥ نائباً كانوا من أنصار سريان المفعول الرجعي للحد الأعلى لحيازة الأرض وفيمايلي نص المادة ٢٢ كما وافقت عليها الجمعية التأسيسية:

١ ـ لتحقيق استثمار أرض الوطن بصورة صالحة ولاقامة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين يسن تشريع خاص يقوم على المبادىء الآتية:

آ ـ وجوب استثمار الأرض، وعند اهمالها مدة يحددها القانون يسقط حق التصرف فيها.

ب ـ يعين بقانون حد أعلى لحيازة الأراضي تصرفاً واستثماراً بحسب المناطق على ألا يكون له مفعول رجعي.

جـ ـ تحسين الانتاج.

د ـ تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة.

هـ ـ توزيع الدولة من أراضيها ببدل زهيد ومقسط على غير المتصرفين ما يكفيهم لمعيشتهم.

٢ ـ تشجع الدولة على انشاء الجمعيات التعاونية وتقوم بمراقبتها.

٣ ـ تعمل الدولة على انشاء قرى نموذجية ومساكن صحية للفلاحين.

٤ ـ يسن قانون يكفل حماية الفلاح ورفع مستواه.

٥ ـ تأميمات يوليو (تموز) ١٩٦١ وردود الفعل البرجوازية

كانت الوحدة بين القطرين العربيين سورية ومصر الحلم الذي راود عشرات الملايين العربية. ولا يتسع المقام هنا لبحث الدوافع التي أدت إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة ولكن بات من الواضح أن قيادات الأحزاب البورجوازية السورية بمختلف شرائحها وجدت في الوحدة بين سورية ومصر أحد أبواب النجاة من تعاظم المد الشعبي اليساري، الذي كان واضحاً ان الحكم الجديد في الجمهورية العربية المتحدة سيوجه له ضربة قاصمة. وظنت البورجوازية السورية أن الاتحاد مع مصر سيفتح أمامها أسواقاً واسعة لمنتجاتها وتجارتها.

ولكن فشل الأسلوب الرأسمالي التقليدي في التنمية أدى إلى تفاقم أزمة النظام، الذي أخذ يبحث عن مخرج من أجل تخطيط أكثر شمولاً وتحسين وضع الجماهير الكادحة. وهذا مما دفع النظام إلى الاستيلاء على أهم مفاتيح الحياة الاقتصادية وتوجيه ضربة للرأسمال الكبير.

في ١٩٦١/٧/٢٠ صدرت عن رئاسة الجمهورية عدة قرارات بقوانين وجهت ضربات هامة إلى الرأسمال الخاص وكانت بمثابة انعطاف كبير في العلاقات الانتاجية الرأسمالية ومعولاً قوياً في زعزعة مواقع الرأسمالية . المالية والصناعية والتجارية. كما أنها أدت إلى تقوية مواقع القطاع العام على حساب القطاع الخاص في السنوات التالية لصدور قوانين التأميم[٤٥].

قضى القرار بالقانون رقم ١١٧ بتأميم بعض الشركات والمنشآت في البنوك وشركات التأمين في الاقليمين بالاضافة إلى الشركات الهامة. وجرى بموجب هذا القرار في الاقليم الشمالي (السوري) تأميم ثلاث شركات صناعية كبرى وهي: الشركات التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية)، شركة معامل الشهباء للمغازل والمناسج والشركة العربية لصناعة الأخشاب، إلى جانب جميع المصارف ذات الرأسمال الوطني والأجنبي .

أما القرار بالقانون رقم ١١٨ فأوجب مساهمة الدولة في رساميل وادارة بعض الشركات والمنشآت على ألا تقل هذه المساهمة عن ٥٠٪. الشركات السورية التي شملها هذا القرار هي التالية: شركة معامل سامي صايم الدهر للغزل والنسيج بحلب، شركة الحاج أحمد عطري وأولاده، شركة كارغيان وبرغصيان، الشركة العربية المتحدة للصناعة، شركة الأقطان والزيوت بحلب، شركة مطاحن الزهراء، شركة مطحنة القدم، شركة مطاحن الشهباء الحديثة، شركة مطاحن الهلال، شركة مطاحن سوق النحاسين، شركة مطحنة الحيدري الكبرى، والشركة العربية لتجارة وحلج الأقطان المساهمة المغفلة بحلب.

ورمى القرار بالقانون رقم ١١٩ إلى وضع سقف لملكية الأسهم في عدد من الشركات حيث لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك من أسهم الشركات المبينة في الجدول المرفق بالقرار ما تزيد قيمته السوقية عن ١٠ آلاف جنيه أي ١٠٠,٠٠٠ ليرة سورية وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة.
وكانت الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون في الاقليم الشمالي (السوري) هي التالية: الشركة الأهلية للغزل والنسيج، الشركة السورية للغزل والنسيج، شركة المغازل والمناسج، شركة المصانع الفنية المغفلة، شركة الصناعة السورية للزيوت النباتية، الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره، شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية المساهمة المغفلة، شركة الصناعات الزجاجية والخزفية، الشركة الوطنية لصناعة الشمنتو ومواد البناء (حلب)، الشركة السورية لصناعة الاسمنت ومواد البناء (حمص)، الشركة الأهلية للاسمنت المساهمة المغفلة (حلب) .

وقبل تأميمات يوليو (تموز) ١٩٦١ الكلية أو الجزئية،كانت قيادة الجمهورية العربية المتحدة قد أصدرت في خريف ١٩٥٩ قانون الاصلاح الزراعي، الذي لم يلق النجاح المطلوب في تحرير الفلاح بسبب سيطرة الأجهزة البيروقراطية المعادية في معظمها للتقدم على تطبيق القانون. كما أن الظروف القاسية التي عاشتها القوى الوطنية التقدمية والضغط عليها وسجن بعضها أو ابعادها عن المواقع الهامة

سهّل على البرجوازية الكبيرة الانفصاض على الاجراءات الاقتصادية وبخاصة تأميمات تموز ١٩٦١ التي أفقدت البورجوازية جزءاً من رساميلها، وخلال فترة وجيزة أعدت البورجوازية نفسها ونظمت انقلاب ٢٨ أيلول ١٩٦١ الذي أدى إلى انفصال سورية عن مصر وقيام الجمهورية السورية مرة أخرى.

وفي ذلك الوقت كانت القوى السياسية التقدمية تعيش في حالة من اليأس والضياع والاغتراب وبعضها يقبع في غياهب السجون، وهذا مما سهل نجاح الانقلاب الانفصالي. وهذا ما يفسر نجاح البورجوازية السورية في تنظيم الانقلاب ـ مستغلة الاستياء العام من اليمين واليسار ـ لاسقاط نظام الوحدة متعاونة مع القوى العربية المعادية لعبد الناصر ومع العسكريين المغامرين. كما كان لتفسخ الجهاز البيروقراطي والصراعات التي نشبت في داخله (الخلاف مع وزير الداخلية السراج) أثراً في نجاح الانقلاب.

بعد نجاح انقلاب ٢٨ أيلول ١٩٦١ تألفت حكومة سورية برئاسة مأمون الكزبري ضمت ممثلين عن كبار الصناعيين وملاك الأرض ورجال المال.

ولم يكن بامكان حكومة الكزبري أن تعلن رأيها بصراحة في العدول عن قوانين الاصلاح الزراعي والغاء قرارات التأميم، ولهذا لجأت إلى المداورة والاستعانة بالكلام المنمق للخلاص من الاجراءات الاقتصادية الاجتماعية.

جاء في بيان حكومة الكزبري المعلن في ٣٠ أيلول ١٩٦١ أن الحكومة تسعى إلى اقامة «الاشتراكية الصحيحة» وهي «تؤمن بأن المؤاخاة بين مصالح العمال وأرباب العمل واقامة العلاقات الانسانية الخيرة بينهم أساس في تحقيق الاستخدام الكامل والوصول إلى استقرار الانتاج وتحسينه كماً وكيفاً. كما وان الحكومة ستعنى بتطبيق قوانين الاصلاح والعلاقات الزراعية بشكل يحقق الازدهار والرخاء للفلاح والعامل الزراعي ويضمن انتظام العمال الزراعيين في نقابات مهنية حرة»[٤٦].

وهكذا نلاحظ أن الحكومة البورجوازية تجنبت في بيانها الأول الأعلان عن خطّها الحقيقي في إلغاء التأميم، وقانون الاصلاح الزراعي، والواقع أن الحكومة الكزبرية كان يهمها بالدرجة الاولى الغاء قرارات التأميم وافساح المجال مجدّداً أمام البورجوازية للسير في طريق الاستثمار الرأسمالي دون كوابح أو عراقيل. أما فيما يتعلق بالاصلاح الزراعي فان البورجوازية السورية لم تكن معادية بشكل مطلق لهذا القانون ولهذا ذكرت بأنها «ستعنى بتطبيق قوانين الاصلاح الزراعي» ولم تشر نهائياً إلى أنها ستعنى بتطبيق قرارات التأميم التي تمسها مباشرة، وتحت ضغط كبار الملاك (الاقطاعيين) قامت البورجوازية السورية بتعديل قانون الاصلاح الزراعي لصالح كبار الملاك وبعد ترسخ أقدام الانقلاب العسكري وعودة الجمهورية السورية وتشكيل حكومة الكزبري ـ أخذت الأوساط البورجوازية أو المؤيدة لها تعُرب عن رأيها المعادي بصراحة للتأميم. فقد وجّه سماحة الدكتور أبو اليسر عابدين مفتي الجمهورية السابق كلمة جاء فيها: (... لقد أصبحنا بحكم الله ورسوله في حل من بيعتنا التي بايعنا عبد الناصر عليها.... لقد تظاهر بالوطنية فافقر الغني وأمات الفقير وتكبر وتجبر على الشعب وأفراد الأمة).

كما أن السادة العلماء المجتمعين بدار سماحة السيد مكي الكتاني رئيس رابطة العلماء أصدروا بياناً عارضوا فيه السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية للجمهورية العربية المتحدة جاء فيه: «.. السير في



اشتراكية بعيدة عن روح الاسلام لا تختلف كما يصرح أصحابها والمسؤولون عنها عن الاشتراكية الشيوعية إلا في الأسلوب. أما القيم الروحية والدينية فلا حساب لها في الفرق بين الاشتراكيتين. وكانت نتيجة تطبيق القوانين التي سميت اشتراكية في ميادين الصناعة والتجارة والاقتصاد تعطيلاً للحياة الاقتصادية. ولم تستفد منها طبقتا العمال الكادحين والفلاحين والفئات الفقيرة أية فائدة. . . وكانت القدوة في هذه الاشتراكية دولة تختلف في قوميتها وظروفها وفي عقيدتها المادية الملحدة الخارجية عن الأديان السماوية. . »

وفي ٦ تشرين الأول ١٩٦١ نشرت جريدة «العلم» مانشيتا بعنوان: «تجار المدينة (أي دمشق ـ المؤلف) يباركون الانتفاضة ويؤيدون الحكومة القائمة ويطالبون باعادة النظر في القيود المفروضة على التجارة الحرّة».

في ١٢ ـ ١١ ـ ١٩٦١ جرى انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، التي كان من مهامها انتخاب رئيس الجمهورية ووضع دستور في مدة أقصاها ستة أشهر ثم تتحول إلى مجلس نيابي. وقد جرت الانتخابات في ظل القوانين الاستثنائية وفي فترة كانت القوى التقدمية وأحزابها تجتاز مرحلة صعبة من عدة نواح، وهذا مما ساعد على نجاح أكثرية واضحة من قوى اليمين والرجعية وفي مقدمتهم زعماء العشائر ولم يحظ اليسار إلا بعدد ضئيل من المقاعد. وفي ١٢ ـ ١٢ ـ ١٩٦١ اجتمعت الجمعية التأسيسية وانتخبت مأمون الكزبري رئيساً لها. وفي ١٩٦١/١٢/١٤ انتخب ناظم القدسي أحد قادة حزب الشعب رئيساً للجمهورية، الذي دعا في ١٩٦١/١٢/١٧ إلى «وحدة الصف وتكاتف جميع الطبقات والفئات والعمل بروح الاخاء لتحقيق السعادة والرفاهية لكافة الطبقات».

عهد ناظم القدسي إلى معروف الدواليبي وهو من قادة حزب الشعب بتأليف الوزارة. وفي ١٩٦٣/١/٨ أعلن الدواليبي في بيانه الوزاري أن حكومته ستحترم الملكية الخاصة والمبادرة الفردية وستعيد النظر في قوانين التأميم وتسهل توظيف الرساميل العربية في الاقتصاد السوري وتشجع توظيف الرساميل الأجنبية[٤٩].

أما فيما يتعلق بالاصلاح الزراعي فقد أعلن البيان الوزاري مايلي: «تتمسك الحكومة بمبادىء قانون الاصلاح الزراعي، باعتبارها عاملاً هاماً أساسياً في تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الانتاج القومي وتعلق سكان الريف بالأرض تعلقاً ثابتاً وثيقاً، وتتعهد بالمحافظة على جميع الحقوق المكتسبة للفلاحين في ظل هذا القانون، وتتبنى حقوق الملاكين المشمولين به وتسديد قيمة أراضيهم بشكل عادل وخلال مدة معقولة وتقويم الاعوجاج ورفع الحيف الناجم عن سوء تطبيق هذا القانون. . . والحكومة تحرص على توزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين بشكل عادل أو استصلاح ما يمكن استصلاحه منها بأسرع ما يمكن وتسجيلها بأسمائهم وتمليكها لهم» وكان واضحاً أن «رفع الحيف» معناه «رفع الحيف» عن الاقطاعيين الذين شملهم قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ و«تقويم الاعوجاج» يعني في قاموس البورجوازية السورية المرعوبة من التأميمات والواقعة تحت ضغط كبار الملاك الغاء قانون الاصلاح الزراعي تحت ستار تعديله الذي تم في المجلس التأسيسي والنيابي في ١٩٦٢/٢/٢٠ وأصدره رئيس الجمهورية تحت رقم ٣٠ هذا القانون رفع سقف الملكية للمالك وأزواجه وأولاده بصورة جعلت من قانون الاصلاح الزراعي هباء منثوراً.



ولكن الحركة الشعبية المستاءة من قوانين «الانفصال» والمدعومة من فئات وسيطة متعددة تمكنت من ايقاف المد الرجعي فيما يتعلق بتصفية قانون الاصلاح الزراعي وتشكلت حكومة بشير العظمة، التي شارك فيها بعض الوزراء المناهضين للاقطاع فتمكنوا من إعادة قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ ولكن ما تمّ في الثامن من آذار ١٩٦٣ وضع سورية في مرحلة جديدة، أهم ما يهمنا منها في بحثنا هو كبح جماح الموجة البورجوازية الكبيرة وتقليم أظافر كبار ملاك الأرض..

الحواشي:

(١) تقديرات موليه أن الحلفاء أنفقوا بين عامي ١٩٣٩ - ١٩٤٥ مبلغ ١ - ١,٥ مليار ل.س منها ٣٠٠ - ٥٠٠ مليون ل.س رأسمال متحرك ذهب ثلثه إلى البناء والثلث إلى الزراعة، واستقر الثلث الثالث في الصناعة انظر:

Eugenwirth: « Syrien Geographische Landeskunde» Wissenschaftliche» Landerkunden, 13 and 415, Danmstadt 1971, P.324.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجلة العمل والشؤون الاجتماعية، دمشق أيار-حزيران ١٩٥٣ ص ١٠٤ .

(٤) جلسة المجلس النيابي السوري في ٨ كانون الثاني ١٩٥٥ محاضر جلسات المجلس النيابي، ١٩٥٥ ص ١٥٢ .

(٥) المجموعة الاحصائية السورية لعام ١٩٥٨ .

(٦) المجموعة الاحصائية السورية لعام ١٩٦١ جدول ٨ و٩ و١٠ .

(٧) السباعي ،بدر الدين: «أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية» (١٨٥٠ - ١٩٥٨) دمشق بلا تاريخ، ص ٣٨ .

(٨) من بيان وزير المالية السورية في جلسة المجلس النيابي في ٨ كانون الثاني ١٩٥٥ .

(٩) مجموعة القوانين السورية لعام ١٩٥٢ المجلد الثاني، دمشق بلا تاريخ، ص ١٢٣ .

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) جلسة المجلس النيابي في ١٩٥٣/١٠/٢٨ .

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) جريدة «العمال» دمشق في ١٩٥٣/١/٣١ .

(١٥) السباعي... ص ٤٠٠ .

(١٦) راجع نصوص قوانين التأميم في مجموعة القوانين السورية ١٩٥٢ (٢) و١٩٥٣ (٢) والسباعي (مصدر سابق) الذي اورد تفصيلات وافية عنها.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) في جلسة ٤ آب ١٩٥٦ أثار خالد العظم قضية المصفاة ومستودعات النفط وانجازهما بأسرع وقت ممكن. وقال العظم: «إن المجلس النيابي طلب في جلسات متعددة من الحكومة الاسراع في انشاء المصفاة وفوضها تفويضاً مطلقاً بألا تتبع الأصول والنظم المتبعة في قانون المحاسبة فما بال الحكومة تلجأ إلى أسلوب المناقصة وتنتظر من الدول الغربية الكبرى، التي تسلك سلوكاً معادياً؟» وقد أيد العظم عدد من النواب، وعندما تحفظ وزير الأشغال على أخذ المصفاة من الاتحاد السوفياتي أجابه العظم: «ان روسيا التي تصنع الذرة تستطيع ان تصنع المصفاة» وفي جلسة ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٦؛ سأل العظم الحكومة مرة أخرى حول مصير انشاء مصفاة البترول ووصل مستودعات الزيت إلى البحر وانشاء مستودعات للمحروقات في سائر أنحاء سورية..

(٢٠) دليل الجمهورية السورية في فجر السيادة والاستقلال ١٩٤٦ ص ٤.

(٢١) فرزات محمد حرب: «الحياة الحزبية في سورية» دمشق ١٩٥٥ ص ٤٣.

(٢٢) مشروع قانون العمل للجمهورية السورية اصدار وزارة الاقتصاد الوطني مطبعة الجمهورية السورية بدون تاريخ.

(٢٣) الجريدة الرسمية لعام ١٩٤٦ ص ١٥.

(٢٤) انظر النص الكامل لقانون العمل في «الجريدة الرسمية»، ١٩٤٦ ص ٢١٠ ومايليها ولن نشير بعد الآن إلى المصدر.

(٢٥) انظر دراسة وافية عن ظروف وضع قانون العمل وتقييمه وموقف مختلف القوى منه في: عبد الله حنا «الحركة العمالية في سورية ولبنان ١٩٠٠ ـ ١٩٤٥» دمشق، ١٩٧٣، ص ٤٧٧ ـ ٥٠٧.

(٢٦) راجع تقييماً لقانون العمل وموقف البورجوازية منه في دراسة أحد النقابيين المعاصرين وهو ابراهيم بكري «حقوق العمال في قانون العمل السوري» دمشق ١٩٤٨

(٢٧) جريدة «العلم» في ١٩٥٠/٦/١١.

(٢٨) «العلم» في ١٩٥٠/٦/١٤.

(٢٩) «العلم» ١٩٥٠/٦/١١.

(٣٠) «العلم» ١٩٥٠/٣/١١.

(٣١) في أعداد جريدة العلم تفصيلات هذه الاضرابات في أوقاتها.

(٣٢) في أعداد جرائد العلم الدمشقية والبعث الدمشقية والصرخة البيروتية، والنور الدمشقية تفاصيل عن الاضرابات بعد ١٩٥٤.

(٣٣) «العلم» في ١٩٤٩/١/٢٩.

(٣٤) السباعي... ص ٤٦٣.

(٣٥) «العلم» في ١٩٤٩/١٢/٢٦.

(٣٦) «العلم» في ١٩٥٠/٢٢/١٥.

(٣٧) «العلم» في ١٩٥٠/٢/٦.

(٣٨) «العلم» في ١٩٥٠/٤/٦.

(٣٩) المادة ٢٦ من دستور ١٩٥٠ المنشور في كراس دستور عام ١٩٥٠.

(٤٠) مذكرات المجلس النيابي، ١٩٥٥ ص ١٩٠٥.



(٤١) انظر نص الدستور في: «دليل الجمهورية السورية» دمشق ١٩٤٦ ص ١٣ ومايليها.

(٤٢) راجع أسماء نواب المجلس النيابي لعام ١٩٤٩ في الجريدة الرسمية في ١٩٤٩/١٢/١٢ .

(٤٣) من أمثلة ذلك العريضة التي رفعتها رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة إلى لجنة الدستور طلبت فيها: ان ينص الدستور على الغاء الملكية الاقطاعية وان ينقذ البلاد من التقاليد والعادات الرجعية فيمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل، وكذلك العريضة التي تقدم بها وفد من شباب حي الأكراد بدمشق إلى لجنة الدستور طالبت أن «تلغى ملكية الاقطاعيين وتوزع على الفلاحين وتصادر أملاك المحتكرين والمرابين والشركات الأجنبية لصالح الشعب السوري». نقلاً عن جريدة «العلم» في ١٩٥٠/٢/٢٣ .

(٤٤) استخلصنا هذه التقييمات ومايليها من معلومات واستنتاجات من محاضر جلسات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٥٠ .

(٤٥) راجع معلومات وافية في: السباعي، بدر الدين: «المرحلة الانتقالية في سورية في عهد الوحدة ١٩٥٨ - ١٩٦١» بيروت ١٩٧٥ دار ابن خلدون ص ٣٢٢ ومايليها.

(٤٦) نقلاً عن جريدة «العلم» في ١٩٦١/١٠/١ .

(٤٧) «العلم» في ١٩٦١/١٠/٣ .

(٤٨) «العلم» في ١٩٦١/١٠/٥ .

(٤٩) «العلم» في ١٩٦١/١٢/١٨ .

(٥٠) «العلم» في ١٩٦٢/١/١٠ .



غوين أوكروهليك

القطاع الخاص وانتعاش الاقتصاد السعودي

أسبغ الباحثون صفات على قدر غير قليل من التحديد على تلك الدول المختلفة التي تعرف بأنها ريعية، موظفة أو موزِّعة على التوالي[1]. فالدولة، بوصفها الجهة التي تتلقى موارد مولّدة خارجياً، هي المنبع الرئيسي للثروة في البلاد. ونظراً لتحررها من الحاجة إلى فرض الضرائب فإن الدولة تتمتع بالاستقلالية المالية عن القدرة الانتاجية للمجتمع[2]، وتتركز بدلاً من ذلك على مهمة توزيع الريع. وتتسم هذه الاقتصادات بمواقف سلبية منحازة لغير صالح الانتاج[3] وبفئات رجال أعمال مستندة إلى الدولة وخاضعة لها. ودراسة هؤلاء الباحثين غالباً ما تسعى إلى تفسير الاقتصاد السياسي للبلدان الغنية بالنفط خلال سنوات الازدهار حين كان الطلب على النفط وأسعاره في القمة.

إذا أردنا للريع أن يكون مفهوماً ذا معنى فلابد من وجود قدر أكبر من السيولة أو المرونة في المعايير الخاصة بالسلوك المتوقع لصاحب الريع. إن مجموعات مختلفة من الظروف قد تحيط بالاطار الريعي. تركزت الأبحاث بأكثريتها الساحقة على حقبة الازدهار الانتقالية المحمومة. غير أن الازدهار لم يكن إلا خروجاً على الخط العام، استثناءً من قواعد ثابتة خلال فترة طويلة من الزمن.

لم تكن تلك الحقبة إلا فترة مكثفة قصيرة شهدت انقلاباً في العلاقات الاقتصادية والسياسية[4] وما تجلى في أثناء الازدهار لم يكن مؤشراً يدل على ما كان سائداً من قبل، كما لم يكن في الوقت نفسه دليلاً على ما حدث بعد ذلك. فالكثير من السعوديين يندبون التركة المشؤومة للازدهار، هي التركة المتجسدة في أشكال السلوك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنفسي المشوهة. لم

تكن تلك الفترة، كما قال أحد تجار جدة إلا «فترة عشر سنوات من التخدير».

ثمة ظاهرة أخرى لم تحظ إلا بقدر أقل من الدراسة هي تأثير انهيار مفاجىء وأساسي للريع على الاقتصاد السياسي (تشودري استثناء ملفت للنظر)[٥].

إذا كانت العلاقة بين الأعمال والسياسة تتأثر بعمق جراء تدفق نهر فياض من الريع، فإن من المؤكد بالضرورة أن يستتبع انخفاض مستوى ذلك الريع ممارسة تأثيره بالمثل على تلك العلاقة. ثمة حركة ديناميكية داخل اطار معايير النزعة الريعية. إنني أقوم بتحليل فترة التعافي الاقتصادي (١٩٨٧ - ١٩٩٠) في العربية السعودية لأحدد ماإذا كانت عملية إعادة الترتيب قد أثرت على ديناميكيات فئة القطاع الخاص الداخلية، مثلها مثل العلاقات مع الحكومة وكيف. وإذا كانت التغييرات حاصلة فكيف تتبدى؟ وهل الملاحظات المستمدة من ازدهار اقتصادي أو اعادة ترتيب قابلة للتطبيق على التعافي الاقتصادي؟

تشكل السعودية نموذجاً متطرفاً في الاعتماد على الريع الخارجي. فهذه البلاد تحملت محاسن الطلب الدولي على النفط ومساوئه فعاشت الازدهار والانهيار على التوالي نتيجة لذلك. هناك قدر جيد من التوثيق للتغييرات الحاصلة في تلك السنوات[٦]. غير أن التغييرات التي كانت بعد الإنهيار ليست موثقة بالمثل.لقد أثارت فترة الانهيار فعالية متزايدة داخل القطاع الخاص وهذه الفعالية مستمرة اليوم خلال فترة الانتقال إلى التعافي الاقتصادي.

في أعقاب الازدهار بدأت عملية تنمية أصيلة وذات معنى جديد . وقد تجلت هذه العملية في أربعة ميادين هي:

١ - اعادة تأكيد الهوية،

٢ - صياغة أهداف تنموية جديدة،

٣ - تغيير استراتيجيات وفعالية الأعمال،

٤ - تشكيل جماعات رجال أعمال جديدة.

ويبدو أن العلاقات السياسية والاقتصادية سيعاد بناؤها كما ستظهر توقعات سلوكية جديدة. هناك محاولة لاعادة صياغة العلاقة بين قادة القطاع الخاص ورجال الأعمال من جهة وبين القادة السياسيين من جهة ثانية في حقبة التعافي الراهنة (١٩٨٧ -).

في ظل الأمن المتوفر جراء التزايد المطرد للموارد النفطية يتحدى ممثلو القطاع الخاص والحكومة بعضهم بعضاً من أجل اعادة تحديد دوريهما على التوالي. فالمباحثات بشأن القواعد الأساسية لا تلبث أن تتحول إلى شكل من أشكال الجدل والنقاش الحاد. ومثل هذا الجدل يجري داخل كل من القطاع الخاص والحكومة، كما فيما بينهما. وهو يمس ماهو أكثر بكثير من المعاملات التجارية أو الأدوات المالية؛ إنه يتحدى طبيعة العلاقة السياسية بالذات. إنها حركة بعيدة عن أن تكون تعبيراً عن اتفاق اجماعي ضمني أو مضمر بين رجال أعمال منفردين ونخب سياسية منفردة على الطريق نحو التفاوض من أجل التوصل إلى حلف مكشوف يضم كلاً من الحكومة والقطاع الخاص. فالاتفاقات الضمنية القديمة لم تعد ملائمة للوقائع الاقتصادية الجديدة والفاعلين فيها.

ستؤكد عملية التفاوض على التنوع داخل القطاع الخاص والحكومة فيما يكافح الممثلون الفاعلون المختلفون من أجل التأثير على المحصلة. ومع نمو القطاع الخاص في ميادين التنوع والحجم والمهارة، لابد من نشوء ضغط متزايد لاستيعاب وتبني جملة جديدة من الوقائع والعناصر الفاعلة الاقتصادية. فالحلف الجديد لابد له من أن يحتضن عناصر فاعلة جديدة ومصالح متنوعة.

ثمة قدر كبير من «مد أصابع الاتهام» في العربية السعودية. فالحكومة تتهم القطاع الخاص بالدلال أو الدلع والعزوف عن المخاطرة؛ في حين يوجه القطاع الخاص إلى الحكومة اتهاماً يقول بأن الحكومة غير مستعدة لقبول تطوره اللاحق بوصفه كياناً اجتماعياً معقولاً. يقول القطاع الخاص إن الحكومة تضع سياسة رسمية مصممة لتأمين أجواء تجارية وعملية صحية، غير أنها عاجزة عن، أو غير راغبة في توفير الاطار التنظيمي الضروري لادارة الأعمال، أي أسواق رأس المال، أطر قانونية، وتشريعات تجارية.

أما الموقف الرسمي للحكومة من القطاع الخاص فهو تشجيع تطوره. وقد بقي هذا الموقف ثابتاً ومضطرداً عبر سنوات[٧]. غير أن التطبيق الفعلي لذلك الموقف لم يكن على القدر نفسه من الثبات والاضطراد. فرجال الأعمال في القطاع الخاص يقولون إن الحكومة تقترح تغذية القطاع الخاص ودعمه غير أنها تقيم في الوقت نفسه، عقبات في طريق تحقيق القطاع الخاص لاستقلاليته ومشروعيته[٨]. من الواضح أن مأزقهم يكمن في حقيقة أن «الخيارات الاقتصادية تتعرض للتشويه جراء التناقضات القائمة بين الاستراتيجيات السياسية المسيطرة على الريع التي تستهدف الاستقرار وبين البروز الذي لا يمكن تجنبه لقيم اجتماعية جديدة التي لابد لأية استراتيجية اقتصادية ناجحة من أن تنطوي عليها بالضرورة» (شاتيلوس وشمايل، ١٩٨٤: ٢٥٧).

من المؤكد أن القطاع الخاص في العربية السعودية يعمل مكبلاً بجملة من القيود. وهو صغير جداً بمعايير المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي؛ وهو معتمد على الانفاقات الحكومية، وتلعب العلاقات الشخصية دوراً بالغ الأهمية في ادارة الأعمال والتجارة. ويتعين على العائلات الطليعية أن تلعب وفق قواعد معينة وأن تبقى فعالة ونشيطة سياسياً لتحمي مصالحها الخاصة. ومما يشكل هاجساً واضحاً نوع العلاقات مع الأسرة الحاكمة.

إن احدى الطرق التي تلجأ إليها العائلات الرئيسة لدعم تلك العلاقات هي طريقة تقديم الهدايا. وتتدرج هذه الهدايا من مضخات الري لمزارع من الأسرة الملكية إلى السلم المتحرك (هدية زاهد) الذي يستخدمه الملك فهد لامتطاء طائرته ٧٤٧ ومغادرته لها (هدية بن لادن). فتقديم الهدايا يؤمن عملية تذكر العائلات لدى توفر العقود والتصريحات أو الرخص. وكيفية تلقي الهدية مع هوية المستلم لها تحددان القيمة المحتملة للتسديد اللاحق من الأعلى إلى الأسفل. وبالفعل فإن بن لادن حصل على عقد توسيع الجامع كما حصلت شركة زاهد على أعمال مكنتها من أن تظل مشغولة باستمرار وعلى مدار الساعة منذ الثاني من شهر آب.

على العائلات الموجودة خارج المركز أن تفتح مكاتب فرعية لها في الرياض لأسباب سياسية بحتة، لضمان استمرار تشحيم المسننات والعجلات. ثمة عائلة تجارية حجازية كبرى تعرضت أعمالها

للتوقف أو العرقلة منذ موت فيصل. ومن أجل استعادة الروابط السابقة أرسلت العائلة أحد أفرادها إلى الرياض. إن جميع أشغال العائلة موجودة في الخُبر، ولا يوجد لديها سوى المكتب فقط في الرياض.

أضف إلى ذلك أن العائلات لا تتمتع بحرية الاشراف على القرارات الخاصة بالأعمال. وقد قيل إن مشروع الجفالي لسيارات مرسيدس بينز ليس مشروعاً رابحاً ولكن الملك لايمكن أن يسمح لعائلة الجفالي أن تنسحب منه. إنها عملية تعطي سمعة عالية جداً بكل بساطة(٩).

أخيراً، تعبر العائلات الكبرى بالذات عن الاحتجاج على التقويمات اللامتكافئة للرسوم الجمركية. يقول أحد مستوردي الفواكه إن من شأن العمل التجاري أن يكون أكثر عدلاً لو تم تحديد الرسم وفق أوزان البضائع المستوردة مقابل القيمة الخاضعة للضريبة لهذه البضاعة أو تلك. ويضيف قائلاً: «إنهم يتلاعبون بالفواتير، سيكون أكثر عدلاً لو أمكن منع امكانية الالتفاف على النظام» ثمة معدات مستعملة، بعضها قطع كبيرة بحجم البيت، جاءت من دولة الامارات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية لاستخدامها في انشاء الاوتوستراد الذي يربط بين الرياض والطائف. مرت آليتاً Wacoعملاقتان للتلبيس بدون دفع الرسم المطلوب والبالغ ١٢٪.

هذا كله صحيح. غير أن الاكتفاء بالتركيز على هذه السمات وحدها يعني اغفال وجود تغيير فعلي وحقيقي جداً يتم على أرض الواقع وهو تغيير ينطوي على قوة كامنة كبيرة. فالعتلات الداخلية لنشاط القطاع الخاص تكتسب المزيد من التعقيد. أما الممارسات غير الرسمية التي يستفيد منها بعض الأفراد فبوسعها، بالقدر نفسه من السهولة، أن تنقلب لغير صالح رجل الأعمال نفسه. إن الهدف الذي ترمي إليه هذه الورقة هو تحليل تأثيرات تدفقات رأس المال المتغيرة على العلاقات القائمة بين رجال الأعمال والحكومة، وعلى تطور القطاع الخاص المحلي.

منهج البحث:

يقوم هذا التحليل على تسعة أشهر من البحث الميداني في العربية السعودية خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠. وقد تم تمويله من معهد التعليم الدولي Institute of International Education وبرنامج البحوث لرسائل الدكتوراه المعروف باسم فولبرايت Fulbright. أما الجهة المحلية المشرفة فكانت جامعة الملك عبد العزيز في جدة، وخصوصاً كلية الاقتصاد والادارة. أما المعلومات التي يرتكز إليها تحليلي فهي معلومات مأخوذة بالدرجة الأولى من مئة وخمس عشرة مقابلة أجريتها مع رجال ونساء أعمال في العربية السعودية. ثمة أربعة ميادين رئيسة للبحث هي:

١ ـ العتلات الداخلية للقطاع الخاص.
٢ ـ العلاقات القائمة بين الأعمال والمبادرات الخاصة وبين الحكومة،
٣ ـ قنوات الوساطة ومنابرها،
٤ ـ القيود المتصورة المفروضة على امكانية نمو قطاع خاص محلي.

تتوزع المقابلات على كل من جدة والرياض والدمام والظهران والخبر وجبيل. أجريت ما يقرب من تسعين مقابلة مع رجال أعمال سعوديين اضافة إلى خمس وعشرين مقابلة مع رجال أعمال من جنسيات أخرى. وقد تم استكمال هذه المناقشات بوثائق مثل منشورات غرفة الصناعة والتجارة وتقاريرها الداخلية، كتابات منشورة وغير منشورة منجزة في الكليات المتخصصة في الجامعات السعودية، تقارير وزارية، والتقارير السنوية لشركات خاصة.

القطاع الخاص:

ينطوي تحديد القطاع الخاص في العربية السعودية على صعوبات خاصة لأن الحدود الفاصلة بين ما هو عام وماهو خاص هي حدود مطموسة، يصعب التعرف عليها أحياناً من جانب أي مراقب خارجي. فهناك موظفون حكوميون يملكون بصورة عامة استثمارات كبيرة في المصالح التجارية الخاصة إما بصورة مباشرة أو عبر أعضاء من العائلة. كما أن رجال الأعمال في القطاع الخاص يكونون، بالمثل، على صلة بصانعي القرار السياسي.

لدى زيارة له إلى شركة الكوابل السعودية في جدة عام ١٩٨٦، قال الملك فهد: «ليس هناك قطاع عام أو قطاع خاص في السعودية، لدينا فقط قطاع وطني».[١٠] هناك باحث سعودي يفضل استخدام تعبير قطاع الأعمال على استخدام تعبير القطاع الخاص «لأن السعودية لا تملك قطاعاً خاصاً منوعاً بمقدوره أن ينتج سلعاً وخدمات بدون تدخل واسع من جانب الحكومة. إن عبارة قطاع الأعمال تناسب خصوصيات العربية السعودية».[١١] حتى تلك الأعمال التي هي ملكية خاصة في السعودية تعمل في اجواء خاضعة للحماية، وهي ممولة بكثافة، كما تستند إلى حوافز استثمارات سخية. فالقرارات المتعلقة بالأعمال لا تتخذ عادة استجابة لمتطلبات أية أسواق قائمة على المنافسة. كما أن التوظيف الكفؤ والسليم للموارد لم يكن يشكل سمة من سمات الأعمال والفعاليات التجارية السعودية.

فمثل هذه التعريفات أو التحديدات تطمس الهوية الحقيقية التي يحس بها الناس بالذات. من المهم الحديث باللغة التي يتعرف الناس من خلالها على أنفسهم، وبالطريقة التي يتصورهم بها الآخرون. ثمة نقاش حاد في المملكة حول آفاق تطور قطاع خاص من شأنه أن يتدبر شؤون الأعمال والتجارة في ظل أجواء أكثر رسمية وعقلانية. هناك محاولة لتحديد نشاط الأعمال الخاصة، دائرتها الشرعية ودورها تحديداً واضحاً. في العربية السعودية يُعرف الناس بمواقعهم أكثر مما يعرفون بنواياهم. وذلك يعني أن هناك عدداً قليلاً من موظفي الحكومة ممن يعتبرون في دائرة القطاع الخاص مقابل وجود بعض رجال الأعمال الذين تتصف اهتماماتهم بقدر أكبر من الصفة العامة. يعرف الناس عموماً أين يقف الآخرون ومن المثير للدهشة أن ليس هناك قدر كبير من الغموض في تحديد الهوية. فالقطاع الخاص يشير إلى النشاط الاقتصادي الذي يتم من خلال أشخاص بصفتهم مواطنين أفراد. فالهوية لا تستند إلى مجرد الملكية بل إلى السلوك. وسوف أستخدم عبارة القطاع الخاص لأمسك بهذه الحركة من جماعة سائبة إلى كيان متسق.

ليس القطاع الخاص بأي من الأحوال عنصراً أحادياً. ثمة قدر كبير من التنوع ليس فقط في مجال الفعالية الاقتصادية بل وفي المكانة الاجتماعية والعقلية التجارية العملية والأهداف بالنسبة للمشاركين أيضاً.

القطاع الخاص: اعادة تأكيد الهوية:

كان القطاع الخاص سابقاً تاريخياً على استثمار النفط بزمن طويل. فالاقتصاد السياسي للعربية السعودية قبل تدفق الموارد النفطية كان أكثر تعقيداً من التكتلات القبلية المتقاتلة التي يلمح إليها كثيرون.[١٢] كان البدو والجماعات الحضرية في نجد يتبادلون البضائع والخدمات عبر «تنظيم هائل يضم التجار والنسّاجين (الحاكة) والحداديـن) والمزارعين والخ...»[١٣] فالعلاقات التجارية ذات الأمداء الواسعة والبعيدة كانت تخترق شبه الجزيرة لتصل المنتجين في العنيزة (زراعة، حرف، مواشي) بالأسواق والموانيء.[١٤] أما الأسواق فلم تكن مراكز شراء المنتجات فقط بل أماكن إقراض الأموال والنقاشات السياسية.

إن لفئة التجار الحجازيين جذورها، بطبيعة الحال، بوصفهم أبناء موانيء دولية وخدماً لمراسم الحج. وبعد الانضمام إلى المملكة صارت الرسوم التي تجبى من الحجاج تشكل مورداً رئيساً للأموال بالنسبة للحكومة المركزية. وقد علق أحد المراقبين قائلاً: «إلى جانب الحج كان أغزر مصادر الدخل بالنسبة للملك متمثلاً بفئة تجار جدة، وهو لا يستطيع أن يبقى في السلطة ويستعديها في الوقت نفسه زمناً طويلاً»[١٥] وفي عدد غير قليل من المرات نجحت المؤسسات التجارية في اجبار الملك على الغاء رسوم مقترحة[١٦]. وقد ظلت الطبقة الوسطى التجارية في الحجاز جيدة التنظيم ومنضبطة حتى السبعينات[١٧].

تعرض كل ما كان لدى القطاع الخاص من اتساق وهوية لنوع من الطمس والتغييب بل وحتى التفكيك في سنوات الازدهار المفعمة بالزخم خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣. تم ادخال برامج توزيعية هائلة لضخ مداخيل الريع الغزيرة وبعثرتها عبر تقديم القروض السهلة والتشغيل والمنح على الأرض وحوافز الاستثمار السخية، ودعم أسباب الرفاه والكماليات. تأسست أجهزة حكومية جديدة لادارة هذه البرامج ولتنظيم النشاط وضبطه. وبما أن موارد النفط كانت تأتي إلى الدولة بصورة مباشرة[١٨]، فقد شكلت منبع كل الثروة في البلاد. وبات القطاع الخاص تابعاً مالياً للدولة ومعتمداً عليها، وخاضعاً لوصاية أسرة آل سعود، ومذعناً سياسياً.[١٩] تخلت فئة الأعمال الخاصة عن فعاليتها السياسية التقليدية خلال هذه الفترة من الزمن.

تبين الاحصائيات الحكومية نمو القطاع الخاص في هذه السنوات. غير أن معظم السعوديين متفقون على أنه كان نمواً ظاهرياً أكثر منه حقيقياً، نمواً سطحياً أكثر منه دائباً وعميقاً طويل الأمد. يقول أحد المختصين في مجال البستنة مستذكراً: «لم يكن النمو إلا في الأملاك غير المنقولة والاستيراد. فالناس ظلوا يحتفظون بأموالهم سائلة في البنوك، أو كانوا يشيدون المباني. أما الخبرات التجارية والخاصة بالأعمال

فلم تشهد أي تطور. كانت تلك حقبة الوسطاء والمتعاملين بالعمولات والكومسيونات». أضف إلى ذلك أن ولوج الأمراء عالم التجارة والأعمال بطريقةٍ علنية وصريحة ومصممة كان خلال سنوات الازدهار[٢٠].

كانت فترة الانهيار (٨٤ ـ ١٩٨٦) فترة تركت بصماتها على جميع القطاعات الاقتصادية. بقيت المشاريع دون اكمال. بقيت العقود دون تسديد. ظلت الديون والالتزامات دون سداد. ففي غياب مداخيل الريع كان لابد من مواجهة عدد كبير من المشكلات. حاولت الحكومة أن تفرض عدداً من التدابير الرامية إلى تحصيل الضرائب من القطاع الخاص[٢١]. ولكن القطاع الخاص نجح في معارضة تطبيق تلك التدابير.

إن التركة الموروثة عن فترة الانهيار والركود متمثلة في أن القطاع الخاص بات أكثر قدرة واستعداداً لاجتراح هوية جماعية أو فئوية. فاليوم، وفي فترة تشهد سيرورة تعافي اقتصادي مضطردة بثبات، يحاول القطاع الخاص أن يعيد صياغة نوع من الهوية الجماعية وأن يؤكدها من جديد. ثمة كلام غير قليل عن قطاع خاص متناغم ومترسخ في العربية السعودية. يقول مستشار مالي سعودي في الرياض إن «القطاع الخاص يشكل قوة اجتماعية ناشئة وصاعدة بسبب حجمه وحجم الأموال الموجودة بحوزته وتحت تصرفه. لقد بدأ القطاع بتنظيم نفسه. من المقدر للعربية السعودية أن تمتلك قطاعاً خاصاً قوياً». ويرى مدير لمركز بحث صناعي واقتصادي في الظهران أن الأزمة الاقتصادية كانت أساسية لتحقيق تناغم الأعمال الخاصة، ويقول: «لم يكتسب القطاع الخاص أية هوية حقيقية إلا في وقت متأخر، إلا مع الركود والانهيار». ويتفق معه في الرأي بائع سيارات من جدة يقول: «لم يصبح القطاع الخاص جماعة إلا مع الركود. وبهذه الطريقة فإن الركود ساعد القطاع الخاص لأنه أجبر عناصره على أن ينظموا أنفسهم». ولكنه يحذر قائلاً: «إذا تحسنت الأيام مرة أخرى، فقد تنسى هذا التأكيد على التنظيم».

هناك جملة من العناصر التي تعرقل تشكيل هوية جماعية للقطاع الخاص.

أولاً: الحكومة مترددة في التعامل مع الجماعات. فالتنظيم الرسمي يعتبر تحدياً. من الأنجح والأكثر فاعلية أغلب الأحيان أن يسعى رجل الأعمال إلى حل مشكلاته على أساس غير رسمي، على أساس علاقة شخص بشخص.

ثانياً: يعود نقص الانسجام أو التناغم إلى غياب الروابط التي تجمع مختلف مستويات القطاع الخاص؛ فالشرائح العليا ليست مرتبطة اجرائياً برجال الأعمال المتوسطين والصغار.

ثالثاً: إن الهويات والممارسات الاقليمية تعمل ضد تشكيل مصلحة وطنية واحدة للقطاع الخاص.

رابعاً وأخيراً: من شأن عملية التوزيع أن تهدىء الشكاوي.

مهما يكن فإن القطاع الخاص يبدو معبراً عن مصلحة جماعة أو فئة لدى بروز مشكلات تمس الجميع بصورة مشتركة (اصدار الفيز للمستخدمين، تجنيد القوة العاملة السعودية، تأخير دفع قيم العقود الحكومية، المساهمات في المنظمة العامة للضمان الاجتماعي). «حين يقف النظام حجر عثرة على طريق كسب المال (الهدف الرئيسي لأي رجل أعمال) فإننا نقف صفاً واحداً».

إن رجال الأعمال يتحالفون وقتياً للوقوف في وجه تشريع حكومي ما أو عطالة بيروقراطية معينة، وقد بدؤوا مؤخراً يعملون على تطوير خطط طويلة الأمد لتقوية القطاع الخاص من الداخل. خلال فترة

الانهيار كان القطاع الخاص ضد تدابير تحصيلية محددة. أما في فترة التعافي فإن قضايا ذات آفاق أوسع هي التي جمعت رجال الأعمال وعناصر القطاع الخاص. وعلى الرغم من قلة عدد النشطاء وعدم اكتمال نضج القطاع الخاص كوحدة جماعية، فإن الجهود المبذولة لاجتراح ستراتيجية طويلة الأمد لهي جهود ذات شأن.

تمخضت الجهود الحكومية الرامية إلى احتواء النفوذ الاقليمي للتجار في الحجاز عن أثر لم يكن مقصوداً، أي أدت هذه الجهود إلى تكثيف احساس بالهوية أو الانتماء لدى عناصر القطاع الخاص. وخلال عدد من السنوات الماضية تولت الحكومة الخاضعة للسيطرة النجدية ثلاث فعاليات كانت تقليدياً وراء ازدهار الحجاز هي: السفارات وتجارة الحج والمصارف.

ترتب على نقل السفارات من جدة إلى الرياض تأثير سلبي على أسواق جدة للأملاك غير المنقولة والتجارة بالمفرق، وعلى الحياة الاجتماعية للطبقة العليا. فأهل جدة كانوا يفخرون بشهرتهم في الحذلقة والاتصاف بالكوز موبوليتية (التي كان الآخرون ينتقدونها). غير أن منطقاً ما على الأقل كان يكمن وراء هذا الاجراء. فالرياض هي عاصمة العربية السعودية في نهاية الأمر. صحيح أن فقدان وضعية العاصمة كان مثيراً للرثاء، غير أنه كان مفهوماً.

أما تجارة الحج التي طالما شكلت مركز التجارة الحجازية فقد وُضعت تحت اشراف الحكومة المركزية. كانت عشرون عائلة تقريباً تتولى توفير خدمات سوق الحج وتتوزع الحجاج فيما بينها حسب انتماءات الحجاج. فعائلة العطاس مثلاً كانت توفر الطعام والخدمات والأدلاء لعشرين ألفاً من الحجاج الباكستانيين سنوياً. والعائلات القديمة تؤكد بالحاح أن نوعية الخدمات الموفرة قد تدهورت تدهوراً كبيراً.

أضف إلى ذلك أن الحكومة قد سطت على مصدر أكثر شمولاً من مصادر تجارة الحج. فالحجاج كانوا يؤدون فريضة الحج ثم ينتقلون إلى جدة للاقامة فيها للاستراحة فترة تتراوح بين ثلاثة وعشرة أشهر، يبقون قريبين من الأماكن المقدسة ويعملون بنشاط في عمليات بيع السلع وشرائها. نشأت أسواق موقتة عملاقة في شوارع جده ومكة والمدينة. أما الآن فإن على الحجاج أن ينتقلوا مباشرة من مطار الملك عبد العزيز إلى مكة ويعودوا بالطريقة نفسها لأسباب أمنية داخلية. ولا يكاد الحج يكون ملحوظاً في جدة التي لا ينتقل إليها شيء له علاقة بالحج إلا عبر وسائل الاعلام. إن التجار يندبون فقدان جرعات الأموال والبضائع والخدمات السنوية التي كان الاقتصاد المحلي يحصل عليها.

أثار نقل المكاتب الرئيسة للبنوك من جده إلى الرياض موجة من الغضب والاستياء في الحجاز[٢٢]. لقد أوضح مدير مصرف سابق يعيش الآن في الرياض الأمر قائلاً: «أرادت مؤسسة النقد أن يكون المدراء في متناولها وقريبين منها». غير أن هذا المنطق لم يطمئن القطاع الخاص الحجازي؛ فهذا التصرف لا يبدو مسوَّغاً. يقول أحد كبار مصرفيي جدة: «نعم، لقد نقلوا المصارف، ولكن وجود المكاتب الرئيسة في الرياض وجده لا يعني أن النشاط التجاري قد انتقل إلى هناك». فالنشاط التجاري الحقيقي موجود في مكان آخر. ويضيف المصرفي ساخراً: «يمكن للمكتب الرئيسي أن يكون موجوداً في

الربع الخالي» . أثار فقدان البنوك شعوراً بالتعرض لسوء المعاملة من جانب الحكومة وعمق احساساً بالانتماء والهوية.

جدول أعمال جديد:

بادر القادة الحاليون لفئة الأعمال الخاصة إلى رسم جدول أعمال جديد. وجدول الأعمال هذا يرمي إلى تحقيق عدد من الأهداف مثل: ايجاد مصادر جديدة للثروة، زيادة تحويل المشاريع العامة إلى القطاع الخاص، ادماج الأعمال ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة بالبيوتات التجارية الكبرى، وخلق بيئة واجواء أكثر هيكلية وتنظيماً لادارة الأعمال وتسييرها.

في سنوات الازدهار تعرض السلوك الاقتصادي للقطاع الخاص للتشويه جراء طغيان مجموعات من الأفراد الذين كانوا لا يتنافسون إلا على زيادة حصصهم من فطيرة الريع. وقد تم التعبير عن «البحث عن الريع» أو «الركض وراء الريع» عبر مشاريع غير منتجة ولكنها مربحة مثل المضاربة بالعقارات وتجارة الاستيراد. وقد أدى هذا النزوع إلى خلق طبقة من أصحاب عشرات ومئات الملايين في العربية السعودية ممن لم يساهموا قط في عملية التنمية الداخلية مساهمة ذات معنى.

إن القطاع الخاص في السعودية معتمد على الحكومة وتابع لها نتيجة طبيعة الموارد النفطية. فنشاطات هذا القطاع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمستوى الانفاق الحكومي ومداه[٢٤]. ينتج القطاع الخاص ثروة تكون متوازية مع المستوى الذي تصله الحكومة في الانفاق حين تزداد ثروتها (أي مواردها النفطية).

يساعد وهيب بن زاغر على تحديد القضية الأولى حين يقول: «تتركز المسألة الأولى الآن على: كيف نتوصل إلى ايجاد مصادر جديدة للثروة؟ ثمة اختلاف بالغ الأهمية بين توزيع الثروة وخلقها. علينا أن نوفر للقطاع الخاص أسباب النمو». ويقول أحد المصرفيين: «لدينا المهارات وعندنا الأموال ، ولكن السؤال هو: كيف نعبر عن النشاط؟ كيف يمكن للشبيبة السعودية أن تعبر عن تطلعاتها؟».

هناك حدود للاستثمار في العربية السعودية. ثمة في حقيقة الأمر قضيتان مترابطتان: قضية تحديد تدخل الأمراء في الأعمال الخاصة وقضية جعل المؤسسات العامة مؤسسات خاصة. يقول شاب محبط يعمل في مجال الاستيراد: «يعيش القطاع الخاص بهامش ضيق محصور بين ضغوط الأمراء من جهة والسوق الصغيرة من الجهة الثانية». ولكن صاحب كراج اصلاح سيارات أكبر سناً يعبر عن رأيه بقدر أكبر من الصراحة فيقول: «من الاجرام حرمان الناس من انتاج البلد الفعلي الوحيد». إذا كان القطاع الخاص سيقف على قدميه وسيزدهر فلا يمكن حصره في اطار منابع الثروة الموجودة أو جعله يصاب بالتردد جراء التدخلات التي يمارسها الأمراء في المبادلات التجارية والصفقات.

هناك ضغط لجعل مؤسسة البريد والبرق والهاتف والخطوط الجوية السعودية وهيئة السكك الحديدية السعودية مؤسسات خاصة. ومؤسسة الصناعات الأساسية العربية السعودية (SABIC) باعت ٣٠٪ من أسهمها للجمهور في ١٩٨٤ وكثيراً ما تعلن عن عزمها على بيع المزيد. ليس واضحاً قط ما إذا كان ذلك يوسع دائرة ملكية الفعالية الانتاجية؛ قد لا يساعد إلا على تكرار النمط القائم للثروة وتوزيع الدخل[٢٥]. ومؤسسة الصناعات الأساسية آنفة الذكر تزاحم عليها الناس الذين راحوا يخزنون

أسهمهم. فقد شكا مهندس انشاءات من جدة من أنه يبحث عبثاً عن سهم واحد من أسهم هذه المؤسسة منذ ثلاثة أشهر. وتنبأ مراقب كلبي بأن جهود التحول إلى القطاع الخاص ستفضي مع الزمن إلى خضوع كل من الصناعات لسيطرة عائلة واحدة. فالتحول الحقيقي إلى القطاع الخاص يتطلب وجود أسواق لرأس المال وادارة خاصة.

أعلنت وزارة الصناعة والكهرباء ومؤسسة (سابك SABIC) عن اقامة ثلاث قواعد بتروكيميائية متنافسة رئيسة في كل من الحجاز ونجد والمنطقة الشرقية. وتم تعيين المدراء الاقليميين. والهدف من هذا المشروع الهائل هو توزيع مخاطر المرحلة البدائية الأولية وتخفيض الاستثمار الضروري إلى الحدود الدنيا لتمكين أعداد أكبر من المشاركة. وبعد التأسيس ستنسحب الحكومة وستحل ادارة خاصة محلها.

هناك اعتراف متزايد بالحاجة الداعية إلى ادماج الأعمال ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، بطريقة ذات معنى، بخطط التنمية. لم يسبق للحكومة أن حاولت ربط الأعمال الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ببعضها حتى تكون مكملة لبعضها البعض. لايوجد أي سبب يمنع استخدام الورشات الصغيرة في أعمال اصلاح المصانع الكبرى وصيانتها. ثمة مستشار لمؤسسة تجارية صغيرة يوضح الأمر قائلاً: «إما أن البيوتات الكبيرة باتت منغلقة على ذاتها ومكتفية، أو أنها لا تقوم بأية اصلاحات أو صيانة (للأدوات والآلات الزراعية مثلاً)، والمستهلك هو الطرف الخاسر في العملية. حين صارت الحدادة ، هذه الحرفة التقليدية، بالية، فإن دور الحدادين في الاقتصاد انتهى إلى غير رجعة. كان من المفروض تعليمهم فن اصلاح الأدوات والآلات، ولكن ذلك لم يحصل». فخطط التنمية أخفقت في خلق روابط وجسور بين مؤسسات ذوات أحجام متباينة. لابد للورشات الصغيرة من أن تتحول إلى ورشات حديثة من وجهة نظر الادارة والتسويق والانتاجية[٢٦].

ليست هناك أية آليات ربط فاعلة في العربية السعودية. ثمة حديث عن خلق ادارة لرجال الأعمال الصغار في العربية السعودية، أو على الأقل ايجاد أقسام كاملة لهؤلاء الصغار في اطار الغرف التجارية تتولى مهمة توفير التدريب والمعلومات والابحاث المتعلقة بالسوق والمشورة المالية.

ويتضمن جدول الأعمال المعد حديثاً، أخيراً، مطالبة باطار تنظيمي يتولى تقديم الخدمة للأعمال الخاصة. وآل سعود، على الرغم من النفوذ الهائل الذي يتمتعون به، هم في وضع محفوف بالمخاطر لأنهم مطالبون باقامة التوازن بين مختلف المصالح الاجتماعية والسياسية والدينية للحفاظ على مواقعهم المهيمنة. وعملية الموازنة المستمرة هذه خلقت في أذهان العديد من رجال الأعمال أجواء عمل غير هيكلية (وبعضهم يقول غير محذلقة) تشكل ضربة قاصمة لظهر عملية النمو والتنويع المستمرة. فالنظام القائم وغياب سوق الأسهم والبورصة والافتقار إلى المعلومات السكانية الجيدة اضافة إلى النظام التعليمي الجامد، هذا كله يجعل تطوير المشروع الخاص أمراً صعباً.

تمثيل مصالح الأعمال الخاصة:

ينصب انتقاد الترتيبات السياسية والاقتصادية القائمة على المجال الخاص وغير الرسمي بالدرجة الأولى. ومع ذلك فإن من المهم أن نعاين دور عدد من الكيانات والهيئات مثل غرف التجارة والصناعة

في العربية السعودية لأنها، كما يقول أحد أعضاء مجالس الادارة السابقين، «تشكل المؤسسات الديمقراطية الوحيدة في هذه البلاد. . . حسناً، ربما شبه ديمقراطية». وأضيف من عندي عبارة: «شبه مُماسسة» أيضاً. ففعالية كل من الغرف التسع عشرة تعتمد إلى حد كبير على القيادة الفردية الموجودة.

يرى عبد الله دباغ، الأمين العام للغرف المتحدة، أن هذه الغرف هي منظمات انتقالية في طريقها لتصبح مؤسسات. بمعنى أنها تقدم التأييد والخدمات ولكنها لم تصل بعد إلى مستوى ممارسة التأثير المنتظم على الحكومة أو اجراء البحوث. فغرف التجارة والصناعة هي في المقام الأول، مؤسسات لتشجيع الاستثمار الخاص. إنها ترعى المعارض التجارية وتقيم الصلات مع المستثمرين الأجانب والمحليين من أجل تأمين مشاركتهم في المشاريع المشتركة وتبقي على الاتصالات مع كل من وزارتي التجارة، والصناعة والكهرباء.

عقب فترة الركود ، حدثت ثلاثة تطورات هامة فيما يخص غرف التجارة والصناعة القائمة هي:

١ ـ تعرض كبار موظفي مجالس ادارات مختلف الغرف (ويعتبرون عموماً من الحرس القديم) للانتقادات علنية.

٢ ـ انتظمت جماعة ناشئة يجري تشبيهها برجال «تركيا الفتاة».

٣ ـ صارت مؤتمرات رجال الأعمال التي رعيت للمرة الأولى في ١٩٨٣ تتسم بقدر متزايد من الانفتاح والتطاير.

ثمة تعليق لأحد المراقبين تردد كثيراً هو: «ماعادت الغرف قادرة بعد الآن أن تبقى محصورة بين عليان ودحلان وأبو داود. آن لهم أن يرحلوا». يتعرض الحرس القديم للنقد من زوايا مختلفة مثل التوظيفات أو الاستثمارات الدولية أو الخارجية أو الافادة من مواقعهم لتحقيق الثروات الشخصية. يتم تعيين ثلث مجلس ادارة كل غرفة من قبل وزارة التجارة، في حين يقوم الأعضاء بانتخاب باقي الأعضاء. وهذه الانتخابات اتخذت شكل الحملات والتنافس على كسب الأصوات عبر ايجاد المنابر وطرح القضايا والنشاطات الدعائية المختلفة للتأثير على الرأي العام. تمت تغطية الانتخابات في المنطقة الشرقية في الصحافة الوطنية. وفي جدة حصل الشاب وليد جفالي على ضعف الأصوات التي حصل عليها رئيس الغرفة التجارية في جدة الذي عينته وزارة التجارة في هذا المنصب. وقد فُسر الأمر على أنه مؤشر يدل على حدوث تغيير. تشكل الغرف صمام أمان ضد المعارضة السياسية الكامنة. وهي مقبولة لدى الحكومة لأنها تبدو مهتمة بقضايا ذات طبيعة تقنية أو فنية نسبياً.

كان أكثر التطورات أهمية في القطاع الخاص هو بروز مجموعة من رجال الأعمال الشباب الذين عرفوا بأسماء مختلفة مثل «تركيا الفتاة» و «جيل رجال الأعمال الشباب» و «أصدقاء الغرفة».وهلامية هذه المجموعة بالذات هي التي تسبغ عليها صفة امكانية امتلاك القوة والنفوذ. إنها على قدر كاف من الهشاشة والرخاوة مما لا يجعلها خطراً يتهدد النظام القائم. إن العديد من رجال الأعمال الشباب الذين ليسوا من نشطاء الغرف يحملون مثل الأصدقاء. قد لا تكون لديهم بالضرورة تلك المنافذ الموصلة إلى الهيئات الحكومية العليا التي كانت موجودة عند الجيل السابق، كما ليسوا، بالضرورة، مدينين بنجاحتهم

لرعاية الحكومة ووصايتها[٢٧]. وهؤلاء الأفراد هم خريجوا جامعات (أجنبية غالباً) ويعملون في الصناعة والميادين الأكاديمية والتجارة.

رغم أنها تضم أفراد من أوساط واسعة فإن الناطقين باسم هذه الجماعة يأتون من العائلات الشهيرة ذات الصلات المتينة (وليد جفالي، حسين أبو داود، ابراهيم عنجري). إذا كان القطاع الخاص سيشكل مصدر تغيير ممكن، فإن مثل هذا التغيير سيأتي من هذه الجماعة لا من الحرس القديم أو الأغنياء الجدد.

تأسست رابطة أصدقاء غرفة تجارة جدة في ١٩٨٧ لرفع مستوى المهارات الأدارية اضافة إلى توفير الصلات التجارية العملية والاجتماعية. فمن النادر أن يلتقي الشباب السعوديون إلا في أثناء حفلات الزفاف أو في المآتم والجنازات. كانت تلك وسيلة لبناء شبكة من الاتصالات والعلاقات ولاعداد قيادات جديدة[٢٨].

كان مؤتمر رجال الأعمال بجدة في ١٩٨٩ صاخباً بشكل خاص إذ بادر رجال الأعمال وبصورة مكشوفة إلى تحدي وزراء الحكومة. ومثل هذا النشاط ينطوي على أهمية غير قليلة لأن المجابهة العلنية نادرة في البلاد. ظهر اسم محمد أبا الخيل، وزير المالية، أكثر من مرة على قوائم المتحدثين في عدد من الجلسات ولكنه لم يظهر ولو مجرد ظهور على المسرح. لم يكن لديه، ببساطة، شيء يستطيع أن يقوله وأن يرضي به الجمهور عن الدفعات المتأخرة. أما القرارات التي اتخذت في ختام المؤتمر فكانت قرارات تتعلق بالتسعيد (أي جعل المؤسسات ذات هوية سعودية)، والمرأة العاملة، وتدريب العاملين، اقامة سوق للأسهم، توفير قدر أفضل من المعلومات عن السوق، وزيادة الجهود الرامية إلى اشاعة القطاع الخاص. إن هذه القضايا تلقي ضوءاً كاشفاً على الطبيعة الدائمة للتوتر القائم بين مخاوف الحكومة ذات العلاقة بالأمن السياسي من جهة، وبين دعوة القطاع الخاص إلى قدر معقول من الترشيد الاقتصادي.

التغير في نشاط الأعمال والتجارة:

خلال فترة الازدهار والرخاء كان أصحاب الأعمال الخاصة قادرين بسهولة على تحقيق الأرباح ولو ظلوا مصرين على تجاهل هواجس أساسية مثل الكفاءة أو التكاليف. أما في مرحلة الركود فإن الأعمال الخاصة صارت مضطرة لأن تقاتل من أجل البقاء وعدم الغرق بكل بساطة. والآن، في زمن التعافي، ثمة سلوك يشي بضرورة نوع من التكيف مع جملة من الوقائع الاقتصادية الجديدة في سبيل تحقيق الازدهار.

للمرة الأولى هناك عائلات رئيسة رفضت بتأدب عقوداً حكومية، بل وعقوداً مع الأسرة الحاكمة بشكل خاص. وهذا مؤشر يدل على تنامي الاحساس بالثقة والسلطة، ليس واضحاً ما إذا كانت هذه العائلات ترفض تلك العقود لا لشيء إلا للتعبير عن موقف سياسي ـ وقد يقيها ذلك من مشكلات الدفع التعاقدية. ومع ذلك فإن المسألتين مترابطتان لأن من الصعب أن تذكّر أميراً بدفعة مستحقة متأخرة.



يتحدث رجال الأعمال عن توفر عقود غير حكومية، تكاد تكون عقوداً لم يسبق لها مثيل خلال فترتي الازدهار والانهيار. فالاقتصاد يعيش فترة معافاة ثابتة ويحقق القطاع الخاص نجاحاً جيداً في عمله من دون أية زيادات موازية في الانفاق الحكومي. ثمة، في الحقيقة، تقارير تتحدث عن خسائر انطوت عليها عقود على الرغم من أن أميراً أو آخر كان مرتبطاً بمثل هذه العقود.

لقد اضطر خريجو الجامعات السعوديون لقبول رواتب أدنى بكثير مما كانوا يفضلون. ثمة مشكلة بطالة ملفتة للنظر بين صفوف خريجي الجامعات (رغم انكار ذلك على الملأ). وعلى الرغم من أن الأمر غير مألوف بالتأكيد، فإن سعودياً طُرد من عمله بسبب سوء اداء الوظيفة، في حين يعمل آخرون كتبة في البقاليات. ما كان ممكناً لمثل هذه الحوادث الفردية أن تحدث قبل عملية اعادة الترتيب الاقتصادية القاسية والصارمة.

أما السوق الصغيرة والتي تزداد صفتها التنافسية مع مرور الزمن، مثلها مثل كتلة المستهلكين الذين هم أكثر تمييزاً وتدقيقاً، فقد أفضت إلى فهم جديد لعملية التسويق والعرض. وقد أصبح هذا الأمر أساسياً بالنسبة لأي نشاط قادر على تحقيق الربح في ظل اقتصاد التعافي أو التماثل للشفاء. هناك في الرياض الآن وكالة خاصة مكرسة لاقتطاع الأخبار ذات العلاقة وارسالها إلى زبائنها. إنها الأولى.

وللمرة الأولى أدخلت الشركات الكبرى برامج للحوافز الداخلية مثل أمن ريعية النظم في المشغل (أبو داود للتجارة والصناعة)، تطوير الموارد البشرية (مجموعة بنوي الصناعية) والانتاجية (صناعات آل الزامل الغذائية).

إلى حلول مرحلة الركود لم ينتقل أي تاجر من التجارة إلى الصناعة. فقد تعرض التجار لضربة قاسية وضاقت هوامش ربحهم. ومن توفرت لديهم الموارد توجهوا نحو الاستثمارات الصناعية كوسيلة لضمان الأمن. وقد تم ادخال الادارة المحترفة في المؤسسات الكبيرة. وتعين على المجمعات العائلية العملاقة أن تدعم احتكاراتها (هولدنغاتها) المتنوعة غير المترابطة. بات التأكيد على دمج خطوط الانتاج أو النشاط في سبيل جعل بعضها يدعم بعضها الآخر.

وأخيراً أصبح نظام الاحتكار وحقوق التوزيع يحتل مركز الاهتمام. في الماضي كانت هذه الحقوق والثروة المرافقة لها تُمنح أو توهب على أساس الصلة بالأسرة الحاكمة. كما كانت العلاقات تعطى حقوقاً استثنائية خاصة تخولها وحدها حق توزيع هذا المنتوج أو ذاك. وأدى النمو الذي لم يسبق له مثيل والذي حصل في فترة الازدهار إلى جعل هؤلاء الناس من الأثرياء.

أخذ هذا النظام يتغير. فالشركات الدولية تريد صفقات أكبر واستراتيجية تسويق أكثر اتصافاً بالعافية. إنها تبدِّل الموزعين أو تقسّم البلاد إلى أقاليم تؤمن خدماتها عائلات مختلفة. تطلق العائلات القديمة اتهامات تقول بأن الشركات متعددة الجنسيات تحاول السيطرة على السوق الداخلية. وممثلو هذه العائلات يدافعون عن أنفسهم قائلين بأنهم كانوا، في نهاية الأمر، أولئك الذين حققوا السمعة الطيبة للمنتوج خلال السنوات.

قامت شركة BMW باستبدال عائلة الحسيني بعائلة النابي. يقول أحد المراقبين: «إن آل الحسيني عائلة موغلة في تقليديتها من حيث موقفها من العمل والتجارة، أما عائلة النابي فهي عائلة

أكثر نشاطاً. إن أفرادها مستعدون لأن يفيدوا من الأفكار الجديدة كالتقسيط.» وقامت شركة جنرال موتورز بتقسيم البلاد إلى أقاليم فأعطت الرياض لعائلة الجميح وجدة لآل البلبيد. وكذلك قامت شركة هونداي Hyundai بتوزيع الأقاليم على العائلات. سعت مجموعة من العائلات الحضرمية بنجاح لانتزاع شركة تويوتا من براثن عبد اللطيف الجميل. فكرت شركة جونسون آند جونسون باستبدال عائلة البترجي بعائلة النادي. منحت شركة كوكاكولا مؤخراً حق احتكار التوزيع لمجموعة عليان. غير أن عائلة الكاكي كانت قد وظفت أموالاً في انتاج هذه المادة. علق أحد المراقبين قائلاً: «هذه التغييرات بالغة الأهمية، ومختلف القضايا المثارة والعائلات أكبر من أن تعالجها وتتعامل معها غرف التجارة». ومثل هذه التغييرات تتحدى الأنماط القديمة للسلوك الاقتصادي حيث كانت حقوق التوزيع تعطي على أساس الولاء بالتحديد.

قيادة القطاع الخاص:

إن الناطقين باسم الحركة نحو قطاع خاص أكثر انسجاماً وتناغماً هم بأكثريتهم، من ممثلي العائلات الكبرى في العربية السعودية. فالعائلات المستفيدة من الابقاء على علاقات الوصاية والرعاية هي نفسها وفرت القيادة لصب العلاقات بين قطاع الأعمال والحكومة في قالب رسمي. في نظر الكثيرين لم تعد الشبكة القديمة وافية بالغرض. فالزمن ورأس المال اللذان يمكن استعمالهما لأغراض انتاجية يجري تبديدهما في تقديم الهدايا وغيره من الممارسات غير الرسمية المقيِّدة.

أن تكون القيادة مستمدة من العائلات الغنية ذات الارتباطات الواسعة أمر ذو دلالة. إنها تشكل جسراً يوصل رجال الأعمال غير المشهورين الذين ليست لهم صلات مع الحكومة بالجمهور العريض(٢٩). فقد يحتفظ الأب بعلاقات تقليدية حميمة مع الجيل الأكبر سناً من أفراد الأسرة الحاكمة ويتيح لابنه، بالتالي، فرصة صياغة أهداف من شأنها تقييد أو اختزال تأثير مثل هذه العلاقات.

من المثير للانتباه أن أولئك الأفراد الذين يعرفون بأنهم قادة «طبقة حقيقية» جديدة وناشئة «من الرأسماليين العاملين»(٣٠) منذ ١٩٨٦ لا يعتبرون ممثلي الجيل الجديد من المبادرين وأصحاب الفعاليات. بل يُنظر إليهم بوصفهم ممثلي فترة انتقالية بين الحرس القديم وتركيا الفتاة. لقد تجاوزتهم القيادة.

خلاصة: التغير والقطاع الخاص:

في السنوات القليلة الأخيرة بدأ القطاع الخاص السعودي يعيد تأكيد هويته، يضع جدول أعمال جديداً، يغير سلوك النشاط التجاري والعملي، ويعد قيادات جديدة. ومثل هذه التصرفات مختلفة عن تصرفات القطاع الخاص في فترة الازدهار ومن مخلفات فترة الانهيار أو الأزمة. وهناك أربعة عناصر مهمة حول هذه التغييرات هي:

أولاً: لم تحصل التغييرات داخل القطاع الخاص من جهة وبين القطاع الخاص وحكومة العربية السعودية من جهة ثانية إلا بعد انهيار أسعار النفط. فتركة فترة الأزمة أو الانهيار هي السلوك الاقتصادي

الجديد. فمقادير الريع الهائلة خلال فترة الازدهار كانت تحجب التوترات السياسية والمشكلات العملية في الاقتصاد السياسي السعودي. أما انحدار كميات الريع فقد أدى إلى ابراز هذه التوترات والمشكلات، وصعَّد من وتائر تطور القطاع الخاص المحلي بوصفه جماعة اقتصادية ذات مصالح متشابهة.

أضف إلى ذلك أن عملية اعادة الترتيب تزامنت مع عودة خريجي الجامعات من البلدان الأجنبية وبلوغ الأبناء الدارسين والمتعلمين في السعودية سن الرشد. إن انحدار مقادير الريع والتوزيع اللامتكافىء للريع والفرص وظهور قيادات شابة من بين صفوف رجال الأعمال مجتمعة تساعد على تفسير التغيير.

ثانياً: من المستحيل أن يتم التغيير في عالم الأعمال الخاصة قبل أن يجري في أماكن أخرى[٣١]. إن التغيير ذا الطبيعة الفنية والاقتصادية يكون أقل خطراً على النظام السياسي القائم من التغيير السياسي المكشوف. فما يحدث في القطاع الخاص قد يكون مؤشراً يدل على قرب حدوث تغييرات أكبر في المجتمع السعودي. تنعكس معايير المجتمع السعودي في جملة من البنى التنظيمية والعمليات أو السيرورات المتعلقة بالاتصالات والفعاليات الاقتصادية[٣٢]. فالروابط العائلية والعلاقات الشخصية والانتماءات الاقليمية سمات ظاهرة للعيان في أنماط السلوك التجاري والعملي.

ثالثاً: من المهم أن نلاحظ أن المعارضة تنبع من العائلات النخبوية. فحقيقة أن القيادات تأتي من الاسر العريقة والمعروفة توفر آلية ربط لأفراد يفتقرون بدونها إلى القدرة على اسماع أصواتهم.

رابعاً وأخيراً: اتسعت دائرة القضايا التي يلتقي حولها القطاع الخاص. فخلال فترة الأزمة أو الانهيار وقف القطاع الخاص ضد تدابير نقدية محددة اقترحتها الحكومة[٣٣]. وخلال فترة التعافي صار القطاع الخاص يجتمع ليحدد دوره العريض في عملية التنمية الوطنية وعلاقته بالحكومة.

يشكل القطاع الخاص قوة اجتماعية ناشئة، احدى المصالح القليلة التي انتظمت، مهما كانت العملية مفتقرة إلى الشكل الرسمي ومفتوحة أمام اختراق الحكومة لتنظيمها. ففي غياب المؤسسات القائمة على مشاركة الجمهور والمنظمات السياسية والصحافة الحرة بات القطاع الخاص منبراً سياسياً معدّلاً تجري فيه عمليات الحوار والانتخابات والاحتواء.

من الواضح أن القطاع الخاص سيستمر في أن يلعب دوراً ذا شأن خلال السنوات القادمة. ففي أعقاب حرب الخليج التي جرت في ١٩٩١ سيكون القطاع في موقع قوي يمكنه من المساومة لدى سعي أسرة آل سعود إلى تعزيز مراكزها. أضف إلى ذلك أن اعادة الاحتياطات الهائلة الموجودة فيما وراء البحار إلى الوطن ستكون ضرورية لاعادة بناء المنطقة واعادة توجيه عملية التنمية الداخلية.



الهوامش:

(١) حسين مهداوي، «أنماط التنمية الاقتصادية ومشكلاتها في الدول القائمة على الريع: الحالة الايرانية» في م. أ. كوك، (محرر) **دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط**. (لندن: مطابع جامعة أوكسفورد، ١٩٧٠)؛ جياكومو لوتشياني Giacomo Luciani، «التخصيص مقابل دول الانتاج: اطار نظري»، في لوتشياني (محرر) **الدولة العربية**، (بيركلي: مطابع جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٠)، وجاك دولاكروا Jaques Delacroix، «الدولة القائمة على التوزيع»، دراسات في التنمية المقارنة (خريف ١٩٨٠)، على التوالي.

(٢) تيدا سكوكسبول Theda Skocopol، «اعادة ادخال الدولة: استراتيجيات التحليل في الأبحاث الراهنة»، في بيتر ايفانس Peter Evans، ديتريش رويشماير Dietrich Rueschmeyer وتيدا سكوكسبول، **اعادة ادخال الدولة** (كامبرج، منشورات جامعة كامبرج، ١٩٨٥)؛ ليزا أندرسون Lisa Anderson، «الدولة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا» في **سياسة مقارنة** (اكتوبر، ١٩٨٧): ١ - ١٨.

(٣) ميشيل شاتلو Michel Chatelus وايف شمايل Yves Schmeil، «نحو اقتصاد سياسي جديد لتصنيع الدولة في الشرق الأوسط»، **المجلة الدولية للدراسات الشرق أوسطية** ١٦ (١٩٨٤): ٢٥١ - ٢٦٥.

(٤) ثريا التركي ودونالد كول Donald Cole، «العمال الأجانب في العربية السعودية: حجر زاوية التنمية أم نتاج فرعي للازدهار؟» ورقة قدمت في اجتماع سنوي: لـ: **رابطة الدراسات الشرق أوسطية، سان انطونيو، ١٩٩٠**.

(٥) كيرن عزيز تشاودري Kiren Aziz Chaudhry، «ثمن الثروة: التجارة والدولة في حصيلة العمل والاقتصادات النفطية»، **التنظيم الدولي**، (شتاء ١٩٨٩).

(٦) هيلين لاكنر، **بيت شيد على الرمال: الاقتصاد السياسي للعربية السعودية**. (لندن: منشورات ايثاكا، ١٩٧٨؛ رضا اسلامي Reza Islami ورستم كاووسي Rostom Kauossi، **الاقتصاد السياسي للعربية السعودية** (سياتل: منشورات جامعة واشنطن، ١٩٨٤، وتشاودري، «ثمن الثروة».

(٧) ورد حتى ذكر نمو القطاع الخاص في الخطة التنموية الأولى لعام ١٣٩٠/١٩٧٠، ومنذ ذلك الحين أصبح الموضوع عنصراً رئيساً في الخطط اللاحقة ولاسيما الخطة الخامسة. كان الأمير ماجد، أمير مكة والمدينة واضحاً في مؤتمر رجال الأعمال عام ١٩٨٩ حين قال: «ستفتح الحكومة الأبواب واسعة أمام القطاع الخاص ليتولى مسؤولياته الاقتصادية».

(٨) كما يقول أحد منتقدي الغرفة في المؤتمر، «إنهم (الحكومة) يطلبون منا أن نطير كالعصافير.. غير أنهم لايلبثون أن يبتروا أجنحتنا».

(٩) كما قيل رداً على مانشرته احدى نشرات التجارة الدولية، **التعافي الاقتصادي في العربية السعودية: دور القطاع الخاص**، لندن: التجارة الدولية، ١٩٨٩، ص ٢٨.

(١٠) اقتباس كارولين مونتاغيو، **التنمية الصناعية في العربية السعودية** (لندن: لجنة تجارة الشرق الأوسط، ١٩٨٧)، ص ١٦.



(١١) وهيب أ. صوفي، دور الدولة في حفز الاستثمار الصناعي الخاص في العربية السعودية: **تحليل العلاقات بين رجال الأعمال والدولة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة جورج واشنطن، قسم الادارة العامة، ١٩٨٧ ، ص ١٣ .

(١٢) مانفرد ونّر، «العربية السعودية: نجاة النخب التقليدية، في النخب السياسية والتنمية السياسية في الشرق الأوسط، فرانك تاتشاو (محرر)، (نيويورك، دار نشر تشنكمان) ١٩٧٥ ؛ تيموثي لوك، «التنمية التابعة والأوبيك، ١٩٨٥ ؛ ج.ب. كيلي، **الجزيرة العربية، الخليج والغرب**، (نيويورك، بيسيك بوكس) ١٩٨٠ ؛ وميكائيل هودسون وعبد الرحمن منيف، كما نوقش في كول والتركي.

(١٣) كرستين موس هلمس، **تماسك العربية السعودية**، (بلتيمور، منشورات جامعة جون هوبكنز، ١٩٨١) ص ٦٣ .

(١٤) ثريا التركي ودونالد كول، «هل كانت الجزيرة العربية عشائرية أو قبلية؟ اعادة تفسير مجتمع ماقبل النفط» ورقة مقدمة إلى الاجتماع السنوي أمام رابطة الدراسات الشرق أوسطية، سان أنطونيو، ١٩٩٠ .

(١٥) ابراهيم الراشد، **وثائق عن تاريخ العربية السعودية**، المجلد الثالث، (**تأسيس المملكة العربية السعودية في ظل ابن سعود**) (منشورات وثائقية: ساليزبوري، ١٩٧٦ ، ص ١٧٢ .

(١٦) كأمثلة انظر: تيم نيبلوك، «**البنية الاقتصادية والتنمية في النظام السياسي للعربية السعودية**، (نيويورك: منشورات القديس مارتن، ١٩٨٢).

(١٧) تشاودري، ص ١٢١ .

(١٨) مكرس في تشريعات التعدين لعام ١٩٦٣ .

(١٩) تشاودري، ص ١٣٥ ، تطرح جيل كريستال رأياً مماثلاً في «التحالفات في النظم الوراثية النفطية: الكويت وقطر» **السياسة المقارنة**.

(٢٠) ميكايل فيلد، **التجار: العا ئلات الكبرى لرجال الأعمال في العربية السعودية ودول الخليج**، (وودستوك: منشورات أوفرلوك) ١٩٨٤ ، ص ٩٧ ـ ١٢٠ .

(٢١) تشاودري.

(٢٢) المصرف الوطني العائد للقطاع الخاص (كاكي ـ بن محفوظ) هو الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة، اضافة إلى اكماله ناطحة سحاب جميلة جديدة في وسط مدينة جدة للتو، يتمتع هذا البنك بصلات ملكية قوية.

(٢٣) شاتلو وشمايل، ص ٢٥٦ .

(٢٤) الخطة التنموية الثالثة (ص ٣٢٩) تقسم القطاع الخاص إلى مجموعتين: مجموعة مدفوعة وأخرى مستقلة ذاتياً، والمجموعة الأولى قائمة على الانفاق الحكومي، أما الثانية فتشير إلى النشاطات التي تخدم القطاع الخاص بالذات. ومثل هذه المعايير ليست واضحة في الواقع التجريبي.

(٢٥) محمد ف. خطراوي، «اشاعة القطاع الخاص والمشاريع المشتركة العامة الاقليمية في منطقة مجلس التعاون الخليجي» ندوة حول **اشاعة القطاع الخاص والتكيف البنيوي في البلدان العربية**، برعاية صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا. أبو ظبي، ١٩٨٨ ، ص ٤ .

(٢٦) بندر حجار، «تمويل المشاريع الصغيرة في العربية السعودية» رسالة غير منشورة، جامعة لوغبورو للتكنولوجيا، ١٩٨٩ .

(٢٧) مونتاغيو، ص ١٢٣ .

(٢٨) حضرت النساء السعوديات الجلسة الأولى في غرفة منفصلة، يبدو أن نساء الأعمال مندمجات بشكل أفضل بهذه الجماعة الجديدة، مما بالبنى القائمة. مارست النساء السعوديات ضغطاً من أجل ضمهن إلى الغرف وقلن إنهن في حال عدم منحُهن الامتيازات التي يتمتع بها الرجال، سوف يعمدن إلى تأسيس كيان منفصل.

(٢٩) لاحظت تشاودري نمطاً مماثلاً فيما يخص المعارضة الخاصة لتدابير التقشف الحكومية خلال فترة الانهيار أو الأزمة.

(٣٠) جيمس باول، «البرجوازية الجديدة في الخليج»، **تقرير الشرق الأوسط**، ايلول /تشرين أول ١٩٨٦، ص ١٩ - ٢٢ .

(٣١) يتم مثلاً استخدام النساء السعوديات في سائر ميادين القطاع الخاص ولو بصورة خفية. تخطط شركة الكابلات السعودية لافتتاح مصنع تشغله النساء من القمة إلى القاعدة. النقاشات السياسية في القطاع الخاص تكون أكثر انفتاحاً مما في القطاع العام (بما في ذلك الجامعات).

(٣٢) ناديا بايش، **تأثير الاتصالات التنظيمية على مشاركة مدراء المستويات المتوسطة والدنيا في عملية صياغة القرار في العربية السعودية**، رسالة غير منشورة، جامعة أريزونا، قسم الاتصالات، ١٩٧٢ .

(٣٣) تشاودري.



د. صالح ياسر حسن

خصوصيات تمايز رأسمالية «الأطراف» ضمن تطور المنظومة الرأسمالية العالمية

قراءة في كتاب نوداري آ. سيمونيا: مصائر الرأسمالية في الشرق

يطرح تحليل نشوء وتطور الرأسمالية في البلدان النامية عموماً وبلدان الشرق خصوصاً العديد من المشكلات المنهجية الناجمة عن التحديد الدقيق والملموس لخصائص ظهور الرأسمالية في هذه البلدان في إطار السيرورات الرأسمالية على الصعيد العالمي. وقد صدر العديد من الدراسات والتحاليل التي كانت تسعى لتحديد «خصوصيات» هذا التطور ومن ثم محاولة تفسيره وتحديد السنن الناظمة له وصياغة تعميمات نظرية. وضمن هذا المسعى تأتي مساهمة نوداري آ. سيمونيا[1]. حقل البحث إذن بالنسبة لسيمونيا في هذا الكتاب هو بلدان الشرق والتي يقصد بها الكاتب **«كلاً من آسيا خارج الاتحاد السوفياتي وبلدان شمال افريقيا»** (الصفحة ٩ من الكتاب المذكور، وسوف نشير لاحقاً إلى أرقام الصفحات فقط). سيمونيا لا يعالج في هذا الكتاب التطور الرأسمالي في بلدان «العالم الثالث» ككل، وبالتالي فان الاستنتاجات والتعميمات المصاغة فيه قد لا تنطبق، لأسباب منهجية، على العمليات الجارية في هذا «العالم» وان كان معظمها صالحاً للانطباق على هذه البلدان.

هدف الباحث سيمونيا في محاولته هذه هو **تعقيب انبثاق الرأسمالية وتعززها وتطورها المتناقض في البقعة الجغرافية المحددة للدراسة (بلدان الشرق)** (ص ٩).

يمكن القول ابتداءً أن **الأطروحة** التي تقدم بها سيمونيا حول التطور الرأسمالي في الشرق تمثل واحدة من الأطروحات القليلة الجديرة بالدراسة والتأمل والنقد، وسنحاول أن نعلل هذا الاستنتاج المتعجل والمبكر فيما بعد.

وربما تكون هذه المحاولة احدى المحاولات الماركسية

المجتهدة خارج النصوص «**المقدسة**» التي كتبها الرواد الأوائل والتي دافع عنها الحرس السوسلوفي العتيد من أجل عدم المساس بها والاجتهاد فيها، وتحولت تلك النصوص من مرشد للعمل إلى طلاسم مستعصية على الفهم وإعادة الانتاج والقراءة الناقدة.

نتساءل إذن: لماذا نلح على أهمية محاولة سيمونيا؟ ونجيب بأن الإلحاح هذا ناجم عن سببين: **الأول**، هو ان مساهمة سيمونيا تمثل محاولة جادة، ضمن جهد تنظيري أوسع، للسعي إلى صياغة موديل نظري متماسك، يتضمن تعميمات ومفاهيم صارمة في عموميتها ولكنها قادرة على تفسير السيرورات الفعلية للتطور الرأسمالي في الشرق بتعقيداته الفعلية وبتناقضاته الملموسة. **الثاني** - إثارة الكاتب لاشكاليات بالغة العمق والتعقيد، ويعني أن الدراسة المذكورة بمقدار ما اجتهدت فانها في الوقت نفسه أثارت أسئلة وتساؤلات جديدة تفتح الباب أمام تعميق التحاليل بصدد التطور الرأسمالي في الشرق وبما يمكن من انتاج معرفة صادقة أدق عنه. ان تلك التساؤلات المقلقة يمكنها أن جرى البحث عن أجوبة جادة عنها، أن تزلزل الكثير من يقينيات وعينا بصدد التطور الرأسمالي ومصائره.

تعرض هذه الدراسة لاشكاليات أطروحة سيمونيا في **الأبواب التالية**:

الباب الأول: الاشكاليات المرتبطة بتحليله للتطور الرأسمالي في الشرق ومسعاه لتحديد **خصوصيات** هذا التطور وإجراء **مقاربة تأريخية** بين الموديل العام والتنظير على مستوى أدنى للتطور في الشرق وإبراز «**الانحرافات**» الأساسية عن الموديل العام، وبالتالي تحديد **الاثار** الناجمة عن هذه «الانحرافات» وسنحاول أن نلخص في هذا الباب الافكار الرئيسية المطروحة في مختلف فصول الكتاب.

الباب الثاني: الاشكاليات المرتبطة **بانتاج المفاهيم والمقولات** المطروحة في الكتاب وتبيان مدى قيمتها المنهجية، حيث سنركز هنا على **محاولة نقد** العمل المذكور.

قلت في مكان آخر من هذه الملاحظات أن مساهمة سيمونيا تمثل محاولة ضمن جهد تنظيري أوسع يقوم به الكاتب لدراسة التطور الرأسمالي في بلدان الشرق من زاوية أن هذه البلدان تمثل أحد موديلات ثلاثة لتطور التشكيلة الرأسمالية العالمية باعتبارها كلاً بحثياً متكاملاً، وقد صاغ ذلك التركيب في نظرية سماها **نظرية الموديلات الثلاثة**(٢). تفترض هذه النظرية **ثلاثة مستويات** من البحث:

١- صياغة موديل مجرد نظري، أو كلاسيكي، لتطور الدولة الاقطاعية ومن ثم البرجوازية.

٢- التمييز بين الموديل «الأولي» و«الثانوي» للارتقاء من الطور الختامي للاقطاعية وحتى المرحلة الختامية من الرأسمالية في ضوء مسيرة بلدان الغرب.

٣- تحديد ملامح الموديل «الثالثي» لهذه العملية نفسها مطبقة على بلدان الشرق.

يمثل **الموديل «الكلاسيكي»** للتطور التشكيلاتي تعميماً نظرياً لمجمل التجربة التأريخية للرأسمالية. أما الموديلات الثلاثة - «الأولي»، «الثانوي» و«الثالثي» **فهي إنشاءات نظرية** ذات طبيعة أدنى من حيث مستوى التجريد، ذلك لأنها ترتبط بمجموعات ملموسة من البلدان. يعكس **الموديل الأول** تجربة بلدان مثل انكلترا وفرنسا، كان منشأ التطور فيها ذاتياً ومستقلاً، داخلياً، ولم يكن تأثير العامل الخارجي حاسماً أو أساسياً. **اما الموديل الثاني** فيشمل بلداناً، مثل المانيا، إيطاليا، روسيا، وهي أقرب إلى بلدان الشرق. ويجمع بين بلدان هذا الموديل أنها تتخلف عن الموديل الأول **بطور واحد** على الأقل، مما يملي

ضرورة تقليص الآجال التأريخية للتطور اللاحق على حساب «القفز» فوق مرحلة أو فوق قسم كبير منها كما يتسم هذا الموديل **باختلاف العلاقة** بين العوامل الداخلية والخارجية، فمنشأ التطور في هذا الموديل، تمييزاً له عن الموديل الأول، يمثل وسطاً بين الداخلي والخارجي، وبالاضافة إلى ذلك فأن هناك سمة مميزة لهذا الموديل هي **الدور** الكبير للدولة وتأثيرها الواضح على تشكيل القاعدة الاقتصادية.

يتميز الموديل الثالث الذي يعمم تجربة التطور الرأسمالي في الشرق، **بأقصى درجات الابتعاد والانحراف** عن النموذج النظري المجرد. وهذا ما يسعى سيمونيا لابرازه في الفصول المختلفة للكتاب.

الباب الأول الاشكاليات الأساسية حسب بنية الكتاب:**يظهر الفصل الأول تحت عنوان أصول الرأسمالية في الشرق.** ينطلق سيمونيا من فرضية بسيطة يسعى للبرهنة عليها وهي **أن ظهور الرأسمالية والخطوات الأولية لتطورها في بلدان الشرق مختلفة اختلافاً مبدئياً عنها في الغرب (ص٨٨).**

ان السمة الأكثر تميزاً لمنشأ التطور الرأسمالي في الشرق، بالمقارنة مع الموديل النظري، **هي غلبة العوامل الخارجية في التطور المذكور** بالمقارنة مع العوامل الداخلية.

في لحظة تأريخية معينة يتعرض المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي في بلدان الشرق للانقطاع من جراء التأثير العنيف للعامل الخارجي مما يرغم جزءاً معيناً من المجتمع الشرقي على الانخراط في منطق النمط الرأسمالي الأجنبي ويلتحم به في تركيب واحد. إذن لاستيعاب مضمون التطور الرأسمالي في الشرق لابد من تناوله ضمن إشكالية **الصيرورة الكولونيالية** والسمة المميزة لها وهي **سمة العنف** الذي فرضت من خلاله (ص ١٣). ان قطع السيرورة الطبيعية لتطور بلدان الشرق يعني أن هذه البلدان تصبح منذ هذه اللحظة جزءاً لا يتجزأ من عملية التوحيد التي فرضتها البرجوازية الأوروبية بالقوة. ويعني ذلك نشوء **ظواهر** تأريخية جديدة مثل: النظام الكولونيالي، تقسيم العمل الدولي الكولونيالي.

هناك سمة أخرى للصيرورة الكولونيالية هي **انها تمت بمبادرة «من أعلى»** أو من مستوى البنية الفوقية السياسي في المجتمع، اما عن طريق الادارة الكولونيالية أو عن طريق السلطات المحلية المقيدة بشبكة من الاتفاقيات المجحفة (ص ١٣).

إن طبيعة الاختلاط وتعدد الابعاد للصيرورة الكولونيالية عامل آخر يجعلها ظاهرة متميزة.

وأخيراً كان **المتروبول** بصورة رئيسية هو العامل الحاسم لا في ظهور الصيرورة الكولونيالية فحسب بل وفي احداث أي تعديل أو تبديل مهما كانت أهميته حتى لحظة الحصول على الاستقلال.

كانت الصيرورة الكولونيالية تتغير وفقاً للطبيعة المائعة للعامل الخارجي (القوة الاستعمارية) وتأثيرها على البيئة المحلية. لهذا يمكن تقسيم الحقبة الكولونيالية ، حسب سيمونيا، إلى ثلاث مراحل هي:

*** مرحلة الظهور وإكتساب القوة وتنطوي هذه المرحلة على خلق الشروط السياسية اللازمة للكولونيالية. وتتسم بشكل رئيسي بتوسع رأس المال التجاري وبقاء الجوانب النوعية لأنماط الانتاج المحلية (مع بعض الاستثناءات) على حالها.إذن هذه المرحلة مرتبطة بمرحلة الرأسمالية التجارية في أوروبا.**



* **مرحلة الكولونيالية المتكاملة،** ترتبط ببداية مرحلة الرأسمالية الصناعية في البلدان الأوروبية ونشوء تقسيم دولي تقليدي للعمل. لهذا التقسيم الدولي للعمل أهمية استراتيجية في رسملة بعض القطاعات، ويقترن ذلك بالاحتلال الكولونيالي الذي يؤدي إلى **إزالة الهيمنة السياسية** للطبقات الاقطاعية وماقبل الاقطاعية. ويؤدي تشجيع رأس المال التجاري ـ الربوي لأداء **وظيفة الوسيط** في منظومة الصيرورة الكولونيالية إلى حرمان الطبقات أعلاه من أية **هيمنة اقتصادية**.

المرحلة الثالثة وهي **مرحلة الكولونيالية المحتضرة** وهي الأكثر أهمية من وجهة النظر التي ينطلق منها هذا الكتاب لدراسة التطور الرأسمالي في الشرق. فأوروبا دخلت في المرحلة الامبريالية التي تمتاز بتصدير رأس المال بدلاً من السلع. وينطوي هذا التحول على **تغيرات موضوعية** في بنى مجتمعات المستعمرات وأشباه المستعمرات (ص ١٧ ـ ١٩).

أول هذه التغيرات يتمثل بتعرض الصيرورة الكولونيالية إلى نوع من **التعديل الجزئي**. تنشأ علاقة جديدة بين المتروبول والمستعمرة ويقترن ذلك بتغير طبيعة العناصر والأطراف المنخرطة في علاقات الكولونيالية، وفي إطار هذه التركيبة المعدلة للصيرورة الكولونيالية ينتقل دور المنتج الفردي إلى **العامل المأجور الذي يرتبط** ارتباطاً مباشراً بعناصر **المشروع الأجنبي** في المستعمرة. ومن الطبيعي فانه بسبب هذا التعديل لا يبقى لرأس المال التجاري ـ الربوي أي مكان يشغله في الصيرورة المعدلة.

ثاني هذه التغيرات يتمثل بأن المرحلة الكولونيالية وإن كانت هذه البنية ماتزال مطبوعة بالطابع الكولونيالي، ولكن مع كل ذلك فانها من حيث الجوهر تمثل نفياً للكولونيالية. يترتب على هذا التغيير نتيجة بالغة الاهمية تتمثل بنشوء **الشروط الاجتماعية** والسياسية والايديولوجية للتحرر الوطني أي نشوء القوى الاجتماعية الجديدة. البروليتاريا، البرجوازية الصغيرة، البرجوازية الوطنية وفئة المثقفين الوطنيين، الحركات والمنظمات السياسية، الصحافة.... الخ

وإذا تم الآن بعد هذه الملاحظات السريعة، إجراء **مقارنة** بين التطور الرأسمالي الملموس في بلدان الشرق والموديل النظري فانه يمكن المجازفة **باستنتاج** وحيد يتمثل **بانعدام التطابق** بين التطور التأريخي المشخص لبلدان الشرق وبين الموديل النظري بشكل عام والموديلين الأولي والثانوي.

يبحث سيمونيا في **الأسباب الكامنة** وراء هذا **«الانحراف»** عن الموديلات السابقة فيصوغها في:

١ ـ **تباين «الخلفية» أو المحلي الأصيل.**

٢ ـ **التباين** بين القوى الكولونيالية من حيث مستويات التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي والعسكري السياسي وكذلك **الدور** الذي يلعبه كل منها في تقسيم العمل الدولي.

ويعني ذلك أن سياسات هذه القوى وأساليبها في التعامل الاقتصادي مع المستعمرات تكون مختلفة.

٣ ـ **المرحلة التأريخية** التي تم فيها الاستعمار إذ من الواضح ان العواقب المترتبة على ٢٠٠ ـ ٣٠٠ سنة من السيطرة الكولونيالية لا يمكن ان تكون متماثلة مع تلك المترتبة على ٣٠ ـ ٤٠ سنة من هذه السيطرة.



٤ ـ **الطبيعة الخاصة** لأشباه المستعمرات حيث تمثل بديلاً خاصاً لبنية تقسيم العمل في إطار «المتروبول/ المستعمرة».

وعلى الرغم من هذه الفروق وغيرها من الاختلافات المحددة في تطور بلدان الشرق فان سيمونيا يستنتج بأن لهذه البلدان صفة مشتركة هي **الطبيعية المركبة الخاصة** الناجمة عن النشاط المصلحي الأناني والاستغلالي للمستعمرين. ولكي يستطيع الباحث أن يعبر نظرياً عن هذه الطبيعة المركبة الخاصة للمجتمعات الشرقية فانه يقوم بانتاج **مفهوم المجتمع المركب** بدلاً عن مفهوم تعددية الأنماط، والذي سيكون موضوعاً لمناقشتنا في مكان آخر من الدراسة، يرى سيمونيا أن مفهوم **«المجتمع المركب»** أوسع من مفهوم «تعدد الأنماط» لأن هذا الأخير يوحي بأن كل الأطراف البنيوية في المجتمع هي حسب وصف سيمونيا بنى مكتملة وقائمة بذاتها (هامش صفحة ٢٣).

كان المجتمع المركب مؤلفاً من **ثلاثة أطراف** رئيسية هي: **الصيرورة الكولونيالية، البنية الرأسمالية الوطنية، والبنى التقليدية العتيقة** التي أبقتها الكولنيالية كما هي. وهذا هو ما يجعلها مختلفة عن مرحلة الحكم المطلق في أوروبا حيث تمت الصيرورة بفعل **طرفين** رئيسين **هما بنى الأقطاع المحتضر** من جهة **والرأسمالية الجنينية** من جهة ثانية. . ويعني ذلك أن الرأسمالية الوطنية في الشرق تواجه **طرفين** يقفان أمام طريق التطور الرأسمالي وهما البنى «المحلية» العتيقة من جهة والبنى الرأسمالية الكولونيالية من جهة ثانية. هذا هو الذي خلق هذا المزيج **الخاص** من الجوانب التشكيلية والوطنية ـ الكولونيالية في المراحل التأريخية الانتقالية من التطور في الشرق. وهكذا توجب على الرأسمالية الوطنية، لدى تحقيقها للتحرر الوطني عبر الثورات السياسية، ان تقضي على مقاومة كل من هذين النمطين البنيويين (ص ٢٣).

أما الفصل الثاني الموسوم: **بثورات التحرر الوطني مرحلة جديدة نوعياً في عملية التطور الرأسمالي في الشرق** فأنه يعالج بالتفصيل طبيعة الثورات التحررية في الشرق ودورها في دفع التطور الرأسمالي في هذه المنطقة واكسابه **مجموعة من الخصائص** التي تميزه عن الموديل النظري. ينطلق هذا الفصل من **أطروحة مهمة هي** أن ظهور البنية الرأسمالية الوطنية وتعززها جنباً إلى جنب مع صعود القوى الاجتماعية والسياسية الموازية ذو أهمية تاريخية فائقة. ان **الطبيعة التناحرية العدائية للتناقض** بين هذه البنية (أو عناصر العلاقات الانتاجية الجديدة نوعياً) وبين علاقات الملكية الكولونيالية التي ظهرت في إطارها تشكل القاعدة الاجتماعية ـ الاقتصادية لحركات التحرر الوطني وثوراته في بلدان الشرق (ص ٣١).

من خلال العودة إلى النموذج النظري للتطور الكولونيالي الذي عُرِض في الفصل الأول، يمكن **الاستنتاج بأن النضال** ضد الكولونياليين خلال المرحلة **الأولى** كان **اقطاعياً ومعادياً للأجانب** وبقيادة القوى التقليدوية الكاملة. وكان هذا النضال يستهدف المحافظة على التقاليد الاجتماعية الأساسية وتعزيزها، وهذا هو السبب الجوهري الذي جعل حركة التحرر في المرحلة الأولى محكومة **بالاخفاق** المحتوم.

كانت نزعة العداء للأجانب تتألف عادة من تيارين هما: الحركة الواعية للفئات العليا والحركة الجماهيرية العفوية.

يكمن ديالكتيك العملية التأريخية المحددة في محتوى هذا التطور من العداء للأجنبي إلى القومية الذي ينطوي على تجاوز الأول بغض النظر عما إذا كان ذلك قد تم عبر النضال ضد أتباع معاداة الأجانب وازاحتهم عن مواقع القيادة السياسية من خلال صياغة الاتجاه الايديولوجي والسياسي داخلياً، أو من خلال قيام الايديولوجية بتبني واستخدام عدد من عناصر فكرة معاداة الأجانب (ص ٣٣).

هكذا إذن يمكن **الاستنتاج** بأن حركات التحرر الوطني ليست مجرد استمرار للايديولوجية التقليدية والحركة التحررية السابقة. إن هناك **اختلافاً** أساسياً بين الظاهرتين الأولى والثانية من حيث المستوى. غير أن الاكتفاء بتحديد الطبيعة الوطنية للثورات التحررية لا يكشف عن محتواها الاجتماعي الداخلي. إذن تظهر ضرورة ملحة لتحديد أكثر دقة **للمحتوى الاجتماعي** المذكور.

كانت السياسة الاقتصادية للكولونيالية، المندمجة مع السياسات الاخرى تسعى بكل الوسائل الممكنة إلى أن تكبح وتكبت أية امكانية أو فرصة لنمو البنية الرأسمالية الوطنية أو انقاذها اللاحق من قيودها الكولونيالية، وهكذا إذن تركزت **مهمة** ثورات التحرر الوطني على **تغيير الوضع** الذي أدى إلى حرمان جميع الممثلين الاجتماعيين والسياسيين للبنية الوطنية من جميع الحقوق السياسية والمساواة الاقتصادية من جراء الملكية الكولونيالية لسائر الموارد الطبيعية والبشرية في بلدان الشرق المتركزة بأيدي المتروبول. هكذا إذن تجلت **المهمة الموضوعية** الأكثر إلحاحاً التي تطلبها المسار الكلي للتطور التأريخي والاقتصادي في بلدان الشرق في **إلغاء** البنية الفوقية التي كانت تحتكر مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية في المستعمرة واجراء **تغييرات** اقتصادية ـ اجتماعية وسياسية **ديمقراطية** الطابع وتتفق مع المصالح الجذرية العميقة للقوى الاجتماعية الجديدة مثل: البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والبروليتاريا والمثقفين. هكذا يتوصل سيمونيا إلى **استنتاج** ذي طبيعة اشكالية وهو أن «حركات التحرر الوطني وثوراتها في المستعمرات وأشباهها كانت النتائج التأريخية الطبيعية للتطور الكولونيالي في المرحلة الختامية» (ص ٣٧).

وهكذا يمكن القول بأن الثورة التحررية الوطنية بوصفها ظاهرة تأريخية، برزت إلى الوجود من التناقض الموضوعي في داخل منظومة «المتروبول / المستعمرات»، وبنتيجة اشتغال قانون التطور المتفاوت للرأسمالية محلياً وعالمياً، مما يؤدي إلى تفاوت في نضوج الظروف الموضوعية فإن تأثير التناقض أعلاه في بلد معين لا يمكن إعتباره آلياً. ويؤدي ذلك إلى القول بعدم وجود علاقة مباشرة وثيقة بين نضج "الشروط المادية للمجتمع وبداية الثورة التحررية الوطنية في بعض البلدان الشرقية. يصوغ سيمونيا **تعميماً نظرياً** يتمثل بأن الثورات البرجوازية المبكرة في الشرق لم تندلع في البلدان التي وصلت فيها الصيرورة الكولونيالية أو نقيضها البنية الرأسمالية الوطنية قمة تطورها (كما في الهند) بل، على العكس من ذلك في البلدان التي لم تتوغل فيها بعد تأثيرات الكولونيالية إلى الشرائح المنتمية إلى نمط الانتاج التقليدي، أو كانت محافظة جداً بطبيعتها حيث واجهت الثورة بنية فوقية أوتوقراطية ضعيفة مهترئة سياسياً وعسكرياً،

ولهذا فليس مصادفة ان هذه البلدان لم تستطع أن تصبح حلقات ضعيفة في سلسلة المنظومة الكولونيالية أو شبه الكولونيالية (ص٣٨).

مع زيادة تقدم العملية التأريخية للتحرر الوطني في بلدان الشرق تتسع الآفاق التأريخية الملموسة للخروج من دائرة النموذج النظري لتطور النضال التحرري وتزداد الفرص لنضج الظروف الثورية بدون توفر الشروط الاجتماعية ـ الاقتصادية المناسبة. يتحرى سيمونيا عن **الأسباب الكامنة** وراء هذه الظاهرة (ص ٤٠ ولاحقاً) ويرى أنها تكمن في:

١ ـ أن النضوج المبكر للأوضاع الثورية محكوم بالتأثر بالعامل الاقليمي أي التأثير المتبادل بين بلدان الشرق.

٢ ـ الأوضاع الداخلية الخاصة ببعض البلدان والسمات المميزة للعصر التأريخي الراهن.

غير أن مايوحد ثورات التحرر الوطني في الشرق، مهما كانت الانحرافات من حيث المحتوى الاجتماعي الداخلي، هو أن هذا المحتوى يتخذ صيغة العداء للأمبريالية الذي يمثل السمة المميزة الأكثر أهمية لحركات التحرر الوطني في الشرق تمييزاً لها عن الثورات البرجوازية في أوروبا. يكمن السبب في أن الرأسمالية الوطنية الوليدة في الشرق كانت مستمدة في الصيرورة الكولونيالية للتزاوج بين المتروبول والمستعمرة. ويعني ذلك أن ثورات التحرر الوطني في الشرق ظهرت بفعل موازين وعلاقات مختلفة بين الجوانب الوطنية ـ الاجنبية لنظام الهيمنة ـ الخضوع مما جعل النتيجة مختلفة هي الاخرى، فقد تم **الاقتصار** على تحقيق الاستقلال السياسي فقط بدون الاستقلال الاقتصادي. من هذا المنطلق وضمن الهم الأساسي للباحث في تدقيق مفاهيمه يلح سيمونيا على ضرورة التمييز بين مفهومي الثورة التحررية الوطنية والحركة التحررية الوطنية، نظراً للفروقات المنهجية بينهما (ص٤٤ ولاحقاً).

في مكان آخر من هذا العرض سمى الكاتب المرحلة الثالثة من الحقبة الكولونيالية بأنها مرحلة الكولونيالية المحتضرة، يعني ذلك أن الصيرورة الكولونيالية في لحظة معينة من تطورها تجد نفسها في طريق مسدود، أي يحل زمان قطع البنية الكولونيالية. تبرز إذن الحاجة الموضوعية لاندلاع ثورة تحررية وطنية من أجل التغلب على البنية الفوقية الكولونيالية ـ الاستبدادية التي تشكل العقبة الرئيسية أمامها.

إن **التغيير الرئيسي** الذي تحدثه الثورة التحررية في عملية تعديل الصيرورة الكولونيالية هو الاطاحة بالإدارة الكولونيالية كجزء مكون من البنية الفوقية للمتروبول، أي إزالة الآلية السياسية التي توجه بالقوة عملية تعديل تقسيم العمل القائم وجهة معادية لما هو وطني، وبدلاً منها تبرز دولة وطنية جديدة للوجود.

والنتيجة تتمزق الثنائية «المتروبول/ المستعمرة» ويؤدي هذا الفصل السياسي إلى تدشين عملية تعديل الصيرورة الكولونيالية لتحويلها إلى صيرورة كولونيالية جديدة. (ص ٥٠).

تترتب على هذه العملية نتيجة أخرى تتجلى بإعادة تجميع الأجزاء البنيوية المكونة للمجتمع المركب وتغيير مواقع القوى المشكلة لهذا المجتمع. تتحول الأجزاء البنيوية للصيرورة الكولونيالية السابقة من أجزاء مهيمنة إلى أجزاء تابعة، في حين تصبح البنية الوطنية مسيطرة. غير أن تغيير المواقع أعلاه

لايعني، حتى هذه اللحظة الغاء البنى الكولونيالية والتقليدية العتيقة، إنها **الشروط الضرورية** من أجل تحويل هذه البنى.

تكمن احدى خصوصيات التطور الرأسمالي في الشرق، تمييزاً له عن التطور الرأسمالي في الغرب، في الدور المتميز للدولة في سيرورات التطور المذكور. ولهذا يكرس سيمونيا **الفصل الثالث** في كتابه لمعالجة إشكالية الدولة في بلدان الشرق، حيث ظهر الفصل المذكور تحت عنوان: **توحد الدولة الوطنية في مرحلة التطور الرأسمالي**. إن هذا الفصل يمثل أحد الأجزاء المهمة في هذا الكتاب لما يتضمنه من تحاليل واستنتاجات عميقة ولكن بعضها مثير للجدل.

ترتبط إقامة نمط الانتاج الرأسمالي الوطني ارتباطاً وثيقاً بعمليات تعزيز الوحدة القومية وحل الأوضاع الدينية المتفجرة. غير أن تجربة العقود القليلة الماضية التي راكمتها البلدان الشرقية السائرة على طريق التطور الرأسمالي في بناء دولها الوطنية تشير إلى أن الطريق الموصلة إلى الوحدة الوطنية لم تكن مفروشة بالورود. فالانتقال من **المجتمع المركب إلى المجتمع الموحد** وطنياً يمر عبر مرحلة انتقالية من التطور الاجتماعي تجري فيها **اعادة تجميع** بنيوية للأجزاء المتنافرة تكوينياً، وتعديلها مع اخضاعها لمصالح استراتيجية وطنية للتنمية. وإذا كان التمزق البنيوي العام للمجتمع وغياب المجتمع المدني المستقر، أو أية بنية هامة وقوية قادرة على تشكيل القاعدة المباشرة للدولة على الأقل، تمثّل السمات المميزة لبلدان الشرق، فان هذا الامر لم يكن سبباً **لضعف** الدولة في هذه البلدان فقط بل وسبب **قوتها** النسبية كذلك، وهنا تكمن المفارقة! بسبب هذه السمات فان الدولة في بلدان الشرق ملزمة بأن تلعب دوراً «خلاقاً» على جميع مستويات المجتمع وبناه المختلفة.

ان الصيغة التي سار عليها المجتمع المدني الجديد في بلدان الشرق وعلاقته بالدولة عقب الاستقلال تختلف عموماً، بصورة أساسية عن الصيغة الكلاسيكية، فقد كان تشكل المجتمع المدني يمثل شرطاً ضرورياً لقيام الدولة البرجوازية الحديثة، وكانت احدى السمات المميزة للنموذج الكلاسيكي تتمثل في أن التطور الذاتي للبنية الرأسمالية إلى نمط للانتاج الاجتماعي كان هو القاعدة الراسخة لتلاحم الوحدة الوطنية ووحدتها. . أما في الأكثرية المطلقة من بلدان الشرق فقد كانت البنية الرأسمالية لدى الحصول على الاستقلال اضعف من ان تؤدي وظيفة صياغة النظام بنفسها. إضافة إلى ذلك فانها كانت تفتقر إلى التربة الصالحة لأي مجتمع مدني متماسك، ولم تتحول البرجوازية بعد الى طبقة لذاتها. كانت مفككة وممزقة شر تمزيق. وبدلاً من أن تكون سيرورة تشكل المجتمع المدني مرتبطة كل الارتباط بتطور ونضج الطبقات الاجتماعية، أي أنها (**عملية تشكل المجتمع المدني**) **تبدأ من الأسفل** فان عملية تشكل المجتمع المدني في الشرق بدأت **من الأعلى**. هكذا تقوم عناصر البنية الفوقية بعد الاستقلال مباشرة بأداء الدور المبادر والمحفز والقيادي في عملية صنع المجتمع المدني (ص ٧٩). هكذا إذن تحتم الظروف الملموسة للتطور الرأسمالي في الشرق نشوء دولة من نوع خاص، ينحت لها سيمونيا مفهوماً خاصاً، مسمياً إياها **الدولة المركبة**. وهذه الدولة المركبة هي ما يمكن تسميتها « **نموذج منتصف الطريق**» الذي لا يعني التمثيل المتساوي لمصالح المجتمع الرئيسية أيضاً. فعلى الرغم من أنها تستجيب للمصالح الاساسية (الثانوية لا الأولية حسب تحديد سيمونيا) لدى سائر بنى المجتمع المركب وتخلق

أوهاماً معينة فأن الدولة في البلدان الرأسمالية في الشرق تحاول في الوقت نفسه ان تطبق استراتيجية عامة ترمي إلى خلق نمط انتاج رأسمالي جديد وتهيئة الظروف بالتالي لتحويل البنى الكولونيالية والتقليدية وإزالتها مع الزمن.

إن الأمر المميز للدولة في بلدان الشرق، مقارنة بالنموذج الأوروبي الكلاسيكي، يكمن في حقيقة أن اذابة المجتمع المركب في بوتقة كيان اجتماعي متناغم تأريخياً يستدعي من الدولة في الشرق ان **تكافح على جبهتين: آ - ضد البنى التي انبثقت منها والتي تشكل النقيض المباشر، أي الصيرورة الكولونيالية. ب - ضد ماهو عتيق وموروث من الحقبة ماقبل الكولونيالية ولم يدخل في إطار عملية التحديث إلا بسبب ضغوط الاوضاع المتبدلة (ص٨١). وهكذا إذن، فإذا كانت عمليات الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية وإقامة دول متجانسة قومياً في أوروبا تمت بقيادة البرجوازية، فأن التجربة التأريخية لبلدان الشرق تشير إلى أن عمليات تدعيم التماسك القومي / الاثني تتم حتى عندما لاتلعب الطبقة البرجوازية الدور القيادي والحاكم (ص٩٣). وتؤدي الدولة في الشرق هذه الوظيفة.**

وإذا كان الأساس الاقتصادي لعمليات تكوين الأمم البرجوازية يتمثل في تسليع ورسملة المجتمعات بشكل متواصل وخلق الشروط لنشوء الأسواق القومية وعلاقات السلعة / النقد، فإن علاقات الانتاج السلعي الناشئة عن هذه السيروروات تمتاز بخاصية «فريدة» في الشرق. تتجلى هذه الخاصية في أن تطور علاقات الانتاج السلعي في بلدان الشرق الرأسمالية تم في تلك اللحظة التأريخية التي أندمجت فيها تلك البلدان في العلاقات الاقتصادية العالمية متجاوزة العديد من مراحل التطور الاجتماعي - الاقتصادي.

وهكذا إذن فأن **تورطها** الشديد في تقسيم العمل الدولي الكولونيالي يشكل عاملاً مساعداً يزيد من سرعة عمليات تكَون الأمة التي لا تكون تحت قيادة البرجوازية (الضعيفة اقتصادياً وسياسياً، بل وغير الموجودة أحياناً)، بل تحت **قيادة «قوة اجتماعية» اخرى هي الدولة.**

وهكذا يصوغ سيمونيا استنتاجاً اشكالياً مهماً هو «أن القومية ليست أيديولوجية البرجوازية أو ايديولوجية احدى الطبقات فقط بل هي بنية أيديولوجية لكل المجتمع الذي أشرف في مسيرة تطوره التأريخي على مرحلة معينة من تطور علاقات الانتاج، علاقة البضاعة - النقد-القومية، إذن، تعبير ايديولوجي عن مصلحة شاملة موجودة موضوعياً في تدعيم الأمة والدولة (ص ٩٣).

كان تأريخ التشكيلة الرأسمالية في الغرب قد شهد ثلاثة أشكال للدولة ترافق المراحل المختلفة لتطور هذه التشكيلة: الدولة الاستبدادية التي شهدت نشأة الرأسمالية، الدولة الليبرالية (أو الليبرالية الحديثة) وأخيراً الدولة البونابرتية والفاشية التي ولدتها الازمات، ويعني ذلك نشوء انماط مختلفة للحكم في هذه البلدان أما في بلدان الشرق فالأمر يمتاز بشيء من الخصوصية.

يظهر الفصل الرابع تحت عنوان: البرلمانية البرجوازية في بلدان الشرق: المضمون والشكل. في هذا الفصل يسعى سيمونيا، انطلاقاً من الملموس - بلدان الشرق، ان يعيد قراءة الاطروحات الماركسية بصدد جدل العلاقة بين القاعدة والبناء الفوقي. فقد ظلت هذه العلاقة موضوعاً للتأملات «والاجتهادات» التي أولتها (أي العلاقة) بطريقة



سيئة، وفي محاولته لتحديد ملموس للأشكال البرلمانية في بلدان الشرق ومكان تلك الأشكال في البنية الفوقية، وهل تمثل انعكاساً معقداً وليس بسيطاً للقاعدة الاقتصادية، يطرح سيمونيا فرضية مهمة يسعى للبرهنة عليها في هذا الفصل. تقول هذه الفرضية بأن اواخر الاربعينات وخمسينات هذا القرن شهدت تبايناً موقتاً ولكنه متميز بين القاعدة والبنية الفوقية في معظم بلدان الشرق. وقد تركز السبب في الأشكال البرلمانية المقتبسة من الديمقراطيات الاوروبية والامريكية الشمالية التي فرضت قبل ان تكون البلدان هذه جاهزة فعلاً (ص ١٠١ ـ ١٠٢).

إن المسألة التي يجب التأكيد عليها هي أن المحاولة تركزت على اقتباس نظام الديمقراطية البرلمانية تحديداً لامجرد أي نمط من أنماط الحكم البرجوازي. هذه الملاحظة جديرة بالابراز لأن النظام البرلماني الديمقراطي البرجوازي كنمط تمثيلي للحكم لم يظهر في أوروبا بين عشية وضحاها بل انه يماثل مرحلة محددة (عليا) من تطور الرأسمالية بعد أن وطدت سلطتها. ان هذا النمط البرلماني للدولة البرجوازية في أوروبا كان نتيجة منطقية للعملية التأريخية الطبيعية التي انطوت على ولادة وتطور عناصر المجتمع المدني البرجوازي المستقبلي في أحشاء التشكيلة الاقطاعية المحتضرة، إضافة إلى أن هذا المجتمع تشكل لاحقاً في ظروف المرحلة الأولى من الرأسمالية خلال تحول المجتمع المركب إلى مجتمع مدني متماسك وموحد.

لا يمكن الحصول على معرفة صحيحة حول الأشكال البرلمانية الراهنة في الشرق دون العودة إلى متابعة التغيرات البنيوية في بلدان هذه المنطقة التي تمت في المرحلتين الثانية والثالثة من الكولونيالية التي عرضناها بتكثيف في مجال آخر من هذه الدراسة ولا نرى ضرورة لتكرارها، بل نؤكد على أهميتها هنا فقط في التحليل. وما نريد التأكيد عليه هنا هو أن المرحلة الثالثة للكولونيالية، قد أفرزت البنية الرأسمالية الوطنية مع الحركات الاجتماعية وأشكال النضال الموازية لها، مما اضطر المتروبول لأن يبحث عن طرق وأساليب جديدة لمركزة الحكم الكولونيالي، أي لأن يوافق على تعديل الدولة الكولونيالية نفسها. ينتج عن الانتقال إلى نمط جديد من الدولة الكولونيالية ضرورة إجراء تغييرات بنيوية في الآلية السياسية نفسها كذلك.

مع نيل الاستقلال حصل تغير أساسي في طبيعة الدولة في بلدان الشرق من حيث النمط التكويني. فقد تم استبدال الدول الكولونيالية السابقة بالدولة البرجوازية الوطنية.

تشكل النتائج المخيبة للآمال في ميدان التطور الإجتماعي ـ الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع ظهور وتطور ظاهرة «التوجه الاشتراكي» في البلدان النامية منذ الخمسينات دليلاً صارخاً على أن المحاولات الرامية إلى زرع البرلمانية البرجوازية في الشرق تعاني أزمة عميقة، فقد برز اتجاه يسعى إلى تقريب البنية الفوقية نسبياً ومؤقتاً، من القاعدة وراح يتعزز تدريجياً في البلدان السائرة على الطريق الرأسمالي.

هكذا إذن يمكن القول بأن البنية الفوقية، على الرغم من كونها أحادية التوجه من حيث التشكيلة الاجتماعية، اضطرت لأن تغدو مركبة كي تتلاقى مع البنى المتعددة، أي لكي تكون القاعدة قادرة على دعمها، ولكي تكون هي قادرة على الاستجابة بطريقة أو بأخرى، لتطلعات الفئات والطبقات الاجتماعية الرئيسية (لا كلها ولا أحياناً الأساسية منها بل العابرة) (ص ١٤٤).

من وجهة نظر إحداث التغيرات في النظام البرلماني فأنه يمكن الاشارة إلى مجموعتين من بلدان

الشرق:

١ ـ البلدان التي مكن فيها تمزق الطبقة البرجوازية والهيمنة العامة للبرجوازية الصغيرة من تحقيق تسوية مباشرة بين القطاعات الرئيسية للطبقات الحاكمة، وكانت النتيجة إقامة أشكال بونابرتية أو بونابرتية في الحكم.

٢ ـ البلدان التي أدى ترسخ نواة الطبقة البرجوازية ومستوى برجزة الطبقات الحاكمة إلى وضع صيغة لتسوية سياسية معينة (وإن لم تكن راسخة جداً) والحفاظ بالتالي على البرلمانية المستوردة ولو من خلال إدخال بعض التعديلات الهامة عليها لزيادة حصة السمات السلطوية التقليدية فيها. (ص ١١٥).

يطلق الكاتب على بلدان المجموعة الأولى، عند وصف أنظمة الحكم فيها، تسمية **«الديمقراطية المقيدة»**. ينتج سيمونيا هذا المفهوم «الديمقراطية المقيدة» كتجريدة لوصف أنظمة الحكم «البونابرتية أو البونابرتية الجديدة»، ولكنه لم يصل بهذا المفهوم إلى مداه الأعلى، بل ظل مفهوماً سياسياً بالأساس ولم يحاول أن يوفر الشروط للقبول بهذا المفهوم. إن «الديمقراطية المقيدة» إذن ليست أداة لتسيير أو ممارسة السلطة عن طريق فتح المجال لكل القوى الاجتماعية بل هي طريق وسطي. إن الديمقراطية المقيدة البيروقراطية، حسب وصف سيمونيا (ص ١٢٠) قادرة على تحقيق اتفاق «تسووي» بين القاعدة والبناء الفوقي لفترة تأريخية، أي تفرض بالقوة توازناً نسبياً بين القوى الاجتماعية القائمة التي تكون مصالحها مرتبطة ببنى مختلفة.

أما **المجموعة الثانية** فتضم دولاً ذات نظم برلمانية شكلية يسميها سيمونيا بـ: النظم البرلمانية السلطوية.

يتساءل الكاتب عن السبب الكامن وراء استمرار بقاء الشكل البرلماني (جمهورياً كان أم ملكياً)؟ يعتقد سيمونيا أن كلا من هذه البلدان نجح في التوصل إلى صيغة خاصة للتسوية السياسية بين الفئات الرئيسية من الطبقات الحاكمة وإلى آليات خاصة لتمكن هذه التسوية من تأدية وظيفتها. فالشكل البرلماني ليس الا إطاراً خارجياً يضم التسوية السياسية بين النخب الحاكمة السلطوية في جوهرها. أما صيغة التسوية السياسية والأسباب الملموسة لنجاحها فقد تكون مختلفة تماماً بسبب الظروف التأريخية الخاصة للنظام السلطوي البرلماني في كل بلد (ص١٢١).

تستحث التجربة التأريخية الملموسة للتطور الرأسمالي في البلدان الشرقية ضرورة طرح تساؤلات بسيطة لكنها حارقة عن هذا التطور وآفاقه. وفي ضوء ذلك يطرح سيمونيا سؤالين هما:

١ ـ هل بلدان الشرق مستعدة لتبني الأنماط الكلاسيكية للرأسمالية؟

٢ ـ هل تمتلك هذه البلدان اليوم العوامل الداخلية والخارجية المساعدة على تطور الرأسمالية وفق النموذج الغربي (ص ١٢٩).

إن الاجابة على هذه الاسئلة تشكل الهم الأساسي للكاتب في الفصل الخامس الذي يظهر تحت عنوان: استبدال مراحل التطور الرأسمالي

لا يمكن لبلدان الشرق التي دخلت في المرحلة الأولى من التطور الرأسمالي أن تتبنى الطريق الكلاسيكي لسبب بسيط هو أن هذه العملية تتم في الوقت الذي أشرفت فيه البلدان المتطورة في العالم



الرأسمالي على الخطوات الختامية في المرحلة الثالثة من التطور. وهذا الواقع الصارم يشير إلى أن الرأسمالية الخاصة في الشرق تفقد ببساطة الزمن الضروري اللازم للتطور الاجتماعي الاعتيادي.

وهكذا إذن **لايبقى** لبلدان الشرق التي تحاول الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي مع البقاء في اطار التشكيلة الرأسمالية، نظرياً، سوى **«مخرج»** وحيد يبدو ممكناً وهو: **القفز فوق مرحلة الرأسمالية الخاصة والانتقال مباشرة إلى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية** (لامن حيث الأصل فقط بل ومن حيث بعض السمات الهامة أيضاً). (ص١٣٣).

لا تعني هذه الملاحظة إنكار وجود البنية الرأسمالية الخاصة إنكاراً تاماً. . إنها موجودة في مرحلتها الأولى ولكنها ستظل مجرد بنية، ولن تصبح **نمط انتاج** متماسكاً عضوياً. إذن لن تصبح الرأسمالية الخاصة مرحلة مستقلة من التطور التكويني البرجوازي في الشرق.

الانتقال مباشرة إلى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية هو سمة الاستبدال الرأسمالي في الشرق. ولكن ماهو **المشترك والمختلف** بين رأسمالية الدولة الاحتكارية في الشرق (الموديل الثالث) والموديلات الاخرى التي جرى الحديث عنها في مكان آخر من الدراسة؟

يمكن تمييز «النسخة الشرقية» لرأسمالية الدولة الاحتكارية عن مثيلاتها في الغرب من خلال سمات خاصة بها إلى حد كبير.

أول هذه السمات يتمثل في أن الانتقال إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية في بلدان الشرق قد تم على قاعدة اقتصادية - اجتماعية أضيق مما في أوروبا بشكل ملحوظ وتتشكل هذه القاعدة اليوم من البنى الرأسمالية، السلعية الخاصة من جهة والدولة وقطاعاتها الرأسمالية من جهة ثانية.

السمة الثانية هي أن عمليات بناء الاحتكارات في بلدان الشرق تتخذ خاصية تشابه عمليات بناء الاحتكارات في بلدان النموذج الثاني، والمقصود بذلك **الدور المتميز للدولة في هذه العمليات**، وبعبارة أكثر تبسيطاً أن هذه العمليات تتم في بلدان الشرق الرأسمالية **«من فوق»**. الدولة، إذن، **هي** المبادر والمساهم في عمليات الاحتكار. تترتب على هذه القضية **نتيجة بالغة الأهمية يمكن استخدامها كأداة منهجية** في تأويل طبيعة النظم الديكتاتورية والمعادية للديمقراطية، التي تنشأ ليس بناء على رغبات هذا الزعيم أو ذاك وانما بسبب **«خصوصيات»** التطور الرأسمالي في هذه البلدان. يمكن تلخيص **النتيجة** أعلاه بالقول بأن التشكل السريع نسبياً لرأسمالية الدولة الاحتكارية عادة مايسحب كل **«قشطة»** التحديث البرجوازي ويمنع بالتالي عملية التطور الواسع للرأسمالية الديمقراطية. ويدل هذا بدوره على أن المرحلة الثالثة تبدأ بأن تفرض من الأعلى على المرحلة الأولى في بعض بلدان الشرق، هذه المرحلة التي لم تستكمل حتى اليوم في تلك البلدان بعد، ذلك ما انتج **الديكتاتوريات البونابرتية الجديدة،** أي الديكتاتوريات المصممة لتأمين الانتقال السريع للتطور الاجتماعي في بلدان الشرق المذكورة إلى المرحلة الثالثة بدلاً من الديكتاتوريات البونابرتية الكلاسيكية.

وفي **الميدان الاجتماعي -السياسي** ينطوي ذلك على وضع يساعد على فرض سلطوية الدولة والنزعات البيروقراطية التي تميز رأسمالية الدولة الاحتكارية **«من الأعلى»**.

السمة الثالثة للنسخة الشرقية لرأسمالية الدولة الاحتكارية هي أنها أشد تعقيداً وخصوصية اضافة إلى التبعية المتبادلة الموضوعية مع البنى الكولونيالية الجديدة والانطواء على بنى عتيقة كبيرة الحجم وقطاع رأسمالي خاص وطني أضعف.

السمة الرابعة هي الارتباط الوثيق لرأسمالية الدولة الاحتكارية في الشرق بالشركات الامبريالية متعددة الجنسيات، كما صار اتجاه بعضها واضحاً نحو الاندماج المالي والاقتصادي مع رأسمالية الدولة الاحتكارية في البلدان الرأسمالية المتطورة. (ص ١٣٤ - ١٤٣).

وفي مسعاه الدائب لصياغة مفاهيم دقيقة تصف وتفسر العمليات المرافقة لتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية في الشرق والنشاط «المتفرد» للدولة فيها يلح سيمونيا على ضرورة التعريف المنضبط للبيروقراطية، البرجوازية البيروقرطية، رأس المال البيروقراطي.. الخ. انها مفاهيم ليست متطابقة، أو على وجه الدقة ليست مترادفات[٣].

لا يسير التطور الرأسمالي في الشرق في طريق صاعد، ولا ينتقل من مرحلة إلى اخرى إلا بنتيجة نشوء وتطور تناقضاته الداخلية و«خصوصيات» تجليها وكيفيات حلها. وتعني هذه الملاحظة أن هذا التطور يواجه حتماً أزمات تعتمل في بناه الاجتماعية بمستوياتها المختلفة. ويعالج سيمونيا هذه القضايا ضمن **الفصل السادس** الموسوم: **أزمة البنى الاجتماعية**.

وإذا كانت الأزمة، من الناحية الفلسفية، تمثل احدى اللحظات المهمة لتطور التناقض الداخلي فانه لا يمكن التحديد الدقيق لجوهر الأزمة وتجلياتها دون تحديد ملموس للتناقض المذكور، وانطلاقاً من هذه الملاحظة يبلور سيمونيا **التناقضات التالية** التي تشكل جوهر الصراع في سبيل تحديث البنى الاجتماعية في البلدان النامية:

١ - التناقضات الناشئة بين القوى المؤيدة للتحديث وبين القوى التقليدية.

٢ - التناقضات الناشئة بين دعاة التغريب (الكولونيالية الجديدة) وبين أولئك الذين يفضلون نسخة أصلية (برجوازية وطنية) من التحديث (أي بصورة مبدئية بين الفئات المختلفة من الطبقتين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة اللتين مازلتا ممزقتين).

٣ - بين دعاة الرأسمالية (عموماً) وبين أولئك الذين يفضلون التوجه الاشتراكي (مع ماينطوي عليه من تحالف القوى البروليتارية والديمقراطية الثورية) (ص١٦١ - ١٦٢).

وفي ضوء ذلك يميز سيمونيا **الأنماط** التالية من أزمات البنى الاجتماعية في البلدان الرأسمالية في الشرق:

أولاً - أزمات البنى الاجتماعية في النظم الملكية - البونابرتية الاستبدادية

إن أزمة البنى الاجتماعية تكون صارخة عادة بشكل خاص في تلك البلدان ذات النظم الملكية الرجعية التي تحاول أن تُدخِل اصلاحات برجوازية أو حتى تطورات من الأعلى وذلك بدفع من قوى الكولونيالية الجديدة ومساعدتها.

كانت الثورات الفوقية التي أنجزتها الرجعية في الستينات والسبعينات في بعض بلدان الشرق محاولات للرد على أزمة البنى الاجتماعية الناضجة من قبل مختلف النظم السلطوية، محاولات لاحداث أشكال من النهوض الاجتماعي البرجوازي والثورات الاجتماعية البرجوازية.

كانت **ايران** في طليعة البلدان الشرقية التي سارت في هذا الطريق. ففي أوائل عقد الستينات تحرّت الكولونيالية الجديدة (الاستعمار الجديد) بالتعاون الوثيق مع الرجعية الداخلية اختبار مفهوم الثورة الفوقية.

لا يمكن تكوين صورة متكاملة عن الجذور التأريخية للثورة «البيضاء» في إيران دون معرفة التطور الاجتماعي - الاقتصادي السابق في البلاد. فالثورة الاجتماعية التي بدأت في ايران اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تطورت ببطء شديد، وقد مرت بعدد من المنعطفات الدقيقة والثورية. لذا فان صورة ايران وطبيعتها الأساسية استمرت شبه اقطاعية حتى أوائل الستينات رغم دستور ١٩٠٦، والبرلمان (المجلس) الوطني المنتخب من الشعب وغيرهما من المكاسب في سنوات لاحقة.

ظلت البرجوازية الايرانية أضعف وأشد محافظة وجموداً من أن تقدر على تحطيم مقاومة قوى الاقطاعيين ورجال الدين لتنفذ بحزم ولو «الطريقة البروسية» من التحول الرأسمالي في الريف، فبقيت مسألة تحطيم الملكية الاقطاعية للأرض معلقة، إن أزمة حادة وعميقة في البنى الاجتماعية كانت وشيكة، أزمة يمكنها أن تتطور عاجلاً أم اجلاً إلى ثورة حقيقية، ومنعاً لتفاقم الأزمة والعاقبة الثورية الممكنة، قررت القوى المضادة للثورة، أن تأخذ المبادرة بيدها، فهندست في أوائل الستينات انقلاباً حكومياً.

استبدل هذا الانقلاب عملياً الملكية الدستورية القائمة بملكية بونابرتية، هكذا إذن نفذ الشاه نقلة طبقية في السلطة، مستبعداً الارستقراطية الاقطاعية والدينية بحزم، ناقلاً السلطة إلى أيدي البيروقراطية ذات التوجه البرجوازي، هكذا إذن مارس الشاه العنف ضد الطبقة التي ينتمي إليها ولكن ليس بهدف تصفيتها بل لمجرد «جرها من شعرها» إلى الرأسمالية بعد التغلب على مقاومتها.

ثانياً: أزمة البنى الاجتماعية في البلدان ذات النظم الاقطاعية - الاستبدادية

بسبب طبيعة تطور هذه المجموعة من البلدان فان الحديث يدور هنا عن أزمات ليست من نوع أزمات المجتمعات الرأسمالية في طور التكوين بل أزمات مجتمعات اقطاعية في طور الانحلال. وتقدم **السعودية** مثالاً ساطعاً للتناقضات وحالة مأزومة ناضجة من بين هذه المجموعة من البلدان. فعملية المركزة الاقطاعية لم تكن قد استكملت بعد عندما وجد البلد نفسه بصورة مفاجئة مسحوباً إلى فلك المؤسسات البترولية العالمية. احتاج المجتمع السعودي إلى التأثير المخمر لرأس المال الأجنبي خلال ٣٠ - ٤٠ سنة ليبدأ احساسه بالمظاهر المترددة والخجول للتحديث البرجوازي. غير أن المنعطف الحاسم جاء في السبعينات، عندما بدأت غرسات رأسمالية الدولة الاحتكارية الغربية توطّد مواقعها في السعودية - هكذا بدأت بنية احتكارية - دولة رسمية إلى حد كبير، أجزاؤها المكونة «كل رجال الملك» والشركات المتعددة

الجنسيات، في هذه اللحظة ظهرت لأول مرة ملامح أزمة بنية اجتماعية في السعودية اعقبتها هزات أخرى.

هكذا إذن يتوصل سيمونيا إلى الاستنتاج بأن مشكلة التحديث البرجوازي في السعودية، مقارنة بإيران كمثال للنموذج الأول، تقبع في مكان آخر على ساحة التناقض الحاد بين البنية الرأسمالية الفاشية والبنية الاجتماعية السياسية العتيقة للمجتمع السعودي. (ص ١٧٩).

ثالثاً: الأزمات البنيوية في النظم الجمهورية البيروقراطية البونابرتية الجديدة

كان ظهور الأنظمة البونابرتية الجديدة في هذه المجموعة من البلدان وبصورة دائمة تقريباً نتاجاً لأزمة عميقة في البنى الاجتماعية، وخصوصاً محاولات غرس أحد أنماط البرلمانية المستوردة، فخلال فترة تاريخية محددة كانت نظم الديمقراطية المقيدة العسكرية منها والمدنية قادرة على ضمان تسوية تجعل كلاً من القاعدة والبنية الفوقية متطابقتين وكانت قادرة على الاحتفاظ بتوازن نسبي بين القوى الاجتماعية ـ السياسية القائمة ذات المصالح المرتبطة ببنى مختلفة. غير أن هذا التوازن لابد له بالضرورة من أن يتعرض للاختلال مع تحرك المجتمع باتجاه التحديث البرجوازي. (ص١٨١).

رابعاً: الازمات البنيوية في البلدان ذات النظم البرلمانية ـ السلطوية

أبدت النظم البرلمانية ـ السلطوية حتى الآن قدرة كبيرة من المرونة على التكيف مع أزمات البنى التي تواجه تطورها الرأسمالي مع القدرة على التوصل إلى تسوية اصلاحية للخروج من أوضاعها المتأزمة. غير أن هذا لا يعني أن أزمة البنى الاجتماعية في هذه المجموعة من البلدان ليست عميقة ومتعددة الأوجه. فمجتمعات هذه البلدان تحتفظ بتناقضات ذات طبيعة ماقبل برجوازية تتخذ مع مجرى التطور التأريخي شكل الاحتجاج الطبقي غير المتحقق أكثر فأكثر. فمع انقضاء الزمن تبدأ الآلية القديمة لبنيتها الفوقية السياسية على شكل حكم الحزب الواحد بالتآكل. والضغط من الخارج يتنامى متخذاً شكل الحركات الجماهيرية مع زيادة المعارضة مثلها مثل التناقضات الداخلية، متجسدة بالاجيال الأكثر شباباً مع مطالبها الجديدة من القيادة الشائخة. يؤدي هذا إلى تصدع في منظمات الحزب القديمة ويفرض الحاجة إلى آلية جديدة، إلى نموذج بنية فوقية جديدة يتوافق أكثر مع البنية الطبقية للمجتمع. (ص ١٨٥ ـ ولاحقاً).

لا يكتفي سيمونيا، في مسعاه لتحديد خصائص التطور الرأسمالي في بلدان الشرق، بتحليل العوامل الداخلية المؤثرة على سيرورات هذا التطور، بل أنه يعتقد أن هذا التطور يخضع بالأساس لتأثير العوامل الخارجية. وفي ضوء ذلك يظهر الفصل السابع تحت عنوان: **تأثير العوامل الخارجية على التطور الرأسمالي الراهن في الشرق.** ينطلق سيمونيا من أطروحةتقول بأنه لا يمكن معاينة قضايا التطور الرأسمالي في الشرق بدون أن يؤخذ بالحسبان التأثيرات السلبية منها والايجابية للعوامل الخارجية. (ص ١٩٩).

يدرس الباحث مضمون وأشكال السياسة التي تنتهجها البلدان الرأسمالية المتطورة تجاه بلدان الشرق الرأسمالي، في الوقت الذي يؤكد سيمونيا على أن جوهر هذه السياسة لم يتغير (ص٢٠١).

الا أنه رغم ذلك يلح على ضرورة **إبراز نقطة الاختلاف** الكبرى بين السياسة الكولونيالية الجديدة، والكولونيالية للامبريالية(٤). في الظروف الراهنة تركز الامبريالية اهتمامها السياسي على ابقاء البلدان النامية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، وعندما تحصل البلدان النامية على استقلالها السياسي فان الامبريالية لا تستطيع ابقاءها دائرة في فلكها إلا من خلال دفع عجلة التطور الرأسمالي إلى الأمام. غير أن هذه التطلعات السياسية للامبريالية تصطدم بتطلعات الاحتكارات والفئات الاجتماعية في المتروبولات السابقة. هكذا إذن ففي الوقت الذي كان يجري فعل كل شيء للحفاظ على العلاقات الرأسمالية في المستعمرات في عهد السياسة الكولونيالية القديمة، وكانت الاحتكارات الاجنبية والأدوات الكولونيالية الداعمة لها تنظر ببرود إلى تطور رأس المال الوطني، فان السمة المميزة للكولونيالية الجديدة تتمثل بزرع الأشكال المتخلفة نسبياً للرأسمالية في البلدان المستقلة سياسياً (ص٢٠٨ - ٢٠٢).

يشترط **الانتقال** من السياسة الكولونيالية إلى النيوكولونيالية ضرورة اجراء تغييرات في مختلف حقول عملية إعادة الانتاج الاجتماعي الرأسمالية العالمية المدى. هكذا إذن يتم استبدال تقسيم العمل الكولونيالي بآخر كولونيالي جديد. تجري تحولات في البنية القطاعية لرأس المال الدولي ويتنامى دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاستراتيجية النيوكولونيالية ويركز الكاتب اهتماماً ملحوظاً لمعالجة هذه الظواهر وتحديد طبيعتها وآثارها الملموسة (ص٢٠٣ ولاحقاً).

ومن جهة أخرى يركز سيمونيا جزءًا من هذا الفصل للحديث عن التعاون مع «البلدان الاشتراكية» باعتبار ذلك عاملاً من عوامل التطور الوطني المستقل. (ص٢٢٤ ولاحقاً).

يعتبر قانون التطور المتفاوت أحد القوانين الموضوعية المرافقة لتطور الرأسمالية محلياً ودولياً. ويعني أن هذا القانون «يمارس نشاطه» في بلدان الشرق الرأسمالية مؤدياً إلى حدوث تمايز محدد فيما بينها. وهكذا فان هذا التمايز يمثل **نتيجة** للتطور المذكور. يكرس سيمونيا **الفصل الثامن** والأخير من الكتاب لهذه القضية حيث يظهر الفصل المذكور **تحت عنوان: تمايز البلدان الشرقية في ظل الرأسمالية.**

لقد حدثت تحولات أساسية في بعض البلدان النامية في أثناء تحركها نحو الرأسمالية مما أدى بالتالي إلى تغيير مقابل في أوضاعها داخل النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية كما تغيرت **الأدوار** المسندة إليها (أو التي اختارتها طوعاً) في الاستراتيجية الامبريالية العامة.

يؤدي التطور الرأسمالي اللامتكافىء في اطار المنظومة الرأسمالية العالمية إلى المزيد من إنعدام الاتساق في اقامة الرأسمالية في الشرق، وإلى المزيد من التمايز فيما بينها، والى نمو تناقضات جديدة. **هذا على الصعيد الاقتصادي.** أما على صعيد **التمايز الاجتماعي** فيعتمد سيمونيا **مؤشر البنية القائدة** ويميز المجموعات التالية من البلدان (ص٢٥٥ ولاحقاً):

١ - مجموعة البلدان حيث البنية القائدة إقطاعية - استبدادية ورأسمالية دولة احتكارية إلى حد كبير.

٢ - مجموعة البلدان حيث البنية القائدة هي رأسمالية الدولة البيروقراطية.

٣- مجموعة البلدان حيث البنية القائدة هي رأسمالية الدولة.
٤ - مجموعة البلدان حيث الدور القيادي تلعبه الرأسمالية الخاصة المتعاونة بشكل وثيق مع رأس المال الأجنبي.
٥ - مجموعة البلدان حيث رأسمالية الدولة الاحتكارية باتت البنية القائدة.

وفي الخاتمة يلخص سيمونيا جهده التحليلي الذي انصب على هذه المنطقة الجغرافية ببلورة سمتين رئيسيتين تلقيان الضوء على تطور الرأسمالية في الشرق، وهما:

آ- التغيرات المستمرة في البنى الاجتماعية المركبة ذات التعقيد المتزايد.

ب - تقدم المجتمع من مرحلة طور رأسمالي إلى أخرى من خلال القفزات وظهور منعطفات الطرق المسدودة الممكنة التي تقود إلى البدائل الثورية (عبر الثورات من الأدنى ومن الأعلى على حد سواء)، ومن هنا فأن الفكرة التي صاغها ماركسيو القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حول الآفاق الممكنة للانتفاضات الاجتماعية البرجوازية لايمكن تطبيقها على بلدان الشرق الحديثة.

إذن ماهو الخيار المطروح الآن؟ يصوغ سيمونيا الجواب على هذا السؤال بالقول بأن هناك خيارين لا ثالث لهما: اما القفز الموجه والمتحكم به من أعلى لتجاوز مراحل وأطوار معينة من التطور الرأسمالي، أو الانطلاق إلى ماوراء حدود الثورة الاجتماعية البرجوازية وما يترتب عليه من تبني التوجه الاشتراكي (بشكل سياسي ملموس)(ص٢٧٣ - ٢٧٥).

هذه هي الأطروحات والأفكار الرئيسية التي تمحور حولها عمل سيمونيا وسعيه لتعقيب انبثاق الرأسمالية وتعززها وتطورها المتناقض في بلدان الشرق.

الاشكاليات المرتبطة بانتاج المفاهيم والمقولات المصاغة ومدى قيمتها المنهجية

علينا في البدء ان نحذر من الاستسلام لشعور وهمي بالراحة. ذلك لأن نص سيمونيا يقوم على منهجية محكمة البناء، متعددة الصعد ومتماسكة داخلياً.إذن لابد من السير الحثيث خطوة خطوة في «تفكيك» هذا النص وبما يسمح لنا بالكشف عن مدى دقة وصحة المفهومات والمقولات التي أنتجها سيمونيا وتحديد ثرائها المعرفي وخصوبتها المنهجية. ولكن نظراً لتضمن عمل سيمونيا هذا على توليفة واسعة من الاشكاليات التي يتعذر، لأسباب عملية، معالجتها كلها في هذه الدراسة فاننا سنقوم بمحاولة لمناقشة تلك القضايا التي نعتقد أن ثمة ضرورة للتوقف عندها.

في البداية بضع كلمات نراها ضرورية حول اشكالية النظري / التأريخي. إن النظري يجب أن يعكس (نظرياً) عملية التطور التأريخي الفعلي. غير أن المشكلة التي تنطرح هي كيف يمكن للتطور التأريخي الملموس أن ينعكس نظرياً ويصاغ في هيئة مقولات ومفاهيم؟ إن النظري لا يعكس وبشكل بسيط هذه العملية بل ينبغي، إنطلاقاً من منطقيته الصارمة، أن يعكس السنن والظواهر الاكثر عمومية للواقع الملموس. من هنا تتأتى إذن وحدة النظري والتأريخي (الملموس) وتمايزهما وهكذا إذن ينعكس ديالكتيك السيرورة التأريخية للتطور الاقتصادي مثلاً في النظرية كتطورلديالكتيك المقولات. . إن النظرية إذن يمكن ان تنسجم مع اسمها (كنظرية) وذلك عندما تمثل نظاماً للمقولات، يعكس هذا النظام المنطق الداخلي لتلك المقولات وصلاتها المتبادلة واعتمادها المتبادل. هل هذه الملاحظات خارج الصدد؟ نجيب



على الفور كلا وستتوضح هذه القضية بعد حين.يسمح تفكيك نص سيمونيا بصياغة استنتاج محدد هو أن لدى هذا الكاتب مسعى للتوثق من المفاهيم التي تنتمي إلى الجهاز المفاهيمي للمادية التأريخية والاقتصاد السياسي الماركسي، ويختبر قدرتها الأبستمولوجية والمنهجية في عكس الواقع، لذا نراه «يحرث» في التطور الرأسمالي في الشرق، هذا التطور «المنحرف» في اتجاهاته الملموسة عن الاتجاهات العامة للتطور الرأسمالي في الغرب. يواصل سيمونيا تعميق تحليلاته وتعينه تلك التحاليل في الصعود في تجريداته إلى فضاءات معرفية عالية مما يمكنه من القيام بتركيب صارم لمكونات هذا الكل الذي حلله بمستويات متنوعة. إن التحليل والتركيب قد سمحا لسيمونيا بأن ينتج العديد من المفاهيم «المتميزة» التي تعكس صخب وملموسية السيرورات الرأسمالية في الشرق بغناها «وخصوصيتها». وأحد أهم هذه المفاهيم الجديرة بالدراسة هو مفهوم **المجتمع المركب** كبديل عن مفهوم **تعدد الأنماط** . غير أن سيمونيا توقف للأسف في منتصف الطريق في محاولته الجادة المجتهدة هذه وترك الباب مفتوحاً لتأويل مفهومه الجديد، وهو بهذا يشيع فينا قلقاً منهجياً مشروعاً.

ولكي نبدد هذا القلق ونضع محاولته هذه في مكانها الصحيح علينا ان نتساءل **أولاً** عن الفارق بين مفهوم «المجتمع المركب» ومفهوم تعددية الأنماط، **وثانياً** ان نضع موضع المساءلة مفهوم المجتمع المركب وهل يمثل تجاوزاً ونفياً لمقولة التشكيلة(٥) .

إن الفارق بين مفهوم «المجتمع المركب» ومفهوم «تعدد الأنماط» حسب سيمونيا، هو «ان الأول **أوسع** من الثاني، وهذا الأخير يوحي بأن كل الأطراف البنيوية في المجتمع هي بنى مكتملة وقائمة بذاتها» (هامش ص٢٣).

لكي نعمق فهمنا لهذه القضايا المثارة كاشكاليات بالغة التعقيد لابد من التأكيد على عدم الاتفاق مع التحاليل القائلة بأن **تعددية الأنماط** تمثل خاصية مميزة للرأسمالية في الشرق. فمفهوم «تعددية الأنماط» يستخدم عادة لتمييز المجتمعات في وضع انتقالي، حيث لم تنتصر الرأسمالية فيها بعد، أما إذا فهمنا تعددية الأنماط **كنظام للتوازن** فإن هذا يمكن أن يكون مميزاً للوضع في كل مجتمع، ومن جانب آخر لابد من ضرورة التمييز بين مفاهيم: **تعايش الأنماط، تعدد الأنماط** عند كلٍ من لينين وماركس، ذلك لأن تلك المصطلحات تمثل تجريدات تعبر عن سيرورات تأريخية مختلفة من حيث مستوى التطور الذي كان سائداً أيام لينين في روسيا، وفي انكلترا أيام ماركس عندما كتب «رأس المال» وكذلك أعماله الأخرى.

الخلاف إذن ليس شكلياً بل هو **خلاف مفاهيمي** لتوصيف التطور الرأسمالي في الشرق.ينتج سيمونيا **مفهوم** المجتمع المركب كبديل لمفهوم «نمط الانتاج». انه إذن يتجاوز مفهوم «التشكيلة» باستخدام مفهوم «المجتمع».انه في هذا يقترب من محاولة جورج لوكاش في انتاج مفهوم «**الكل البحثي**» كبديل عن مفهوم «التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية». لقد ظهرت أطروحة لوكاش بالارتباط مع عمل روزا لوكسمبرغ الهام «تراكم رأس المال». وطبيعي أن هذه الخصوصية التأريخية لم تكن بدون معنى، ذلك لأن عمل روزا لوكسمبرغ مثل في حينه أحد المحاولات الجادة والمجتهدة لتناول اشكالية رأس المال من وجهة نظر الاقتصاد العالمي. هكذا إذن بالارتباط «وتراكم رأس المال» ظهرت في النظرية الماركسية **إشكالية جديدة** ، إنها إشكالية الاعتماد المتبادل والتفاعلات الناشئة بين مختلف أنماط الانتاج في إطار



النسق الجديد: **الاقتصاد العالمي** الذي كان حتى تلك اللحظة **رأسمالياً خالصاً** وفي «النقد المضاد» المتضمن لسجالها مع أوتوباور أكدت روزا لوكسمبرغ على أن التراكم لا يمثل علاقة داخلية بين فروع الاقتصاد الرأسمالي فقط، بل انه يمثل قبل كل شيء علاقة بين الوسط الرأسمالي والوسط «غير الرأسمالي»(٦) لقد التقط لوكاش هذه الفكرة ومنحها وزناً منهجياً جاداً، مُدخِلاً مفهوم «الكل»، مؤكداً على ضرورة أن لايتضمن هذا المفهوم «المجتمع المفترض المتألف من عمال ورأسماليين، بل وأن يتضمن كذلك مفهوم المجتمع ككل(٧)»، وذلك لأن هذا المفهوم يعكس السيروروات الفعلية للمجتمع الملموس الذي يشكل موضوعاً للتحليل.

في محاولته لتوصيف المجتمعات الشرقية يقول سيمونيا ان **المجتمع المركب** كان مؤلفاً من ثلاثة أطراف رئيسية هي: الصيرورة الكولونيالية، البنية الرأسمالية الوطنية، والبنى التقليدية العتيقة التي ابقتها الكولونيالية كما هي (ص ٢٣).

لو استنطقنا النص أعلاه لأمكننا القول بأن مفهوم المجتمع المركب الذي يطرحه علينا سيمونيا **ليس مفهوماً أصيلاً**، إنما هو مستعار من تحاليل ماركس للتطور الرأسمالي واستخدامه لعباراته المستعارة من لغة الكيمياء عندما يصف العلاقة بين الشعب الفاتح والشعب المغلوب باعتماد مفهوم «التمازج». لا تعني هذه الملاحظة أننا ضد تراكمية المعرفة ولكن أشرنا إلى ذلك للتأكد من جدة أو عدم جدة مفاهيم سيمونيا.

لو عدنا إلى النص أعلاه مرة أخرى لوجدنا أنه يتضمن في طياته ثلاثة تعابير هي: **الصيرورة، البنية، البنية التقليدية**. من الناحية الأبستمولوجية تنتمي تلك التعابير إلى حقول مختلفة، وبالتالي يمكننا القول بأن مفهوم المجتمع المركب في حالته هذه يعاني من اضطراب منطقي داخلي يتمثل «بتعايش» تعابير تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة. المفهوم إذن ملتبس.هل لنا أن نتساءل عن أن هذا الالتباس ناجم عن غموض في طرح المشكلة البحثية. يبدو أن التفكير بأسباب هذا الالتباس يمثل ضرورة ملحة، ولكن نظراً لضيق المساحة المخصصة لهذه الملاحظات فاننا نغامر في طرح استنتاج واحد نصوغه بتكثيف بالغ.

إن هذا **الالتباس** في محاولة سيمونيا لصياغة مفهوم المجتمع المركب ناجم عن محاولاته الانتقائية لاستعارة مفاهيم واعتماد مناهج تنتمي لمدارس أو تيارات فكرية متنوعة وإن بدا في الكثير من تحاليله وفياً للفكر الماركسي بشكل عام ولتحاليل المدرسة التأريخية السوفياتية بطبعتها الكلاسيكية، وإن بدا في محاولات عدة يريد اختراق جدار الحرس السوسلوفي العتيد باجتهادات تسمح له بأن «يغرد خارج سربه».

هذه الملاحظات تدفعنا للتساؤل عن **المفهوم المركزي** بالنسبة لسيمونيا. يستبدل سيمونيا المقولة المركزية للمادية التأريخية ـ **نمط الانتاج** ـ بمقولة **الصيرورة الكولونيالية** في مسعاه لانتاج معرفة صادقة عن الواقع الرأسمالي في الشرق. غير أن هذه المحاولة المنهجية للكاتب توقعه في تناقض منطقي يمكن طرحه على صيغة **تساؤل**: هل يمكن وصف التطور التأريخي الملموس بانتاج مقولات أو مفاهيم تعكس التجليات أو المظاهر الخارجية للسيرورات الاجتماعية؟ أليس من الممكن اعتماد مقولة نمط الانتاج لدراسة سيرورات التطور الفعلية في بلدان الشرق وانتاج معرفة علمية عنها؟ أليس التطور الرأسمالي في بلدان



الشرق يمثل تجلياً ملموساً، خاصاً ومتميزاً لنشوء وتطور نمط الانتاج الرأسمالي في بعده العالمي؟ هذه أسئلة بسيطة ولكنها حارقة على أية حال. من المفيد الاشارة هنا إلى أن المساهمة الثمينة لماركس تكمن في محاولته المنهجية الهامة في انتاج مقولة **نمط الانتاج** لوصف كل نظام اجتماعي.. ان ثراء هذا المفهوم لايتجسد على الصعيد الاقتصادي الصرف، كما يروج له البعض، بل إن نمط الانتاج يحدد آلية المؤسسات وكذلك الممارسات التي تسمح للمجتمع بانتاج, وإعادة انتاج نفسه. فمقابل كل نمط انتاج هناك إذن نمط دولة محدد. ومن الواضح أن يكون لنمط واحد للدولة، قائم على نمط انتاج معين، أشكال مختلفة نسميها أشكال الدولة، قد تكون الأشكال المتعددة التي تظهر طبيعة الدولة الخاصة متحركة، لكنها لا تدخل أي تعديل على طبيعة أو جوهر هذه الدولة فيما يستخدم عادة الاتجاه التأريخي لتفسير تعدد الأشكال كنتيجة لتطور الدولة.

وإذا واصلنا عملنا في التعمق في قراءة النص على مستوى المفاهيم المنتجة هنا أمكننا الاتفاق مع سيمونيا وفكرته حول وحدة عملية التطور الرأسمالي كسيرورة عالمية وكذا تميزها مناطقياً أو جغرافياً على وجه الدقة. الا تعني هذه الفكرة امكانية دراسة تلك السيرورة العالمية باستخدام نمط الانتاج؟ هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان سيمونيا في أغلب أجزاء الكتاب لا يميز في تحاليله، على الصعيد المفاهيمي، بين الرأسمالية والامبريالية. لن ندخل في مساجلة مع الكاتب حول الاشكاليات المرافقة لعدم التمييز هذا لان الأدب الاقتصادي مليء بها[٨] ولكن ثمة ضرورة للتأكيد على الملاحظات التالية:

١ ـ هناك **علاقة** وثيقة بين الرأسمالية والامبريالية غير أنهما من الناحية المنهجية ليستا مترادفتين أو متطابقتين كمفاهيم. إن لكل منهما حقلاً معرفياً محدداً.

٢ ـ يعني ذلك ضرورة التمييز مفاهيمياً بين **الرأسمالية** كمفهوم مرتبط **بنمط الانتاج**، في حين ان **الامبريالية** تمثل علاقة وهي بالتالي على الصعيد المفاهيمي تعبر عن **العلاقة** الناشئة بين بنيتين تأريخيتين متفاوتتين في التطور ولكنهما مترابطتان في وحدة عضوية.

غير أن تحليل نشوء وتطور الرأسمالية في الشرق وانتاج معرفة صادقة عنها يتطلب بالضرورة فهم سيرورات ذلك النشوء والتطور بشكل ملموس. تنطرح إذن ضرورة اعتماد **مفهوم** محدد ومعلل يسمح لنا بادراك تلك السيرورات التأريخية الملموسة وتبيان «فرادتها» وانحرافها عن خط سير التطور الرأسمالي في الغرب وعن الموديل النظري. علينا إذن أن نتساءل عن **المفهوم** الذي ينبغي اعتماده في هذا المجال، هل هو مفهوم **التراكم البدائي** لرأس المال أم مفهوم **التراكم الرأسمالي**[٩]. لماذا نلح على تحديد استخدام أي من هذه المفاهيم لدراسة التطور الراسمالي في الشرق؟ الاجابة على ذلك تكمن في أن سيمونيا يستخدم مفهوم **الصيرورة الكولونيالية**، ومفهوم **البنية الرأسمالية الوطنية**، ويعني أنه يطابق بين التراكم البدائي والتراكم الرأسمالي، وهو أمر خاطىء لأن كلاً منهما مرتبط بسيرورات تأريخية خاصة. ولاشك أن فهم تكون الرأسمالية في الشرق يستدعي ضرورة فهم سيرورات انحلال الأشكال السابقة وإدراك تناقضات تلك الاشكال. إن تناقضات التشكيلة الاقتصادية هي التي تحدد انحلالها وبالتالي امكانيات انبثاق رأس المال كعلاقة انتاجية جديدة.



إن تحليل نشوء وتطور التشكيلات الرأسمالية في الشرق يطرح العديد من المشاكل المنهجية وتحديد المفاهيم المرتبطة بها. ويمكن بلورة ذلك في:

* **المشكلة الأولى** تتعلق باندراج هذه التشكيلات داخل القنوات الاقتصادية الدولية للرأسمالية في أوج توسعها، لقد قدم سيمونيا في أكثر من مكان من الكتاب تحليلات جدية تسمح له بتفسير سليم لهذه المشكلة مستخدماً مفاهيم عدة كأدوات تحليلية. غير أننا لم نعثر على **مفهوم الفائض الاقتصادي** في مختلف جوانب الكتاب. وكما تشير التجربة يبدو أن مفهوم الفائض الاقتصادي أكثر تماسكاً من الناحية المنهجية بالنظر لما يتمتع به هذا المفهوم من أهمية محورية فيما يتعلق بقضايا النمو والتنمية وكذلك على **الصعيد النظري** فيما يتعلق بقضية الاستقراء التأريخي لمراحل التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي، إن هذا المفهوم، على ما يمتلكه من ثراء منهجي، يسمح لنا بالكشف عن ما أفضى إليه الاتصال، أو حسب تسمية سمير أمين «**الاشتباك**» بنمط الانتاج الرأسمالي المتطور من عاهات بنيوية في تحديده لبنية الفائض الاقتصادي للبلدان الرأسمالية في «الأطراف» كماً ونوعاً بما يتلاءم وتقسيم العمل الدولي، وكذلك بما يتلاءم وإعادة تقسيم العمل الدولي (إعادة ترتيب أجزاء المنظومة) بما يضمن استمرار «التخلف» من جهة والتطور من جهة ثانية وبالتالي **إعادة إنتاج** الجهاز الرأسمالي الموحد.

* **المشكلة الثانية** تتعلق بتعين **نمط الانتاج المسيطر** داخل التشكيلات الرأسمالية في الشرق. ينطرح هنا سؤال هو متى يكون النمط مسيطراً ويصبح أسلوباً سائداً؟ نقول يكون النمط مسيطراً عندما يخضع لمنقطه الخاص في اعادة الانتاج الموسع، الأنماط الانتاجية الاخرى المتمفصلة معه داخل التشكيلة. قد تكون هذه الملاحظة عمومية لأن توسيع مساحة الوعي بهذه المشكلة يتطلب تحديد معايير ملموسة[١٠].

لكي نستطيع التقدم خطوة إلى الأمام في ملاحظاتنا فانه ينبغي التأكيد على ضرورة **التحليل المعمق والملموس** في الوقت نفسه لظهور الرأسمالية في الشرق، وتحديد تشكل **السمات الخاصة** لتطورها **والدرجة** المتحققة للنضوج الرأسمالي في كل بلد. لقد عمل سيمونيا على إنجاز العديد من المهام البحثية في كتابه، غير أن **الثغرة الرئيسية** هنا تتمثل بعدم صياغة **معايير واضحة** تسمح بتحقيب التطور الرأسمالي وتحديد المستوى (أو المستويات) الذي بلغه في الظروف المعاصرة. صحيح أنه أشار لبعض **المؤشرات** عندما تحدث في الفصل الثامن حول تمايز بلدان الشرق، إلا أن تلك **المؤشرات** جاءت عمومية، في البدء من الضروري التأكيد عن ان **الأهمية** المقررة ليست الجانب الكمي للقضية بل جانبها النوعي. لذلك فانه بهدف التقييم الصحيح، المنضبط، لمستوى التطور الذي تم بلوغه فان المهم ليس إثبات حقيقة حدوث تطور أم تحقيق مستوى أعلى للتطور بل إبراز **المضمون** الحقيقي، الفعلي، لتلك السيرورات.

دون الدخول في التفاصيل يمكن القول إن **المعايير** التي تميز خاصية الرأسمالية في الشرق وتحديد موقعها ضمن إطار الرأسمالية العالمية هي: **قوى الانتاج، علاقات الانتاج** (الداخلية والخارجية)، **البنية الاجتماعية البناء الفوقي** بما في ذلك بنية السلطة.



بالنسبة لمعيار **القوى المنتجة** ، فان ما يحدد خاصية هذه القوى ليس ظهورها العادي فقط، بل وكذلك **الرابطة المتبادلة** والمتغيرة **لثلاثة مكونات** أساسية هي : **أولاً** النظام الصناعي للقوى المنتجة، مختلف منجزات الثورة العلمية ـ التقنية، مختلف حقول طريقة الانتاج ماقبل الرأسمالية، **ثانياً** ـ المستوى المتحقق فعلاً لمتوسط إنتاجية العمل الاجتماعي والاستهلاك الاجتماعي، **ثالثاً** ـ درجة معينة لتقييم الأشكال الصناعية، مما يتيح تميز البلدان التي تمتلك فعلاً مستوى متوسط (أو عالي) عن تلك البلدان التي يكون دخلها العالي نسبياً ناتجاً عن موارد طبيعية وافرة، وجود «جزر صناعية» منعزلة وريع احتكاري منتزع من السوق العالمية، وعن طريق دمج هذه اللحظات الثلاث يمكننا الحديث عن مستويات محددة لتطور القوى المنتجة. ومن المفيد هنا الاشارة الى ملاحظة بسيطة، ولكنها هامة، وهي أن القضية لا تتعلق بالرابطة أو الصلة المتبادلة لهذه العناصر، بل والأهم من ذلك **بطرق تأثيرها المتبادل**، أي في بنية السلطة.

أما بالنسبة لمعيار **علاقات الانتاج** فانه يمكن القول هنا بأن علاقات الانتاج في هذه البلدان تمثل مجمّعاً (منظومة) للأشكال الاقتصادية «العليا» و«الدنيا» التي تمتاز عن بعضها البعض بالبنية، بالروابط المتبادلة، بالأصل وبالوظيفة. من وجهة نظر **العلاقات الداخلية** فإن الفرق الرئيسي يعتمد على الطابع المتميز للأنماط المتعايشة في إطار التشكيلة. الرأسمالية كنمط، أقوى من الأنماط الأخرى، انه ليس نمطاً ينتمي إلى النظام بل إنه يخلق هذا النظام. ولهذا فان تعددية الأنماط لا يمكن استخدامها كأساس مشترك لتمييز كل البلدان التي تنتمي إلى «العالم النامي».

كما يجب أن نميز بوضوح **الخصائص** التي تبين وضع البلدان الرأسمالية في الشرق في إطار المنظومة الرأسمالية العالمية. إن ذلك يمثل توليفة من القضايا نشير الى واحدة منها فقط.

في إطار التطور المحدد للأشكال الصناعية للعمل في «أطراف» الاقتصاد الرأسمالي تتشكل بسرعة بنية اقتصادية «فريدة» في تميزها: جزر منعزلة، لكنها ديناميكية، للاشكال المعاصرة للنشاط الاقتصادي، تستند إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية (أو في بعض الأحيان إلى رأس المال الخاص)، «تتعايش» تلك الجزر المنعزلة مع «عالم» ماقبل صناعي ضخم.

إذا عدنا إلى **القانون العام للتراكم الرأسمالي** الذي يكمن مضمونه في أن التطور الرأسمالي يرافقه دوماً تراكم الثروة من جهة وتراكم البؤس من جهة أخرى، فان هذا القانون واشتغاله في بلدان الشرق خصوصاًوالبلدان النامية عموماً، يخضع لتجليات خاصة مقارنة بالبلدان الرأسمالية المتطورة، هنا في بلدان الشرق وبغض النظر عن أن الرأسمال يستقطب الثروة والبؤس في حدود مطابقة للميكانيزمات العامة للتطور الرأسمالي، فانه يعيد إنتاج بؤس مجموعات كبيرة من السكان تعيش في «خانة» ماقبل الرأسمالية، هكذا إذن يوطد الرأسمال هيمنته المحلية عن طريق المحافظة على «الاشكال التقليدية» للانتاج في حقول معينة. ولهذا لا يمكن الحديث (بالمعنى الاجتماعي) عن انتصار للرأسمالية في «أطراف» الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لأنها تتطور تطوراً معاقاً، ملجوماً من الخارج. إذن نستطيع القول بان **العلاقات المهيمنة** في بلدان الشرق هي علاقات انتاج رأسمالية ذات «طابع خاص» لايمكن مقارنتها بتلك المهيمنة في البلدان المتطورة. إن أحد **الفروقات** الهامة هنا، والمفيد التأكيد عليها هو المسار



التأريخي «المتميز» الذي اتخذه نشوء وتطور الطبقات الاجتماعية السائدة في التشكيلات الرأسمالية في الشرق، أي شروط هذا التشكل، والذي لا يماثل ماتم في الغرب. ثمة ضرورة في هذا المجال للتأكيد على أن التطور الرأسمالي في الشرق يترافق في معظم الحالات، مع نشوء وتطور نظم استبدادية، معادية للديمقراطية. هكذا فان **الثورة الصناعية** التي ينبغي أن ترافق التطور الرأسمالي في هذه البلدان **تتقاطع مع الثورة الديمقراطية** . هذه الأطروحة تلح على ضرورة بعض الملاحظات حول اشكالية الدولة في الشرق وعلى وجه الدقة طبيعة أنظمة الحكم في هذه البلدان.

لقد استخدم سيمونيا، في مسعاه لتوصيف أنظمة الحكم في بلدان الشرق، مفاهيم مثل: **البونابرتية، البونابرتية الجديدة، الاستبدادية، السلطوية** . . الخ. كل هذه المفاهيم تثير اشكاليات عديدة لن ننشغل بها، لأسباب عملية، غير ان سيمونيا لم يقدم لنا تأويلاً متكاملاً **لاشكالية بالغة الدلالة** يمكن صياغتها بالسؤال التالي: **ماهو السبب الذي جعل أنظمة الحكم أعلاه نظماً عاجزة تأريخياً عن حل مسألة الديمقراطية حلاً صحيحاً وبالتالي إعادة تشكل العلاقات الاجتماعية الداخلية رغم أن تلك الأنظمة قطعت أشواطاً ملحوظة في بناء أسس رسملة الاقتصاد؟**

لا يكمن **فشل النظم «الاستبدادية»** في الشرق في السياسات الاقتصادية المتبعة ولا في النوايا الواعية أو اللاعقلانية لدى الماسكين بمقاليد السلطة السياسية فقط بل **وفي شكل الدولة كذلك وفي محتواه الاجتماعي وفي علاقته** بالمسار التأريخي لتشكل الطبقات السائدة[11]. على هذا النحو فان **شكل الدولة هذا** ينشأ عبر التحطيم الشامل للممارسة السياسية الجماعية وتعطيل الجدلية الاجتماعية، أي الالغاء الامري للصراعات الطبقية. لقد توصل ماركس في «الايديولوجيا الألمانية» إلى صياغة الاشكالية الجديدة لاعادة إنتاج الشروط الاجتماعية للانتاج وأشكالها التأريخية. تتماثل هذه الاشكالية مع اشكالية الصراع الطبقي: ليست الظواهر التأريخية إلا تجليات متنوعة ومعقدة للصراع الطبقي، وهذا الصراع هو الذي يحدد وجود الطبقات، وليس العكس. وإذا كان مجموع الصراعات الطبقية (الاقتصادية، السياسية، الايديولوجية) يتحدد في نهاية الأمر بالصراع الطبقي الاقتصادي في الانتاج، فإن الدولة تبرز هنا باعتبارها عامل تماسك التشكيلة الاجتماعية بهدف اعادة انتاج شروط انتاج النظام الذي يحدد هيمنة طبقة على أخرى. هكذا إذن فان مسار التشكل التأريخي للطبقات المهيمنة في التشكيلات الرأسمالية في الشرق لا يولد ميكانيزمات تحكُّم ديمقراطي فحسب بل إن نشأته غير ممكنة كذلك إلا على اساس تحطيم الممكنات الديمقراطية في صلب هذه التشكيلات تحطيماً شاملاً وكاملاً. هكذا تبدو «فرادة» هذا المسار وكأن النمو والتنمية لا يمكنها أن ينجزا إلا على أساس نظام حكم «استبدادي أو ديكتاتوري أو بونابرتي جديد» معادٍ للديمقراطية. **هذه الملاحظة ضرورية** لتدحض الايديولوجيات الشعبوية للتنمية وغيرها من الأيديولوجيات التي تروجها القوى المسيطرة في التشكيلات الرأسمالية في الشرق مثل الفصل بين التنمية والديمقراطية أو أن الشعب غير ناضج للديمقراطية. . الخ. ولا يتعلق الأمر فقط بالقوى المسيطرة بل إن بعض الطبقات النقيض وقواها السياسية تقع أسيرة هذا الوهم الزائف بالفصل التعسفي، لأنها ترى السيرورات الاجتماعية بمنظار المثالية الهيغلية وليس في جدلها وروحها الحية المتدفقة بالتناقضات.

وإذا كان لابد من كلمة ختامية فاننا نقول بأن النص الذي قدمه سيمونيا، بالرغم من كل الملاحظات المطروحة عليه ذو أهمية نظرية وعملية في أن واحد ولا يمكن انكارها، ولكن في نفس الوقت يجب تأكيد حقيقة أخرى هي أن هذا النص يستحق بكل جدارة صفة النص الاستفزازي، لأنه يضع على محك التمحيص والمساءلة الانساق النظرية الكبرى محرراً إياناً من وهم الوثوقية، ففي الوقت الذي يقدم نوداري سيمونيا مجموعة متنوعة من التحاليل والتنظيرات الجريئة فإنه يلقي علينا العديد من الاشكاليات تظل، في حدود ما تمتلك من وعي معرفي ومنهجي، موضع تساؤل.سيمونيا إذن يستفزنا جميعاً ويحثنا على التفكير والتأمل وإعمال العقل للتبصر بواقع التطور الرأسمالي في الشرق بعيداً عن الخطابات الأيديولوجية المصممة بمقاسات لجميع الأحجام وكذلك بعيداً عن الاجتهادات المتعجلة التي تصاغ على أساس دراسة السيرورات الاجتماعية انطلاقاً وارتكازاً إلى مظاهرها دون جواهرها. وإذا كان علينا واجب الشكر لسيمونيا لنصه الممتع الذي جعلنا، بعد قراءته على وعي أفضل بخصائص التطور الرأسمالي في الشرق وكذا مصائره التأريخية التي سيؤول إليها، فاننا لاننس تقديم تحية الشكر الواجبة للأستاذ فاضل جتكر، مترجم الكتاب، على ترجمته الرفيعة التي سمحت لنا بأن نطلع على هذا النص الهام باللغة العربية مباشرة ودون وساطة.



الحواشي:

(١) أنظر: نوداري أ. سيمونيا: مصائر الرأسمالية في الشرق. ترجمة فاضل جتكر. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دمشق ١٩٨٧ ٢٧٥ صفحة من القطع المتوسط (ثمانية فصول ومقدمة وخاتمة).

(٢) للأطلاع على تفاصيل هذه النظرية راجع: د. توفيق سلوم: البرجوازية والدولة في البلدان النامية (عرض لبعض الأبحاث السوفيتية. «قضايا فكرية» ـ الكتاب الثالث والرابع ـ اغسطس / اكتوبر / ١٩٨٦، ص٤٤٨ ولاحقاً.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المفاهيم راجع: صاحب ياسين العلي: موضوعات حول مفهوم البرجوازية البيروقراطية. «النهج» العدد ٧ / شباط / ١٩٨٥، ص١٢٨ ولاحقاً.

(٤) المقصود هنا ضرورة التمييز بين السياسة الكولونيالية والسياسة النيوكولونيالية. (ص.ي).

(٥) لن نسميها التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية، وهو التعبير الذي ألفناه لأن بعض الدراسات تقول بعدم دقة هذه الصيغة، لأن قصد ماركس كان يدور حول التشكيلة الاقتصادية للمجتمع، وعند ترجمتها من الأصل (الألماني) ترجمت خطأ، التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية.

(٦) أنظر: روزا لوكسمبرغ: تراكم رأس المال. مدخل للتفسير الاقتصادي للامبريالية. وارشو ١٩٦٣ ص ٥٢٩ باللغة البولونية.

(٧) G. Lukacs: History and Class consciousness, London 1971, P. 31.

(٨) قارن على سبيل المثال كريستيان بالوا: الاقتصاد الرأسمالي، المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة. ترجمة عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون. بيروت ١٩٧٨.

(٩) ثمة مناقشة عميقة يخوض غمارها محمد الأخضر بن حسين مع أولئك الذين يروجون لأعتماد مفهوم التراكم البدائي كأداة منهجية لتفسير سيرورات نشوء وتطور التشكيلة الراسمالية في الشرق (الجزائر كحالة يدرسها بن حسين). راجع: م.ل. بن حسين: نظرات حول الشروط الاقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر. تراكم بدائي و/أو تراكم رأس المال في إطار السيطرة الاستعمارية «دراسات عن الطبقة العاملة في البلدان العربية» العدد ٣ / ١٩٧٩، ص٥٩ ولاحقاً.

(١٠) لمزيد من التفاصيل راجع: يوري ف. كاتشانفسكي: عبودية، إقطاعية أم أسلوب أسيوي؟ ترجمة د. عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٠، ص ٨٠ ـ ٨٤، كذلك د. عبد اللطيف بن أشنهو: تكوين التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي ١٨٣٠ ـ ١٩٦٢. الجزائر ١٩٧٩.

(١١) راجع المساهمة الهامة لـ: سامي نير: حول الدولة الاستبدادية ـ الجديدة. مجلة «اطروحات» العدد ١١ ـ ١٢ /، ١٩٨٧ ص ٨ ـ ١١.



غازي مسعود

قراءة في كتاب «التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي»(*)

تأليف:
د. محمود عبد الفضيل

(*) صدر الكتاب في العام ١٩٨٨ (شباط ـ فبراير)، عن مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة، وتبلغ صفحاته (٢٥٠) صفحة من القطع المتوسط، موزعة على: توطئة، وسبعة فصول وملحق، وثبت بالمراجع وفهرس.

يحاول عدد من الباحثين العرب، منذ فترة من الزمن ليست بقصيرة، أن يفسروا واقع البلدان العربية. وهم، إذ يفعلون ذلك، فإنما يحاولون أيضاً، وضع الأساس لبناء نظري يعتمدون عليه في ممارستهم السياسية. وبهذا المعنى، فإن هؤلاء، إنما يقومون بمهمة صعبة من جهة، وجليلة القيمة من جهة أخرى. ذلك أن العديد من القوى السياسية العربية، سواء منها تلك التي تناضل في محيط بلد عربي واحد، أو التي تناضل على محيط الوطن العربي، دأبت، ولعقود خلت على محاولة التغيير دون التفسير، أو بالأحرى فإنها وقبل أن تدرس واقعها وتعرفه، قفزت فوراً إلى محاولة التغيير واضعة برامج وخططاً لاتستند إلى نتائج بحث معرفية. وقد أدى هذا القفز، في كل الحالات، إلى أخطاء نظرية سياسية، كانت نتيجتها العملية، فشلاً ذريعاً في عملية التغيير.

ومن جهة أخرى، فإن بعض القوى السياسية العربية، وهي قليلة على أية حال، التي حاولت التفسير تمهيداً للتغيير، إنما «فسرت» واقعها لا اعتماداً على محاولة لمعرفة الواقع نفسه، وإنما اعتماداً على مفاهيم ومقولات وقوانين نظرية عامة استحضرتها من خارج خصوصيته، لتسقطها على الواقع. وبدلاً من أن تبدأ هذه القوى بالخاص مسترشدة بالعام، فعلت العكس. فكانت برامجها وخططها السياسية أقرب إلى التقليد والمحاكاة لبرامج وخطط أحزاب أخرى تعيش واقعاً آخر. وقد بلغ التقليد في بعض الأحيان. حدّ الانتقاء من البرامج والأنظمة الداخلية لأحزاب تعيش واقعا مختلفاً، فأضحت البرامج والخطط العربية كشكولاً مضحكاً. وقد بلغ التقليد في أحيان أخرى، حدّ الاستماع إلى رأي

الحزب الصديق في موضوع سياسي آني، فيكون ذلك الرأي، هو الموقف السياسي للحزب العربي، وكما كانت النتيجة في الحالة الأولى، كانت في الثانية: فشلاً ذريعاً أيضاً.

وتأتي محاولة الدكتور محمود عبد الفضيل، في كتابه المعنون **«التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي»**، لتشكل إحدى المحاولات التي تريد إعادة وضع الحصان أمام العربة. ويحاول الدكتور عبد الفضيل في كتابه هذا أن يقوم بالمهمة المزدوجة التي نذر نفسه لها، والتي لم تقم بها القوى السياسية التي تحدثنا عنها. يحاول من جهة تفسير واقع البلدان العربية لتغييره، ويحاول، من جهة أخرى، أن ينجز عملية التفسير على أساس القراءة المحددّة المشخصة المسترشدة بالعام المجرد. فإلى أي حد نجح الدكتور عبد الفضيل في مهمته ؟.

نقول بداية، ومع الدكتور عبد الفضيل، إن المهمة التي نذر نفسه لها تحمل في طياتها عقبة شائكة مفادها: عدم كفاية البيانات والمعلومات الاحصائية التي تكفل الوصول بالبحث إلى نهايته المنشودة، بالإضافة إلى عدم كفاية المراجع. ونقول أيضاً ـ وهو الأهم ـ أن البحث في الخاص قد يحمل معه خطر الانجراف وراءه إلى المدى الذي قد يجعله ذا طابع مثالي، فلا يكون الباحث، في هذه الحالة، إلاّ هارباً من مطب العام، ليجد نفسه وقد وقع في مطب الخاص. ويخشى المرء، أن محاولة الباحث في الواقع العربي الخاص قد تدفعه إلى الانطلاق، هو الأخر، من مفاهيم ومقولات وقوانين تسمى خاصة، فلا يكون قد فعل إلا مافعله أولئك المعممين العام على واقعهم دون تفحص لخاصهم ويخشى المرء أيضاً، أن تكون النتيجة العملية للنضال السياسي هي هي نفس النتيجة.

* يفتتح الدكتور محمود عبد الفضيل، كتابه المعنون: «التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي» بالعبارة التالية: **«هذا البحث يمثل محاولة أولى استطلاعية للتعرف على تضاريس الأوضاع والواقع والتركيبات الطبقية في المنطقة العربية في خصوصيتها التاريخية، وفي انعكاساتها على عملية التنمية والتطورات السياسية والاجتماعية»** (ص ١١).

إذن، فالكاتب قد وضع لنفسه مهمة ذات هدفين هما:

١ ـ معرفة **الأوضاع** الطبقية العربية بشكل عام.

٢ ـ مدى انعكاس هذه الأوضاع على **مواقع** القوى الاجتماعية العربية المتنوعة في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية.

وكما هو واضح، فالكاتب قد حدّد لنفسه مهمة سياسية ذات اطار عربي قومي وليس قطرياً، إن جاز التعبير، ويحاول أن ينجز هذه المهمة من خلال الاسترشاد بمنهج، أو البحث عن منهج، يركز على الخصوصية العربية التاريخية بعد أن تتم قراءتها، وكما يقول، فإن مثل هذه المهمة:

«تظل محاولة أولية لموضوع واسع وعميق ومترامي الأطراف، لايقوى عليه باحث فرد، مهما أوتي من علم ومعرفة» (ص ١١).

ولعل المشاكل المنهجية والاحصائية التي تواجه الباحث في مجال تحليل ودراسة الأوضاع والقوى الاجتماعية في البلدان المختلفة للوطن العربي، والتي أشير إليها في الملحق الذي ذيّل به الكاتب كتابه (ص ٢٢٧ ـ ٢٣١) هي مجرد مؤشرات على صعوبة المهمة التي نصّب الدكتور عبد الفضيل نفسه لها. وبرأينا فإن هذه المؤشرات ـ المشاكل غيض من فيض المشاكل البحثية التي تواجه مثل هذه المهمات، والتي لم يشر إليها الكاتب، أو ربما، لم يرد الإشارة إليها.

لكن، وقبل الدخول في ذلك الفيض، لابأس بداية من استعراض سريع للمشاكل التي تم تعدادها في الملحق:

١ ـ عدم ملاءمة البيانات الاحصائية المتوافرة للقيام بمعاينة دقيقة للأوضاع والهياكل الطبقية. فعلى الرغم من وفرة المصادر الاحصائية الأولية، إلا أنها: **«تعد غالباً لأغراض أخرى»** وتعاني من: **«فقر مدقع في مجال المعطيات الاحصائية حول تمركز عناصر الثروة المالية. . لدى الشرائح العليا من البرجوازية مما يجعل من الصعب على الباحث تركيب صورة عينية للعلاقة بين تمركز الثروات العقارية وتمركز الثروات المالية في المجتمعات العربية لدى فئات بعينها»**. كما تعاني من: **«فقر شديد في مجال البحوث الميدانية، وبخاصة تلك التي تتناول انعكاسات السياسيات الاقتصادية وثمار التنمية على مختلف الطبقات الاجتماعية، أو التغيير داخل الطبقة الواحدة والحراك الاجتماعي والطبقي بشكل عام»**. (ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

٢ ـ تفاوت مستوى ودرجة التكون الاجتماعي للفئة او الجماعة الطبقية الواحدة. فالشروط التاريخية ـ الجغرافية: **«لعبت دوراً مهماً في تحديد درجة تبلور الفئات والشرائح المختلفة التي تتكون منها الطبقات الاجتماعية في مختلف بلدان الوطن العربي»**. وأضيفت تعقيدات أخرى: **«نظراً لتداخل وتعايش أنماط انتاجية مختلفة في البلد الواحد»**. (ص ٢٢٨).

٣ ـ مشاكل رسم الحدود بين الطبقات. **«فعلى سبيل المثال يواجه الباحث مشكلة تحديد النقاط الفاصلة بين تقسيمات البرجوازية الكبيرة/ المتوسطة/ الصغيرة في القطاع الصناعي حسب أوضاع وخصوصية التكوين الطبقي في كل مجتمع»**. وتتطور المشكلة نفسها بالنسبة لتحديد مراتب البرجوازية التجارية. . ولبعض الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تقع عند مناطق الحدود بين الطبقات الاجتماعية العريضة.

*** أول الفيض الذي ألمحنا إليه، والذي قلنا إن الكاتب لم يشر إليه، يتعلق بالمشاكل التي طرحها نفسه.**

وفي هذا المجال، فإننا، وإذ نوافق على أن المشكلة الأولى الاحصائية، التي طرحها الكاتب، هي مشكلة حقيقية للباحث بصورة عامة في الأوضاع والواقع والتركيبات الطبقية العربية، فإننا لانوافق على وجود المشكلتين الثانية والثالثة.

فإذا كانت المشكلة الأولى الاحصائية مشكلة للباحث، فإن المشكلتين الثانية والثالثة هما مشكلتا الباحث أيضاً. والمقصود بالأمر أن تفاوت مستوى ودرجة التكوين الاجتماعي للفئة أو الجماعة الطبقية الواحدة، ومشاكل رسم الحدود بين الطبقات، هما معضلتان على الباحث حلّهما وليستا مشكلتين

تعترضان طريق بحثه، كما في حالة الفقر في المعطيات الاحصائية. ويقع موقع هاتين المعضلتين في إطار ومضمون البحث الذي يقوم به الكاتب وليس خارجه بالمعنى المنهجي للكلمة. فإذا كان الباحث يأتي بالمعطيات الاحصائية إلى بحثه، فإنه يذهب ببحثه إلى معضلتي تفاوت التكون ورسم الحدود ليحلهما. ولقد حاول الدكتور عبد الفضيل أن يقوم، فعلاً، بهذه المهمة في اطار بحثه، أما مدى نجاحه في ذلك، فهي مسألة أخرى.

ويبدو أن الدكتور عبد الفضيل، وفي اطار المشكلة الاحصائية التي طرحها، لم يبذل الجهد المتوقع لباحث جاد مثله، في البحث عن المعلومات الواجب عليه البحث عنها في المصادر الاحصائية المباشرة للبلدان العربية موضوع بحثه. فهو، على سبيل المثال، لم يلجأ إلاّ لثلاثة مراكز مباشرة للاحصاء: اثنان منها يخصان مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء) وسورية (المكتب المركزي للاحصاء التعداد الزراعي) والثالث هو البنك الدولي. أما بقية الاحصائيات التي يوردها فهي مأخوذة بشكل غير مباشر عن كتب أخرى.

من جهة أخرى، فإن الدكتور عبد الفضيل، وهو يبحث في المراجع التي اعتمد عليها، قد ارتكز على عدد لابأس به من المراجع الخاصة بمصر أولاً، ثم وإلى حدّ ما العراق. أما عند معالجة البلدان العربية الأخرى. فلم يرتكز إلاّ على مراجع قليلة لاتتجاوز أصابع اليد الواحدة (في حالة لبنان)، ومرجع واحد فقط للبلدان الأخرى.

مشكلة أخرى تتعلق بالمراجع، وهي أن أغلبها صادر في السبعينات، أما المراجع الصادرة في الخمسينيات فهي معدومة تقريباً، والصادرة في الستينات والثمانينات فقليلة وقليلة جداً، وهذه المشكلة ليست شكلانية حسبما قد يعتقد البعض، ذلك أن فترة الخمسينات من هذا القرن فترة هامة جداً في عمر البلدان العربية، التي كان معظمها قد خرج، لتوه من ربقة الاستعمار التقليدي، ودخل مرحلة الاستعمار الجديد، بما حمله ذلك الخروج والدخول من تحولات في اطار المضمون على الأقل. كما أن فترة الستينات كانت فترة مخاض عربي هام، وبخاصة أن بعض البلدان العربية، وبعد أن حصلت فيها انقلابات عسكرية حاولت، في اطار وطني، أن تخوض معارك «الاستقلال» الاقتصادي مع البلدان الرأسمالية. أما الإشارة إلى فترة الثمانينات فالمقصود منه ضرورة ابراز أهمية التغيرات في البلدان العربية على ضوء عاملين أساسيين: انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك سلباً على التحولات الاجتماعية في البلدان العربية ـ عكس ماحصل في السبعينات عندما ازدادت أسعار النفط بشكل حاد جداً، وعندما انعكس ذلك الازدياد ايجاباً على تلك التحولات. أما العامل الثاني الذي يوجب الارتكاز إلى مراجع أكثر عن فترة النصف الأول من الثمانينات، على الأقل، فيتمثل في أن هذه الفترة شهدت خروجاً للنظام الرأسمالي العالمي من أزمته التي عانى منها في السبعينات. وبالطبع، فإن مثل هذا الوضع العالمي ينعكس، أيضاً، سلباً على التحولات في البلدان العربية.

ويمكن الاشارة أيضاً إلى أن مهمة معرفة الأوضاع والمواقع الطبقية العربية تحتاج، بالاضافة لدراسة هذه الاوضاع والمواقع، في كل بلد عربي على حدة، ثم استنتاج العام بينها، تحتاج إلى دراسة ومعرفة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بينها، افقياً وعمودياً أيضاً، أما الاكتفاء بالجانب

الأول فلايكفي، وأشير مثلاً، إلى أن دراسة سمير أمين المعنونة (الاقتصاد العربي) لم تدع لنفسها انجاز المهمة الثانية، بعبارة أخرى فان الاكتفاء بانجاز المهمة الأولى، وعدم انجاز الثانية يترك الدراسة في الاطار الاكاديمي، لا السياسي، وذلك بغض النظر عن مدى مشروعيتها وأهميتها في الجدل الدائر حول وجود أو عدم وجود، تكون أو عدم تكون أمة عربية. نقول ذلك وفي ذهننا أن البحث عن الأوضاع والمواقع الطبقية العربية هو بحث موضوعي أولاً، ولا يتم إلاّ في اطار المجموعات (الطبقات) ثانياً.

ولعل الملاحظة الأخيرة تكوّن المدخل المباشر إلى الشق الثاني من محاولة الدكتور عبد الفضيل، ونقصد بذلك البحث عن الخاص العربي، حيث يبدأ الكاتب بتعريف مدرسي للطبقة وحيث ينتقل بعد ذلك إلى محاولة البحث عن منهج خاص لواقع خاص (عربي ـ ان جاز التعبير). وعلى هذين الصعيدين نورد الملاحظات التالية:

التعـــريـف:

بعد رحلة بين التعريفات المتنوعة لمفهوم الطبقة، يصل الدكتور عبد الفضيل إلى التعريف الذي قدمه نيكوس بولانتزس لها، ويقول عنه أنه تعريف جدلي هيكلي **يتحدد** بثلاث محددات: اقتصادية وسياسية وايديولوجية لابد ان تجتمع لكي يتحدد موقع وملامح الطبقة ضمن البنيان الاجتماعي، ثم يقول: **ولذا فإن البعد الاقتصادي وحده يظل قاصراً ـ رغم أهميته الحاسمة ـ عن الامساك بجميع أبعاد الظواهر والتمايزات الطبقية في المجتمعات المعاصرة»**. (ص ١٩).

إلى هنا تبدو الأمور صحيحة ومنطقية، لكن الدكتور عبد الفضيل يمضي إلى ماهو أبعد من مجرد الاشارة إلى عدم كفاية البعد الاقتصادي للتعريف ليصل إلى القول أنه **«على الرغم من ان الأوضاع الاقتصادية تظل هي المحور الأساسي للاوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات، إلاّ ان بعض الفئات والمراتب الاجتماعية تستمد قوتها من موقعها ضمن «البناء الفوقي» للمجتمع، ومن خلال «الدور الايديولوجي» الذي تلعبه في حياة المجتمع (مثل السادة، القضاة، الانتلجنسيا.. الخ)**.

من هذا يتوصل الدكتور عبد الفضيل إلى أن «الدولة» أو «المكانة» هي محدد رئيس يتجاوز الاقتصادي، على الأقل في الوضع الخاص للمنطقة العربية، وهو يتعرض لذلك تاريخياً، وهو أيضاً يضع تعارضاً بين المفهوم الماركسي الذي يؤكد أن العامل الاقتصادي هو المقرر ومفهوم فيبر الذي يكمل ـ ولا يعارض ـ المفهوم الماركسي بمحددات تقع ضمن اطار البناء الفوقي الذي لا ينفصل عن القاعدة المادية.. إلا اذا فهم بشكل غير جدلي ولا هيكلي، علماً ان بولانتزاس نفسه لم يشر إلى عدم كفاية العامل الاقتصادي ليضع عناصر المكانة الاجتماعية بديلاً عنه.

ففي حين يقول الدكتور عبد الفضيل: **«إن لبعض الفئات ذات الكفاءة الذهنية، مثل العلماء واساتذة الجامعات وكبار المهنيين دوراً مهماً في الترويج لسيطرة رأس المال على مقاليد الأمور الاقتصادية واعادة انتاج العلاقات الرأسمالية في المجتمع، وتالياً فهم ينتمون إلى مصاف البرجوازية بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية أو ملكيتهم لوسائل الانتاج»** (ص ١٩)، فإن بولانتزس يقول عكسه، ويؤكد أن الموقع الاجتماعي لا ينفي أبداً الوضع الاجتماعي، يقول بولانتزس: **«قد لا تكون الطبقة الاجتماعية أو**

جزء الطبقة أو فئة منها في وضع طبقي متلائم مع مصالحها التي يعنيها تحديدها الطبقي كأفق لصراعها، والمثل النموذجي هنا هو مثل الاستقراطية العمالية التي لها في ظروفها القائمة أوضاع الطبقة البرجوازية. ولا يعني هذا مع ذلك انها تصبح في هذه الاحوال جزءاً من البرجوازية. فهي تبقى بفعل تحديدها البنيوي الطبقي جزءاً من الطبقة العاملة وتشكل «فئة» من الطبقة العاملة حسب أقوال لينين نفسها، وبعبارة اخرى فان تحديدها الطبقي لا يقتصر على وضعها الطبقي» (*).

ولتوضيح المسألة التي يطرحها بولانتزس بشكل أدق، والتي يتجاوزها عبد الفضيل إلى مفهوم الدور والمكانة المستقلين عن الأوضاع الاقتصادية، نورد المثل الآخر المعاكس الذي يطرحه بولانتزس حين يقول: **«يكون تقنيو الانتاج في بعض الأحيان في أوضاع طبقية بروليتارية عندما يتبنون بعض الاحيان في الاضرابات مثلاً، موقف الطبقة العاملة، وهذا لا يعني انهم لهذا السبب يشكلون جزءاً من الطبقة العاملة بالنظر إلى أن تحديدهم البنيوي الطبقي غير قابل أن يكون قاصراً على وضعهم الطبقي»**. (بولانتزس، ص١٧).

وبعبارة أخرى، فإن ما يريد بولانتزس ان يقوله ويريد الدكتور عبد الفضيل ان يتجاوزه هو: ان المحدد الطبقي هما الوضع الطبقي والموقف الطبقي معاً، وليس واحداً منهما. وهذا هو الفهم الجدلي الهيكلي (البنيوي) الذي تجاوزه الدكتور عبد الفضيل وفضل عليه مفهوم الدور والمكانة. على أن الأمر لا يقتصر على الدور، والمكانة بل يشمل مفاهيم أخرى حاول الدكتور عبد الفضيل تثبيتها عندما استعرض ما اسماه (التصنيفات الطبقية والتدريجات الاجتماعية في المؤلفات التاريخية العربية). هذه المفاهيم هي: أرباب الجاه، وأرباب المال والعلاقة بينهما.

يقول الدكتور عبد الفضيل: **«وتؤيد وقائع التاريخ العربي هذه العلاقة المتبادلة في فهم طبيعة وتطور الدولة والمجتمع في البلدان العربية المختلفة، ففي خلال القرن الثامن عشر كان يسيطر على دفة الحكم في مصر تحالف المماليك (أرباب الجاه) مع كبار التجار (أرباب المال)»** (ص ٢٤).

ولكن الدكتور عبد الفضيل لا يقول لنا لمن كانت الغلبة أو السيطرة في هذا التحالف، وهو إذ يرفض المبالغة التي وقع بها غسان سلامة (قوة الدولة وضعفها: بحث في السياسة العربية) والقائلة بأن القدرة الاقتصادية والمالية لا تلعب دوراً اساسياً في بناء السلطة العربية، فإنه لا يقول لنا من الذين يلعبون الدور الأساسي: أهم أرباب المال، أم أرباب الجاه؟! ثم كيف أصبح أرباب الجاه أرباباً، إلا من خلال علاقة التحالف التي يسيطر عليها الأولون.

وقد يبدو أن الدكتور عبد الفضيل لايريد تحديد علاقة السيطرة في هذا التحالف لكنه عندما يمضي في بحثه ليصل إلى القول: **«ان الاشكالية الكبرى التي تواجه الباحث في مجال فحص عناصر ومقومات البناء الطبقي والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة تتصل اتصالاً وثيقاً بتداخل غطين من**

(*) الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي اليوم ـ نيكوس بولانتزس ـ ترجمة احسان الحسني ـ دار الثقافة والارشاد القومي ـ دمشق ١٩٨٣ ص ١٦.

البناء الطبقي والبناء العشائري الطائفي» نقول: إنه عندما يصل في بحثه إلى هذه النقطة فإنه يميل للتأكيد مع العالم الانثروبولوجي الامريكي ديل ايكلمان على ان هناك دوماً «خلطاً بين بناء طبقي يقطع المجتمع أفقياً. . . . وبناء طائفي وعشائري يقطع المجتمع عمودياً».

وفي الحقيقة، فإن الاشكالية التي يتحدث الدكتور عبد الفضيل عنها، ليست اشكالية الا حين نرى المفهوم الماركسي للطبقات يضع تعارضاً بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة. وإذا كنا نعتقد أن من يضعون مثل هذا التعارض هم الطبقويون فقط، فإننا نعتقد أيضاً أن مفهوم التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الماركسي يحل هذا التعارض وهذه الاشكالية. فمفهوم التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية الماركسي بالاضافة إلى أنه يوضح وجود التداخل الذي تحدث عنه الدكتور عبد الفضيل، فانه أيضاً يقول بسيطرة بناء معين على آخر في مرحلة ما من مراحل التطور.

ونقول من كل ماسبق: أن فهمنا والفهم الماركسي للطبقة ولتعريفها لا يضع المفاهيم الكثيرة التي تحدث عنها الدكتور عبد الفضيل في تعارض بل في تكامل. ونقول أيضاً: إنه مهما بدت الأمور معقدة وعصية على الفهم فإن تعقيدها وحده هو الذي يحل الاشكاليات التي تواجه الباحث عند محاولة التعريف.

دعونا نقرأ ماكتبه لينين في هذا المجال وفي مقاله المعروف: المبادرة الكبرى، الطبقات هي: **مجموعات كبيرة من الناس، تقوم بينها علاقات متبادلة، من حيث المكان الذي تحتله في نظام الانتاج، وبالعلاقة بوسائل الانتاج، وتلعب أدواراً مختلفة في تنظيم الانتاج، وتستلم جزءاً من الثروات الاجتماعية باشكال ونسب مختلفة بغض النظر عن موقعها في المجتمع.**

يلاحظ أن لينين ركز في تعريفه على الخصائص الحاسمة الجوهرية المتعلقة بماهية الطبقات، وبالخصوص تلك الاقتصادية منها، لكنه وفي مجمل المقال لم يهمل القضايا الثانوية الآخرى، كما لم يهملها في كتب أخرى مثل الدولة والثورة، ومن هم أصدقاء الشعب، وإذا كان لينين يتحدث في التعريف نفسه عن الوضع الطبقي (الايديولوجي)، فإنه لا يهمل في كل كتاباته المسائل الثانوية الأخرى مثل العنف والوضع النفسي والغرائز والعلاقات ماقبل الطبقية.

خلاصة القول: ان الدكتور عبد الفضيل، في محاولة منه لاكتشاف الخاص العربي، يركز على العوامل الذاتية الايديولوجية المتعلقة بالوعي، ذلك الذي لا يهمله الماركسيون. وإذا كان مشروعاً البحث عن الخاص، فإنه لا يتحدد إلا في إطار العام، وبالتداخل والتشابك معه، وكما يقال، فإن النسبي هو لحظة السكون في الحركة المطلقة.

المنـــــهج:

يقول الدكتور عبد الفضيل، في الفصل الثاني من كتابه «**إن منهج المادية التاريخية يظل يشكل المفتاح الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت وتطرأ على التشكيلات الاجتماعية في بلدان الشرق العربي**» (ص ٥٠).

لكنه يضيف: «**ان هذا المنهج يساعد على التشخيص الحي لتداخل وتفاعل أنماط مختلفة للانتاج في اطار التشكيلة الاجتماعية، موضع الدراسة، بما يساعد على تفادي وتجاوز النظرة الماركسية الفجة**

والتبسيطية القائمة على نموذج للتركيب الطبقي، يقوم على طبقتين اساسيتين، فقط أسوة بنموذج تطور الرأسمالية الغربية» (ص ٥٠).

وبعد أن يتعرض للنقد للمنهج الفسيفسائي في النقد وكذلك المنهج الخراجي (الجباني) يقول: **«إن أهم المقولات المطروحة حول خصوصية التكوينات الاجتماعية والاقتصادية في بلدان الشرق عموماً هي تلك المتصلة بما يدعى نمط الانتاج الآسيوي»** (نفس الصفحة).

قبل أن نمضي مع الدكتور عبد الفضيل في تعرضه لنمط الانتاج الاسيوي، كأهم المقولات المطروحة لتفسير خصوصية الواقع العربي، نحب أن نشير إلى أن الماركسية لم تقل أن تقسيم المجتمع إلى طبقتين: البرجوازية والبروليتاريا، هو مبدأ عام لكل المجتمعات، بل أن ماركس نفسه عندما تحدث عن نمط الانتاج الرأسمالي في أيامه قال بوجود طبقة ثالثة هي طبقة كبار الملاكين، كذلك وانه طبقاً للماركسية، فإن نمط الانتاج الرأسمالي، لا يلغي وجود طبقات وفئات اجتماعية اخرى غير مهيمنة مثلما كان الحال في الولايات المتحدة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما كان لا يزال يوجد فيها: اسياد، وأرقاء، وعندما كان نمط الانتاج العبودي لازال مهيمناً في جنوب الولايات المتحدة فقط.

على أية حال، فإن الدكتور عبد الفضيل وهو يتحدث عن خصوصية نمط الانتاج الآسيوي، كمقولة هامة في فهم الواقع العربي يقول: **«وفي اطار ما يسمى بالنمط الاسيوي تلعب عناصر البناء الفوقي (ولاسيما في مجال الايديولوجيا والدين) دوراً مهماً ومتميزاً في مجال اعادة انتاج العلاقات الانتاجية والاجتماعية في المجتمع»** (ص ٥١).

أما لماذا تلعب الايديولوجيا والدين، وكيف، دوراً مهماً ومتميزاً (أساسياً) في نمط الانتاج الآسيوي، فلا يقول لنا الدكتور عبد الفضيل كلمة واحدة عن ذلك. ويبدو هذا متساوقاً مع تعريفه السابق للطبقة، ومقدمة لحديثه اللاحق عن الاوضاع والواقع الطبقي في العالم العربي راهناً.

في نقاش الدكتور عبد الفضيل لما سماه حداً أدنى من الاتفاق بين معارضي النظرة الخطية للتطور، يقول أن هؤلاء اتفقوا على:

١ ـ لم يعرف الشرق نمط الانتاج العبودي، ولكنه عرف الرق والاسترقاق.

٢ ـ لم يكن المجتمع الاقطاعي مرحلة، تعقب تاريخياً مرحلة العبودية في تاريخ البلدان العربية.

٣ ـ لعبت العلاقات (الشخصية غير الاقتصادية) **الدور الحاسم في تكيف الاوضاع الاقتصادية** الاجتماعية في المجتمعات العربية في المرحلة السابقة على المرحلة الرأسمالية. (ص ٥٢ ـ ٥٣).

وبعد ان يتعرض الدكتور عبد الفضيل بالنقد لهذا الاتفاق يخرج باستنتاج مفاده: **«ان ما يسمى بأسلوب الانتاج الاسيوي لا يخرج عن كونه مزيجاً من أنماط انتاج اخرى متعارف عليها تاريخياً»** (ص ٥٤).

قد نتفق مع هذا الاستنتاج، ولكن لماذا لم يتناول الدكتور عبد الفضيل النقطة الثالثة من النقاط التي اتفق عليها المعارضون للنظرة الخطية للتطور، أم أنه يتفق معهم عليها، ودون أن يقول لنا، أو يقولوا لنا: لماذا تلعب، العلاقات الشخصية الدور الحاسم في تكيف الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية في المجتمعات العربية في المرحلة السابقة؟

نقطة هامة أخرى، برأينا، لم يتطرق لها الدكتور عبد الفضيل في بحثه عن منهج خاص مشترك للعالم العربي، عندما تحد ث عن نمط الانتاج الآسيوي وهي التالية: هل كل المجتمعات العربية السابقة تنطبق عليها مقولة نمط الانتاج الآسيوي الهامة؟

نحن نعرف أن ماركس عندما تحدث عن ذلك النمط، إنما تحدث عنه برفقة حديثه عن نمط انتاج آسيوي يقوم بسبب من المشاريع الكبيرة التي تقوم على أساس وجود انهار كبرى مثل: النيل، ودجلة والفرات..... الخ، بحيث ان الدولة وحدها أو السلطة المركزية، وليس الافراد في تلك المراحل، هي التي تستطيع ان تقوم بتلك المشاريع فتلعب دوراً مركزياً، وربما هذا هو الأساس الاقتصادي الحاسم الذي لم يلتفت إليه نقاد الخطيَّة في التطور. وسؤالنا هو التالي: هل تجوز مقولة الانهار الكبيرة و/أو المشاريع الكبيرة على كل المنطقة العربية، أم على بعضها فقط: مصر، العراق؟. وإذا كانت لا تجوز كما يبين الواقع العربي، فلماذا إذن يجري الحديث عن **نمط عربي خاص.**

الخصـــوصية:

على ان محاولة البحث عن الخاص العربي، لا تبدأ بالتعريف، وتمر بالمنهج فقط، بل تسير حتى نهايتها المتوقعة فتصل صلب الموضوع. وسعياً على نفس الطريق، يحاول الدكتور عبد الفضيل في الفصل الرابع المعنون: (**بعض معالم الخريطة الطبقية في المدن والمناطق الحضرية**) وتبيان أية طبقة، في المجتمعات العربية هي التي تلعب الدور الاساسي والحاسم، يقول الدكتور عبد الفضيل:

«ان دراسة واستيعاب أنماط التداخل والتزاوج بين الأنماط الانتاجية القديمة والجديدة تشكل التحدي المنهجي الرئيسي الذي يواجه الباحث في مجال فهم حركة الواقع الاجتماعي، واستيعاب تعرجات وتداخلات خريطة الاوضاع والمواقع الطبقية العينية المحسوسة بعيداً عن التصورات النظرية المجردة والقوالب الفكرية الجامدة» (ص ١٠٧).

فكيف يرى الدكتور عبد الفضيل سبيل الانتقال من المجرد والجامد إلى المحسوس والمتحرك؟ يراه عبر سلسلة من المداخلات والنقاشات التي يمكن ايرادها بالشكل التالي:

١ ـ مرة أخرى يعود الدكتور عبد الفضيل إلى نيكوس بولانتزس فيستنتج من قوله بتعايش وتداخل أنماط انتاج مختلفة في اطار التشكيلة الاجتماعية القائمة يستنتج **«أن هناك فئات وقوى اجتماعية أساسية وهامشية، تحتل مكاناً متميزاً ليس في إطار التقسيم الاجتماعي للعمل ضمن نمط انتاجي واحد. بل تقع عند نقاط التماس والتمفصل من أنماط انتاجية مختلفة تتعايش في إطار التشكيلة الاجتماعية العربية الراهنة، وقد تكون هذه الاوضاع والمواقع الطبقية ليست بالضرورة أوضاعاً انتقالية... بل هي أوضاع هيكلية تستمر لفترات زمنية طويلة نسبياً»** (ص ١٠٩).

أولاً، نحن لا نعرف ماهي هذه التشكيلة الاجتماعية العربية الواحدة، وثانياً، نحن نقر ان قوى وفئات اجتماعية قد تتعايش في اطار تشكيلة ما، ولكننا لا نعرف لماذا يجب أن تلعب دوراً متميزاً، ولماذا وهذا هو الأهم، قد تكون هذه الاوضاع والمواقع الطبقية ليست بالضرورة أوضاعاً انتقالية... بل هي أوضاع هيكلية».

قد تكون العبارة الأخيرة فيما اقتطفناه من حديث الدكتور عبد الفضيل هي التفسير لسؤالنا: لانها تستمر لفترات زمنية طويلة. وكأنما الانتقالي مفهوم «مزمن» يمكن قياسه بعدد من السنوات علماً أن الانتقالي يمكن أن يدوم أكثر من الثابت. بعبارة أخرى، فإن الاوضاع الانتقالية التي تمر بها المنطقة العربية، والتي تتعايش فيها انماط انتاجية مختلفة رأسمالية وماقبل رأسمالية، قد تدوم أكثر من دوام الرأسمالية نفسها في هذه البلدان حالما تسود الرأسمالية وليس الأمر بمستغرب، إذا عرفنا مثلاً ان الرأسمالية في روسيا لم تدم أكثر من بضعة عقود من الزمن، في حين انها دامت في بلدان أوروبة والولايات المتحدة مئات السنين.

ونحن إذ، نرفض المقولة الانتقالية للدكتور عبد الفضيل فأنما نفعل ذلك لأن ذلك يقود إلى استنتاج سياسي مزدوج هو تميز وضع القوى والفئات البرجوازية والصغيرة والمتوسطة في المجتمعات العربية على حساب اساسية وتميز وضع الطبقة العاملة.

٢ ـ كيف يعالج الدكتور عبد الفضيل المسألة قيد النقاش؟ يعالجها على الشكل التالي: الازدياد الكمي لعدد القوى والفئات الاجتماعية سالفة الذكر، والتناقص الكمي لعدد الطبقة العاملة في البلدان العربية، ولاسباب مختلفة وعديدة تتعلق بالمستويين، كل ذلك إلى أن يستنتج الدكتور عبد الفضيل مايلي:

«مهما اختلفت التعاريف والمدلولات الاحصائية، فإن ظاهرة الاتساع النسبي لحجم ومراتب الفئات المتوسطة في إطار الخريطة الطبقية العربية القائمة اليوم، هي ظاهرة موضوعية ومهمة ساعدت على تغذيتها ودعمها عوامل عديدة ومتنوعة» (ص ١١٨).

ويضيف:

«وتشير معظم التحليلات إلى الأهمية الاجتماعية والسياسية التي أحاطت بصعود وارتفاع الاهمية النسبية للفئات المتوسطة في التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية في معظم البلدان العربية على اختلاف نظمها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن مكانة هذه الفئات المتوسطة ودورها السياسي والاجتماعي يتجاوزان في أحوال كثيرة وضعها العددي، إذ أن وضعها ودورها يعودان من جهة لارتباطها بجهاز الدولة والجيش والخدمات الحديثة، ومن جهة ثانية لارتفاع مستوى تعليمها وثقافتها... ومن ثم تشكيلها لنخبة واعية تحظى بالاحترام والكلمة المسموعة من الجماهير الأمية والفقيرة والتقليدية (ص ١٢٠).

إلى أن يؤكد عقم الكتابات «شبه الطوباوية» ضمن أدبيات اليسار العربي عن الطبقة العاملة باعتبارها «طبقة المستقبل» وذلك لأنه «يلاحظ بصفة عامة محدودية» أعداد الأجزاء الذين يشكلون عناصر **مايسمى بالبروليتاريا الصناعية بالمعنى الكلاسيكي للكلمة في معظم البلدان العربية، بل إن الملاحظ هو البطء الشديد في معدلات نمو الطبقة العاملة الصناعية العربية»** (ص ١٢٣).

إننا ونحن نعرض ما يقوله الدكتور عبد الفضيل نفاجأ أولاً بانتقاله السريع من الحديث عن الاتساع النسبي لحجم ومراتب الفئات المتوسطة، إلى الحديث عن ارتفاع الاهمية النسبية لها وطوباوية اليسار العربي الذي يعتبر الطبقة العاملة طبقة المستقبل لكننا لا نلبث ان نخرج من المفاجأة عندما نعرف



السبب. والسبب هو حسبما يقول: ارتباط الفئات المتوسطة بجهاز الدولة والجيش والخدمات الحديثة، ولأنها أصبحت نخبة متعلمة ومثقفة تحظى بالاحترام.

وفي هذا السياق نقول:

إولاً: ان الحديث عن الطبقة العاملة كطبقة المستقبل ليس بدعة يسارية عربية، وانما سبق إليه حديث لينين عن وضع الطبقة العاملة في روسيا وعن دورها المستقبلي. ولقد جادل لينين كثيراً الشعبويين الذين كانوا يصرون على ان الفلاح هو الذي يلعب الدور الأساسي، وكان لينين يقول: ان الرأسمالية في روسيا قد شقت طريقها وأصبحت مسيطرة وان العامل ـ لذلك ـ هو رجل المستقبل وليس الفلاح.

وثمة تناقض عندما يتحدث الدكتور عبد الفضيل، في الفصل المتعلق بالزراعة في المنطقة العربية، عن نقصان الوزن النسبي للزراعة والعاملين في الزراعة على حساب المشاريع الصناعية والخدماتية ثم لا يرى العلاقة التي ترتبط بهذا الحديث والمتمثلة بالتوجه نحو الرأسمالية في المنطقة العربية.

بمعنى آخر فإن المسألة المطروحة للنقاش ليست مسألة كم وعدد الفئات المتوسطة أو الطبقة العاملة بقدر من هي الطبقة التي تحمل وعي المستقبل الرأسمالي ثم الاشتراكي. أكثر من ذلك فإن حديث اليسار العربي عن المستقبل، إنما يشمل أيضاً فيما يشمل وعي الطليعة الاشتراكي القادم من خارج الطبقة العاملة والمحمول لها، لاسباب موضوعية وذاتية، لاداعي للحديث عنها الآن.

كذلك، فإن الحديث عن الفئات المتوسطة، انما يشمل عادة ومن وجهة نظر اليسار، الحديث عن تحالفها مع الطبقة العاملة وفي هذا الصدد، فإن الأغلبية الساحقة من هذه الفئات وبخاصة في البلدان المتخلفة تعيش أوضاعاً طبقية أقرب إلى أوضاع الطبقة العاملة، مما يضعها في نفس الموقع معها، ودون أن يغير وضعها الطبقي.

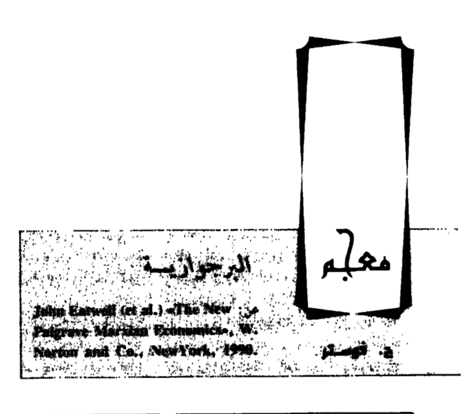
وحتى لو أخذنا بمفهوم النخبة الذي يتحدث الدكتور عبد الفضيل عنه فان النخبة المثقفة لا تكون متميزة لوحدها وانما لعلاقتها بأوضاع ومواقع طبقية أخرى، بحكم حركية هذه الفئة صعوداً وهبوطاً إلى مصاف الموقع البرجوازي أو العمالي، أما ما عدا ذلك كالقول مثلاً بأن الانتلجنسيا منفصلة عن الطبقات الاساسية، فهو قول لا يأخذ بعين الاعتبار ان الموقع الطبقي انما يتحدد بالصراع الطبقي نفسه، كما يقول بولانتزس نفسه والذي يعتمد عليه الدكتور عبد الفضيل كثيراً.

من هنا، فان البحث عن الخصوصية العربية، والعثور عليها في وضع الطبقة المتوسطة، لا يعني أبداً رفع موقعها إلى موقع يرقى إلى موقع ودور الطبقة العاملة، وانما فقط، إلى موقع الحليف للطبقة العاملة. أكثر من ذلك، فإن بعض الاحزاب والقوى السياسية، وبخاصة في أميركا اللاتينية، استنتجت استنتاجاً خاصاً وصحيحاً مفاده: إن تبعية العالم المتخلف للعالم الرأسمالي تفضي إلى اتساع الافقار واتساع الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من الامبريالية والمناضلة ضدها، مما يقضي لا باعادة النظر في تركيب قوى التحالف في البلدان المتخلفة فحسب، بل واعادة النظر حتى بالتركيب البنيوي للطليعة التي ستقود الجماهير، وهذه التركيبة هي أقرب إلى اعتبار الطليعة شكلاً جبهوياً ديمقراطياً لا حزبياً طبقياً. وتجربة حركة ٢٦ تموز الكوبية التي قادها كاسترو، وتجربة الساندينستا النيكاراغوية التي قادها اورتيجا ذات دلالة في هذا السياق.إلى كل ذلك، فإننا وإذا لم نتعرض للاوضاع والمواقع الطبقية للريف العربي،



ولم نتعرض لاوضاع ومواقع البرجوازية العربية، فذلك لأننا بالاجمال نوافق على ماأورده الكاتب، ولأننا نعتقد معه أن الخلاف الأساسي يقع فعلاً، في تحديد وضع وموقع الفئات الاجتماعية المتوسطة.

وفي كل الاحوال، يظل الجهد الذي بذله الدكتور عبد الفضيل جهداً قيماً، ومن الهام جداً استمرار مثل هذا الجهد، على المستويين القطري والقومي العربي، لأننا جميعاً بحاجة ماسة لمعرفة واقعنا حتى نستطيع تغييره إلى الأفضل. وكل الذي يجب أن يقال: إن البحث عن الخصوصية يجب أن لا يتحول إلى بحث يستند إلى مفاهيم خاصة قبل استنباطها من الواقع.



كانت كلمة البرجوازية تدل أساساً على الوضع القانوني لمواطن المدينة في فرنسا الاقطاعية. وفي الموسوعة عقد ديدرو مقارنة بين الخضوع السياسي للمواطن البرجوازي Citoyen Bourgeois وبين وضع المواطن الحاكم Citoyen Magistrat في اليونان القديمة. وفي الوقت نفسه صارت البرجوازية Bourgeoisie (وقد استعملت هذه الكلمة للمرة الأولى في القرن الثالث عشر) الفرنسية تتمتع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المعينة المرتبطة، بصورة مضمرة، بالملكية الضرورية للتجارة التي ميزتها عن ساكن المدينة العادي أو القاطن Domicilié (ديدرو، ١٧٥٣، [٣]، ٤٨٦ - ٤٦٩).

يمكن العثور على مايشبه المفهوم نفسه في استعمال هيغل لعبارة المجتمع المدني Bürger liche Gesell-schaft . فالمجتمع المدني هذا كان يمثل الاطار القانوني والحكومي المطلوب لـ«تحقيق الأغراض الأنانية تحقيقاً فعلياً»، لميدان النشاط المستقل للفرد الاقتصادي. وقد كان في تعارض مع مارآه هيغل تجسيداً لـ«العقلانية المطلقة»، للدولة التي تمثل المصلحة الشاملة للجماعة كلها. (هيغل، ١٨٢٠ ، ص ٢٤٧).

ورث ماركس كلمتي بورجوا Bourgeois وبورجرليش Bürgerlich واستخدمهما بهذا المعنى المحدود في البداية. كتب في ١٨٤٢ عن معارضة ملاكي الراين العقاريين الحضريين لكبت الحرية قائلاً: «نحن هنا أمام معارضة البرجوازية لا معارضة المواطن» (ماركس، ١٨٤٢ ، ص ١٦٨). فالدوافع الدنيئة والمنافقة للبرجوازية توضع في مواجهة الحوافز الثورية لدى المرتبة الثالثة Tiers Etat ، مثلاً، من قبل سييي Siéyes (١٧٨٩). غير أن ماركس، مع حلول عام ٤٣ - ١٨٤٤ ، كان قد تبنى تحليلاً للتغيرات الاجتماعية قائماً على قوى طبقية محددة اقتصادياً وبات، بالتالي، ينظر إلى البرجوازية، لا بوصفها حالة ثالثة غير متمايزة، بل كقوة ثورية قامت بقلب فرنسا الاقطاعية رأساً على عقب. «فالسمة السلبية العامة للنبالة الفرنسية ورجال الدين الفرنسيين حددت السمة الايجابية العامة للطبقة المعارضة المجاورة مباشرة: للطبقة

البرجوازية» (ماركس، ١٨٤٤ ، ص ١٨٥). بعد أربع سنوات قدم ماركس تعبيراً كلاسيكياً يصف هذا الدور التقدمي تاريخياً في البيان الشيوعي:

«وخلقت البرجوازية، منذ تسلطها الذي لم يكد يمضي عليه قرن واحد، قوى منتجة تفوق في عددها وعظمتها كل ما صنعته الأجيال السابقة مجتمعة.. أيُّ عصر سالف، وأيُّ جيل مضى كان يحلم بأن مثل هذه القوى المنتجة العظيمة كامنة في أحشاء العمل الاجتماعي!؟».

وفي الوقت نفسه قدم ماركس أيضاً تعريفاً جديداً محدداً تاريخياً للبورغرليش Bürger l ich أو المجتمع المدني. فالحقوق المدنية، لم تكن على الاطلاق حريات مجردة مستمدة من الطابع السياسي للدولة، بل تعبيراً، في الحقيقة، عن مصالح طبقة محددة، طبقة مالكي رأس المال ملكية خاصة. وهذه المصالح بالذات هي التي حددت، في النهاية، طبيعة الدولة. اعتبرت «الثورة على النظام الاقطاعي» المجتمع المدني، قاعدة وجودها، لم يتم «تحرير الانسان من الملكية»، بل حصل على حرية امتلاك الملكية» (ماركس، ١٨٤٤ ، ص ١٦٧).

لذا فإن جوهر ابداع ماركس تركز على اعادة فهم عبارتي البرجوازية Bourgeoisie والمجتمع البرجوازي Bourgeois Society بربطهما بنمط معين من الانتاج. ففي البيان الشيوعي تستخدم عبارة البرجوازية Bourgeoisie مرادفة لكلمة رأس المال (البرجوازية أي رأس المال) في حين أن الجهاز التنفيذي للدولة الحديثة، يتم وصفه على أنه ليس إلا لجنة لادارة الشؤون العامة للبرجوازية ككل» (ماركس، ١٨٤٨ ، ص ٦٣ و٦٩).

وبهذا الاستخدام يقدم ماركس بشكل لالبس فيه البرجوازية بوصفها مرتبطة وخاضعة لـ «قوانين الانتاج الرأسمالي الجوهرية المتأصلة»: لـ «تمركز رأس المال»، والتناقضات الملازمة لعلاقته بالعمل. فرأسمالي واحد يقتل رأسماليين كثر. وجنباً إلى جنب مع عملية التمركز هذه، عملية نزع ملكية الكثرة من الرأسماليين من قبل القلة، يتطور الشكل التعاوني لسيرورة العمل، بوتيرة متنامية بصورة مضطردة...» (ماركس، ١٨٦٧ ، ص ٧١٤ - ٧١٥). لذا فإن ماركس تعين عليه، كما أكد في كتابه الثامن عشر من برومير لويس نابليون، تحليل البرجوازية وفئاتها الداخلية ومصالحها، بأن ينطلق من تقويم ملموس لأشكال الملكية الخاصة وتغير مواقعها في اطار الانتاج الرأسمالي «فوق الأشكال المختلفة للملكية وعلى شروط وجودها الاجتماعي، تقوم بنية فوقية كاملة من العواطف المتمايزة والمتشكلة بصيغ متباينة..» (ماركس، ١٨٥٢ ، ص ١٢٨).

مثلت البرجوازية الصغيرة، على سبيل المثال، شريحة غير مستقرة، انتقالية متذبذبة بين البرجوازية والبروليتاريا:

«ولقد تألفت في البلاد، التي ازدهرت فيها المدنية الحديثة، برجوازية صغيرة جديدة تتذبذب بين البروليتاريا والبرجوازية. ولما كانت هذه الطبقة جزءاً مكملاً للمجتمع البرجوازي فإنها تتكون بدون انقطاع، ولكن الأفراد الذين يؤلفون هذه الطبقة يتدهورون على الدوام، نتيجة المزاحمة، إلى صفوف البروليتاريا. وفوق ذلك يشعرون مع سير الصناعة الكبرى إلى أمام، باقتراب الساعة التي يتقرضون فيها كلياً بوصفهم قسماً متميزاً في المجتمع الحديث، ليحل محلهم في التجارة والصناعة والزراعة، النظّار والمستخدمون والوكلاء». (ماركس، ١٨٤٨ ، ص ٥٠٩).

لقد مثل صغار البرجوازيين طبقة انتقالية تعرضت فيها مصالح الطبقتين كلتيهما للشلل وعلى حد سواء...» (ماركس، ١٨٥٢ ، ص ١٣٣).

وبالمقابل فإن تمركز رأس المال في اطار الطبقة البرجوازية يؤدي في النهاية إلى نقطة يحدث فيها

الطلاق بين الادارة والملكية:

وتحول الرأسمالي المتمتع بوظيفة حقيقية إلى مدير مجرد، إلى شخص يسير شؤون رساميل أناس آخرين، وتحويل مالك رأس المال إلى مجرد مالك، إلى مجرد رأسمالي مالي...»

«يوفر التسليف للرأسمالي الفرد.. سيطرة مطلقة على رساميل الآخرين وملكياتهم.. وبالتالي امكانية نزع الملكية على أوسع نطاق، يتسع نزع الملكية هنا من دائرة المنتجين المباشرين ليشمل دوائر الرأسماليين الصغار والمتوسطين بالذات».

«ولكن، بدلاً من التغلب على التناقض بين طابع الثروة كثروة اجتماعية أو خاصة، فإن الشركات المساهمة لاتساهم إلا في تطوير هذا التناقض واكسابه شكلاً جديداً»، (ماركس، ١٩٥٩، ص ٤٣٦ - ٤٤١).

لذا فإن ماركس، في المحصلة، قد قام بتوسيع دلالة المفهوم توسيعاً جذرياً ليصبح مفهوماً يمكّن البرجوازية من أن تصبح تلك الطبقة التي انتجت النمط الرأسمالي للانتاج ولكنها تعرضت في الوقت نفسه إلى عملية مستمرة من التعديل على يد هذا النمط بالذات. وبالمقابل، فإن ماركس أعطى معنى جديداً ومحدداً تاريخياً لعبارة المجتمع المدني، أوبورغرليش (Bürgerlich) ، وقال إن تكريسه للحريات الفردية لم يكن يتسع إلا بمقدار ماهو مطلوب ومتناسب مع علاقات الملكية الرأسمالية.

وفي الجيل التالي تبنى عدد من الباحثين المرموقين غير الماركسيين تصور ماركس للبرجوازية بوصفها طبقة مسؤولة عن تحقيق الشروط الاجتماعية والسياسية الضرورية للانتاج الرأسمالي، جزئياً على الأقل. ولكن عملية التبني الأوسع هذه شهدت أيضاً مزيداً من اعادة توجيه المفهوم. فالمؤسسات السياسية والاجتماعية التي أوجدتها البرجوازية باتت تُقدم بوصفها الركيزة النهائية للحرية الانسانية. لذا فإن الطابع البرجوازي للمجتمع المدني أصبح يشكل التبرير والتسويغ الكليين النهائيين للبرجوازية.

أعاد بيرين Pirenne ، في احدى كتاباته عام ١٨٩٠ ، الحريات الشخصية الموجودة في المجتمع الحديث إلى البرجوازية التجارية القروسطية. فتحويل هذه الطبقة من مغامري التجارة على المشروع الخاص والتطبيق غير المقيد للمعرفة هو الذي جعل البرجوازية البطل الشامل والرائد الكلي لـ«فكرة الحرية» (بيرين، ١٨٨٥ و ١٩٢٥)

وبعد قليل رأي فيبر Weber جذور المشروع الرأسمالي كامنة في الممارسات العقلانية الرامية إلى زيادة الموارد إلى حدودها القصوى لدى المحاسبين في العصور الوسطى، ثم خطا خطوة أخرى إلى أمام ليزعم أن هذه الروح الرأسمالية كانت بدورها مستمدة من معتقدات المسؤولية الفردية والوصاية الواعية المتجذرة في اللاهوت البروتستانتي المبكر. وفي اطار الميدان السياسي، بموازاة ذلك، رأى فيبر أن المعتقدات ذاتها هي التي شكلت أساس خلق المؤسسات التمثيلية والحكومات الدستورية (فيبر، ١٩٠١ - ١٩٠٢ و١٩٢٠).

وفي الأربعينات من قرننا العشرين قام شومبيتر Schumpeter بتوسيع هذا الاشتقاق ليشمل الديمقراطية نفسها: ليست الديمقراطية إلا نتاج العملية الرأسمالية، (شومبيتر، ١٩٤٢، ص ٢٩٧). وللوصول إلى ذلك قام شومبيتر باعادة تحديد جوهر الديمقراطية في ضوء الأسس الفردية وقوانين السوق على أنها ـ الديمقراطية، التنافس الحر على الأصوات الحرة، (١٩٤٢ ، ٢٧١)، وحذّر من خطر امكانية نسف ذلك مالم يتم ايقاف تقدم النظام الاشتراكي وأطروحة شومبيتر هذه عمّمها منذ ذلك الحين بارينغتون مور Barrington Moore الذي حاول أن يبين أن جميع أشكال التحديث الاجتماعي التي لم تكن بقيادة البرجوازية أنتجت صيغاً توتاليتارية

(شمولية) من الحكم (مور، ١٩٦٩).

وعملية اعادة تحديد استخدام ماركس الأساسي للعبارة هذه موجودة أيضاً في الحوار المستمر الدائر حول الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية. فبول سويزي Paul Sweezy ، بعد بيرين Pirenne، رأى أن التجارة والدور الذي اضطلعت به البرجوازية كتجار هما اللذان دمّرا النظام الاقطاعي كنمط للانتاج. كانت المدن والتجارة من العناصر الغريبة التي أتلفت أنماط الحيازة غير القائمة على السوق والمبادلة لدى النظام الاقطاعي. (سويزي ١٩٥٠) أما موريس دوب Maurice Dobb فقد حاول من قبل، متبنياً استعمال ماركس للعبارة، أن يظهر أن برجوازية العصر الوسيط لم تصبح طبقة ثورية إلا بمقدار ماكانت تتحدى النظام الاقطاعي بوصفه نمطاً للانتاج (لا التوزيع) وتحاول خلق شكل جديد من العلاقات الاستغلالية بين رأس المال والعمل المبلتر (دوب، ١٩٤٦ ، ص١٢٣ ؛ ١٩٥٠). وقد أشار دوب إلى كلام ماركس الذي يقول فيه إن الاطاحة الثورية الكاملة بالنظام الاقطاعي لم تتم إلا حين كان النضال بقيادة المنتجين المباشرين، لا بقيادة النخبة التجارية (ماركس، [١٨٩٤]، ١٩٥٩ ، ص ٢٢٧ - ٢٣٧).

مؤخراً قام أندرسون Anderson باحياء هذا الرأي في ثوب جديد. ففي بحثه عن جذور الأشكال الديمقراطية وغير الاستبدادية للحكم، هذه الأشكال الموجودة في أوروبا الغربية، رأى اندرسون أن مثل هذه المؤسسات معتمدة على المزاوجة المتوازنة، بين البقايا الريفية الاقطاعية الموروثة عن المجتمع الجرماني وبين تراث المجتمع المدني Civilitas الروماني وقانون التعاقد. أما دور البرجوازية التجارية القروسطية في اطار هذه المزاوجة أو الدمج فكان يقوم على حل التقاليد الحضرية أو المدينية (أندرسون ١٩٧٤ ، انظر أيضاً بريتر Brenner ، ١٩٨٥).

ثم توجيه عملية اعادة التحديد الكبرى الأخرى إلى البرجوازية في المجتمع الرأسمالي المتأخر أو، مابعد الرأسمالي. والسمة المركزية لها هي الفصل المزعوم بين ملكية رأس المال وادارته. إذا كانت البرجوازية محددة بنوع من امتلاك رأس المال ينطوي على قدر فعال من الحيازة والسيطرة (بالبيار Balibar ، ١٩٧٠) فيقال عندئذ إن المالكين الفعليين لرأس المال، أصحاب الأسهم، في المجتمع الصناعي الحديث، قد تنازلوا عن حقهم هذا لطبقة جديدة، من مدراء الشركات والمجمعات (غولدنر Gouldner ، ١٩٧٩ ؛ سيليني Szelenyi، ١٩٨٥). ومفهوم الثورة الادارية أو ثورة المديرين هذا نشره على المستوى الشعبي بورنهام Burnham (١٩٤٢) للمرة الأولى. وقد تطور المفهوم منذ ذلك الحين ليصبح محيطاً بالتمركز عابر القوميات لرأس المال. ومما يقال إن التخصص الناجم عن ذلك في وظائف الشركات، أعطى الهيئات التنفيذية سلطة ايجاد دوائر مستقلة ذاتياً لصنع القرار مما يؤدي إلى عدم عكس أهداف الشركة واستراتيجياتها المتمثلة بمصالح زيادة أرباح المالكين الاسميين (تشاندلر Chandler ، ١٩٦٢ ؛ باهل Pahl ووينكلر Winkler ، ١٩٧٤).

خلافاً لذلك، ادعى ماركس في كتاباته الأخيرة أن نمو الاحتكار الصناعي والتسليف من شأنها زيادة حدة التناقض بين الملكية الخاصة والعمل الاجتماعي، وتشويه علاقات التبادل مما يستدعي التدخل المنهجي من جانب الدولة (ماركس [١٨٩٤]، ١٩٥٩ ، ص٤٣٨). وفيما بعد قام لينين بتطوير وجهة النظر هذه ليقول إن نمو الاحتكار دليل على حلول مرحلة جديدة وأخيرة في مسيرة التطور الرأسمالي، مرحلة يحدث فيها انقسام عميق وجذري داخل البرجوازية. وبالافادة من تحليل قدمه



هيلفردينغ Hilferding (١٩١٠) أولاً، قال لينين إن اندماج رأس المال المصرفي والاحتكاري وتزاوجها المؤدي إلى رأس المال المالي، قد أوجد علاقة جديدة وطفيلية بين سلطة الدولة وبين شريحة واحدة فقط من شرائح البرجوازية. وكانت الحصيلة هي رأسمالية الدولة الاحتكارية، (لينين، ١٩١٦ و١٩١٧). ثمة بديل جديد لهذا التحليل قد بادر إلى استخدام التحام ادارات الشركات للقول بوجود نخبة مهيمنة من المدراء تمارس سيطرة استراتيجية على رأس المال كله (آرونوفيتش Aaronovitch ، ١٩٦١ ؛ أوسيم Useem ، ١٩٨٤ ؛ سكوت Scott ، ١٩٨٤).

المراجع :

ـ س. آرونوفيتش، ١٩٦١ ، The Ruling Class ، لندن: لورنس وويشارت.

ـ ب. أندرسون، ١٩٧٤ ، Lineages of the Absolutist State ، لندن، نيولفت بوكس.

ـ أ. باليبار، ١٩٧٠ ، Reading Capital (ل. التوسر وإ. باليبار)، نيولفت بوكس.

ـ ر. برينر، ١٩٨٥ ، The Brenner Debate (ت. آستون محرراً)، كامبردج.

ـ ج. بورنهام، ١٩٤٢ ، The Managerial Revolution لندن، بوتنام.

ـ أ. شاندلر، ١٩٦٢ ، Strategy and Structure ، كامبردج.

ـ د. ديدرو، ١٧٥٣ ، Encyclopédie ou Dictionaire raisonné des Sciences ، باريس، برياسون.

ـ م. دوب، ١٩٤٦ ، Studies in the Development of Capitalism.

ـ أ. غولدنر، ١٩٧٩ ، The Future of Intellectuals and the Rise of the new Class ، نيويورك.

ـ ج. هيغل، ١٨٢٠ ، Naturrecht und Staatswissenschaft in Grundrisse ، المؤلفات، ٨ ، إ. غانس، برلين، ١٨٣٣ .

ـ ر. هيلفردينغ، ١٩١٠ ، Das Fiananzkapital ، فيينا، الترجمة الانجليزية، لندن، ١٩٨١ .

ـ ف. لينين، ١٩١٦ ، Imperialism: The Highest Stage of Capitalism ، المؤلفات الكاملة، ٢٣ ، موسكو، ١٩٦٤ .

ـ ف. لينين، ١٩١٧ ، The Impending Catastrophe and How to Combat it ، المؤلفات الكاملة، ٢٥ ، موسكو، ١٩٦٤ .

ـ ك. ماركس، ١٨٤٢ ، Debate on the Law on Thefts of Wood ، المؤلفات الكاملة، ١ ، موسكو، التقدم، ١٩٧٥ .

ـ ك. ماركس، ١٨٤٤ ، Contribution to the Critique of Hegel's Philosopby of Law ، المؤلفات الكاملة، ٣ ، موسكو، التقدم، ١٩٧٥ .

ـ ك. ماركس، ١٨٤٨ ، The Manifesto of the Communist Party ، المؤلفات الكاملة، ٤ ، موسكو، التقدم، ١٩٧٦ .

ـ ك. ماركس، ١٨٥٢ ، The 18th Brumaire of Louis Bonaparte ، المؤلفات الكاملة، ١١ ، موسكو، التقدم، ١٩٧٦ .

ـ ك. ماركس، ١٨٩٤ ، Capital Vol.III ، موسكو، التقدم، ١٩٥٩ .

- ب. مور، ١٩٦٩ ، The Social Origins of Demo-cracy and Dictatorship ، لندن، بنغوين.

- ر. رال، وج. وينكلر، ١٩٧٤ ، Elites and Power in British Society ، كامبردج، نيويورك.

- هـ. بيرين، ١٨٩٥ ، L'origine des Constitution urbaines au moyen age. Revue Historique، ٥٧ .

- هـ. بيرين، ١٩٢٥ ، Medieval Cities: their origin and the Renewal of trade ، برينستون.

- ج. شومبيتر، ١٩٤٢ ، Capitalism, Socialism and Democracy ، نيويورك ولندن، هارير اخوان.

- ج. سكوت، ١٨٩٤ ، Directors of Industry: The British Corporate Network ، كامبردج.

- أ. سييس، ١٧٨٩ ، Qu'est – ce que le Tiers Etat?، باريس.

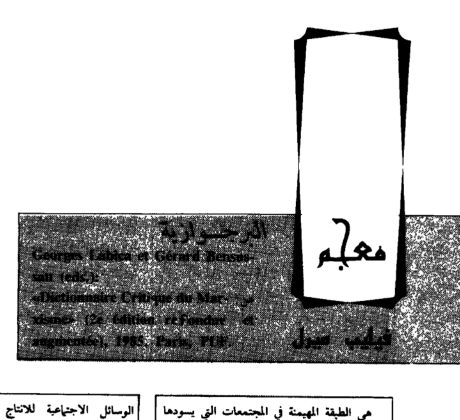
- ب. سويزي، ١٩٥٠ ، The Transition from Fendalism to Capitalism, Science & Society ، ٢/١٤ ، ١٣٤-١٥٧ .

- أ. زيلي، ١٨٩٥ ، Social policy and State Socialism، في Stagnation and Renewal in Social Policy ، نيويورك.

- م. أوسيم، ١٩٨٤ ، The Inner Circle ، نيويورك.

- م. فيبر، ١٩٠١-١٩٠٢ ، Die Protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus , Archiv für Sozial wissenschaft und Sozialpolitik ', 20.

- م. فيبر، ١٩٢٠ ، Gesämmelte Aufsätze zur Re-ligionssociologie، توبنغن.



هي الطبقة المهيمنة في المجتمعات التي يسودها نمط الانتاج الرأسمالي. هذه الهيمنة، التي تتجلى في صور مختلفة سياسية وايديولوجية على الأخص، تعود إلى مجمل عملية تداول وتراكم رأس المال، بالصورة التي تجبر الرأسماليين على ممارسات اجتماعية محددة. ويحتل الاستغلال قلب هذه العملية، ففي صراع الطبقات تتشكل البرجوازية ويعاد تشكلها دون انقطاع، ويتطور تركيبها وسماتها بتطور العلاقات الاجتماعية. فالعمل المأجور، الذي يشكل مع العلاقات السلعية الأخرى شرط وجود البرجوازية، يفترض مسبقاً ان تكون الطبقة الرأسمالية تحتكر وسائل الانتاج. وهو مايتطلب من جهة تطور وسائل الانتاج الاجتماعية وأن تحل محل المهن القديمة. وهذا مايتطوي من جهة أخرى على أن احتكاراً كهذا يعبر عن نفسه في الأشكال الحقوقية.

في سنة (١٨٨٨) أضاف انجلس الملاحظة التالية على الطبعة الانجليزية للبيان الشيوعي: «نقصد بالبرجوازية طبقة الرأسماليين الحديثين التي تمتلك الوسائل الاجتماعية للانتاج وتستخدم العمل المأجور». ويتيح لنا هذا الشاهد الكلاسيكي ايضاح المعضلتين الكبيرتين اللتين تواجهان كل محاولة لتعريف البرجوازية.

أ ـ إن الصعوبة الأولى تتعلق بالملامح التي تميز طبقة الرأسماليين. ولم يفتنا أن نحدد الحيازة «التي يشير لها أنجلز هنا بوصفها ملكية خاصة فردية». في حين أن الشركة المساهمة وخاصة ملكية الدولة أصبحت الأشكال الحقوقية الرئيسية للملكية. والحال أن الجزء الثاني من التعريف يتصدى للعمل المأجور والذي لايقوم بدون جيش العمال المجرد من الوسائل القديمة للانتاج التي يُحلُّ التطور الرأسمالي محلها وسائل «اجتماعية». فبالعمل المأجور يُلحق العمال مادياً بعملية الانتاج الذي يؤمن الرأسمالي تنظيمه. إذن لاتستوفي الجوانب الحقوقية واقع علاقات الانتاج. أو على الأصح بالملكية وفي ظل المساواة الظاهرية في علاقات التداول (من بينها شراء وبيع قوة العمل)، فان الحق لا يقوم إلا بتسويغ السلطة المزدوجة التي تمارسها البرجوازية



وتتحداها النضالات النقابية والسياسية للطبقة العاملة: أي سلطة استخلاص فائض عمل من خلال وظائف رقابة وادارة عملية العمل، وسلطة تملك وتوزيع واعادة توزيع القيمة الناتجة عن فائض العمل هذا.وبقدر ما تمثل علاقات الانتاج محلاً لخوض صراع الطبقات الذي يبين «استخدام بل استغلال العمل المأجور» الأساسي منه، فان هذه العلاقات بعينها هي التي تؤسس موقع البرجوازية كطبقة. ومنذ ذلك واثناء التحولات التي ترافق ليس الحركة البسيطة لتمركز رأس المال فحسب، وانما أيضاً بعض النضالات التاريخية، أفلا يمكن تعريف البرجوازية بأنها طبقة وكلاء رأس المال، التي تتصرف بوسائل الانتاج دون أن يكونوا بالضرورة المالكين الخاصين أو الفرديين؟

ب ـ المشكلة الثانية تتعلق باختزال البرجوازية إلى مجرد «رأسماليين» بل وإلى مجرد صناعيين. بدهي أن البرجوازية تتقبل قطاعات يمكن أن تكون زيادة على ذلك متضمنة في تعريف انجلس. وبالفعل فإذا لم تأخذ في الحسبان إلا دخل البرجوازية، وإذا كانت المصلحة والربح التجاري يستطيعان أن يمثلا، بالاضافة إلى الربح الصناعي مصادر هذا الدخل، فإن المصادر العديدة تأتي بكاملها من فائض القيمة، الذي بين شاهد انجلس شروطه النهائية. وابعد من المسألة الوحيدة للدخول، هناك أيضاً صراع الطبقات الذي يتأكد هنا. لأنه أكثر من ذلك وعلى المستوى الاجتماعي لتراكم رأس المال ينجم عن استخلاص فائض العمل لصالح مجموع الطبقة البرجوازية بواسطة مقاولي الصناعة. ان علاقات الانتاج الرأسمالية تكشف عن وجود تعارض شامل في المصالح بين الطبقة العاملة ومختلف ممثلي رأس المال الاجتماعي المتقسمين إلى رؤوس أموال متمايزة أو مستقلة إلى حد ما، والتي لا تعمل في الانتاج فحسب، ولكن أيضاً في التداول الذي لولاه لا يمكن أن يتحول فائض القيمة إلى رأس مال. وهكذا فإن قطاعات البرجوازية تحيل إلى مختلف أشكال رأس المال النقدي، رأس المال البضائعي، رأس المال المنتج، فضلاً عن التطور اللامتكافىء لمختلف قطاعات رأس المال المنتج. دون أن نتصدى هنا لمسألة الفئات الاجتماعية الوسيطة. ماهو إذن وضع هذه الفئات الطبقية: وماهي علاقتها؟.

إن المشكلات التي نواجه هنا تدور حول أشكال رأس المال التي يُشخصنها الرأسماليون (عبارة دارجة لدى ماركس)، هذه الاشكال تمكن مساءلتها من وجهة نظر مزدوجة: من حيث وظيفتها، التي تعني بمسألة الفئات الطبقية وعلاقاتها؛ ومن حيث تركيزها ومركزتها، التي تسمح بدراسة مسألة الملكية.فالمقاربة التي تتطلبها هذه المسائل لايمكن أن تفضي إلا إلى مؤشرات عامة.. ومن جهة أخرى حين وصف انجلس بـ«الحداثة» الرأسماليين المعنيين، وهو مايحيل إلى الصناعة الكبيرة، وسجل الطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج المأخوذ في الحسبان، فانه بذلك يستبعد البرجوازية الصغيرة من تعريفه. ولا غرابة في ذلك، لأنه أكثر من ذلك ـ كما سنرى ـ فان تمثل مفهوم البرجوازية ينطوي على إيضاح الحتميات التي تؤدي إلى ظهور الطبقة الرأسمالية بصفتها طبقة ثورية تدمّر البرجوازية الصغيرة وفي الوقت نفسه تخلق البروليتاريا الصناعية.

١ ـ عندما أثبت ماركس وأنجلس وجودهما كرجلي حزب ملتزمين في الحركة الشيوعية الوليدة، كانت عبارة البرجوازية قد امتلكت في فرنسا معناها المشترك الذي احتفظت به فيما بعد، وباتت تدل بصورة مركبة على الصناعيين والماليين وكبار وصغار التجار، وأعضاء المهن الحرة والحرفيين. وبهذا المعنى فانه رغم الجذر الجرماني للكلمة فان المفهوم فرنسي بصورة نموذجية، كما يشير إلى ذلك انجلس سنة ١٨٤٥ ، ولنشر إلى أنه منذ سنة ١٨٤٣ يبدأت

النصوص الماركسية تماثل بين البروليتاريا والشعب: ففي النضال ضد الاقطاعية استخدم ماركس هذه العبارة الأخيرة للاشارة بدون تمييز الى القوى الاجتماعية التي كانت تنضوي تحت مفهوم الفئة الثالثة، حتى سنة ١٧٨٩، إلا أنه منذ ذلك الحين يسمى مصطلح جديد إلى الفصل بين طبقات مالكة وطبقات عاملة، غير أن استعمال صيغة الجمع تشير إلى التمسك بمقاربة تجمع مراتب تتمتع بسمات مشتركة. بينما يتناول التحليل الماركسي صراع الطبقات ويعرف البرجوازية حسب تعارضها مع البروليتاريا.

في الفترة التي كان يقيم فيها ماركس في باريس، وأنجلس في مانشستر، كان هذا التناقض الأساسي يبرز لهما في تجلياته الاقتصادية الاجتماعية في انجلترا، والسياسية في فرنسا، بينما تقدم ألمانيا، بفعل تأخرها نموذجاً للهيمنة الايديولوجية للبرجوازية.

فمنذ عام ١٧٨٩ والنضالات السياسية في فرنسا تشهد على تعارض البرجوازية مع الحركات الشعبية. وتدل بالوقائع على أن خطاب العقلانية والشمولية يخفي مصالح خاصة. وإن الوضع الألماني الذي يتميز برسوخ هذا الخطاب في ظل ميزان قوى متجمد ظاهرياً لايسمح إلا بالمواربة. وهذه النضالات السياسية الفرنسية النموذجية هي التي قادت ماركس إلى تجذير عمله النقدي الذي أثاره في كتابات ١٨٤٣ وأن يجد في الدولة التمثيلية الحديثة أداة هيمنة الطبقة البرجوازية، ومن هنا كانت هذه الأطروحة، التي لم تتغير. فالبرجوازية لايمكنها أن تتشكل بصفتها طبقة من دون أن تنتظم في الدولة التي تضمن ديمومة شروط اعادة انتاج رأس المال.

وهيمنة البرجوازية لايمكنها أن تقوم بدون مجموعة التمثلات التي تحجب الواقع المادي والتاريخي. وترجع الايديولوجية الألمانية هذه التمثلات إلى «التنظيم الاجتماعي الناتج مباشرة عن التجارة والصناعة» أي إلى المجتمع المدني، الذي يحدده ماركس، باعتباره مجتمعاً برجوازياً، أو التعبير الأولي لنمط الانتاج الرأسمالي. وتحدد الايديولوجية الألمانية: «إن أفكار الطبقة السائدة هي أيضاً، وفي كافة العصور الأفكار السائدة». وبعبارة أخرى: «إن الأفكار السائدة ليست غير التعبير المثالي عن العلاقات المادية السائدة».

إن «النموذجين» الفرنسي والألماني، اللذين تم التصدي لهما هنا باختصار شديد يقدمان، إذن، تحديدين هامين، أحدهما سياسي والآخر ايديولوجي، للتمثل الذهني لمفهوم البرجوازية؛ ولكن من المناسب أن نشير إلى أنه إذا كانت اطروحة الهيمنة السياسية تحوز على المعنى المباشر الذي لاحظناه، فان الأمر هو نفسه بالنسبة للهيمنة الايديولوجية. فعلى عكس الدولة الحديثة، التي هي دولة البرجوازية، ليست الأفكار المهيمنة أفكار البرجوازيين قدر ماهي الأفكار التي تفرضها علاقات الانتاج من خلال الأشكال التي تتوسط اخضاع جميع الفاعلين الاجتماعيين بمن فيهم الرأسماليين إلى تلك العلاقات. زد على ذلك أن رسوخ تمثلات خاطئة هو الذي يجعل من الرأسمالي «الحامل الواعي» لحركة رأس المال. ويُلحق «بالمضمون الموضوعي» لهذه الحركة «الأهداف الذاتية» التي يدونها لاتكتمل، إلا بتدخل الرأسمالي باعتباره «رأس مال متجسداً، متمتعاً بوعي وارادة».

وهذه الأوهام الضرورية ناشئة من:

- دائرة التداول والمنافسة على الأخص حيث «كل شيء يبدو بالمقلوب».

- ومن الوجه المزدوج للادارة الرأسمالية لعملية العمل، ومن المناسب أن نحدد من جهة أخرى أن الموقع الملموس للبرجوازية باعتبارها طبقة سياسية وايديولوجية مهيمنة يتطلب دائماً تفحص شروط



تاريخية معقدة.

فانجلترا التي تميزت في القرن التاسع عشر بتقدم هام هي موضع مقاربة أولى للعلاقات الاجتماعية التي تحتل قلب التطور الصناعي، وتتيح امكانية تحديد مفهوم للبرجوازية بصورة حاسمة، فالتحليلات التي اقترحها انجلس سنة ١٨٤٥، والتي تتموضع في هذا الاتجاه، تجد صلة وحدتها في مفهوم المنافسة. فصراع الطبقات الاقتصادي: «هذا التنافس بين العمال أنفسهم (...) هو السلاح الأمضى للبرجوازية في صراعها ضد البروليتاريا. ومن هنا الجهود التي يبذلها العمال في الانتظام للقضاء على هذا التنافس. وكذلك الغضب الذي يصيب البرجوازية في مواجهة هذه التنظيمات، وصرخات الانتصار التي تطلقها عند كل هزيمة تلحقها بهم» غير أن التنافس الذي يغرق العمال يسود كذلك البرجوازيين، وينشأ عن الملكية الخاصة، التي بقدر ما يمركزها التطور الصناعي يكون قد أنجز تهديم النظام الاقطاعي، وأعاد تكوين المجتمع حول التناقض التناحري بين البرجوازيين والعمال، تعبيراً عن الفصل بين رأس المال والعمل.

ملكية خاصة، منافسة:

تجب العودة إلى الحالة الأولى لهذه المسألة، حيث يجد التقليد داخل الماركسية، الذي يسعى للمطابقة بين علاقات الانتاج والأشكال الحقوقية للملكية، أصله. لنكتفي الآن بملاحظة أن الملامح التي يتجلى فيها التناقض الطبقي في انجلترا تسمح بتخصيص البرجوازية كطبقة للرأسماليين. وهذا التحديد الأساسي يعتمد على تكوين جنيني يجعل تشكل هذه الطبقة تابعاً لثورة صناعية تستعاد كتاريخ لنزع ملكية الفلاحين والبرجوازية الصغيرة: «فالصناعات الصغيرة أدت إلى ولادة الطبقة الوسطى، والصناعة الكبيرة أدت إلى الطبقة العاملة (...) في الفترة الفاصلة (...) فالعديد من برجوازية «العهد الغابر» الصغيرة قد تم تحطيمها من قبل الصناعة وتقسيمها إلى أغنياء رأسماليين من جهة وفقراء عمال من جهة أخرى».

٢ ـ يحدد البيان الشيوعي، والنصوص اللاحقة لماركس وخاصة رأس المال، الشروط التاريخية لتطور البرجوازية حسب حدود المقاربة التي من المهم أن نشير إليها. «لقد احدثت أسواق الهند الشرقية والصين، واكتشاف أمريكا والتجارة الاستعمارية ومضاعفة وسائل التبادل، والتبادل البضائعي مداً، لم يعرف من قبل للتجارة والملاحة والصناعة، وضمنت بالتالي تطوراً سريعاً للعنصر الثوري في المجتمع الاقطاعي السائر نحو الزوال. هذا العنصر الثوري يشكل أول قطاع من البرجوازية الحديثة. وتأثيره ـ تأثير رأس المال التجاري ـ شرع في عملية تقويض المجتمع الاقطاعي التي قام بها رأس المال الربوي. وبالفعل: «فإن تطور التجارة ورأس المال التجاري يتيحان بصورة عامة توجيه الانتاج نحو قيمة التبادل». فبهيمنتها الساحقة على البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، استولت البرجوازية التجارية على الدولة، التي تساهم تدخلاتها في خلق الشروط الاجتماعية للتطور الصناعي. وإلى نهوض التجارة والحروب والاغتصاب الاستعماري وجلب الزنوج ينضاف الدين العام، الذي لعب دوراً نازعاً للملكية متعاظم الثقل باستمرار لدرجة حسم فيها طلاق العامل مع شروط العمل». فعندما لايعود النشاط التجاري قادراً على الاستمرار بدون تفوق صناعي (كما يدل على ذلك انحطاط هولنده بالنسبة لانجلترا) يصبح «مليارديرات الصناعة»، «رؤساء الجيوش الصناعية الحقيقية» القطاع المهيمن للطبقة البرجوازية، ويحلُّ محل التجار على رأس الدولة. إذن فبالصناعة الكبيرة تجد البرجوازية نمط وجودها الخاص.

وبالفعل، فإن سلطة العمل المتراكم على العمل الحي تفاقم بصورة مباشرة سلطة البرجوازية على الطبقة العاملة: اضافة إلى أنه لم تعد توجد سوى وسائل اجتماعية للانتاج من جهة، والعمال الأحرار (بمعنى المعدمين) من جهة أخرى، فالرأسمالي يرى سلطته تمتد على عملية العمل لدرجة أن شروط هذه العملية تأخذ في التعقيد أكثر فأكثر.

وفي المرتبة الثانية، فإن غلبة رأس المال المنتج تستجيب للتحديات الحقيقية لفائض القيمة، الذي «يستولي عليه الرأسمالي الصناعي كاملاً وهو وحده الذي يحوله إلى رأس المال». فهو حقاً «يمثل كافة المتقاسمين الذين تقسم بينهم الغنيمة».

وفوق كل شيء، «ان البرجوازية لايمكن أن تقوم بدون تثوير دائم لأدوات انتاجها، وبالتالي علاقات انتاجها، بمعنى آخر لمجمل العلاقات الاجتماعية»، وهذا هو مايميز عصر البرجوازية عن كل ماسبقه.

هذه المعاينة، التي تشكل اطروحة مركزية في البيان الشيوعي تجد شرحها في نظرية التراكم: «فالمنافسة» لاتسمح (لرأس المال الفردي) أن يحتفظ برأسماله دون توسيعه، ولايمكن أن يستمر في توسيعه إلا إذا حصل تراكم تدريجي. كذلك تشرح الضرورة القصوى للتراكم التعارضات الحقيقية في المصالح التي تفرق الطبقة الرأسمالية، وتعيد إلى الأذهان التحولات المؤثرة في تركيبها الداخلي. ففي كل فترة تهيمن بعض الفئات التي تستخدم بسيطرتها على بعض القطاعات أشكالاً من الاستغلال يتيح تراكماً متزايداً لرأس المال. وهذه المسيرة الممتدة للتراكم تقود إلى مركزة رأس المال.

هيمنت البرجوازية التجارية في عصر المانيفاكتورة، ثم بفضل الصناعة الكبيرة هيمنت البرجوازية الصناعية، وداخل هذه الأخيرة وجدت مجموعات تستطيع أن تستخلص الأموال التراكمية الأكثر أهمية.. ومن جهة أخرى ثمة المجهود الذي بذلته قطاعات تجارية ومالية للحصول على نصيب وافر من فائض القيمة المنهوب على الصعيد الاجتماعي. ونرى أن الطبقة البرجوازية لايمكن أبداً أن تعرف بتضافر عفوي لمصالح فردية، وان التناقضات تخترقها، إلا أن هذه التناقضات هي نفسها التي تدفع إلى زيادة الاستغلال ومراكمة فائض القيمة، عندما يخفق النضال البروليتاري في اعاقة هذه الزيادة. وأخيراً، ففي عصر الامبريالية حدّت الاحتكارات من المنافسة: منذ ذلك أصبحت المنافسة تحت هيمنة رأس المال المالي الذي يضم رأس المال الصناعي الاحتكاري ورأس المال المصرفي.

٣ ـ إذا أخذنا الآن في الحسبان الأشكال الحقوقية للملكية، فيبدو أن مركزة وتركيز رأس المال تترافق مع استبدال للملكية الخاصة الفردية، للشركة المغفلة أو الشركة المساهمة من جهة، وللملكية الدولة التي تتمثل في القطاع العام بالملكية الاشتراكية من جهة أخرى. إن ملكية الدولة على الخصوص تبدو وكأنها مؤشر على زوال الملكيات الخاصة. فبغض النظر عن الشروط التاريخية والقومية لظهورها (اقتصاد اشتراكي مخطط أو اقتصاد مختلط يهيمن عليه رأس المال الاحتكاري الخاص)، أفلا تؤدي في مبدئها إلى زوال أي تملك خاص، وانطلاقاً من ذلك اختفاء طبقة كانت مكرسة لتنمية رأس المال؟ وهنا يجب التصدي بصورة مختصرة لخلاف أساسي ينقسم حوله، داخل الماركسية نفسها تقليدان متباينان.

فبالنسبة للتقليد الأول، الذي يثبته الاقتصاد السياسي السوفييتي، فإن علاقات الانتاج الرأسمالية تتحدد بسيادة التنافس ونظام الملكية الخاصة، وتشكل الاشتراكية إذن نفياً لها، عندما تعتمد في الوقت نفسه على التخطيط والملكية الاشتراكية (للدولة أو التعاونية) ووقتها تصبح الدولة التي تخطط وتملك تمثل الشعب بأكمله. فالتخطيط

السوفييتي المصمّم في البداية على أنه القانون الاقتصادي الوحيد الذي يجب فرضه على المجتمع، أصبح عرضة للتعديل مرات عديدة بعد الاعتراف «بالقوانين الموضوعية» التي تعارض جبروت الدولة. وبعد اعادة النظر رسمياً في كافة المقولات الاقتصادية القديمة، باستثناء رأس المال، يزعم اليوم أنه يرتكز على استعمال مضبوط اجتماعياً لقوانين القيمة والعلاقات التجارية.

وتصطدم هذه الرؤية أولاً بالوقائع الفعلية، فلا يبدو أن الادارات المركزية للتخطيط، ولا جهازي الموازنة والمصارف، ولا كافة الوسطاء على مختلف المستويات وصولاً إلى رؤساء الشركات، يمتلكون سيطرة على التنمية بحيث تسمح على سبيل المثال بتجنب أزمات نقص المواد، والتي من المفارقة انها مرتبطة بميل النظام لمراكمة رأس المال. وخاصة، إن القادة السياسيين والاقتصاديين الذين يُسيِّرون «التراكم الاشتراكي» من خلال سلوكيات متناقضة في الغالب، وبأشكال تحتمل فاعليتها النقاش، يبدون تماماً مثل ممثلي مختلف وظائف رأس المال. ومستفيدين من امتيازات جوهرية علاوة على الراتب (مماثلة لنفقات الشركة في الرأسماليات الغربية)، فيشكلون، بالحد الأدنى مجموعة اجتماعية مهيمنة ومستأثرة بدولة قمعية. من المؤكد أن هذه المجموعة المهيمنة التي تعيد اليوم انتاج المحسوبية والتآمر كانت قد عرفت اجراءات أصيلة في تكونها. ففي الاتحاد السوفييتي يعود هذا إلى حملات تطهير الثلاثينات التي أزالت الثوريين لصالح أناس من أصول شعبية مدينين بصعودهم الاجتماعي السريع إلى ديمومتهم في الدولة والحزب.

ولكن هذه الاجراءات الخاصة يجب ألا تقود إلى استبعاد السؤال الذي يصبح ملحاً شيئاً فشيئاً لدرجة اضاعة النظام الاجتماعي القائم: ألا يتعلق الأمر هنا بطبقة برجوازية بمعنى الكلمة؟.

هذا الاقتصاد السياسي الذي يعلن انطلاقه من ماركس وأنجلس، تمكن أيضاً مجابهته باطروحات هذين الأخيرين. لنعد إلى كتابات أنجلس حيث اكتشفنا المفهوم المزدوج: الملكية الخاصة/ التنافس. فإذا اتفقت البرجوازية الصغيرة المنهارة مع البرجوازية الرأسمالية المتوسعة على أن تطبقا معاً قوانين الانتاج السلعي الذي يعتمد على الملكية الخاصة، فإن هذا يعني «النزوع المركز للصناعة» الذي ألح عليه أنجلس أكثر من مرة، وهو مايميز هذه الطبقة الرأسمالية التي أقامت سلطتها على أنقاض الانتاج الصغير المستقل. أنه الاتجاه الذي بقدر مايراكم الوسائل الاجتماعية للانتاج يجعل منها حكراً على طبقة تضيق دائماً بصورة نسبية. وهذا ماتؤكده بدقة نظرية قاطعة تلك الصفحات من رأس المال، حيث يميز ماركس بين حق الملكية ونمط التملك: «فكلما تحول (الانتاج السلعي) إلى انتاج رأسمالي، فإن قوانين الملكية تتغير بالضرورة إلى قوانين للتملك الرأسمالي». وفي تناوله للملكية الخاصة الفردية، لاحظ أنجلس في «نقد برنامج ايرفورت» انها ليست سوى «ظاهرة» انتقالية في تاريخ الرأسمالية، فتطور هذه الأخيرة يفضي، زيادة على ذلك إلى «وضع حد لغياب التخطيط». وفي ضد هرينغ يكتب أنجلس نفسه في موضع آخر: «فالدولة الحديثة مهما كان شكلها فهي آلة في جوهرها رأسمالية»: دولة الرأسماليين «الرأسمالي الجماعي فكراً، كلما أدخلت قوى منتجة في ملكيتها، وكلما أصبحت رأسمالية جماعية بالفعل، ازداد المواطنون الذين تستغلهم، فيظل العمال المأجورون بروليتاريين. والعلاقة الرأسمالية لايقضى عليها، بل على العكس تبلغ أوجهها».

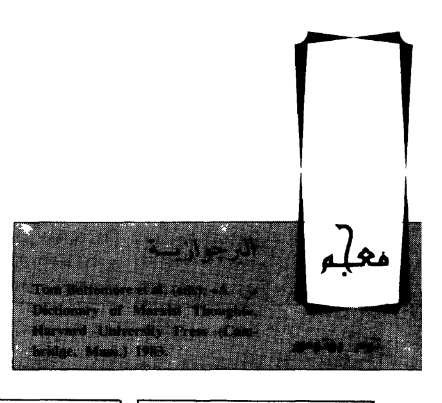
باختصار، بعد الأشكال التنافسية والاحتكارية لنمط الانتاج الرأسمالي يظهر شكل للدولة مميز للاشتراكية. مع هذه الأشكال تتطابق، وحسب



شروط تاريخية محددة، مظاهر خاصة بالبرجوازية، المفهومة هنا على أنها طبقة عناصر رأس المال.

ومع ذلك مهما كانت الاجراءات الملموسة لهيمنتها ومهما كانت التغييرات التي يحدثها الصراع الطبقي في ظروف الاستغلال، فإن وجود برجوازية يستوجب أن رأس المال في مواجهة العامل المأجور يكون ممركزاً تحت شكل حقوقي للملكية. وهذا مايشهد عليه، من قبيل المفارقة الاقتصاد السياسي السوفييتي وماتوليه دساتير الديمقراطية الشعبية لمسألة «الملكية الاشتراكية» من أهمية، وهي مسألة حقوقية تماماً.

فالقانون هو الذي يزعم أن ملكية الدولة لايمكن أن تدع مجالاً لتملك خاص رأسمالي للشروط ونتاج العمل. ولكن بخلاف القانون البرجوازي الكلاسيكي، ورغم الخطب المكرورة بلا كلل حرفياً، فهذا القانون المتخب الظلي يلتقي في حجب العنف والكذب اللذين يميزان في نهاية المطاف كل مجتمع طبقي.



وصف أنجلز البرجوازية قائلاً: «إنها طبقة كبار الرأسماليين الذين يملكون الآن وحدهم تقريباً في جميع البلدان المتطورة، سائر وسائل الاستهلاك والمواد الخام والأدوات (الآلات والمصانع) الضرورية للانتاج» (مبادىء الشيوعية - ١٩٤٧)؛ وقال: «إنها طبقة الرأسماليين الحديثين، مالكي وسائل الانتاج الاجتماعي ومستخدمي العمل المأجور» (ملاحظة لطبعة ١٨٨٨ الانجليزية للبيان الشيوعي). فالبرجوازية، كما في هذا المفهوم التي هي الطبقة المسيطرة اقتصاديا والمتحكمة أيضاً بجهاز الدولة وبالانتاج الثقافي والفكري، تقف في معارضة الطبقة العاملة وفي صراع معها، ولكن بين هاتين «الطبقتين الكبريين» في المجتمع الحديث ثمة «شرائح وسيطة وانتقالية أشار إليها ماركس أيضاً بوصفها الطبقة الوسطى.

ركزت الدراسات الماركسية للبرجوازية عبر القرن الماضي على قضيتين. تتعلق الأولى بمستوى الانفصال بين البرجوازية والطبقة العاملة (الاستقطاب)، ومدى حدة الصراع الطبقي بينهما، وخصوصاً في ظروف نمو مضطرد لتعداد الطبقة الوسطى. وهنا ظهر انقسام بين أولئك الذين يعلقون أهمية اجتماعية وسياسية ذات شأن على الطبقة الوسطى الجديدة، كما على المستويات الصاعدة للحياة وعملية اشاعة الليبرالية السياسية (بيرنشتاين ١٨٩٩ ، رينر ١٩٥٣) من جهة، وبين أولئك الذين يشددون على «عملية بلترة» الطبقة الوسطى (بريفرمان، ١٩٧٤) ويرون عدم حدوث تغير كبير في طابع النضالات أو الصراعات السياسية من الجهة الثانية/ أما القضية المهمة الأخرى فهي طبيعة البرجوازية ودورها في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وخصوصاً مدى تأثير التطور الهائل للشركات المساهمة من جهة، ولتدخل الدولة من الجهة الأخرى، واندماج المدراء وكبار موظفي الدولة، على «كبار الرأسماليين» أو حلولهم محلهم، بوصفهم الجماعة أو الجماعات المسيطرة في المجتمع، حسب مزاعم القائلين بحدوث «ثورة ادارية». اختلفت التحليلات الماركسية لهذا الوضع اختلافاً كبيراً، ويرز إلى الوجود موقفان رئيسان.

حين يشرع بولانتزاس (١٩٧٥) بتحديد البرجوازية فإنه لاينطلق من أية مقولة قانونية تتعلق بالملكية بل من منطلق «الملكية الاقتصادية»، (التحكم الاقتصادي الفعلي بوسائل الانتاج وبالمنتوجات) و«الحيازة» (أي القدرة على تشغيل وسائل الانتاج). وحسب هذه المعايير فإن المدراء، لأنهم ينفذون مهمات رأس المال، ينتسبون إلى البرجوازية بصرف النظر عما إذا كانوا مالكين قانوناً لرأس المال أم لا. تكمن احدى مشكلات هذا النمط من التحليل في أن يغدو من السهل القول بأن المجموعة المهيمنة من المدراء والموظفين الرسميين الحزبيين في المجتمعات الاشتراكية القائمة هي الأخرى برجوازية لأنها تتمتع بكل من «الملكية الاقتصادية» و«الحيازة»، مما يجعل العبارة مفرغة من أي معنى تاريخي أو سوسيولوجي (اجتماعي) دقيق ومحدد. وبمقدار مايتعلق الأمر بكبار الموظفين (وموظفي الدولة بصورة أعم)، فإن بولانتزاس يعاملهم كفئة تحددت بعلاقتها مع جهاز الدولة، دون اعطاء أهمية كبيرة للدور المتنامي للدولة في الانتاج، مما يحول وظائف بعض الموظفين إلى وظائف تخص الادارة الاقتصادية.

ثمة ماركسيون آخرون ـ ولاسيما هيلفردينغ في دراساته للرأسمالية المنظمة قاموا بتحليل هذه الظواهر بطريقة مختلفة تماماً إذ اعتبروا نمو المؤسسات والشركات والتوسع الهائل لفعاليات الدولة الاقتصادية دلائل تشير إلى حصول تغير كبير في النظام الرأسمالي، تغير يدفعه أكثر فأكثر نحو الاشتراكية. غير أن عملية التشريك أو المجتمعة (Socialization) المضطردة للاقتصاد هذه لايمكن اتمامها واكمالها، برأي هيلفردينغ، إلا بانتزاع السلطة من البرجوازية وتحويل اقتصاد منظم ومخطط من قبل مؤسسات وشركات عملاقة إلى اقتصاد يخضع لسيطرة الدولة الديمقراطية وتخطيطها. إن بعض الدراسات الحديثة خرجت خروجاً جذرياً عن هذا الفهم، وقد قال أوفيه Offe (١٩٧٢): إن «الأشكال الجديدة من اللامساواة الاجتماعية لم تعد قابلة الاختزال المباشر إلى علاقات طبقية محددة اقتصادياً»، وإن «الاطار القديم لمفهوم طبقة حاكمة ما ذات مصالح ممتازة هيكلياً أو بنيوياً» يجب استبداله بمعايير جديدة لتحليل مشكلات ادارة المنظومة، وهو الأمر الذي «بات ضرورياً ضرورة موضوعية تتجاوز المصالح الخاصة وتتفوقها». تبقى «منظرون نقديون» آخرون من مدرسة فرانكفورت الجديدة وجهة نظر مماثلة إذ ركزوا على الهيمنة البيرقراطية والتكنوقراطية أكثر من تركيزهم على السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبرجوازية.

هناك تحليل شديد الاختلاف للتطور الحديث للرأسمالية قدمه أولئك الماركسيون الذين يؤكدون الأهمية المستمرة والحاسمة التي تنطوي عليها الملكية القانونية لوسائل الانتاج. فماندل (١٩٧٥) يحلل التمركز الدولي للنظام الرأسمالي عبر الشركات والمؤسسات والبنوك متعددة الجنسيات، الأمر الذي قد يترافق، حسب رأيه، مع ظهور سلطة دولة برجوازية فوق قومية، ويتابع ليعاين بدائل ممكنة للعلاقة القائمة بين رأس المال الدولي وبين الدول القومية، بما في ذلك خلق دولة امبريالية فوق قومية في أوروبا الغربية، باتت متخذة شكلها في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ومن وجهة النظر هذه فإن أهم سمات التطور الحاصل في فترة مابعد ١٩٤٥ للرأسمالية هي سمة تكوين برجوازية دولية. وبشكل أعم، قيل إن «الملكية القانونية الرسمية شرط ضروري عموماً للملكية الاقتصادية» (رايت، ١٩٧٨)، على الرغم من حصول بعض التفريق الجزئي بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية في

الشركات والمؤسسات الكبرى» أو إن مدى «التفريق أو الفصل بين الملكية والسيطرة» قد تمت المبالغة فيه كثيراً، بعبارة أخرى، و«مازالت طبقة مالكة معينة» تتولى الهيمنة على الاقتصاد (سكوت، ١٩٧٩).

مراجع المادة:

- ماندل، ايرنست ١٩٧٥ : الرأسمالية المتأخرة.
- أوفه، كلاوس ١٩٧٢ : «السلطة السياسية والبنى الطبقية: تحليل مجتمعات رأسمالية متأخرة».
- بولانتزاس، نيكوس ١٩٧٥ : الطبقات في النظام الرأسمالي المعاصر.
- سكوت، جون ١٩٧٩ : الشركات والطبقات والنظام الرأسمالي.
- رايت، ايريك أولين ١٩٧٨ : الطبقة والأزمة والدولة.

* تحت الطبع:

* قضايا وشهادات: الثقافة الوطنية.

* من يملك مصر .. .. سامية سعيد إمام
* قراءة في التراث .... د. جابر عصفور
* مصر في الخطاب الأميركي .... بشير السباعي
* المجتمع المدني العربي على ضوء فكر غرامشي .... مجموعة مؤلفين
* إلى أين يمضي الاتحاد السوفييتي في ظل غورباتشوف .... أرنست ماندل
* المقدمات الكلاسيكية لمفهوم الاغتراب .... فالح عبد الجبار
* هل الاسلام يوتوبيا .... د. يوسف سلامة
* النظام الداخلي لحركة أخوان الصفا .... خير الله سعيد
* في الشعر والشعراء .... ت. س. اليوت
* مصير الشعارات القديمة .... د. أحمد برقاوي

تصدر عن مؤسسة عيبال للدراسات والنشر:

IBAL Publishing institution L.T.D
Tel: 455242 – 455904
Telefax: 455569 – Telex: 6517 IBAL CY
P.O.Box: 9558
70 Makarios Ave. No: 401 Cyprus – Nicosia

ترسل الاشتراكات إلى رقم حساب:

1301 – 038095 – 516
IBAL Publishing Institution Ltd.
Arab Bank PIC
28 Santarosa Avenue
Nicosia – Cyprus

الاشتراكات في جدل:

(كتابان سنوياً):

	سوريا ولبنان	باقي البلدان العربية وأوروبـا	الولايات المتحدة
الأفــراد	٤٠٠ ل.س	٢٠ دولاراً	٢٥ دولاراً
المؤسسات	٧٥٠ ل.س	٤٠ دولاراً	٥٠ دولاراً

ترسل الاشتراكات بصكوك أو حوالات بريدية إلى المحرر
أو إلى مؤسسـة عيبال للدراسـات والنشر.

كتاب جدل القادم:

العرب في عالم أحادي القطب ؟

- هل نشهد عالماً أحادي القطب ؟ أم أن أقطاباً متعددة ستبرز ؟
- العالم الثالث في العالم المقبل ؟.
- العرب وآفاق المستقبل، أي صورة للتحالفات الدولية ؟.
- ستراتيجيات التطور الاقتصادي الاجتماعي، هل اللبرلة هي الطريق الوحيد ؟
- النفط وعوائده ـ حركات العمالة ـ الزراعة العربية.
- النظام السياسي العربي وامكانات استمراره.
- مستقبل الاشتراكية، كفكرة، كحركة سياسية.
- التيارات الفكرية السياسية وآفاقها.

نرحب بمساهمات الكتاب والباحثين بشرط أن تصل في موعد أ
نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ .